جامعة الموصل
كلية التربية



العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة
١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣

عادل محمد حسين العليّان

أطروحة دكتوراه
التاريخ / التاريخ الحديث

بإشراف
الأستاذ الدكتور
إبراهيم خليل العلاّف

١٤٣٢هـ ـــــــــــــــــــــــ ٢٠١١ م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ
بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢١ وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ
جَمِيعٗا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ
تَزۡعُمُونَ ٢٢ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ
رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ٢٣ ٱنظُرۡ كَيۡفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ
أَنفُسِهِمۡۚ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ٢٤ ﴾

سورة الأنعام
الآيات : ٢١ - ٢٤

شكر وامتنان

في البدء ، لا يسعني ، وأنا أنجز أطروحتي ، إلا أن أعبر عن خالص امتناني وفائق تقديري واحترامي لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور **إبراهيم خليل العلاف** ، الذي منحني رعايته ووقته الثمين وتوجيهاته العلمية السديدة ما ذلل الكثير من الصعوبات التي واجهتني أثناء دراستي وإعدادي لهذه الأطروحة العلمية.

كما أود أن أسجل هنا ثنائي على الجهود العلمية العالية والدقيقة لأساتذتي الأفاضل أثناء السنة التحضيرية وممن توفرت لي فرصة التتلمذ على أيديهم الكريمة، وهم كل من : الأستاذ الدكتور **إبراهيم خليل العلاف** والأستاذ الدكتور **خليل علي مراد** والأستاذ الدكتور **غانم محمد الحفو** والأستاذ الدكتور ، **جاسم محمد العدّول** (رحمه الله) ، والأستاذ المساعد الدكتور **نمير طه ياسين** والأستاذ المساعد الدكتور **طارق فتحي سلطان** ، ولا ننسى الدكتور **أسامة حامد** ، أستاذ مادة القياس والتقويم ، فلهم مني جميعاً كل الحب والثناء والتقدير .

كما ويسرني أيضاً بأن أوجه كل الحب والتقدير لأخوتي وأصدقائي الأعزاء الذين ساندوني في أثناء دراستي ، وأخص منهم بالذكر زملائي في السنة التحضيرية وهم كل من : أديب صالح عبد وفواز موفق ذنون ومحمد سالم الكواز ورعد أحمد أمين وفالحة صالح محمد .

وبراً بالوالدين أتقدم بالحب والشكر والتقدير لوالدي الحبيب وأمي الحنونة الغالية لرعايتهما لي من المهد وحتى كتابة هذه السطور ، والشكر موصول لشقيقي (بشار) وشقيقاتي العزيزات .

وأقدم الشكر الجزيل لزوجتي المتفانية التي تحملت لأجلي الكثير ، فلها مـــني كل حبي وعظيم امتناني .

كما أتوجه بالشكر إلى كل القائمين على المكتبة المركزية بجامعـــة الموصـــل وبكل أقسامها وفروعها لروح التعاون البنّاء ، والشكر موصول إلى كل موظفي مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل لرعايتهم الكريمة الطيبة .

وأقدم شكري الجزيل للقائمين على المكتبة الوطنية ودار الكتب والوثـــائق ، والمكتبة المركزية بجامعة بغداد بفرعيها في باب المعظم ومجمع الجادرية لتقـــديمهم التسهيلات اللازمة لإتمام هذه الدراسة .

وأخيراً أتوجه بالشكر والامتنان للأساتذة المحترمين ، رئـــيس وأعـــضاء لجنـــة المناقشة ، لتحملهم عناء قراءة صفحات أطروحتنا العلمية ، والتفـــضل بوضـــع ملاحظاتهم القيّمة ، على ما ورد فيها من معلومات ، أرجو أن تكون الأطروحة قد نالت القبول ومن الله التوفيق .

المحتويات

المختصرات المستخدمة في الأطروحة

د . ك . و	دار الكتب والوثائق المحفوظة في المكتبة الوطنية
F. R. U. S	Foreign Relation of the United States

المقدمة

حدود البحث ونظرة في المصادر

أولاً : حدود البحث :

كان العراق – ولازال – محط أنظار الدول الكبرى عبر تاريخه الحديث والمعاصر ، فمنذ بواكير تاريخه كان هذا البلد ممراً بين الشرق والغرب ، وعكست حدوده مصالح القـوى العظمى خلال الحرب العالمية الأولى أكثر مما عكست أماني سكانه ، وظلت موضـع تحـدي بينه وبين الدول المجاورة له . وبسبب غناه الاقتصادي واحتواءه على مـوارد نفطيـة هائلـة وموقع إستراتيجي متميز تعرض العراق لمحاولات إخضاعه للسيطرة الأجنبية وتنافست عليـه مختلف القوى تحت ذرائع وإدعاءات مختلفة .فقد جاء البريطانيون عقـب سـيطرة عثمانيـة متخلفة لم تستطع أن تصنع عراقاً حديثاً ، وتزامن تأسـيس الدولـة العراقيـة مـع فـرض البريطانيين إنتدابهم عليه ، إلا إن تأثير البريطانيين ، وإن لم يكن مقصوداً ، كان تأثيراً ضئيلاً في جوانب معينة ، وكانوا مؤثرين على المجتمع والبنية العراقية في جوانب أخرى .

مع ذلك لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن العراق ، أو إنه كان مفقوداً في إستراتيجيتها ، أو رقماً ثانوياً في حساباتها،بل كان العراق ، منذ الاهتمام الأمريكـي بمنطقـة الشرق الأوسط ، يشكل دولة مهمة لدى صانع القرار الأمريكي الذي عدّ ، مثلما عدّ غيـره ، منطقة الشرق الأوسط ، قلب العالم ، ومن يسيطر عليها فإنه يسيطر على العالم برمته ، رغـم أن ذلك لم يلغ عند السياسيين الأمريكان أهمية المناطق الأخرى ، الأمر الذي ركـزت عليـه الإدارات الأمريكية المختلفة عند رسم إستراتيجيتها وأهدافها الخارجية .

وبحكم الأهمية الكبيرة التي حظي بها العراق في الإستراتيجية الأمريكيـة ، وتركيـز الأمريكان عليه من أجل وضعه تحت هيمنتهم حتى وصل الحال بـأكثر مـن إدارة أمريكيـة حاكمة للتأكيد على ضرورة احتلاله بشكل مباشر تحت هذه الذريعة أو تلك ، وبشكل منفرد أو بتجميع تكتل دولي من أجل ذلك ، حتى آل المآل لاحتلاله وإنهاء نظامه الـسياسي واسـتقلاله الدولي في التـاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، بحكم هذه الأهمية تم اختيار موضوع ((**العـراق في السياسة الأمريكية المعاصرة ١٩٨٠ – ٢٠٠٣**)) عنواناً للأطروحة .

أسهمت مجموعة من العوامل في اختيار هذا الموضوع يقـف فـي مقـدمتها أهميـة الموضوع وعدم وجود دراسات جامعية مستقلة تناولته حتى هذا التاريخ ، فعلى الـرغم مـن وجود بعض الرسائل والاطاريح الجامعية التي تناولت العلاقات العراقية – الأمريكية للمدة من

١٩٤٥ – ١٩٥٨ والعلاقات العراقية – الأمريكية مابين ١٩٦٧ – ١٩٨٧ ، وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، إلا أنها لم تستمر لتبحث في الفترة اللاحقة التي ترتبط السياسة فيها بالأحداث التاريخية ، ليأتي التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ نقطة تحول جذرية وشاملة لكل الذي خططت له الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق حتى توجته عملياً باحتلالها له ، وإسقاط نظامه السياسي ، لذا فإن دراسة هذه الفترة الحافلة بالأحداث والمتغيرات تعد مهمة علمية ووطنية في آنٍ واحد ، وتكتسب أهميتها من طبيعة الموضوع نفسه وحيوته .

تألفت الأطروحة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة . تناول **الفصل الأول الجذور التاريخية لعلاقات العراق بالولايات المتحدة الأمريكية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى أواخر عام ١٩٨٠** ، فتطرق إلى بدايات الاهتمام الأمريكي بالعراق وأساليب الأمريكان في التغلغل داخله سواء كان ذلك عن طريق البعثات التبشيرية أو الاقتصادية أو الثقافية . كما بحث الفصل العلاقات العراقية – الأمريكية بين الحربين العالميتين ، وتحول الاهتمام الأمريكي وتركيزه على نفط العراق والتنافس الذي شهدته هذه الفترة بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول مصالحها في العراق . واهتم الفصل بالعلاقات العراقية – الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) حتى سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨ ، فَبَيَّن وجود رغبة عراقية لدى عدد من الساسة العراقيين بعد تراجع الدور الاستعماري لبريطانيا ، وتحولها إلى دولة استعمارية من الدرجة الثانية ، وتناول الفصل أيضاً طبيعة العلاقات العراقية – الأمريكية في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ – ١٩٦٣) وموقف الأمريكان من التغيير السياسي الذي شهده العراق في هذه الفترة ، وموقعه في الإستراتيجية الأمريكية . فضلاً عن ذلك فقد بحث الفصل الأول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من انقلابي الثامن من شباط والثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ وعلاقات البلدين حتى قيام التغيير السياسي يوم السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ . وتطرق الفصل أيضاً إلى التغيير السياسي الذي شهده العراق عام ١٩٦٨ وموقف الولايات المتحدة منه . كما بحث الموقف الأمريكي من تأميم النفط الذي قام به العراق لشركات النفط الأجنبية عام ١٩٧٢ ، فضلاً عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية في البرنامج النووي العراقي .

شهد عام ١٩٨٠ اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية لأسباب عدة كان من بينها الاختلاف الإيديولوجي بين النظامين السياسيين في كلا البلدين ، ورغبة كل منهما منع الآخر من فرض إرادته على دول الخليج العربي المتاخمة لهما ، واستمرار المشاكل الحدودية بينهما والتجاوزات التي شهدتها حدود البلدين لاسيما من قبل إيران التي كانت تطرح دائماً بضرورة (تصدير الثورة) إلى العراق وإلى غيره من الدول الخليجية والتدخل في الشؤون الداخلية ،

وما إلى ذلك من أسباب دفعت البلدين لخوض غمار حرب استمرت ثمان سنوات ، قدم فيهــا البلدان خسائر بشرية ومادية كبيرة ، ولم تصب إلا في صالح الدول الكبرى ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي أسهمت في إطالة أمدها لإضعاف الطرفين ، فضلاً عن تــدمير البنــى التحتية لهما .

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت في حرب الخليج الأولى فرصة سانحة لها للتواجد في منطقة الخليج العربي أن يبقى العراق بعيداً عنها دبلوماســياً ، فــشهدت السنوات التي أعقبت الحرب سعياً أمريكياً حثيثاً لإعادة العلاقات مع العراق والتي كانــت قــد توقفت إبان حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، وبالفعل نجحت تلــك الجهــود فــي عــودة العلاقات العراقية – الأمريكية عام ١٩٨٤ لتزداد أهمية العراق في الإســتراتيجية الأمريكيــة خلال هذه الفترة والتي تلتها ، مثل توجهات السياسة الأمريكية وتطورها تجاه العــراق للمــدة ١٩٨٤– ١٩٨٨ ، فتم التركيز على مواقف العراق من قضية الــنفط والقــضية الفلــسطينية والإرهاب الدولي ، وعلاقاته مع الاتحاد السوفيتي السابق ودوره في الخليج العربي وموقــف الولايات المتحدة منه ، كما تطرق الفصل إلى تنامي العلاقات السياسية والعسكرية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، وتطور العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الحكومتين العراقيــة والأمريكية ، وكان ذلك أمراً طبيعياً ومتوقعاً ونتيجة من نتائج عودة العلاقات الدبلوماسية بــين البلدين ، وهذا كله كان محور **الفصل الثاني** من الأطروحة .

وتناول الفصل الثالث **موقع العراق في الإستراتيجية الأمريكية بين ســنتي ١٩٨٨ – ١٩٩٣** ، فبحث موقف حكومة واشنطن من العراق عند انتهاء الحرب العراقية – الإيرانيــة ، واحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ ، والقرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بــضغط أمريكي وتحشيد التحالف المضاد للعراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيــة ، وقيــام حــرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، وقرارات الأمم المتحدة اللاحقة ، ومناطق حظر الطيــران التــي أثارت جدلاً كبيراً ، فضلاً عن طبيعة العلاقات مع الأمم المتحدة ولجنة (يونسكوم) للبحث عن أسلحة العراق المحظورة والمشاكل التي تسببت بها فرق التفتيش العاملة في العراق فــي تلــك المرحلة .

أما **الفصل الرابع ، فقد أشار إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق منذ عام ١٩٩٣ وحتى احتلاله وإسقاط نظامه السياسي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣** . وقد أثرت طبيعة تلك السياسة في تصاعد التوتر السياسي والعسكري إبــان مــدة حكــم الــرئيس الأمريكي بيل كلنتون والتي امتدت لولايتين رئاسيتين ، وما تخللهــا مــن عمليــات قــصف متواصل للأراضي العراقية ومنذ اللحظات الأولى لتولي الرئيس الأمريكي الجديد مهامه فــي البيت الأبيض . كما كان من أبرز ملامح تلك المرحلة ظهور قانون (تحرير العــراق) عــام

١٩٩٨ لدعم فصائل المعارضة العراقية في سعيها لإسقاط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين ، والذي تم التوقيع عليه من قبل عدد غير قليل من المحافظين الجدد في البيت الأبيض إبان عهد كلنتون ، وممن استمر نهجهم في مدة حكم الرئيس التالي جورج دبليو بوش (الابن) . كما تناول هذا الفصل طبيعة العلاقات المتوترة بين العراق ولجنة (يونسكوم) ، وحتى قيام فرق التفتيش بترك الأراضي العراقية في تشرين الثاني ١٩٩٨ ولأربع سنوات متتالية . وبحث الفصل الأخير في استمرارية عمليات استهداف العراق طيلة السنوات الباقية من عمر إدارة كلنتون (١٩٩٨ – ٢٠٠٠) . وأوضح الفصل وصول العلاقات العراقية – الأمريكية إلى أخطر مراحلها عندما تولى جورج دبليو بوش إدارة البيت الأبيض في العشرين من كانون الثاني عام ٢٠٠١ ، وإصراره ، حتى قبيل فوزه بالانتخابات الرئاسية الأمريكية ، على استهداف العراق وإسقاط نظامه السياسي . وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ لتسهم إسهاماً كبيراً في إيجاد (الذريعة المناسبة) لربط العراق بالإرهاب الدولي ، فضلاً عن حجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ووضعه ضمن قائمة دول **((محور الشر))** ، كل هذه الأمور مجتمعة أصبحت موضع اهتمام إدارة بوش اليمينية والمتشددة والتي سعت مبكراً للإطاحة بمقدرات دولة عضو في الأمم المتحدة ، سياسياً واقتصاديا وعسكرياً بل وحتى مجتمعياً . كما أشار الفصل إلى مسألة عودة فرق التفتيش الدولية إلى العراق في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ ، وتعاون العراق البنَّاء معها لأجل تفويت الفرصة على صانعي القرار الأمريكي في سعيهم لاستهداف العراق وتحت أي ذريعة كانت ، فوافقت الحكومة العراقية على قرار مجلس الأمن ذو الرقم (١٤٤١) والذي يقضي بالسماح بعودة فرق التفتيش تحت مسمى لجنة أنموفيك برئاسة السفير السويدي هانس بليكس ، وبالرغم من كل ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية للاستمرار في نهجها لغزو العراق واحتلاله ، الأمر الذي حدث فعلياً ، وتحت ذرائع عديدة يوم العشرين من آذار ٢٠٠٣ لتبدأ حرب الخليج الثالثة ، التي انتهت وقائعها يوم التاسع من نيسان ٢٠٠٣ باحتلال العراق . وما ترتب من آثار خطيرة على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط والذي لا تزال آثاره ماثلة للعيان حتى كتابة هذه السطور .

ثانياً : نظرة في المصادر :

اعتمدت الأطروحة مصادر ومراجع متعددة ومختلفة يقف في مقدمتها الوثائق غير المنشورة العراقية منها والأمريكية ، فقد احتلت وثائق دار الكتب والوثائق المحفوظة في المكتبة الوطنية ببغداد حيزاً معيّناً من المعلومات التي وردت في متن الأطروحة ، وتكمن أهميتها في إنها تعد مصدراً أصيلاً لا غنى عنه لكل من يتصدى لدراسة موقع العراق في الإستراتيجية الأمريكية ، وتضمنت معلومات مفيدة بحكم مصداقيتها وقربها من الأحداث .

أما الوثائق الأمريكية غير المنشورة (**Foreign Relation of the United States**) احتوت معلومات غنية عن العراق وأوضاعه الداخلية .

واستفادت الأطروحة من الوثائق التي تم نشرها بعنوان : صـدام حسين : التـاريخ السري جداً " **Saddam Hussein : More Secret History** " لـ (**Malcolm Byrne**) ، وفيها معلومات مهمة عن السيرة الذاتية لصدام حسين وكيفية تسلمه الحكم ، وتقييم السفير البريطاني له في بغداد عام ١٩٦٩ ، وتوقعاته لأن يكون الوريث المميز للرئيس أحمد حسن البكر . فضلاً عن وثائق أخرى اعتمدتها الأطروحة ، تخص السياسة الخارجية العراقية ، كما تضمنت الأطروحة معلومات مهمة أخذت من أرشيف الأمن القومي الأمريكي الـذي حـرره جولي باتل في ٢٥ / شباط / ٢٠٠٣ وأعطاه عنواناً هو : مصافحة صدام حسين : انحـراف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ، وتطرقت وثائقهُ إلى الحرب العراقيـة – الإيرانيـة وموقف الولايات المتحدة منها ، وزيارة دونالد رامسفيلد للعراق وما تمخض عنها ، فضلاً عن العلاقات العراقية – الأمريكية . وعلى الرغم من أهمية هذه المعلومات ، إلا أنها كانت منتقـاة من الأرشيف ، ولم تتضمن جوانب أخرى أكثر خطورة مما جاءت به .

وشكلت الكتب الوثائقية حيزاً مهماً في عملية تسلسل الأحداث التاريخية المهمـة التـي وردت ضمن صفحات هذه الأطروحة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر كتاب : **((الحرب على العراق . يوميات – وثائق – تقارير ١٩٩٠ – ٢٠٠٥))** الصادر عن مركز دراسـات الوحدة العربية بطبعته الأولى في بيروت عام ٢٠٠٧ والمكون من (١٦١٦) صـفحة مـن القطع الكبير ويحتوي على المئات من الخطب والبيانات والتـصريحات وأحـداث الـساحتين العربية والدولية وما يتعلق منها تحديداً بتطورات القضية العراقية مـن الحـرب العراقيـة – الإيرانية وحتى عام ٢٠٠٥ ، فضلاً عن إحتوائه على جميع نصوص قرارات مجلس الأمـن الدولي التابع للأمم المتحدة والتي كانت قد صدرت بحق العراق من القرار (٦٦٠ / ١٩٩٠) إلى القرار (١٤٤١ / ٢٠٠٢) ، فكان مادة علمية قيمة أسهمت بشكل كبير في عملية صياغة الأحداث التاريخية الواردة في ثنايا هذه الدراسة ، وأخذت مجـالاً كبيـراً فـي العديـد مـن صفحاتها.

وألفت المصادر العربية المعربة رافداً إضافياً للمعلومات التي وردت في الأطروحة ، لاسيما تلك التي وجدت طريقها إلى المكتبات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، ومنها كتـاب " **صدام . الحياة السرية** " لمؤلفه كون كوغلن والذي عربه مسلم الطعان عام ٢٠٠٥ ، وتكمـن أهميته في إنه تضمن معلومات مهمة ، لاسيما عن سياسته الداخلية وعلاقاته الخارجية لم ترد بعضها في مراجع أخرى ، فضلاً عن اعتماده مصادر ووثائق عديدة . وتمت الاسـتفادة مـن كتاب ويليام إينغرال المعنون " **مائة عام من الحرب . السياسة النفطية الأمريكية – الإنكليزية**

((والنظام العالمي الجديد))" الذي عربه محمود فلاحة، فعلى الرغم من إن الكتـاب يركـز على الجوانب النفطية والتنافس الأمريكي – البريطاني حول نفط الشرق الأوسط ، إلا إنه يفرد صفحات كثيرة لسياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) تجاه العراق حتى وصول بيل كلنتون إلى رئاسة الولايات المتحدة مطلع عام ١٩٩٣ . وكشف كتاب " **النار هـذه المـرة . جرائم الحرب الأمريكية في الخليج** " لمؤلفه رامزي كلارك ، وزير العدل الأمريكي الأسبق ، النقاب عن عدد كبير من أسرار ما قبل هجوم الحلفاء على العراق عام ١٩٩١ نتيجـة غـزو الأخير للكويت في آب ١٩٩٠ وتداعيات ذلك الأمر سياسياً وإقتصادياً وعـسكرياً وإجتماعيـاً على الشعب العراقي ، وتمهيد الولايات المتحدة لإنزال نظام عقوبات لم يشهد لها العالم مثيـل في حق العراق لأجل إخضاعه لحسابات أمريكية قادمة كان في نتيجتهـا الغـزو العـسكري للعراق عام ٢٠٠٣ .

أما كتاب " **خطة الهجوم على العراق** " لمؤلفه الصحفي المقرب من البيـت الأبـيض بوب ود وورد ، ويمثل أحد أهم المؤلفات الأمريكية التي أوضحت صورة الولايـات المتحـدة الأمريكية وسياستها العدائية تجاه العراق وتحديداً في المدة الواقعة بين الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ حتى توجه الإدارة الأمريكية لغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ . ويـذهب وورد إن بوش (الابن) وضع مسألة احتلال العراق وإطاحة نظامه السياسي نصب عينيه حتى قبل تسنمه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية . فضلاً عن حقائق وأرقام وردت في كتـاب وورد ، غاية في الأهمية ، أسهمت في تعزيز جوانب عديدة من الحقائق الواردة في هذه الأطروحـة . ولا يقل كتاب " **حرب الخليج . الملف السري** " لمؤلفيه بيار سالنجر و أريك لوران ، أهميـة عما ورد ذكره من مصادر ، إذ يسرد هذان الصحفيان حقائق غاية في الخطورة توضـح دور الولايات المتحدة الأمريكية السري والمعلن في الإعداد لحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بـدءً من يوم التاسع من آب ١٩٨٨ ، أي بعد أقل من أربعة وعشرين ساعة فقط من توقف الأعمال الحربية بين العراق وإيران ، الأمر الذي يوضح طبيعة الدور الأمريكي . فضلاً عـن إشـارة الكتاب المذكور إلى ملاحق (سرية) مهمة تدل على تعاون الكويت مع إدارة بـوش (الأب) وطبيعة التفاهم المشترك بين الطرفين من خلال عدد من الوثائق المتبادلـة ، كمـا ورد فـي ملاحق الكتاب وثيقة أخرى يكشف النقاب عنها لأول مـرة ، تـشير إلـى أسـماء عـشرات الشركات الأمريكية والبريطانية والغربية عموماً من التي زودت العراق بأسـلحة وتكنولوجيـا غير تقليدية . وأسهم كتاب " **ضد الحرب في العراق** " لمؤلفيه كل من ميشيل راتنـر وجيمـي غرين وبربارة اولشانسكي من مركز الحقوق الدستورية ، في أغناء مادة الأطروحـة خاصـة بعد إصدار مجلس الأمن الدولي لقراره المرقم (١٤٤١) والذي يوصي العـراق بـضرورة التعاون مع لجان التفتيش عن أسلحته المحظورة ، وكان راتنـر ، رئـيس مركـز الحقـوق

الدستورية قد رفع ، ولسنوات عديدة ، عشرات الدعاوى متحدياً صـــلاحية رئـــيس الولايـــات المتحدة الأمريكية بوش (الابن) في خوض الحرب ، ورفع قضايا عديدة ضد منتهكي حقـــوق الإنسان ، ولم يقل الدور الذي لعبه زميلاه المشار إليهما ، في إثبات حـــق العـــراق القـــانوني والأخلاقي المشروع في التصدي للمواقف الأمريكية سواء كانت السياسية منها أو الاقتـــصادية وحتى العسكرية .

ومن الكتب الأخرى التي وجدت مكانها في عدد غيـــر قليـــل مـــن صـــفحات هـــذه الأطروحة، كتاب " **كذبات بوش الخمسة الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق** " لمؤلفيـــه كـــل من: كريستوفر شير وروبرت شير ولاكشمي شاوذري ، والذي يشير بوضوح لا لبس فيه إلى أبرز عمليات التمويه الذي مارسته إدارة جورج دبليو بوش في إصرارها للذهاب إلـــى غـــزو العراق واحتلاله ، وتحديداً تلك المتعلقة بامتلاك العراق لأســـلحة الـــدمار الـــشامل . وكـــان كريستوفر شير قد بحث بشكل مستفيض في هذه المـــسألة تحديـــداً (الأســـلحة المحظـــورة) وقضايا عراقية أساسية أخرى بينما كان يعمل مع والده روبرت شير الـــصحفي فـــي جريـــدة التايمز في لوس انجيلوس . كما أفادت الأطروحة من المعلومات الواردة في كتـــاب " **نظـــام صدام حسين ١٩٧٩ – ٢٠٠٣** " لمؤلفته فيبي مار ، الخبيرة المختصة في شـــؤون العـــراق الإستراتيجية والتي عملت في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بصفة مستشار أيام ولايـــة الرئيس بوش (الابن) الأولى ، إذ أسهمت الباحثة الأمريكية في توضيح جوانب عديـــدة مـــن تاريخ العراق المعاصر بالوثائق بدءً من تولي حزب البعث للسلطة في العـــراق عـــام ١٩٦٨ كتمهيد تاريخي لطبيعة سريان الأحداث التي شهدها العراق لاحقاً بعد تـــولي صـــدام حـــسين رئاسة الجمهورية في البلاد يوم السادس عشر مـــن تمـــوز عـــام ١٩٧٩ مـــروراً بظـــروف وتداعيات الحرب العراقية – الإيرانية وانعكاساتها على مجرى العلاقات العراقية – الأمريكية، وصولاً إلى أزمة الخليج الثانية وتداعياتها السياسية والاقتصادية والعـــسكرية علـــى مجمـــل العلاقات بين واشنطن وبغداد ، وانتهاءً بعملية غزو العراق واحتلاله وإسقاط نظام الحكم فيـــه عام ٢٠٠٣ . كما أسهمت المؤلفات العربية بشكل كبير جداً في إثراء مادة الأطروحة العلمية . وبهذا الصدد نشير إلى كتاب " **العراق والولايات المتحدة الأمريكية . دراسات فـــي التـــاريخ والسياسة والنفط والتعليم** " الصادر عن مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل ، لمؤلفـــه الأستاذ الدكتور إبراهيم خليل العلاّف ، والذي يشير إلى تطور العلاقات العراقية – الأمريكيـــة وامتدادها إلى سنوات طويلة بدءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبخاصة ما يتعلـــق بجوانب السياسة والنفط والتعليم ، كما يوضح الكتاب طبيعة العلاقات العراقية – الأمريكية بعد استئنافها بين البلدين عام ١٩٨٤ ، وظروف تلك العلاقة إبان الحـــرب العراقيـــة – الإيرانيـــة وصولاً إلى تردي تلك العلاقات بعد احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ وما نتج عن ذلك مـــن

قطع للعلاقات بين البلدين ألقت بظلالها على مجمل تطورات الأوضاع الـسياسية والعـسكرية في المنطقة ، والتي مهدت لاحقاً لغزو الولايات المتحدة الأميركية الأراضي العراقية واحتلالها للبلاد واسقاط نظامه السياسي في نيسان عام ٢٠٠٣ ، فكان لهذا الكتاب وجود يعتد به ضـمن صـفحات هـذه الأطروحـة . وكـان لكتـاب الأسـتاذ محمـد حـسنين هيكـل المعنـون " **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق** " الدور المهم في ترتيـب تطـور الأوضـاع السياسية والعسكرية التي رسمت ملامح وأطر العلاقة ما بـين العـراق والولايـات المتحـدة الأمريكية منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى احتلال القوات الأمريكية والبريطانيـة لكامـل التراب العراقي صيف ٢٠٠٣ . كما أشار الكتاب المذكور ، بحكم إطلاع مؤلفه الواسع علـى إصدارات ووثائق عديدة ، العربية منهـا والأجنبيـة ، إلـى عـدد مـن أهـم التـصريحات والاجتماعات الأمريكية التي سبقت أحداث الحادي عشر من أيلول عـام ٢٠٠١ وفـي أثنـاء حدوث (الكارثة) داخل الأراضي الأمريكية ، وحتى عملية المداولات السرية والعلنية التي قام بها بوش (الابن) مع كبار مساعديه ومستشاريه في شؤون الأمن القومي ووكالة المخـابرات المركزية الأمريكية (.C.I.A) ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) للتمهيد لعملية استفزاز واسعة النطاق ضد العراق لجره إلى نزاع سياسي وحرب عسكرية . وثمة كتب أخرى أفـادة منها الأطروحة منها كتاب الأستاذ محمود بكري " **جريمة أمريكـا فـي الخلـيج . الأسـرار الكاملة**" لكونه ضم تقارير مهمة عن الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربـي . و كتـاب " **على حافة الهاوية . العراق ١٩٦٨ – ٢٠٠٢** " لمؤلفه جعفر الحسيني الذي تطرق لأوضـاع العراق خلال هذه المدة ، واعتمد مصادر ومراجع مهمة ، فـضلاً عـن مقـالات وبحـوث ومقابلات صحفية تهيأت للكاتب بحكم إقامته في لندن ، لكن ما يؤاخـذ عليـه عـدم اتباعـه التسلسل الزمني في سرده للأحداث .

لم يكن بالإمكان إهمال كتب المذكرات فرغم قلتها في الأطروحة ، إلا إنها ، مع ذلـك ، كانت مهمة ، لأن كتابها ، رغم غلبة الجانب الذاتي على الموضوعي فيهـا ، فـإنهم كـانوا شهود عيان على أحداث معينة ، ومنها كتاب الدكتور محمد المشاط ، المعنون : " **كنت سفيراً للعراق في واشنطن . حكاياتي مع صدام في غزو الكويت** " الذي كـان سـفيراً دبلوماسـياً للعراق في واشنطن عام ١٩٨٩ وعمل سنوات عدة هناك ، وتابع بحكم عمله ، ما كان يـدور في الولايات المتحدة الأمريكية نحو العراق ، ومن هنا تأتي أهمية ما كتبه خلال هـذه الفتـرة حتى الإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ . كما أسهمت مذكرات وزير الخارجية ورئـيس الوزراء الروسي ، يفجيني بريماكوف ، التي جاء بعنوان : " **حقول ألغام السياسة** " الـصادر في موسكو عام ٢٠٠٨ ، في تحليل مضمون التناقضات الواقعية في طبيعة العلاقات العراقية– الأمريكية ، بدءً من توتر تلك العلاقات عام ١٩٩٠ والدور الروسي لتجنـب انـدلاع أزمـة

عسكرية سبقت حرب الخليج الثانية ، لكن دون جدوى بسبب التفسير والتجاهل الخاطئ والمتعمد لإدارة بوش (الأب) – آنذاك – لقررات مجلس الأمن والمساعي الدولية لإنهاء الأزمة ، فضلاً عن التعنت العراقي الرافض لأي تنازل في سبيل تجنب الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من ثلاثة وثلاثين دولة أخرى . كما أشارت مذكرات بريماكوف إلى العلاقات السيئة ، في معظمها ، بين العراق والأمم المتحدة ، وتحديداً مع لجنة (يونسكوم) التي ترأسها ريتشارد باتلر وسكوت ريتر ، وطبيعة الأهداف((**التجسسية**)) لتلك اللجان وخطورتها على شؤون السيادة العراقية ، سياسياً وعسكرياً . وفسر بريماكوف طبيعة التفرد الأمريكي في تفسيره لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وتحديداً ما يتعلق بعبارات القرار (١٤٤١) وتحركات الإدارة الأمريكية لإجهاض أي حل دولي للأزمة بين العراق وإنموفيك، والذي كان قريباً جداً ، لولا تلك التحركات الهائلة والمريبة التي قامت بها أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية لاستهداف العراق . وأوضح بريماكوف أيضاً اتصاله الأخير بالرئيس العراقي الأسبق صدام حسين ومقابلته له في شباط ٢٠٠٣ داعياً إياه التنحي عن الحكم في العراق ، لكن صدام حسين رفض ذلك لعدم وجود ضمانات روسية بعدم حدوث الاجتياح الأمريكي للعراق في حال قبول الرئيس العراقي بمطلب ضيفه الروسي .

وألفت الأطاريح والرسائل الجامعية غير المنشورة رافداً مهماً زود الأطروحة بمعلومات غاية في الأهمية لا بسبب المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها ، بل بسبب مناقشتها من قبل أساتذة أكاديميون لهم خبرتهم في هذا المجال مثل رسالة كوثر عباس عبد المعنونة " **تطور العلاقات العراقية – الأمريكية للفترة من ١٩٤٥ – ١٩٥٨** " ورسالة فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني المعنونة " **العلاقات العراقية – الأمريكية مابين ١٩٦٧ – ١٩٨٧** " ، وأطروحة سنان صادق الزيدي المعنونة " **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣** " رغم أن هاتين الرسالتين والأطروحة كانت أسبق زمنياً من أطروحتنا ، إلا إنها ، مع ذلك ، حضيت بموقع متميز في هذه الأطروحة .

وأفادت المصادر الأجنبية الأطروحة ، رغم أنها مثلت وجهة نظر أجنبية في تبيان الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ، ونشير إلى البعض منها مثل كتاب " **United States and Iraq . The years of crisis** " لمؤلفه (**D. M. Kennedy**) والذي أشار فيه إلى سنوات عديدة من الصراع العراقي – الأمريكي منذ سبعينيات القرن العشرين ، وتحديداً بعد قيام العراق بتأميم شركات النفط الأجنبية العاملة في أراضيه عام ١٩٧٢ والموقف الأمريكي من إندلاع الحرب العراقية – الإيرانية ، ومن ثم ينتقل المؤلف إلى أزمة الخليج الثانية وتداعياتها التي انعكست بالسلب على مجمل العلاقات العراقية – الأمريكية . وأوضح كتاب " **U.S.A. and The Middle East 1947 – 1991** " لمؤلفه (A.J. Smith)

طبيعة الهيمنة الأمريكية وتدخلاتها المباشرة في شؤون الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ وبدايةً ما يسمى بالحرب الباردة بين واشنطن وموسكو ، وانعكاسات التحديات الدولية علـى تطـور الأوضاع السياسية و الاقتصادية والعسكرية على المنطقة العربية تحديداً ، وكان العراق أحـد ساحات ذلك الصراع ، وأشار Smith إلى العلاقات العربية – الأمريكية ودورها في مواجهة ((**المد الشيوعي**)) تجاه الشرق الأوسط ، متطرقاً إلى فعالية العلاقات العراقية – الأمريكيـة بعد عقد حلف بغداد عام ١٩٥٥ وأهم الجوانب السياسية والاقتصادية في ثنايا تلـك العلاقـة . كما تطرق المؤلف إلى طبيعة العلاقات العراقية – الأمريكية في ظل الأنظمة الجمهورية التي قامت في العراق على أنقاض النظام الملكي ودور الولايات المتحدة الأمريكيـة فـي ذلـك ، متطرقاً إلى العلاقات السلبية التي طرأت بين البلدين بعد الثلاثين مـن تمـوز ١٩٦٨ كونهـا أطاحت بأهم حلفاء الولايات المتحدة في النظام السياسي الجديد داخل العراق ، منـتقلاً بـشكل تدريجي إلى أوجه الخلاف الأخرى في ملف العلاقات السلبية بعد تأميم النفط العراقـي عـام ١٩٧٢ وما تبع ذلك من قيام للحركة الكردية المسلحة في شمال العراق واندلاع الحرب بـين العراق وإيران في ثمانينات القرن الماضي ، وصولاً إلى أزمة الكويت واندلاع حرب الخلـيج الثانيـة عـام ١٩٩١ . كمـا كـان لكتـاب المؤلـف (S.G. Albert) والمعنـون " **Operation Stand United States and Iraq 1984 – 1988** " الدور المهم في توضـيح بعض الجوانب ومميزات العلاقات العراقية – الأمريكية بعد قرار واشنطن استئناف علاقاتهـا الدبلوماسية والسياسية والعسكرية مع العراق عام ١٩٨٤ ، وما قام بـه رامـسفيلد ، مبعـوث الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إلى بغداد ، في تلك التغيرات التي دخلت منعطفاً جديـداً فـي ظل أحداث إقليمية ودولية غايةً في التعقيد ، لعل من أبرزها اشتداد حدة المواجهات العـسكرية بين العراق وإيران على طول جبهات القتال الرئيسية . كما تناول الكتاب الجوانب العـسكرية في ملف تلك العلاقة ، وتحديداً في النصف الثاني من عمر الحـرب العراقيـة – الإيرانيـة ، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم جهود العراق العسكرية في مواجهة القوات الإيرانية ، والحيلولة دون تعرض أهم طرق إمـدادات الـنفط العـالمي للخطـر . وأوضـح كتـاب " **Mortal Plendor : The American Empire in Transit** " للمؤلـف (W.R. Mead) التغيرات الجذرية التي طرأت على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المجتمـع الـدولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ، وطريقـة اسـتهدافها لـبعض الـدول العربيـة والإسلامية ،سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، ومحاولة ربطها أنظمة تلك الدول بالإرهاب الدولي، فكان مؤلفاً مهماً ضمن صفحات هذه الأطروحة .

وألفت الصحافة العربية والأجنبية مصدراً أولياً لا غنى عنه في دراسة قضايا مهمـة تناولتها الأطروحة ، لأن الصحافة كانت تتابع أولاً بأول ما كان يجري على الصعيد الـسياسي

من تحولات في الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ، وتابعت مواقف الرأي العام من الأحداث التي تخللت العلاقات العراقية – الأمريكية ، وكل ما يتعلق بسياسة واشنطن تجاه العراق ، فضلاً عن ذلك فقد استفاد الباحث من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في تسليط الضوء على بعض القضايا والمعلومات التي وردت في الأطروحة .

واستفادت الأطروحة أيضاً من عدد من البحوث والدراسات العلمية التي تناولت جوانب مختلفة من السياسة الأمريكية تجاه العراق ، سواء أكانت العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الجانبين ، أو موقع العراق في الإستراتيجية الأمريكية ، لاسيما في المرحلة الأخيرة من عمر نظام صدام حسين حتى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ .

وختاماً فإنني أصغ جهدي العلمي بين يدي أساتذتي الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين حتماً سيقيمونها بالشكل الذي يضفي عليها رصانة أكثر ، وعلمية أعمق حتى تأخذ مكانتها التي تستحقها في المكتبة التاريخية ، وحسبي إنني اجتهدت ، ويبقى الكمال لله وحده ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

الفصل الأول

الجذور التاريخية لعلاقات العراق بالولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٦٨ .

لم يكن العراق بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت المصالح الأمريكية بالنفوذ نحو العراق وقد تمثلت في بداية الأمر بالجوانب الثقافية والاقتصادية.. وكان لاندماج الاقتصاد العراقي بالأسواق الرأسمالية العالمية دور كبير في جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو العراق. وخلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها استطاع الأمريكان من إحراز مكاسب اقتصادية في النفط العراقي ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتزيد من أهمية العراق في الاستراتيجية الأمريكية. وسرعان ما نشطت الدبلوماسية الأمريكية في السنوات اللاحقة ليكون لها موطئ قدم في العراق كما سنرى.

أولاً : بدايات الاهتمام الأمريكي بالعراق حتى قيام الحرب العالمية الأولى :

تعود بدايات الاهتمام الأمريكي بالعراق إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حينما أخذت البعثات التبشيرية المسيحية والتعليمية الأمريكية بوضع العراق ضمن دائرة اهتماماتها . لذلك توافدت على المدن العراقية لتثبيت الأسس الحقيقية للوجود الأمريكي فيه(١) . وكان ذلك المقدمة لتهيئة الأرض العراقية والإنسان العراقي من اجل تقبل الثقافة الأمريكية والتهيئة فيما بعد لدخول أمريكي أوسع في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها(٢). ومنذ وقت مبكر لفت العراق انتباه القناصل الأمريكان وتبيّنت لهم المنافع الاقتصادية التي ستحصل عليها الولايات المتحدة إذا ما زادت من معدلات تبادلها التجاري معه ، فيكفي أن نذكر بأن جون هنري (**John Henrry**) وهو أول قنصل أمريكي عين في بغداد عام ١٨٨٩ يشير إلى هذه الحقيقة بجدية بالغة(٣).

لم يتسن للأمريكان ممارسة دور اكبر في العراق في تلك الفترة ، بسبب عوامل عدة في مقدمتها طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية ذاتها ، وعدم رغبتها في الاصطدام بالقوى الدولية ، وطبيعة توازن القوى على الصعيد الدولي . فضلاً عن الأوضاع الداخلية في العراق ووقوعه تحت سيطرة الدولة العثمانية ثم تحت الاحتلال البريطاني ، وعوامل أخرى قللت من الدور الأمريكي ولم تفسح له المجال لكي يدخل العراق بقوة اكبر تتوازن مع طبيعة القوة الأمريكية الاقتصادية(٤) .

لكن اندماج السوق الاقتصادية العراقية بالأسواق الرأسمالية العالمية ، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك باتجاه المنافسة الاقتصادية مع غيرها من القوى الدولية ، فأسس الأمريكان شركة لإستثمار أراضي محصول عرق السوس واستخراجه وكبسه لغرض تصديره

---

(١) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية دراسات في التأريخ والسياسة والنفط والتعليم، مركز الدراسات الاقليمية ، سلسلة شؤون اقليمية رقم (٧) جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص٩ .
(٢) للتفصيل يراجع : اياد علي ياسين سرحان ، بواكير النشاط الأمريكي في العراق حتى عام ١٩٢١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ــ جامعة الموصل ، ٢٠٠١ ، ص ١٣ ــ ٢٠ .
(٣) بشار فتحي جاسم العكيدي ، صراع النفوذ البريطاني ــ الأمريكي في العراق ١٩٣٩ – ١٩٥٨ دراسة تأريخية سياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية ــ جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٠ .
(٤) كمال مظهر احمد ، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٩٣ .

في عام ١٩٠٤[١] ، فضلاً عن اهتمام الأمريكان بالمنتجات الزراعية والحيوانية الأخرى مثـل التمور والعفص والجلود وغيرها في الوقت الذي شكـل النفط المـادة الرئيسة للـصادرات الأمريكية للعراق في العـام ١٩٠٩[٢] وافتتحت الشركة التي اهتمت بعرق السوس أول فـرع لها خارج بغداد عندما افتتحت فرع الموصل عام١٩١١[٣].

ومع ذلك فإن الدخول الأمريكي إلى العراق جاء متأخراً قياساً بـدخولها الـى المغـرب العربي ، فقد جاء دخولها الى بلاد الرافدين متزامناً مع تحركها نحو منطقة الخليج العربـي ، إذ تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدبلوماسي من توقيع أول اتفاقية أمريكيـة مع حاكم مسقط سعيد بن سلطان (١٨٠٦ــ١٨٥٦) في أيلـول ١٨٣٣[٤] . وتـضمنت هـذه الاتفاقية سماح سلطان مسقط للأمريكان القيام بالعمليات التجارية الأمريكية في الموانئ التابعة للسلطنة ، وتعيين قناصل أمريكان في مسقط وفي الممتلكات التابعة لها مثل زنجبـار وشـرق افريقيا وغيرها من البنود التي أفاد منها الأمريكان كثيراً[٥] .

بالمقابل أبدت الحكومة الأمريكية اهتمامها بتعيين قناصل لها في بغداد منذ عـام ١٨٨٩ بعد ان كانت القنصلية البريطانية في العاصمة العراقية تتولى الإشراف على شـؤون الرعايـا الأمريكان في العراق بصفة غير رسمية[٦] .

دخلت المصالح الأمريكية إلى العراق عبر بوابات وقنوات متعددة كان من أبرزها النشاط التجاري والنشاط التبشيري . كما حاول الأمريكان استغلال ميناء البصرة الذي يشكل

---

(١) يراجع : محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق . التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ ــ ١٩٥٨ ، جــ١ ، بيروت١٩٦٠ ، ص ١٣٥ .
(٢) سعد محمد حسين ، الاقتصاد العراقي قبيل الحرب العالمية الأولى ، البصرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٨ .
(٣) صالح محمد خضير الدليمي ، الدبلوماسيون البريطانيون . دورهم في العراق ١٨٣١ــ١٩١٤ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ــ الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص٧٧ .
(٤) خليل علي مراد ، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي ١٩٤١ ــ ١٩٤٧ ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ــ جامعة بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ص١٥ــ١٦ .
(٥) ينظر : فؤاد المرسي خاطر ، ((النشاط الأمريكي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر)) ، مجلة كلية الآداب ، العدد (٣) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٤٣٠ ــ ٤٣١ .
(٦) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

منفذ العراق الأساس للتغلغل إلى العراق ، وإرساء أسس علاقات اقتصادية معه[١] . فبسبب ضعف المواقع الاقتصادية الأمريكية في الامبراطورية العثمانية ، ومع بدء الصراع الأوربي حول ممتلكاتها لاسيما بريطانيا وفرنسا ، أبدت البعثة الأمريكية قلقها من ما كان يجري على الأرض وبخاصة ان الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط لم يكن يمتلك القوة المتناسبة مع قوة بريطانيا البحرية ، فضلاً عن الاستعدادات التي كانت تهيئها الولايات المتحدة ضد اسبانيا من اجل الاستيلاء على المستعمرات الاسبانية في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي ، وبسبب ذلك كله أرسلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى الاستانة في العام ١٩٠٠ بعثة خاصة برئاسة الأميرال شيستر (Shestar) للمحافظة على المصالح الأمريكية ، فانتهز المبعوث الأمريكي الفرصة ليعرض على الحكومة العثمانية امكانية الحصول على امتيازات لمد سكة حديد واستخراج المعادن في تركيا[٢].

وشهد مطلع القرن العشرين نشاطاً اقتصادياً امريكياً ملحوظاً في العراق ، فقد تقدمت المصالح الأمريكية الاقتصادية على غيرها من المجالات ، إذ قدم الى العاصمة العثمانية مرة ثانية المبعوث الأمريكي (شيستر) عام ١٩٠٨ بصفته ممثلاً لغرفة تجارة نيويورك ، وأسس (الشركة العثمانية الأمريكية للتنمية الصناعية) التي عرضت على الحكومة العثمانية مشاريع لمد سكة حديد واستخراج المعادن على أن تأخذ هي الامتياز[٣].

وضمن السياق نفسه ، أبدى أصحاب الامتياز الذين كانوا يتلقون دعمهم من شركة (إستاندرد أويل)" Standard Oil Co. " اهتماماً خاصاً بالعراق بشكل عام، وبنفط الموصل بشكل خاص . ففي عام ١٩١٣ عرض الأمريكان على الحكومة العثمانية تقديم قرض ضخم لقاء الحصول على امتياز للنفط في منطقة الموصل ، الا ان قيام الحرب العالمية الأولى حال دون تنفيذ الخطط التي طرحها المبعوث الأمريكي (شيستر) وغيره من الأمريكان[٤].

وعلى صعيد آخر حقق المبشرون الأمريكان نجاحات مشهودة في عدد من البلدان العربية ، ومنها ، العراق ، فقد افتتحت مدرسة ثانوية في بغداد باسم كلية بغداد ،

---

(١) جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ـ ١٩٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ــ جامعة بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٤٠٦ ؛ بشار فتحي جاسم العكيدي ، المصدر السابق، ص٤٤ــ ٤٨.

(٢) فؤاد المرسي خاطر ، المصدر السابق ، ص ٤٣٦ ــ ٤٣٧ .

(٣) كوثر عباس عبد ، تطور العلاقات العراقية – الأمريكية للفترة ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية الاشتراكية – الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٤٧.

(٤) فؤاد المرسي خاطر ، المصدر السابق ، ص٣٤٨ .

وتمت إقامة فرع للبعثة العربية" (Arabian Mission)[1] في مدينة العمارة عام ١٨٩٤ ، ووضعت البعثة نصب عينها مهمة ايجاد قاعدة لها بين مسلمي المنطقة ، لذا التجأ القيمون عليها إلى ((جميع السبل المجربة من أجل ضمان النجاح لأنفسهم بين المسلمين))[٢].

وشهدت السنوات الأولى من القرن العشرين نشاطاً تبشيرياً واسعاً في العراق ، حيث وصل المبشر الأمريكي الدكتور " جون فان ايس " (John Van Eass) الى البصرة ، وقام بجولات الى مدن وقرى الجنوب العراقي ، وافتتح مدرسة (الرجاء العالي) في البصرة عام ١٩١٠ وانشأت قرينته (المدرسة الأمريكية للبنات) في العام التالي[٣]. وكانت المدرستان تتلقيان دعمهما من الحكومة الأمريكية[٤].

ركزت الإرساليات الأمريكية نشاطها في مجالات الطب والتعليم ، فأسس المبشرون العديد من المدارس الابتدائية في العراق . كما فتحوا العديد من المستشفيات والمستوصفات لأغراض العلاج الطبي ، فقد كان المستوصف الوحيد في مدينة البصرة في مطلع القرن العشرين قد انشأته الإرسالية التبشيرية الأمريكية[٥].

جاء تركيز الأمريكان على المجالات التعليمية والصحية لإعتبارات عدة يقف في مقدمتها ان العراقيين كانوا فعلاً بحاجة إلى مثل هذه الخدمات . فضلاً عن ذلك فأن المجالين التعليمي والصحي يعدان من أكثر المجالات التصاقاً بالإنسان ، فالطفل حينما يدرس في المدرسة الابتدائية التابعة لبعثة تبشيرية أمريكية فأنه حتماً سيتأثر بما تعطيه هذه المدرسة من دروس وتوجيهات وستستمر معه حتى الكبر ، المسألة التي كانت قد أخذتها البعثات التبشيرية بنظر الاعتبار ، وكذلك الحال بالنسبة للمجال الصحي فأن قيام عدد من المبشرين الأمريكان بافتتاح مراكز صحية لهم في بعض المدن العراقية ، وسيرهم على الأقدام من اجل معالجة العراقيين أوجد سمعة طيبة للأمريكان في نفوس أبناء العراق ، فكان ذلك من العوامل التي

---

(١) تم تأسيس هذه الجمعية التبشيرية في ولاية نيوجرسي الأمريكية عام ١٨٨٩ وسميت بأسم ((البعثة العربية)) ، وادعت الجمعية ان مهمتها تتمثل بنشر تعاليم السيد المسيح بين ((سكان شبه الجزيرة العربية المتوحشين)). ينظر : كمال مظهراحمد ، المصدر السابق ، ص٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٤ ؛ بشار فتحي جاسم العكيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٤ – ٤٥.

(٣) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

(٤) عباس محمد الشمري ، المدارس الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، الكويت ، ٢٠٠٣، ص٩٧ .

(٥) محمود الدرة ، حياة عراقي وراء البوابة السوداء ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص١٥ .

مهدت لتقبل الأمريكان والتعامل معهم في المراحل اللاحقة . فضلاً عن ذلك فقد قدرت مؤسسات التبشير الأمريكية موقعها في العراق بشكل واقعي ، لذلك كانت تعمل بدقة وحذر بالغين في المجالات ذات الصلة بالتغلغل السياسي وحتى الاقتصادي لبلادها ، فأنها لم تزد في تدخلاتها ، ولم تستطع ان تصل إلى ما وصلته مثلاً ، مؤسسات التبشير الفرنسية ، وقد أدى هذا الأمر ، بجانب أمور أخرى ، إلى خلق انطباع جيد وطيب بين الأوساط المثقفة في الامبراطورية، والتي صاغت من خلاله بشكل واقعي نظرتها السياسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الأولى وفي المرحلة التي أعقبتها [١] .

ثانياً : العلاقات العراقية – الأمريكية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية :

تحول الاهتمام الأمريكي المباشر بنفط المنطقة بشكل عام وبنفط العراق بشكل خاص إلى محرك أساس والى سابقة مهمة حاول المسؤولون الأمريكان استغلالها في سياستهم النفطية تجاه الشرق الأوسط[٢]. فعلى الرغم من ان الأمريكان لم يشتركوا فعلاً ، ولم يكونوا طرفاً مباشراً في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية التي أضحت واحدة من أهم أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى ، الا انهم استطاعوا قبيل الحرب إرساء أسس صلدة للوجود الامريكي في العراق وغيره من بلدان الشرق الأوسط لا سيما بعد طرح الرئيس الامريكي " توماس ودرو ولسن" (Thomas W. Wilson) لبنودها الأربعة عشر التي كانت مقدمة لدخول أمريكي واسع إلى المنطقة العربية[٣]. فقد مثلت هذه البنود مصالح الإحتكارات الأمريكية بكل جدارة وإخلاص ، وعبرت أصدق تعبير عن طبيعة التوجه الرأسمالي الأمريكي ورغبته في التغلغل إلى اقتصاديات ومستعمرات الدول الأوربية الكبرى التي لم يبق لها الحق – من وجهة النظر الأمريكية – في أن تتبوأ المركز الأخير في اقتصاديات العالم ، وعليها أن تقبل

(١) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص٢٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٢٨ .
(٣) للتفصيل يراجع : أ . ج . جرانت وهارود تمبرلي ، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩–١٩٥٠) ، ج٢ ، ترجمة : محمد علي ابي درة ولويس اسكندر، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ص٢٦٠–٢٦٣ .

بهزيمتها أمام الأمريكان وفسح المجال أمامهم للاستئثار بما حققته لهم الحرب العالمية الأولى من مزايا(١).

وجدت مبادئ الرئيس ولسن الأربعة عشر ، تربة صالحة بين أوساط عديدة من العرب عموماً ، والعراقيين خصوصاً ، فقد بعث عدد من السياسيين العراقيين من بمذكرات عديدة حول مطالبهم المشروعة الى شخص الرئيس الأمريكي ولسن(٢). واتصل قسم آخر ببعثة كنك – كرين(٣) في حلب للمطالبة بالاستقلال الناجز لسوريا ، وعارض هجرة اليهود والهنود إلى المنطقة ، ورحبوا بالمساعدة الاقتصادية والفنية الأمريكية بعد نيل الاستقلال(٤).

وبالمقابل خرج العراق من الحرب العالمية الأولى وقد إحتلت بريطانيا أراضيه وأمضى السنوات التالية وهو تحت سيطرتها ، إلا ان البريطانيين لم يكن بإمكانهم تجاهل الرغبة الأمريكية في أن يكون لها موطئ قدم في العراق لا سيما شركاتها النفطية التي باتت تدرك أكثر من أي وقت مضى ضرورة الدخول الأمريكي من أوسع أبوابه إلى العراق ، وعدم ترك الحبل على الغارب للبريطانيين ، ومن ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترفت بمعاهدة ١٩٣٠ التي عقدت بين بريطانيا والعراق ، والتي يعدها البعض انها جاءت لإرضاء الأمريكان الذين كانوا يعارضون استئثار بريطانيا وفرنسا بالامتيازات النفطية في العراق(٥) لا سيما ان الحكومة الأمريكية رفضت الاعتراف بامتياز شركة النفط التركية في العراق(٦). وركزت بريطانيا في معاهدة ١٩٣٠ على إرضاء الأمريكان الذين تمتعوا فعلاً بجميع الحقوق

---

(١) للتفصيل عن الامتيازات التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى.. يراجع : W.Z. Foster , Outline political history of Americans , New york , 1951, pp 309 – 312 , 497 .

(٢) يراجع : عبد المنعم الغلامي ، ثورتنا في شمال العراق ١٩١٩- ١٩٢٠ ، ج١ ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص١١٢.

(٣) وهي البعثة المشتركة التي ضمت أمريكان وانكليز وفرنسيين وتم إرسالها إلى المنطقة لتحديد رغائب اهلها في اختيار الدولة المنتدبة ، وجاء ارسالها في ٢٠ اذار ١٩١٩ . للتفصيل عنها يراجع : كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ،ص ص ٩١ -٩٤ .

(4) H.A.Foster , O p ., Cit ., P.90.

(٥) دار الكتب والوثائق : بغداد ، التسلسل ٥ / ٢ / ٢١ ، عنوانها : المعاهدات العراقية – البريطانية ، معاهدة ١٩٣٠ ، الوثيقة رقم ١٦ ، ص٢٧ . وسأرمز إليها لاحقاً بـ (د.ك.و:) .

(٦) عرفت فيما بعد بـ شركة نفط العراق المحدودة في ٨ حزيران ١٩٢٩ .

والمزايا التي يتمتع بها رعايا الدول الأعضاء في عصبة الأمم مع إنهم لم يكونوا في أعضاء العصبة آنذاك[1].

عكست معاهدة ١٩٣٠ طبيعة الصراع والتنافس الأمريكي – البريطاني حول مصالحهما في العراق والذي استمر طوال مرحلة ما بين الحربين وخلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها . فقد استندت الحكومة الأمريكية إلى هذه المعاهدة – فيما بعد – للمطالبة لها بحصة في الامتيازات النفطية في العراق خارج إطار شركة نفط العراق ، وقدم السفير الأمريكي في بريطانيا مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٣١ أوضح فيها ان معلومات غير رسمية قد وصلت إلى حكومته أفادت بعزم الحكومة العراقية البدء في مفاوضات رسمية مع شركة إنماء النفط البريطانية المعروفة باسم (British Oil Development Co.) لمنحها امتيازاً للتنقيب عن النفط في بعض أو جميع الأراضي العراقية خارج امتياز شركة نفط العراق ، وأفادت المذكرة انه استناداً الى ما جاء في المعاهدة المعقودة عام ١٩٣٠ فأن الحكومة الأمريكية تعرب عن ثقتها ان العراق لن يمنح امتيازاً للنفط دون أن يمنح الشركات والأفراد الأمريكيين فرصاً متساوية للمزايدة وإن الحكومة الأمريكية تعتمد على الحكومة البريطانية في ضمان حقوقها[2].

وشهد عام ١٩٣٦ توقيع معاهدة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بتبادل المجرمين . كما فتحت الحكومة الأمريكية أول مفوضية لها في بغداد بعد دخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢ ، فتم إرسال " بول نابنشو" (paul Knabenshue) كأول وزير مفوض أمريكي في العراق[3]. وعين العراق علي جودت الأيوبي أول قنصل له في واشنطن

(١) إبراهيم خليل العلاف ، المصدر السابق ، ص٣٣ .
(٢) نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب– جامعة بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٣٠ .
(٣) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٢٩.

وقد التحق بعمله في مايس عام ١٩٤٢[١].

أما على الصعيد الاقتصادي فقد تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية طوال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى لاسيما في العقدين اللذين تلاهما بمبدأ " الباب المفتوح"[٢] واستطاعت الشركات النفطية الأمريكية الحصول على امتيازات نفطية في العراق ، والمشاركة في استغلال نفطه على وفق قاعدة عامة هي انه بعد تشكيل الشركات ومباشرتها العمل تتولى بريطانيا حمايتها وليس الولايات المتحدة[٣].

اتجهت أولى المحاولات الأمريكية للحصول على امتيازات النفط في العراق نحو نفط الموصل ، فعادت الرغبة الأمريكية باستغلال نفط هذه المنطقة ثانية بعد الحرب العالمية الأولى ، فطالب الأمريكان بحصتهم في النفط بعد تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين كل من بريطانيا وفرنسا ، فدعمت الحكومة الأمريكية مطالب شركاتها النفطية ، وتولى كل من المستر كولين والمستر هيوز بوصفهما وزراء الخارجية في الحكومة الأمريكية قيادة الحرب الدبلوماسية ضد بريطانيا حول حقوق شركات النفط الأمريكية في المساهمة واستثمار منابع النفط في المنطقة العربية وايران[٤]. وحرصت الحكومة الأمريكية على تهيئة الرأي العام الأمريكي لتقبل تلك السياسة ، كما استخدمتها كمبرر لإرسال عدد من خبراء النفط بصفة ملحقين ومستشارين لممثلياتها في الخارج ، وطلبت وزارة الخارجية الأمريكية في السادس عشر من آب ١٩١٩ من ممثلياتها الموجودة في الخارج معرفة كل ما يتعلق بشؤون النفط ومنابعه والإمتيازات الموجودة في مناطقهم ، وتقديم المساعدة الممكنة لمن يرغب من رعاياهم في الحصول على هذه الامتيازات[٥].

---

(١) د . ك . و ، التسلسل ٥ / ٢ / ٢١ ، عنوان الاضبارة : القنصلية العراقية في نيويورك ، تاريخها ١٩٤٠ -١٩٤٢ ، الوثيقة رقم ١٨ ، ص٢٧ .

(٢) مصطلح سياسي أطلقه المسؤولون الأمريكان في عام ١٨٩٩على مبدأ جعلوه أساساً للتغلغل في الصين ، ثم تطور ليشمل مناطق أخرى من العالم . ينظر : كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص ص٢٨ – ٢٩٠.

(٣) سيد نوفل ، الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، ط٢ ، القاهرة، ١٩٦١ ، ص٨٩.

(٤) كوثرعباس عبد ، المصدر السابق ، ص٥٢ .

(٥) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٣٢ .

وضمن هذا السياق قدم الكابتن " وليم بيل " (W.pale) الذي كان على علاقة وثيقة بشركة (ستاندر نيويورك) مذكرة إلى الوفد الأمريكي المشارك بمؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ حول أهمية نفط العراق ، وضرورة إسهام الشركات الأمريكية في استغلاله(١) .

وفي مؤتمر سان ريمو الذي عقد عام ١٩٢٠ ، قدم الأمريكان تقريراً إلى المؤتمر تضمن مطالبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بحصتها في استثمار النفط استناداً إلى تحملها أعباء الحرب العالمية الأولى ومشاركتها في الحرب ضد دول الوسط (٢).

اضطرت الشركات النفطية الأجنبية الإسهام في شركة النفط التركية إلى الدخول في مفاوضات طويلة ومعقدة ومتشابكة مع الجانب الأمريكي استمرت للفترة من عام ١٩٢٢ حتى تم الاتفاق في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٢٨ على اتفاقية الخط الأحمر(٣) التي أنهت خلافات هذه الأطراف حول الاستثمارات النفطية(٤).

وبالمقابل عملت الشركات الأمريكية على توحيد جهودها ، فقامت بتأسيس شركة " إنماء الشرق الأدنى " (Near East Development Co) التي تولت بدورها ضمان مصالح الشركات الأمريكية في شركة النفط التركية(٥).

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الامتياز النفطي الذي كاد ان ينفذ قبل الحرب العالمية الأولى مع العثمانيين للمطالبة بحقها من نفط الموصل ، مقابل إعطاء صوتها إلى الجانب الذي يضمن لها تلك الحصة سواء أكانت تركيا أم بريطانيا ، فوافق المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) على قبول طلب جديد لامتياز (شيستر) في نيسان ١٩٢٣ ، وتضمن امتيازات

---

(١) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٣٣ .

(2)Y.Armaiani , Middle East past and present , New Jersey , 1970 ,p. 303.

(٣) منعت اتفاقية الخط الاحمر المساهمون في شركة النفط التركية من التنافس فيما بينهم للحصول على امتيازات النفط في المناطق التي كانت تحت السيطرة العثمانية .

(٤) كوثر عباس عبد ، المصدر السابق ، ص٥٣ .

(٥) طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني – الامريكي على نفط الخليج العربي ١٩٢٨ –١٩٣٩ ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٤٥ .

عديدة جديدة ، إذ نص على تشييد سكة حديد في قلب ولاية الموصل ، مع حق استخراج النفط لمسافة تقدر بعشرين كيلو متراً على جانبي الخط (١).

أدى هذا الموقف الذي أبداه الأتراك إزاء المصالح البريطانية الأمريكية إلى وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانبهم أثناء مطالبهتم بولاية الموصل من العراق ، لاسيما إبان مؤتمر لوزان الثاني الذي تم فيه عقد الصلح بين تركيا والحلفاء ، فأدرك الأمريكان ان بقاء الموصل تحت السيطرة التركية سيجعلها مفتوحة أمام الرأسمال الأمريكي ، وأوضح هيوز ، وزير الخارجية الأمريكية ، موقف بلاده من ذلك قائلاً : ((**إن حكومتنا لم يكن لها يد مطلقاً في الحصول على هذا الامتياز، ولم تتنازل في سبيل الحصول عليه عن شيء من حقوقها**))(٢).

وأكدت الحكومة الأمريكية ان الحرب كسبتها الدول المتحالفة التي حاربت جنباً إلى جنب ضد جبهة دولة الوسط ، لذلك فهي شريكة لبريطانيا وفرنسا في الحصول على نسبة معينة من نفط العراق . وبالفعل رأت الحكومة البريطانية ان المجابهة والصدام السياسي مع الولايات المتحدة ليس في صالحها فاتجهت إلى المساومة النفطية معها فتنازلت لشركات النفط الأمريكية عن ٢٣,٧٥ % من أسهم شركة النفط التركية **(** شركة نفط العراق المحدودة **)** مقابل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً بالانتداب البريطاني على العراق وفيما بعد ضم ولاية الموصل الى المملكة العراقية الناشئة ، الأمر الذي عكس طبيعة مصالح الدول الكبرى ورغبتها في استغلال أي قضية في هذا الإطار لصالحها ، فقد كانت قضية الموصل قضية مساومات سياسية – اقتصادية بين الدول الكبرى أكبر منها مشكلة سياسية بين تركيا والعراق(٣) .

ولم تهمل الحكومة الأمريكية حصتها في نفط البصرة التي تعود أولى محاولاتها للحصول على امتياز استغلالها إلى نيسان عام ١٩٣٠ ، عندما قدم اثنان احدهما من النواب العراقيين طلباً إلى وزارة المواصلات والاشغال للتحري عن النفط في المنطقة نيابة عن

(١) هنري . أ. فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ترجمة : عبد المسيح جويدة ، بغداد ، ١٩٤٦، ص٢٧٩ .
(٢) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص٢١٨ .
(3) L.Evans , United States policy and the partition of Turkey 1914 -1938 , Baltimore ,1965 , p 292.

الشركة الأمريكية المسماة (Intercontinental petroleum) ، إلا أن الوزارة أهملت الطلب ولم تنظر فيه[١].

وجاءت المحاولة الثانية في عام ١٩٣٨ عندما عرضت شركة " ستاندر كاليفورنيا" خدماتها للحصول على امتياز نفط البصرة ، فتدخلت السفارة البريطانية لدى وزارة الاقتصاد والمواصلات العراقية لمنع العرض الأمريكي من أن يحقق مبتغاه في الفترة التي حددتها الوزارة لتلقي العرض[٢]. ومع ذلك فقد حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على حصتها في امتياز شركة نفط البصرة التي انبثقت من شركة نفط العراق ، فكان لها ٥ , ٢٣ % من المساهمة الفعلية[٣] .

وعلى صعيد المصالح التجارية فأن المصالح الأمريكية كانت ضئيلة نسبياً قياساً بالمصالح التجارية البريطانية إذ اقتصرت على استيراد بعض المنتوجات العراقية مثل عرق السوس والمصارين والصوف ، فضلاً عن النفط[٤] .

كان القناصل الأمريكان يشرفون على رعاية المصالح التجارية الأمريكية وكانوا موزعين على مدينتي بغداد والبصرة ، إلى جانب قيام بعض التجار البريطانيين بهذه المهمة بتكليف من الشركات الأمريكية . وخلال السنوات من ١٩٢٦ حتى ١٩٣٠ بلغ حجم الصادرات الأمريكية إلى العراق ما قيمته (٠٠٠, ١٧٠, ١) مليون دولار سنوياً ، وزاد هذا المعدل إلى (٨ , ٣) مليون دولار سنوياً قبيل الحرب العالمية الثانية[٥].

أما العلاقات الثقافية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كانت أكثر وضوحاً من العلاقات التجارية ، إذ اعتقد الأمريكان بأهمية التبادل الثقافي لتهيئة الأذهان لتقبل النفوذ الأمريكي في العراق ، فأولت الجهات الأمريكية اهتماماً بآثار منطقة الخليج العربي بشكل عام، والعراق شكل خاص ، فبدأت التنقيبات الأثرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العراق منذ عام ١٨٨٥ ، وأسهمت أربع بعثات أمريكية في عمليات التنقيب التي شملت مدن نفر ، بابل ، تلو والمقير والتي استمر عملها حتى عام ١٩٠٩[٦].

---

(١) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٢٧٤ .
(٢) كوثر عباس عبد ، المصدر السابق ، ص ص ٥٦ –٥٧ .
(٣) طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ، ص٢٩ .
(٤) المصدر نفسه ، ص٢٩ .
(٥) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٢٧ .
(٦) طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ، ص٣٢ .

وخلال الفترة ما بين الحربين العالميتين شهد العراق نشاطاً وتنافساً محموماً بين البعثات الآثارية للتنقيب فيه ، فجاء اهتمام المتاحف والجامعات الأمريكية ضمن إطارهـذا التنـافس ، حيث عملت البعثات الأمريكية بالتعاون مع المؤسسات البريطانية ، كما هو الحال في حفريات جامعة بنسلفانيا مع المتحف البريطـاني فـي منطقـة (أور) فـي جنـوب العـراق للفتـرة من١٩٢٢ـ١٩٢٣[١] ، وحفريات معهد الدراسات الشرقية في جامعة شيكاغو في (خورسباد) جنوب بغداد[٢].

وفي عام ١٩٣٣ تم تأسيس المدرسة الأمريكية للأبحاث الشرقية (American School of Oriental Reserch)[٣] ، فأسهمت حركة التنقيب وما نشر عنها في الصحافة والاعلام الأمريكية في زيادة اهتمام الرأي العام الأمريكي بالعراق بصفة خاصة ، وبـالوطن العربـي بصفة عامة .

وأسهمت المدارس التبشيرية الأمريكية بدور مهم في الحياة الثقافية العراقية ، فضلاً عن البعثات العراقية التي أرسلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية سـواء أكانـت إلـى الجامعـة الأمريكية في بيروت أو إلى جامعات الولايات المتحدة ، لا سيما جامعة كولومبيا ، إذ عـادت أول مجموعة من خريجي كولومبيا إلى العراق في مطلع العشرينيات[٤] . واستطاع خريجـوا تلك الجامعات من إقناع المسؤولين العراقيين لإستقدام لجنة مـن جامعـة كولومبيـا لدراسـة الأوضاع الثقافية والتربوية وتقديم التوجيهات الخاصة بشأنها للاستفادة منها ، وبالفعل وصـلت اللجنة إلى بغداد في شباط ١٩٣٢ وعرفت بلجنة (مونرو) نسبة إلى رئـيس اللجنـة " بـول مونرو" (P. Monroe) عميد معهد التربية بجامعة كولومبيا[٥].

---

(١) خيرية قاسمية ((أمريكا والعرب : تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي)) ، مجلة " المستقبل العربي"، العدد (٢٩) ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٥٥ .

(٢) كوثر عباس عبد ، المصدر السابق ، ص٥٨ .

(٣) للتفصيل عنها وعن دورها يراجع : ميساء محمد السامرائي ، البعثات الآثارية الأجنبية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، بغداد، ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٣ – ٤٠ .

(٤) ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ، ج٢ ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ص ٨١ – ٨٢ .

(٥) د . ك . و ، التسلسل ١٩٠٩ ، الاضبارة ب / ٩ ، عنوانها : تقرير لجنة مونرو للكشف التهذيبي ، الوثيقة رقم ٦٧ ، ص٨٠ .

قامت اللجنة بجولات مختلفة في أرجاء العراق ، ورفعت بعد ذلك تقريرها إلى الحكومة العراقية ، وتضمن مقترحات تربوية وعلمية واستنتاجات تؤكد **((إن زيادة الطلاب الذين تعلموا تعلماً نظرياً خطر على استقرار الحالة السياسية في أي بلد من البلدان))** . كما أشار التقرير إلى أن عدد الطلبة العراقيين الدارسين في الجامعات الأمريكية يبلغ آنذاك تسعة طلاب فقط (١).

أما على الصعيد العسكري فقد ورد في الوثائق العراقية غير المنشورة ان الحكومة العراقية أوفدت ستة طيارين بصورة سرية عام ١٩٣٩ لفحص طائرات أمريكية كان العراق ينوي شرائها قبيل الحرب العالمية الثانية من الحكومة الأميركية(٢) . وعلى أية حال لم يكن التعاون في المجال العسكري وارداً بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بسبب ما نصت عليه المعاهدة العراقية البريطانية العام ١٩٣٠ من حصر تسليح وتدريب القوات العراقية ببريطانيا فقط ، إذ أنها رغم عرقلتها المستمرة لتطوير الجيش العراقي ورفع كفاءته القتالية كانت ترفض رفضاً باتاً فكرة إرسال ضباط عراقيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو الهند للدراسة في كلياتها العسكرية لأنها كانت تدرك ان ذلك سيفضي إلى توثيق العلاقات العسكرية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد يؤدي إلى اعتماد العراقيين على مصدر ثان للتسليح إلى جانب بريطانية ، الأمر الذي لم تكن تقبل به بريطانيا والقيّمون على سياستها الخارجية بتاتاً (٣) .

وعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية ــ العراقية لم تكن في كل الجوانب على وتيرة واحدة ، إلا أنها، مع ذلك ، أشّرت استعداداً عراقياً لجعل الأمريكان قوة موازنة بينها وبين بريطانيا التي كانت تنظر إلى هذا الموضوع بعين القلق والتحسب ، الأمر الذي أثمر فيما بعد عن علاقات على مختلف الأصعدة في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .

---

(١) د . ك . و ، التسلسل ١٩٠٩ ، الاضبارة ب / ٩ ، عنوانها : تقرير لجنة مونرو للكشف التهذيبي ، الوثيقة رقم ٦٧ ، ص٨١ .

(٢) د . ك . و ، التسلسل ١٥٦٨ ، الاضبارة ف ٤٠ ، عنوانها : شركة دوكلاس الأمريكية، الوثيقة رقم ١٨٢ ، ص١٨٥ .

(٣) ولمزيد من التفاصيل عن دور بريطانيا في الحيلولة دون تقوية القدرات العسكرية العراقية، ورفضها محاولات تدريب وتزويد الجيش العراقي بالأسلحة والاعتدة من جهات دولية أخرى .. ينظر : رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١ ــ١٩٤١ ، بغداد ، ١٩٧٩ .

ثالثاً : العلاقات العراقية ـ الأمريكية في أثناء الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط النظام الملكي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ :

شهدت سنوات الحرب العالمية الثانية سعياً امريكياً حثيثاً لإدخال العراق في ستراتجيتهم(١) لأن موقعه المهم ، ووجود النفط فيه ، واندفاع دول المحور لتحويله إلى مرتكز في منطقة الخليج العربي بوجه خاص ، وفي منطقة الشرق الأوسط المعروفة بحيويتها وأهميتها بالنسبة لطرفي الحرب بوجه عام ، كل ذلك أعطى للعراق نصيباً اكبراً لدى مخططي السياسة الخارجية الأمريكية (٢) .

أضاف موقف حكومة رشيد عالي الكيلاني(٣) المناوئ لبريطانيا التي أضحت إبان الحرب العالمية الثانية حليفة ستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية عاملاً إضافياً في إدخال العراق ضمن الإستراتيجية الأمريكية ودفع الساسة الأمريكان لمنع دول المحور من إيجاد موطئ قدم لهم في بلد يشرف على الخليج العربي ، وتتوفر فيه كميات كبيرة من النفط ، فضلاً عن جواره للملكة العربية السعودية ، حيث المصالح النفطية الكبيرة(٤) .

لم تمنع الرغبة الأمريكية في منحها التأييد اللازم للبريطانيين في العراق من أن يتحرك الأمريكان لاحتلال المركز المرموق الذي كانت تتمتع به بريطانيا في العراق ، ولعل أهم ما

---

(١) مع نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) برزت الولايات المتحدة ، كقوة متميزة بين القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة العربية كبريطانيا وفرنسا ، ففي أيار عام ١٩٤٠ زار الوزير الأمريكي المفوض الأقسام الشمالية والغربية من العراق بحجة ((دراسة الوضع العسكري وقدرة العراق على رد هجوم ألماني من الشمال الغربي أو سوفيتي من الشمال الشرقي)) !! كما أرسل الرئيس الأمريكي روزفلت سفراءه المتجولين في العراق ، منهم العقيد (وليم دونفان) الذي زار العراق في شباط عام ١٩٤١ والضابط (جيمس روزفلت) الذي زار بغداد عقب انتهاء ثورة مايس و (وليم بوليت) الذي وصل البصرة عام ١٩٤٢ ، و (ويندل ولكي) الذي وصل بغداد في أيلول ١٩٤٣ ، وكانت مهمتهم في الظاهر جمع المعلومات ودراسة الأوضاع العامة في العراق وتقوية المشاعر المؤيدة للحلفاء . ينظر : شامل عبدالقادر ، ((التخريب الاستعماري في العراق قبل نصف قرن)) مجلة " الف باء " ، العدد (١٣٧٧) ، السنة (٢٧) ، بغداد ، ١٥ شباط ١٩٩٥، ص١٠ .

(٢) فؤاد دوارة ، أحلاف العدوان الأمريكية ، القاهرة ، د. ت ، ص ص١٨ ــ ١٩ .

(٣) شكل وزارته في ٣١ آذار ١٩٤٠ واستمرت حتى ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ . للتفصيل يراجع : قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢ ــ ١٩٦٥ ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١١ ــ ١٨ ، ١٢٧ ــ ١٣٠ .

(٤) فاطمة حمدي عبدالرحمن العاني، العلاقات العراقية ــ الأمريكية مابين ١٩٦٧ــ ١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٦ .

يميز سنوات الحرب العالمية الثانية هو التنافس الأمريكي ــ البريطاني في منطقة الخليج العربي عموماً وفي العراق خصوصاً[١] ، فبرز تيار سياسي جديد بين صفوف العراقيين عدوا من رجال الولايات المتحدة مثل محمد فاضل الجمالي وغيره من الذين توقعوا ان ترث الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا في السنوات المقبلة لتي ستعقب الحرب العالمية الثانية[٢] .

أدت تطورات الحرب العالمية الثانية والتناقض السياسي بين توجهات بريطانيا وحكومة رشيد عالي الكيلاني (الوزارة الرابعة : ١٠ نيسان١٩٤١ – ٢٩ أيار ١٩٤١) ، وتنامي الشعور المعادي لبريطانيا في العراق ، ولأسباب أخرى[٣] إلى قيام انتفاضة مايس ١٩٤١ التي استهدفت إخراج العراق من دائرة النفوذ البريطاني ، ومنعة من ان يصبح مرتكزاً للقوات الحليفة المشاركة في الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور ، الأمر الذي أدى إلى حدوث الصدام العسكري بين حكومة الدفاع الوطني في العراق والقوات البريطانية في الثاني من مايس أيار ١٩٤١ ، فوقفت الولايات المتحدة الى جانب بريطانيا ، وعدت ذلك أمراً تسوغه مبررات الحرب العالمية الثانية ، ولوجود مصالح مهمة لديها في العراق لا يمكن التفريط بها بأي شكل من الأشكال[٤] .

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ، قبل ان تصل الأحداث بين العراق وبريطانيا إلى مرحلة الصدام المسلح ، ان تتدخل لتمنع ذلك عندما كلفت وزيرها المفوض في بغداد بول نابنشو (p. knabenshu) لمقابلة رشيد عالي الكيلاني وإبلاغه ضرورة التعاون مع الحكومة

---

(١) للتفاصيل عن الصراع البريطاني ــ الأمريكي في العراق إبان الحرب العالمية الثانية وما بعدها . ينظر : بشار فتحي جاسم العكيدي ، المصدر السابق ، ص٧٢ وما بعدها .

(٢) لم يمنع هذا التوجه السياسي لعدد من العراقيين أن ينمو اتجاه آخر توقع هزيمة بريطانيا، وسعى للاتصال بدول المحور للحصول على تأييدها وتأمين استقلال العرب ووحدتهم.. يراجع :
((The War Year , Vol .X , Document on German Foreign Policy 1918- 1945)) June 23 Augest 31 , 1940 London , 1957,pp.143-147.

(٣) عنها يراجع : لوكازهير زوير، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ترجمة : احمد عبد الرحيم مصطفى ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٤٨،١٩١ ؛ عبد الرزاق الحسني ، الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية ، ط٥ ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٤ – ١٧٦ .

(4)Thomas Bryson , American Dipomatic Relations With the Middle East 1784 – 1975 , Metuchen , 1977 . p . 130.

البريطانية لأن العمل عكس ذلك سيحدث أثراً سيئاً لدى الأمريكان[١] . وطلبت وزارة الخارجية الأمريكية من نابنشو موافاتها بشكل عاجل بما يجري على الساحة السياسية العراقية من تطورات ، وضرورة أن ينسق مواقفه مع السفير البريطاني ، وعدم إظهار معارضته للحكومة العراقية وأشعارها انه طرف محايد في الصراع المحتمل بين العراقيين والبريطانيين، مع الحرص على عدم إعلان اعتراف حكومته بالحكومة العراقية التي شكلها الكيلاني لأنها قامت إثر انقلاب عسكري[٢] .

وسعت الحكومة البريطانية لاستغلال الموقف الأمريكي الذي تطور إبان الأحداث لممارسة الضغط الاقتصادي على العراق وإجبار حكومة الكيلاني على الاستقالة ، فاتصل السفير البريطاني بازل نيوتن (B.Newten) بنظيره الأمريكي نابنشو ، وطلب منه دعوة حكومته لممارسة ضغط مماثل على العراق ، إلا ان الحكومة الأمريكية رفضت ذلك ، وأكدت لوزيرها المفوض ضرورة أن يبلغ البريطانيين أن الأمريكان رغم أهمية مصالحهم في العراق، لكنهم لا يتدخلون في شؤونه الداخلية ، وان أقصى ما يمكن أن يقدموه لحلفائهم البريطانيين يتمثل في عدم إرسالهم أسلحة ومعدات عسكرية أمريكية للعراق[٣] .

عبَّر الموقف الأمريكي بعدم الاندفاع وراء البريطانيين وممارسة الضغط على الحكومة العراقية ، عن بعد نظر وإدراك لحقيقة المصالح الأمريكية قي العراق، فلم ترغب الحكومة الأمريكية في ان يقارن العراقيين ما بين الموقف الأمريكي والموقف البريطاني ويساويان بينهما في الموقف ، لأن ذلك سيخلق موقفاً معادياً للسياسة الأمريكية التي كانت تدرك انها ستحتاج للعراق فيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، واثر تراجع بريطانيا التي كانت كل الدلائل تشير إلى أنها ستفقد مناطق مهمة من العالم ، وقد يكون العراق من بين أهمها .

---

(١) ينظر : ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٧٨، ص٤١٦- ٤١٧.

(2) NSNA , 870G ,00 \ 544 , From : US State Department , To : Embassy Baghdad , 7 April 1941 , Washington . D.c .

؛ عبدالجبار ، ناجي ((موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة مايس اعتماداً على برقيات نابنشو إلى وزير الخارجية الأمريكية)) ، مجلة " آفاق عربية " ، العدد (٩) ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٤٣ .

(3) J.A. Thorpe ,The United States and the Anglo – Iraqi Crisis1940 – 1941, in M.E.J . Vol . 25 , N o.1 winter 1974 , p . 82.

أبدى الوزير الأمريكي المفوض نابنشو خلال تطورات الأحداث التي شهدتها الساحة العراقية نشاطاً كبيراً ، واثبت جدارته في متابعة ما كان يجري على ارض الواقع ، وكان لتقاريره التي كان يرفعها إلى وزارة الخارجية الأمريكية دورها المهم في صياغة الموقف الأمريكي من العراق ، فقد تابع نابنشو كل شاردة وواردة كانت تحدث ، لا سيما في متابعته لنشاط الوزير الألماني المفوض في العراق (فرتيز غروبا) ، وتوجهات الرأي العام العراقي المعادي لبريطانيا والموالي لدول المحور وبخاصة بين صفوف الشباب والعسكريين العراقيين، وتوقعات الوزير المفوض الأمريكي بأن هذه التوجهات ستزداد يوماً بعد يوم ، لذلك طلب من حكومته منح العراقيين مزيداً من الاهتمام[١] . وبالفعل أرسل الرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت (F. Roosevelt) (١٩٣٢-١٩٤٥) في الحادي عشر من شباط ١٩٤١ العقيد وليم دولافان (W.Dolovan) مدير دائرة الخدمات الاستراتيجية إلى بغداد [٢] ، فاجتمع دولافان مع كل من رئيس الوزراء العراقي ووزير خارجيته ، فضلاً عن الوصي ، وأكد دولافان في هذا الاجتماع على مساندة الحكومة الأمريكية ، لبريطانيا انطلاقاً من مبررات التحالف فيما بينهما ، ولصراعهما المشترك ضد المعسكر المحوري المعادي لهما[٣] . وقدم الوزير المفوض الأمريكي نابنشو خدمات شتى للبريطانيين إبان انتفاضة مايس والتطورات التي رافقتها ، فقد كان يوافيها بتحركاتها القوات العراقية صوب الحبانية اثر مرورها بالقرب من دار المفوضية الأمريكية ، مما أفاد القوات البريطانية ومنحها الفرصة الكافية للاستعداد لمواجهة المدفعية والقطعات العراقية عند مشارف القاعدة والتصدي لها[٤] .

---

(1) See : USNA ,870 GOO \ 544 ,From : US . Embassy (Baghdad), To : U. S States Department (Washington), 7 April 1941.

(٢) هذا فضلاً عن التعاون الوثيق بين لندن وواشنطن من خلال المرتكزات التجسسية الأمريكية ، فقد وجدت تجمعات مشبوهة رصدتها بعض (العناصر المخلصة) آنذاك وكانت هذه التجمعات تتستر بأغطية دينية لكنها كانت ذات صلات مباشرة بالنشاط الماسوني والصهيوني في العراق وبمباركة المخابرات الأمريكية والبريطانية إبان الحكم الملكي ، ومن ابرز تلك التجمعات ((جمعية شهود يهوه)) التي أصدرت الكتب والنشرات وهاجمت جميع الأديان عدا الديانة اليهودية . للتفاصيل .. يراجع : شامل عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ص ١٠ -١١ .

(3) G.Lenczwsiki , The Middle East in world Affairs, London , 1958 ,p.532.

(٤) كارا كاتوس ، ثورة العراق ، بيروت ، د .ت ، ص ٢٤ .

واسهم الأمريكان أيضاً في توزيع المنشورات المعادية لحكومة الدفاع الوطني[١] ، وتهيئة الرأي العام العراقي لعدم التفاعل والدفاع عنها عن طريق تشويه سمعتها ، وإشعارهم بضعفها وعدم قدرتها على مواجهة البريطانيين ، وضرورة تأييد الوصي عبدالاله ، وعدم الانجرار ورائها لأنها متحالفة مع دول المحور الذين سيخسرون الحرب ، وسيؤدي ذلك إلى نتائج وخيمة على الشعب العراقي على حد ما كانت تدعيه هذه المنشورات[٢] .

لم تكتف المفوضية الأمريكية بذلك ، وإنما أسهمت بإيواء العديد من اليهود الذين التجأوا إليها إبان أحداث الانتفاضة بعد أن ظهر شعور معاد لهم كان نتاجاً لشعور عميق مكبوت ضد البريطانيين وجد متنفساً له ضد اليهود[٣] .

بالمقابل وجدت أحداث الانتفاضة وتطوراتها صدى لها في الصحافة الأمريكية التي تفاعلت معها ونشرت ما يتعلق بها ، وساندت الموقف الحكومي الأمريكي ، فجاء وصفها لها مطابقاً لما كانت الدوائر الحكومية تصفها ، إذ عدت انتفاضة مايس ما هي إلا مؤامرة سعى لها النازيون وكلفوا أتباعهم في العراق للقيام بها ضد الدول الديمقراطية وأنظمتها الحرة[٤] . وضمن السياق نفسه قامت الجامعة الأمريكية في بيروت بتوجيه إنذار للطلبة العراقيين الدارسين فيها طلبت فيه ترك الجامعة خلال أربع وعشرين ساعة ، مما يعكس لنا مدى ما أثارته الانتفاضة العراقية من ردود فعل أمريكية واهتمام سياسي بأحداث العراق[٥] .

وأسهمت المفوضية الأمريكية في العراق بدور مهم في احتضان العناصر المعادية لإنتفاضة مايس ١٩٤١ ، فهربت الوصي عبدالإله بعد لجوءه إلى المفوضية في الثاني من

---

(١) للتفصيل عن دور الولايات الأمريكية في معاداة ثورة مايس الوطنية.. يراجع : أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري ، العلاقات العراقية ـــ الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٥ ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٦- ١٥٠

(٢) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

(٣) للتفصيل يراجع : صلاح العقاد ، العرب والحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ص ٧٨ – ٧٩.

(٤) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

(٥) عبد الجبار ناجي ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

نيسان من العام نفسه ، فاصطحبه نابنشو في سيارته ، ثم نقل إلى قاعدة الحبانية ، ليركب بعدها طائرة بريطانية نقلته إلى البصرة ليستقر في بارجة بريطانية كانت راسية هناك[١] .

لم يتسن لانتفاضة مايس أن تحقق أهدافها ، وأدى فشلها إلى أن يرسل الرئيس الأمريكي ابنه (جيمس) إلى العاصمة العراقية لدراسة الموقف عن كثب، واطلاعه على آخر التطورات السياسية التي من شأنها أن تدفع الساسة الأمريكان لرسم سياستهم في هذا البلد الذي لهم مصالح اقتصادية مهمة فيه لاسيما النفط . فعلى الرغم من أن العراق لم ينل النصيب المطلوب من الاهتمام في المجال الاقتصادي ، لاسيما النفطي ، فأن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من حث شركاتها العاملة في العراق على زيادة إنتاجها ، ففي تقرير أعدته لجنة خاصة تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٤٤ جاء فيه ما نصه : **((مازال النفط مفتاح النصر في المعارك الحربية ، وليس لأمة لا تكفل لنفسها مقداراً وافياً من الوقود أي أمل في الزعامة الدولية))**[٢].

أدت ظروف الحرب العالمية الثانية وتخوف الأمريكان من تناقص احتياطها النفطي الداخلي ، فدفعها ذلك للبحث عن مصادر بديلة تقع خارج أراضيها ، فدعت الشركات الأمريكية لتعديل امتياز شركة نفط البصرة واستثمار نفطها بأسرع وقت . إلا أن المجموعة الانكليزية المتمثلة بالشركة الانكليزية ــ الإيرانية عارضت ذلك في حين حضيت هذه المطالبة الأمريكية بتأييد الشركة الفرنسية وكولنبكيان ، فقام الوزير الأمريكي المفوض في بغداد توماس ويلسون (T . Wilson) بتقديم مذكرة رسمية للحكومة العراقية أعلن فيها ان استلام الحكومة العراقية لاقساط الايجار يعني إستمرار العمل بالإمتياز ، وبالتالي فالمجموعة النفطية الأمريكية المدعومة من حكومتها ترغب بتعديل شروط الإمتياز[٣] .

عكس هذا الاندفاع الأمريكي للحصول على شروط أفضل لشركاتها النفطية العاملة في العراق عن تنافس خفي بدأ يظهر الى العلن بين الشركات النفطية الأجنبية ومن ورائها حكوماتها للاستئثار بالنفط العراقي ، ولم يكتف الأمريكان بذلك وانما بدأوا بالتخطيط لما هو

---

(١) مذكرات سندرسن باشا . طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨ ــ ١٩٤٦ ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٨٢ ،ص ٢٦٧ ــ ٢٦٩ .

(2) G.Lenczwsiki , OP., Cit . , pp.539 – 540.

(٣) ينظر نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ،ص٣١٤ .

أبعد من هذا التوجه ، لينتقل إلى مجال آخر هو المجال التجاري بعد أن أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ضعف السيطرة البريطانية في العراق بدون المساندة الأمريكية، فضلاً عن وجود تيار معاد لها بدأ يتعزز شيئاً فشيئاً حتى لدى السياسيين الموالين لها[١] . فطلبت الحكومة الأمريكية من مفوضيتها في بغداد موافاتها بمعلومات تفصيلية عن مجالات التعامل التجاري وإمكانية ذلك مع العراق خلال الحرب وما بعدها ، فضلاً عن تزويدها بما يمكن الحصول عليه من معلومات عن المؤسسات المصرفية والتسهيلات التي يمكن الحصول عليها في هذا المجال ، كما طلب الأمريكان معرفة المصادر الطبيعية في العراق والأوضاع الزراعية والصناعات وكل ما يخص الأ وضاع الاقتصادية وأوضاع المواصلات والنقل والأسعار السائدة في السوق العراقية ومستوى معيشة السكان وإمكانية تأسيس مشاريع أمريكية مصرفية ومالية في العراق[٢] .

ولتحقيق أهدافها الطموحة شرعت الحكومة الأمريكية بالبحث عن مظلة للدخول إلى العراق دون أن يثير ذلك بريطانيا أو ردود فعل محلية معادية لها ، أو يجعلها أسيرة سياسة العزلة التي اتبعتها حتى عام ١٩٤١ ، فأعلن الرئيس روزفلت العمل ثانية بقانون " الإعارة والتأجير"[٣] (Lend and Lease) الذي جعل الأمريكان يرسلون إمداداتهم إلى الشرق الأوسط ويمنونه إثر إعلان البحر المتوسط بالمشاركة مع بريطانيا[٤] .

استطاع الأمريكان ، تحت غطاء هذا القانون ، أن يلقوا بجزء من ثقلهم الاقتصادي في العراق للاستفادة من موقعه وثرواته وتهيئته للمرحلة اللاحقة التي توقعوا انها ستكون لصالحهم بسبب ضعف مركز بريطانيا واستهلاكها ونمو الشعور المعادي لها بين صفوف العراقيين اثر فشل انتفاضة مايس ١٩٤١ وما ترتب على ذلك من تداعيات لم تكن في صالحها بأي حال من الاحوال ، فأدركت الولايات المتحدة ان المجال الاقتصادي هو افضل مدخل

---

(١) ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

(2)USNA , 890 G27 \ 152,From : The American Minister (L.H. Ederson) , TO : Us Legation (Baghdad) , 15 Dec 1943.

(٣) صدر هذا القانون للمرة الأولى عام ١٨٩٢ ، وبموجبه تم السماح لوزير الحربية بتأجير ممتلكات الجيش إذا ما رأى مصلحة عامة لمدة خمس سنوات .

(٤) ينظر :خيرية قاسمية ، المصدر السابق ، ص ص ٦٥ –٦٦ ؛ أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري ، المصدر السابق ، ص ص١٩٧ – ٢٠٠ .

للنفوذ السياسي إلى العراق ، وبالفعل تم شمول الأخير ببرنامج الإعارة والتأجير الأمريكي وخلال سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ قام مركز التجهيزات مع دول منطقة الشرق الأوسط الذي كان ينفذ البرنامج بتقديم المساعدات اللازمة لإنشاء معمل لاستخراج الزيت من البذور[١] ، وحصل العراق أيضاً على ما قيمته ٠٢١ , ٥٢١ ,٧٧ دولار من المنتجات الزراعية والصناعية الأمريكية في عام ١٩٤٣ ، وارتفع الرقم في العام الذي تلاه ليصل إلى ما قيمته ٦٧٥ ، ٤٧.، ١٢ دولار[٢].

بالمقابل وجدت المساعي الأمريكية للدخول الى الساحة العراقية صداها لدى عدد من السياسيين والمسؤولين العراقيين ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، اتصل وزير الخارجية العراقي ارشد العمري[٣] بالوزير الأمريكي المفوض" هندرسون " (Henderson) وابلغه ان حكومته تطمح ان تكون علاقاتها مع الحكومة الأمريكية بنفس مستوى علاقات العراق مع بريطانيا ، لأن **((توثيق العلاقات بينهما ضرورة ماسة لتحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في المنطقة))**، ودعا العمري إلى ان تبنى العلاقات بين الطرفين الأمريكي والعراقي على أساس المصالح المتبادلة ، والاستفادة من الشركات والخبرات الفنية الأمريكية[٤].

وبالفعل بدأت الدبلوماسية الأمريكية العاملة في العراق تتصل بعدد من التجار ورجال الأعمال العراقيين لغرض اطلاعهم على المنتوجات الأمريكية المصنعة مثل السيارات والأدوات الكهربائية والمنزلية وتشجيعهم على تصدير المنتوجات العراقية مثل الجلود والتمور إلى الأسواق الأمريكية[٥]. وضمن السياق نفسه أثمرت هذه المساعي عن قيام وفد من غرفة تجارة بغداد بزيارة مدينة نيويورك عام ١٩٤٥ لحضور المؤتمر العام للغرف التجارية ، ونظمت للوفد جولة زار خلالها عدداً من المدن الأمريكية ، فأخذ انطباعاً جيداً عن ما وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من تطور صناعي وازدهار اقتصادي ، انعكس فيما بعد على الدعاية للمنتوجات الأمريكية في الصحف العراقية[٦] .

---

(١) سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، النجف ، ١٩٧٣ ، ص٨٢ .
(٢) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص١٨٨ .
(٣) تولى منصب وزارة الخارجية عام ١٩٤٤ ، وعرف عنه رغبته في تطوير التعاون بين العراق والولايات المتحدة .
(٤) كوثر عباس عبد ، المصدر السابق ، ص٨١ .
(٥) المصدر نفسه ، ص٨١ .
(٦) ينظر : جريدة صوت الأهالي ، بغداد ، ١ نيسان ١٩٤٦ .

زار الوصي عبد الإله في عام ١٩٤٥ الولايات المتحدة مؤكداً ان الهدف من زيارته هو الاطلاع على احدث الأساليب العلمية المتبعة في الزراعة لغرض الاستفادة من ذلك في العراق ، وصرح بأن التجارة بين بلدين ستسهم في تعزيز علاقاتهما ، وستأتي بمنافع كثيرة لهما ، لا سيما ان العراق بحاجة للآلات والمعدات والمكائن الصناعية الأمريكية للإسهام في نهضة الصناعية المرتقبة(١).

وتعزيزاً للعلاقات الاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تشهد تطوراً مطرداً بعد زيارة الوصي للولايات المتحدة وتطبيق برنامج (النقطة الرابعة)(٢) ، حصل العراق في حزيران ١٩٥١ على مبلغ قدره عشرة ملايين دولار أمريكي ، كما حصل على قرض قدره (٨ , ١٢) مليون دولار لمشروع الثرثار ، على ان تكون مدة القرض عشر سنوات ، إلا ان العراق لم يستلم مبلغ القرض كاملاً ، حيث تم سحب مبلغ (٢٥ , ٢) مليون دولار منه ، تمت إعادتها عام ١٩٥٥ لتوفير الأموال لدى الحكومة العراقية إثر زيادة العوائد النفطية ، فانتفت الحاجة للقرض الأمريكي(٣) .

وفي عام ١٩٥٧ قامت بعض الشركات الأمريكية بإجراء مسوحات وعمليات كشف لأزمة لإنشاء الطرق بين العراق تركيا، وتأسيس شبكة مواصلات تربط العراق لا سلكياً بكل من إيران وتركيا والباكستان ، وتقرر تغطية هذه المشاريع من الحكومة الأمريكية(٤) .

---

(١) بشار فتحي جاسم العكيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٣ – ٥٤ .

(٢) مشروع أمريكي لتقديم المساعدات للدول التي تطلبها ، ومن هذا المبدأ عقد العراق اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ١٠ نيسان ١٩٥١ شملت على خمس مواد تضمنت المادة الاولى التعاون في المجال الفني والمادة الثانية تتعلق بالمشاريع التي تنفذ بموجب هذا الاتفاق والمادة الثالثة تتعلق بالمناهج والمشاريع المشار اليها في المادة الاولى ، والمادة الرابعة تتعلق بالموظفين الأمريكيين في العراق وامتيازاتهم والمادة الخامسة تتعلق بتاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية والتعديلات المضافة إليها .
نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص٩٤ .

(٣) سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص٢٣٥ .

(٤) ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف رقم خ/ ٧٣١ / ١٣ ، عنوانها : الرسائل المتبادلة بين السفير الأمريكي في بغداد ووزارة الخارجية العراقية ، تاريخها : آيار ١٩٥٧، الوثيقة رقم ١٧٧ ، ص١٨٢ .

وعلى الصعيد العسكري زار العراق في الثامن من آيار ١٩٥٣ وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس[١] (J . F . Dulles) (١٨٨٨–١٩٥٩) ضمن جولة شملت منطقة الشرق الأوسط ، فأعلن عن رغبة حكومته في ان يدخل العراق في حلف يقوي دفاعات وأمن البلد ووحدته ، وتشجيع الأقطار العربية الأخرى للدخول في حلف دفاعي مشترك ، وتم مناقشة الموضوع مع الملك فيصل الثاني ورئيس مجلس النواب ، فضلاً عن مناقشة موضوعات أخرى منها مكافحة النشاط الشيوعي في العراق وغيرها[٢] .

ووقع العراق اتفاقية المساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٥٤ عرفت بإسم " اتفاقية الأمن المتبادل " التي إستهدفت توسيع تشكيلات الجيش العراقي وتقويته عن طريق تزويده باحتياجاته الحربية ، فوقعها عن الجانب العراقي محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي والسفير الأمريكي في العراق ، وعد وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس ان هذه المساعدات التي ستقدم للعراق هي ((**مجرد شحنات من الأسلحة الخفيفة التي ستستخدم في شؤون الأمن المحلي**))[٣].

وعلى الصعيد نفسه قامت بعثة عسكرية أمريكية برئاسة (ريتشاردز) بزيارة بغداد في السادس من نيسان ١٩٥٧ لتقديم المساعدات الأمريكية العسكرية للعراق ، وعقد اجتماعاً مع مجلس الوزرء لهذا الغرض ، فتم تزويد العراق بقطع غيار لطائرات القوة الجوية الملكية وعدداً من الدبابات هدية للحكومة العراقية وسبعمائة سيارة نقل ومدفعية وبنادق وبعض تجهيزات وسائل المخابرة والهندسة ، فضلاً عن عشرة دبابات نوع سنتريون وثلاثين سيارة استكشاف[٤] .

وعلى الصعيد الثقافي ، أولى الأمريكان أهمية لهذا الجانب لتأثيراته على الجانب السياسي وتعميق العلاقات بين البلدين ، فسعت الولايات المتحدة لنشر الثقافة الأمريكية بين صفوف الشباب العراقي ، وحرصت على تبادل المعلومات في حقلي الآداب والعلوم ، وتم

---

(١) وزير الخارجية الأمريكية للفترة من ١٩٣٥ – ١٩٥٩ ، ويعد واحداً من الذين وضعوا اسس السياسة الخارجية في فترة الحرب الباردة .. يراجع : مذكرات ايزنهاور، تعريب : يونغان هيوبورت ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ص ١٩٥ – ١٩٦ .

(٢) عدنان الباجة جي ، مزاحم الباجة جي (سيرة سياسية) ، لندن ، ١٩٨٩ ، ص ص ٢٨٠–٢٨١ .

(٣) مقتبس من : وزارة الدفاع ، محاكمات المحكمة العسكرية العليا ، ج٣ ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص١٠٦٤ .

(٤) والدمار غلمن ، عراق نوري السعيد ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٢٩٦ .

دعوة العراق إلى عدد من المؤتمرات العلمية والثقافية التي كانت تعقدها المؤسسات والجامعات الأمريكية في الولايات المتحدة وعقدت اتفاقيات لتبادل المطبوعات الرسمية بين البلدين وتم إنشاء (المؤسسة الثقافية الأمريكية) في العراق لإدارة البرامج الثقافية التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة في العراق ، ونشط (مكتب الاستعلامات الأمريكية) التابع للسفارة الأمريكية في نشر الدعاية لهذا البلد الرأسمالي ، فضلاً عن استمرار (ثانوية بغداد) بالتدريس باللغة الانكليزية، وإرسال الحكومة العراقية عدداً من الطلبة إلى الجامعات الأمريكية في حقول الهندسة والطب والزراعة والحقوق والتربية وغيرها[١] . ولعل ما ذكره السفير الأمريكي في العراق (والدمار غلمن) يكشف حقيقة الأهداف الأمريكية من وراء المؤسسات الثقافية الأمريكية ، فقد أشار بهذا الصدد في مذكراته إلى أن كلية بغداد والجامعة الأمريكية في بيروت أسهمتا في تفهم الناس للأمريكان ، فخرَجوا أُناساً شغلوا وظائف بارزة في المجالات كافة[٢].

كما نشطت الدبلوماسية الأمريكية داخل العراق ، وتم رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين العراق والولايات المتحدة من مفوضية إلى سفارة أواخر عام ١٩٤٦ ، فساعد ذلك على سيطرة العناصر المؤيدة للولايات المتحدة على مقاليد الأمور في العراق ، وأسهم بتهيئة عدد من السياسيين الذين بدأوا بالتحول من تأييد السياسة البريطانية إلى الأمريكية[٣] ، فقد تحول الوصي عبد الإله بعد أحداث انتفاضة مايس ١٩٤١ نحو الولايات المتحدة ، وتوج ذلك بزيارته لها عام ١٩٤٥، واسهم محمد فاضل الجمالي بدور مهم في التحول الجديد الذي شهده العراق باتجاه تأييد السياسة الأمريكية ، وسعى نوري السعيد نحو التنسيق بين مواقفه الموالية لبريطانيا والولايات المتحدة ، فحاول الموازنة بين دولة ضعفت وتحولت إلى دولة من الدرجة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية وبين دولة تحولت إلى الصف الأول والى ما يعرف بـ" Super power" ، ولم يخرج سفراء العراق في واشنطن عن هذا الإطار في التأكيد على

(١) كوثر عباس عبد ، المصدر السابق ، ص١١٥ .

(٢) والدمار غلمن ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠٥ – ٣٠٦ .

(٣) ينظر : خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ .

ضرورة التحول نحو القوة الأمريكية الجديدة ، لاسيما ممن استلم فيما بعد منصب وزارة الخارجية مثل عبد الله بكر(١) ، وموسى الشابندر(٢) .

إن التحول السياسي الذي بدأ العراق يشهده ، ومحاولة الارتكاز إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، ومحاولات إقامة أوثق العلاقات معها في المجالات كافة ، لا سيما ان العراق قاد عملية التصدي للنشاط الشيوعي في المنطقة العربية، وأصبح عنصراً فاعلاً وهاماً في الإستراتيجيته الأمريكية القائمة على أساس إنشاء الأحلاف والتكتلات الإقليمية مثل ميثاق بغداد ١٩٥٥ ، والإسهام في دعم مبدأ (ملء الفراغ) والموافقة عليه بعد إعلانه من قبل الرئيس الأمريكي آيزنهاور(٣) فأن كل ذلك قد أسهم ، فضلاً عن عوامل أخرى ، في سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ ، ومجي نظام جديد على أنقاضه فشهدت العلاقات العراقية – الأمريكية مرحلة جديدة ، ودخلت في اطار اخر اختلف عن اتجاهاتها في العهد الملكي .

---

(١) ولد عبد الله بكر ابراهيم في مدينة الموصل سنة ١٩٠٧ ، وتخرج من كلية (بيروت) الأمريكية عام ١٩٣٠ في العلوم السياسية ، وعمل في السلك الدبلوماسي منذ سنة ١٩٤٠ وحضر مؤتمرات عدة ، وفي سنة ١٩٤٨ اصبح وزيراً مفوضاً للعراق وقائماً بأعمال السفارة العراقية في واشنطن . حاز في سنة ١٩٥٣ على وسام الصليب الاكبر من درجة (فارس) ومن النوع المدني ممنوحاً له من الحكومة الاسبانية . أصبح وزيراً للخارجية العراقية للفترة من ١٧ ايلول ١٩٥٣ لغاية ٨ اذار ١٩٥٤ . للتفصيل عنه يراجع : ملفات وزارة الخارجية العراقية الملف رقم ذ / ٧٧/١ ، ملفة عبدالله بكر ابراهيم ، التاريخ: ١٩٤٠ ، الوثيقة رقم ٣ –٥ ص ص٧–٩ .

(٢) ولد في بغداد سنة ١٨٩٩ ، وفيها اتم دراسته الابتدائية والسلطانية ، ثم درس اصول التجارة واللغة الانكليزية في الهند ومنها التحق بكلية (برلين) لدراسة الاقتصاد سنة ١٩٢٢ ، وبعدها التحق بكلية لوزان سنة ١٩٣٠ حيث حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والاجتماعية ويتقن اللغات الانكليزية ، الفرنسية ، الايطالية ، الالمانية والتركية . عمل سفيراً لدى واشنطن للفترة من ايلول ١٩٥٣ لغاية ٧ شباط ١٩٥٤ . أصبح وزيراً للخارجية للفترة من ٢٩ كانون الثاني ١٩٤١ ولغاية ١ شباط ١٩٤١ ، أما آخر مرة استوزر فيها للخارجية فهي في ٣ ايلول ١٩٥٤ ولغاية ٧ مايس ١٩٥٥ . ينظر: ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف رقم ذ / ١ / ٦٣ ، ملفة الدكتور موسى الشابندر، التاريخ : ١٦ كانون الثاني ١٩٣٣ ، الوثيقة رقم ١–٥ ، ص ص٧–١٢ .

(٣) جاء اعلان مبدأ ملء الفراغ اثر تداعيات ازمة السويس عام ١٩٥٦ وظهور الدول الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا) بمظهر ضعيف ، الامر الذي دفع الولايات المتحدة للتخلي عن سياستها السابقة بمراعاة بريطانيا وفرنسا في المنطقة العربية ، والاعلان عن سياستها الجديدة الرامية للهيمنة على منطقة الشرق الاوسط واخضاعها لنفوذها . للتفصيل يراجع : H.Finer , Dulles over Suez , London , 1964 , pp . 477–500؛ غانم محمد الحفو ، صفحات من تاريخ التكتلات الاقليمية في الشرق الاوسط. العراق انموذجاً ١٩٤٦ – ١٩٥٩ ، مركز الدراسات الاقليمية – جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ص ٣٨ –٤٢.

رابعاً : العلاقات العراقية – الأمريكية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ :

مَثَّلَ التغيير السياسي الذي شهده العراق في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ تحولاً جديداً في تأريخ العراق المعاصر، إذ شهدت هذه المرحلة بداية تسنم المؤسسة العسكرية للسلطة في العراق ، وانتقال الحكم برمته من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري ، وتبدلت معه السلطة الملكية الدستورية البرلمانية التي اعتمدت التعددية السياسية وان كان ذلك بصورة نسبية ، وأحياناً شكلية ، إلى حكم جمهوري راديكالي ، تحول لاحقاً إلى نظام شمولي فردي(١) .

شكل قيام النظام الجديد في العراق على أنقاض النظام الملكي السابق مفاجأة لبعض الأنظمة الإقليمية والغربية ، في حين كان متوقعاً حدوثه لأنظمة ودول أخرى بسبب ما آل إليه الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعـــي في هذا البلد(٢) . وعلى الرغم من قيام قادة الثورة منذ الأيام الأولى لقيامها باتخاذ خطوات ايجابية لطمأنة الدول الغربية على مصالحها ، ومصالح رعاياهم ، إلا أن ذلك لم يمنع هذه الدول من اتخاذ مواقف معادية لثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، صرح ناطق رسمي بإسم الحكومة العراقية بعد يوم واحد من قيام الثورة ((**إن الحكومة العراقية تلتزم بالعهود الدولية وفق مصلحة الوطن وتقيم علاقاتها مع الدول عامة والعربية الإسلامية خاصة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة**))(٣)، وجاء في الأسباب الموجبة لإذاعة هذا البيان انه ((**رغبةً من قيادة الثورة في إفشال خطط التدخل الغربي ضد الثورة وحث حكومات الدول الغربية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة على تقديم اعترافها بالحكومة الجمهورية**))(٤) .

كانت دوافع إذاعة هذا البيان تتمحور في رغبة الثوار منع الدول الغربية من التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وعدم منحهم الفرصة لاجهاض الثورة وهي في مهدها لأنهم توقعوا،

(١) هيثم طالب الحلي الحسني ، ((المؤسسة العسكرية العراقية ودورها في الحياة السياسية بين العام ١٩٥٨ــ ١٩٦٨)) مجلة الحكمة ، العدد (٣٧) ، بغداد ، آب ٢٠٠٤ ، ص٣٢.

(٢) للتفصيل يراجع: غزوان هادي حسن ، موقف دول ميثاق بــغداد (المعاهدة المركزية) من التطورات السياسة في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ ــ ٨ شباط ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التأريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ص١٠٤– ١٥٩.

(٣) ينظر نص البيان في : نوري عبدالحميد العاني وآخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، جــ١ ، ١٤ تموز ١٩٥٨ ــ ٧ شباط ١٩٥٩ ، بغداد ، ٢٠٠٠ ص ص ٧٨–٧٩ .

(٤) جريدة الزمان ، العدد (٦٢٩٠) ، بغداد، ١٦ تموز ١٩٥٨ .

منذ وقت مبكر ، ان بوادر التدخل ضد الثورة قائمة ومتوقعة[1] ، فضلاً عن ذلك فان الثوار كانوا يعملون من اجل تجنب أي صراع أو نزاع مع الدول الأجنبية قد يكلفهم خسارة انتصارهم الذي حصلوا عليه من جراء إسقاطهم للنظام الملكي وتسنمهم السلطة لأن المواجهة المباشرة مع العزب ستكلفهم تضحيات لا يتمكنون من تقديمها في تلك الفترة الحرجة من حياة الثوار[2] .

ومن أجل وضع ما جاء في البيان موضع التطبيق قامت حكومة الثورة بـإنزال قـوات عسكرية لكي تحيط بعض السفارات الغربية لاسيما البريطانية والأمريكية ، ومنـع الجمـاهير العراقية الغاضبة من ان تقوم بالاعتداء عليها لارتباطها ودفاعها عن النظـام الملكـي الـذي أصبح جزءاً من الماضي[3] .

لم يأت هذا الأجراء الذي اتخذه الثوار اعتباطاً ، بل جاء بعد لجوء عبـدالكريم الازري ، احد شخصيات النظام الملكي ووزير المالية للاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨ ، الى السفارة الأمريكية ، وقيامه بترجمة البيان الأول للثورة إلى السفير الأمريكي (ولدمار غلمـن) الـذي كان مستيقظاً ليلة الثورة ، وتوجه إلى السفارة الأمريكية منذ وقت مبكر[4] .

كما ان قيام الثوار بإحاطة السفارة الأمريكية بقوات عسكرية كـان اجـراءاً احترازيـاً الهدف منه منع بقية أركان النظام الملكي من اللجوء إلى السفارة الأمريكية والاحتماء فيهـا ، لاسيما نوري السعيد الذي لم يكن قد تم القاء القبض عليه ، والذي ارتبط اسمه بالنظام الملكـي ارتباطاً وثيقاً وعدَّ من أهم أعمدته الرئيسية[5] .

ومع ذلك فقد تعرضت السفارة الأمريكية في بداية الثورة إلى هجوم قامت به مجموعة من المتظاهرين قتل على إثرها بعض أفراد السفارة ، كان احدهم رئيس شركة " بيكتل "

---

(١) اديث دائي وايف بنروز ، العراق . دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ ــ ١٩٧٥ ، تعريب : عبدالمجيد حسيب القيسي ، جـ١ ، بيروت ، ١٩٨٩، ص٣٣٣ .

(٢) للتفصيل يراجع : سنان صادق حسين الزبيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاة العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية _ جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ص ٣٥ – ٣٦.

(٣) ينظر : وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢١ –٢٢ .

(٤) مؤيد ابراهيم الونداوي ، وثائق ثورة تموز١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٢٧ .

(٥) زهير خضير ياسين ، الساعات الاخيرة من حياة نوري السعيد ، مجلة آفاق عربية ، العدد (١١) بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ص ٥٢ – ٥٣ .

(Bektel) ، وتم حرق احد جهازي الإرسال التابعة لها ، فضلاً عن ذلك فإن الإجراءات الاحترازية التي اتخذها قادة الثورة لم تمنع الجماهير من تعليق شعارات معادية للأمريكان على جدار السفارة(١) .

جاءت أحداث الثورة سريعة ومتلاحقة ، وشكلت بمجملها حدثاً جديداً يقتضي متابعته بدقة متناهية لا بسبب تأثيراته على الساحة الداخلية فحسب ، وانما لإنعكاساته الخطيرة على منطقة الشرق الأوسط برمتها ايضاً ، الامر الذي دفع البعثة الدبلوماسية لمتابعة ما كان يجري على الساحة العراقية أولاً بأول ، فمنذ وقت مبكر من صبيحة الرابع عشر من تموز أرسل الملحق العسكري الأمريكي في بغداد رسالة إلى مراجعه في واشنطن أعلن فيها باستيلاء مجموعة عسكرية من قادة الجيش على أماكن مهمة من العاصمة وإسقاطهم النظام الملكي، وإعلان نظام جمهوري بدلاً منه ، وإصدار عدد من المراسيم الجديدة التي أكدت سيطرتهم على الحكم واستيلائهم على معظم المناصب الرسمية(٢).

ولم تخرج التقارير والكتب الرسمية التي كان يرسلها السفير الأمريكي في بغداد عن هذا الإطار ، فقد شخص غلمن ، ومنذ وقت مبكر ، الطبيعة العسكرية للقائمين بالثورة (٣) ، ومناوئتهم للغرب ، وتوقعه لردود فعل عنيفة من حكومته ضد الثورة كان من بينها إنزال عسكري في لبنان(٤)، الأمر الذي قد يولد صدى سلبياً وكرهاً شديداً من العراقيين لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية(٥) .

بالمقابل أدت سرعة التطورات التي شهدها العراق إبان أيام الثورة الأولى إلى أن تتضارب الآراء بين الدوائر الاستخبارية الأمريكية التي كانت تعتقد ان الثورة العراقية

---

(١) والدمار غلمن ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥ .

(2) See: F.R .U. S., 1958 – 1960 , Vol. X II , From : US . Army Attach in Iraq , To : Foreign Office , Washington , 14 July 1958 , P. 307 .

(٣) استدل غلمن على ذلك من عدم صدور أي بيان من مسؤول مدني من الحكومة العراقية الجديدة . سنان صادق الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ، ص٣٨ .

(٤) اعتقد الرئيس الأمريكي ايزنهاور انه ((إذا لم تتدخل الولايات المتحدة الآن [بعد أحداث تموز ١٩٥٨ في لبنان والعراق] فستحدث خسائر جسيمة لا يمكن استرجاعها في لبنان وفي المنطقة عموماً)) وأوضح روبرت مورفي نائب وكيل وزير الخارجية الأمريكي بأن ايزنهاور اعتقد بضرورة ((إظهار قدرة الولايات المتحدة على إسناد أصدقائها ، وبشكل عملي وفي اللحظة المناسبة)) . للتفاصيل عن التدخل الأمريكي في لبنان والشرق الأوسط . يراجع : ريتشارد بارنت ، حروب التدخل الامريكي في العالم ، ترجمة: منعم النعمان ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٠٦ – ١٣٣ .

(5) F.R.U.S. , 1958 – 1960 , Vol . X II , From : The Embassy in Iraq ,To: The Department of State, Washington , 14 JuLy , 1958 – pp . 314 –315.

مدعومة ومسيطر عليها من قبل الرئيس جمال عبد الناصر وحكومة الجمهورية العربية المتحدة[١] ، وبين رأي السفارة الأمريكية في بغداد التي كانت تعتقد ان الثورة غير مسيطر عليها من قبل الناصريين وانها ليست ضمن هذا الطابع ، واستقر الرأي فيما بعد على ان رأي السفارة الأمريكية في بغداد هو الأقرب إلى الدقة لأنه على تماس مباشر مع الأحداث ، ولأن السفير الأمريكي وأركان سفارته يتلقون أخبارهم من شهود عيان عايشوا الأحداث وعلى مقربة منها[٢] .

ومن جانبها فقد حاولت الحكومة العراقية ان تبعد عنها تبعيتها لأي جهة عربية أو أجنبية، وانها لم تتلق أي دعم خارجي سوى الشعب العراقي وجيشه الباسل الذي قام بهذا التغيير الذي أطاح بالنظام الملكي ، فوجه وزير الخارجية العراقية الدكتور عبد الجبار الجومرد[٣] نداءاً جاء فيه : **((إن ما حدث هو حركة داخلية استهدفت إنقاذ العراق من قساوة أنظمة الحكم الفاسدة والرجعية))**[٤].

لم يمنع هذا النداء البعثات الدبلوماسية الأمريكية العاملة في الدول المجاورة للعراق أو التي كان يهمها أمر تطوراته الداخلية ، لا سيما التي كانت ترتبط بعلاقات وثيقة مع النظام الملكي مثل الأردن وعواصم الشرق الأوسط ، لم يمنع كل ذلك عمليات التدخل في شؤون العراق ، فقد طلب السفير الأمريكي في عمَان الوقوف إلى جانب الملك حسين بن طلال في

---

(١) كان الرئيس جمال عبد الناصر في تلك الفترة في زيارة رسمية ليوغسلافيا ، إلا ان ذلك، لم يمنع الدوائر الغربية من اتهامه بأنه وراء ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق . ينظر : محمد عبد المجيد حسون ، استتراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٩٢ .

(2) F.R.U.S., 1958 – 1960 , Vol . XII , From : Gerard Smith , Baghdad , To : The Secretary of State , Washington, 18 July 1958 , . p 324 .

(٣) ولد في الموصل عام ١٩٠٩ ، وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٤٥، أصبح عضواً في مجلس النواب للسنوات ١٩٤٨ ، ١٩٥٠ –١٩٥٤ ، وعيَّن وزيراً للخارجية في ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى ٩ شباط ١٩٥٩ ، توفي عام ١٩٧١ . للتفصيل عنه يراجع : عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي ، بغداد ، ١٩٩١ .

(٤) مقتبس من : نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ص٧٩ .

حالة تعرض نظامه للخطر جراء التغيير السياسي الذي شهده العراق لان النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط سيتعرض لهزة كبيرة في حالة ترك الأمور تسير بالاتجاه المعاكس[١] .

وضمن السياق نفسه ، أبدت الصحافة الأمريكية اهتماماً استثنائياً بما كان يجرى في العراق وانعكاس ذلك على المصالح الأمريكية ، وأكد قسم منها على أن ما حدث في العراق ((**ضربة فادحة ومروعة**)) لهيبة الغرب ، ولا سيما لحكومة واشنطن ، وطالبت بأن تتحرك القوات الأمريكية في لبنان قبل أن تنتشر ((عدوى)) الثورة إلى مناطق أخرى في الشرق الأوسط[٢] ، الأمر الذي انعكس ، مع جملة تطورات أخرى على العلاقات العراقية – الأمريكية ، وموقف حكومة واشنطن من الأحداث السياسية التي أعقبت قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ .

لقد أحدث قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ حالة من الذهول لدى الرئيس الأمريكي آيزنهاور ، فعلى اثر سقوط النظام الملكي والأحداث التي شهدها العراق عقب ذلك كان لابد من تبليغ الرئيس الأمريكي بذلك ، فاتصل وزير الخارجية دالاس بايزنهاور وابلغه بما حدث في العراق ، فما كان من الرئيس إلا ان يعلق على ذلك قائلاً : ((**إن هذه البلاد التي كنا نعتمد عليها اعتماداً كلياً في ان تكون الحصن المنيع للاستقرار والازدهار في المنطقة ... لقد فقدنا قلعة من قلاع الشرق الأوسط**))[٣]. لذلك كان لابد ان يتدخل في لبنان لكي لا تصلها ، بحسب اعتقاده ، عواقب الثورة العراقية[٤] .

إن السرية والكتمان وسرعة تحرك ثوار تموز أدى إلى مفاجئة المسؤولين الأمريكان بأحداث الثورة ، فقد قلبت الثورة الحسابات الأمريكية ((رأساً على عقب))[٥] ، وكان لابد من الرئيس آيزنهاور ووزير خارجيته فوستر دالاس وكبار المستشارين الأمريكان متابعة هذا

---

(1)F.R.U.S., 1958 – 1960 , Vol . X II , From : The Embassy in Iraq , Baghdad , To : The Washington D. S. ,14 July , p . 315.

(٢) يراجع : قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة – جامعة بغداد ، ١٩٧٨ ، ص١٥٢ ؛ ريتشارد بارنت ، المصدر السابق ، ص١٣١ .

(3) Qutied in : Dwight D . Eisenhower , The White House Year : waging pcace , 1956 – 1961 , New York ,1965 , p . 269 .

(٤) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، تهران ، ١٣٧٦ ش ، ص ٨٠ .

(٥) مايلز كوبلاند ، لعبة الأمم ، تعريب : مروان خير ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص٢٤٩ .

التطور الخطير الذي حدث في منطقة الشرق الأوسط ، وتطلب منهم ذلك إعادة النظر في السياسة الأمريكية برمتها[١] ، لأن ما شهده العراق الذي كان يعد ((حصن الاستقرار والتقدم))[٢] في المنطقة قد يمتد إلى دول أخرى مرشحة لمثل ذلك مثل الأردن ولبنان[٣].

تطلب الموقف من الرئيس الأمريكي عقد اجتماع رفيع المستوى في البيض الأبيض لدراسة الموقف وكيفية معالجة الأزمة التي ترتبت عليه ، لا سيما ان تنفيذ الثورة وسرعة التطورات التي أعقبتها دللت على عدم قدرة الأجهزة الاستخبارية الأمريكية على توقعها أو التنبؤ بتوقيت حدوثها ، مما أضاف عبئاً اضافياً للمسؤولين الأمريكان والتخوف من تكرار ذلك في مناطق أخرى[٤]. وخلال الاجتماع الذي عقده الرئيس الأمريكي مع وزير خارجيته ومستشاره ونائبه ريتشارد نيكسون[٥] تم دراسة التقارير التي تلقتها وزارة الخارجية عن الثورة ، وخلاصة ما توصلت اليه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي كان يرأسها " ألان دالاس " (A.Dulles) ، وتوصل الحاضرون الى ان ما حدث في العراق هو تغيير القيادة العسكرية الموالية للرئيس جمال عبد الناصر واشترك معهم المدنيون اليساريون المناوئون للحكم الملكي[٦] ، وأبدى الرئيس ايزنهاور وجهة نظره التي اكد فيها ان الوضع في العراق لم

---

(١) توماس أي . برايسون ، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ، مج ٣ ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ص٣٤٥ .

(٢) مذكرات ايزنهاور ، ص١١٠ .

(٣) ريتشارد بارنت ، المصدر السابق ، ص١٢٩ وما بعدها .

(٤) جريدة الزمان ، العدد (٦٢٩١) ١٧ تموز ١٩٥٨.

(٥) ولد عام ١٩١٣ ، وشغل مناصب عديدة منها عضو الكونكرس الامريكي عام ١٩٤٧ وعضو مجلس الشيوخ علم ١٩٥٠ ، أصبح نائباً لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية للسنوات ١٩٥٣ – ١٩٦١ ، أصبح رئيساً للولايات المتحدة مرتين في عام ١٩٦٩ و ١٩٧٢ ، وتوفي عام ١٩٩٤ .

See: " The Encyclopedia American" Vol . 20, U.S.A., 1986, P . 390.

(6) F.R.U.S., 1958 -1960 , Vol . XII, Briefing Notesby Divector of Central Intelligence Dulles, Washington , 14 July 1958 , p . 309.

يعد متلائماً مع السياسة الغربية[١] ، وان على الحكومة الأمريكية ان **((تتدخل بسرعة في لبنان أو ان تترك الشرق الأوسط))** [٢] .

وبالفعل اتخذت الولايات المتحدة إجراءات احترازية لتطويق الثورة العراقية ، فطلبت الإدارة الأمريكية من رؤساء أركانها تحريك وحدات بحرية مقاتلة من قاعدة (اوكيناوا) الواقعة في اليابان لتأخذ مواقع جديدة لها في منطقة الخليج العربي لمنع هجوم عراقي مرتقب على الكويت ، وتقديم الدعم السياسي والعسكري للأنظمة الإقليمية الموالية لها في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية وإيران تنفيذاً للاتفاقيات الثنائية المعقودة بين الجانبين الأمريكي والسعودي والأمريكي والإيراني[٣] . وضمن الإطار نفسه اتصل رئيس الوزراء البريطاني (ماكملان) بالرئيس الأمريكي ايزنهاور ، وابلغه الأخير ان الولايات المتحدة ستنزل قواتها في لبنان خلال الأربع والعشرين ساعة القادمة لمساعدة بريطانيا في حفظ مواقعها في العراق[٤] . ولم تكد تمر الأربع والعشرين ساعة حتى انزل الأمريكان على شواطي بيروت قوات مشاة البحرية الأمريكية التابعة للأسطول السادس الأمريكي في محاولة منها لمنع انهيار نظام حكم الرئيس اللبناني كميل شمعون[٥] .

كان الإنزال الأمريكي في لبنان رسالة واضحة للحكومة العراقية ، وأسلوب ضغط جديد مارسته حكومة واشنطن على ثوار تموز ، لكي يفهموا بأن ذلك قد يكون مقدمة لغزو العراق!، وإسقاط نظامه الجمهوري إذا ما تجاوز حدوده أو تخطاها أو تحرش بالمصالح الغربية عموماً ، والأمريكية خصوصاً . وتعزيزاً لهذا النهج قام السفير الأمريكي في العراق غلمان بمقابلة عبدالكريم قاسم مساء يوم الخامس عشر من تموز ١٩٥٨ ورافقه فيها فرتزلان (Firitzlan) أحد موظفي السفارة الأمريكية في بغداد والعقيد الركن دريد الدملوجي مساعد

---

(١) مذكرات آيزنهاور ، ص ص ١١١ -١١٢ .

(2) F.R.U.S., 1958 – 1960 , Vol . XII,Editorial , Washington, 14 July 1958, p307.

(٣) ينظر : احمد عبدالرزاق شكارة ، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات ، دبي ، ١٩٨٥ ، ص٨٠ ــ ٨١ .

(٤) نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(5) F .R.U.S., 1958 – 1960 ,vol. XII , Memorandum of Telephone Conversation Between President Eisenhower and Secretary of Dulles, Washington ,15 July 1958,PP. 317-318 .

الملحق العسكري في واشنطن سابقاً ، في الوقت الذي حضر المقابلة عن الجانب العراقي ، فضلاً عن عبدالكريم قاسم ، العميد الركن ناجي طالب ، وخلال المقابلة عرض السفير الأمريكي قضايا عديدة كان يود مناقشتها مع عبدالكريم قاسم في المستقبل القريب ووافق عليها الزعيم قائلاً : ((**نحن العراقيين نرغب بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة**)) ، وطلب السفير الأمريكي من قاسم تطمينات خاصة لضمان أرواح وممتلكات الأمريكان الموجودين في العراق، وحصل على ذلك ، كما طلب الحصول على تطمينات بإجلاء الرعايا الأمريكان من البلد إذا ما تقرر جلاؤهم في المرحلة اللاحقة ، فأجابه عبدالكريم قاسم في البداية بأنه ظن ان التطمينات التي قدمها في البداية كانت كافية لان تجعل الإجلاء غير ضروري لان ذلك لو حصل للأمريكان فان رعايا دول عديدة أخرى سوف تطلب المغادرة أيضاً، الأمر الذي سينعكس سلباً على العراق وسيؤدي إلى نتائج سيئة على البلد[1] .

ومع أن المقابلة وصفت بالودية وسادها التفاهم التام ، لأن عبد الكريم قاسم كان يطمح لكسب ود الأمريكان ومحاولة ضمان اعترافهم بالثورة[2] ، إلا أن مصادر أخرى عدت ما جرى في المقابلة تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق لأن السفير الأمريكي أثار موضوع عدم تأييد قطاعات واسعة من العراقيين للثورة ، وان حكومته لا يمكنها ان تعترف بالنظام الجديد في العراق الا بعد ان تتأكد من انه نال التأييد الشعبي المطلوب[3].

وعلى الرغم من هذه التحركات الدبلوماسية الأمريكية مع المسؤولين العراقيين ، إلا أنها لم تنس ، في الوقت نفسه ، التنسيق مع الدول الغربية الأخرى التي كان لها مصالح عديدة في العراق ، لاسيما بريطانيا ، ففي إطار المشاورات التي كان يجريها الأمريكان مع المسؤولين البريطانيين قال وزير الخارجية الأمريكي فوستر دالاس لنظيره البريطاني في الخامس عشر من تموز ١٩٥٨ ما نصه : ((**إن النظام العراقي الجديد لم يكن بثقله الكامل لحد الأن مع عبد الناصر**)) واستطرد مؤكداً انه لا يرى ان العراقيين مستعدون لأن يجعلوا عبد الناصر يسيطر

---

(١) ينظر : مؤيد ابراهيم الونداوي ، المصدر السابق ، ص٧٠ ؛ وليد محمد سعيد الأعظمي ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٢) سنان صادق الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ، ص ٥٠ .

(٣) ينظر مثلاً : ((حول الذاكرة التأريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، خفايا وملابسات في أعقاب ثورة ١٤ تموز)) ، حوار هناء العمري ، مجلة آفاق عربية ، العدد (٣) ، بغداد ١٩٨٦، ص٥٧ ؛ خليل ابراهيم حسين الزوبعي ، موسوعة ١٤ تموز ، ج١ ، بغداد، ١٩٨٩ ، ص٨٨ .

على نفطهم ، وقد ((**يرغب النظام العراقي الجديد في الحفاظ على موقف مستقل بشكل يكفي للسماح للغرب بالتعاون معه**))[1] ، ودعا دالاس لعقد اجتماع لدول ميثاق بغداد في اقرب وقت لبحث التطورات التي شهدتها الساحة العراقية ، وبطلب من الولايات المتحدة الأمريكية اجتمع حلف شمال الأطلسي في العاصمة الفرنسية باريس يوم الخامس عشر من تموز لمناقشة المضاعفات والنتائج التي ترتبت على الوضع الجديد في العراق ، وعرض الممثل الأمريكي في الاجتماع ملاحظاته حول أحداث العراق ، وطلب الرئيس اللبناني لإرسال قوات لحمايته من العناصر المعادية له ، فأيدت بريطانيا وتركيا الموقف الأمريكي القاضي بالتدخل لصالح الحكومة اللبنانية ، في حين تحفظت دول أخرى على الإنزال الأمريكي ، وتقرر في الاجتماع الذي عقد في اليوم التالي استمرار المشاورات حول هذه التطورات الخطيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط[2] .

ومثلما كانت الأحداث في العراق تبدو متسارعة كان قادة ومسؤولو الدول الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يتبادلان الآراء ويتشاوران في كل ما يخص هذا البلد ، ففي الاجتماع المشترك الذي عقده وزير الخارجية الأمريكية دالاس ونظيره البريطاني (سلوين لويد) في واشنطن مساء الثامن عشر من تموز ١٩٥٨ وشاركهم فيه وزير الخارجية الكندي والسفير الفرنسي في واشنطن نوقشت قضايا عديدة كان من بين أهمها القضية العراقية إذ تم فيه الاتفاق على ((**عدم محاولة إزعاج الحكومة الجديدة في العراق ، وانتظار ما ستؤول إليه الأمور هناك**))[3].

وعلى ما يبدو فأن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ هو الذي اثر على الموقف الرسمي البريطاني ، وجعل حكومة لندن تتخلى عن فكرة التدخل العسكري ضد النظام الجديد لأن من شأن هذا العمل إذا ما حدث ، ان يدفع الرأي العام العراقي للوقوف بجانب حكومته الجديد لأن التحدي الخارجي سيسهم بدوره في دفع التناقضات الداخلية الى مرتبة ثانوية وسيشعر العراقيون ان المطلوب منهم في هذه المرحلة هو الوقوف بوجه البريطانيين الذين هم بالأصل مكروهين من العراقيين ، وليقوي ذلك حتماً النظام الجديد

(١) مقتبس من : نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، ص٧٨ .
(٢) وليد محمد سعيد الاعظمي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .
(٣) مؤيد إبراهيم الونداوي ، المصدر السابق ، ص ص ٨٦ – ١٠٤ .

ويجعله بنظرهم نظاماً وطنياً معادياً للقوى الأجنبية ، ولعل ما ورد في البرقية التي أرسلها (ماكملان) رئيس الوزراء البريطاني الى وزير خارجيته الذي كان في واشنطن في الثامن عشر من تموز خير دليل على ذلك(١).

اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية ، التي لم تشجع البريطانيين على التدخل في الشأن العراقي ان هذا التدخل قد يعيد الأمور إلى سابق عهدها ، ويتكرر في هذا البلد ما حدث في مايس– آيار ١٩٤١ ليعود النفوذ البريطاني ثانية، ويتراجع الدور الأمريكي مرة أخرى(٢)، ولذلك لم يكن مستغرباً ان يبلغ السفير الأمريكي في بغداد وزير الخارجية العراقي الدكتور عبد الجبار الجومرد في الثامن عشر من تموز عن استعداد حكومته لمواصلة تقديم المساعدات الفنية للعراق إذا ما رغبت الحكومة العراقية بذلك ، أما المساعدات العسكرية فيجب ان تجري عبر مشاورات بين الحكومتين لوضع التفاصيل العملية والسياسية العامة لها(٣) .

خشيت بريطانيا من ان تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع الحكومة العراقية على حسابها ، او ان يقع العراق تحت الهيمنة السوفيتية بعد ان اعترف الاتحاد السوفيتي منذ وقت مبكر بالثورة العراقية وإثر تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي في هذه المرحلة ، فتفقد الدولتان ، الولايات المتحدة من جهة ، وبريطانيا من جهة ثانية مصالحهما النفطية في العراق على وجه الخصوص ، وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه

---

(١) نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٢) واقع الحال كان يشير بأن للولايات المتحدة أسباباً أخرى في محاولتها منع بريطانيا ودول إقليمية أخرى من القيام بعمل عسكري ضد الثورة في العراق عام ١٩٥٨ ، ويورلنا د . عوني السبعاوي بعضاً منها ، وكالآتي:

أولاً : خشية الأمريكان من رد الفعل السوفيتي ضد تركيا في حالة تدخلها في العراق ، خاصة وان للسوفيت حدوداً مشتركة مع تركيا ، تسهل الإجراءات الانتقامية ، ومنها التهديد باستخدام القوة العسكرية.

ثانيا : اقتناع الولايات المتحدة بعدم وجود أية مقاومة داخلية منتظمة ضد النظام الجديد في العراق ، كما حاولت تركيا ترويجه ، فضلاً عن تعقيدات جغرافية الحدود العراقية – التركية التي ستفشل الخطط العسكرية.

ثالثاً : تخوف واشنطن ولندن من ردود الأفعال الدولية والعربية والإقليمية ، مما قد يؤدي إلى معارضة شديدة داخل أروقة الأمم المتحدة ، فضلاً عن مخاطر قد تلحق بتجهيزات الغرب من النفط وتهديد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً . للتفاصيل ينظر : عوني عبد الرحمن السبعاوي ، ((تركيا وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق)) مجلة آفاق عربية ، العدد (٩) ، بغداد ، ايلول١٩٩٣ ،ص ص٧٩–٨١.

(٣) سنان صادق الزيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٥ – ٥٦ .

العموم ، لذلك فلا غرو ان تبلغ كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عبد الكريم قاسم يوم الحادي والعشرين من تموز ، وأكدا بواسطة سفارتيهما أنهما لا ينويان التدخل في الشؤون الداخلية للعراق(١) .

وعلى ما يبدو فان الثورة العراقية عندما أصبحت حقيقة واقعة وانتهى الحكم الملكي واعترفت دول عديدة بها ، فأن الولايات المتحدة الأمريكية كان أمامها طريقان ، فأما ان تسمح لبريطانيا أو إحدى دول ميثاق بغداد للتدخل في الشؤون الداخلية عسكرياً وإسقاط نظامه الجديد ، أو ان ترفض ذلك وتمنع حدوثه لأن التدخل العسكري البريطاني او التركي سيعد كارثياً لأن الإقدام على مثل هذا العمل سيوحد العراقيين وسيمنح السوفيت الفرصة لإرسال قواته إلى العراق استجابة لدعوة من الجمهورية العراقية وقد يحدث ما لا يحمد عقباه(٢) .

وعادت الولايات المتحدة الأمريكية في الثاني والعشرين من تموز ١٩٥٨ لإعادة وتقويم مواقفها من الثورة العراقية ، فاستدعت لجنة العلاقات الخارجية في الكونكرس الأمريكي عدداً من المسؤولين في الإستخبارات الأمريكية المركزية(C.I.A) للإستفسار منهم عن أسباب عدم معرفة الإدارة الأمريكية بقيام الثورة العراقية مسبقاً او معرفة توقيتها الزمني(٣) . وتبعاً لذلك شعر رجال الاستخبارات الأمريكان بالحرج ، واخذوا يشحذون هممهم لدراسة التطورات في الساحة العراقية من أجل تقديم المعلومات اللازمة الى المسؤولين في الخارجية الأمريكية لصياغة سياسة جديدة تجاه العراق تأخذ بنظر الاعتبار نقاط القوة والضعف لدى الحكام الجدد ، ومدى سيطرتهم على الأوضاع الداخلية ، وموقف الاتحاد السوفيتي من النظام الجديد في العراق ، ومدى التأييد الشعبي الذي يتمتع به قادة الثورة العراقية وما إلى ذلك من جوانب كانت تهم المسؤولين الأمريكان(٤).

---

(١) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص٨١ . ومن الجديد بالذكر ان (دافيد اورنبي جور) وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية صرح في ٢١ / ٧ / ١٩٥٨ بأن بريطانيا لا تنوي التدخل في شؤون العراق الداخلية . يراجع : المصدر نفسه ، ص٨٨ .

(٢) ينظر : علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٦٩ –٧٤ .

(٣) ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٢٤٤ .

(4) See : F .R .U . S., 1958 – 1960 , Vol . X II, Memorandum, From : The Director of Intelligence and Research (Cumming) To: The Counselor (Reinharlt) , Washington , 22 July 1958 , pp.422-423.

جاءت التصريحات التي أدلى بها أعضاء الحكومة الجديدة في العراق ومواقفهم إزاء الولايات المتحدة الأمريكية لتصب باتجاه إيجابي في مجرى العلاقات العراقية – الأمريكية ، فلم يتردد مجلس الوزراء العراقي في إطلاق سراح جنديين أمريكيين تم إلقاء القبض عليهما أثناء الحريق الذي التهم مخازن شركة نفط خانقين في الباب الشرقي يوم الثلاثين من تموز بعد أسبوع من ذلك اثر ثبوت براءتهما(١) . كما لم يعلن قادة الثورة إنهاء عضوية العراق في ميثاق بغداد، وعبر قسم منهم عن الرغبة في استمرار العلاقات الاقتصادية مع الغرب ، الأمر الذي أثار تفاؤلاً لدى الدوائر الأمريكية والبريطانية لأنهما وجدتا ان في ذلك فرصة سانحة لإبقاء العراق داخل الميثاق واحتواء توجهات قادته ومنعهم من الارتماء في أحضان عبد الناصر الذي عارض الميثاق معارضة شديدة ، ودعا العراق لعدم الانضمام إليه(٢) .

وضمن الإطار نفسه ، دعا وليم راونتري (W. Rountree) مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا والشؤون الافريقية إلى ضرورة التعاون البناء مع الحكومة العراقية الجديد والاعتراف بها لأن أي تأخير في هذا الموضوع قد يدفع قادة الثورة للارتماء في أحضان السوفيت(٣) .

اقتنع وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس بوجهة نظر مساعده ، إلا انه فضل ان يتم الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة عبر التشاور مع دول ميثاق بغداد وعبر ترتيب معين لا يجعل بلاده تشذ عنهم ، وإنما يجب ان تقوم دول الميثاق أولاً بالاعتراف بالعراق الجديد ، ومن ثم يعقبه اعتراف بريطاني ليأتي بعد الاعتراف الأمريكي أخيراً(٤) .

وبالفعل عقد مؤتمر دول ميثاق بغداد في لندن يوم السابع والعشرين من تموز ١٩٥٨ وانتهى الاجتماع بإصدار بيان سياسي من قبل المجتمعين أشار إلى ان دول الميثاق ((**أعادوا درس وضعهم في ضوء الأحداث الجارية وتوصلوا إلى ان الحاجة التي دعت إلى قيام**

---

(١) خليل إبراهيم حسين الزوبعي ، ج١ ، ص٩٠ .

(٢) نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ص١٣٥ .

(3) F.U.R.S ., 1958 – 1960 , Vol . X II , Subject , "Recognition of New Iraqi Government " , Mem . From: The Assistant Secretary of State for Near Eastern , South Asian and African Affairs (Rountree) , To : Secretary Dulles , Washington , 23 July 1958 ,pp . 331 – 333 .

(٤) خليل ابراهيم حسين ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ج١ ، ١٤ تموز– ٣١تموز ١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٠، ص٢٩٤ ؛ F.U. R .S ., Op ., CiT ., P 333 .

الميثاق هي الآن أكبر مما كانت عليه)) ، واقترح وزير الخارجية الأمريكية في الاجتماع ضرورة البحث عن زعيم موثوق يتمكن من قيادة الرأي العام العربي ويتم دعمه من قبل الغرب ليكون منافساً لجمال عبد الناصر ، إلا انه عاد واعترف بأنه **((لا يوجد مثل هذا الشخص في الوقت الحاضر))** ، ويبدو أنهم كانوا يأملون ان يكون ذلك الزعيم هو عبد الكريم قاسم[١].

وهكذا أسفر اجتماع لندن عن رغبة دول الميثاق ، بعد اقتناعهم بوجهة النظر الأمريكية، الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة . وبالفعل اعترفت في الثلاثين من تموز كل من حكومتي إيران وباكستان بالجمهورية العراقية ، وأعقبتهما بعد يوم تركيا لتعترف بالنظام الجديد ثم أعقبها اعتراف دول غربية عديدة بتأثير وضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كجزء من سياسة القبول بالأمر الواقع ، لاسيما ان العراق اثبت قدرته على تحقيق الأمن بسرعة ، وعدم وجود معارضة ضد الحكومة الجديدة ، فضلاً عن تأكيد المسؤولين العراقيين الجدد برغبتهم في توطيد علاقتهم الودية مع الولايات المتحدة على مختلف الصعد[٢].

وأثر اعتراف حكومات ميثاق بغداد بالجمهورية العراقية قررت الحكومة البريطانية في الثلاثين من تموز ان يتم اعترافها به في الأول من آب ١٩٥٨[٣] ، فأدركت الولايات المتحدة ضرورة أن يعقب ذلك قيامها بالاعتراف بالنظام الجديد في العراق ، لأنه لم يبق هناك مانع بعد ان ضمنت لها مصالحها في العراق، لاسيما النفط ، ولم ينظم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة ، ويهدد مصالح الغرب المتنامية في منطقة الشرق الأوسط[٤] .

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قدرة على تفهم الوضع العراقي الجديد من بريطانيا ، فتابعت ما كان يجري على أرض الواقع ، وتوجهات القادة الجدد ومدى قدرتهم على تحقيق الأمن الداخلي ، ودرجة ارتباطهم بالجمهورية العراقية المتحدة وعبد الناصر ، فتوصلت إلى قناعات مهمة نقلها السفير البريطاني في واشنطن (الفايكونت هوود) في الأول من كانون الأول ١٩٥٨ إلى خارجية بلاده ، وتضمنت بأن **((التهديد الأعظم هو من الشيوعيين على المدى البعيد وهو الأهم . أما على المدى القريب فهو عبد الناصر والقوميون ، وما دام قاسم في هذه الحقبة هو الميزان فأن هذا الخطر والتهديد ذو أهمية**

(١) نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٢) سنان صادق الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق ، ص ص٦٤ –٦٥ .

(٣) مؤيد إبراهيم الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص٢٤٢ .

(4) J.Davids, The United States and The Middle East , 1955 –1960 , " Middle Eastern Affairs" , Vol .X II ,N .5,May , 1961, p . 139 .

أقل)) ، واستنتج المسؤول البريطاني ان الخطر الذي توصل إليه الأمريكان لم يتوصل إليه البريطانيون ويتمثل بعدم **((إمكانية قاسم ان يحافظ على استقلاليته عن الشيوعيين، وبذلك يكون القوميون الموالون لناصر أقل خطورة ، مع وجود اتفاق بين الطرفين على ان يكون دعم قاسم من قبل الغرب بشكل خفي لمصلحة الطرفين))**(١) .

بالمقابل كان عبد الكريم قاسم يدرك أهمية العراق بالنسبة للغرب ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، فصرح لصحيفة " البرافدا " السوفيتية في التاسع والعشرين من تموز ، وقبل ان يتم الاعتراف بحكومته من قبل الدول الغربية قائلاً : **((إن عدم اعتراف الدول الغربية بجمهوريتنا الفتية لا يثير قلقنا أبداً ، فنحن مقتنعون تماماً ان جميع الدول ستعترف بنظام الحكم الجديد في العراق))** ، وحاول التقرب من الدول الغربية بقوله :**((إننا علاوة على ثقتنا بإمكان المحافظة على نسبة الإنتاج الحالية فإننا سنبذل كل ما في وسعنا لزيادة هذه النسبة، وان العالم الغربي يحتاج ألينا كما أننا في حاجة إليه في سبيل خدمة المصالح المشتركة))**(٢).

انعكست تصريحات المسؤوليين العراقيين حول ضرورة تفهم حاجة الغرب لنفط العراق ، ورغبتهم في إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ايجابياً على الصحافة الأمريكية التي بدأت تغير لهجتها الإعلامية من العراق الجديد فكتبت بعض الصحف الأمريكية مثل " هيرالدتربيون" مقالاً دعت فيه الساسة الأمريكان إلى ضرورة قراءة أحداث العراق قراءة متأنية لاتخاذ القرار الصائب بشأنها(٣) .

وهكذا أصبح اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية العراقية مسألة وقت ليس إلا ، بعد ان تهيأت كل المستلزمات الأساسية للاعتراف ونضجت وأصبحت الأمور جاهزة لهذا الغرض ، وبالفعل قابل السفير الأمريكي (غلمن) في الثاني من آب الدكتور عبد الجبار الجومرد وابلغه اعتراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الجمهوري في العراق ، وتبادل السفير الأمريكي ووزير الخارجية العراقية كلمات ودية بالمناسبة ، فقد أشار السفير الأمريكي إلى **((إن العلاقات بين العراق والولايات المتحدة كانت منذ أمد بعيد علاقات ود**

---

(١) نقلاً عن : وليد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية بغداد ١٩٨٩ ، ص ص١٨٠-١٨١ .

(٢) جريدة الجمهورية ، العدد (١١) ، بغداد ، ٣٠ تموز ١٩٥٨ .

(٣) سنان صادق الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق ، ص٦٣ .

وصداقة وانه يأمل بأنها ستبقى كذلك دائماً))[١] . ورد وزير الخارجية العراقية في كتاب رسمي بعثه إلى السفارة الأمريكية في اليوم نفسه التمنيات ذاتها مؤكداً ((**بأن حكومة الجمهورية العراقية راغبة كل الرغبة في ان تكون صلاتها وعلاقاتها الطيبة مع شعب الولايات المتحدة الأمريكية قائمة على أساس المساواة والتفاهم الودي والتعاون المشترك لخدمة السلم العالمي وفق ميثاق الأمم المتحدة))**[٢] .

سبق هذا اللقاء مجيء " روبرت مورفي " (R.Murphy) وكيل وزارة الخارجية والمبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي ايزنهاور ، فحرص السفير الأمريكي على ان ينقل هذا النبأ قبل وصول مورفي بساعات إلى بغداد ، وبالفعل التقى عند وصوله مباشرة كل من محمد صديق شنشل[٣] وزير الإرشاد وعبد الكريم قاسم وعبد الجبار الجومرد ، وقد أعرب المسؤولون العراقيون عن رغبتهم في إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتعاون في كافة المجالات في الوقت الذي أكد فيه مورفي ضرورة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس كدولة استعمارية فضلاً عن استفساره عن الدور الخارجي في ثورة الرابع عشر من تموز ، وتطمين المسؤولين العراقيين بعدم وجود أي نية لحكومته في مهاجمة العراق أو التدخل في شؤونه الداخلية مؤكداً ((**مدى تعاطف الولايات المتحدة المستمر مع القومية العربية))**[٤] .

وعند مغادرته بغداد في السادس من آب أكد مورفي ((**إن النظام الجمهوري في العراق يعمل بإخلاص على مواجهة المشاكل التي تواجهه))** ، واستطرد قائلاً: ((**إن الولايات المتحدة تقف موقفاً ودياً من الشعب العراقي))**[٥] .

---

(١) جريدة الجمهورية، العدد (١٥) ، بغداد ، ٣ اب ١٩٥٨ .

(٢) خليل إبراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ، ج٧ ، ص٢١٩ .

(٣) من مواليد مدينة الموصل ١٩١٠ ، عمل محامياً وسكرتيراً لحزب الاستقلال العراقي، أصبح وزيراً للارشاد بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واستقال في ٧ شباط ١٩٥٩ ، توفي شنشل في عام ١٩٩٠ . للتفصيل عنه يراجع : سمير عبد الرسول عبد الله العبيدي، محمد صديق شنشل ودوره السياسي في بغداد حتى عام ١٩٥٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب– جامعة بغداد ، ١٩٩٧ .

(٤) مقتبس من : نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص ١٤٤ –١٤٥ .

(٥) جريدة الجمهورية ، العدد (١٩) ، بغداد ، ٧ آب ١٩٥٨ .

وجاء في التقرير الذي رفعه مورفي إلى حكومة بلاده ان المسؤولين العراقيين ، وفي مقدمتهم عبد الكريم قاسم ، رغبتهم في إقامة أوثق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية[١]. ولم يخرج التقرير الذي رفعه السفير الأمريكي في بغداد عن إطار ما توصل إليه مورفي من انطباع بعد مقابلته لعبد الكريم قاسم ، فقد ذكر السفير الأمريكي : ((**إنني استطيع أن أجد في عبد الكريم قاسم منافساً لناصر أكثر مما أرى فيه صديقاً له**))[٢].

وهكذا دخلت العلاقات العراقية – الأمريكية مرحلة جديدة بعد اعتراف الحكومة الأمريكية بالنظام الجديد في العراق ، وانفتحت أمام البلدين آفاق واسعة في مجالات متعددة بعد أن أدرك الأمريكان ان الحكم الجمهوري أصبح حقيقة واقعة يجب العامل معها بايجابية وبأطر جديدة تختلف عما كان علية الأمر مع النظام الملكي السابق .

لقد أضحى العراق بعد استقرار أوضاعه واعتراف الدول الغربية والإسلامية والعربية بنظامه الجديد محط أنظار الولايات المتحدة الأمريكية التي رغبت في كسب مسؤوليه إلى جانبهم ، ولتحقيق ذلك ركزت الإدارة الأمريكية على تكثيف لقاءات دبلوماسيِيها مع عبدالكريم قاسم ورجالات الحكم للتعرف على وجهات نظرهم وكيفية التأثير عليهم لتغيير وجهة نظرهم بالسياسة الأمريكية وتخفيف حدة معاداة الغرب بشكل عام ، والأمريكيين بشكل خاص .

وبهذا الصدد أكد السفير الأمريكي في بغداد (غلمن) في إحدى تقاريره التي رفعها إلى وزارة الخارجية الأمريكية بعد لقاء جمعه مع عبدالكريم قاسم ان الأخير أكد له ((**إن العراق لا يفكر في الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، وإنه يفضل ان يحتفظ بدوره المستقل في المنطقة**))[٣] .

كان الشغل الشاغل للأمريكان يكمن في التخوف من تأثير الرئيس جمال عبد الناصر على الثورة العراقية ، أو وقوع قادة هذه الثورة في أحضان الجمهورية العربية المتحدة ، فضلاً عن التخوف من أن يتنامى تيار معادٍ للأمريكان داخل العراق قد يمتد إلى بقية الأقطار العربية لأن ذلك ، إذا ما حدث ، فانه سيعرقل الدخول الأمريكي إلى العراق كمرحلة أولى

(1)F.R.U.S. , 1958 -1960 , Vol . X II, , From : Under Secretary Murphy , To : The D.S. Baghdad , Tel . No . 542 , 3 August 1958 , p 593 .

(٢) محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ ،ج١ ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٤٨٩.

(٣) مقتبس من: محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص٢٨٩ .

باتجاه التوسع والهيمنة على مناطق أخرى من الوطن العربي[1] ، لذلك فلا غرو ان نجد ان المسؤولين الأمريكان تابعوا هذا الموضوع بدقة ، مثلما تابعوا الخلافات الداخلية التي بدأت تطفو على سطح الأحداث بين المسؤولين العراقيين ، ومعرفة الشخصية أو الشخصيات البارزة في الواقع السياسي العراقي للتعويل عليها في وضع ستراتيجية تحقق للأمريكان أهدافهم .

واتضح للأمريكان أن عبدالكريم قاسم قد برز من بين أقرانه في الهيمنة على مقاليد الأمور في العراق ، فخولت وزارة الخارجية الأمريكية سفيرها في العراق في أيلول ١٩٥٨ للاتصال به ومعرفة توجهاته العامة ، ودرجة تعاونه مع الأمريكان ، وجاء هذا التوجه استجابة لطلب الكونكرس الأمريكي بضرورة إجراء دراسة شاملة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٨ ، وموقع العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية[2] . وبالفعل عقد هذا الاجتماع فاشتكى السفير الأمريكي من المضايقات التي تعرضت لها السفارة الأمريكية إثر الأحداث التي رافقت الثورة العراقية ، والمدى الذي ترغب فيه الحكومة العراقية للتعاون مع الحكومة الأمريكية ، فأبدى عبدالكريم قاسم رغبته بإقامة أوثق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية[3] ، الأمر الذي لقي ترحيباً من الإدارة الأمريكية التي أكد دبلوماسيوها في مناسبات عدة هذه المسألة للمسؤولين العراقيين ، إلا أن التطورات الداخلية في العراق ألقت بظلالها على العلاقات الأمريكية – العراقية . فإثر إعفاء عبدالسلام عارف من منصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير الداخلية وتعيينه سفيراً للعراق في

---

(1) F.R.U. S. , 1958-1960,Vol.II,Subjet : ((Intelligence note Attitude of New Iraqi Leaders ,Press and Radio Toward The V. S. and Pro- western Arab Regimes)), Mem .From :The Director of Intelligence and Research (cumming) ,To: Secretary of State Dulles , Washington , 22 August 1958 , P.336.

(٢) د . ك. و . ، ملفات مجلس السيادة ، التسلسل ٢٢٤ / ٤١١ ، كتاب من وزارة الخارجية العراقية / الدائرة السياسية / الشعبة الغربية ، الرقم ٤ / ٩٥٠ / ٢ / ٣٠٩٣٤ إلى ديوان مجلس السيادة ، ٢ أيلول ١٩٥٨ ، الوثيقة رقم ٧١ ، ص ٢٩٥ .

(٣) سنان صادق الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ص ٧٤ – ٧٥ .

بون[١] ، عد الأمريكان ذلك تعبيراً عن رغبة عراقية في انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالاً وابتعاداً عن التأثيرات الخارجية لجمال عبد الناصر الذي تلقى سياسة معارضة من عبدالكريم قاسم[٢] .

وتعرضت المؤسسات الدبلوماسية الأمريكية مع غيرها من المؤسسات البريطانية والتركية في الموصل وكركوك والسليمانية ومركز الاستعلامات الأمريكي في هذه الأولوية إلى الغلق ، الأمر الذي أثار قلق المسؤولين الأمريكان لأن هذا الإجراء كان يمس المصالح الأمريكية ، الأمر الذي فسره بعض مسؤوليها بأنه دليل على مدى تغلغل النشاط الشيوعي في الحكومة العراقية[٣].

وعندما اشتد الصراع الداخلي بين الشيوعيين والقوميين في العراق طلب الدكتور عبدالجبار الجومرد من الأمريكان مساعدتهم في حفاظ الحكومة العراقية على سياسة الوسط ، ومقاومة أي من الجناحين المتطرفين اللذين يحاولان دفع العراق للتدهور والاحتراب الداخلي، وأوضح الجومرد إن المسؤولين العراقيين يريدون من الولايات المتحدة والدول الغربية المساعدة والتقنيين وانماء التجارة معهم مع استمرار تدفق النفط دون انقطاع لهذه الدول[٤] .

بالمقابل حاول الرئيس الأمريكي آيزنهاور الاطلاع عن كثب على حقيقة الصراع الداخلي في العراق ، فأرسل راونتري مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى العراق ، وتزامنت زيارته مع الإعلان عن مؤامرة اتهم فيها رشيد عالي الكيلاني وقوى خارجية[٥] . وعلى الرغم من ان الجماهير العراقية استقبلت المبعوث الأمريكي بأسلوب غير ودي ورشقت سيارته بالحجارة ، إلا ان الإجراءات المشددة التي اتخذتها السفارة الأمريكية في بغداد مصحوبة بحماية عراقية مكثفة أدت إلى وصول راونتري بسلام إلى مقر إقامته ، فالتقى في الخامس عشر من كانون الأول ١٩٥٨ بعبدالكريم قاسم بحضور الدكتور عبدالجبار الجومرد

---

(١) للتفصيل يراجع : تشارلز تريب ، صفحات من تأريخ العراق . بحث موثق في تأريخ العراق المعاصرمنذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢ ، ترجمة : زينة جابر ادريس، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٢١٢- ٢١٣ ؛ جريدة الزمان ، العدد (٦٣٥٥) ، بغداد، ١ تشرين الاول ١٩٥٨ .

(2)F.R.U. S. , 1985- 1960 , Vol .XII , Editorial N ot,P. 341.

(٣) خليل إبراهيم حسين ، العراق في الوثائق البريطانية ، جـ٢ ، ص٢٤٥ .

(٤) وليد الأعظمي ، المصدر السابق ، ص١٤١ .

(٥) جريدة البلاد ، العدد (٥٣٧٥) ، بغداد ، ٩ كانون الأول ١٩٥٨ .

ومحمد حديد وزير المالية[١] . وأكد المبعوث الأمريكي ان الهدف من زيارتـه هـو توثيـق العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق، لاسيما بعد الاعتراف بالحكومة العراقية ، وغمز من قناة خفية إلى القوى التي لا تريد العلاقات بين البلدين أن تتطور وتزدهر ، وقـصد بهم الشيوعيون ، بالمقابل أكد عبدالكريم قاسم رغبته فـي اسـتمرار العلاقـات بـين بغـداد وواشنطن رغم اعتقاد الكثير من العراقيين بأن ((مؤامرة)) رشيد عالي الكيلاني ضده غـذتها قوى خارجية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية[٢]. وفي السابع عشر من كانون الأول غـادر المبعوث الأمريكي بغداد قاطعاً زيارته خوفاً من تعرضه لهجوم الجماهير يشبه ما تعرض لـه أثناء مجيئه إلى العاصمة العراقية[٣].

شهد عام ١٩٥٩ تغيراً في السياسة الأمريكية تجاه العراق، بعد ان بانت بعض الـدلائل بأن هناك بعض التحركات التي تستهدف الإطاحة أو التآمر على عبـدالكريم قاسـم لإسـقاطه ومجيء أما الوحدويون أو الشيوعيون إلى السلطة ، وأوصلت السفارة البريطانية في العـراق معلومات مهمة إلى عبدالكريم قاسم مفادها إن احداثاً ستقع في الموصـل ذات طـابع دمـوي تستهدف النظام وتسعى لتغييره[٤].

وفي هذه الفترة حاولت الحكومة الأمريكية استثمار الخـلاف والفجـوة القائمـة بـين عبدالكريم قاسم وجمال عبد الناصر وسعت للتقرب من قاسم لضرب الشيوعيين في العـراق ، لذلك استنتج البعض من المتابعين للأحداث السياسية بأن السياسة الأمريكية رحبـت بحركـة

(١) جريدة البلاد ، العدد (٥٣٨٢) ، ١٧ كانون الأول ١٩٥٨ .

(٢) سنان صادق الزيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٨٩ – ٩٠ .

(٣) جريدة البلاد العدد (٥٣٨٣) ، ١٨ كانون الأول ١٩٥٨ .

(٤) ينظر : ثامر برد مهدي الحديثي ، موقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في التطورات السياسية في العراق حتى عام ١٩٥٨ ،رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ،٢٠٠٤، ص ص ٦١ –٦٢ .

عبدالوهاب الشواف [١] طالما أنها ستؤدي إلى تعزيز التقارب من العراق والجمهورية العربية المتحدة ، وستنعكس ايجابياً على النفوذ الأمريكي ، وسلبياً على النفوذ البريطاني[٢] .

يسلط لنا السفير الأمريكي الجديد في العراق ((همفري ترفيليان))[٣] الضوء على السياسة الأمريكية في العراق بقوله: ((**ان العام ١٩٥٩ هو عام الحمل في العراق ، ولم نسقط من حساباتنا المخاطر القائمة ، ولكن افترضنا ان القومية في العراق ما تزال هي القوة الأكثر تأييداً في البلاد ، وان الشيوعيين مهما كانت نجاحاتهم الظاهرية ، فلن يكون بمقدورهم في النهاية الاستيلاء على السلطة**))[٤] .

لقد كان تخوف الأمريكان منصباً على الدور الذي منحه عبدالكريم قاسم للشيوعيين في العراق ، وبروز تأثيرهم على الشارع العراقي على حساب القوى القومية ، فاعتقدوا ان الشيوعيين في العراق إذا ما استفحل أمرهم فإنهم قد يدفعون القوى القومية الوحدوية للتراجع ، وسيؤدي ذلك حتماً إلى توثيق علاقات عبدالكريم قاسم بالاتحاد السوفيتي الذي كان يجد في شيوعيي العراق مرتكزاً له في هذا البلد المهم الذي وضعته الإستراتيجية الأمريكية في حساباتها ، وكانت مستعدة لإزاحة أي قوة أخرى من طريقها حتى ولو كانت بريطانيا ، لذلك سعت ، عندما تراجعت علاقاتها الدبلوماسية مع العراق اثر فشل حركة الشواف ، للتركيز على الجوانب الثقافية والاقتصادية .

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد فشل حركة الشواف في الموصل ، ان بقاء عبدالكريم قاسم في السلطة سيعزز الدور الشيوعي ، لاسيما بعد تراجع ميزان القوى في جانب عبدالناصر ، وهبوطه إلى الأسفل ، وعدم امتلاكه القوة اللازمة في العراق للتأثير على

---

(١) ولد عام ١٩١٦ في الموصل . دخل الكلية العسكرية وأصبح ضابطاً في الجيش العراقي ، وهو خريج مدرسة كبار الضباط في ديفايزر في بريطانيا . انضم إلى اللجنة العليا للضباط الأحرار عام ١٩٥٨ ، كان آمر موقع الموصل حتى مقتله في ٩ آذار ١٩٥٩ . ينظر : حنا بطاطو ، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ، الكتاب الثالث ، ترجمة : عفيف الرزاز ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٩٢ .

(٢) نجم محمود ، المقايضة ، برلين – بغداد ، الخلفية التاريخية لحرب لم تنته بعد ، لندن ، ١٩٩١ ، ص ص٦٤ –١٥٠ .

(٣) عين سفيراً فوق العادة ومفوضاً في القاهرة ، وسفيراً في العراق عام ١٩٥٩ . له كتاب بعنوان : الشرق الأوسط في ثورة (Middle East In Revoluion) ينظر : علاء موسى كاظم نورس ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٨٦ .

(٤) نقلاً عن : ثامر برد مهدي الحديثي ، المصدر السابق ، ص ص ٦٢–٦٣ .

الأحداث في هذا البلد، واكتشاف صلة نظامه بالمحاولات الانقلابية في الموصل[١]، فسعت الولايات المتحدة لتقييم الموقف لأن وصول الشيوعيين إلى السلطة في العراق قد بات مصدر هلع للمنطقة وللمصالح الغربية التي توقعت أن يؤدي الصراع بين القوميين العرب والشيوعيين العرب للمطالبة بحصة باهضة من دخل نفط الشرق الأوسط[٢].

وكان التوجه الأمريكي يستقرئ حدوث تغيير في سياسة عبد الكريم قاسم الذي عليه ان يدرك الخطر الشيوعي وتزايده على نفوذه فيسعى لمعالجته عن طريق ضرب الشيوعيين وإبعادهم عن مراكز القرار أو أن يجري اغتيال عبد الكريم قاسم ويستولي الجيش على السلطة، الأمر الذي يتطلب حسب رأي الملحق العسكري الأمريكي في العراق ((**تنسيقاً جديداً للاستخدام السريع للوحدات المدرعة والسيارة المتمركزة في بغداد والمناطق القريبة منها**))، إلا أن الملحق العسكري يستدرك انه في ظل الظروف التي كان يمر بها العراق وقواته المسلحة، فان ((**تقييم كفاءة آمري هذه الوحدات إلى المستوى الأعلى والمستوى الذي يليه يوصلنا إلى استنتاج ان ذلك لا يمكن حدوثه**))[٣].

وبدأت الاحتمالات الأمريكية تتجه للاختيار ما بين البدائل المطروحة على الساحة العراقية ، فتوصل بعض الدبلوماسيين الأمريكان إلى ((**أن الحكم الشيوعي، ربما يكون الأكثر احتمالاً بسبب الإصرار الذي يتميز به الشيوعيون**)) وقد يكون تجربة النظام الناصري في العراق ((هو المفضل))[٤].

وجاءت الإجراءات التي اتخذها عبدالكريم قاسم في العراق في ربيع عام ١٩٥٩ لتصب في الاتجاه الذي أسهم في تدهور العلاقات العراقية – الأمريكية ، فقد تم إلغاء اتفاقية المساعدات الاقتصادية (مشروع مارشال) وإلغاء اتفاقية الأمن المتبادل لسنة ١٩٥٤ رغم أن الحكومة الأمريكية أبدت استعدادها للاستمرار بتجهيز العراق بالأسلحة ، إلا أن عبد الكريم قاسم رفض ذلك لأنه لم يكن يثق بالأمريكان لاسيما بعد عقد اتفاقيات لشراء السلاح من الاتحاد السوفيتي ، وصرح بهذا الصدد : ((**إن أولئك الذين يتباكون على العراق ويزعمون**

---

(١) للتفصيل يراجع : محمد حسنين هيكل ، عبدالناصر والعالم ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ص١٩٥– ١٩٥ .
(٢) نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .
(٣) نقلاً عن : خليل إبراهيم حسين ، العراق في الوثائق البريطانية ، جـ٣ ، ص ص ٣١٥ – ٣١٧ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ص ٣٢١ –٣٢٢ .

إن الشيوعية طغت على هذا البلد إنما الأجدر بهم يتباكون على أنفسهم)) ، واستطرد الزعيم قائلاً : **((إنني أعلن للعالم أجمع بأننا أصدقاء مع الدول الشيوعية وإنني شخصياً سوف أعمل على تنمية هذه الصداقة))** ، وفي مناسبة أخرى أكد لعدد من ضباط الجيش والشرطة في السادس عشر من حزيران ١٩٥٩ بأنه سيواصل السعي لجلب المزيد من الأسلحة الحديثة مثل الطائرات الحديثة والمقاتلات وغيرها(١) .

وشهدت السنوات اللاحقة من حكم عبدالكريم قاسم تدهوراً أكثر في العلاقات العراقية – الأمريكية ، ففي عام ١٩٦١ طالب قاسم بضم الكويت إلى العراق وعدها منطقة كانت تابعة للبصرة في العهد العثماني ، وانها تشكل جزءاً متكاملاً مع العراق ، ففجر ذلك ردود فعل غاضبة في أواسط إقليمية عدة ، كما أثار الأمريكان الذين أيدوا البريطانيين في موقفهم لحماية الكويت ، إذ كان هناك اعتقاد لدى الدوائر الأمريكية بأن الاتحاد السوفيتي يقف وراء عبدالكريم قاسم(٢) . وضمن الإطار نفسه جاء تعليق صحيفة (New York Times) على الموضوع بالقول : **((إذا قدر للإمبراطورية ان تتخلى فجأة عن ملحقاتها وتوابعها في الخليج(٣). ..فان العالم الحر وحلف الأطلنطي قد ينهاران تماماً))(٤).**

وعلى صعيد آخر اتخذ عبدالكريم قاسم خطوة أخرى عدت معادية للولايات المتحدة الأمريكية ومصالح الغرب في العراق ، فعندما عملت واشنطن من خلال شركاتها النفطية العاملة في العراق على تحريك الجماعات المسلحة في شمال البلاد ، رد الأخير على تلك الضغوط بمحاولة أضعاف الشركات النفطية الأجنبية وإلغاء امتيازاتها النفطية التي كانت تتمتع بها في العراق إثر إصداره قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ ألذي حدد بموجبه مناطق الاستثمار للشركات العاملة في العراق ، وتم انتزاع ما نسبته ٥ ,٩٩% من الأراضي غير المستثمرة التي كانت ممنوحة للشركات الأجنبية(٥) .

---

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ، جـ١ ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص ٨٨ – ١٢٠ .

(٢) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

(٣) ورد في النص الخليج (الفارسي) .

(٤) مقتبس من : أحمد عبد الرزاق شكارة ، المصدر السابق ، ص ص ٩٤ –٩٥ .

(٥) ينظر : ديفيد هيرست ، النفط والرأي العام في الشرق الأوسط ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٧٨ ، ص ص١٠٤ –١٠٥ .

لم يمنع اتخاذ عبدالكريم قاسم هذه المواقف التي عدت معادية للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموماً ، والعراق خصوصاً ، أن تكون هناك علاقات ثقافية واقتصادية بين الطرفين ، فقد تم التوقيع على اتفاقية تعاون ثقافي في كانون الثاني ١٩٦١[١] ، ووافق مجلس الوزراء العراقي على مقترح وزارة المعارف في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦١ بانتداب أساتذة ومدرسين من جامعة تكساس للتدريس في جامعة بغداد في اختصاصات الهندسة والعلوم الفيزيائية [٢] ، كما وافق على انتداب بعض الأساتذة والخبراء في المجالات العلمية التي تحتاجها جامعة بغداد[٣] .

وعلى الرغم من تراجع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد عام ١٩٦٢ ألا ان البعثات الدراسية والتدريب العلمي استمر في الولايات المتحدة على حساب (برنامج إدارة التعاون الدولي الأمريكي) ، ووصل عدد الطلبة عام ١٩٦٢ – ١٩٦٣ إلى (١٠٣٠) طالباً بعد ان كان في العام الذي سبقه (١٠٠٧) طالباً [٤] . كما بقي النشاط الآثاري الأمريكي في العراق طوال الفترة (١٩٥٨ – ١٩٦٣) ، وعبر السفير الأمريكي (جيرنيكان) في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٦١ عن هذا الموضوع قائلاً : **((إن الأمريكيين كانوا ولا يزالون مهتمين بتأريخ العراق نظراً لأن معظم حوادث التأريخ قد انبعثت من هذا البلد . وكانت نتيجة مشاركة علماء الآثار الأمريكيين في أعمال الحفريات والأبحاث كشف النقاب عن هذا التأريخ))**[٥] . وحققت البعثات الآثارية الأمريكية نتائج جديدة ومبتكرة وكشفت عن أحداث ووقائع كانت غير معروفة حتى فترة قصيرة من تأريخ بدء عمليات التنقيب[٦] ، رغم ما كان يخفيه هذا النشاط من أهداف ونوايا معروفة وعمل استخباري لصالح الولايات المتحدة الأمريكية[٧] .

---

(١) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص٢١ .
(٢) للتفصيل يراجع: د. ك. و ، قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري ، التسلسل : بلا، الملف رقم ٦ ، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٩ / حزيران / ١٩٦١ ، ص٣ .
(٣) جريدة الزمان ، العدد (٧١٦٤) ، ٢٥ حزيران ١٩٦١ .
(٤) سنان صادق الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة، ص٤٢٠ .
(٥) جريدة الزمان ، العدد (٧٠٤٥) ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٦١ .
(٦) للتفصيل يراجع : مجلة سومر ، الجزء الأول والثاني ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ٢١١ .
(٧) طارق مجيد تقي العقيلي ، الدكتور ناجي الأصيل دبلوماسياً رائداً ومفكراً حضارياً ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٤٥ – ٢٤٩ .

وعلى صعيد آخر كان المجال الاقتصادي ، واحداً من أهم المجالات التي أولتها الولايات المتحدة اهتمامها الأكبر في التعامل مع العراق ، فقد وضعت الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٨ – ١٩٦٣ وزناً كبيراً للساحة العراقية أكثر بكثير من جميع المراحل التاريخية السابقة ، فقد ارتفعت قيمة الاستيرادات العراقية من الولايات المتحدة من (٩ ,١٠) مليون دولار في العام ١٩٤٥ إلى نحو (٧ ,٤٥) مليون دولار في العام ١٩٥٨ ، في الوقت الذي بلغت فيه صادرات العراق إلى واشنطن ما قيمته (١, ٢) مليون دولار بعد ان كانت في العام ١٩٤٥ ما قيمته نحو (٣ , ٠) مليون دولار[١] .

وشكلت السوق الأمريكية ساحة اقتصادية مهمة لإستيرادات العراق ، فاستمر التبادل التجاري بين البلدين رغم تراجع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، فأضحت الولايات المتحدة الأمريكية بالمركز الثاني بعد بريطانيا خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم[٢] . فقد سجلت قيمة الواردات العراقية في السوق الأمريكية في عام ١٩٥٨ نحو (٦ ,٤٥) مليون دولار من أصل (٧٠) دولة استورد منها العراق، أما قيمة الصادرات العراقية إلى الولايات المتحدة فقد بلغت في العام نفسه نحو(١ ,٢) مليون دولار[٣] . وشكلت السيارات الأمريكية نسبة مهمة في صادرات الولايات المتحدة للعراق لاسيما من نوع (شيفروليت) و (بونتياك) وغيرهما ، فقد بلغت أعداد السيارات الأمريكية المصدرة للعراق عام ١٩٦٢ (٢٧٩٩) سيارة ، بلغت قيمتها (٦ ,٦) مليون دولار[٤] . وبين الجدول الآتي حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والعراق في المدة ما بين عامي ١٩٥٨ – ١٩٦٢ بملايين الدولارات[٥] :

---

(١) حسين شذر ، العراق – أمريكا ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٤٧٥ .

(٢) سنان صادق الزيدي ، التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٧.

(٣) وزارة التخطيط ، دائرة الإحصاء المركزية ، إحصاء التجارة الخارجية ، المجموعة الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية لسنة ١٩٥٩ ، بغداد ، ١٩٦٠ ، ص ص ٣ –٥ .

(٤) سنان صادق الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، ص٣٨٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٣٩٩ .

الصادرات والواردات الأمريكية في العراق	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
صادرات أمريكية إلى العراق	٤٥, ٦	٣٥, ٤	٤٧, ٢	٤٦, ٩	٤٤, ٦
واردات أمريكية من العراق	٢, ١	٣, ٢	١, ٧	٢, ٤	٦, ٢

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت تعتقد ان السوق العراقية قادرة على استيعاب اكبر لبضائعها ، وكان بإمكانها ان تحتل مكانة أفضل لو كان النظام السياسي فيه يدور في فلكها ، المسألة التي انعكست على تعاملها مع انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ ، فقد اتخذت موقفاً متعاطفاً معه ، وشهدت علاقاتها الدبلوماسية تطوراً مطرداً ، لينعكس ذلك على تطور العلاقات الثقافية والاقتصادية، فأضحى التبادل التجاري مزدهراً بين البلدين في ظل حكومة جديدة خلفت عبد الكريم قاسم في السلطة وأسقطته بعمل عسكري أسفر عن مقتله ، وإزاحته عن طريقها .

خامساً : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من انقلابي الثامن من شباط والثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ وعلاقات البلدين حتى عام ١٩٦٨ :

على الرغم من العلاقات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية التي كانت موجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية التي كان يرأسها عبدالكريم قاسم الذي إتبع سياسة موالية للسوفيت لكنه لم يرتم في أحضانهم ، لأنه وان وقع معهم في عام ١٩٥٩ اتفاقية حصل بموجبها العراق على قرض بلغ مقداره (١٣٧, ٥) مليون دولار يسدد خلال اثني عشر عاماً ، وتلق شحنات من الإمدادات العسكرية السوفيتية ، وقبلها مساعدات اقتصادية[١] ، فأنه ظل يشكل مصدر قلق للأمريكان لأن سياسته ظلت قريبة من السوفيت وأكثر بعداً من الأمريكان .

وشهدت السنوات التي أعقبت قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، لاسيما بعد ان استقرت أوضاع العراق ، وأضحت الساحة السياسية لصالح عبد الكريم قاسم والعاملين معه

(١) توماس . أ . بريسون ، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ – ١٩٧٥ ، ترجمة : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٥ ، ص٥٣٤ .

من رجال السلطة ، إتجاهاً مناوئاً للغرب بشكل عام ، وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص من خلال الإنسحاب من جميع الاتفاقيات العسكرية المبرمة مع الأمريكان وانسحاب العراق من مبدأ آيزنهاور ، ومن برنامج المساعدات المعقودة عام ١٩٥٤ ، والاتفاق الاقتصادي لعام ١٩٥٥ ، الأمر الذي دفع الأمريكان لمحاولة اللعب بورقة التناقض الحاد بين القومية العربية والشيوعية في محاولة لدفع الرئيس جمال عبد الناصر للمواجهة مع الزعيم عبدالكريم قاسم ، وإضعافهما معاً(١).

وإثر فشل حركة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف آمر اللواء الخامس في الموصل في آذار ١٩٥٩ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتقرب كثيراً من نظام جمال عبد الناصر الذي كان مؤيداً لقيام أي حركة قومية تطيح بحكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، وبالتالي تزيل أي خطر للشيوعية في العراق(٢) .

ولم تسهم المصالح الاقتصادية الواسعة للولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما النفطية في العراق بدور قليل في محاولة الأمريكان من أجل أحداث تغيير سياسي في العراق من اجل إعادة نظامه للارتباط مجدداً بالغرب ، وعدم السماح له بالتقرب من السوفيت على حسابها ، واستمر تدفق النفط العراقي عبر شركاتها من مصادره إلى الولايات المتحدة الأمريكية(٣) ، إلا أن الحكومة العراقية التي أدركت ان عدم تطمين الغرب بعامة والأمريكان بخاصة للوهلة الأولى باستمرار تدفق النفط إليهم ، سيدفعهم للتآمر على الثورة ، فأصدرت بياناً تضمن استمرار استخراج النفط وعدم منع وصوله إلى الأسواق العالمية(٤) ، الأمر الذي أسهم في تقديم ضمانات للقوى الغربية التي أشار أبرزها المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية للتأكيد ان **((التدخل العسكري لن يمتد إلى العراق ما دامت حكومته تحترم مصالح الغرب النفطية))**(٥)، لكن هذه التطمينات التي قدمتها حكومة عبدالكريم قاسم لم تستمر إلى مالا نهاية ، ففي الحادي

(١) للتفصيل عن الصراع بين الرئيس جمال عبد الناصر والزعيم عبد الكريم قاسم يراجع : احمد لؤي صالح مهدي التميمي ، دور الجيش في أحداث العراق السياسية ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ص٥٤ ، ٦٠ ، ٧٠ – ٧١.

(2) See: F.R.U.S, 1958- 1960 Vol . XII , Report John S.D Eisenhower To the President Eisenhower , 28 Feb 1959 , p 385 .

(٣) محمد طلعت الغنيمي ، البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص١٤٥ .

(٤) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (١) ، بغداد ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

(٥) نقلاً عن : هارفي اوكونور ، الأزمة العالمية في البترول ، ترجمة : عمر مكاوي ، القاهرة، ١٩٦٧ ، ص٣٨١.

عشر من كانون الأول ١٩٦١ صدر قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي انتزع من الشركات نحو ٥, ٩٩% من الأراضي العراقية وأعادها إلى البلد ، فعد البعض ذلك اخطر قرار اتخذته حكومة قاسم ، ويوازي في أهميته تأميم النفط الذي قامت به حكومة محمد مصدق في إيران[١] ، ولم يكتف الزعيم بذلك ، بل اتجهت نيته نحو تولي شركة النفط الوطنية العراقية التي أعلن مشروعها في أيلول ١٩٦٢ لاستخراج النفط وتصديره وسيطرة العراق على المصدر الأساسي من مصادر ثروته[٢] ، الأمر الذي يجب ان يؤخذ بالحسبان عند تحليل أسباب اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير نظام الزعيم عبد الكريم قاسم ، مثلما حدث تماماً مع مصدق في إيران عام ١٩٥٣ .

وجاءت التصريحات التي أدلى بها الزعيم عبد الكريم قاسم في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١ حول عائدية الكويت للعراق وكونها ((جزءاً لا يتجزأ من العراق))[٣] لتعقد مسار العلاقات العراقية – الأمريكية ، ولتجعل صانعي القرار في واشنطن يتحسبون لهذه الخطوة التي يقدم عليها الزعيم قاسم ليصبح العراق – فيما لو حدثت – اكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، ولتتغير خارطة الشرق الأوسط ، ويميل ميزان القوى لغير صالح القوى الغربية ، فدفع ذلك بالأمريكان لوضع هذا الموضوع في حساباتهم المستقبلية . وقد دفع الموقف الأمريكي المؤيد لبريطانيا خلال أزمة الكويت إلى سحب العراق سفيره من واشنطن ، وطلب بالمقابل سحب السفير الأمريكي من بغداد بسبب تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الولايات المتحدة والكويت[٤] ، فضلاً عن ذلك فقد اتهم عبد الكريم قاسم الولايات المتحدة بدعمها للحركة المسلحة في شمال العراق ، وتقديمها الدعم المالي والمعنوي

---

(١) عبد المنعم السيد علي ، ((سياسة النفط الوطنية في العراق في عشرين عاماً)) مجلة البترول والغاز العربي ، العدد (٩) ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ص ٣٨ –٣٩ ؛ Michael Brooks, Oil and Foreign Policy , London , N.D, pp. 35 – 36 .

(٢) أسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٧٦ – ٢٧٧ .

(٣) جريدة الزمان ، العدد (٧١٦٥) ، ٢٧ حزيران ١٩٦١ .

(٤) قحطان احمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ص٣٨٦ –٣٨٧ .

للملا مصطفى البرزاني ، لاسيما بعد ان نشرت إحدى الصحف الأمريكية رسالة موجهة من البرزاني إلى الرئيس الأمريكي جون كندي[١](John kennedy) حول هذا الموضوع [٢] .

وهكذا أسهمت هذه العوامل وغيرها في تعميق الهوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين نظام عبد الكريم قاسم ودفعت الأمريكان للبحث عن بديل آخر لأن خروج العراق من التبعية للغرب بانسحابه من ميثاق بغداد والاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة ومساندته لحركات التحرر العربية والعالمية وتبنيه سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي[٣]، أدى إلى وضع العراقيل أمام تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في واحدة من أهم دول الشرق الأوسط.

ونتيجة لانفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١ اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو التخلي عنه والسعي لإسقاط نظامه لأنه لم يعد نقطة التوازن بين القوميين والشيوعيين مع أرجحيه للآخرين ، وعملت حكومة واشنطن استناداً لذلك للتخلي عنه والبحث عن حليف أو إيجاد مرحلة انتقالية تتخلص فيها من الزعيم ، ووجدت ان القوميين غير الوحدويين حلاً مناسباً لضرب الشيوعية ومنع تحول العراق نحو المعسكر السوفيتي وإعادة التوازن من جديد للعراق والمنطقة العربية[٤] .

لقد اتجهت السياسة الأمريكية نحو إيقاف الإتحاد السوفيتي من الاندفاع نحو العراق واحتلال مواقع مهمة داخله أو على الأقل منعه من ان يؤثر على موقع الأمريكان في العراق[٥] ، إلا أن عدم نجاح الدبلوماسية الأمريكية من تحقيق ذلك دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية جديدة تقوم على أساس تبني إسقاط حكم الزعيم عبد الكريم قاسم والمجيء بنظام آخر على أنقاضه ، الأمر الذي توضح بشكل جلي في التقرير "B " الذي حمل عنوان

---

(١) ولد في ولاية ماتشوستس عام ١٩١٧ . أصبح عضواً في مجلس النواب للفترة من ١٩٤٧ – ١٩٥٣ . انتخب عضواً في مجلس الشيوخ في عام ١٩٥٣ أصبح الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦١ . اغتيل في ولاية تكساس في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٣ . يراجع: The World Book Encyclopedia , Vol . II , Chicago , 1981 , pp . 212 –214 .

(٢) قحطان أحمد سليمان الحمداني ، المصدر السابق ، ص ٣٩٠ .

(٣) ينظر : وزارة الخارجية العراقية ، سياسة عدم الانحياز في بلغراد . خطاب : هاشم جواد وزير الخارجية العراقي في مؤتمر بلغراد ١٩٦١ ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص٣ .

(٤) ثامر برد مهدي الحديثي ، المصدر السابق ، ص١٦٢ .

(٥) سنان صادق حسين ، ((موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ في العراق)) ، مجلة الأستاذ ، العدد (٦١) ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ص٥١٧ –٥١٨ .

((احتمالية سقوط قاسم والعواقب التي ستواجهها المملكة المتحدة والغرب))[1] والتي أرسلت بريطانيا نسخة منه إلى الإدارة الأمريكية لتتبنى الأخيرة خطة عملية تستهدف قلب نظام حكمه لعدم انصياعه لسياستها والتوجه نحو الاتحاد السوفيتي وسعيه – بحسب وجهة نظر الأمريكان– لتحويل العراق إلى ((قاعدة سوفيتية))[2] .

وهكذا التقت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية مع مصلحة عدد من القادة البعثيين لإسقاط نظام عبد الكريم قاسم وإقامة نظام قومي على أنقاضه في العراق ، إذ عد البعثيون ذلك تكتيكاً يصب في مجرى الخط الإستراتيجي العام في السيطرة على السلطة وتنفيذ مبادئ الحزب وأهدافه على الصعيد العملي لأن بدون السلطة تظل المبادئ والأهداف مجرد أهدافاً ومبادئ نظرية لم تجد طريقاً لها للتنفيذ . ولم تأت الرغبة الأمريكية في إسقاط عبد الكريم قاسم والتقائها مع القادة البعثيين من فراغ أو العدم ووليدة ساعتها وإنما سبقتها اتصالات سابقة بين الجانبين، فحسبما يذكر خالد علي الصالح احد القياديين في الحزب ان الأمريكان ابدوا استعدادهم منذ العام ١٩٥٩ لتقديم المساعدات المالية والعسكرية إلى البعثيين ليسقطوا حكم عبد الكريم قاسم[3] . ومما يؤكد ذلك ما كرره السعدي نفسه من ان البعثيين في حركة الثامن من شباط ١٩٦٣ جاؤوا بقطار أمريكي[4] .

وضمن السياق نفسه قال أحد القادة البعثيين بإن السفارة اليوغسلافية في بيروت أشارت إلى ان بعض البعثيين العراقيين قد أقاموا اتصالات خفية مع ممثلي الحكومة الأمريكية[5] . ولم يخرج كلام زكي خيري أحد قادة الحزب الشيوعي العراقي عن هذا الإطار عندما أكد ان السفير الأمريكي في بيروت قد كلف احد أقارب عبد الكريم قاسم لتحذيره من مغبة التوقيع

---

(1) F.R.U.S ., 1961 – 1962 , Vol . XVII ,Memorandum , From: The Department of State Executive Secretary , To: The president Special Assistant for National Secretary , Washington , 20 June 1962 , p 741 .

(2) F.R.U.S., 1962 – 1963 , Vol. XVIII, Telegram , From : The Department of State , To : The Embassy in Iraq , Washington, 5Feb 1963 , p. 340.

(٣) ينظر : خالد علي الصالح ، على طريق النوايا الطيبة ، تجربتي مع حزب البعث ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص١٠١ .

(٤) علي كريم سعيد ، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ . من حوار المفاهيم الى حوار الدم . مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٢٩١ .

(٥) حنا بطاطو ، الكتاب الثالث ، ص٣٠٠

على مسودة القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ لأن ذلك سيهدد المصالح الأمريكية في الصميم ، الأمر الذي لم يأخذ به الزعيم ، فكان ذلك بمثابة الضوء الأخضر للبعثيين لكي يتعاونوا مع الأمريكان ، ويأتوا فيما بعد (بقطار أمريكي) إلى السلطة[١] .

ويؤكد هاشم جواد[٢] وزير خارجية العراق آنذاك في مقابلة له مع أحد الباحثين البريطانيين إنه كان على علم بوجود نوع من التواطؤ بين المخابرات المركزية الأمريكية وبين البعثيين ، وأشار جواد أيضاً ان موظفيين عراقيين يثق بهم ، ومن ضمنهم بعثيون ، أكدوا له أن المخابرات الأمريكية قد تعاونت مع حزب البعث العربي الاشتراكي للإطاحة بحكم الزعيم عبد الكريم قاسم[٣] ، وأكد يونس الطائي رئيس تحرير جريدة الثورة المناصرة لقاسم آنذاك ان علي صالح السعدي اخبره في عام ١٩٦٧ **((إنهم جاؤوا دون قصد بقطار ماكنته أمريكية))**[٤] . أما إسماعيل العارف فانه يقول بأن السعدي أعلن إنهم جاؤوا في القطار الأمريكي وكانت جماعة أمريكا أقوى من أية جماعة أخرى[٥] .

بالمقابل جاءت التصريحات والإجراءات التي قام بها عبد الكريم قاسم لتدلل على معرفته بوجود تنسيق أمريكي – بعثي للإطاحة بحكمه ، فقد أتهم الزعيم الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع شهر شباط ١٩٦٣ بالتخطيط لإسقاط نظامه لأنه لم يذعن لسياستها[٦] . وهاجم الزعيم الولايات المتحدة الأمريكية بقوة حينما قال : **((إن المكائد تدبر ضدنا من الاستعمار وأعوانه ومن دول أخرى تدعى الحرية ، إننا نعلم إن وكالة الاستخبارات الأمريكية تُسَيِّرُ**

---

(١) ينظر : زكي خيري ، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم ، لندن ، د. ت ، ص ص٢٣٩–٢٤٠ .

(٢) يعد من بين أفضل وزراء الخارجية الذي عينهم العراق في العهد الجمهوري كفاءة وثقافة ودراية بالشؤون السياسية والدبلوماسية ، وكانت لغته الانكليزية جيدة جداً ، كما كانت خطاباته من أفضل الخطابات التي ألقيت في قاعات الأمم المتحدة ، وله شخصية خاصة وموقع متميز بين الممثلين العرب والأجانب .. ينظر: كاظم الخلف ، ذكريات دبلوماسية ، إصدار وزارة الخارجية العراقية – القسم الصحفي – ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٧٢ –٧٣.

(٣) إديث دائي و إيف بيزوز ، المصدر السابق ، ص٤٥٣ .

(٤) نقلاً عن : فؤاد قاسم الأمير ، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة ، بلا ، ٢٠٠٤ ، ص ص٢٦–٢٥ .

(٥) اسماعيل العارف ، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية ، لندن ١٩٨٦ ، ص٤٤٧ .

(٦) جريدة البلاد ، العدد (٦٥٧٩) ١ شباط ١٩٦٣ .

هؤلاء...))[١]. ولم يكتف عبد الكريم قاسم بذلك ، وإنما عقد مؤتمراً صحفياً أوضح فيه ان (الاستعمار الأمريكي) اخذ في الآونة الأخيرة يهدد العراق باتخاذ إجراءات وتدابير رادعة ، وان هذه التدابير ستوجه إليه بالذات ، وان (الشبكات الاستعمارية) التي تدار بالأموال الأمريكية قد ازدادت ، وهي تحاول تحطيم الشعب العراقي واستغلاله ، وأوضح الزعيم **((إن منطق القوة والتهديد لن يفيد معه))**[٢] ، وان تزويد بعض العناصر العراقية ، التي لم يسمها بإسم ، بالسلاح إنما الهدف منه هو إثارة الفتن في البلاد[٣] .

حاول الزعيم عبد الكريم قاسم اتخاذ بعض التدابير الاحترازية لمنع الإطاحة به وقد ركز على البعثيين والقوميين الذين اعتقد انهم يخططون للإطاحة به بالتعاون مع القوى الخارجية التي هاجمها في الفترة التي سبقت قيام حركة الثامن من شباط بأيام قليلة ، فأحال في يومي الثالث والرابع من شباط ١٩٦٣ ثمانين ضابطاً بعثياً وقومياً على التقاعد ، وبعد يوم من ذلك تم إلقاء القبض على بعض القادة البعثيين في مقدمتهم علي صالح السعدي أمين سر القيادة للحزب في العراق[٤] ، الأمر الذي كانت تتابعه بدقة الدوائر الأمريكية لا سيما المخابرات الأمريكية التي أكدت في تقرير لها ان القادة البعثيين الذين بقوا خارج دائرة الاعتقال إستعجلوا أمرهم وحاولوا تنفيذ انقلابهم خوفاً من امتداد إجراءات الاعتقال لتطالهم مع بقية الذين زجوا في السجون[٥] ليتطابق ذلك مع ما أورده أحد القيادات البعثية في مذكراته[٦] . ويروي أحد القياديين البعثيين إن صالح مهدي عماش طلب من الملحق العسكري الأمريكي في العراق " بيل ليكلاند " (B.Lukland) ان يتصل بالمقدم الركن محمد المهداوي وعدد من الضباط

---

(١) جريدة الأخبار ، العدد (٥١٦٢) ، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٣ .

(٢) ينظر المؤتمر الصحفي لعبد الكريم قاسم في جريدة الاخبار ، ١ – ٣ شباط ١٩٦٣ .

(٣) جريدة المواطن العدد (٢٥٧) ، بغداد ، ٤ شباط ١٩٦٣ .

(٤) عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات الداخلية في العراق ١٤ تموز –٨ شباط ١٩٦٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الموصل ، ١٩٩٥ ، ص ٢٩٤ ؛ سنان صادق الزيدي ((موقف الولايات المتحدة الأمريكية من انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق)) ، مجلة الأستاذ ، العدد (٥٨) ، ٢٠٠٦ ، ص٥٤٥ .

(5) F.R.U.S., 1962 –1963,Vol .XVIII, Memorandum , From: Stephen. O. Euque of Bureau of International Security Affairs Department of Defense , To : The Deputy Assistant Secretary Affairs (Solan) , Washington , 8 Feb 1963 , p 343.

(٦) هاني الفكيكي ، أوكار الهزيمة ، بلا ، ١٩٩٢ ، ص٢٣٤ .

العراقيين البعثيين في واشنطن لتوخي الحذر وعدم القدوم إلى بغداد خوفاً من اعتقالهم شـأنهم في ذلك شأن الآخرين الذين تم اعتقالهم[١] .

وهكذا أدت إجراءات الزعيم عبد الكريم قاسم المتشددة تجاة القيادات البعثية والقوميـة ، والبون الواسع في سياسة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت أن من مصلحتها التحالف مع البعثيين لإسقاطه إلى ان يتفقا للإتيان بنظام غير شيوعي إلى السلطة بـدلاً مـن النظـام القاسمي القائم[٢] ، وهو ما حدث فعلاً في الثامن من شباط عام ١٩٦٣ .

تابعت الدوائر الدبلوماسية والمخابراتية الأمريكية في العراق بدقـة مـا حـدث يـوم الانقلاب ، ورفعت تقاريرها إلى مراجعها العليا في واشنطن ، فقد أكـد تقريـر أمريكـي ان معظم أعضاء ما سمي ((المجلس الوطني لقيادة الثورة)) الذين تم التعرف عليهم هـم مـن القياديين البعثيين ، وهم الذين نفذوا الانقلاب العسكري في العراق[٣] .

وبالمقابل تفاعل العراقيون بانقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ ، وعلقوا عليه آمالاً جـساماً في تحقيق الأمن والاستقرار والحرية ، وتوقعوا أن يحل عليهم عهد جديد بعد مجـئ حـزب قومي ذا تطلعات قومية[٤] ، لاسيما ان الانقلابيين الجدد نشروا بيانهم الأول الذي ركـزوا فيـه على انتهاج سياسة الحياد وعدم الانحياز والالتزام بمقررات الأمم المتحـدة وتـدعيم الـسلام العالمي وما إلى ذلك من أهداف تضمنها البيان[٥] .

كان الأمريكان يتوقعون ، بكل ثقة ، نجاح الانقلابيين في مسعاهم ، لذلك فلا غرو انهم أعدوا رسالة في الثامن من شباط لتسليمها إلى قادة الانقلاب تتضمن رغبتهم في حماية الرعايا الأمريكان في العراق ، وتلبية (المطالب الأمريكية) لكي يحصل النظام الجديد على

---

(١) علي كريم سعيد ، المصدر السابق ، ص٢٢٦ .

(٢) حامد البياتي ، الانقلاب الدامي ، الخفايا الداخلية ومواقف الدول الاقليمية ودور المخابرات الغربية انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق من الوثائق السرية البريطانية ، ط٢، لندن ، ٢٠٠٠ ، ص٢٧٦ .

(3) F.R.U.S., 1962 -1963 ,Vol .XVIII, Memorandum From : Stephen O. Fuqna , To : Solan , Washington , 8 Feb 1963 , p . 344 .

(٤) ينظر : علياء محمد حسين الزبيدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨ دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات –جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١١ .

(٥) جريدة الجماهير ، العدد (١) ، ١٢ شباط ١٩٦٣ .

الاعتراف الأمريكي بها ، وتوقيع الأمريكان ان العلاقات بين البلدين ستشهد تحسناً كبيراً(١). وعلى ما يبدو فإن الأمريكان كانوا متفائلين كثيراً بهذا الموضوع لدورهم المتميز في دعم الانقلابيين وإيصالهم إلى الحكم على حساب عبد الكريم قاسم . ومما له مغزاه بهذا الصدد أن إحدى الوثائق الأمريكية أشارت صراحة في توجيه لوزارة الخارجية الأمريكية لبعثاتها العاملة في الشرق الأدنى وبريطانيا بضرورة تطمين الحكومات الموجودة هناك بأن الانقلاب الذي شهده العراق في الثامن من شباط ١٩٦٣ هو انقلاب غير شيوعي ، وان القائمين به هم البعثيون ذوي الاتجاهات القومية ، وان هذا النظام الجديد ليس موالياً لجمال عبد الناصر في محاولة من الخارجية الأمريكية لتطمين حكومات هذه الدول ، ومنعها من التصريح بأي شيئ يتعارض مع هذه التقييمات الأمريكية للانقلاب الذي شهده العراق(٢) .

كان من الطبيعي أن تشهد العلاقات العراقية – الأمريكية بعد قيام انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ تحسناً ملحوظاً في المجالات كافة ، لاسيما في المجالات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية ، الأمر الذي تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية اعترافاً مبكراً بالانقلاب رغم توقع بعض المسؤولين الأمريكان ان المملكة العربية السعودية قد تقنع الساسة في واشنطن بتأجيل الاعتراف بالحكومة الجديدة في العراق ، إلا أن ذلك لم يتم لأن السعودية اعترفت بالانقلابيين قبل اعتراف حكومة واشنطن بها(٣) .

---

(1) F.R.U.S., 1962-1963, Vol. XIII, Memorandum ,From : Stephen O.Fuqne , To : Solan , Washington 8 Feb1963 , p 344.

(2) See: F.R.U.S. , 1962-1963 , vol. VIII, Telegram, From: The Department of State, To : The Embassy in London and Certain Near Eastern, Washington, 8 Feb 1963 , p. 344 .

(٣) سنان صادق الزيدي ، موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، ص٥٥٠ .

ومع ذلك فقد تأخر الاعتراف الأمريكي بالانقلابيين الجدد حتى الحادي عشر من شباط ١٩٦٣ بعد أن ثبت الانقلابيون أقدامهم واعدموا عبد الكريم قاسم الذي يأس من المقاومة ، وحصول الانقلاب على التأييد الشعبي والسيطرة الفعالة لهم على العراق بأكمله[١] .

أدى الاعتراف الأمريكي بانقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ إلى فتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات ، لاسيما بعد تدهور العلاقات العراقية – السوفيتية إثر موقف الحزب الشيوعي العراقي من الانقلابيين[٢] ، الأمر الذي اتضح في أن هذه المرحلة كانت مرحلة متميزة في العلاقات التي أخذت مساراً مختلفاً عما سبقها لاسيما في مجال التعاون الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي رغم قصر المدة التي حكم فيها الانقلابيون ، وما شهدته من أحداث داخلية انعكست سلباً على طريقة حكمهم للبلاد[٣].

انعكس تحسن العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والاعتراف الأمريكي بحكومة الانقلابيين على المجال الاقتصادي ، لاسيما النفطي منه ، بعد ان أبدت الولايات المتحدة موقفاً متعاطفاً مع انقلاب الثامن من شباط ، وكان من الطبيعي أن تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استثمار ذلك لمحاولة ربط السوق العراقية بشكل أو بآخر في فلك اقتصادها في ظل ظروف الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي من جهة [٤] ، ولتقوية شركاتها النفطية العاملة في العراق من أجل الاستئثار بالعقود النفطية من خلال عقد محادثات ودية مع الشركات ، وإعادة النظر في مسألة امتيازات النفط مع هذه الشركات من جهة ثانية [٥].

اتجهت السياسة الأمريكية النفطية نحو إلغاء فاعلية القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي أصدره الزعيم عبدالكريم قاسم عن طريق إشعار الانقلابيين بأن هذا القانون اضر بمصلحة الطرفين لأن العراق لم يستفد من الأراضي المصادرة بموجب القانون ، في الوقت الذي فقدت

---

(١) ينظر : جعفر عباس حميدي وآخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨ ، ج٢ ، ٨ شباط –١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص٢٩– ٣٠ .

(٢) ينظر : اداميشين وآخرون ، تاريخ السياسة الخارجية للإتحاد السوفيتي (١٩٤٥– ١٩٧٦) ، ج٢ ، موسكو ، ١٩٨٠ ، ص٤٠٢ .

(٣) حنا بطاطو ، الكتاب الثالث ، ص ص ٣٢٥–٣٢٦ ؛ الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص١١–١٧ .

(٤) توماس أ.بريسون ، المصدر السابق ، ص ٥٤٤ – ٥٤٥ .

(٥) ينظر التصريحات الايجابية لوزير الخارجية العراقية طالب شبيب في : جريدة الحرية ، العدد (١٦٩٢)، بغداد ، ١٩ شباط ١٩٦٣ .

فيه شركة نفط العراق امتيازها [١] . ومن أجل تحقيق ذلك طلبت الحكومة الأمريكية من شركة نفط العراق إبداء المرونة اللازمة تجاه المطالب العراقية ، لاسيما في مجال زيادة الإنتاج النفطي الذي أزداد فعلاً في عام ١٩٦٣ إلى (٣ , ٥٣) مليون طن بعد ان كان في العام الذي سبقه نحو (٤٦) مليون طن ، أي بزيادة قدرها (٨ , ١٥ %) [٢]، او من خلال الدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية لتفهم مطاليبها ورغباتها المعقولة [٣]، لاسيما بعد تكليف عبدالعزيز الوتاري وزيراً للنفط بوصفه حاصلاً على شهادة الدكتوراه في هندسة النفط من كلية (كولورادو) الأمريكية [٤] .

انعكس التوجه الأمريكي نحو النفط العراقي في مجالات متعددة كان من بينها توصل الحكومة العراقية وشركة نفط العراق إلى اتفاقية مؤقتة في حزيران ١٩٦٣ لمدة سنة واحدة نصت على تقليل رسوم وأجور الميناء في البصرة ، وزيادة الإنتاج النفطي [٥] . وكان الغرض من هذا الاتفاق هو جر الحكومة العراقية لفتح باب التفاوض حول موضوعات مهمة تخص النفط العراقي[٦] . وبالفعل تم إجراء غير رسمي مع شركات النفط في الثالث عشر من آب ١٩٦٣ بعد أن صرح وزير النفط العراقي في التاسع من تموز ١٩٦٣ بأنه ((**ليس هناك تعارض مع شركة نفط العراق في القانون رقم (٨٠) نفسه ، وإنما مجال التفاوض هو في تطبيق القانون**))[٧]. إلا أنه مع ذلك فإن هذه الإتفاقية المؤقتة لم تفتح باب التفاوض

---

(١) سنان صادق حسين الزيدي ، العراق في الإستراتيجية العسكرية والنفطية الأمريكية في عهد الرئيس عبدالسلام محمد عارف (٨ شباط ١٩٦٣ -١٢ نيسان ١٩٦٦) ، مجلة الدراسات التأريخية ، العدد (٤)، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٦٩ . وكانت ملكية شركة نفط العراق تعود (٧٥ ، ٢٣ %) منها إلى شركة النفط البريطانية المحدودة والنسبة نفسها إلى جماعة الشركات الملكية الهولندية (شيل) وكذلك الأمر بالنسبة لشركة النفط الفرنسية وشركة إنماء الشرق الأوسط الأمريكية و (٥ %) لاتحاد المساهمين – كلنبيكيان .

(٢) ينظر : ((البنك المركزي العراقي)) ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٣ ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص ص١٠ ، ٢٥.

(3) F.R .U.S., 1962 – 1963 , Vol . XV III, No .174, subject: Interim policy Guidelines for Dealing with Iraq and with the Implications for the Middle East of the Recent Iraqi coup, Washington, 2 March 1963 , p 412 .

(٤) جريدة الفجر الجديد ، العدد (٥٧١)، بغداد ، ٢ كانون الأول ١٩٦٣ .

(٥) جعفر عباس حميدي ، تأريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ١٠٧ .

(٦) سنان صادق الزيدي ، العراق في الإستراتيجية العسكرية ...، ص ٤٧٣ .

(٧) نقلاً عن : ((نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية)) ، العدد (٤١) ، ١٠ تموز ١٩٦٣ ، ص ١٧ .

في قضايا أساسية مهمة في عهد إنقلاب الثامن من شباط ، وإنما أسست لذلك في مرحلة لاحقة بعد قيام انقلاب الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣(١).

كان المجال العسكري واحداً من أخطر المجالات التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الإستفادة منها بعد انقلاب الثامن من شباط ، لاسيما في ظل الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي الذي نال حظوة كبيرة في هذا المجال أبان عهد عبدالكريم قاسم ، الأمر الذي توضح في إيقاف السوفيت لشحنة أسلحة كانت محملة على باخرة في إحدى الموانئ السوفيتية وكانت مهيئة لإرسالها إلى العراق بعد أيام قليلة من نجاح انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣(٢) .

حاولت الحكومة الأمريكية تقديم ما تحتاجه نظيرتها العراقية من معدات حربية وتدريب الكوادر العسكرية العراقية في المؤسسات الأمريكية ، فقد حصل العراق زمن حكومة الثامن من شباط ١٩٦٣ على عدد من الدبابات الأمريكية في شهر آذار لإخماد الحركة المسلحة التي قامت في شمال العراق(٣). كما طلب العراق من الولايات المتحدة الأمريكية طائرات هيلوكوبتر مدرعة للاستفادة منها في القوات المسلحة ، فضلاً عن شراء (٤٠) دبابة خفيفة بدلاً من الدبابات الأمريكية التي تم تجهيزها له منذ تأسيس ميثاق بغداد في العهد الملكي عام ١٩٥٥(٤). ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما باعت الحكومة الأمريكية للعراق (١٢) ناقلة دبابات و (٥٠٠) ناقلة ثقيلة ، وإجراء الفحص والصيانة على خمسة طائرات أمريكية نوع (F.86) و (١٣) بندقية رشاشة عيار (١٨) إنج كان الجيش العراقي يستخدمها منذ عهد النظام الملكي ، وكان الهدف من الاستجابة السريعة للطلبات العسكرية العراقية هو إبعاد الاتحاد السوفيتي عن هذا الجانب المهم ، وجعل العراق يتخذ من الولايات المتحدة والغرب مصدراً أساسياً إن لم يكن وحيداً للتسليح العراقي(٥).

---

(١) جعفر عباس حميدي ، تأريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ١٠٧ .

(٢) علي كريم سعيد ، المصدر السابق ،ص ٢٨٦ .

(3) F.R.U.S., 1962 –1963 ,Vol. XVIII, No 204 , Memorandum , From : The Sannders of the National Security Couucil Staff , To: The presidents Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , Washington,2 April 1963 , p 388 .

(٤) سنان صادق الزيدي ، العراق في الستراتيجية الأمريكية ... ، ص ٤٥٦ .

(٥) سليم محمد علي ، التسليح السوفيتي للعراق ١٩٥٨– ١٩٦٨ ، قبرص ، ٢٠٠٦ ، ص١٣٣ .

وضمن السياق نفسه أدى امتناع السوفيت عن تجهيز العراق بـــ (٤٠) بطارية دبابات بسبب موقف انقلابيي الثامن من شباط من الشيوعيين العراقيين وموقف السوفييت من القتال في كردستان العراق إلى أن يقوم الأمريكان بتجهيزه بهذه البطاريات ، فوصلت إلى العراق لتدخل إلى الخدمة في الجيش العراقي (١).

لم يقتصر التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق على مجال التسليح فحسب ، وإنما أمتد إلى مجال تدريب الكوادر العسكرية العراقية في المعاهد والمؤسسات الأمريكية على المعدات العسكرية الأمريكية لغرض كسب الخبرة والتدريب على كيفية استخدام الأسلحة الأمريكية(٢). واحتل موضوع تدريب بعض منتسبي الجيش العراقي في المدارس العسكرية الأمريكية أولوية مهمة لدى حكومة واشنطن ، وضمن هذا الإطار خصصت الأخيرة مبلغاً قدره مئة إلف دولار إلى العراق تم إنفاق واحد وستون إلف دولار على تدريب العسكريين العراقيين في المدارس والمعاهد العسكرية الأمريكية ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، وإنما تم طلب مبلغ إضافي قدره مئة وستة وأربعون ألف دولار للسنة القادمة للسير في المنهاج نفسه (٣).

لم يقدر للتعاون العسكري الأمريكي – العراقي أن يستمر طويلاً في عهد انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ لأن الأخطاء ونقص الخبرة وتدهور الوضع الداخلي في العراق ألقى بظلاله على النظام السياسي الذي لم يتسن له أن يستمر بعد أن قام انقلاب آخر ضده في الثامن عشر

(١) سنان صادق الزيدي ، العراق في الستراتيجية الأمريكية ... ، ص٤٦٤ .

(2) F.R.U.S.,1962 -1963, Vol .XVIII, No.159, Memorandum ,From : Robert W. komer of the National Security Staff, To : president Kennedy Washington, 20 Feb 1963, p. 350 .

(3) F.R.U.S., 1962 -1963 ,vol . XVIII, No.276,Subject : " United States Military and Economic Assistance to Iraq " , Memorandum , From : The Department of State Executive Secretary (Brubect) , To : The president Special Assistance for National Security Affairs (Bundy) , Washington , 19 June 1963 , P .740 .

من العام نفسه ، وأدى في النهاية إلى إنفراد المشيرالركن عبدالسلام عارف رئيس الجمهورية بالسلطة ، ليدخل العراق في الاستراتيجية الأمريكية بدرجة أكبر من السابق[1] .

أسهمت مجموعة من العوامل في تقويض سلطة حزب البعث الذي كان يقود انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ يقف على رأسها ضرب القوى القومية وتصفية قياداتها ، وعدم وجود برنامج عمل أو دليل يسير عليه في إدارة دفة الدولة ، ودخول البعثيين طريق حكم الحزب الواحد ، الأمر الذي جعل قيادات الحزب **((تضيع في الحكم))**[2]، وتأكل السلطة كوادره بسبب صغر سن معظم قياداته وقواعده ، فضلاً عن إهمال الحزب وجعل السلطة بديلاً عنه مع جهل فاضح وافتقار إلى ثقافة السلطة[3]، وتنامي روح التكتل والاستعانة بالحرس القومي وجعله بدل الجيش وقطعاته العسكرية ، مما أنعكس على ارتكاب القيادة البعثية لأخطاء قاتلة مثل توسيع مجلس قيادة الثورة وشموله لرتب صغيرة ، فأدى كل ذلك الى ظهور صراع خفي في بداية الأمر بين كتلتين هما كتلة علي صالح السعدي ومؤيدوه من جهة ، وكتلة حازم جواد وطالب شبيب من جهة أخرى[4]، وانتقل هذا الصراع ليصبح علنياً ، مما تحول إلى عامل حاسم في مجيء نظام جديد فرض سيطرته على العراق بقوة السلاح قاده الرئيس عبد السلام محمد عارف .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتابع عن كثب مجريات ما كان يحدث من صراع داخلي بين انقلابيي الثامن من شباط وتبني إستراتيجيتها بضوء ذلك ، فلم تغب عنها أحداث العراق لحظة واحدة ، لا بل ان بعض تقارير الدبلوماسيين الأمريكان في العراق كانت ترسل بأسرع ما يمكن الى مراجعهم العليا لاطلاعهم على حقيقة ما كان يجري في الأرض مباشرة ، ففي الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ قيَمت وزارة الخارجية الأمريكية من خلال ما

---

(١) ينظر : علي خيون ، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق . الصراعات والتحولات ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ص١٩٠ – ١٩٢ ؛عزيز الحاج ، شهادة للتأريخ ، أوراق في السيرة الذاتية السياسية ، باريس ، ٢٠٠٢ ، ص١٧١ .

(٢) حزب البعث العربي الاشتراكي ، ملاحظات الرفيق علي صالح السعدي أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي ، دمشق، شباط ١٩٦٤ ، ص ٣ .

(٣) علي صالح السعدي ، ازمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص٣٠ .

(٤) للتفصيل عن هذا الخلاف يراجع :جعفر عباس حميدي ، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٦ ، ص ١٢٨ .

كان يصلها من معلومات طبيعة الصراع الذي قالت أنه يجري بين كتلتين احـدهما متطرفـة يقودها علي صالح السعدي ، والأخرى يقودها حازم جـواد وطالـب شـبيب وتـدعو إلـى التصحيح، وان هذا الصراع قد يتعمق أكثر فأكثر ليصبح علنياً وخطراً[(١)].

إستفاد الرئيس عبدالسلام محمد عارف من هذا الصراع الذي اضعف الطـرفين كثيـراً فاستولى على السلطة بقوة السلاح ، بعد تعاونه مع الجيش الذي أنهى كل مقاومة في السـاعة الحادية عشرة من صباح يوم الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ ، لتعود القوى القومية إلى العراق ثانيةً ، وتم إشراك بعض أعضاء الوزارة السابقة ثانيةً فأصبح الفريـق طـاهر يحيـى رئيساً للوزراء[(٢)].

حدَدت وزارة طاهر يحيى منهاجها ، فأكدت في سياستها الخارجية أنها **((تبـذل جهـدها لمكافحة الاستعمار والعمل على مساعدة الشعوب التي تناضل من اجـل اسـتقلالها ، وهـي تشجب التمييز العنصري وتعده استهانة لكرامة الإنسان. كما أنها تدعم المساعي الخيرة في سبيل نزع السلاح ونبذ الحروب وعدم اللجوء إلى العنف في حل الخلافات الدوليـة وتبـذل الجهود في سبيل التعايش السلمي))** [(٣)]. وضمن الإطار نفسه أعلن رئيس الوزراء العراقـي التزام حكومته بكافة الاتفاقيات والتعهدات السابقة ذات الصلة بالنفط في الخامس والعـشرين من تشرين الثاني١٩٦٣[(٤)] .

بالمقابل توقعت السفارة الأمريكية في بغداد بأن عبدالسلام محمد عارف سـيغير تغييـراً ضئيلاً محتملاً في سياسته الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية[(٥)] ، وقيّمتـه الـصحف

---

(1) F.R.U.S , 1961 – 1963 , Vol . VIII , No . 361 , Circular Telegram , From : The Department of State , To : Certain posts , Washington , 15 November 1963 , p.850.

(٢) جريدة الجمهورية ، العدد (٦٨) ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

(٣) اديث دائي وايف بنروز ، المصدرالسابق ، ص٣٩ .

(٤) جريدة البلد ، العدد (٦٩) ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

(5) F.R.U.S., 1961 –1963 ,Vol.XVIII,No.370, Circular Telegram , From : The Department of State ,To: Certain posts,Washington , 21 November 1963 , p . 861.

الأمريكية على انه ((**رجل ذكي وشخصية محظوظة في التأريخ المعاصر للعراق ، لاشتراكه خلال الأربعة سنوات الماضية في ثورتين**))[١].

ولم تكد تمر أربعة أيام على قيام انقلاب الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ حتى حدث متغير في الساحة الأمريكية تمثل باغتيال الرئيس جون كيندي ومجيء نائبه ليندون جونسون (Lyndon Johnson)[٢] الذي كان عليه ان يبدي اهتماماً مباشراً بالشرق الأوسط لأن أغلب ((**حكومات المنطقة ستهتز وتقلق بشأن سياسة واشنطن المستقبلية تجاه دولهم**)) على حد ما جاء في وثيقة أمريكية رسمية[٣] . وكان على الولايات المتحدة الأمريكية ان تطمئن العراق والأقطار العربية بانتهاجها سياسة متوازنة غير منحازة لإسرائيل .

حظي اغتيال الرئيس الأمريكي جون كندي باهتمام المسؤولين العراقيين والصحافة العراقية ، فقد أرسل الرئيس عبد السلام محمد عارف برقية تعزية إلى الرئيس الأمريكي الجديد ، ورد جونسون عليها ، كما وجه الرئيس عبد السلام عارف رسالة مماثلة إلى زوجة الرئيس كندي ، وأُقيم حفل تأبيني للرئيس الأمريكي الراحل في قاعة الخلد في الخامس و العشرين من تشرين الثاني ١٩٦٣ حضره السفير الأمريكي ببغداد (سترونغ) ، الذي تحدث عن سمات الرئيس كينيدي ، ومواقفه في خدمة السلم العالمي[٤] .

وضمن السياق الدبلوماسي نفسه أرسل الرئيس الأمريكي جونسون رسالة شخصية إلى الرئيس العراقي عبد السلام عارف تسلمها خلال لقاءه بالسفير الأمريكي (سترونغ) في بغداد بحضور وزير الخارجية العراقي صبحي عبدالحميد في السابع والعشرين من تشرين الثاني

---

(1)Washington Post ، 20 Noremeber 1963 .

(٢) ولد في ولاية تكساس عام ١٩٠٨ ، وانتخب عضواً في مجلس النواب عام ١٩٣٧ ، وأصبح عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٤٨ ، وانتخب نائباً للرئيس جون كيندي عام ١٩٦٠ ، وخلفه بعد اغتياله في ٢٢تشرين الثاني ١٩٦٣ ، ليصبح الرئيس السادس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية ، وامضي مدة رئاسة كاملة بعد فوزه في الانتخابات عام ١٩٦٤ . توفي عام ١٩٧٣ . عنه يراجع :

The World Book Encyclopedia Vol. II, London 1988 , P. 120 .

(3) F.R.U.S.,1961 -1963,Vol.XVII,No . 371 , subject : " problems and opportunities ahead" , Memorandum , From : The Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot), To Secretary State Rusk, Washington ,23 November 1963 ,p.864 .

(٤) سنان صادق الزيدي ، موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ص ٥٢٨ – ٥٢٩ .

١٩٦٣ أبدى فيها الرئيس الأمريكي رغبة حكومته في التعاون مع الحكومة العراقية الجديدة في المجالات كافة(١) .

إنعكس تحسن العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين العراق على الجانب العسكري ، فقد حصل العراق في أيار ١٩٦٥ على ناقلات جنود مدرعة أمريكية الصنع من نوع (M 113) المتطورة التي كانت تتمتع بمواصفات تقنية وقتالية كبيرة(٢)، وإستمر استخدامها في القوات المسلحة العراقية حتى العقد الثامن من القرن العشرين بحكم مزاياها التسليحية المهمة(٣) . ولم يكن الجانب الإقتصادي ، لاسيما النفطي إلا إحدى جوانب تعزيز السياسة الأمريكية تجاه العراق ، فقد أزال تصريح وزير النفط العراقي مخاوف الشركات النفطية الأمريكية وغيرها عندما اكد انه ليس في نية الحكومة العراقية تأميم النفط ((ما دامت الشركات تقوم بعمل مثمر للحكومة ، وان الحكومة ستساعد الشركات لتزيد من إنتاج النفط))(٤). وجاء ذلك تعزيزاً لما توقعته السفارة الأمريكية في بغداد التي كانت تعتقد بأنه ((**مهما يكن شكل النظام العراقي الذي سيسود ، تأمل السفارة ان لا تتبنى الحكومة العراقية موضوع تأميم النفط**))(٥) .

ولتعزيز العلاقات النفطية بين البلدين وصل إلى العراق في نيسان ١٩٦٤ وفد ضم بعض خبراء النفط في الولايات المتحدة الأمريكية والتقى الوفد بالرئيس عبد السلام عارف في الخامس من نيسان ، ورحب الأخير بالوفد الذي ضم ممثل شركة نفط سين كيرو "سامؤئيل ميكاسيان" (Samuel Micasyan) من ولاية نيويورك والخبير في الشؤون النفطية العالمية(٦). وبسبب تساهل وزارة طاهر يحيى (٢١ / ١١ / ١٩٦٣ –٥ / ٩ / ١٩٦٥) وعدم

(١) جريدة البلد ، العدد (٧١) ، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

(2) F.R.U.S.,1962 -1963 ,Vol . XXI,No.173, Telegram , From: The Embassy in Iraq ,To : The Department of state , Baghdad,35 April 1965 , p.315 .

(٣) سنان صادق الزيدي ، العراق في الستراتيجية العسكرية ، ص ص ٤٦٦ –٤٦٧ .

(٤) جريدة الجمهورية ، العدد (٦٧) ، ١٠ شباط ١٩٦٤ .

(5) F.R.U.S., 1962 -1963,Vol.XVIII ,No 370 , Circular Telegram,From :The Department of state , To : Certain posts , Washington ,21 November 1963, p. 506 .

(٦) جريدة الجمهورية ، العدد(١١٤) ، ٦ نيسان ١٩٦٤ .

تنفيذها ما وعدت به في منهاجها الذي نص على إنها تعمل من أجل قيام صناعة نفط وطنية أساساً للفعاليات النفطية المقبلة في استثمار المناطق أعيدت حقوقها الى الدولة بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، وإنها سوف تبدأ ذلك بتحقيق مشروع شركة النفط الوطنية العراقية وقانون استثمار النفط وتعمل على تطوير صناعة النفط الانتاجية، فضلاً عن وقوف العراق في جبهة واحدة ضمن منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)[١] ، بسبب تساهلها في عدم تنفيذ ما وعدت به في منهاجها ، فأن ما توصلت إليه في مفاوضاتها مع شركة نفط العراق في الثاني من أيار ١٩٦٤ ، والتي استمرت حتى الثالث من حزيران ١٩٦٥ ، وعقدت خلاله (١١٥) جلسة كان تنازلاً عن حقوق العراق الشرعية في موارده الطبيعية ، لاسيما التنازل عن دور شركة النفط الوطنية وعن الغاز الطبيعي وعن رسوم الميناء ، لا بل التنازل عن القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ على حد ما أكده احد المختصين الاقتصاديين في العراق[٢] . ووجدت بعض شركات النفط الأمريكية المجال أمامها واسعاً للحصول على امتياز التنقيب عن النفط ، فتقدمت بعض الشركات الأمريكية المستقلة العاملة في إيران ودول الخليج العربي بعروض خاصة في مطلع عام ١٩٦٦ للتنقيب عن النفط العراقي[٣] .

وبسبب العلاقات النفطية التي توثقت بين الولايات المتحدة والعراق فأن استيرادات النفط العراقي ازدادت خلال فترة حكم الرئيس عبد السلام محمد عارف من (٣٨٨٦٦) طن عام ١٩٦٣ الى (١٥١١٩١٤) طن عام ١٩٦٦ بلغت من (٦ ,٠) مليون دولار إلى (٢١ ,٨) مليون دولار[٤].

تركت العلاقات المطردة بين حكومة واشنطن والحكومة العراقية آثارها على التبادل التجاري بينهما فقد احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بالموقع الثاني بعد بريطانيا في سجل التعامل التجاري مع العراق عام ١٩٦٣ إذ سجلت قيمة الإستيرادات العراقية في الولايات المتحدة الأمريكية في هذا العام نحو (٣٧,٣) مليون دولار ، وهي تمثل ٩ ,١١ % من قيمة استيرادات العراق في عام ١٩٦٣ والبالغة نحو (٩ ,٣٤١) مليون دولار ، في حين بلغت

(1) D. M. Finnie , Business in Basra and the Oil Industry, Middle East Economic papers, London , 1966 , p 30 .

(٢) محمد سلمان حسن ، نحو تأميم النفط العراقي ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ص ٩١ -٩٣ .

(٣) جريدة الجمهورية ، العدد (٧٢٩) ، ١٤ كانون الثاني ١٩٦٦ .

(٤) سنان صادق الزيدي ، العراق في الستراتيجية العسكرية ، ص ٤٧٧ .

قيمة الصادرات العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه نحو(٥, ٥) مليون دولار[١] .

وجاء هذا التحسن في التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية انسجاماً مع منهاج الحكومة العراقية التي أكدت في هذا المجال ضرورة تنمية العلاقات التجارية مع الدول الأجنبية على أساس المنافع المتبادلة وتشجيع التصدير وتخفيف قيود الاستيراد للمواد المعاشية الضرورية والمواد الإنتاجية ، فضلاً عن تخفيض أسعار المواد المعيشية الضرورية عن طريق دعم الحكومة لمشروع الإعاشة الذي يستلزم زيادة الكميات الموزعة من الخبز والطحين[٢] . واضطرت الحكومة لتنفيذ ذلك ، وبسبب سوء الموسم الزراعي للعام ١٩٦٣ – ١٩٦٤ وقلة الأمطار إلى زيادة شراء كمية الحنطة من الولايات المتحدة الأمريكية من (٥٠) ألف طن إلى (١٥٠) ألف طن[٣] ، وبالفعل بدأت شحنات الحنطة تصل إلى العراق تباعاً منذ الثالث عشر من شباط ١٩٦٤ ، فوصلت أول شحنة بلغت كميتها خمسة آلاف طن في حين بلغت كمية الوجبة الثانية في الثالث والعشرين من آذار من العام نفسه خمسة عشر ألف طن[٤].

وألفت صادرات السيارات الأمريكية للعراق خطاً تصاعدياً منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٦ ، فقد بلغ عدد السيارات الأمريكية المصدرة للعراق في العام الأول (٢١٠٠) سيارة بلغت قيمتها (٣, ٣) مليون دولار ، في حين بلغت في العام الثاني (٢١٥٧) سيارة شكلت قيمتها (٤٤, ٦) مليون دولار[٥] .

وتعزيزاً للعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق وصلت إلى بغداد في نيسان ١٩٦٥ بعثة أمريكية برئاسة آرثر روتزن (Arther Rotzen) مدير قسم نيويورك

---

(١) ينظر : " وزارة التخطيط " دائرة الاحصاء المركزية ، نشرة إحصاءات تجارة العراق الخارجية لسنة ١٩٦٣ ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص ص ٥–٨ .

(٢) اديث دائي وايف بنروز ، المصدر السابق ، ص ص ٣٩ –٤٠ .

(٣) وزارة الخارجية العراقية ، مجموعةالمعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية، ج٨ ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص ص ١٠٦٦ – ١٠٦٩ .

(٤) جريدة الجمهورية ، العدد (١٠٣) ، ٢٤ آذار ،١٩٦٤ .

(٥) " وزارة التخطيط " المجموعات الإحصائية للسنوات ١٩٦٣ – ١٩٦٦ ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ص ٢٨٦، ٣٧٤ .

في وزارة التجارة الأمريكية لبحث تعزيز أواصر العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والعراق ، وجلبت اللجنة معها مجموعة من الإنجازات والنشرات التي قالت انها لمجموعات الشركات الأمريكية في المجال التجاري ، وتضمن منهاجها الالتقاء برجال الأعمال العراقيين والتعرف على طلباتهم ، وزيارة منشأة خدمات الألبان في أبي غريب وغيرها من النشاطات التجارية التي عمقت معلوماتهم عن السوق التجارية العراقية ، لاسيما ان الزيارة استمرت احد عشر يوماً(١).

وشهدت المدة ذاتها إقامة أول معرض أمريكي للصناعات البتروكيماوية في العراق في تشرين الثاني ١٩٦٥(٢) ، واحتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بالموقع الأول في قائمة الاستيرادات العراقية للسنوات المالية (١٩٦٣ – ١٩٦٦) وكانت نسبتها في إستيرادات العراق خلال هذه الفترة بين ٩,٧٧% إلى ١٣,٦٥ % في حين كانت نسبتها في العام ١٩٥٨ نحو ١٠,١٤ %(٣) .

ولعل الجدول الآتي يوضح حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بين عامي ١٩٦٣ – ١٩٦٦ وبملايين الدولارات(٤) :

التفاصيل	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
صادرات أمريكية إلى العراق	٣٧, ٣	٦٠, ٤	٥٩, ٨	٥١, ٧
واردات أمريكية من العراق	٥, ٥	٢, ٤	٢, ٣	٣

شهدت الفترة التي أعقبت مصرع الرئيس عبد السلام محمد عارف في نيسان ١٩٦٦(٥) استمرار العلاقات العراقية – الأمريكية حتى قيام حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ التي

(١) للتفصيل يراجع : سنان صادق الزيدي ، التبادل التجاري ، ص ص ٤٢ –٤٩ .
(٢) ينظر : مجلة الأسواق التجارية ، العدد (٦٤٢) ، بغداد ، ٧ آب ١٩٦٥ ؛ جريدة الجمهورية ، العدد (٦١٢) ، ١٦ أيلول ١٩٦٥ .
(٣) " وزارة التخطيط " المجموعات الاحصائية السنوية لتجارة العراق الخارجية ١٩٦٣– ١٩٦٧ ، ص ص ٥ –٦ .
(٤) نقلاً عن : سنان صادق الزيدي ، التبادل التجاري ... ، ص ٦٧ .
(٥) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : فيصل حسون ، مصرع المشير الركن عبد السلام عارف ، ط٢ ، لندن ، ٢٠٠٤ ؛ جريدة الجمهورية العدد (٤٦٥) ١٥ نيسان ١٩٦٦ .

أثرت على توجهات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عموماً ، وعلى العـراق خصوصاً ، ويربط البعض من المؤرخين ما بين مصرع الرئيس عبد السلام عارف وما بـين حرب الخامس من حزيران لأن شخصية عارف شخصية متميزة باندفاعاتها القومية وبقوتها ، وكانت ستلعب دوراً مختلفاً عن ذلك الدَور الذي أدته شخصية أخيه اللواء عبد الرحمن محمـد عارف (١٩٦٦ –١٩٦٨) ، فقد كان عبد السلام ((عنيفاً في وطنيته)) وكان في حساب العدو سيتسبب في متاعب لا احد يستطع إدراك حدودها[١] .

وعلى أية حال ، فإن فترة حكم عبد الرحمن عارف ، كانت فتـرة مـضطربة سياسـياً وشهدت أحداثاً داخلية مثل انقلاب عارف عبد الرزاق الثاني في الثلاثين من حزيـران ١٩٦٦ وقيام حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ واضطرار عبدالرحمن عارف لتسنم الـوزارة فـي العاشر من آيار ١٩٦٧ حتى التهيئة لانقلاب شهده العراق في السابع عشر من تمـوز ١٩٦٨ لم تكن يد الولايات المتحدة الأمريكية ببعيدة عنه[٢] ، ودخول العـراق مرحلـة جديـدة مـن العلاقات بين حكومتي واشنطن وبغداد تميزت بالتطورات وبمتغيرات عديدة ، الموضوع الذي نتناوله في الصفحات القادمة من الأطروحة .

(١) سجاد الغازي ، ((خفايا وأسرار سياسية عراقية وعربية في شهادات على هوامش التاريخ))، مجلة الحكمة ، العدد (٤١) ، السنة الثامنة ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٨ ؛ فيصل حسون، المصدر السابق ، ص ص ٦٥ –٧٤ .

(٢) عمد الرئيس عبد الرحمن عارف إلى تعديل في اتفاقيات النفط المبرمة مع الشركات الأجنبية والغربية وبوجه خاص لصالح شركة إيراب الفرنسية ، الأمر الذي اغضب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، فضلاً عن قيام عارف بعد أيام من نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا مما جعل هذه الدول ان تلعب دوراً خطيراً في عملية إسقاط حكم الرئيس عبد الرحمن محمد عارف في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ بعد سلسلة حوارات جرت بين الانقلابيين والسفارة الأمريكية في بيروت التي أوصت بضرورة تعاون الانقلابيين مع عبد الرزاق النايف والاتفاق معه على كل شيء . ينظر : عثمان الراوندوزي المحامي ، استجواب صدام حسين رجل المتناقضات ، لندن ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢١٥ ، ٢١٨ – ٢١٩ .

سادساً : قيام التغيير السياسي في العراق عام ١٩٦٨ وموقف الولايات المتحدة :

شهد العراق بعد هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ، ودخول نظام الرئيس عبد الرحمن محمد عارف(١) مرحلة خطيرة من الضعف والتدهور ، دعوات لتغيير السلطة السياسية فيه ، وإقامة نظام آخر على أنقاضه ، وكان في مقدمة الذين سعوا لتحقيق هذا الهدف أعضاء المكتب العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي والقيادة القطرية له اللذان بدءا بوضع مخطط لتحقيق تغيير على غرار ما حدث في الثامن من شباط عام ١٩٦٣ (٢).

لم يكن بالإمكان القيام بالتغيير السياسي المطلوب اعتماداً على البعثيين فقط ، وإنما تطلب هذا التغيير من القيادة القطرية لحزب البعث البحث جدياً عن عدد من الضباط الكبار من غير البعثيين الذين كانوا يتبؤاون مناصب حساسة في الجيش العراقي من اجل تحقيق الهدف المنشود وقلب نظام الحكم ، وتم ذلك بالفعل عندما وافق عبد الرزاق النايف(٣) الذي كان معاون مدير الاستخبارات العسكرية وابراهيم عبد الرحمن الداود(٤) قائد الحرس

(١) ولد في (سوق حمادة) ببغداد عام ١٩١٦ ، وينتسب إلى عشيرة (جميلة) من جهة والده ، وعشيرة (زوبع) من جهة والدته . تخرج من الكليـــة العسكرية برتبة (ملازم ثانٍ) عام ١٩٣٦، واشترك في انتفاضة مايس ١٩٤١ مع أخيه عبد السلام عارف ، كما أسهم في حرب فلسطين ١٩٤٨ ، وأحيل على التقاعد عام ١٩٦٢ ، أعيد إلى الخدمة بعد الثامن من شباط ١٩٦٣ ، وشارك في حركة الثامن من تشرين مع أخيه عام ١٩٦٣ وشغل مناصب عسكرية مرموقة في عهد شقيقه ، وفي السادس عشر من نيسان ١٩٦٥ انتخب رئيساً للجمهورية بعد مصرع شقيقه في حادث الطائرة في البصرة ، وأزيح عن السلطة بانقلاب عسكري في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ للتفصيل عنه يراجع :
جريدة الجمهورية ، العدد (٤٦٩) ، بغداد ، ١٩ نيسان ١٩٦٦ ؛ جرجيس فتح الله ، رجال ووقائع في الميزان ، أربيل ، ٢٠٠٢، ص ص ١٥٣٨ – ١٥٣٩ .

(٢) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق . بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط ٢٠٠٢ ، ترجمة : زينة جابر ادريس ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٢٥٧ .

(٣) عبد الرزاق سعيد النايف من مواليد الفلوجة عام ١٩٣٤ من عائلة متوسطة الحال ، تخرج من الكلية العسكرية ووصل الى منصب معاون مدير الاستخبارات العسكرية قبل عام ١٩٦٨ ، ثم اعفى من منصبه في الثلاثين من تموز من العام نفسه .
عنه يراجع : حنا بطاطو ،العراق (الكتاب الثالث) ،الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ،ترجمة ؛ عفيف الرزاز ، بيروت ،١٩٩٢ ، ص ص ٣٨٩–٤٠٥ .

(٤) إبراهيم عبد الرحمن الداود من مواليد هيت عام ١٩٢٩ ، وهو ابن رجل دين تخرج من الكلية العسكرية وتسنم منصب قائد الحرس الجمهوري وهو برتبة مقدم ثم عقيد ثم عين بمنصب وزير الدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة ومنح رتبة (فريق) بعد التغيير السياسي في السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ وأعفي من منصبه بعد ٣٠ من تموز من العام نفسه . ينظر : المصدر نفسه ، ص٣٩٠ .

الجمهوري وسعدون غيدان آمر فوج الدبابات في الحرس الجمهوري على التعاون مع البعثيين وإسقاط حكم الرئيس عبد الرحمن محمد عارف . استغلت القيادة القطرية لحزب البعث تنامي قوة كتلة عبد الرزاق النايف وابراهيم الداود فكلفت احمد حسن البكر[١] لكي يستغل زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف الى فرنسا يوم السادس من شباط ١٩٦٨ لمدة اربعة ايام ويتصل بعبد الرزاق النايف وسعدون غيدان للتعاون معه في إسقاط حكم عبد الرحمن عارف وبالفعل تم هذا الاجتماع في دار رجب عبد المجيد أحد الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، ثم عقد اجتماع آخر في دار عزة مصطفى[٢] حضرة أحمد حسن البكر وعبد الرزاق النايف وعزة مصطفى ورجب عبد المجيد لم يتوصل فيه المشاركون إلى نتيجة بسبب اختلاف الآراء إلا ان البكر لم ييأس أو يفت من عضده ، وظل يتحين الفرص لإعادة الكرة على النايف وزجه في التغيير الذي كان يعمل من اجله البعثيون في العراق[٣].

شجع ضعف الرئيس عبد الرحمن عارف ، وتراجع حملته ضد البعثيين ، وخروج أعداد منهم من السجن وبروزهم كقوة في الشارع العراقي مستغلين ضعف حكومة طاهر يحيى[٤] وعجزها عن معالجة الأوضاع العامة في البلاد التي ازدادت سوءاً على سوء واتهامها بالتقصير في حرب ١٩٦٧ إلى أن يطرح البعثيون أنفسهم على الساحة كأكثر المرشحين للقيام

(١) من مواليد تكريت عام ١٩١٤ وينتسب الى عشيرة (البوناصر) تخرج من دار المعلمين الريفية عام ١٩٣٢ ، وعمل معلماً عدة سنوات حتى دخل الكلية العسكرية وأصبح ضابطاً في الجيش العراقي عام ١٩٣٨ واشترك في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وعين رئيساً للوزراء بعد ان منح رتبة (عميد) وعين نائباً لرئيس الجمهورية بعد انقلاب الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ ، واثر قيام التغيير السياسي في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ عين رئيساً للجمهورية واستمر في عمله حتى السابع عشر من تموز ١٩٧٩ . توفي عام ١٩٨٢ . للتفصيل عنه .. يراجع : عبد الكريم فرحان ، حصاد ثورة وتجربة السلطة في العراق (١٩٥٨ – ١٩٦٨) ، ط٢ ، لندن ، ١٩٩٦، ص ١٦٤ – ١٦٥ .

(٢) من مواليد الأنبار عام ١٩٢٥ . حصل على شهادة البكالوريوس في الطب ، وعين وزيراً للصحة بعد ٨ شباط ١٩٦٣ ، واعفى من منصبه مطلع عام ١٩٦٤ ، ثم أعيد تعينه عام ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٦ ، ثم وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية عام ١٩٧٦ حتى ١٩٧٧ . ينظر : المصدر نفسه ، ص١٧٧ –١٨٠ .

(٣) علياء محمد حسين الزبيدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٤٧ – ٣٤٨ .

(٤) من مواليد تكريت عام ١٩١٦ ، أصبح ضابطاً في الجيش العراقي عام ١٩٣٥ ، ومديراً للشرطة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، أصبح رئيساً للوزراء أربع مرات في العهد العارفي . اعتقل بعد ١٧ تموز ١٩٦٨ وتوفي في التاسع عشر من أيار ١٩٨٦ . للتفصيل عنه .. يراجع : علاء جاسم محمد الحربي ، رجال العراق الجمهوري ، بغداد ، ٢٠٠٥، ص ص ٥٤ – ٥٦؛ سيف الدين الدوري ،الفريق طاهر يحيى .ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق ،بيروت ، ٢٠٠٨ .

بالتغيير السياسي من غيرهم ، فساعدهم ذلك على الاتصال ثانية بمراكز القوى العسكرية في الثلاثين من آذار ١٩٦٨ الذي عقد في دار ناجي طالب(١) وتم فيه طرح موضوع تأليف مجلس وطني يتولى السلطة التشريعية تعاونه حكومة قوية ونزيهة وانتخاب مجلس تأسيسي خلال سنتين للخروج بالبلاد من أزمتها الخانقة(٢).

لم يحظ هذا المقترح بموافقة الرئيس عبد الرحمن محمد عارف(٣) لأنه وجد بأن الذين طرحوه غير منسجمين في توجهاتهم ومتناقضين في مساراتهم السياسية الأمر الذي دفع بعبد الرزاق النايف وابراهيم الداود لتكثيف لقاءاتهم بالبكر والسعي لإسقاط النظام قبل ان يقوم غيرهم بهذه المهمة . وقد ارتبطت والتقت طموحات النايف – الداود مع رغبة حزب البعث وقيادته القطرية في إزاحة حكم الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ، فالنايف والداود كانا يرغبان بأن يصبحا وزيرين في أي حكومة أو ان يكون لهما موقع أعلى من مواقعهما الذي كانا فيه بعد ان يأسا من الحصول على الكرسي الوزاري بسبب صغر رتبتيهما التي لم تتجاوز قبل التغيير السياسي رتبة (مقدم) ، فضلاً على ذلك فأن النايف والداود بحكم عملهما الإستخباري كانا يكتشفان أو يعلمان بوجود عدد من الخيوط التآمرية على حكم الرئيس عارف ورئيس وزرائه ابتداءاً بالانقلابين اللذين قام بهما العميد عارف عبد الرزاق(٤) في الخامس

---

(١) تسنم ناجي طالب رئاسة الوزراء في السادس من آب ١٩٦٦ واستمرت وزراته الاولى والثانية حتى العاشر من آيار عام ١٩٦٧ . للتفصيل عن وزارته .. يراجع : جريدة صوت العرب ، العدد (٢٧١) ، بغداد ٢٩ آيار ١٩٦٧ .

(٢) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع :
علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٤٨ – ٣٥١ .

(٣) عقد هذا الاجتماع يوم السادس عشر من اذار ١٩٦٨ ، وكان الطابع العام له مناقشة الوضع السياسي في العراق ، الا ان حقيقته كانت تتضمن التمهيد لاسقاط نظام الحكم الامر الذي لم يدركه الرئيس عبد الرحمن عارف الذي ارسل بطلب المجتمعين للاجتماع به في الثامن والعشرين من الشهر نفسه وبحضور رئيس الوزراء طاهر يحيى . ينظر : سيف الدين الدوري ، المصدر السابق ، ص١٦٢ .

(٤) من مواليد كبيسة في الأنبار عام ١٩٢٤ ، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤٣ وكلية الأركان عام ١٩٥٢ ، أصبح قائداً للقوات الجوية بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ثم أحيل على التقاعد ، ثم أعيد إلى الخدمة بعد حركة عبد الوهاب الشواف في الموصل عام ١٩٥٩ ، وأصبح بعد الثامن من شباط ١٩٦٣ قائداً للقوة الجوية ، واصبح رئيساً للوزراء في السادس من ايلول ١٩٦٥ ،وبعد عشرة أيام قام بإنقلابه الأول ، وفي عام ١٩٦٦ قام بانقلابه الثاني وأودع السجن أثرها . للتفصيل يراجع : عارف عبد الرزاق ، شهادة رئيس الوزراء الأسبق مطبوع على الآلة الطابعة ، بغداد ، د . ت ، ص ١ –٣ .

عشر من أيلول ١٩٦٥ والثلاثين من حزيران ١٩٦٦[١] وإستمرار المؤامرات على نظام الحكم فاعتقدا بأن هذا المسلسل سيستمر وقد تنجح إحدى المحاولات الانقلابية ولا يكون لها وجــود فعلي فيها فيتم عزلهما من منصبيهما أو أن يلقيا مصيرهما بسبب كونهما جزءاً مــن تــشكلية النظام العارفي ، فاستعجلا الاتفاق مع البعثيين من اجل ان يكون لهما دور فعال في الانقــلاب الذي يزيح الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ليحصدا ثمار ذلك بمناصب رفيعة .

ومن جهة أخرى استثمر البعثيون ، الذين كانوا بحاجة إلى دعم من داخــل المؤســسة العسكرية العارفية الطموحات الشخصية المتنامية والتي لم تقف عند حد معين للنايف والداود ، فتم الاتفاق بين الطرفين على إزاحة الرئيس عبد الرحمن عارف عن طريق تكليــف ابــراهيم الداود بالاتصال بعدد من الشخصيات العسكرية المؤثرة لكسبهم إلى جانب المخطط الانقلابــي الذي سيقع خلال مدة قصيرة ضد حكومة طاهر يحيى الذي علم بتحركات الانقلابيين ، إلا أنه لم يستطع منعهم من ذلك وقال لبعض معارفه قبل أيام معدودة من السابع عــشر مــن تمــوز ١٩٦٨ : ((**إن عبدالرزاق النايف ... سيقوم بالانقلاب اليوم أو غدا**))[٢] . بالمقابــل اخــذ احمد حسن البكر بالاتصال بالقوى السياسية العراقية أما لتحييدها فــي حالــة قيــام التغييــر السياسي أو لمعرفة ردود فعلها في حالة قيام التغيير فضلاً عن تكثيف اتــصالاته بعــدد مــن العسكريين لكسب ولائهم ومعرفة مواقفهم ومدى القدرة على مواجهتها في حالة عــدم قبــولهم بالتغيير ، فاتصل بالحزب الشيوعي العراقي ، وتحديداً بالدكتور مكرم الطالباني وعرض عليه المشاركة في السلطة وتقاسمها ، وطلب منه تحديد الوزارات التي يرغب الشيوعيون بتسلمها، إلا ان قيادة الحزب الشيوعي لم توافق على العرض البعثي بسبب عدم وجود ثقة بين الحزبين نتيجة أحداث الثامن من شباط عام ١٩٦٣ ، إلا انها في الوقت نفسه ، لم تبد معارضتها لقيــام البعثيين بالانقلاب أو تقاومه في حالة حدوثه[٣]. واتصل البكر أيضاً بجلال الطالبــاني ممثــل

(١) للتفصيل عن الانقلابين .. يراجع : عبد الرزاق الحسني ، ((حركة عارف عبد الرزاق في ١٠ آيلول ١٩٦٥)) ، مجلة " العرفان" ، العدد (٤٣) ، مجلد (١٥) ، صيدا ، ١٩٦٧، ص ١٠ ؛ أمين هويدي ، ٥٠ عاماً في العواصف . ما رأيته قلته ، ط٢ ، القاهرة ، ص٢٠٠٤ ، ص ص١٨٠ – ١٨١ .

(٢) مقتبس من : علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦ .

(٣) ينظر : شوكت خزندار ، سفر ومحطات . الحزب الشيوعي العراقي رؤية من الداخل ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٠١ – ٢٠٢ .

الكرد عارضاً عليه التعاون معه ، فضلاً عن اتصاله بالدكتور كاظم شبر في منطقة الصليخ ببغداد بوصفه احد الشخصيات (المتنفذة) وإبلاغه بما يخطط له البعثيون في الأيام القادمة[١].

لم يكتف البكر بالاتصال بالقوى والشخصيات السياسية العراقية فحسب ، وإنما سعى للاتصال بعدد من العسكريين أمثال رجب عبد المجيد الذي اتصل به مرات عدة ، وحردان عبد الغفار التكريتي الذي عاد من أوربا إذ كان يقيم هناك وغيرهما من العسكريين الذين كانت لديهم طموحات بالحصول على مناصب وزارية في حالة نجاح الانقلاب[٢] ، وتم التوصل إلى صورة حل لما سيحصلوا عليه ، فوعد عبد الرزاق النايف بمنصب رئيس الوزراء وابراهيم الداود وزيراً للدفاع وسعدون غيدان آمراً للحرس الجمهوري فاقتنع هؤلاء بوعود احمد حسن البكر لا سيما ان البعثيين سبق لهم ان خططوا للقيام بأكثر من انقلاب وبالتعاون مع العسكريين[٣].

وعلى ما يبدو ان احمد حسن البكر والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي أرادوا الاستفادة من تلك الأسماء وسيلة للوصول إلى السلطة ، في الوقت الذي كان أولئك العسكريين يطمحون إلى الوصول إلى الهدف نفسه عن طريق قوة سياسية كان لها وزنها في الساحة العراقية ، وهكذا التقت مصلحة الجانبين نحو هدف محدد تتمثل بأزاحة عبد الرحمن محمد عارف عن السلطة ، ومن ثم حسم موضوع الصراع بينهما.[٤]

أسهمت مجموعة من العوامل في نجاح الخطة منها ضعف نظام حكم عبد الرحمن عارف ورئيس حكومته طاهر يحيى وعدم قدرتهما على حل المشاكل التي كان يعاني منها العراق ، ولا سيما في المجال الاقتصادي ، إذ تحمل العراق خسائر نفطية كبيرة بسبب عدم الوصول إلى اتفاق مع شركات النفط حول ترشيد عائداته ، فضلاً عن ذلك فأن البكر استطاع

---

(١) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٩ .

(٢) عارف عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٣) سبق للبعثيين بأن خططوا للقيام بانقلاب في الخامس من تشرين الثاني ١٩٦٤ وذلك عن طريق إسقاط طائرة الرئيس عبد السلام محمد عارف أثناء حضوره لمؤتمر القمة العربي الثاني الذي كان من المقرر عقد في الاسكندرية ، وتكليف العقيد الركن عبد الكريم مصطفى عزت بهذا الأمر ، إلا ان سر الانقلاب انكشف أمره وتم اعتقال كوادر الحزب العليا وفي مقدمتهم احمد حسن البكر وعبد الكريم الشيخلي وحسن العامري وغيرهم واودعوا السجن. ينظر : جريدة الجمهورية ، العدد (٢٤٨) ، بغداد ، ٦ تشرين الثاني ١٩٦٤ .

(٤) ينظر : جريدة الثورة ، العدد (١٥٠٨) ، بغداد ، ١٧ تموز ١٩٧٣ .

إقامة تحالفات مهمة مع عناصر عسكرية مؤثرة من داخل السلطة نفسها ، وكانت قادرة على القيام بانقلاب عسكري[(١)] .

شهد العراق صبيحة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ تغييراً سياسياً أطاح بالرئيس عبدالرحمن محمد عارف ، وقد تسنم احمد حسن البكر رئاسة الجمهورية وعيّن عبدالرزاق النايف بمنصب رئيس الوزراء وابراهيم عبد الرحمن الدود وزيراً للدفاع[(٢)] .

وعلى الرغم من أن البيان الأول الذي صدر في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى العلاقات مع الولايات المتحدة أو السياسة الخارجية التي سيتبعها الانقلابيون تجاه الغرب عموماً، والأمريكان خصوصاً إلا انه تضمن إشارات إلى ان ((**الثورة ماضية في المعركة بلا هوادة في ضرب ركائز العدوان الإسرائيلي**)) وانها تنطلق في سياستها الخارجية ((**من مقررات مؤتمر عدم الانحياز ومن مصالح العرب القومية والتمسك بمبادئ العدالة الدولية وحقوق الإنسان**)) ، والالتزام ((**بميثاق الأمم المتحدة والعمل على إقامة سلم عالمي**)) ، وأكد البيان احترامه ((**لجميع المعاهدات والمواثيق والاتفاقات المعقودة بين العراق ودول العالم والعزم على قيام أوثق العلاقات بين الدول الشقيقة والصديقة من الدول الإسلامية**))[(٣)].

إن عدم تطرق البيان إلى ما ستتبعه السلطة الجديدة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على ما يبدو كان مقصوداً من أجل عدم إثارتهما ضدها ، لا سيما ان هذه السلطة لم تكن قد حسمت أمرها مع حلفائها العسكريين الذين كانوا جزءاً منها ، فأرادت تحييد الأمريكان في هذه المرحلة على الأقل ، ومن ثم تتحرك بالاتجاه الذي يعيد العلاقة مع الولايات المتحدة أوجس نبضها منها . فقد كانت العلاقة بين البعثيين وخط النايف – الداود متوترة وحساسة وكان كل من الطرفين يعمل من أجل إبعاد الآخر عن السلطة بأسرع وقت ممكن على الرغم من إن تصريحاتهما لم تلمح لهذه المسألة[(٤)] .

---

(١) إديث دائي . ايف بينروز، ج٢ ، المصدر السابق ، ص ١٤٨.

(٢) جريدة الثورة ، العدد (١٥٠٨) ، بغداد ، ١٧ تموز ١٩٧٣ .

(٣)جريدة الجمهورية ،العدد (٣٠٩٧) ،١٨ تموز ١٩٦٨ .

(٤) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٧٢ .

وعلى الرغم من ذلك فأن الواقع العملي كان يشير إلى غير ذلك ، فقد انكفأ حردان عبد الغفار التكريتي(١) الذي أصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة بعد أسبوع من التغيير السياسي على الفور بتوطيد سلطته في القوات المسلحة لمنع ابراهيم الداود وزير الدفاع من تعزيز حاشيته الخاصة في الجيش ، وكان واضحاً إن البعثيين سيفقدوا نفوذهم لصالح الأغلبية غير البعثية من ضباط الجيش لذلك سعوا بسرعة لحسم الأمر لصالحهم بدلاً من ان يستأثر بها جماعة النايف – الداود ، واتهم البعثيون الأخيرين بأنهم (فرس رهان) الأمريكان ، وانهم ان لم يتخلصوا منهم فأن هؤلاء سوف ينقضون على البعثيين ويبعدوهم عن السلطة ، ويضعوا مقدرات البلاد تحت تصرف المخابرات المركزية الأمريكية التي كانت تسعى للسيطرة على العراق وخيراته(٢) .

ولعل ما ورد في بيان انقلاب الثلاثين من تموز ١٩٦٨ ما يوضح ذلك عندما أشار إلى ان تجاوزات هؤلاء وتصرفاتهم اتجهت **((إلى محاولة قيادة الاتجاه المضاد للثورة ... وبرزت محاولاتهم التخريبية التآمرية من خلال ... عرقلة الإجراءات الجديدة الرامية لضرب العناصر المشبوهة المرتبطة بشبكات التجسس الأجنبية والتي تحتفظ دوائر الأمن وأجهزة الدولة الأخرى بأدق المعلومات عنها))**(٣) .

إن أي تحليل لما ورد في البيان الثلاثين من تموز يجعلنا نشير الى ان هذه الاتهامات كانت تستهدف إسقاط النايف والداود ووصمها بالعمالة للولايات المتحدة ، وكأن البعثيين حينما اتفقوا معهما لم يعلما بماضيهما ، وانهما إرتكبا خلال فترة الثلاثة عشر يوماً ما جعل تصرفاتهما تخرج ((عن مجرد كونهم طلاب حكم))(٤) الى محاولة لتسليم السلطة وجعلها في خدمة المخططات الاستعمارية في المنطقة ، وان ذلك مردود لأن حزب البعث نفسه اعترف

---

(١) من مواليد تكريت ١٩٢٥ ، تخرج من كلية الطيران العراقية ، ينحدر من فئة صغار الموظفين والعسكريين ، اذ كان والده (شرطياً) . عين وزيراً للدفاع في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣ واعفى من منصبه مطلع عام ١٩٦٤ فأقام في اوربا ليعود الى العراق قبيل السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، فعين بعدها وزيراً للدفاع خلفاً لابراهيم الداود وبقي في منصبه حتى نيسان ١٩٧٠ ، ثم عين سفيراً في الجزائر عام ١٩٧٠ ، وبعدها اغتيل في الكويت ، وتسبب اغتياله في تعكير صفو العلاقات العراقية – الكويتية. ينظر : المصدر نفسه ، ص ص ٣٧٢– ٣٧٤ .

(٢) مجلة "الدستور " العدد (٢٣٢) بيروت ، ٣٠ اذار ١٩٧٥ ، ص١٣ .

(٣) جريدة الجمهورية ، العدد (٣١١٠) ، بغداد ، ٣١ تموز ١٩٦٨ .

(٤) المصدر نفسه .

بأن الاعتماد على الإمكانات الذاتية له في الإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف وعدم التحالف مع عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداود يعني حتماً تأجيل **((الثورة لفترة طويلة))**[(١)] .

بالمقابل فأن الولايات المتحدة الأمريكية وان لم تتدخل في هذا الصراع الداخلي الذي كان يجرى في الخفاء بين مجموعة النايف – الداود وجماعة البكر لأنها كانت تريد ان يحسم هذا الصراع لصالح أحد الطرفين لكي تحدد موقفها منها فيما بعد ، وعندما حسم البعثيون الموقف لصالحهم نظر الأمريكان إليهم ، بحكم تجربة الثامن من شباط ١٩٦٣ على إنهم سيكونوا مصدر قلق وتوتر في منطقة الشرق الأوسط لكون حكامه يشكلون السند المالي الرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية والخصم القوي لجارته إيران ، ولعل ما ورد في البيان رقم (١) الصادر في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ أشار إلى ان الحكام الجدد في العراق ملتزون ومتمسكون **((بالحق الفلسطيني المغتصب ... وضرب ركائز العدوان الإسرائيلي))** [(٢)].

وعلى صعيد آخر اعتقد البعثيون ان تخلصهم من عبد الرزاق النايف وجماعته كان يمثل ضربة للأمريكان لأنهم عرفوا مسبقاً مدى ارتباط وعلاقة النايف بالولايات المتحدة ، وانه يسعى للتخلص منهم في اقرب فرصة مواتية ، وان بقاءه معهم طويلاً سيجعل قواعدهم الحزبية وقياداتهم الاخرى التي لم تكن تعلم بالصفقة التي أبرمها احمد الحسن البكر مع النايف – الداود كانت صفقة مرحلية ، ولولاها لما استطاع البعثيون الوصول إلى السلطة ، وان النايف – الداود تم اتخاذهم سلماً للوصول الى هدفهم المنشود في العودة ثانية لحكم العراق بعد فشل تجربتهم المريرة في الثامن من شباط ١٩٦٣ وقيام ردة الثامن عشر من تشرين الثاني من العام نفسه ضدهم ، لذلك فأنهم بقضاءهم على النايف – الداود وجهوا ضربة قاصمة للسياسة الأمريكية في المنطقة وعليهم التحسب لما سيجرى لهم بعد ذلك [(٣)].

لقد تبنى البعثيون بعد تسنمهم السلطة كاملة في الثلاثين من تموز ١٩٦٨ سياسة معادية للمعسكر الغربي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، فأعلنوا ان **((التحالف مع القوى الثورية العالمية وفي مقدمتها المعسكر الاشتراكي شرط أساسي في النضال ضد**

---

(١) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن ، ص٣١ .

(٢) جريدة الجمهورية ، العدد (٣٠٩٧) ، بغداد ، ١٨ تموز ١٩٦٨ .

(٣) مجلة " الدستور" العدد (٢٣٢) ، ٣٠ آذار ١٩٧٥ ، ص ص١٣ .

الصهيونية والإمبريالية)) وضرورة **((تعزيز وتطوير العلاقات مع حركات التحرر الوطني والقومي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومع جميع حركات التحرر في العالم بما فيه الحركات العمالية والشعبية في أوربا والولايات المتحدة))** ، كما أكدوا على أهمية **((مقاومة الأحلاف والمشاريع والتكتلات العسكرية العدوانية والسياسات الإمبريالية التي تهدد أمن الشعوب وسلامتها وتعرض السلام العالمي للخطر))**[(١)].

وجاءت عمليات القضاء على ما سمي بشبكة التجسس والعمالة للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لتزيد من حدة التوتر بين العراق والولايات المتحدة ، فعلى الرغم من ان الأخيرة عدت ما جرى في السابع عشر من تموز والثلاثين منه عام ١٩٦٨ حدثاً داخلياً ويخص الشأن العراقي ، وان القائمين به **((مجموعة من الشباب الراديكالي الذي ينتمي بعضهم إلى الحزب الذي قاد انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ ، وما رافقه من عنف بعدما اعتقد العراقيون ان هذا العهد قد ولي إلى غير رجعة))**[(٢)] ، فإن ما شهده العراق في شباط ١٩٦٩ من إعدام شبكات التجسس واتهامهم بالعمل لصالح الغرب ، لاسيما الولايات المتحدة ، دفع بالصحافة الأمريكية لشجب أعمال الإعدام والتنديد بها ، وعدها منافية للأعراف الدولية ، وإن الذين أعدموا **((لم يحاكموا محاكمة عادلة تتوفر فيها ابسط مستلزمات العدل والحقوق الإنسانية))** على حد وصف إحدى الصحف الأمريكية [(٣)].

ونقلت بعض الصحف الأمريكية ما نقله شاهد عيان بريطاني من بغداد لمظهر إعدام الجواسيس ، فقد قال عن ذلك ما نصه : **((لمدة ثماني ساعات في يوم الإعدامات سلم البوليس إدارة مدينة بغداد إلى الشبان الذين كانوا يعملون بإرشاد وكلاء البعث فتولى هؤلاء نصب المشانق وحراسة الطرق المؤدية إلى أماكن الإعدامات ، أو مراقبة عشرات الآلاف من المتفرجين ثم الهتاف بطلب المزيد من الإعدامات...))** [(٤)] .

---

(١) حزب البعث العربي الاشتراكي ، ميثاق العمل الوطني ، بغداد ، ١٩٧١ ، ص ص ٥٣ – ٥٤ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية العراقية ، ملفات عام ١٩٦٨ ، كتاب من وزارة الخارجية العراقية إلى وزارة الإعلام حول ما نشرته الصحف الأمريكية عن العراق في ٢٢ آب ١٩٦٨ ، الوثيقة رقم ١٧٧ .

(3)" Washington post ",27 \2\ 1969.

(٤) مقتبس من : اديث دائي . ايف بينروز ، المصدر السابق ، ص٩٤ .

لقد كتب العديد من رفاق احمد حسن البكر مذكراتهم بعد سنوات من عملهم داخل حزب البعث العربي الاشتراكي عن علاقة البكر بالولايات المتحدة ورجالها في العراق منذ انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ ، فقد جاء في إحدى كتب المذكرات ان (ببسيل ليكلاند) مساعد الملحق العسكري الأمريكي ومسؤول المخابرات الأمريكية في العراق كان يلتقي بعلم من البكر بصالح مهدي عماش ((صباح كل سبت)).[١] وحاول احمد حسن البكر السماح للخبراء الأمريكان الإطلاع على الدبابة السوفيتية (T-62) ، التي كانت تعد احدث دبابة سوفيتية آنذاك وتطلع الغرب لمعرفة أسرارها حسب رواية طالب شبيب[٢] ، أو الإطلاع على الدبابة السوفيتية (T-52) وطائرة (الميغ 21) ودراسة خصائصها الفنية [٣].

وربط قسم من البعثيين المنشقين بين التغيير السياسي الذي قاده أحمد حسن البكر عام ١٩٦٨ وبين إعدامه العشرات من الجواسيس بعد اتهامهم بالجاسوسية لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل لكي لا يكشف هؤلاء صلته بالولايات المتحدة وعلاقته القديمة برجالاتهم في العراق [٤].

ومهما يكن من أمر ، ومع احتمالية تعاون بعض البعثيين مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) أبان انقلابي الثامن من شباط ١٩٦٣ والسابع عشر من تموز ١٩٦٨ ووفق مبدأ (تخادم المصالح) إلا ان ذلك لا يعني وبأي حال من الأحوال ، وعلى وفق المعطيات التاريخية التي تناولناها في سياق هذه الدراسة ، عمالة أولئك الرجال لصالح الولايات المتحدة الأمريكية كون سيرتهم الذاتية ونشأتهم العسكرية الوطنية ، تدل على ارتباطهم الوثيق ببلدهم .

---

(١) هاني الفكيكي ، المصدر السابق ، ص٢٨٣ .

(٢) مقتبس من : جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص٤٢ .

(٣) هاني الفكيكي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٨ – ٢٩٩ .

(٤) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص٤٣ .

سابعاً : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢:

بذلت الولايات المتحدة الأمريكية محاولات عدة طوال السنوات الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية للحصول على امتياز خاص بشركاتها النفطية ، إلا أن هيمنة بريطانيا على مصدر القرار السياسي في العراق ، والدور الذي أسهم به نوري السعيد بالدرجة الأكبر وعبدالاله بدرجة اقل حالا دون ان يحصل الأمريكان على ما كانوا يصبون إليه ، إذ كانت وجهة نظرهما تكمن في ضرورة حصر استثمار النفط العراقي بشركة نفط العراق (I.P.C) [١].

وكان للولايات المتحدة الأمريكية مبرراتها الموضوعية للاندفاع والتغلغل السياسي والاقتصادي نحو منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، والعراق بشكل خاص إبان الحرب العالمية الثانية وما بعدها ،لأن النقص في احتياطها النفطي بسبب الزيادة المفرطة في الإنتاج واشتداد الطلب على النفط بسبب توسع العمليات العسكرية وحاجة الحلفاء إلى النفط الأمريكي بعد توقف الإنتاج وتذبذبه في مناطق مختلفة من العالم بسبب الحرب ، فأدى كل ذلك إلى تخلي الساسة الأمريكان عن سياستهم المعلنة في عدم التدخل في شؤون الشرق الأوسط ، والتحول نحو اتباع سياسة جديدة قائمة على ضرورة دراسة إمكانية تقديم المساعدات إلى شركات النفط العاملة في الشرق الأوسط [٢].

تزامن التوجه الأمريكي لإيجاد موطئ قدم له في نفط العراق في فترة الخمسينات من القرن العشرين مع نهوض حركة التحرر الوطني في جميع أنحاء العالم ، وبشكل خاص في المنطقة العربية ، ودعوتها لتحجيم مصالح الدولة الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا ، وتأمين حقوق الشعوب في ثرواتها النفطية والتوصل إلى تسويات عادلة ومنصفة معها [٣] . وطالبت الحركة الوطنية في العراق بضرورة دراسة مواد امتياز شركة نفط العراق التي حصلت على مكاسبها النفطية بتأثير عوامل سياسية ، وتم حرمان العراق من منافع عديدة ، ولم تراع

---

(١) وهي شركة النفط التركية التي سميت فيما بعد شركة نفط العراق .. ينظر : طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ، ص١٠٥ .

(٢) ينظر : نوري عبد الحميد خليل ، ((التوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية)) مجلة " آفاق عربية " ، العدد (٩) ، السنة (١٤) بغداد ، أيلول ١٩٨٩، ص٥١ .

(٣) جريدة صدى الأهالي ، بغداد ، ٢٩ نيسان ١٩٥١.

حقوقه بأي شكل من الأشكال ، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في الامتيازات النفطية السابقة لان قضايا النفط وامتيازاته له علاقة كبرى بسياسة الدولة العامة واقتصادياتها الأساسية (١) .

ودعت المعارضة العراقية ضرورة تعديل الامتيازات محذرةً الحكومة العراقية من الأخذ بمبدأ المساهمة في أرباح الشركة النفطية البريطانية لأن هذه الشركة تعلم كيف تنظم حساباتها وتخفي أرباحها ليظل العراق الخاسر الوحيد في هذه المعادلة (٢) .

جاء تأميم النفط في إيران إبان عهد حكومة الدكتور محمد مصدق سنة ١٩٥١(٣)، واتخاذ الشركات الأمريكية مبدأ مناصفة الأرباح مع المملكة العربية السعودية وشركة (الآرامكو) ليشكل ضربة كبرى لشركات النفط البريطانية العاملة في الشرق الأوسط ، وليضع القوى القومية في العراق في مواجهة قوى السلطة التي رأت ان الدعوة للتأميم أو المناداة به ((شعار شيوعي يرمى إلى إشاعة الفقر والبطالة)) (٤) .

وخلال السنوات الأخيرة من العهد الملكي هاجم نوري السعيد عملية التأميم وعد النفط ملكاً للدولة وهو مؤمم من أصله ، والشركات مجرد مستأجر له ، وبالإمكان استبدالها اذا ما خالفت شروط الاستئجار بشركات نفطية أخرى (٥) . ودخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع الشركات النفطية استمرت حتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ لم يحصل العراق خلالها سوى على وعود بأن هذه الشركات ستنظر في طلباته وسيكون لها موقف ايجابي منها (٦).

لم يكن أمام قادة ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بعد رفعهم شعارات الاستقلال السياسي والاقتصادي إلا الدخول في مفاوضات مباشرة مع الشركات النفطية لإستحصال حقوق العراق منها ، إلا أن العراق لم يحصل من ورائها على شيء يذكر ، فتم إصدار

---

(١) ينظر مذكرة الأستاذ كامل الجادرجي بشأن قضية النفط في العراق في : مجلة "نفط العرب" ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، بيروت ، شباط / فبراير ١٩٧٣ ، ص ص ٤١ – ٤٢ .

(٢) ينظر : مقال السيد محمد حديد المعنون ((المناصفة في النفط لا في الأرباح هي أقل ما يطلبه العراق حتى يتم التأميم)) في : جريدة صدى الأهالي ، بغداد ، ١٥ / أيار / ١٩٥١ .

(٣) عن تأثير عملية التأميم في إيران على العراق يراجع مقال الأستاذ حسين جميل المعنون ((تأميم النفط الإيراني وتأثيره على العراق في امتيازات النفط)) في : جريدة الزمان ، بغداد ، ٢٠ / آذار / ١٩٥١ .

(4) R.Tiler , The Oil War in The Middle East 1947 – 1973 , London ,pp. 69 – 70 .

(٥) مقررات مجلس النواب العراقي ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٠ ، ص ٧٢٤ .

(٦) نديم الباجة جي ، حقائق وأرقام عن سياسة النفط ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٧ .

القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي عد واحداً من أهم إنجازات الثورة في المجال الاقتصادي والسياسي ، واثبت قدرة صانع القرار في العراق على التحكم بثروته النفطية [١].

لقد كانت الحكومة العراقية في عهد عبد الكريم قاسم راغبة في حل مشاكلها مع الشركات النفطية واستخلاص حقوق العراق منها بصورة سلمية وودية إلا أن تعنت الشركات لما يقرب الثلاث سنوات عقدت خلالها ثماني وعشرين اجتماعاً وغيرها من المقابلات[٢] ، جعل المسؤولين العراقيين وفي مقدمتهم عبد الكريم قاسم يتوصلون إلى نتيجة مفادها ان الشركات النفطية مازالت تفكر بالعقلية التعسفية الاحتكارية القديمة التي حصلت بموجبها على امتيازاتها في العهد الملكي وليس لديها الاستعداد للاعتراف بحقوق الشعب العراقي المشروعة [٣].

وإزاء ذلك أقدمت الحكومة العراقية على إصدار القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي عينت فيه مناطق الاستثمارات النفطية ، وبموجبه انتزع العراق مساحة واسعة من الأراضي النفطية وحررها من سيطرتها وهيمنتها ، وأصبح ذلك قاعدة للقطاع النفطي الوطني ، ومهد لصناعة نفطية عراقية مستقلة عن هيمنة الشركات النفطية الاحتكارية[٤] ، الأمر الذي مهد لقيام شركة النفط الوطنية في عهد حكومة طاهر يحيى[٥] التي أكدت في منهاجها **((إن الحكومة ستعمل على قيام صناعة نفطية تكون أساساً لفعالياتها النفطية في استثمار المناطق التي أعيدت حقوقها الى الدولة بموجب القانون رقم (٨٠) وستبدأ ذلك بتحقيق مشروع شركة النفط الوطنية ، وسنعمل كذلك على تطوير صناعة النفط الإنتاجية القائمة وحل مشاكلها بما ينسجم وتطلعات العصر)).**[٦]

---

(١) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣١٥ .

(2) U .Dann , Iraq under Qassem A political History 1958 – 19 63, London , 1968 p – 18 .

(٣) ملفات وزارة الخارجية العراقية لعام ١٩٦٠ ، النص الكامل لمحضر الاجتماعيين المنعقدين في مقر الزعيم عبد الكريم قاسم مع الشركات النفطية في ٢ –٦ نيسان ١٩٦٠ ، بغداد ،١٩٦٠ ، ص ١٠ .

(٤) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

(٥) تأليف في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ واستمرت حتى ٥ أيلول ١٩٦٥ . للتفصيل عن تشكيلها يراجع : جريدة الجمهورية ، بغداد ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٤ .

(٦) كامل السامرائي ، القوانين العراقية الخاصة بالنفط ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ٣٩٧ .

وتأسيساً على ذلك سعت حكومة طاهر يحيى لتأسيس شركة النفط الوطنية التي أخذت على عاتقها إدارة الأراضي التي انتزعها القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ ، وبالفعل شرعت الحكومة في الثامن من شباط ١٩٦٤ قانون تأسيس شركة النفط الوطنية برأسمال قدره (٢٥) مليون دينار تدفعه الحكومة بطلب من إدارة الشركة وموافقة مجلس الوزراء.(١)

وجاء موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأسيس شركة النفط الوطنية قبل ساعات من صدور وإذاعة قانونها ، فأتصل سفيري الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بوزارة الخارجية العراقية وطلباً مقابلة وزير الخارجية اللواء الركن ناجي طالب فوراً لبحث قضايا مهمة تتعلق بالنفط ، وفعلاً تم عقد اجتماع مع كل واحد منهما على انفراد ، فاحتجا على قانون شركة النفط الوطنية وطالباً من الحكومة العراقية التريث بإصداره ، مدعين ان حكومتيهما ستحثان شركات النفط العاملة في العراق على حل كل المشاكل العالقة بينها وبين الحكومة العراقية ، فرفض وزير الخارجية العراقية احتجاجهما ، وأكد لهما بأن قانون شركة النفط العراقية شرع ليصدر ، وان المشاكل العالقة لا دخل لها بهذا القانون ويمكن حلها عن طريق الحوار ، واستغرب ناجي طالب من ذلك لأن هناك شركة نفط في الكويت وإيران ولم يثر الأمريكان والبريطانيين حولهما أية ضجة ، فرد السفيران الأمريكي والبريطاني وكأنهما متفقان على الإجابة ان حكومتيهما لم تعترفا بقانون رقم (٨٠) الذي نزع الملكية في الأراضي غير المستثمرة فعلاً من شركات النفط وهناك مشاكل مازالت قيد البحث بين الحكومة والشركات ولا يحق للحكومة العراقية استثمار هذه الأراضي قبل موافقة الشركات على قانون رقم (٨٠) لسنة١٩٦١ (٢) .

وعندما صدر قانون تأسيس شركة النفط الوطنية لم تنفك الشركات النفطية الأمريكية عن تقديم عروضها إلى هذه الشركة لاستثمار بعض مناطق العراق(٣)، ففي الثالث والعشرين من آذار عام ١٩٦٤ تقدمت شركة (سنكلير) "Sinclair" الأمريكية بعرض الى شركة النفط الوطنية للدخول في ميدان الاستثمار النفطي في العراق ، وفي الثلاثين من نيسان من العام نفسه جرى الاجتماع الأول بين ممثلي الطرفين في بغداد وتم التباحث حول جوانب مختلفة من

(١) ينظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد (١٥) ، ١٠ شباط ، ١٩٦٤ .

(٢) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(٣) عبد اللطيف الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، صيدا ، د . ت ، ص ص ٢١٧ – ٢١٨ .

قبيل المشاركة والأسعار وإدارة الأعمال وكلف التحري وغيرها ، الا انه لم يحصل اتفاق بين الجانبين[١] .

وتقدمت شركة (كونتناتل أويل كومبني) ".Contental Oil Co" الأمريكية بعرض مشابه لنظيرتها (سنكلير) ، ففي أواخر شهر آذار ١٩٦٤ طلبت الشركة الأمريكية إجراء مباحثات نفطية مع شركة نفط العراق ، وبالفعل عقد اللقاء في السادس عشر من نيسان من العام نفسه بين كل من صالح كبة وغانم العقيلي وطارق شفيق وعبد الله السياب من أعضاء مجلس إدارة الشركة العراقية ، وكل من المستر مكوك والمستر دنمان ممثلي الشركة في الشرق الأوسط ، فأبدى ممثلوا الشركة الأمريكية تحفظهم حول استثمار المناطق الداخلية لأن الخلاف مع الشركات العاملة في العراق كان لا يزال قائماً ، إلا أنهم أبدوا استعدادهم للعمل في المياه الإقليمية والمناطق اليابسة الأخرى ، فانتهى الاجتماع دون أن يتم التوصل إلى نتيجة تذكر ، وحتى عندما تم الاتفاق على عقد جولة ثانية من المباحثات فانها لم تعقد البتة [٢].

وعلى ما يبدو فأن هذه العروض الأمريكية كانت محاولة لجس النبض لدى شركة النفط الوطنية العراقية والتعرف على توجهاتها ،وعرض شروط تعجيزية عليها لكي تضعف موقعها التفاوضي وتصرفها عن مهامها الأساسية فضلاً عن ذلك فأن هذه الشركات كانت أصلاً تتخوف من عقد أي اتفاق مع شركة النفط الوطنية العراقية ، خوفاً من ردود فعل الشركات المساهمة في شركة نفط العراق [٣] .

واستمر الحال في السنوات التالية حتى قيام التغيير السياسي في العراق في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ لتدخل القضية النفطية مرحلة جديدة بعد مفاوضات صعبة وفاشلة مع

---

(١) وثائق شركة النفط الوطنية لعام ١٩٦٤، الملف رقم ٦٠ / ١٢ ، عنوانه : موضوع الاستثمار ، عروض شركة سنكلير الأمريكية ، ملخص الاستيضاحات لشركة النفط الوطنية مع محضر الاجتماع في مكتب رئيس مجلس الإدارة مع المستر نكاسيان والمستر مور ممثلي الشركة في ٣٠ / ٤ / ١٩٦٤ ، الوثيقة رقم ١٦ .

(٢) وثائق شركة النفط الوطنية لعام ١٩٦٤ ، الملف ٨٢ / ٢٣٢ ، عنوانه : موضوع الاستثمار ، عروض شركة كونتناتل اويل كومبني الأمريكية ، موجز المباحثات المبدئية مع الشركة في ١٦ / ٤ / ١٩٦٤ ، الوثيقة رقم ١٨ .

(٣) احمد ساجر جاسم الدليمي ، نفط العراق . دراسة تاريخية ١٩٦٣ – ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) – جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ٥٠ .

الشركات النفطية ليأتي قرار التأميم في الأول من حزيران ١٩٧٢ تتويجاً للصراع المستمر بين العراق والشركات النفطية الإحتكارية .

وقد وضعت القيادة العراقية نصب عينها الدخول في معركة نفطية مع الشركات ذات العلاقة سيتكلل في حالة فشل المفاوضات معها باتجاه التأميم ، ولعل ما ذكره رئيس الجمهورية احمد حسن البكر عشية الاحتفال بمرور عامين على ١٧ تموز يوضح ذلك ، إذ كشف البكر عن الدور الذي تمارسه الشركات الأجنبية من أجل الإضرار بمصالح العراق القومية قائلاً: ((**إننا نعلن أن حكومة الثورة سوف لا تألوا جهداً في الحصول على حقوق العراق ، ولن تقبل بأية مماطلة أو تسويف أو التفاف على هذه الحقوق . وننصح الذين يحاولون وضع العصي في العجلة من أن عصيهم ستكسر لأن العجلة تدور ولن تتوقف**)) [(١)].

وفي الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٧١ تحدث صدام حسين[(٢)] وكان آنذاك نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة عن القضايا المعلقة بين العراق وشركات النفط مؤكداً أن العراق طلب من هذه الشركات ((**أن تكون مستعدة لمفاوضات حاسمة**)) في النصف الأول من شهر كانون الثاني ١٩٧٢ ، لأن هناك ((**قضايا معلقة كثيرة بيننا وبين شركات النفط تزيد على ١١ – ١٩ نقطة أو قضية أهمها المشاركة بأسهم الشركات بنسبة ٢٠ بالمائة والاتفاق على جدول الاستثمار**))[(٣)] . وحدَد صدام حسين نقاطاً دفعت العراق للدخول في المفاوضات مع الشركات النفطية أبرزها خفض هذه الشركات لضخ النفط في عام ١٩٧١ إلى الحد الذي أفقد البلد أكثر من عشرين مليون دينار دفعة واحدة ، الأمر الذي انعكس سلبياً على

(١) جريدة الثورة ، بغداد ، ١٨ تموز ١٩٧٠ .

(٢) من مواليد قرية (العوجة) في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٣٧ . انتقل إلى بغداد عام ١٩٥٥ ليسكن في دار خاله خير الله طلفاح . انتمى إلى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٧ . كان احد المشاركين في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩ ، وبعد فشل المحاولة هرب إلى سوريا ومنها الى القاهرة وأكمل دراسته الثانوية . عاد إلى العراق بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ليعمل في المكتب الفلاحي للحزب . أصبح عضواً في القيادة القطرية عام ١٩٦٥ . شارك في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ، وأصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة حتى ١٧ تموز ١٩٧٩ ، حيث تولى منصب رئيس الجمهورية حتى التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ . ينظر : جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧ – ٢٠٠٠ ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٤١ ؛ فخري قدوري ، هكذا عرفت البكر وصدام . رحلة ٣٥ عاماً في حزب البعث ، لندن ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٣ .

(٣) جريدة الجمهورية ، بغداد ، ٢ كانون الثاني ١٩٧٢ .

الميزانية العراقية والخطة القومية الاستثمارية ، وختم كلامه قائلاً : **((لقد وصلنا مع الشركات إلى حد اللاتساهل في هذه القضايا))** [(١)] .

وقبل ان تدخل الحكومة العراقية المفاوضات مع الشركات النفطية في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٧٢ خططت القيادة السياسية فيه لخوض معركة طويلة مع هذه الشركات والسعي لتهيئة العراقيين لتحمل تبعات القرارات التي سيتم التوصل إليها بما فيها قرار التأميم[(٢)] .

وقد بدأت المفاوضات النفطية بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٧٢ في بغداد ، وترأس الوفد العراقي وزير الخارجية مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي [(٣)] في حين كان صدام حسين هو المشرف الفعلي على تلك المفاوضات والموجه للوفد العراقي ، وكان يلمح للوفد باستمرار عدم ارتياحه من موقف الشركات النفطية واللاإطمئنان إلى مناوراتها ، ويرى ان أفضل حل للأزمة النفطية هو **((التأميم الفوري لان الشركات مهما طرحت من عروض فإنها ستبقى تثير المشاكل المالية والسياسية للعراق))**[(٤)] .

وبالمقابل حدد رئيس الوفد العراقي المفاوض موقف العراق وإصراره على انتزاع حقوقه على وفق صيغ مشروعة داعياً الشركات النفطية إلى **((مفاوضات صريحة مباشرة واضحة الأهداف وقائمة على أساس الإقرار بكامل حقوقنا والابتعاد عن كل ما من شأنه الالتفاف أو تعطيل مضامين القانون رقم(٨٠) لسنة ١٩٦١ ، والذي أضحى واحداً من أقدس الحقوق التي يتمسك بها شعبنا .وأرجو أن تنتهي هذه المفاوضات إلى نتائج إيجابية))** ،

---

(١) جريدة الثورة ، بغداد ، ٢ كانون الثاني ١٩٧٢ .

(٢) مقتبس من : وزارة الإعلام العراقية ، نفطنا من محاولات الالتفاف إلى التأميم ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ١٦ .

(٣) ولد في مدينة حديثة العراقية عام ١٩٣٩ ، شغل منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية من آذار ١٩٧٠ حتى تشرين الأول ١٩٧١ ، وعين وزيراً للخارجية بعدها حتى حزيران ١٩٧٤ . كان عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وعضواً في مجلس قيادة الثورة . أُعفي من جميع مناصبه في عام ١٩٧٤ وعين سفيراً في موسكو ثم في اسبانيا ، وتم اعتقاله في تموز ١٩٧٩ ابعد استدعاءه من الخارج ، وحكم عليه بالسجن حيث قتل فيه عام ١٩٨٠ . ينظر : جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص١٤١.

واستطرد قائلاً : **((نحن لسنا ضد أي شركة من الشركات التي تحاول ان تستثمر رؤوس أموالها بالشكل الذي يحفظ سيادتنا ويحفظ مصالح شعبنا))** (١).

كانت إحدى القضايا الرئيسة المتنازع عليها بين العراق وشركات النفط هي إشراك العراق في الشركات الثلاث التابعة لشركة نفط العراق ، وقضية تنفيق العائدات التي كان للعراق في ذمة الشركات ما يزيد على ٨٠ مليون دينار عراقي على أساس دفعات رجعية عندما توصل أواخر عام ١٩٧٠ إلى اتفاق تقوم الشركات بموجبه بدفع مبالغ إضافية ، إلا إن هذه الشركات لم تدفعها للعراق (٢) .

ولم تتوصل الجولة الأولى من المفاوضات بين العراق والشركات النفطية إلى نتيجة تذكر لإصرار كل طرف على موقفه ، فطلبت الشركات من الحكومة العراقية إمهالها بعض الوقت إثر إنتهاء الجولة الأولى لتقديم بعض العروض والبدائل ، إلا أن الحكومة العراقية رفضتها وعدتها عروضاً تتناقض مع جوهر مطلب العراق ، فطلبت الشركات مهلة أخرى للسفر إلى لندن للتشاور ، وتم لها ذلك ، وفي الخامس من شباط ١٩٧٢ تقدمت الشركات بعرض لها يتضمن شراء ٨ بلايين برميل خلال مدة لا تقل عن عشرين سنة من نفط البصرة أو أي نوعية يتفق عليها بسعر(١,٦٢) دولار للبرميل ووافقت على تنفيق الربح بدون شرطي الشركة الأكثر حظوة والتحكيم الإجباري ، وإحداث زيادات في إنتاج الشمال والجنوب بحيث يزداد إلى حوالي (٤٥) مليون طن سنوياً من الجنوب ، و(٣٠) مليون طن سنوياً من الشمال ، كما طالبت الشركات آنذاك بتعويض عن الآثار الاقتصادية للقانون رقم (٨٠) يبلغ ١٢،٥ % من إنتاج شركة النفط الوطنية مجاناً ، كما عرضت الدخول بمشاركة بنسبة ٥ % مع شركة النفط الوطنية في شركة جديدة للإستكشاف عن النفط في مناطق جديدة ودفع مبلغ مقطوع مقداره (١٠) ملايين باون إسترليني لقاء تنازل الحكومة عن جميع الطلبات المعلقة ، فرفضت الحكومة العراقية هذا العرض جملة وتفصيلاً (٣) .

وتبين من خلال ذلك ان الشركات النفطية ما تزال مصرة على موقفها الذي يستشف منه الالتفاف على مضمون القانون رقم (٨٠) وعدم الاعتراف بحق العراق المطلق في إصدار

---

(١) وزارة الإعلام العراقية ، نفطنا من محاولات الالتفاف إلى التأميم ، ص ص ١٧ – ١٩ .

(2) R. Tilr, Op. cit. pp, 120- 121 .

(٣) سعدون حمادي ، مذكرات وآراء في شؤون النفط ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٩٦ .

التشريعات الخاصة بثروته النفطية . وإثر فشل جلسات عدة جرت بين الوفد العراقي والشركات النفطية ، وانقطاع المفاوضات النفطية في نهاية شباط ١٩٧٢ بعد اختتامها وإعلان رئيس وفد الشركات الأجنبية عن أسفه **((لعدم التوصل إلى شيء مقبول عبر هذه المفاوضات))**[١] وما أعقبها من قيام الشركات النفطية بتخفيض الإنتاج من الحقول الشمالية ابتداء من شهر آذار والأشهر التي أعقبته إلى ما يقارب نصف طاقة التصدير مما الحق بالعراق ضرراً مالياً بليغاً[٢] ، إثر ذلك أصدر مجلس قيادة الثورة إنذاراً للشركات النفطية في السابع من أيار ١٩٧١ منحها بموجبه مهلة أسبوعين للاستجابة لطلبات العراق في زيادة الإنتاج ووضع منهج إنتاجي طويل الأمد وتقديم عرض إيجابي حول مطاليب العراق التي قدمت خلال المفاوضات [٣] . وضمن السياق نفسه أصدر المجلس بياناً أعلن فيه التقشف في كافة أنواع الإنفاق تأهباً لأية احتمالات طوارئ وإيقاف العمل بالمنهاج الاستثماري لسنة ١٩٧٢ – ١٩٧٣ [٤].

اتخذ العراق إجراءات عدة لمواجهة فشل مفاوضاته مع الشركات النفطية كان من بينها أعداد دراسات سرية وخاصة عن كيفية إدارة موارد الدولة في حال انقطاع الموارد النفطية وبنسبة ١٠٠ % وانقطاعها بنسبة ٧٥ % وانقطاعها بنسبة ٥٠ % وكيفية زيادة موارد الدولة من مصادر أخرى في ظل كل بديل ، كما صدرت مراسيم جمهورية بإجراء تعديل وزاري في أيار ١٩٧٢ دخل الوزارة بموجبه عدد من عناصر " الجبهة الوطنية " مثل عامر عبد الله ومكرم الطالباني الشيوعيان القياديان ، واثنان من العناصر القومية وهما هشام الشاوي والدكتور نزار الطبقجلي [٥].

إنتهت مدة الأسبوعين وفي اليوم الأخير للمهلة التي منحت للشركات النفطية تقدمت الأخيرة بعرض قالت انه العرض النهائي خفضت فيه كميات النفط التي طالبت شرائها بأسعار خاصة إلى النصف مع زيادة طفيفة في أسعار شرائها ، وخفضت التعويضات التي طالبت بها

---

(١) وزارة الإعلام العراقية ، نفطنا من محاولات الالتفاف إلى التأميم ، ص ٣٧ .
(٢) سعدون حمادي ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .
(٣) للتفصيل عن الإنذار الموجة للشركات يراجع : جريدة الثورة ، بغداد ، ١٨ أيار ١٩٧٢ ؛ وزارة الإعلام العراقية نفطنا من محاولات الالتفاف إلى التأميم ، ص ص ٣٨ – ٤١ .
(٤) جريدة الجمهورية ، بغداد ، ١٨ أيار ١٩٧٢ .
(٥) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

عن القانون رقم (٨٠) إلى ٧ % من النفط المتبقي لدى شركة النفط الوطنية ، كما عرضت زيادة إنتاج البصرة إلى ١,٥ مليون برميل يومياً في ١٩٧٥ والى ٢ مليون برميل يومياً في ١٩٨٠ ، أما بالنسبة لمطاليب العراق الأخرى فقد عرضت المبلغ المقطوع البالغ ٣٠ مليون باون استرليني مع تنفيق الربح ، فلم تقبل الحكومة العراقية بذلك هذا العرض[١] وبات إصدار قرار حاسم قاب قوسين أو أدنى .

وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأول من حزيران ١٩٧٢ عقد مجلس الوزراء العراقي ومجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث اجتماعاً مشتركاً في مبنى القصر الجمهوري ترأسه احمد حسن البكر وجلس إلى يمينه صدام حسين ، فأعطى البكر بنذة مختصرة للمفاوضات التي جرت مع شركات النفط الأجنبية وموقف الحكومة العراقية منها ، واختتم البكر حديثه قائلاً: **((إنه في ضوء كل ذلك فإن الحكومة قد قررت إصدار التشريعات اللازمة التي تضمن حقوق الشعب وتحافظ على ثروته النفطية ...))** ، وكان ذلك يبدو لبعض الوزراء غامضاً ، فانبرى نافذ جلال وزير الزراعة مستفسراً عن المقصود بكلامه ، فأجابه البكر : **((سنؤمم النفط هذا اليوم))**[٢] ، وهو ما تم فعلاً . ففي مساء الأول من حزيران ألقى الرئيس احمد حسن البكر بياناً من محطة تلفزيون بغداد ونقلته إذاعتا بغداد وصوت الجماهير أعلن فيه عن قرار التأميم رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٢ حدد فيه إنشاء شركة حكومية بإسم **((الشركة العراقية للعمليات النفطية))** تقوم مباشرة ومنذ إعلان البيان بالإشراف على إدارة شركة نفط العراق المؤممة ، وتضمن القانون ستة عشر مادة ، تم بموجبها تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة في المناطق المحددة لها بموجب القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ ، وتؤول إلى الدولة ملكية جميع الأموال والحقوق الموجودة المتعلقة بالعمليات المذكورة ، وأن تؤدي الدولة العراقية إلى شركة نفط العراق المحدودة تعويضاً عما آل إلى الدولة طبقاً للمادة الأولى من أموال وحقوق وموجودات ...الخ[٣]. وجاء في بيان التأميم : **((إن المعركة ضد شركات النفط تمثل خط الانتقال إلى مرحلة جديدة))** لأن الحكومة برهنت للاستعمار وللاحتكارات النفطية إن إرادتها وإرادة الجماهير **((لأقوى من حساباتهم وتصوراتهم ، فنحن**

(١) سعدون حمادي ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .
(٢) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
(٣) جريدة الثورة ، بغداد ، ٢ حزيران ١٩٧٢ .

الذين رفضنا الانقياد للإمبريالية وخضنا معركة التصدي ضدها ...))[١] . وبإعلان قرار التأميم بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العراق السياسي المعاصر[٢] . كما كان للتأميم صدى واسعاً لدى الأقطار العربية والهيئات والمنظمات في البلدان الصديقة والصحافة العالمية ، لما له من اثر في الاستقلال الاقتصادي والسياسي للعراق [٣] .

وبصدد موقف الولايات المتحدة من التأميم فإنها ربطت مواقفها السياسية الخارجية بقاعدتها النفطية[٤]. فمنذ وقت سبق قرار التأميم بفترة لا تتجاوز الشهرين أخذت وزارة الخارجية الأمريكية بتحريض من وزيرها هنري كيسنجر **((البحث عن مصادر آمنة للنفط))**، ورفع جيمس اكيتر " G.Aceter" مدير مركز والوقود الطاقة في وزارة الخارجية تقريراً سرياً خلص فيه إلى **((إن ميزان القوى في صناعة النفط العالمية بات يميل لصالح المنتجين بعد أن كان مائلاً لصالح المستهلكين))** [٥] .

وفي التاسع من آذار ١٩٧٢ أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية البيت الأبيض مخاوفها من استخدام النفط بالشكل الذي يضر بالمصالح الأمريكية ، وقدمت مقترحاتها بضرورة إتباع سياسة تدخل قوي لصالح الأمريكان عن طريق حفظ وصون الطاقة ، وأوصت بتدابير لزيادة الإنتاج المحلي للنفط واتباع سياسة تشتمل على زيادة واردات النفط بصورة معتمدة من مصادر آمنة ، الأمر الذي دفع بعض المحللين للقول انه المناسبة الأولى التي صرح فيها عن هكذا هدف سياسي [٦] .

ولمواجهة ما ترتب عن تأميم النفط العراقي طالب رئيس جمعية النفط الأمريكية المستقلة (I.P.A.A) في خطاب وجهه إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون R.Noxcon

---

(١) جريدة الجمهورية ، بغداد ، ٢ حزيران ١٩٧٢ .

(٢) مازن البندك ، قصة النفط ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٦٢ .

(٣) ينظر : وزارة الإعلام العراقية ، أصداء تأميم شركة نفط العراق ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ص ٩ – ٤٥ ؛ همام عبد الغني ، أفاق تجربة التأميم الرائدة في العراق ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ص ٨ – ٩ .

(٤) شريف جويد العلوان ، السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط ١٩٦٧ – ١٩٧٣ ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٣٧ .

(٥) أيان رتليدج ، العطش إلى النفط . ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ؟ ترجمة : مازن الجندلي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٢ ؛

Qutied in : M. Tanzer , Middle East Oil Crisis , Baltimore , 1977 , p. 66 .

(٦) أيان رتليدج ، المصدر السابق ، ص ٨٢.

(١٩٦٩-١٩٧٣) [١] برفع أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يصل إلى أربعة دولارات عن البرميل الواحد لتوفير الأموال والمبالغ اللازمة للتوسع في الإنفاق على عمليات استكشاف النفط والغاز وتطوير الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان انخفض السعر الحقيقي للخام المحلي إلى دولارين للبرميل الواحد [٢] .

إن هذه الدعوات التي أطلقها المسؤولون النفطيون الأمريكان وجدت لها صداها على صفحات المجلات الأمريكية التي كانت تحظى بالاهتمام من لدن الرأي العام الأمريكي ، فقد نشر جيمس أكينز مسؤول مكتب الوقود والطاقة في وزارة الخارجية الأمريكية مقالاً في مجلة " Foreign Affairs " بعنوان : ((أزمة النفط : هذه المرة الذئب هنا)) ، ركز فيه على ان الاستهلاك العالمي للنفط في الإثنى عشر سنة القادمة يتوقع ان يفوق كل ما استهلكه العالم من نفط في التاريخ حتى سنة ١٩٧٣ ، كما أكد ان سعر النفط الذي كان آنذاك بحدود الدولارين للبرميل ، يحتمل ان يرتفع إلى ٥ دولار للبرميل قبل سنة ١٩٨٠ ، وان الدول العربية أصبحت في موقف يتيح لها استخدام النفط كسلاح سياسي ضد الدول الغربية ، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية [٣] .

وجاءت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من حذو الدول العربية حذو العراق في تأميمها للنفط الأمر الذي سيجعل الأمريكان أمام مشكلة حقيقية كبيرة ، ولعل ما ذكره أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية ما يوضح ذلك ، إذ يقول جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط بهذا الخصوص ما نصه : **((إن الولايات المتحدة الأمريكية يهمها جداً مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، ولا سيما نفط الخليج العربي لان استمرار جريان النفط من هذه المنطقة يشكل أهمية بالغة**

(١) ولد في التاسع من يناير / كانون الثاني ١٩١٣ في كاليفورنيا ، وهو من الحزب الجمهوري ، وتنازل عن الحكم عام ١٩٧٣ ، وتوفي في الثاني والعشرين من أبريل / نيسان ١٩٩٤ ، ويعد الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية .
رأفت غنيمي الشيخ ،أمريكا العلاقات الدولية ،القاهرة ، ص٦٩ .

(٢) مجلة " نفط العرب " ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(3) See :Akins James , ((The Oil Crisis : This Time the Wolf is Here)) , "Foreigh Affairs , Washington , April 1973 , pp. 462 -492 .

للاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الدول الحليفة الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وحلفائه))[1] ، ويستطرد سيسكو قائلاً : **((إن مصادر النفط تشكل الآن وفي المستقبل أيضاً أهمية عظيمة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة ولهذا السبب فأن الشركات الأمريكية قد وظفت أموالاً طائلة لتطوير حقول النفط في المنطقة ، وان الأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات تساهم مساهمة عظيمة في ميزان المدفوعات الأمريكي)).**[2]

وعلى صعيد آخر فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتخوف من أن يؤدي طرد شركاتها النفطية من الشرق الأوسط إلى فقدانها لزعامتها السياسية للعالم الرأسمالي ولعل ما ذكرته صحيفة " New York Times " خير دليل على ذلك ، فقد ذكرت في إحدى افتتاحياتها انه **((إذا خرجت شركات النفط الأمريكية من الشرق الأوسط فأن البلدان الأوربية قد تتوصل إلى اتفاقية مع البلدان العربية للبدء في إنتاج النفط العربي بنفسها ، ويعني هذا بالنسبة للاقتصاد الأمريكي خسائر تصل إلى ١٥٠٠ مليون دولار في السنة ، وإضعاف النفوذ السياسي الأمريكي في أوربا . ومن الممكن أن تكون إحدى النتائج النهائية تقويض حلف شمال الأطلسي ، وخلق موقف يؤدي بمعظم دول أوربا الغربية إلى التصرف حيال الولايات المتحدة مثل فرنسا وتصبح أوربا أكثر استقلالاً عن واشنطن))** [3] .

بالمقابل كانت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع نفطي حرج سنة ١٩٧٢ ، فقد كان مجموع إنتاجها النفطي المحلي حتى الثامن والعشرين من كانون الأول ١٩٧٢ يبلغ **(١١)** مليون و **(٢٠٤)** ألف برميل يومياً ، بينما كان مجموع الطلب المحلي على المنتجات النفطية يبلغ حوالي **(١٦)** مليون و **(٢٢٧)** ألف برميل يومياً حسب التقديرات المبدئية لمعهد النفط العالمي ، وجاء في تقديرات هذا المعهد ان الطلب على المنتجات النفطية في هذا العام قد ارتفع إلى نسبة ٦،٧ % عما كان عليه سنة ١٩٧١ ، ولمواجهة هذا النقص استوردت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٧٢ ما تقديره **(٤)** ملايين و **(٦٩٨)** ألف برميل يومياً من النفط الخام ومنتجاته ، وذلك بزيادة قدرها ٧ ، ١٩ % عن سنة ١٩٧١ ، وتفيد تقديرات

---

(١) يقصد إسرائيل .

(٢) مقتبس من : حمدي ايوب ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(3) " New York Times , 27 \2 \ 1973".

المعهد ان حوالي ٢٩ % من النفط الخام والمنتجات النفطية المستعملة في الولايات المتحدة تأتي من مصادر أخرى (١) .

ولمواجهة النقص المتزايد في الولايات المتحدة الأمريكية وعد الرئيس الأمريكي نيكسون الشعب الأمريكي بأنه سيلغي جميع القيود المفروضة على استخدام النفط الذي يستخدم في تدفئة المنازل ، وسيستمر هذا الإلغاء لمدة أشهر ، في الوقت الذي طالب أحد النواب الأمريكان وهو سيلفوكونتي أن لا يحدَد أجل معين لهذا الإلغاء (٢) . وضمن السياق نفسه اقترحت لجنة الطاقة الفيدرالية الأمريكية وضع نظام لتوزيع الغاز الطبيعي بالبطاقات على ان تعطى الأولوية للمنازل والمحال التجارية الصغيرة التي تخدم المستهلكين ، كما اقترحت اللجنة ان يقطع تزويد المصانع به لفترات متقطعة حفاظاً على استهلاكه (٣) .

وهكذا بدأت الولايات المتحدة بالبحث عن وسائل جديدة لمواجهة النقص في حاجاتها النفطية بعد سنة ١٩٧٢ ، فتم ايفاد ريتشارد فاتكلهاوزر احد موظفي وزارة الخارجية الذين أسهموا في وضع تقرير (اكينز) إلى لندن في أيار ١٩٧٣ للبحث مع المسؤولين البريطانيين عن إمكانات بحر الشمال الذي اكتشف النفط فيه سنة ١٩٦٩ ، فأبرق من هناك إلى وزارة الخارجية الأمريكية **((إن نفط بحر الشمال عامل حيوي لبقاء الاقتصاد الغربي))**(٤) .

وشهدت الفترة التي أعقبت قرار التأميم العراقي بأقل من سنة شحة إمدادات النفط المحلية الأمريكية إلى الحد الذي كانت فيه إدارة الرئيس نيكسون قادرة على تخطي كل معارضة من لوبي منتجي النفط المحليين وإلغاء نظام حصص الاستيراد ، فقفزت واردات النفط التي كانت **(٢،٢)** مليون في اليوم سنة ١٩٦٧ إلى **(٤)** ملايين برميل في اليوم سنة ١٩٧٣ ، كان هذا الارتفاع في عتبة حجم الواردات النفطية خلال ست سنوات ضربة كبيرة للصورة التي كانت الولايات المتحدة قد رسمتها لنفسها كبلد غني بالنفط(٥) .

---

(١) مجلة " نفط العرب " ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(2) "New York Times" , 29 \2 \ 973.

(٣) مجلة " نفط العرب " ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(4) Harvie Christopher , Fool's Gold :The Story of North Sea Oil, London , 1994 .P. 92.

(5) Ibid . , p. 93 .

ولأهمية موضوع النفط بالنسبة للولايات المتحدة فأن المختصين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية اجتمعوا بأعضاء لجنة الشؤون الداخلية لمجلس الشيوخ الأمريكي في جلسة مغلقة بتاريخ الخامس عشر من أيار ١٩٧٣ زودوهم خلالها بمعلومات حول وضع الطاقة في العالم ، ومدى الاستقرار السياسي في الأقطار المنتجة للنفط وعن تأثير النفط في العلاقات الدولية ، بالمقابل أدلى جاكسون رئيس لجنة الشؤون الداخلية بمجلس الشيوخ الأمريكي بتصريحات حول مشاكل الطاقة التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية ، ومدى تأثيرها على علاقات حكومة واشنطن مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط بعد زيارته لعدد من هذه الدول اجتمع خلالها بالمسؤولين عن شؤون النفط في هذه الدول [١] . إلا أن هذه الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لم تحد من مشاكلها النفطية ، لأن الأشهر التي شهدها عام ١٩٧٣ كانت قاسية على الولايات المتحدة اثر قيام حرب تشرين في العام نفسه ، فأصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بموجب القانون رقم **(٧٠)** لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم **(٩٠)** لسنة ١٩٧٣ تم فيه تأميم حصة الولايات المتحدة الأمريكية وهولندة في شركة نفط البصرة لمساندتها الكيان الصهيوني في حربه ضد الأمة العربية ، وألحقتها بتأميم حصة كولنبكيان[٢] بموجب القانون رقم **(** ١٠١ **)** لسنة ١٩٧٣ ، فاستعاد العراق بموجب هذه القوانين والقانون رقم **(** ٦٩**)** لسنة ١٩٧٢ ما نسبته ٨٥ % من ثروته النفطية[٣] .

وإزاء هذا القرار الذي أمم فيه العراق حصة شركتي **(** ستاندر اويل اوف نيوجرسي **)** و **(**موبيل اويل كوربريشين **)** الأمريكيتين المالكتين لشركة **(** إستثمار الشرق الأوسط **)** البالغة ٧٥ ، ٢٣ % من عمليات شركة نفط البصرة المحدودة عبرت حكومة واشنطن عن أسفها لأن العراق قطع مفاوضاته معها وفاجئها بقرار التأميم ، ورأت الصحافة الأمريكية في هذه القرار

---

(1) "New York Times " , 17 \ 5 \1973 .

(٢) كانت مؤسسة كولنبكيان البرتغالية تمتلك ٥ % من امتيازات نفط العراق ، وقد شمل التأميم هذه الحصة مرتين في سنة ١٩٧٢ وفي سنة ١٩٧٣ .

ينظر : R.Tiler, Op., Cit., p. 145 .

(٣) همام عبد الغني ، المصدر السابق ، ص ١٠ ؛ ايان بيمور ، الأوبك اداة للتغيير ، ترجمة : عبد الوهاب الامين ، بغداد ، د . ت ، ص١٥٦ ؛ الكسندر بريماكوف ، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية ، ترجمة : بسام خليل ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٢.

تعبيراً سلبياً ، وتحشيداً لمعاداة الولايات المتحدة لاسيما أنه يأتي قبيل الاجتماع الذي سيعقد في بيروت بين دول الأوبك والأقطار الغربية أمر له دلالة كبرى في مسار السياسة العربية[١] .

أدى تأميم حصة الولايات المتحدة الأمريكية في نفط البصرة ، والخطر النفطي على إمدادات النفط اثر حرب تشرين ١٩٧٣ إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة ٣٦٠ % ، فصرح وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر تعليقاً على الطوابير الكبيرة بين المنتظرين الأمريكان لشراء البنزين في بلاده قائلاً : **((لم يسبق أبداً ان استطاعت أمم ضعيفة عسكرياً وفي بعض الأحيان سياسياً فرض هكذا شدة على النظام الدولي إلى هذا الحد))**[٢] ، ثم لاحظ كيسنجر بعد ذلك أن الأمم المستهلكة كانت سترد على ذلك قبل قرن بوضع اليد على حقول النفط ، وضرب كيسنجر مثلاً على ذلك عندما أشار إلى أن الولايات المتحدة كانت تهدد من حين لآخر ، بفعل ذلك الشيء نفسه ، لكنها لم تحصل على أي دعم من الديمقراطيات الصناعية الأخرى [٣] .

ورداً على قرار الحظر النفطي مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي اسهم العراق بدور أساس في تنفيذه ، وتأميم حصتها النفطية في شركة نفط البصرة قام وزير الخزانة الأمريكي جون كونللي (G. Conlely) بزيارة خاصة إلى عشرين دولة لتطويق قرارات الحظر والتأميم ، ونقل المسؤول الامريكي امتعاضه للحكومة الفنزولية بسبب تأييدها القرار العراقي [٤] .

ولتطويق آثار الحظر النفطي وقرار تأميم حصص الشركتين الأمريكيتين وخوفاً من الولايات المتحدة ان يمتد ذلك إلى بقية الدول المصدرة للنفط ، فقد دعت الدوائر الأمريكية الدول الصناعية إلى ضرورة ان لا تكون تحت رحمة هذه الضغوط ، وذلك عن طريق تكوين

---

(١) فاطمة عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٢) مقتبس من : ايان رتليدج ، المصدر السابق ، ص٨٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٤ .

(4)U.S.News and world Report ,15 \6 \ 1973 .

وكان مجلس الشيوخ الفنزويلي قد اتخذ قراراً بدعم موقف العراق بعد التأميم ، وأعرب المجلس عن تضامنه مع العراق في وقوفه ضد الشركات النفطية الأجنبية . ينظر : وزارة الإعلام العراقية ، أصداء... ، ص ٤٧ .

اتحاد للشركات العاملة في الدول المستهلكة للنفط مقابل دول الأوبك التي اتخذت قرارات معادية لها(١).

لم يتردد الأمريكان عن التفكير في استخدام القوة(٢) واحتلال منابع وحقول النفط في منطقة الخليج العربي ، فقد نقل عن وزير الدفاع الأمريكي آنذاك جيمس شليزنغر، انه **((لا يدري كيف يمكن ألا تلجأ الولايات المتحدة إلى القوة))**(٣)، الموضوع الذي كان المسؤولون الأمريكان يفكرون فيه ، إلا أن الخوف من تدخل الإتحاد السوفيتي حال دون تنفيذه(٤) .

وعلى الصعيد الإعلامي فقد مارست أجهزة الإعلام الأمريكية والمرتبطة بها حملة عنيفة ضد العراق والقرارات التي اتخذها ضد المصالح النفطية الأمريكية ، وشككت في نجاحها لان العراق حسبما ادعت **((لا يعرف كيف يسوق نفطه الذي يشكل دخلاً يبلغ ٩٠ % من ميزانيته السنوية))**(٥) ، وأكدت إحدى الصحف الأمريكية ان خطوة العراق هذه **((ستزيد من متاعبه وعلاقاته مع الغرب ، فبدلاً من التقرب إليه وإقامة علاقات وثيقة معه فانه وقع القطيعة مع الدول الغربية))** (٦) . وشنت بعض الصحف الأمريكية حملة على العراق متهمة نظامه بالتطرف ومحاولة استقطاب الحلفاء العرب له ، واتخاذ قرارات التأميم وسيلة لكسب الجماهير العربية لدعم النظام فيه ومعاداة الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية (٧).

---

(١) عزيز السيد جاسم ، تأميم النفط ومستلزمات الانتصار ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص٣٩ .

(٢) طرحت مسألة استخدام القوة العسكرية الأمريكية بصورة جدية للاستيلاء على حقول النفط في دول الأوبك ولأول مرة في يناير / كانون الثاني١٩٧٥ ((إذا ما تعرض العالم الصناعي للخنق اقتصادياً من جانب أي مجموعة مؤلفة من البلدان المصدرة للبترول)). وكانت خطة الاستيلاء متمثلة بالمهام التالية :
- تأمين منشآت النفط لأسابيع أو شهور أو لسنوات .
- إصلاح المنشآت التي تعرضت للتدمير بسرعة .
- تشغيل كل المنشآت دون مساعدة أصحابها .
- ضمان المرور الآمن لإمدادات النفط والمنتجات البترولية . لمزيد من التفاصيل .. ينظر : دراسات الكونكرس الأمريكي ، أمريكا تغزو الخليج ، ترجمة : وجيه راضي ، بيروت – القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٩، ١١ .

(3) Jagg Rohit , Britain Feared Oil Crisis could Spark U.S Military Retaliation , "Financial Times " 6 Jan 2004 . ؛

دراسات الكونكرس الأمريكي ، المصدر السابق ، ص١٢٩ .

(4) R.Tiler , OP., Cit ,p149 ;

دراسات الكونكرس الأمريكي ، المصدر السابق ، ص ١٠.

(5)"Wshington post " , 21 \ 6 \ 1973 .

(6)"New York Times " , 13 \ 6 \ 1973.

(7)"Washington post " , 29 \ 6 \ 1973 .

لقد اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية ان ترك العراق دون معاقبة أو تطويق لقراراته التي أضرت بها وبالمصالح الغربية وأدت إلى خسارتهم نحو مليار دولار في الشرق الأوسط[١] سيدفع بدول نفطية أخرى للحذو حذوه ، وستفرض شروطها على الشركات النفطية الأجنبية أو اللجوء إلى تأميم نفوطها ، لذلك بدأت مراكز البحوث التابعة للولايات المتحدة بأعـــداد تقارير ودراسات عن **((إن دول الغرب ستجد نفسها في خلال سنوات تحت رحمة بترول الشرق الأوسط . كما ان الفكرة التي كانت سائدة في وقت ما بأن المستهلك في أوربا الغربية في مأمن لأنه يجب على العرب أن يبيعوا بترولهم لهم قد أصبحت الآن مجرد أسطورة))** [٢].

وأشار تقرير أعده " مركز روما لدراسات البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع جامعة كولمبيا الأمريكية انه **((سيكون على الولايات المتحدة الأمريكية ان تدفع وحدها نحو ٧٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ قيمة وارداتها السنوية في البترول الأجنبي ، وسيشمل بترول الخليج العربي جزءاً كبيراً من تلك الواردات))**[٣]. وذهب التقرير إلى القول **((إن من الممكن أن يؤثر ذلك على سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ويرغمها على السعي من أجل صداقة العرب حتى لو كان ذلك على حساب التخلي عن تأييدها لإسرائيل))**[٤] .

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ، إزاء قرار العراق بتأميم نفطه إلى السعي باتجاه إثارة المشاكل الداخلية ودعم كل من شأنه إضعاف العراق .. وقد استفادت من الحركة المسلحة لكردية وعملت على دعمها واستنزاف قدرات الحكومة المركزية ، لذلك أقدمت هذه الحكومة على توقيع اتفاقية الجزائر في آذار ١٩٧٥ بينها وبين إيران بواسطة الرئيس الجزائري هواري بومدين (١٩٦٥ ــ ١٩٧٨) ، وبموجب هذه الاتفاقية توصل الجانبان إلى حل نزاعاتهما الحدودية ومرور خط الحدود بين الدولتين في منتصف شط العرب ، وضم الاتفاق أيضاً تعهد الطرفين بالحيلولة دون حدوث أي تسلل من أراضيهما إلى أراضي الطرف الآخر، وبمعنى آخر تصفية الحركة الكردية المسلحة [٥]. وبالفعل أصدر شاه إيران أمراً إلى

---

(١) مجلة " النفط والتنمية" ، العدد (٩) ، السنة (٢) ، بغداد ، حزيران ١٩٧٧ ، ص٣٥ .

(2) See: "Los Angelos Time " , 16 71 \1973 .

(3) See: "New York Times , 22\7\1973 .

(4) "New York Times ", 22/ 7/ 1973.

(٥) عن اتفاقية الجزائر .. يراجع : وزارة الخارجية العراقية ، قضية الحدود العراقية – الإيرانية ، بغداد، ١٩٧٥ ؛ عبد الرزاق محمود اسود ، موسوعة العراق السياسية المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة المجلد (٥) ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٣ .

رئيس السافاك[(١)] كي يعرض على الأكراد ملجأ في بلاده ، ولم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلا القبول بما توصل إليه الشاه مع العراق لأن الشاه كان أحد الأعمدة الأساسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وكانت ترى فيه رمز الاستقرار والحيوية في هذه المنطقة [(٢)]، كما ان الرئيس نيكسون ووزير خارجية هنري كيسنجر وشاه إيران كانوا يأملون منذ البداية ألا تنتصر الحركة الكردية نهائياً في حربها مع العراق ، وأن يستمر القتال بوتيرة كافية لاستنزاف موارد العراق المجاور لإيران ، لأن كيسنجر على وجه الخصوص لم يكن يعد الأكراد من بين أصدقاء حكومته ، وبات واضحاً بالنسبة لجميع العاملين في وزارة الخارجية الأمريكية **((إن من يذكر اسم الأكراد أمام كيسنجر يعرض نفسه لغضب الوزير وخطر الإقالة من منصبه))**[(٣)].

وفي العاشر من آذار ١٩٧٥ بعثت القيادة الكردية إلى كيسنجر البرقية التي أشارت إلى وجود يأس تام يستشري بين القوات الكردية **((وخطر لم يسبق له مثيل يرفرف فوق شعبنا))**[(٤)] ، إلا أن صدى البرقية لم يلق أذناً صاغية من وزير الخارجية الأمريكي . ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في هذه الفترة تسعى لعقد تسوية سياسية بين مصر وإسرائيل، لذا فأن توصل العراق وإيران إلى حل لمشاكلهما وخلافاتهما من شأنه أن يؤدي إلى نفض الرماد عن المشاكل السياسية وتفرغ العراق لسوريا ، فتضطر الأخيرة للدخول إلى

(١) جهاز أمني يسمى في إيران بإسم ((سازمان إطلاعات وأمنيت كشور)) أي ((التنظيم الوطني للأمن والمعلومات)) ويسمى في المؤلفات الغربية "SAVAK " وفي اللغة الفارسية (الساواك) اختصار الاسم الكامل ((سازمان اطلاعات وأمنيت كشور)) . قام بتأسيس هذا الجهاز الجنرال تيمور بختيار بتوجيه من الشاه محمد رضا بهلوي بعد سقوط حكومة د.محمد مصدق سنة ١٩٥٣ مباشرة . وتحددت مهمة هذا الجهاز بمواجهة المناوئين لحكم الشاه والقضاء عليهم ، واسهم بدورمهم في ملاحقه هؤلاء داخل إيران وخارجها . وفي عام ١٩٥٧ أضيفت وحدة خاصة للجهاز هي (الوحدة الثالثة) تحت اسم ((الوحدة الأمريكية)) يعمل فيها الأمريكيون وحدهم . اعتمد الشاه على السافاك كثيراً حتى سقوط نظامه سنة ١٩٧٩. عنه ينظر : . Paul E.Erdman , The Crash of 79 , paris , 1960 pp؛ عادل محمد حسين العليان ، التغلغل الصهيوني في إيران ١٩٤١ – ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص١٤٥ .

(٢) جون تاور ، الاستراتيجية الأمريكية في الخليج ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٥٧ .

(٣) مقتبس من : جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية . العراق (١٩٦٨ ــ ٢٠٠٢) ، لندن ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨٦ .

(٤) مقتبس من : شلومو نكديمون ، الموساد في العراق . انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية ، عمان ، ١٩٩٧، ص ص ٣٠٣ – ٣٠٤ .

طاولة المباحثات في التسوية ليصبح مصرياً – إسرائيلياً – سورياً بدلاً من أن يبقى مصرياً – إسرائيلياً ، لا سيما ان الرئيس المصري أنور السادات كان يعمل كوسيط بين العراق وإيران ، ويعرف كيف يمكن إحراز مثل هذه التسوية [١] . وبهذا الصدد علق هنري كيسنجر **((إننا سوف نتخلى عن الأكراد لكي نمكن العراقيين من أن يتفرغوا للسوريين لأنهم يرفضون الدخول في مفاوضات من أجل مرحلة ثانية من فض الاشتباك))**[٢] .

وهكذا تركت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها حليفتها إيران الحركة الكردية المسلحة دون دعم ورعاية وحدها في الميدان[٣] ، فاضطرت إلى التخلي عن عملها المسلح ، وقال الملا مصطفى البرزاني معلقاً على ذلك : **((لقد انتهت المعارك وها نحن وحدنا دون أصدقاء، وبشائر الزمن الأسود تطل برؤوسها وتخيم علينا))** ، وأضاف : **((لقد غادر جنودنا الميدان دون أن يهزموا ، لقد هزمنا في الساحة السياسية وإني ذاهب إلى دولة أجنبية ، ربما الولايات المتحدة))**[٤]. وبالفعل قام البرزاني بزيارة إلى واشنطن للمدة من الخامس من أيلول لغاية السادس من تشرين الأول سنة ١٩٧٥ أجتمع خلالها بمساعد وزير الخارجية الأمريكية جوزيف سيسكو عارضاً عليه قضية الأكراد وتخلي الأمريكان عنهم ، وكانت التعليمات التي صدرت لسيسكو من كسينجر محددة بضرورة الإصغاء إلى البرزاني ، وتركه يفرغ كل ما في جعبته ، دون ان تمنحه وعد بأي شيء[٥]. فلم يحصل البرزاني فعلاً من الأمريكان سوى القول ان بلاده لا تعلم شيئاً عن الاتفاق العراقي – الإيراني ، وان الأمريكيين مدينون للبرزاني فقط [٦]. ولم يتردد سيسكو الذي كان مقيداً بتعليمات كيسنجر في أن يرمي مسؤولية تخلي الأمريكان عن الكرد على نظام الشاه الذي طلب المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو الذي طلب إيقافها أيضاً ، لذا فإن بلاده كانت ملزمة بذلك ، ولم يسمح سيسكو بمنح البرزاني أي بارقة أمل لدعم أمريكي مستقبلي للحركة الكردية[٧].

---

(١)شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨ .

(2) Quted in: ISmet S.Valy , Q P ., Cit ., pp . 188 – 183 – 184 .

علماً انه في أيلول ١٩٧٥ تم توقيع الاتفاق الإسرائيلي المصري الذي عرف باتفاق ((سيناء الثاني)) . ينظر : جعفر الحسيني المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

(٣) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

(٤) مقتبس من : شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص ٣١١ .

(٥) جون تاور ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٦) مقتبس من : فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٧) شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ٣١٥ .

ثامناً : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي العراقي :

شغل العراق ، وبسبب أهميته الجيوستراتيجية ومكانته التاريخية وإمكاناته وموارده النفطية ، جزءاً مهماً من اهتمام صانعي السياسة الخارجية الأمريكية إلى الحد الذي لم تغفل هذه الأهمية أياً من الإدارات الأمريكية التي توالت على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، لا سيما بعد إعلان الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام ١٩٦٨ [1].

ولقد أدى قيام التغيير السياسي في العراق في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، بما في ذلك وتهديد مصالح الغرب إلى أن تضع الدوائر الأمريكية العراق في ستراتيجيتها وتسعى لمواجهته والقضاء على أي مسعى لامتلاكه التقنية النووية[2].

وقد أخذت تتابع عن كثب الدول الأوربية التي كانت تمتلك هذه التقنية لا سيما فرنسا وايطاليا ، وإشترطت عليها منع تزويد العراق او نقل المعدات والتكنولوجيا النووية إليه بأي شكل من الأشكال ، والضغط من جانب آخر على وكالة الطاقة الذرية الدولية لمتابعة هذا الموضوع والوقوف ضده[3].

كان العراق قد شرع منذ أواخر عهد عبد الرحمن عارف بالبحث عن التكنولوجيا النووية ، فاشترت حكومته مفاعلاً للبحث التجريبي من الإتحاد السوفيتي أواخر الستينات وضع في منطقة (التويثة) التي تبعد (١٥) ميلاً جنوب بغداد ، ليضم مفاعل الطاقة المائية (IRT 2000) المتواضعة الحجم ، وحسن السوفيت فيما بعد المفاعل ، وتم تدريب مئة من الفيزيائيين النوويين العراقيين على طريقة استعماله[4] .

وقد جاء التحول باتجاه الحصول على التكنولوجيا النووية في سنة ١٩٧٢ عندما زار صدام حسين نائب رئيس مجلس قياد الثورة آنذاك فرنسا بعد أسبوعين من قرار تأميم النفط

---

(1) P. Jabeer , Nuclear Middle East Infrastructure in Milton Loiten borg , Great power intervention in the Middle East , e.d pergaman policy Studies , New York 1979 , pp . 86 – 87 .

(2) R.Bakry , U . S .A . and the Middle East 1947 – 1991 , vol. 1 , washing ton , 1993 , p p . 131 – 132 .

(٣) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

بدعوة من رئيس الوزراء الفرنسي جاك شابان الماس والتقى في اليوم التالي بالرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ، وصدر عن الزيارة بيان رسمي ركز على عزم الجانبين تنمية علاقاتهما في مختلف الحقول والمجالات ، وأضحت فرنسا منذ هذه الزيادة أهم حليف للعراق في المعسكر الغربي ، وبدأت علاقات العراق معها تتوطد يوماً بعد يوم حتى بلغت مستوى عالياً أثمر في موافقة فرنسا على تزويد العراق بالمفاعلات النووية وطائرات الميراج وبعض البوارج الحربية ، وكان العراق يحاول من خلال توثيق علاقته بفرنسا خلق نوع من التوازن في علاقاته مع المعسكر الشرقي والغربي ، فضلاً عن تنمية الدور القيادي للعراق في المنطقة العربية وبين دول عدم الانحياز[١].

وفي عام ١٩٧٥ ازدادت عملية التحول في مجال الحصول على التكنولوجيا في العراق عندما خاب أمله بالحصول على ما يبحث عنه في هذا المجال من الإتحاد السوفيتي وبقية الدول الأخرى ، فعندما طلبت الحكومة العراقية في شهر نيسان ١٩٧٥ من السوفيت شراء المزيد من التكنولوجيا النووية المتقدمة رفض كل من الرئيس السوفيتي ليونيد برجنيف (١٩٦٤ – ١٩٨٢) ورئيس وزرائه الكيس كوسيفين الطلب العراقي ، فأتجه العراق هذه المرة نحو فرنسا التي لم تتردد إثر المفاوضات التي جرت بين صدام حسين وجاك شيراك في أيلول ١٩٧٥ عن تزويد العراق بمفاعل نووي متقدم[٢]. فخلال الزيارة قام شيراك بصحبة صدام حسين بجولة في مدينة (برفنس) الواقعة جنوب شرق فرنسا ، وهناك تمكن صدام حسين من زيارة مركز الأبحاث النووي في مرسيليا ، حيث نصبت مفوضية الطاقة الذرية (C E A) لتوها مفاعلها التجريبي الانتاجي السريع الذي يسمى (رابسودي) "Rapsodie " المنتج للوقود النووي أكثر مما يستهلك ، ومع مرور الزمن يحول كميات مهمة من (اليورانيوم) إلى (البلوتيونيوم) والذي يمكن معالجته فيما بعد للاستفادة منه في تصنيع الأسلحة النووية ، وهو ما كان يطمح إليه صدام حسين[٣].

---

(١) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص١٧٠ ؛

R .B akry , Op. , Cit., pp. 45 – 47

(٢) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص ٤٢٧ .

(٣) ينظر : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ١٦٤.

بالمقابل استفادت فرنسا كثيراً من نتائج هذه الزيارة لأنها فتحت مجالات واسعة للتعاون الاقتصادي مع العراق ، فأصبحت منظومة التجارة الفرنسية مزدهرة بفضل العراق[1]، حتى إنها زودت العراق بمفاعل نووي متقدم من نوع (أوسيريس للأبحاث) "Osiris" ونموذج بياني نسبي يسمى " Isis " وكلاهما ينتج كميات صغيرة من (البلوتونيوم) بمستوى قنبلة على ان تسلم فرنسا معهما تجهيزات سنة إضافية من وقود المفاعل عند التشغيل لأنه لو تمت معالجة الوقود صناعياً بشكل صحيح فأنه سينتج مادة كافية لصناعة عدة قنابل بحجم القنبلة التي أُسقطت على مدينة (هيروشيما) اليابانية إبان الحرب العالمية الثانية [2].

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع العراق لهذه الصفقة مع فرنسا التي لم يعلن عن النص الكامل لها إلا بعد مرور ثمانية أشهر على عقدها والتي سميت بـ ((معاهدة التعاون النووي الفرنسي – العراقي)) التي كان من بين شروطها ((إبعاد جميع الأشخاص من العرق اليهودي أو الدين المركب)) من المشاركة في برنامج العمل فيها ، وإلزام الفرنسيين بتدريب (٦٠٠) فني نووي عراقي على التكنولوجيا النووية الفرنسية ، أدركت ان معارضتها لنقل المعدات والتكنولوجيا النووية الخطيرة وفرضها الشروط على الإمدادات النووية واستمرارها بدعم معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية وتشديدها رقابة الطاقة النووية الدولية على هذه النشاطات ، وعدها ان أي انتهاك لهذه المعاهدات سينعكس سلباً على النظام الدولي والعلاقات الثنائية للولايات المتحدة مع الدول التي تخالف ذلك لم تعد مجدية لأن فرنسا وغيرها من الدول الأخرى التي ستحذو حذوها قد ((خرقت)) ذلك وتعاونت مع العراق في هذا المجال [3].

وعارضت إدارة الرئيس الأمريكي جيرالد فورد[4] معاهدة ((التعاون النووي الفرنسي – العراقي)) وعدتها خرقاً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية وستؤثرسلباً على الأمن والسلم الدوليين ، وأجرت اتصالات عديدة مع الرئاسة الفرنسية حول هذا الموضوع ، إلا إن

---

(١) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص٤٢٧ .

(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(3) R.Bakry , Op., Cit , p.p 198 – 199.

(٤) ولد في ١٤ تموز ١٩١٣ في (أوماهو) وهو من الجمهوريين الذين حكموا الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (١٩٧٤ – ١٩٧٧) ويعد الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة . ينظر : رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعلاقات الدولية القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٦٣ .

الإدارة الفرنسية لم تذعن لهذه الضغوط وعدت الموضوع يدخل ضمن السيادة والمصلحة الفرنسية مؤكدة **((إن المبيعات النووية هي من حق فرنسا وحدها وليس لغيرها حق في ذلك، وان العراق وقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية))**[١] .

يسلط لنا أحد العلماء العراقيين الذين عملوا في المشروع النووي العراقي منذ إقامته الضوء على طبيعة هذا المشروع وأهدافه قائلاً بأن الرئيس العراق الأسبق صدام حسين **((قد أصبح مسؤولاً عن وكالة الطاقة الذرية في العراق منذ منتصف السبعينات ، حيث جمع أولاً فريقاً من العلماء لصنع القنبلة العراقية))**[٢] . أما الولايات المتحدة الأمريكية فكان من الطبيعي ان تتخوف من المشروع النووي العراقي لا بسبب خطورته على مصالحها في المنطقة العربية ومصالح حلفائها ، بل لأن معظم العلماء العراقيين الذين عينوا في المشروع قد تلقوا علومهم من الولايات المتحدة وبريطانيا[٣] ، ودعمت جهودهم بدرجة أكبر من قبل ((وكالة الطاقة الذرية في الولايات المتحدة)) والتي كانت تدير برنامجها في ذلك الوقت تحت شعار ((الذرة من أجل برنامج السلم)) ، وأعطت إلى وكالة ((الطاقة الذرية العراقية)) في ستينات القرن الماضي مجموعة كاملة من تقارير مشروع (مانهاتن) الذي أنتج أول قنبلة ذرية في العالم عام ١٩٤٥ ، فتخوف الأمريكان من ان يقلد العراقيون الإسرائيليين الذين اشتروا مفاعلاً صغيراً للأبحاث من فرنسا ، وبعد ذلك غيروا استعماله خلسةً لصنع القنبلة النووية [٤] .

لم تكن فرنسا الدولة الأوربية الوحيدة التي تعاونت مع العراق في المجال الذري ، ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية منعها ، وانما دخلت في الاتجاه نفسه دولاً أخرى مثل إيطاليا وغيرها من الدول الأخرى ، وكل ذلك من أجل ان يدخل العراق النادي النووي ، ومضاهاة القوة النووية الإسرائيلية التي تم تطويرها بعد شراء مفاعل (ديمونا) النووي من

---

(١) مقتبس من : فاطمة حمدي عبدالرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص٦٠ .
(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص١٦٦ .
(٣) للتفصيل عن العلماء العراقيين الذين عملوا في الملف النووي العراقي يراجع : انطوني هـ. كوردسمان، انتشار أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية وإيران والعراق (محدود التداول) ، ترجمة : عبد الوهاب القصاب ، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، واشنطن ، كانون الثاني ٢٠٠٢ ، ص١١٩-١٢٠ .
(٤) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص١٦٦ ؛
R.Bakry , vol 1,OP., Cit .,PP. 121-122.

فرنسا في الخمسينات من القرن الماضي[١] ، فضلاً عن رغبة العراق في مواجهة أي تهديد مستقبلي من إيران التي هي أكبر من العراق بثلاث مرات ، وليصبح العراق بجانب بريطانيا والصين والإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يحتل موقعاً متميزاً لا ينازع في العالم العربي[٢].

شعر العراق بعد توقيع المعاهدة مع فرنسا بأن ذلك هو الخطوة الأولى القوية باتجاه إنتاج ((القنبلة الذرية العربية))[٣] ، لذلك فإن الاعتماد فقط على فرنسا قد يحصره في زاوية ضيقة ، وقد تخضع فرنسا لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية ، فقرر صدام حسين التوجه نحو ايطاليا وغيرها من الدول الأخرى ، فتم التفاوض سراً عام ١٩٧٩ على اتفاقية للتعاون النووي مع البرازيل لمدة عشر سنوات ، وبموجبها ألزم البرازيليون بتزويد العراق بكميات كبيرة من (اليورانيوم الطبيعي) و (المنخفض القيمة) ، وتقنيات للمفاعل ، والمعدات والتدريب ، فضلاً عن ذلك ادعى موظفوا الإستخبارات الأمريكية ان العراق وقع إتفاقيات نووية سرية مع الصين والهند ، أما أمر التعاون العراقي مع ايطاليا ، فأصبح بحكم المعلن والواقعي[٤] .

وقد احتاج العراق لإعادة تشغيل المختبر الضروري لاستخلاص (البلوتونيوم) من وقود المفاعل المستنفذ ، ولم يكن أمامه سوى إيطاليا لتنفيذ ذلك ، وبالفعل وافقت الشركة الإيطالية المعروفة بأسم (سنيا تكينت) " Snia Techint " التابعة لمجموعة شركات (فيات) " Fiat " في نيسان ١٩٧٩ على بيع وكالة الطاقة النووية العراقية أربع مختبرات نووية ، وحسب تقارير الخبراء النوويين فأن الاتفاقية مع إيطاليا تعطي (البلوتونيوم) لصنع قنبلة واحدة في السنة ، وسيكون المشروع جاهزاً للتشغيل بعد عامين[٥].

---

(1) A.J.Smith , The Zionist Penetration in Europe , London , 2002 , P. 22.

(2) See : Anthony H. Cordesman , Proliferation in Iran and Iraq , New York , 2000 , PP. 19-20 .

(٣) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص١٦٦ .

(٤) جيف آرمستون ، دور المخابرات المركزية الأمريكية في افتعال الأزمات الدولية ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، د.ت ، ص٦٧ .

(٥) ينظر : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية السكوت على هـذا التعـاون الإيطـالي – العراقي في المجال النووي ، فأعرب المسؤولون الأمريكان عن قلقهم إزاء هـذا الموضـوع الخطير الذي يجب جلب انتباه المسؤولين الإيطاليين لما يشكله العراق من قلق للأمن الـدولي وأمن الغرب وامن العالم ، لأن امتلاك العراق للسلاح النووي سيخلق حالـة ((رعـب)) فـي منطقة الشرق الأوسط وقد يهدد العراق به إسرائيل(١) .

وشنت أجهزة الإعلام الإسرائيلية حملة واسعة ضد الدول التي تعاونت مع العراق في المجال النووي ، وتم تضخيم المعلومات التي تخص هذا الموضوع لإثارة الرأي العام الـدولي ضد العراق ، وحاول العراق من جانبه طمأنة العالم عندما أمن موقعه في هيئة المحافظين في وكالة الطاقة الذرية الدولية (I.A.E.A) بوصفها الهيئة المسؤولة عن ضبط الصناعة النووية، إلا أن ذلك لم يمنع تلك الأجهزة محاولة تصوير العراق وكأنه امتلك سلاحاً نووياً ليـستخدمه ضد إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية أو إحدى دول جواره الإقليمي (٢).

كانت اتجاهات العراق في الحقل النووي ومحاولته خلق التوازن مع إسرائيل في هـذا المجال قد دفعت عدداً من أعضاء الكونكرس الموالين لإسرائيل للطلب من الحكومة الأمريكية بيان رأيها في هذا الموضوع واتخاذ إجراءات صارمة للحد من تزويد العراق طلباته النووية ، فقد شن عضو الكونكرس (جاكوب جافيتس) حملة على فرنسا لدعمها العراق ، كمـا طلـب من حكومة الولايات المتحدة الضغط على إيطاليا لكي تمتنع عن تزويد العـراق بمـا يعـزز إمكاناته النووية لأن ذلك من شأنه أن يشكل خطراً على الأمن والسلم الدوليين(٣).

---

(١) مركز البحوث والمعلومات ((العراق والتسلح النووي)) بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ص ١١ –١٢ ؛ جيف آرمستون ، المصدر السابق ، ص ٧٧ ؛ . A.J.Smith ,Op. ,Cit. ,p.30

(٢) جريدة همشار ، تل ابيب ، ١٦ آذار ١٩٧٩ ، نقلاً عن جيف ارمستون ، المصدر السابق ، ص٧٩ – ٨٠ ؛ A. J. Smith , Op. cit., pp 44-45.

(٣) عن هذا الموضوع يراجع : " وكالة الأنباء العراقية " ، أصداء الغارة الصهيونية على المفاعل النووي العراقي ، ١٦ حزيران ١٩٨١ .

نشطت أجهزة " الموساد "[١] وال " C.I.A " في الدول التي كانت تدعم برنامج العراق النووي ، ونجح هذا التنسيق الاستخباراتي في متابعة واغتيال علماء الذرة العراقيين والمتعاونين معهم من العرب ، كما نجح في تفجير المفاعلات النووية العراقية في نيسان سنة ١٩٧٩ في مصنع " La Seyne – Sur –Mer " قرب طولون في فرنسا ، وكانت على وشك إرسالها إلى العراق ، فجاء تدميرها من قبل الموساد التي هربت سبعة متخصصين إلى هناك لتنفيذ المهمة التي عرفت بإسم ((عملية الإزالة الكبيرة)) فوضع الإسرائيليون قنابلهم بدقة لتحدث الحد الأعلى من الدمار لنواتي المفاعلين دون تدمير بقية المجمع[٢].

وجاءت العملية الثانية التي قام بها الموساد الإسرائيلي في باريس في الثالث عشر من حزيران ١٩٨٠ لتغتال احد اكبر علماء الذرة العرب وعمود من أعمدة المشروع النووي العراقي وهو الدكتور يحيى المشد الذي كان في العاصمة الفرنسية لمهمة تتعلق بالمفاعل النووي العراقي ليخسر العراق واحداً من أبرز العلماء العاملين في مشروعه النووي المستقبلي[٣]. ويبدو أن الأجهزة الاستخبارية الأمريكية والإسرائيلية استمرت في متابعتها للمشروع النووي العراقي وملاحقته واستهدافه بشكل مباشر كما حدث سنة ١٩٨١ عندما استغلت ظروف الحرب العراقية ــ الإيرانية وهذا ما سنتعرض له لاحقاً .

(١) جهاز الاستخبارات الإسرائيلي الذي تأسس سنة ١٩٤٨ بعد قيام (دولة) الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية ، وهذا الجهاز القمعي مسؤول عن أمن إسرائيل وفيه شعب عدة مثل شعبة الاغتيالات والعمليات الخاصة وأعمال الإنصات والمراقبة والتجسس الدولي . وتربط جهازي الموساد وال(C.I.A) الأمريكية علاقات وثيقة إذ يتدرب عدد من ضباط الموساد في مقر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على عمليات التجسس والعمليات الأمنية الأخرى . ينظر : عادل محمد حسين العليان ، المصدر السابق، ص ١٤٥ .

(٢) كون كوغلن ، المصر السابق ، ص ١٦٨ ؛ A.J.Smith Op., Cit.p . 67 .

(٣) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص ٤٢٨ – ٤٢٩ ؛ A.j. Smith , Op, Cit., pp.69 – 70 .

الفصل الثاني

الحرب العراقية ـ الإيرانية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ .

اندلعت الحرب العراقية ــ الإيرانية في أيلول ١٩٨٠ لأسباب عديدة داخلية وخارجية .. وكان للولايات المتحدة الأمريكية موقف منها تغير وتبدل عبر المراحل التاريخية المختلفة لهذه الحرب . ومع ان سنوات الحرب الأولى شهدت محاولات لرجوع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة ، إلا ان عوامل عديدة ارتبطت بالنفط والقضية الفلسطينية ومسالة الإرهاب الدولي والعلاقات مع الاتحاد السوفييتي السابق والموقف من دول الخليج العربي .. أعاقت هذه العلاقات وأدت إلى ان يجد الأمريكان في العراق بعد انتهاء الحرب في آب ١٩٨٨ خطراً يهدد مصالحهم القومية وامن إسرائيل كما سنوضح ذلك .

أولاً : قيام الحرب العراقية – الإيرانية وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها :

شهدت العلاقات العراقية – الأمريكية توتراً شديداً في أعقاب التخلص من (عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداود)(١) ، في الثلاثين من حزيران ١٩٦٨ . فضلاً عن أن بيان الثورة رقم (١) الصادر في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ كان في لهجته الرئيسة مناوئاً للسياسات الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً ، وخاصة من حيث الإشارة إلى مناصرة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة في أراضيه العربية ، كما كان البيان المذكور متوعداً ومهدداً لما اسماه بضرورة إعادة ((**الحقوق المغتصبة**)) إلى أهلها(٢).

وقد سارت الأمور بهذا الاتجاه وبوتيرة متسارعة حتى صدور قرار تأميم شركات النفط في البلاد في الأول من حزيران ١٩٧٢ ، ليصبح حزب البعث الحاكم في العراق بعدئذ ((**هدفاً لعمليات سرية من قبل المخابرات الأمريكية ...**))(٣) ، كون تلك الشركات في معظمها كانت مملوكة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . وبدأت صفحة جديدة من العداء للسلطة في العراق ومن ذلك السعي باتجاه دفع شاه إيران محمد رضا بهلوي لاشغال جبهة العراق الشمالية من خلال اثارة صراع مسلح بين الجيش العراقي والحركة الكردية ، وكان الهدف منها شل قدرات الحكومة العسكرية والتنموية التي بدأت تأخذ مساراً جديداً بعد قرار التأميم لسنة ١٩٧٢ (٤) .

---

(1) A . J .Smith , U.S.A. and the Middle East 1967-1991 ,Washington , 1998 , p. 155 .

(2) F.R.U.S. , Vol. XXXI ,1964 -1968 , From : J.W Foster , To : Foreign Office , in: 17 July 1968 , No : 12 / 63 – 7 / 68 , Secret , Washington .DC.

(٣) رامزي كلارك ، النار هذه المرة ، جرائم الحرب الأمريكية في الخليج ، ترجمة : مازن حماد ، عمان ، ١٩٩٣ ، ص٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٢٤ .

وفي السنة نفسها التي تم فيها تأميم شركات النفط العاملة في العراق ، قامت الإدارة الأمريكية بوضع العراق على قائمة الدول التي زعمت بأنها مساندة للإرهاب [١] ، وفي سنة ١٩٧٣ وبعد دخول العراق حرب تشرين ضد اسرائيل لحماية دمشق العربية من السقوط بيد الإحتلال الإسرائيلي ، صرح الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي بما نصه : ((**لقد لفت نظري اشتراك القوات العراقية وهي تقطع آلاف الكيلومترات وينزل من ظهور الساحبات ويدخل مباشرة تشكيل معركة ...**)) ، ويضيف كيسنجر قائلاً : ((**... منذ ذلك التاريخ [حرب تشرين] وأنا أضع كلمة العراق داخل دائرة حمراء ، وأصرح في مناسبة وبدون مناسبة بأن الخطر الذي يهدد المصالح الأمريكية والغربية على السواء في منطقة الشرق الأوسط هو العراق**))[٢]. وفي العام نفسه أيضاً (١٩٧٣) بدأت وزارة الدفاع الأمريكية تدريبات عسكرية سنوية في صحراء (موهافي) ، إذ واجه الجيش الأمريكي جنوداً يرتدون الزي العسكري الليبي والزي العسكري العراقي ، وأصبح الإستراتيجيون الأمريكان يناقشون بشكل علني إحتمالات غزو الخليج للاستيلاء على حقوله النفطية . وفي سنة ١٩٧٤ ، وبعد تصريحات حملت طابع التهديد أطلقها وزير الدفاع الأمريكي (شليسنغر) ، لجأت كل من المملكة العربية السعودية والكويت الى تلغيم حقولها النفطية تحسباً لغزو أمريكي محتمل [٣].

وللمدة من ١٩٧٤-١٩٧٥ انشغلت جميع الدوائر الأمريكية السياسية بكل فروعها (الخارجية ، البنتاغون ، مجلس الأمن القومي ، الكونغرس والبيت الأبيض) ، بوضع عدد من التقارير والدراسات حول تنامي القدرات العسكرية العراقية ، والخوف على مصالح أمريكا في الخليج ، لاسيما ما يتعلق بموضوع تدفق النفط من جهة ، وحماية أمن إسرائيل

(١) هناك تعريفات عديدة لتحديد هذا المفهوم ، وذلك نتيجة للإختلافات في النظرة إلى هذه الظاهرة ، والاختلاف حول الجهة التي تستخدمها . ويعرف القانون الدولي هذا المصطلح بما نصه : ((الإرهاب الدولي هو أعمال العنف التي تحتوي على عنصر دولي ، وتوجه ضد المدنيين الأبرياء أو من يتمتعون بحماية دولية، والتي تنتهك القواعد الدولية وتثير الفوضى والاضطراب في بنية المجتمع الدولي ، سواء زمن السلم أو وقت الحرب)) . لمزيد من تفصيلات هذا الموضوع يراجع : محمود محمد ياسين صباغ ، الجهود الدولية والتشريعية لمكافحة الإرهاب وحرب العالم الجديد ، حلب ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٥-١٠ .

(٢) مقتبس من : خالد يحيى أحمد الجبوري ، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر ، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص٧٠ .

(٣) رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦-٢٧ .

ومصالحها الإستراتيجية من جهة أخرى [1]. وكانت من بين أهم الأدوات التي استخدمتها واشنطن وتل أبيب للإسراع بتقويض العملية التنموية الشاملة في العراق ، هي إيران ، إذ بدأت أكداس كبيرة جداً من الأسلحة والاعتدة تتدفق إلى أراضيها لإستعمالها في زعزعة أمن واستقرار العراق في الشمال والجنوب ، وبلغت قيمة تلك المعدات في سنة ١٩٧٥ نحو (٤,٥) مليار دولار أمريكي ، معظمها عسكرية بالغة التطور [2].

وفي عام ١٩٧٧ حذرت لجنة الطاقة والمصادر الطبيعية التي يرأسها السناتور هنري جاكسون من أن **((الإلتزام الأمريكي بالدفاع عن ثروات الخليج النفطية ، والإستقرار السياسي في المنطقة ، يشكل واحدة من أهم وأشد المصالح حيوية وديمومة بالنسبة للولايات المتحدة))**[3]. وفي هذه الأثناء كانت التهديدات الأمريكية تتزايد بإتجاه غزو منطقة الخليج العربي سنة ١٩٧٨ إثر تصريحات شاه إيران تجاه الولايات المتحدة ، والتي قال فيها ، بهزة من يده إحتقاراً: **((إن لم يكن لديكم [الولايات المتحدة] إيران قوية قادرة على ضمان أمنها الخاص ، وتأمين أمن المنطقة وأمن المحيط الهندي ان احتاج الأمر ، كيف تراكم تتصرفون ؟ هل ستعمدون إلى حشد مليون جندي أمريكي في مكان ما من هذه المنطقة الحساسة ... أم هل تراكم تسعون الى فيتنام جديدة؟! ...))**[4] . وبفعل كلام الشاه والتهديدات الأمريكية بإحتلال منابع النفط ، بدأت بوادر أزمة خلافية جديدة تظهر بين العراق والولايات المتحدة . ففي العراق حذر صدام حسين – نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك – في الثاني من كانون الثاني ١٩٧٩ الولايات المتحدة من أن **((أي شروع في محاولة للإعتداء على أي بلد عربي أو بترولي من شأنها أن تشعل النار في بترول المنطقة وتحرق في المقام الأول المعتدين أنفسهم))** [5] ، واتهم في الوقت ذاته ما اسماه بـ **((الإمبريالية العالمية))** وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال أزمة النفط التي دبرها (إتحاد الشركات

(١) خالد يحيى أحمد الجبوري ، المصدر السابق ، ص٧٠ .
(٢) حمدان حمدان ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
(٣) ينظر : رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص٢٧ .
(٤) مقتبس من : حمدان حمدان ، المصدر السابق ، ص ص ٦١ – ٦٢ .
(٥) ينظر : سلمى عدنان محمد ، الستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الدوريات العربية ، المجلد الثاني ، جامعة البصرة / مركز دراسات الخليج العربي – شعبة الدراسات السياسية – ٦- والإستراتيجية ، السلسلة الخاصة (٤٤) ، البصرة ، ١٩٨١ ، ص ص ٣٢٠ -٣٢١ .

الأمريكية) ، ((للتلويح بتهديد الأمة العربية والبلاد المنتجة للنفط وذلك في مواجهة المؤامرة الأمريكية – الصهيونية المدبرة ضد الشعب الفلسطيني)) [(١)] .

وقبل نحو شهرين من تولي صدام حسين رئاسة الجمهورية في العراق يوم السادس عشر من تموز ١٩٧٩ ، كانت صحيفة السياسة الكويتية قد نشرت تقريراً يشير إلى قيام القيادة العسكرية الأمريكية بوضع الخطط اللازمة لتدخل قواتها بشكل عاجل في منطقة الخليج العربي بواسطة عدد من حاملات الطائرات ، وخمسة فرق من الجيش ومشاة البحرية ، ونحو (٥٦) سرباً من الطائرات الحربية وبعض السفن الحربية الأخرى [(٢)] . وأوردت الدراسة التي أعدها الخبير الأمريكي بشؤون الدفاع في الكونغرس جون كولينز (J. Kollenz) ، إحتمالين لهذا التدخل ، تمثل الأول بطلب الدول المنتجة للنفط الحماية إذا ما تعرضت مصادرها الإنتاجية للتهديد بسبب اضطرابات داخلية أو هجوم خارجي . أما الاحتمال الثاني فكان هو الاستيلاء على حقول النفط إذا حدث خطر أصاب عملية التصدير أو ارتفعت الأسعار بشكل لا يحتمل ، فيؤدي ذلك إلى أزمة في واشنطن أو أي منطقة أخرى في العالم ، غير أن كولينز حذر في دراسته من خطورة القوات العراقية المشكّلة من (١٠) فرق مدعومة بأسراب من المقاتلات ، والتي يمكن أن تمثّل ((تحدياً)) للقوات الأمريكية في حال تدخلها[(٣)].

وفي الثالث عشر من أيار ١٩٧٩ ، عاد صدام حسين ليؤكد على أن ((**أمريكا وغيرها لم يعد يمكنها احتلال منابع النفط في ظل طبيعة ونوعية العلاقات الدولية**)) ، وإستطرد قائلاً بنبرة حادة : ((**ان الصراع مع الكيان الصهيوني سيستمر لفترة طويلة وسيكون قاسياً ، وإن النتيجة ستكون لصالح الأمة العربية**)) [(٤)].

وفي تموز / يوليو ١٩٧٩ استلم صدام حسين مقاليد السلطة والحزب في العراق بعد استقالة الرئيس أحمد حسن البكر لأسباب صحية ، وكان صدام حسين بطموحاته غير المحدودة وتطلعاته في ان يمتد نفوذ العراق نحو الخليج العربي ، وأخذ بغداد مكانة القاهرة

---

(١) سلمى عدنان محمد ، المصدر السابق ، ص٣٢١ .

(٢) جريدة السياسة ، العدد (٣٨٩٧) ، الكويت ، ٤ / ٥ / ١٩٧٩ ، نقلاً عن : سلمى عدنان محمد ، المصدر السابق ، ص ص ٣٤٦ – ٣٤٧ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه ، ص٣٢١ .

بعد التوقيع على معاهدة كامب ديفيد واتفاقية الصلح ، قد زاد في الأزمة ، وقلل هامش المناورة والاختيارات أمام السعودية والدول الخليجية الصغيرة الأخرى [(١)].

ومما أسهم في تفاقم الأوضاع تطور حادثة احتجاز الرهائن في طهران سنة ١٩٧٩ ، والتصريحات الجديد من بعض أركان الحكومة الأمريكية لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، وألمحت واشنطن في نيسان ١٩٨٠ إلى عدم وجود **((تعارض أساسي في المصالح بين الولايات المتحدة والعراق))** ، وان الحكومة الأمريكية **((لا تشعر أن العلاقات العراقية ــ الأمريكية يجب أن تبقى مجمدة في قلب الخصومة والعداء))**[(٢)] .

وهكذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية محاولاتها للتقرب من العراق رغبةً منها في توريطه في صراع إقليمي دامٍ يستهدف حماية مصالحها الإستراتيجية في أغنى مناطق العالم ، فكانت (الحرب بالنيابة) هي التي أرادتها الولايات المتحدة وانتظرت اندلاعها بفارغ الصبر ، وعملت على أن يصل العراقيون والإيرانيون إلى نقطة اللاعودة ، فوقع المحظور ، واندلعت الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول ١٩٨٠ بدايةً لمرحلة طويلة ومريرة من الصراع العسكري الدامي على مدى ثمان سنوات ، ولتُشغل النظام الإقليمي الخليجي كله بتداعياتها الخطيرة ، ولتدفع بالقوتين العظميين إلى الاقتراب وجهاً لوجه في هذه المنطقة شديدة الحساسية[(٣)] .

أسهمت مجموعة من العوامل الموضوعية بدورها في اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية يقف على رأسها اختلاف الأيديولوجية السياسية والفكرية للنظامين اللذين كانا يحكمان كل من إيران والعراق ، فقد أدى سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي [(٤)] في الحادي عشر

(١) ينظر : محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، بيروت ، ... ٢ ، ص٤٥٧.

(٢) عايدة العلي سري الدين ، الحرب الباردة في الخليج الساخن ، بيروت ، د . ت ، ص١٣.

(٣) محمد السعيد إدريس ، المصدر السابق ، ص٤٥٨ .

(٤) ولد محمد رضا بهلوي في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٩ في طهران ، وعين في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٢٥ ولياً للعهد . دخل الكلية العسكرية (الحربية) وتخرج منها عام ١٩٣٨ برتبة ملازم ثان تسنم الحكم بعد تنازل والده عن العرش في السادس عشر من أيلول ١٩٤١ واستمر حكمه حتى الحادي عشر من شباط ١٩٧٩ إذ أطيح به من قبل المؤسسة الدينية في إيران . للتفصيل عنه يراجع : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، البصرة ،١٩٨٥ ، ص ص ٤٤–٤٧ ؛ مركز البحوث والمعلومات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة ، ج١ ،الشخصيات ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٣ . وللتفصيل عن علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية ودوره المشبوه في العلاقات مع الكيان الصهيوني وتأثير تلك السياسة على الأمن الوطني العراقي ، ينظر : عادل محمد حسين العليّان ، التغلغل الصهيوني في إيران ١٩٤١ – ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ،٢٠٠٣ .

من شباط ١٩٧٩ ووصول المؤسسة الدينية بزعامة الخميني [١] إلى دست الحكم في إيران إلى إحداث جملة متغيرات جوهرية في سياسة إيران الداخلية والخارجية ، لاسيما تجاه العراق . خاصة بعد أن وجدت شعارات **((تصدير الثورة الإيرانية))** ، واستناد الإستراتيجية الإيرانية على نظرية **((ولاية الفقيه))** التي طرحها الخميني منذ سنوات سبقت الثورة الإيرانية[٢] ، صداها لدى النخبة السياسية التي حكمت إيران بعد أحداث عام ١٩٧٩ ، وأصبحت إطاراً عاماً لفلسفة الحكم ورمزاً لشرعية النظام السياسي الإيراني الجديد [٣] .

ولإسباغ الطابع العقائدي على المنطلقات الخارجية لحكم المؤسسة الدينية في إيران تقدمت فكرة (الحكومة الإسلامية) على نظرية (ولاية الفقيه) ، وأضحى إنشاء هذه الحكومة هاجساً لدى النخبة الإيرانية الحاكمة ، وعدوا ذلك الخطوة الأولى بإتجاه إقامة **(حكومة إسلامية عالمية)** لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول الإسلامية ، والإعتراف فقط بالحدود الأيديولوجية ، وبكون إيران مركز هذه الحكومة المرتقبة من خلال تصدير ((انجازات الثورة الإيرانية)) إليها ، والسعي لتغيير أنظمتها السياسية بالشكل الذي جرى في إيران عام ١٩٧٩ [٤] .

لقد تمحور نشاط النخبة السياسية الإيرانية بعد سقوط النظام الشاهنشاهي نحو تنفيذ وتطبيق ما دعا إليه الخميني في نظريته السياسية التي حاول تجسيدها عبر توظيف العامل الديني لتحقيق الإستراتيجية الإيرانية المعاصرة من جهة ، والاعتماد على علماء الدين لتحقيق

---

(١) ولد روح الله مصطفى الخميني عام ١٩٠٠ في مدينة (خمين) جنوب غرب طهران بحوالي (٣٥٠) كيلومتر من أسرة دينية ، درس في المدرسة الفيضية بقم ، وتتلمذ علي يدي آية الله برجوردي ، تم نفيه إلى تركيا في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٤ لمعارضته نظام محمد رضا بهلوي ، وبعد سنتين إنتقل إلى العراق، وإستقر في النجف ، ثم غادر إلى فرنسا في ١٦/تشرين الأول / ١٩٧٨ ، واستقر في منطقة (نوفيل لوشانو) إحدى ضواحي باريس . عاد إلى طهران في الأول من شباط ١٩٧٩ . ينظر : يرفند إبراهيميان ، إيران بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩ ، ج١ ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ص ٦٤٢-٦٤٣.

(٢) حسن تركي عمر الأوسي ، إيران والقضايا العربية (١٩٧٩-١٩٩١) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٢٢٣ .

(٣) محمد جواد مهدي ، أثر الآيديولوجية في السياسة الخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة – جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٢٥ .

(٤) ينظر : وليد محمود عبد الناصر ، إيران : دراسة عن الثورة والدولة ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٥٨-٥٩.

ذلك عن طريق إحكام سيطرتهم على السلطات بأكملها من جهة ثانية ، لأن ذلك ، حسب وجهة نظر الخميني هو الوسيلة الأنجع لتحقيق أهداف الثورة الإسلامية العالمية [١].

إستهدف الخميني من وراء طرحه فكرة – ولاية الفقيه – توسيع نفوذ الدولة الإسلامية في الدول المجاورة لإيران ، لاسيما العراق [٢] ، وجاءت تصريحاته لتؤكد طبيعة منهجه السياسي إذ أكد بهذا الصدد : **((إن إيران ستطالب بفرض سيطرتها على بغداد إذا ما أصر العراق على مطالبته بالجزر العربية الثلاث))** [٣] ، وطرح رئيس الوزراء الإيراني آنذاك الدكتور أبو الحسن بني صدر[٤] في الإطار نفسه قائلاً : **((إن كل الأقطار في الخليج ... هي تأريخياً جزء من الأراضي الإيرانية))**[٥].

وتزامن مع هذه التصريحات التي أطلقها قادة النظام السياسي في إيران التدخل في شؤون العراق الداخلية عبر تأكيد الخميني مساندته للشعب العراقي للإطاحة بحكومته عندما صرح في الثامن عشر من نيسان ١٩٨٠ قائلاً : **((سوف يزحف الجيش الإيراني الى بغداد ويساند الشعب العراقي ويطيح بالحكومة هناك))**[٦] . وقد أشارت المصادر العراقية الرسمية آنذاك إلى أن إيران تدخلت في الشؤون العراقية الداخلية عندما أقدمت قبل قيام الحرب في الرابع من أيلول ١٩٨٠ على انتهاك الأجواء العراقية **(٢٤٩)** مرة للمدة من حزيران ١٩٧٩ حتى بداية

---

(١) ر. ك . رمضاني ، الأمن في الخليج ، ج١ ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٦.

(٢) ينظر : رياض نجيب الريّس ، مصاحف وسيوف . إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص٢٨٠ .

(٣) مقتبس من : وزارة الخارجية العراقية ، النزاع العراقي – الإيراني (ملف وثائقي) ، بغداد ، كانون الثاني ، يناير ، ١٩٨١ ، ص٦ .

(٤) أصبح أول رئيس للجمهورية الإسلامية في إيران بعد الإطاحة بمحمد رضا بهلوي وإجراء الانتخابات في كانون الثاني ١٩٨٠ ، وتمتع بصلاحيات واسعة منها القائد العام للقوات المسلحة . أُبعد من منصبه في حزيران ١٩٨١ . ينظر : بهمان بختياري ، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ترجمة : دار بيروت للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٨٧ .

(٥) مقتبس من : خالد رشيد السعدون ، تطور الأطماع الإيرانية في شط العرب من خلال الاتفاقيات المعقودة بين العراق وإيران ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ص ٨٠–٨١ .

(٦) مقتبس من : جريدة الثورة ، بغداد ، ١٩/ نيسان / ١٩٨٠ .

أيلول ١٩٨٠ ، كما تجاهلت كل مذكرات العراق التي حذرت من مغبة الاستمرار في الإعتداء على العراق ودعم المعارضين لنظام حكمه(١) .

وبالمقابل لم تستطع إتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، من أن تصمد طويلاً إزاء رغبة الطرفين في إنهاء بنودها لأن صدام حسين كان يعتقد إنها حققت للشاه معظم أهدافه ، في حين أنها لم تحقق للعراق سوى إنهاء الدعم الإيراني للأكراد (٢) . وعد توقيعها في تلك الفترة تكتيكاً إستلزمته ظروف العراق ، وإذا ما سنحت له الفرصة للتخلص منها ، فإنها سوف لن يتردد عن إتخاذ مثل هذا القرار . وفي خريف عام ١٩٧٩ إعترف صدام حسين لأحد المسؤولين العراقيين انه لا يستبعد نشوب الحرب بين العراق وإيران ، لأن الوضع في إيران يوفر **((الفرصة الوحيدة في هذا القرن لإستعادة حقوق العراق))** (٣).

وقد أشارت المصادر الرسمية العراقية إلى ان اليوم الرابع من أيلول ١٩٨٠ شهد إستخدام المدفعية الإيرانية قذائفها لقصف المناطق الحدودية في خانقين ومندلي ، وتكرر القصف في السابع من أيلول فسلم الجانب العراقي نظيره الإيراني إحتجاجه على هذا الفعل العسكري ، إلا أن الجانب الإيراني لم يرد على ذلك، عندئذ سيطر العراق على منطقة (زين القوس) المتنازع عليها من قبل البلدين ، وفي السابع عشر من أيلول ألغى صدام حسين رسمياً إتفاقية ١٩٧٥ وأعلن سيادة العراق على شط العرب (٤) .

وحينما تصاعد التوتر على الحدود العراقية – الإيرانية ، وارتفعت حدة المناوشات بين البلدين ، تنامت فكرة توجيه ((ضربة استباقية أولى)) لإيران ، فقد طرح بعض المسؤولين العراقيين لاسيما العسكريين توجيه ضربة وقائية لإيران في وقت مناسب لاستعادة حقوق العراق في حدوده ولمنع أي تدخل مستقبلي في شؤون العراق الداخلية (٥) . وإستناداً الى ذلك،

---

(١) للتفاصيل عن الإعتداءات الإيرانية ضد العراق ومذكرات الإحتجاج العراقية يراجع : وزارة الخارجية العراقية ، النزاع العراقي – الإيراني ...، المصدر السابق ؛ عبد النافع محمود ، ((الحرب العراقية – الإيرانية . أبعادها الستراتيجية ومشروعيتها على ضوء الفقه الدولي)) ، مجلة " آفاق عربية " ، العددان (٣–٤) ، بغداد ، تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٨٠ ، ص٢٦٤ .

(٢) ينظر: فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر . البعث في السلطة ، ج٢ ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٥٦–٥٧ .

(٣) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩ –٢٠٠٣ ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٤ .

(٤) جريدة الثورة ، بغداد ، ١٨ / أيلول / ١٩٨٠ .

(٥) رالف كنغ ، الحرب الإيرانية – العراقية . الآثار السياسية ، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ، لندن، ١٩٨٧ ، ص١٠ ، نقلاً عن : فيبي مار ، نظام صدام حسين ... ، ص٢٤ ؛ وفيق السامرائي حطّام البوابة الشرقية ، الكويت ، ١٩٩٧ ، ص ١٦٤ .

وانسجاماً مع تطورات الموقف السياسي والعسكري على جبهات القتال والحشد العسكري الإيراني عقد مجلس قيادة الثورة في بغداد وهو أعلى سلطة قيادية في العراق آنذاك اجتماعاً في الحادي والعشرين من أيلول ١٩٨٠ بحث فيه آخر المستجدات التي طرأت على الموقف ، ولاسيما ما سمي بالغارات الإيرانية على المدن الحدودية العراقية ، وإحتمالات قيام إيران بعمل عسكري أكبر من مجرد القيام بغارات . وقد خرج المجلس برأي مفاده : **((إنهم لا يستطيعون تحمل مخاطر هجوم إيراني مفاجئ بسبب محدودية العمق العراقي ، فإيران ليس أمامها إلا (١٢٠) كم وتصل إلى بغداد إذا أرادت ، وأما في حالة العراق فلابد أن يقطع (٦٠٠) كم لكي يصل إلى طهران))**[١] . وتوصل المجلس إلى ضرورة أخذ زمام المبادأة ، ونقل الحرب إلى قلب إيران ، وبالفعل وفي صباح يوم الثاني والعشرين من أيلول سنة ١٩٨٠ قامت (١٤٠) طائرة حربية عراقية بتوجيه ضربة جوية أولى ، وأتبعها (١٠٠) طائرة لضربة جوية ثانية ، ثم قام الجيش العراقي بهجوم بري ضد المواقع الإيرانية وعلى جبهتي القاطع الأوسط والجنوبي [٢] ، وبهذه الطريقة إندلعت الحرب العراقية – الإيرانية التي إستمرت ثمان سنوات ، وألحقت خسائر بشرية ومادية بالطرفين ، وأضعفتهما معاً ورافقتها أجواء نفسية وسياسية وأيديولوجية قاتمة [٣].

عدت الحرب العراقية – الإيرانية أطول حرب في القرن العشرين ومن أكثرها دموية وقسوة ، ولم تستفد منها سوى الدول المصدرة للسلاح ، فحسب أحدث الدراسات التي قام بها معهد ستوكهولم العالمي لبحوث السلام Stockholm International Peace Research Institute " فإن هناك (٢٨) دولة باعت السلاح الى كل من إيران والعراق معاً وهناك (١٦) دولة باعت لإيران فقط ، في حين كان هناك (٩) دول باعت السلاح للعراق ، وبذلك بلغ عدد الدول التي باعت السلاح للبلدين (٥٣) دولة [٤] .أما مصروفات العراق ونفقاته العسكرية خلال السنوات من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٩ فقد قدرت بحوالي (١٩١,١) مليار دولار بينما كانت واردات النفط للفترة ذاتها (١١٨,٦) مليار دولار ، أي أن النفقات العسكرية مثلت (١٦١ %) من واردات النفط ، وشكل الإنفاق العسكري مثلت (٣٨,٢) من الناتج الإجمالي العراقي ، وقدرت مجمل الإستيرادات للأغراض العسكرية للفترة ذاتها بحوالي

---

(١) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص١٣٠ .

(٢) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع :عبد الرزاق محمود أسود ، موسوعة الحرب العراقية – الإيرانية ، المجلد الثالث ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ص ١١–١٢ .

(٣) محمد علي أزر شب ، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين ، من كتاب " العلاقات العربية – الإيرانية الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل " ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥٦ .

(٤) نقلاً عن : فؤاد قاسم الأمير ، المصدر السابق ، ص ص ٥٣ – ٥٤ .

(٥٥,٣) مليار دولار ، في حين كان مجمل إستيرادات العراق في تلك (١٣٠, ١) مليار دولار ، أي أن (٥ ,٤٤) من كافة إستيرادات العراق ذهبت للأغراض العسكرية [١] ، في الوقت الذي كان لدى العراق عشية الحرب مع إيران احتياطي نقدي قدره (٣٠) بليون دولار، وبلغت واردات العراق في سنة ١٩٨٠ (٢٥) بليون دولار ، ابتلعتها الحرب مع إيران [٢].

أما الخسائر البشرية التي لحقت بالبلدين ، فعلى الرغم من أنهما أحجما عن ذكرها ، وبالغ كل طرف في تهويل خسائر الطرف الآخر ، إلا أن أكثر التقديرات محافظة أشارت إلى أن عدد قتلى الجانبين بلغ (٣٦٧) ألف شخص ، منهم (٢٦٢) ألف إيراني ، و(١٠٥) ألف عراقي ، في حين أكدت مصادر غربية عدد القتلى الإيرانيين بـ (٤٠٠) ألف شخص والجرحى مليون شخص ، في حين قدرت خسائر الجانب العراقي البشرية بـ(٣٠٠) ألف شخص والجرحى (٨٠٠) ألف شخص ، وخلفت ملايين اليتامى وأقل من مليون أرملة للجانبين ، وقدرت خسائر الحرب المادية الكلية للجانبين بـ (١,٠٩٧) ترليون دولار ، كانت خسائر إيران منها (٦٤٤,٣) مليار دولار في حين كانت خسائر العراق (٤٥٢,٦) مليار دولار[٣] .

إنعكست آثار الحرب العراقية – الإيرانية سلبياً على علاقات العراق الخارجية ، وتشابكت نتيجة لذلك العلاقات العراقية – العربية من جهة ، والعربية – العربية من جهة ثانية، فسورية أيدت إيران ، وكذلك الحال بالنسبة إلى ليبيا ، في حين أيدت الدول الخليجية ، وفي مقدمتها السعودية والكويت والإمارات العراق علناً ومدته بالمال ، كما أيد الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية العراق حتى عده البعض أنه أسهم بأخطر دور للتحضير للحرب العراقية – الإيرانية وفي إستمرارها [٤] . ويكفي أن نذكر إن كلاً من الكويت والسعودية تعهدتا بتمويل الحرب ، وخصصا للعراق بعد أن طالت الحرب عوائد نفط المنطقة المحايدة الواقعة بينهما والتي كان البلدان قد تقاسماها وأبقيا نفطها شراكة بينهما ، والتي كانت عوائدها النفطية اليومية تتراوح في عام ١٩٨٢ مابين (٦) أو (٧) ملايين دولار ، وقدم

---

(١) المصدر نفسه ، ص ص ٥٥- ٥٦ .

(٢) وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

(٣) ينظر : فؤاد قاسم الأمير ، المصدر السابق ، ص ص ٥٦-٥٧ .

(٤) ينظر : جرهارد كونسلمان ، سطوع نجم الشيعة ، ترجمة محمد أبو رحمة، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص٢١٦.

البلدان للعراق مساعدات كبيرة ، كما دفعا (فواتير) كبيرة لصفقات أسلحة كانت تجد طريقها إلى العراق عبر الكويت أو العربية السعودية [١] .

لم تكن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحرب العراقية – الإيرانية تتسم بالحياد كما أعلن عن ذلك الأمريكان ، بل كان للولايات المتحدة سياسة محددة تجاهها ، ولعل ماذكره هنري كيسنجر أحد كبار مهندسي السياسة الأمريكية يوضح ذلك عندما قال : ((... **إنها أول حرب في التاريخ ... نتمنى أن يخرج منها الطرفان كلاهما مهزوم** ...)) [٢]. فالولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي ، كانت تسعى للسيطرة على الأوضاع في الخليج العربي ، وتحقيق ما عجزت عنه إبان فترة الستينات بسبب مناوأة الرئيس المصري جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ــ ١٩٧٠) ، لمخططاتها في هذه المنطقة الحيوية في العالم ، ولذلك لم يكن يقلقها في هذا الشأن سوى تنامي القدرات العسكرية العراقية التي بدأت تشكل خطراً على المصالح الأمريكية وتأسيساً على ذلك وُضّعت الدراسات لكيفية تحطيم هذه القوة والهيمنة على النفط الذي عدّ سلعة سياسية في المقام الأول وليس سلعة إقتصادية [٣] ، وبرز إلى العلن ما عُرف بــ(مبدأ كارتر) الذي جعل منطقة الخليج العربي جزءاً من الأمن القومي الأمريكي ، إذ وجه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (١٩٧٧–١٩٨١) تحذيراً صريحاً للسوفييت بالابتعاد عن منطقة الخليج العربي وذلك في خطابه الموجه إلى الجلسة المشتركة للكونغرس الأمريكي في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٠ ، وأوضح فيه بأن **((أي محاولة تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية، وستقوم بالرد على مثل هذا العدوان بشتى الوسائل المتوفرة لديها بما في ذلك القوة المسلحة))**[٤].وبموجب

---

(١) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص٣١٠ ؛
http :// Al boraq .Info/ Archive/ Index .php/ T- 38182.htm / , 2/ 12/ 2007 , p 6.

(٢) مقتبس من : سادمان كارلوس ، الحرب العراقية – الإيرانية . رؤية غربية ، ترجمة : دار بيروت للترجمة ، بيروت ،١٩٩٩ ، ص٧٣ ؛ محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ... ، ص١٢٣.

(٣) محمود بكري ، جريمة أمريكا في الخليج . الأسرار الكاملة ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٧٢.

(٤) ينظر : مجيد خدوري ، حرب الخليج . جذور ومضامين الصراع العراقي – الإيراني ، ترجمة : وليد خالد أحمد حسن ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧١ .

هذا التوجه أنشأت الإدارة الأمريكية قوات (التدخل السريع)[1] Rapid Deployment Force كوسيلة لتحقيق نوع من أنواع الردع للتهديدات المحتملة لمصالحها في هذه المنطقة [2]. ويوضح الأستاذ الدكتور إبراهيم خليل العلاف بأن تلك القوات ، وبحسب إحدى تقارير وزارة الدفاع الأمريكية ، قد تم تطوير قدراتها القتالية من ناحية سرعة الانتشار من الحاجة إلى ثلاثة شهور سنة ١٩٨٠ إلى ثلاثة أيام سنة ١٩٩٤[3].

أدى وجود وتركز حوالي ٦٠% من احتياطي النفط العالمي الثابت في منطقة الخليج العربي مقارنة بحوالي ٧% فقط في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي ١٤% فقط – وفقاً لبعض التقديرات – في الإتحاد السوفيتي أواخر السبعينات من القرن الماضي [4]، وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يعد إنتاجها النفطي المحلي يكفي لتغطية إحتياجاتها المتزايدة باستمرار إلى وضع الخطط اللازمة لتأمين احتياجاتها النفطية من المنطقة ، والمحافظة على أسعار النفط فيه لأن حدوث أي ارتفاع في أسعاره سيؤدي مباشرة إلى خلق

---

(١) تم تأليف هذه القوة الرادعة بموجب التوجيه الرئاسي المرقم (١٨) في آب ١٩٧٧ ، وقد أخذت وضعاً خاصاً منذ وصول جيمي كارتر إلى البيت الأبيض ، عندما تم تحويلها في ١٩٨١/١١/١ (أي بعد سنة وشهرين على نشوب الحرب العراقية – الإيرانية) إلى قوة خاصة للتدخل السريع تتبع الرئيس نفسه ووزير الدفاع تبعية مباشرة . وتم تحديث هذه القوة في كانون الثاني ١٩٨٢ إلى ((قيادة إقليمية موحدة)) ، وهكذا وجدت (القيادة المركزية) ، وهو إسمها الجديد ، نفسها على قدم المساواة مع شبيهاتها الخاصة بأوربا وأمريكا الجنوبية والكاريبي – الأطلسي ، وعرفت رمزياً بإسم " CENTCOM " ، وكان تعدادها بداية (٢٢٠) ألفاً وتزايد العدد إلى نحو نصف مليون جندي إبتداءاً من العام ١٩٨٩ (أي بعد أشهر على نهاية الحرب العراقية – الإيرانية) ، وهي وسائل صار بالإمكان حشدها ووضعها قيد العمل من خلال عملية (درع الصحراء) خلال يومين أو ثلاثة بالنسبة لطلائع القوات الواصلة ، وخلال شهر أو شهر ونصف بالنسبة لآخر القوات ، وذلك بفضل وجود ألف طائرة و (٦٠٠) سفينة متوفرة لنقل القوات . إتخذت هذه القوة من قاعدة (ماكديل) في ولاية فلوريدا مقراً لها . ينظر : آلان غريش ودمنيك فيدال ، الخليج : مفاتيح لفهم حرب معلنة ، ترجمة : إبراهيم العريس ، بلا ، د.ت ، ص ص ١٨١-١٨٢ ؛ وليد حمدي الأعظمي ، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (١٩٦٥-١٩٩١) ، لندن ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٠٥-٢٠٦ .

(٢) وليم . جي . تيلور ، مستقبل الصراع .. المصالح الأمريكية في الخليج العربي ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٩ ؛ عبد الهادي عبد الله ، ((العدوان على العراق .. رؤية في الجذور العميقة)) ، مجلة " الحكمة " ، العدد (٦) ، بغداد ، شباط ١٩٩٩ ، ص١٧ .

(٣) ينظر : إبراهيم خليل العلاف ، موقع العراق في الأستراتيجية الأمريكية ... ، ص٧.

(4) M .Abir ,Oil .power and Politics , London , 1980 , p.11.

مصاعب اقتصادية لشركاء الولايات المتحدة الاقتصاديين ، وإن هذه المصاعب سوف تنتقل بدورها إن آجلاً أم عاجلاً إلى الولايات المتحدة ، ولأهمية هذا الموضوع عقدت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ الأمريكي إجتماعاً في السابع من نوفمبر ١٩٧٩ توصلت في نهايته إلى وضع تقرير سري أرسلته إلى الرئيس الأمريكي كارتر ، أكدت فيه على **((حاجة الولايات المتحدة للنفط من دون الخليج العربي حتى نهاية القرن العشرين))** ، وطالبت بضرورة ((**تبني إستراتيجية أمريكية محددة لمدة عشرين سنة القادمة**)) ، وأشار التقرير الى ((**أن الولايات المتحدة الأمريكية هي زعيمة المعسكر الغربي ، وإنها الدولة الوحيدة المؤهلة لأن تضمن وصول الإمدادات النفطية إلى جميع أوربا الغربية ، وإن تخليها عن هذا الدور يعني تخليها عن زعامة المعسكر الغربي**))[١].

وبدأت المراكز البحثية والمعاهد والجامعات الأكاديمية الأمريكية تضع دراساتها حول توجهات الإستراتيجية الأمريكية بشأن الطاقة فثمة كتيب أصدرته الإدارة الأمريكية بعنوان **((خطوط الحياة للولايات المتحدة))** يشير إلى انه **((إذا أصبحنا معزولين عن بقية العالم وتضائل مخزوننا من المواد الخام وعلى رأسها النفط والمعادن ذات العلاقة بالطاقة ... فإن مضاعفات شديدة الوطأة ستقع على كاهلنا ، وسينعكس ذلك ، على مستقبل صناعاتنا الأساسية ، وسيكون هناك تخفيض في قدراتنا على صنع السفن والطائرات والإجهزة الإلكترونية والمعدات الآلية وكلها حيوية للمرحلة المقبلة ، وبذلك فإن أي تهديد أو تدخل أو ضغط يؤدي إلى عرقلة واردات الولايات المتحدة في نفط الشرق الأوسط ، أو تخلخل في الموازين التي سيقوم عليها النظام الدولي الجديد ، فإنها ستفتح الباب لتدخل عسكري مباشر في المنطقة))**[٢] .

ولغرض المحافظة على تدفق النفط الخليجي وثبات أسعاره فإن مراكز الدراسات الأمريكية توصلت إلى نتيجة مفادها : ((**إن ظهور دولة عربية قوية عسكرياً ، تستطيع أن تقنع الدول الخليجية بحمايتها الأمنية لها ، ومن ثم سوف يقل اعتماد هذه الدول على الولايات المتحدة أو الدول الأوربية ، فتنتهج نهجاً مستقلاً في سياستها النفطية بالتعاون مع**

(1) See : D. Yergin ,U.S.Foreign Policy , New York , 1981 , pp.60-61 .

(2) Quited in : R. Tager , The Foreign Policy of U.S.A , New York , 1982 , pp. 121-122 .

هذه الدول ، مما يجعلهم يتفقون على رفع أسعار النفط)) ، وإذا ما ظهرت هذه الدولة القوية سياسياً واقتصادياً ، فإن بإمكانها أن **((تفرض سياستها الخاصة على الدول الخليجية وتجبرهم على إتباع هذه السياسات ومن بينها سياسة التسعير في النفط))** مما يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية [١] .

لقد توصلت الإدارة الأمريكية إلى أن العراق كان الدولة الوحيدة التي رفعت إنتاجها من النفط قبل الحرب مع إيران عام ١٩٨٠ ، وكان هدف العراق من وراء ذلك هو زيادة نفوذه السياسي وهيمنته الاقتصادية على منطقة الخليج العربي ، وإرغام دول هذه المنطقة على إتباع سياسة محددة يكون هو قائدها ورائدها في المنطقة [٢]. وبالمقابل كان العراق يسعى لقيادة منظمة الأوبك[٣] نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين لأنه أدرك بأن الدول الخليجية رغم قوتها الاقتصادية ، إلا أنها لا تمتلك القوة السياسية التي تؤهلها للقيام بهذا الدور القيادي لهذه المنظمة النفطية المهمة ، وإن العراق وحده يمكن أن يكون القوة السياسية الأولى التي بإمكانها التصدي للقيادة النفطية ، وبإمكانه إرغام الدول الخليجية على إتباع السياسات النفطية التي تتفق مع أهدافه ، وإذا ما عارضت أي دولة خليجية هذه السياسة فإنه قادر على تقويمها بكل الوسائل الممكنة بما في ذلك اللجوء إلى القوة، وأستهدف العراق ، حسب ما كان يشير تقرير أمريكي بهذا الصدد **((خلق كيان اقتصادي مستقل للدول العربية المنتجة للنفط ... وإنه بهذا الكيان سيحاول أن يفرض شروطاً سياسية عربية على كل القوى الدولية المختلفة))**[٤].

وعدت التقارير الأمريكية ، أن العراق يعرقل مصالح القوى الدولية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية ويقتضي ذلك من الولايات المتحدة أن تعمل لمنعه من تحقيق ذلك

(1) R. Tager, Op., Cit., p.123 .

(٢) محمود بكري ، المصدر السابق ، ص٨٣ .

(٣) منظمة الدول المصدرة للنفط . للتفصيل عن دور العراق فيها يراجع : أسماء صلاح الدين صالح الفخري، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (إبن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

(4) Qutied in : B. James , Oil and The Foreign Policy of U.S.A. in the Middle East , New York , 1986 ,pp.123-124 .

ومنع امتداد نفوذه إلى داخل منظمة الأوبك وإلى الدول الخليجية الأخرى وضـرورة إشـغاله باستمرار في صراعات خارجية لكي لا تتاح له الفرصة الكافية لتحقيق ما يصبوا إليه(١).

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية النزعة المندفعة لصدام حسين ، وكونه زعيمـاً لبلد يحتاج إلى ((**تحرك عنيف لإستعادة حقوق الشعب العراقي وإعـادة فـرض الـسيطرة العراقية على شط العرب وإذلال الحكومة الإيرانية**)) (٢). ووما أكد لها هذا التوجه رغبته في بسط نفوذه على العرب كما فعل من قبل الرئيس جمال عبد الناصر ، فهو أكبر مشترٍ للـسلاح ، والقائد العام لجيش قوي يبلغ تعداده حوالي مليون جندي ، فضلاً عن كونه رئيس دولة تتربع على ثاني احتياطي للنفط في العالم ، ودخل في اعتقاده أنه سيكون ((المنقذ)) لإدارة الـرئيس الأمريكي جيمي كارتر من محنتها مع إيران التي كانت قد احتجزت مجموعة من الأمـريكيين كرهائن لديها (٣) . كما اعتقد أن ((**أي هجوم عسكري سريع يتمكن العراق من خلاله إحتلال قسم من الأجزاء الغربية في إيران لفترة مؤقتة ، مستفيداً من مرحلة التفكك التي يعاني منها الجيش الإيراني المحسوب على نظام الشاه السابق ، سيستقطب قـدرات الثـورة الإيرانيـة الفتية، مما يؤهل وصول الوطنيين العلمانيين الإيرانيين والمثقفين بالثقافة المعاصـرة إلـى الحكم سريعاً ، واعتبر مثل هذا العمل بمثابة الفرصة التاريخية للعراق ولزعامتـه الجديـدة لتحقيق أهداف إستراتيجية ينبغي عدم تفويتها ، وعليه مضى العراق قُدماً في هذا الصراع ، واستعد لحرب خاطفة وسريعة على إيران كحرب وقائية**)) على حد قول أحد القادة العراقيين العسكريين الذين شاركوا في معارك العراق ضد إيران كلها (٤) .

لذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية إجراء اتصالات سريعة مع صدام حـسين فـي محاولة لإقناعه بالهجوم على إيران وإسقاط نظامها ، وتخليص الرهائن الأمريكان من قبـضة

(1) B. James, Op., Cit., p . 125.

(٢) مقتبس من : تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص٣٣٠ .

(٣) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص٢٠١ .

(٤) رعد الحمداني ، المصدر السابق ، ص٥٧ .

الحرس الثوري الإيراني [١] ، وكان الطرف الأمريكي المفاوض هو مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي زبغينيو بريجنسكي الذي كان واحداً من أهم صانعي السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك [٢] ، فالتقى عبر لقاء رتبه الملك حسين على الحدود العراقية – الأردنية مع صدام حسين للتباحث معه في خريف سنة ١٩٨٠ حول موضوع الرهائن الأمريكان الذين كانوا لا يزالون رهائن في قبضة الإيرانيين ، وكانت معاناة الأمريكان من هذه العملية تزداد باستمرار وتهدد الحياة السياسية لجيمي كارتر ومستشاره للأمن القومي ، فإذا لم يتم تحرير الرهائن فإن بريجنسكي سيكون قد فشل في مهمته وسيعده الأمريكان فاشلاً ، أما إذا كسب صدام حسين الحرب ((**فيمكن توقع خلع آية الله ويتم الإفراج عن الرهائن بطهران قريباً بالتأكيد**)) [٣] ، لاسيما إذا ما ألحق العراق هزيمة سريعة بإيران [٤] .

لم يكن الأمريكان وحدهم الذين حاولوا دفع صدام حسين للإسراع في هجومه على إيران فحسب ، وإنما أسهم في ذلك بعض القادة العسكريين الموالين للشاه من الذين كانوا يتواجدون في العراق ، فضلاً عن شاهبور بختيار رئيس وزراء إيران قبيل سقوط الشاه [٥] ، حين المحوا إلى ضرورة الإسراع في الهجوم على إيران [٦] خاصة وان نظامها السياسي

---

(١) للتفصيل عن قضية الرهائن الأمريكان الذين تم إحتجازهم في السفارة الأمريكية بطهران من قبل ((الطلبة المسلمون السائرون على نهج الإمام)) الخميني يراجع : روبرت داريفوس ، رهينة خميني ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٩٥ .

(٢) جرهارد كونسلمان ، المصدر السابق ، ص٢١٦ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) نكي ر. كيدي ، ((إيران والسياسة الأمريكية)) ، ترجمة : صبار السعدون ، مجلة " الخليج العربي " ، العدد (٢) ، البصرة ، ١٩٨٥ ، ص٧٣ ؛

http : // Upload , Wikimedia . org / Wikipedia , Iraq –Iran War , 25/ 7 / 2006 , pp.1–3 .

(٥) تسنم منصب رئاسة الوزراء في الرابع من كانون الثاني ١٩٧٩ بعد إستقالة وزارة الجنرال أزهري التي تسنمت مسؤولياتها في السادس من تشرين الثاني ١٩٧٨ . للتفصيل ينظر : علي رضا أوسطي ، إيران درسه قرن كذشته ، جلد دوم ، تهران ، ١٣٨١ هـ ش ، ص ص ٨٤٨–٨٥٦ .

(٦) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

آنذاك خلق الكثير من المبررات لنشوب الحرب ضد العراق وكان من بينها دعواته لإسقاط النظام العراقي باعتباره نظاماً غير شرعي[١] .

وقبيل نشوب الحرب العراقية – الإيرانية أشارت إحدى الصحف الأمريكية إلى أنه **((توجد خطة أمريكية تعمل لإشعال الحرب فوراً ضد إيران))** [٢] ، ولأهمية ذلك وخطورته نقل التلفزيون البريطاني الخبر الذي نشرته الصحيفة الأمريكية في الليلة ذاتها ، مما دفع حكومة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لنفي ما ذكرته الصحيفة الأمريكية جملة وتفصلاً [٣].

لقد كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها من وراء التشجيع على اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية هو إضعاف إمكانية البلدين ومنعهما من تهديد الدول العربية الخليجية ، ولم يزعج الإدارة الأمريكية أن ترى أقوى دولتين في الخليج تستنزف أحدهما الأخرى لأن هذه الحرب تخدم مصالحها ، وهي لا تمثل إلا تهديداً محدوداً لأصدقاء الولايات المتحدة في الخليج العربي وتهديداً قصير المدى لتدفق النفط إليها وإلى دول أوربا الغربية [٤].

إن خيار التدخل المباشر الذي انتهجته الولايات المتحدة الأمريكية وقيادتها المركزية ، التي كانت مسؤولة عن (١٩) بلداً يمتد من كينيا في الجنوب الغربي حتى الباكستان شرقاً تمثل بدفع بلدين متجاورين للدخول في حرب طاحنة تأكل القدرة الكلية لطاقات أقوى بلدان الخليج ، دون أن تمس تلك الحرب المصالح الأمريكية النفطية بشكل جوهري ، لتستمر هذه الحرب ثمان سنوات[٥] .

عندما نشبت الحرب أبدت الإدارة الأمريكية وقوفها على الحياد منها ، واعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر رغبة بلده في حصر الحرب بأضيق نطاق ، وعلى مستوى البلدين

---

(١) ينظر : فهد مزبان خزار ، توجهات إيران نحو أقطار المشرق العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٨ – ٢٩ ؛ سعدون حمادي ، ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص١٤ .

(٢) كانت تلك الصحيفة هي الـ (واشنطن بوست) في عددها الصادر يوم التاسع عشر من آب ١٩٨٠ . ينظر : فؤاد قاسم الأمير ، المصدر السابق ، ص٥١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٥١ .

(٤) ينظر : وليم كوانت ، الأوليات الأمريكية في الشرق الأوسط ، نشرة " دراسات ستراتيجية " ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، د.ت ، ص ص ١٥–١٦ .

(٥) حمدان حمدان ، الخليج بيننا .قطرة نفط بقطرة دم ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص٦٠ .

المتحاربين ، وتجنب توسيع نطاقها خوفاً من تصادم القوى العظمى التي دعاها لإنهاء القتال عن طريق دفع العراق وإيران للحوار والجلوس على مائدة المفاوضات ، وتوعد الإبقاء على مضيق هرمز مفتوحاً أمام الملاحة العالمية ضماناً لمصالح بلاده والدول الغربية الأخرى [١].

ولم يكن الحياد الأمريكي إبان الحرب العراقية – الإيرانية واقعياً وحقيقياً ، وإنما كان إعلاناً رسمياً لم يثبت الواقع العملي صحته ، لأن الإدارة الأمريكية كانت ترغب أن لا يخرج منتصر أو خاسر في هذه الحرب ، وضرورة إبقاء البلدين المتحاربين ضمن حدود معينة [٢] ، مع ضمان إستمرار تدفق النفط إليها ، ومنع أي دولة من إغلاق مضيق هرمز أو إشراك أي دولة أخرى في هذه الحرب ، ولذلك نجد الإدارة الأمريكية تتخذ مواقفها بين فترة وأخرى تبعاً لما كانت تشهده ساحة المعركة من انتصارات لهذا الطرف أو خسارة للطرف الآخر ، فقد أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك بريجنسكي ، عندما كانت أزمة الرهائن محتدمة في ظل احتجازهم من قبل إيران ، ((**إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعوض خسارتها في إيران عن طريق الميل إلى العراق**)) ، واستطرد قائلاً : ((**نحن لا نجد تضارباً في المصالح الرئيسية بين العراق والولايات المتحدة**))[٣] .

تسلط لنا بعض الوثائق الخاصة بأرشيف الوثائق السرية الأمريكية إن اجتماعاً (سري للغاية) عقد في مدينة (قرطاجة) الإسبانية في التاسع من تموز ١٩٨٠ ضم كل من دونالد رامسفيلد ، وبريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي ، ووليم كيسي مدير المخابرات الأمريكية وإدواركابي المستشار السياسي للرئيس الأمريكي ، وبين الدكتور فاضل البراك مدير الأمن العام آنذاك وسبعاوي إبراهيم الحسن شقيق صدام حسين وخالد عبد المنعم رشيد مستشار الرئيس العراق الأسبق واللواء الركن صابر الدوري وفاروق حجازي مساعد مدير المخابرات العراقية . وفي الاجتماع تم الاتفاق على تزويد العراق بمخططات وخرائط للأهداف العسكرية الإيرانية ، وبمعلومات عسكرية مهمة ، وقيام دول الخليج العربي الأخرى مثل السعودية والكويت بدعم العراق مالياً في حالة نشوب الحرب ، وأن تتولى هاتان الدولتان تعويض العراق عن طريق تصدير مليون برميل نفط يومياً لصالح العراق في حالة توقف

---

(١) وليم كرانت ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

(٢) تبلور الهدف الأمريكي الحقيقي من اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في زعزعة استقرار النظام في إيران لا إسقاطه ، والعمل على إيجاد قيادة جديدة قادرة على إتخاذ قرار استراتيجي لمستقبل العلاقات مع أمريكا . ينظر: رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٤–٢٨٥.

(٣) مقتبس من : فؤاد قاسم الأمير ، المصدر السابق ، ص٦٩ .

صادرات العراق النفطية من البصرة ، كما إتفق على إنشاء محطة أمريكية في الأردن لتزويد العراق بالمعلومات الإستخباراتية عن إيران[١] .

وكشفت وثائق أخرى عن اجتماعات ثلاثة عقدها رئيس الحملة الانتخابية لمرشح الرئاسة الأمريكية رونالد ريغان (وليم كيسي) في تشرين الأول ١٩٨٠ مع عدد من تجار السلاح الإيرانيين في موضوع الرهائن الأمريكان الإثنين والخمسين المحتجزين في مبنى السفارة الأمريكية بطهران ، وضرورة تأخير الإفراج عنهم إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي كان من المقرر إجرائها في تشرين الثاني من العام نفسه مقابل تزويد إيران بالأسلحة عن طريق طرف ثالث [٢] .

واتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الحرب العراقية ـــ الإيرانية لم تكن تريد الخسارة أو الإنهاك الكلي لكلا الجانبين ، ولذلك وافقت على تزويد العراق بالمعلومات الإستخباراتية عن إيران ، ووافقت على تزويد إسرائيل لإيران بالسلاح[٣] منذ عام ١٩٨١

---

(1) See : http :// Alboraq . Info/ Archive index .php/ T- 281-82 , Html ,2/ 12/ 2007 , p.2 .

(2) See : http :// www.Aljazeera talk.Net / Forumshow the ead .php. 2 T=68556 ,30/ 8/ 2007 , P.1.

(٣) بلغت مبيعات السلاح الإسرائيلي إلى إيران بين ١٩٨٠-١٩٨٤ أكثر من (٥٠٠) مليون دولار ، وهي أكبر مبيعات عسكرية إسرائيلية إلى أي بلد خلال المدة ذاتها . وإعترفت إسرائيل رسمياً بأنها ((ساهمت في نقل أسلحة دفاعية ، وقطع غيار من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران بناءاً على طلب واشنطن)) ، وإن إسرائيل قامت بذلك العمل إستجابة ً لنداء دولة حليفة ، وقامت بنقل الأسلحة إلى إيران ، وبذلك كانت موافقة الولايات المتحدة على توريد السلاح مبدئية لا لبس فيها ، وهو الأمر الذي أكده الصحفي الأمريكي (بيار سالنجر) من أنه في ظل أزمة الرهائن الأمريكان ، فإن السلاح الأمريكي وصل إلى طهران عن طريق إسرائيل ، وإنه – والكلام لسالنجر – أدرك الآن معنى كلام الرئيس كارتر عندما تحدث عن تمسك إدارته بصداقة إيران حتى من جانب واحد ، وثقة كارتر المطلقة بأن إيران ((لن تصبح عدوة مهما حصل ، ومهما قيل ...)) .وتحدث سالنجر أيضاً عن الدور الإسرائيلي في التنسيق والإشراف على مبيعات السلاح الفرنسي والبريطاني إلى إيران ، وتسهيلات كبيرة جداً من جانب تل أبيب . ويضيف سالنجر بأن ((إسرائيل كانت تضغط دائماً باتجاه تأمين الإحتياجات الإيرانية العاجلة)) ، وبذلك صارت تل أبيب المصدر الرئيسي لأسلحة الجيش الإيراني ، إذ بلغ الرقم السنوي لمبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى إيران وحدها حوالي (٥٠٠) مليون دولار ، وتضاعفت تلك الأرقام في سنوات الحرب التالية وحتى نهايتها . لمزيد من التفاصيل ينظر: سعد البزاز ، العقرب . إسرائيل وحرب الخليج : التفتيت والتطويق ، لندن ،١٩٨٧ ، ص ص ٥١ ، ٥٨ ؛ سعد البزاز ، الحرب السرية . خفايا الدور الإسرائيلي في حرب الخليج ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٧٧-١٧٨ ؛ شامل عبد القادر ، لعبة الكبار ، بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٢٨ ؛ D.M.Kennedy .United States and Iraq ,The Years of Crisis , London , 2001 , p.57 .

عندما شعرت احتمال خسارتها وانتصار العراق عليها[١] ، ولكن عندما بدأ العراق بخسارة بعض معاركه مع إيران واحتمال انتصار إيران عليه ، إستغل الأمريكان التوتر في العلاقات العراقية السوفيتية وامتناع السوفييت عن تزويده بالسلاح الذي طلبه منهم ، حاولوا دعم العراق ومنع إيران من الانتصار عليه ، وبهذا الصدد يقول هيوارد تيجر" H.Teicher " العضو البارز في مجلس الأمن القومي الأمريكي إبان عهد كارتر وريغان : **((كان هناك جماعات من وزارتي الدفاع والتجارة تناقش موضوع الحرب العراقية الإيرانية وضرورة إنهاؤها بدون منتصر أو خاسر ، ولكن عراق مزدهر ومعاد بنائه يمكن أن يأخذ دور إيران السابق للمحافظة على الأمن في منطقة الخليج . وفي الوقت نفسه بتعاونه مع السعودية يحافظ على إستقرار الأسعار العالمية للنفط. وبكلام آخر على الولايات المتحدة أن تساعد بأن يكون العراق بديلاً عن إيران كعمود أمريكي في الخليج))** [٢].

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تريد إبقاء الصراع دائراً بين العراق وإيران دون أن يحقق أحدهما انتصاراً حاسماً على الآخر ، وأن تقوم هي وحلفائها ببيع أسلحتها إلى طرفي الحرب ، فضلاً عن اتخاذ الحرب ذريعة لترويع أقطار الخليج العربي الأخرى لبيع الأسلحة لها وتخزينها دون فائدة وإبعاد ميدان الصراع عن حليفتها إسرائيل التي ترك الأمريكان لها حرية بيع الأسلحة للنظام الإيراني أو ما عرف بفضيحة (إيران – كونترا) [٣] .

---

(1) Aljazeera talk .net , Op. , Cit . , pp.102 .

وفي مطلع عام ١٩٨١ تبنت إدارة ريغان سياسة ((رفع اليد)) حيال الحرب العراقية – الإيرانية ، وأخذ مسؤولون كبار يبدون إرتياحهم ، في السر ، لرؤية بلدين ((مبغوضين جداً)) يدمر الواحد قدرات الآخر .

ينظر : وليم لوثر ، قصة المدفع العملاق . إنطلاقة حرب الخليج ، ترجمة : فؤاد حطيط ، باريس ، ١٩٩٢ ، ص١٧٣ .

(٢) مقتبس من : فؤاد قاسم الأمير ، المصدر السابق ، ص ص ٦٩-٧٠ .

(٣) في آذار ١٩٨١ ، وبعد مضي أشهر قليلة على بدء الحرب العراقية – الإيرانية ، سقطت داخل الأراضي السوفيتية وبالقرب من الحدود مع تركيا طائرة نقل عملاقة بعد دخولها المجال الجوي السوفيتي ، وإتضح أنها كانت معبأة بالكامل بشحنة من السلاح الإسرائيلي لحساب جمهورية إيران (الإسلامية) ، وحاول السوفيت حصر الموضوع في نطاق ضيق ، إلا أن القضية تسربت إلى أطراف عدة من بينها العراق ، وأظهرت وقائعها أن الرئيس الأمريكي ريغان دخل في صفقات السلاح مع إيران من وراء ظهر الكونغرس الأمريكي وضد قرار رسمي منه بفرض حظر بيع السلاح لإيران بسبب إحتجاز الرهائن ، فضلاً عن مخالفة ذلك للإعلان الأمريكي عن عدم بيع السلاح للدول المتحاربة . ينظر: فؤاد شهاب ، تطورات الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي ، المنامة ، ١٩٩٤ ، ص ٩٤ ؛

" New York Times ", 22/ 8 /1981 ; Aljazeera talk .net , Op. , Cit .pp.4-5

أدى انكشاف فضيحة (إيران – كونترا) ، التي اشترك فيها عدد كبير من المسؤولين داخل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية زمن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩) إلى إحراج موقف الإدارة الأمريكية وموقفها من الحرب ، فحاولوا تبرير ذلك بالقول **((إن هذا الأمر كان ضرورياً حتى يتم الإفراج عن الرهائن الأمريكيين الذين تم أسرهم في لبنان ، إذ كان للإيرانيين تأثير على مرتكبي عملية أسر الرهائن))**[١] ، وعدّ هذا التفسير أكذوبة أمريكية لأن شحنات الأسلحة التي تم إرسالها إلى إيران بدأت قبل إلقاء القبض على أول رهينة من هؤلاء الرهائن الأمريكيين في لبنان ، كما إنها استمرت لما بعد إطلاق سراح آخر هؤلاء الرهائن .

وفي إدارة الرئيس ريغان إنقسم رأي المجموعة الحاكمة معه حول موضوع الحرب العراقية – الإيرانية ، فقد أيد العراق من البنتاغون كاسبر واينبرغ ، ونائب الرئيس جورج بوش وجيمس بيكر ويتشارد مورفي وزير الخارجية ، بينما أيد إيران كل من روبرت ماكفارين وأوليفر نورث ، لذلك استخدمت الولايات المتحدة هؤلاء الذين كانوا يؤيدون إيران للسعي في إطلاق الرهائن الأمريكان ، ودفع إسرائيل لتوريد السلاح إلى إيران وغيرها من المهام التي كانت تصب في مجرى دعم إيران وعدم خسارتها في الحرب مع العراق [٢].

---

(1) Alboraq. Info , Op ., Cit ., p.6 .

(٢) فؤاد قاسم الأمير ، المصدر السابق ، ص٦٩ .

ولتوضيح الدور الإسرائيلي في محاولة إضعاف العراق إبان حربه مع إيران وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، إقتضت الضرورة التنويه إلى ما جاء بشأن العراق ، من وجهة النظر الإسرائيلية ، من خلال وثيقة كشف النقاب عنها مؤخراً وحملت عنوان : ((إستراتيجية إسرائيلية للثمانينات)) ، وهي دراسة إسرائيلية معمقة تهدف إلى تفتيت الوطن العربي ، وأوضحت الوثيقة النقاط الأساسية المتعلقة بالعراق (كأحد أبرز البلدان العربية المستهدفة إسرائيلياً وأمريكياً) ، وحملت تلك النقاط التسلسل (سادساً) ، وهي كالآتي :

سادساً : العراق (١٩٨٢)

١ ــ إن العراق لا تختلف كثيراً عن جارتها ، ولكن الأغلبية فيها من الشيعة والأقلية من السنّة ، إن ٦٥ في المئة من السكان ليس لهم أي تأثير على الدولة التي تشكل الفئة الحاكمة فيها ٢٠ في المئة إلى جانب الأقلية الكردية الكبيرة في الشمال .

٢ ــ ولولا القوة العسكرية للنظام الحاكم وأموال البترول ، لما كان بالإمكان أن يختلف مستقبل العراق عن ماضي لبنان وحاضر سوريا .

٣ ــ إن بشائر الفرقة والحرب الأهلية تلوح فيها اليوم ، خاصة بعد تولي الإمام الخميني الحكم ، والذي يعتبر في نظر الشيعة العراقيين زعيمهم الحقيقي وليس الرئيس صدام حسين .

٤ ــ إن العراق الغنية بالبترول والتي تكثر فيها الفرقة والعداء الداخلي هي المرشح التالي لتحقيق أهداف إسرائيل .

٥ ــ إن تفتيت العراق هو أهم بكثير من تفتيت سوريا وذلك لأن العراق أقوى من سوريا . =

وعلى صعيد آخر فإن الإدارة الأمريكية في عهد ريغان لم تكن تريد توسيع رقعة الحرب خشية من تدخل سوفيتي في الصراع أو دور لفرنسا فيه لأن ذلك من شأنه أن يفسح المجال لهاتين الدولتين من إيجاد موطئ قدم لهما في منطقة الخليج العربي على حساب الدور الأمريكي ، فقد حذر وزير الخارجية إدورد هيث من ((**أن الصراع قد يؤدي إلى تغييرات بعيدة المدى ، ولا يمكن التنبؤ بها في توازن القوى الإقليمية ، مانحة الفرصة للإتحاد السوفيتي بتوسيع نفوذه**)) ، وكرر هيث التزام بلاده بـ ((الحياد)) ورفضها (تزويد) أي من الجانبين بمعدات عسكرية ، وتعهد ببذل جهوداً أكبر جنباً إلى جنب مع الأعضاء المعنيين في المجتمع الدولي [١] لإنهاء هذه الحرب [٢] .

لقد تخوفت الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ١٩٨٢ وبداية عام ١٩٨٣ إثر إنتصار العراق في معارك (البسيتين) والخسائر التي لحقت بإيران إثرها ، فضلاً عن بروز دور فرنسي لمساعدة العراق ، وتخوف من رغبة سوفيتية في التدخل واستغلال فرصة الحرب

= ٦ ــ إن في قوة العراق خطورة على دولة إسرائيل في المدى القريب أكبر من الخطورة النابعة من قوة أية دولة أخرى .

٧ ــ وسوف يصبح بالإمكان تقسيم العراق إلى مقاطعات إقليمية طائفية كما حدث في سوريا في العهد العثماني .

٨ ــ وبذلك يمكن إقامة ثلاث دويلات (أو أكثر) حول المدن العراقية .

٩ ــ دولة في البصرة ، ودولة في بغداد ، ودولة في الموصل ، بينما تنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن الشمال السُني الكردي في معظمه .

وعلى ذلك فإننا نعتقد بما لا يقبل الشك بأن الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الصهيونية العالمية وبمباركة ومساندة قوى إقليمية معروفة ، تسعى اليوم إلى تطبيق هذه المخططات حرفياً وعلى أرض الواقع ، والمؤشرات الموضوعية على هذا المخطط القديم – الجديد لا لبس فيها . ينظر نص الوثيقة كاملاً في : مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق . يوميات ــ وثائق ــ تقارير ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٥ ، بيروت ٢٠٠٧ ، ص ص٦٤–٦٨ .

(١) للتفصيل عن الجهود الدولية لإنهاء هذه الحرب العراقية – الإيرانية يراجع : ناظم عبد الواحد الجاسور ، ((قرارات مجلس الأمن الدولي والحرب ضد العراق)) ، مجلة "حرب الخليج" ، العدد (٤) ، بغداد ، ١٩٩٠، ص ص ١٢٩ –١٣٩ ؛ حسن أبو طالب ، ((المفاوضات العراقية – الإيرانية بين الجمود والحركة)) ، مجلة " السياسة الدولية " العدد (١٠٠) ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٩٧–٩٨ .

(2) W.Fredreick Axelgard ,The United States – Iraqi Rapproachment in : Z.Michae Szaz , Ph.D. , American Foreign Policy institute Studies on Middle Eastern Affairs , Washington , 1986 , p.50.

لتوسيع نفوذه في منطقة الخليج العربي ، فشرعت إدارة الرئيس رونالد ريغان بتبني ما عرف بـــ ((سياسة الولايات المتحدة طويلة الأمد في الشرق الأوسط)) [١] من أجل إبقاء دائرة الصراع بيدها ومنعها من أن تنفلت لصالح قوى كبرى أخرى ، فعندما تصاعدت حدة المعارك عام ١٩٨٣ وأبدت فرنسا رغبتها في تزويد العراق بطائرات (سوبر إيتدانر) متطورة وصواريخ (إكسوسيت) جو – بحر ، قدمت الإدارة الأمريكية للحكومة الفرنسية إلتماساً دعتها فيه إلى إعادة النظر في الصفقة الفرنسية خوفاً من التداعيات التي تسفر عنها ومن بينها غلق مضيق هرمز وقطع نسبة ٢٠% من إمدادات النفط الغربية [٢].إلا أن فرنسا لم تعبأ بالالتماس الأمريكي وسلمت العراق في التاسع من تشرين الأول ١٩٨٣ الطائرات المطلوبة ، ولم يكتف الفرنسيون بذلك ، وإنما جاء مبعوث من الحكومة الفرنسية إبان حكم الرئيس فاليري جيسكارديستان وقابل وزير الدفاع العراقي آنذاك الفريق الركن عدنان خير الله ، وأخبره **((أن فرنسا تدرس بصورة جدية إمكانية تزويد العراق بقنبلة ذرية تعبوية ، يمكن إلقاؤها على هدف محدد لإرغام إيران على وقف الحرب))**[٣].

أما إيران فقد أخذت ، بعد وصول الطائرات الفرنسية إلى العراق بالتهديد بغلق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية ، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها جورج شولتز في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٨٣ للقول : **((إن الولايات المتحدة وحلفائها لن يسمحوا لإيران أن تبتزهم بإطلاق التهديدات بشأن غلق مضيق هرمز))**[٤] ، وقام فريق أمريكي مشترك في الشهر نفسه بزيارة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لطمأنتهم بحمايتها حرية الملاحة في المنطقة ، والتأكيد على أن هزيمة القوات العراقية تتعارض مع المصالح الأمريكية [٥]. وجاء التأكيد الأمريكي استباقاً لمنع السوفييت من استغلال فرصة التهديد الإيراني للتدخل في المنطقة ، لاسيما ان السوفييت كانوا يحتفظون بسفن حربية هناك ، وبإمكانهم التدخل في أي وقت يريدونه فتتوسع بذلك رقعة الحرب وتخرج من يد الولايات المتحدة الأمريكية [٦] .

---

(١) للتفصيل ينظر : مركز البحوث والمعلومات – مجلس قيادة الثورة ، التطورات في الموقف الأمريكي من الحرب العراقية – الإيرانية على الصعيدين الإعلامي والرسمي ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ص٢٥-٢٦ .

(٢) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص٩٨ .

(٣) وفيق السامرائي ، المصدر السابق ،ص ص ١٣٠-١٣١ .

(4) Qutied in : " Washington Post " , 18/ 10/ 1983 .

(5) " New York Times " , 28/ 10 / 1983.

(٦) مركز البحوث والمعلومات – مجلس قيادة الثورة ، تطورات الحرب العراقية – الإيرانية والمواقف الدولية منها ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٣-١٤ .

لقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية جانب الحذر من احتمال توسيع الحرب العراقية – الإيرانية أو تدويلها ، خوفاً من انعكاسات ذلك على انقطاع شحنات النفط الخليجية عن الاقتصاديات الغربية . فضلاً عن ضمان أمن الدول الخليجية النفطية الموالية لها وللغرب، ودخول سوفيتي للمنطقة عبر البوابة العراقية أو الإيرانية لأن السوفيت كانوا يجهزون العراق بطائرات (ميغ) و (سوخوي) وصواريخ أرض أرض وغيرها من الأسلحة من جانب ، ولمحاددتها إيران بحدود دولية وكونها تمثل حاجزاً بين الإتحاد السوفيتي ومنطقة الخليج العربي(١). وظلت الإدارة الأمريكية في عهد ريغان تركز على إن هذه الحرب مادامت لا تلحق الضرر بمصالح الغرب ، بل تنميها وتساعدها فلا بأس من أن تستمر أطول فترة ممكنة، خاصة وإنها أضعفت أكبر قوتين عسكريتين في المنطقة واستنزفت قدراتهما العسكرية والمادية ، وإنها ستجبرهما على دفع ما لديهما من إحتياطي مالي لشراء الأسلحة (٢) . ولعل ما ذكره أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية خير دليل على ذلك عندما أشار في معرض حديثه عن الحرب العراقية – الإيرانية **((نحن لا نعد الأمر سيئاً طالما أن مجزرة الحرب العراقية – الإيرانية لا تؤثر على حلفائنا في المنطقة ولا تغير ميزان القوى))**(٣) .

شهدت نهاية عام ١٩٨٣ بداية الميل الأمريكي نحو العراق وضرورة تغيير سياسة الولايات المتحدة إلى جانبه ، فثمة دراسة أعدها مجلس الأمن القومي في تشرين الثاني عام ١٩٨٣ عن هذا الموضوع تؤكد أن اندحار العراق في حربه مع إيران سيؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة لأن ذلك سيقوي الإيرانيين وسيدفعهم غرورهم للتحرش بدول الخليج العربي الأخرى مثل العربية السعودية والكويت . فضلاً عن أن هزيمة العراق ستجعل المنطقة برمتها تحت الهيمنة الإيرانية لأن أوهام القوة والانتصار على العراق بوصفه أقوى الدول العربية في الخليج العربي سيدفع إيران لفرض شروطها على بقية الدول الخليجية ، وسيدفع الولايات المتحدة أمام مأزق سياسي حقيقي وقد يدفع حلفائها في المنطقة للتوجه نحو الإتحاد

---

(١) مركز البحوث والمعلومات – مجلس قيادة الثورة ، التطورات في الموقف الأمريكي ... ، ص٢٥ . وجدير بالذكر بأن بريطانيا كانت قد أضفت أهمية كبيرة لإيران إبان الحرب العالمية الأولى عندما وصفتها بــ (الدولة الحاجزة) " Buffer State " بين الشرق الأوسط وبين ما أسمته بالخطر أو ((التهديد البلشفي)) نتيجة قيام ثورة أكتوبر / ١٩١٧ في روسيا ، وإحتدام حالة الصراع السياسي والاقتصادي بين روسيا البلشفية وبريطانيا لاقتسام مناطق النفوذ داخل إيران بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ . ينظر : جو ستورك ، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص١٣ .

(٢) جريدة الأنباء ، الكويت ، ٣/ كانون الثاني ، ١٩٨٣ .

(3) Qutied in : Edmund Ghareeb , The Forgetten War , Foreign Affairs ,1984 , p. 17.

السوفيتي ، المسألة التي ستجعل الأمريكان يفقدون مصداقيتهم ويخسروا حلفائهم [١] ، وسينعكس ذلك بالتأكيد على قيادتهم للمعسكر الغربي ، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية بإتجاهين : الأول إنها سمحت في تشرين الأول ١٩٨٣ للأردن ومصر والسعودية والكويت بنقل معدات عسكرية أمريكية إلى العراق كان من بينها طائرات مروحية مقاتلة (هيليوكبترات) ومدافع وهاونات وقنابل مختلفة الأنواع ، وشجعت فرنسا على استمرار تسليحها للعراق ودفعت بإيطاليا أكثر بهذا الإتجاه [٢] ، والثاني السعي لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، وهو ما تحقق فعلياً في نهاية تشرين الثاني ١٩٨٤ .

- **التمهيد لعودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة ١٩٨١ – ١٩٨٤ :**

أصبح صدام حسين عام ١٩٧٤ اللولب المحرك لسياسة العراق العربية والدولية بعد نجاحه في التخلص من الأعضاء العسكريين في مجلس قيادة الثورة ، وإبعاد أعضاء القيادة القطرية غير الموالين له بسبب فشلهم في الحصول على أصوات كافية في انتخابات المؤتمر القطري الثامن التي جرت في العام نفسه ، فضلاً عن إشرافه على السياسة الاقتصادية من خلال رئاسته لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات ، ولاشك في أن العنصرين الاقتصادي والنفطي مكنّا من التأثير الفعال والحاسم في مسار علاقات العراق بدول العالم[٣]، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت علاقات العراق مقطوعة معها [٤] .

وبسبب العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين الجانبين إتفقا على إقامة شعبتي رعاية مصالح في كل من بغداد وواشنطن في تموز ١٩٧٢ ، وأضحت السفارة الهندية في واشنطن راعية لمصالح العراق هناك في حين أصبحت السفارة البلجيكية في بغداد راعية للمصالح الأمريكية في العراق [٥].

---

(١) ينظر : مركز البحوث والمعلومات ، تطورات الحرب ... ، ص٢٠ .

(٢) فؤاد قاسم الأمير ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٣) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص١٩٧ .

(4) See : W.Frederick Axelgard , Op. , Cit . , pp.44–45

(٥) وكالة الأنباء العراقية ، ملف العلاقات العراقية – الأمريكية ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ص ٣–٤.

جاءت أولى التلميحات للموقف المرن تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة العلاقات الدبلوماسية معها في أثناء المقابلة الصحفية التي أجراها مراسل صحيفة " New York Times" سلولز بيرغر مع صدام حسين في نيسان ١٩٧٥ عندما أكد الأخير بأنه **((لا يرى تناقضاً في أن يحتفظ العراق بموقفه كمنتقد عنيف للسياسة الأمريكية وبين أن يكون أحد أكبر مستهلكي السلع الأمريكية في الشرق الأوسط))** ، واستطرد قائلاً بأن **((السياسة الأمريكية كما توجّه الآن هي عدو لنا ، لكن العرب ، ونحن جزء منهم ، ليسوا ضد الدولة الأمريكية أو الشعب الأمريكي ، وإنما ضد السياسة الأمريكية فقط ، نحن نشعر بعدم الإرتياح لتدخل الولايات المتحدة في شؤوننا الداخلية ، وفي السياسة الإقليمية للشرق الأوسط . ولو كان هناك تغيّر في ذلك ، سنستجيب على الفور))**[١].

وكانت وجهة نظر صدام حسين في كيفية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة تتمحور عبر مفتاحين رآهما ضروريان أولهما تأمين حق الشعب الفلسطيني ، وثانيهما عدم تسليح إيران الشاه أو تسليحها بشرط عدم استخدامها السلاح ضد العراق أو أي بلد عربي آخر [٢]. وعلى الرغم من أن الموقف الرسمي العراقي الذي ظل طوال السبعينات من القرن الماضي معادياً للإدارة الأمريكية ، إلا أن صدام حسين أراد أن يدمج أفضل تكنولوجيا للغرب، ولاسيما الأمريكية في خطته الرئيسة لتحديث العراق مدركاً بأنه لا يمكن الإستغناء عن التطور التكنولوجي الذي تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية ، وأشار صدام حسين بهذا الصدد إلى أن **((قطع العلاقات مع الولايات المتحدة هو موقف ولكنه ليس موقفا دائماً ، إنه موقف يعبر به بلد عن غضبه حول قضية معينة في علاقاته مع بلد آخر . وهذا الموقف سيتبدل عندما تتبدل الظروف والأسباب الأساسية))** [٣] .

وعاد عام ١٩٧٨ ليؤكد نظرة العراق مجدداً لكيفية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية عندما كرر ، في مقابلته مع أحد الصحفيين الأمريكان في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٧٨ ، إصراره على ضرورة أن تخفض الولايات المتحدة الأمريكية من تعهداتها لإسرائيل لأنه وجد فيها وفي الإستراتيجية الأمريكية المتعمدة في تقسيم العالم العربي ما يحول دون عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين [٤].

---

(١) مقتبس من : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(٢) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(٣) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص١١١ .

(4) See : D. M . Kennedy , Op . , Cit . , pp . 69-70 .

حاولت الإدارة الأمريكية جس نبض المسؤولين العراقيين عبر إرسال عدد من الصحفيين إلى بغداد أو استغلال بعض المناسبات الدبلوماسية في الخارج لمعرفة وجهة نظر الحكومة العراقية حول هذا الموضوع المهم كما هو الحال في اللقاء الذي جرى بين فيليب حبيب مساعد وزير الخارجية الأمريكية والدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقية في حزيران ١٩٧٧ ، واللقاءات التي جرت بين المسؤولين الأمريكان ونظرائهم العراقيين على هامش إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فضلاً عن اللقاءات التي أجراها السيناتور الأمريكي الجنسية العربي الأصل جيمس أبو رزق مع بعض المسؤولين العراقيين ، الأمر الذي دلل على الرغبة في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق [١].

جاءت العلاقات المشحونة بين العراق والإتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٨ لتصب في خدمة التمهيد لإعادة العلاقات بين العراق وحكومة واشنطن ، فقد كان الرئيس العراقي مصمماً على تخلي العراق عن اعتماده الكلي على الدعم السوفيتي ، ولهذا الغرض لم يتردد في أيار ١٩٧٨ عن إعدام واحد وعشرين ضابطاً اتهموا بالشيوعية كانوا يقبعون في السجون العراقية منذ ثلاث سنوات [٢] ، ولم يأبه باعتراضات السفير السوفيتي الذي زاره شخصياً وقدم احتجاجه له ، وبعد إنتهاء زيارته تم إعدام عشرة ضباط شيوعيين رمياً بالرصاص ، ولم يكتف بذلك ، وإنما منع طائرات النقل السوفيتية من استخدام المجال الجوي العراقي لنقل التجهيزات العسكرية إلى أثيوبيا التي كانت حكومة موسكو تدعمها في حربها ضد المعارضين الإرتيريين الذين كانت الحكومة العراقية تساندهم ، كما طلبت الأخيرة من الروس نقل سفارتهم التي كانت على مقربة من بوابة القصر الجمهوري لأن صدام حسين كان يشك في أن المخابرات السوفيتية (KGB) كانت تراقب أحاديثه داخل القصر وفي مقرات الحزب الملحقة

---

(١) للتفصيل عن هذه اللقاءات يراجع : جريدة الوطن ، الكويت ، ٥ / حزيران / ١٩٧٧ ؛ جريدة السياسة ، الكويت ، ٢٢/ حزيران / ١٩٧٧ .

(٢) سنّت الحكومة العراقية قانوناً بعدم السماح لأي نشاط سياسي في الجيش باستثناء حزب البعث ، وطُبق هذا القانون بأثر رجعي على الشيوعيين وعلى غيرهم من القوى السياسية الأخرى الذي تم إعدامهم قبل صدور هذا القانون . يراجع : حسن الحسيني ، العراق والسجون السرية ، ألمانيا ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٥٣-٥٤ .

به ، وعندما رفض السوفيت الانتقال إلى مقرهم الجديد قطع صدام حسين إمدادات الماء والكهرباء عن سفارتهم ، الأمر الذي دفعهم للإنتقال إلى مقرهم الجديد (١).

وجدت الإدارة الأمريكية في الإجراءات التي اتخذها صدام حسين محاولة للخروج من الطوق السوفيتي ومن اتفاقية عام ١٩٧٢ العراقية – السوفيتية ، ووجدت تصريحاته التي غالباً ما كانت تؤكد بأن سياسة العراق ((**مرتبطة بالمصلحة القومية للأمة العربية والمصلحة الوطنية للعراق**)) صداها لدى الإدارة الأمريكية التي رحبت بقوله : ((**إننا لانحتاج وسطاء لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة ، بل إننا سنعيدها دون تردد**)) (٢) ، ودرست الإدارة الأمريكية هذا التصريح بعناية وتعاملت معه بإيجابية (٣).

لقد حاولت حكومة الرئيس جيمي كارتر حاولت التقرب من العراق بعد تسنم الرئيس صدام حسين السلطة عام ١٩٧٩ وإعادة علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٦٧ لأن الرئيس كارتر كان يائساً من أن يجد له حليفاً يساعده في حل أزمته التي وضعها فيه الإيرانيون إثر احتجازهم الرهائن في السفارة الأمريكية ، والتي هددت بشكل جدي فرص إنتخابه لولاية ثانية في خريف عام ١٩٨٠ ، واعتقدت الإدارة الأمريكية أن بالإمكان جعل صدام حسين ثقل مواز موجود ضد المؤسسة الدينية الحاكمة في إيران من جهة ، ومن المحتمل أن يتحول إلى سد منيع ضد التوسع السوفيتي في الخليج العربي من جهة ثانية (٤) .

أدى تحرك الرئيس العراقي بعيداً عن السوفيت وإنزعاج الأخيرين منه بسبب سياسته تجاه الحزب الشيوعي العراقي واعتقاد السوفيت إنه فتح حواراً سرياً مع حكومة واشنطن إلى تغيير وجهة نظر المسؤولين الأمريكان في إدارة الرئيس كارتر تجاه الرئيس العراقي الذي لم يعد الأمريكان يؤمنون بأنه يتحرك بوحي من السوفيت وإنه ((**يتمتع بحرية كاملة لا يستطيع السوفيت تحديدها أو التضييق عليها**))(٥) .

أما الرئيس العراقي فكان يعتقد أن السوفيت زودوا الإيرانيين سراً بخطة غزو العراق ، ورتبوا لها تفاصيل هذه الخطة بعد أن وجدوا أنه أعدم ضباطاً شيوعيين ، وإنه لم يعد يثق

---

(١) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص١٧٨ .

(٢) مقتبس من : جريدة الثورة ، بغداد ، ١٥ / شباط / ١٩٧٩ .

(٣) مقتبس من : وكالة الأنباء العراقية ، بغداد ، ١٦ / شباط / ١٩٧٩ .

(٤) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٢٣ .

(5) Barry Rubin, The United States in the World Policy , New York , 1988 , p.66.

بالسوفيت ومل من تدخلاتهم بضرورة إتباع أسلوب مرن مع الشيوعيين العراقيين والتدخل في الشؤون الداخلية العراقية وعلق على ذلك كله بقوله **((هم [السوفييت] لم يكونوا مقتنعين إلا أن يصبح العالم كله شيوعياً))**(١).

وللتقرب من العراق فإن الإدارة الأمريكية لم تتردد في اختيار واحداً من أفضل دبلوماسييها للعمل كقائم للأعمال في العراق ، وهو وليم إيغلتون لتسنم هذا المنصب الذي تم إستحداثه ولم يكن أصلاً موجوداً من قبل يدلل على إن العلاقات العراقية – الأمريكية كانت تتجه نحو الإعادة وتبادل السفراء فيما بعد (٢). كما إن بعض الوثائق الأمريكية أشارت إلى وجود **((مصدر موثوق به))** له علاقة وثيقة مع القيادة السياسية العراقية وكان يتصل بشكل مباشر مع الإدارة الأمريكية ويزودها بالمعلومات عن الأوضاع الداخلية في العراق ، واتجهت مهمته للتنسيق بين **((أطراف المعادلة العراقية – الأمريكية))** على حد قول وزير عراقي عمل مع الرئيسين العراقيين السابقين أحمد حسن البكر وصدام حسين(٣) .

تسلط هذه الوثيقة السرية الأمريكية الضوء على إنه **((من غير المنطقي أن تقدم الحكومة العراقية على استفزاز الغالبية من سكان العراق ... بإعدامها شخصية مرموقة كالسيد [محمد باقر] الصدر ، ذلك لأن الحكومة العراقية سوف لن تكسب شيئاً من هذا العمل ...))** وإستطردت الوثيقة معللة أسباب التسرع في تنفيذ حكم الإعدام إلى **((إعتقاد الحكومة العراقية أن باقر الصدر ميتاً هو أقل خطراً من بقائه حياً في مدينة النجف ، أو في المنفى))** ، وأشار (إدوارد بيك "Edward L.Peck" مسؤول شعبة رعاية المصالح الأمريكية في بغداد الذي كتب هذه الوثيقة إلى وزارة الخارجية الأمريكية في معرض تحليله للوضع الداخلي بعد إعدام السيد محمد باقر الصدر ما نصه : **((يؤكد مصدرنا المعتمد أن سلطات الأمن والإستخبارات على ثقة تامة من أن الإضطرابات التي قامت في النجف وكربلاء وبغداد قد قضي عليها نهائياً ، حيث يسود الهدوء والسكينة المناطق الشيعية . كما**

---

(١) مقتبس من : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص١٧٩ .

(٢) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص١١٤ .

(٣) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧١-٢٧٢ .

يؤكد مصدرنا المعتمد عزم القيادة العراقية على القضاء بكل ضراوة وعنف شديد علـــى أي نشاط معادٍ))[1].

إن أي تحليل بسيط للمعلومات التي وردت في الوثيقة السرية الأمريكية تؤكد لنا متابعـــة الأمريكان بشكل دقيق لما كان يجري داخل العراق لأهميـــة هـــذا البلـــد فـــي الإســـتراتيجية الأمريكية، ولارتباط وجوده واستقراره مع المصالح الأمريكية وتخوفهم من أن يـــؤدي إعـــدام السيد محمد باقر الصدر إلى **((إشعال نار ثورة كبيرة فشل الخميني حتى الآن فـــي إثارتهـــا وإشعالها))** [2] ، وتخوف الدبلوماسي الأمريكي من إساءة السلطة العراقيـــة لكيفيـــة معالجـــة قضية السيد الصدر لأن ذلك **((قد تكون له عواقب وخيمة على نظام صدام حـــسين والـــدول المجـــاورة))** ، ومع هذا عمل ، ومهما يكن من أمر ، على إعادة العلاقات مع العراق إدركـــاً منهم انه صعب في المعادلة ضد إيران .

فإن ثمة حدثان مهمان شهدتهما الساحة الإقليمية والدولية أسهما في دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتمهيد لإعادة علاقاتها مع العراق تمثل الأول بـــسقوط نظـــام شـــاه إيـــران ســـنة ١٩٧٩[3]، في حين تمثل الحدث الثاني بالغزو السوفيتي لأفغانـــستان ، الأمـــر الـــذي جعـــل الأمريكان يعيشون قلقاً حقيقياً من تأثيرات ذلك على منطقة الخليج العربي التي كانـــت تواجـــه تحدياً كبيراً بسبب هذين الحدثين ، لذلك كان من الطبيعي أن تتجه الإدارة الأمريكيـــة لبحـــث خياراتها المطلوبة مع دول هذه المنطقة وبضمنها العراق الذي كان يمثل للأمريكان **((مشكلة خاصة لأنه من أعظم المتشددين في القضية الفلسطينية . وهو البلـــد الوحيـــد الـــذي قطـــع علاقاته مع واشنطن ولم يستأنفها))**[4] ، إلا أن الاتصال بقادته كان مطلباً للأمريكان لكي تقيم

---

(1) F.R.U.S. , PR2412542 ,From : E.L. Peck Baghdad ,TO : The Secretary of State , Washington , 24 / 4 / 1980 ,p.66 .

(٢) لمزيد من الايضاحات حول هذا الموضوع وتأثيراته الخطيرة على العراق يراجع : مجلة " الوطن العربي " ، العدد (٢٨٠) ، السنة السادسة ، لندن ، ٢٥ حزيران – ١ تموز ١٩٨٢ ، ص ص ٣٢–٣٣ .

(٣) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : حجت مرتجى ، التيارات السياسية في إيران المعاصرة ، ترجمة : محمود علاوي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ،ص ص ٣٩–٥٩ ؛ جلال الدين المدني ، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة : سالم مشكور ، تهران ، ١٣٩٩ هـ ، ص ص ٤٢٥ –٤٣٠ .

(٤) ديفيد ينوسوم ، الولايات المتحدة في الخليج ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية ، السلسلة الخاصة (٧٠) ، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص١٠ .

معهم علاقات طبيعية شأنها في ذلك شأن بقية دول المنطقة التي يرتبط الأمريكان معها بعلاقات دبلوماسية وثيقة .

وطبقاً لصحيفة أمريكية فإن رغبة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لاكتشاف مدى إمكانية التمهيد لإعادة العلاقات مع العراق نتجت عن لقاء بالغ السرية جرى في عمان خلال الأسبوع الأول من شهر تموز ١٩٨٠ بين زيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي وشخصية مرموقة في القيادة العراقية ادعت الصحيفة إنها صدام حسين نفسه ، وكان الهدف من هذا الاجتماع مناقشة السبل التي يستطيع بها كل من العراق والولايات المتحدة من تنسيق نشاطاتهما **((لمجابهة سياسة إيران المتهورة))** في منطقة الخليج العربي [١] ، إلا أن بريجنسكي ومساعدوه السابقون ينفون بأن تكون الشخصية المرموقة صدام حسين ، ويقولون أنهم التقوا في هذه الفترة بالملك حسين بحضور مبعوث عراقي رفيع المستوى ، وإن الملك الأردني أقنع مستشار الأمن القومي الأمريكي بضرورة أن يصادق ما أسماه **((جاره المستبد))**[٢].

وفي شهر تموز ١٩٨٠ وافق الرئيس الأمريكي جيمي كارتر على بيع العراق خمس طائرات بوينغ للخطوط الجوية العراقية رغم معارضة الكونغرس الأمريكي لتصدير أي معدات عسكرية للعراق ، لكن هذه الصفقة التجارية عدت الأولى من حيث الأهمية بعد تسنم الرئيس صدام حسين مهام منصبه الرسمي في تموز ١٩٧٩ [٣] .

ولتعزيز الاتصال بالحكومة العراقية ومعرفة توجهاتها حيال إعادة العلاقات بين البلدين أرسلت حكومة واشنطن وزير الخارجية الأمريكية موريس درايبر إلى بغداد في نيسان ١٩٨١[٤] لإطلاع الحكومة العراقية على مبدأ الرئيس الأمريكي رونالد ريغان المسمى بـ (الإجماع الستراتيجي) "Consensus Strategic " . كما أجرى إتصالات مباشرة مع الحكومة العراقية اطلع من خلالها على وجهة نظرهم إزاء العلاقات بين الجانبين العراقي والأمريكي ، وسبل تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما ، وبعد عودته إلى واشنطن ساد اعتقاد

(1) " News Week " 7/ 7/ 1980 .

(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٣-٢٢٤ .

(3) " News Week " , 30 / 7/ 1980 .

(4) G.Batel , The Foreign Policy of U.S.A. Towards Iraq 1980 – 1984 , Washington , 2003 ,pp. 17-18 .

لدى الدوائر الدبلوماسية الأمريكية أن العراق يمكن أن يسهم بدور أكثر فعالية في القضايا الإقليمية ، فضلاً عن إمكانية إجراء حوارات أكثر جدية مع المسؤولين العراقيين الذين تفهموا مواقف الأمريكان من قضايا السلام في الشرق الأوسط والصراع العربي – الصهيوني ، فضلاً عن بروز إتجاه أمريكي يدعو إلى إعادة العلاقات العراقية – الأمريكية في أي وقت ترغب فيه الحكومة العراقية (١). وعلى الرغم من أن هذه الزيارة لم تسفر عن شئ ، إلا أنه عدّ أول تأكيد أمريكي خلال خمسة وعشرين عاماً بأن واشنطن ترى في العراق إمكانية حقيقة القيام بدور بناء في القضايا الإقليمية ، كما اعتبرت واشنطن هذه الزيارة بمثابة تعزيز للعلاقات الدبلوماسية وتوسيع أفق التعاون الاقتصادي بين البلدين (٢) .

وفي خطوة أخرى عدت محاولة أولية لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية فإن إدارة الرئيس رونالد ريغان رفعت إسم العراق من قائمة الإرهاب الدولي بناء على مقترحات وتوجيهات رجال الأعمال الأمريكان الذين عدوا ذلك إسهامة مهمة في مجرى تعزيز العلاقات العراقية الأمريكية في المجال السياسي تمهيداً لإنعكاس ذلك إيجابياً على المجالات الأخرى ، لاسيما الاقتصادية منها(٣) .

وبالفعل كان لهذا القرار تأثير واضح على العلاقات العراقية – الأمريكية ، فقد بلغ حجم المساعدات الأمريكية للعراق قبل إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى ما يقارب (٤٨٠) مليون دولار سنة ١٩٨٢ ، و(٤٥٠) مليون دولار سنة ١٩٨٣ ذهبت لشراء معدات زراعية وغيرها (٤) ، وبلغ مجمل المساعدات خلال السنوات ١٩٨١ حتى ١٩٨٤ (٥ ,٢) مليار دولار (٥) . وعلى ما يبدو ، فإن هذا القرار الذي إتخذته حكومة الرئيس رونالد ريغان قد خفف من حالة العداء المتبادل بين العراق والولايات المتحدة منذ مدة طويلة ، وجعل الولايات

---

(1) W.Frederick Axlegard , Op., Cit ., p.26 .

(2) K.M.Pollack . The Threatening Storm , Random House , New York , 2005 ,p.17.

(٣) تقرير وكالة الأنباء العراقية ، ٩ / شباط / ١٩٨٢ .

(٤) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

وكانت تلك المساعدات على شكل قروض بضمان شراء منتجات زراعية بقيمة (٤٠٠) مليون دولار . K.M.Pollack ,Op. , Cit .,P.18

(٥) " وكالة الأنباء العراقية " ، ٢٤ / تشرين الأول / ١٩٨٥ .

المتحدة قادرة ولها حرية أكبر في التحرك إذا ما أرادت أن تدعم الحكومة العراقية لأن البلدان الواردة في قائمة دعمها للإرهاب الدولي تخضع لقيود السياسة الخارجية الأمريكية .

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع لإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق ، وترسل عدداً من أعضاء الكونغرس الأمريكي إلى بغداد مثل ستيفن سولارز وبعض الصحفيين للقيام بتسهيل ذلك ، أقرت إدارة الرئيس ريغان بيع العراق (٦٠) طائرة هليكوبتر من طراز هيوز المصمم خصيصاً لمراقبة ميدان المعركة ، وبالفعل وصلت هذه الطائرات إلى العراق سنة ١٩٨٣ ، وأعدت بسرعة لتشترك بكامل طاقتها الهجومية في ساحة العمليات العسكرية مع إيران [(١)].

وفي خضم التطور الملحوظ في مجرى العلاقات العراقية – الأمريكية ، وإنشغال العراق في حربه مع إيران ، تسللت ست عشرة طائرة قاذفة أمريكية الصنع من نوع (F.15) و(F.16) عبر الأجواء الأردنية والسعودية [(٢)] لتهاجم مفاعل تموز للأبحاث النووية في التويثة جنوبي شرقي بغداد في تمام الساعة السادسة و (٢٧) دقيقة في مساء يوم السابع من حزيران ١٩٨١ ، لتنفذ إسرائيل أول سابقة من نوعها وحجمها ضد أهداف حيوية في العمق

(1) K. M. Pollack , Op ., Cit ., p.20 .

(٢) كشفت وثائق وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية بأن الطائرات الإسرائيلية ، وخلافاً لما روجته أجهزة الدعاية الصهيونية حين وقوع الغارة ، لم تستخدم (تكتيكاً) خاصاً لتضليل أجهزة التصنت والمراقبة في الأردن والسعودية عندما عبرت أجوائها ، بل إنها ((لم تدخل تلك الأجواء مطلقاً)) ، وبدلاً عن ذلك فإن الطائرات المغيرة توجهت إلى قاعدة بوشهر الإيرانية بعد عبورها المحيط الهندي والخليج العربي ، وقد تم تزويد هذه الطائرات بالوقود في بوشهر ، كما إجتمع الطيارون الإسرائيليون مع بعض المسؤولين الإيرانيين ورئيس الإستخبارات العسكرية الإيرانية آنذاك (مهدي كتيبة) للتشاور معهم في المرحلة الأخيرة للعملية التي ما كانت لتتم لولا التعاون الإسرائيلي مع نظام خميني . وجدير بالذكر أن الطائرات الإسرائيلية عادت إلى إيران بعد تنفيذها قصف المفاعل ، في طريقها إلى اسرائيل وقد أثبتت الوثائق بأن واشنطن كانت على علم مسبق بهذه العملية . ينظر ملخص الوثيقة في : مجلة " الدستور " العددان (٦٣٢–٦٣٣)، السنة العشرون ، لندن ، ٩ أبريل/ نيسان / ١٩٩٠ ، ص٤ .

العربي تحت إسم (عملية بابل) مستفيدة من الوضع الدائر في المنطقة [1]. وعلى أثر ذلك وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على إستصدار قرار من الأمم المتحدة ثم بموجبه إدانة إسرائيل بشكل واضح ، وكان ذلك القرار قد تمت صياغته بإتفاق الجانبين العراقي والأمريكي[2].

وقد أعلن الرئيس العراقي في مؤتمر صحفي عقده بعد ضرب المفاعل النووي العراقي بأن ((**الحكومة الأمريكية قدمت بعض الإقتراحات لتحسين العلاقات بين البلدين ، وإن الحكومة العراقية قد قبلت بعض هذه المقترحات إذ قررت أن تعامل قسم رعاية المصالح الأمريكية في بغداد على إنه سفارة معتمدة**)) ، وبالتالي فإن لهذا القسم ((**الحق في الحصول على معلومات خاصة بالموانئ العراقية المختلفة والحق للممثلين الدبلوماسيين الأمريكيين في لقاء المسؤولين العراقيين للتشاور ، وذلك مثل السفارات الأخرى المعتمدة في العراق**))[3].

وتواصلت العلاقات بين الجانبين عندما قام الدكتور عصمت كتاني وكيل وزير الخارجية العراقي بزيارة رسمية إلى واشنطن في أيلول ١٩٨٣ التقى فيها بكبار المسؤولين

---

(١) لم تكن محاولة إسرائيل قصف المفاعل العراقي هي الأولى ، بل سبقتها محاولة النظام الإيراني في السابع والعشرين من أيلول ١٩٨٠ ، ويذكر لنا (بيين بيان) بأن الجنرال (ساغي) رئيس الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية كان قد نصح الإيرانيين بضرب مفاعل تموز إبان الحرب ، وبالفعل قامت طائرتان إيرانيتان من نوع فانتوم بضرب المفاعل دون أن تتمكنا من إحداث أضرار بليغة فيه . للتفاصيل ينظر : بيين بيان ، القنبلتان ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٤٥- ١٤٦ ؛

K.Attak , Israel and the Arabian Gulf , 1980 -1991 , London ,2000 ,pp.17-18 .

وفضلاً عن ذلك فإن الدوائر الغربية عملت من خلال هذه الحرب على تحطيم مقدرات العراق العسكرية والاقتصادية والتنموية وصولاً إلى عزل العراق عن ممارسة دوره القومي والمؤثر في الصراع العربي – الإسرائيلي وهذا ما أكده (روفائيل إيتان) أحد الواجهات السياسية والعسكرية الإسرائيلية بقوله : ((إننا نؤيد الحرب العراقية الإيرانية لأنها تعمل على الحيلولة دون وجود جيش عراقي قريب من حدود إسرائيل وبالتالي فهي تساعد على عدم قيام تقدم علمي كبير في العراق كما حصل في السبعينات . وأخيراً لأنها تعمل على تمزيق العراق داخلياً مما يجعله هدفاً مضموناً لأهداف إسرائيل بدل أن يكون سداً بوجه هذه الأهداف)) . ينظر : علي سبتي محمد ، ((في ضوء الحرب العراقية – الإيرانية : الأمن الوطني العراقي في مواجهة التحدي الصهيوني)) ، مجلة " آفاق عربية " ، العدد (١٠) ، السنة التاسعة ، بغداد ، حزيران ،١٩٨٤ ، ص١٠ .

(٢) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص١٨ ؛ وليم لوثر ، المصدر السابق ، ص١٧٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ١٨-١٩ .

الأمريكان الذين أبدوا استعدادهم لتفعيل العمل الدبلوماسي مع العراق[١]. وفي تشرين الأول عام ١٩٨٣ ظهرت بوادر حقيقية من جانب النظام السياسي في العراق حول إمكانية إعادة العلاقات بين بغداد وواشنطن عندما أعلن الرئيس صدام حسين بأن بلاده ستعمل على إعادة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية عندما يشعر أن الوقت قد حان لذلك ، سواء كان بعد الحرب أو خلالها[٢] .

ورداً على الزيارة العراقية لواشنطن في أيلول ١٩٨٣ ، قام مبعوث الرئيس الأمريكي إلى الشرق الأوسط دونالد رامسفيلد [٣] بزيارة إلى بغداد في العشرين من كانون الأول ١٩٨٣، وطبقاً لما ذكره الدبلوماسي الأمريكي الذي رافق رامسفيلد في زيارته ديفيد ماك ، فإن ((**الرغبة الأمريكية في إعادة فتح القنوات الرسمية مع العراق عكست الأولويات الجيو- سياسية الأمريكية المختلفة الخاصة بالشرق الأوسط في ذلك الوقت**)) ، وبدت الزيارة تبدو ، وكأنها ((**فكرة طيبة لطي خلافاتنا مع بغداد**)) وكان ذلك ، حسبما إستطرد ديفيد ماك ، محاولة لممارسة الضغوط المؤثرة على سوريا التي كانت ترتبط بعلاقات وثيقة مع حكومة موسكو ، وكانت تدعم حزب الله ، والجماعات الإسلامية الراديكالية التي فجرت السفارة الأمريكية ومجمع البحرية الأمريكية في بيروت بداية عام ١٩٨٣ ، وهكذا دفعت هذه الأمور فضلاً عن الحرب ((**التي كانت تسير بشكل سئ جداً بالنسبة لصدام ، إضافة إلى السوريين الذين سببوا لنا المزيد من الأسى في بيروت ، إعتقدنا أنه من المعقول أن نتعامل مع صدام ، وأردنا أن نقيم محور القاهرة – عمان – بغداد الذي سيدفع بالرئيس الأسد إلى الجنون**))[٤].

---

(1) See : Emergence of Iraq , Foreign Journal of International and Area Studies ,Washington ,1987 , p.95 .

(2) K.M.Pollack ,Op .,Cit ., p.18 .

(٣) خدم دونالد رامسفيلد في مناصب مختلفة إبان مدة حكم الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) الجمهوري ، وجيرالد فورد (١٩٧٤-١٩٧٧) الجمهوري أيضاً ، ويرأس شركة أدوية متعددة الجنسيات ، وهو من أوائل وأبرز القادة الأمريكان الذين دعوا لضرب العراق (فوراً) بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ . يراجع :

G.Batel ,Op ., Cit ., p.13 .

(٤) مقتبس من : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٤٦ .

كانت هذه السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وميلها تجاه العراق بعد عام ١٩٨٣ تعرف بإسم (عملية إيقاف النزف)[(١)] "Operation Staunch" واستهدفت ممارسة الضغط على حلفائها وأصدقائها لوقف تزويد إيران بالأسلحة ، لأن الأمريكان ، اعتقدوا أن تحقيق نصر إيراني محتمل وانهيار العراق سوف لا ينصب في مصلحتهم ، وأعقب ذلك وضع إيران في قائمة الدول الراعية للإرهاب ، وغضت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف عن شحنات الأسلحة إلى العراق[(٢)] ، في ذات الوقت الذي غضت فيه الطرف عن صفقات الأسلحة الإسرائيلية والأمريكية التي وصلت إلى طهران .

تكمن أهمية الزيارة التي قام بها رامسفيلد للعراق في أنه التقى مباشرة بالرئيس العراقي الأسبق وسلمه رسالة شخصية من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان هيأت المستلزمات الضرورية لإعادة العلاقات العراقية – الأمريكية ، فضلاً عن بحثها القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك ، وأبدى الجانب الأمريكي بأن بلاده على استعداد لتبادل السفراء إذا رغب العراق بذلك [(٣)]. إلا أن الرئيس صدام حسين كانت له وجهة نظر أخرى في تلك الفترة لأن إعادة العراق لعلاقاته مع الولايات المتحدة بهذه السرعة وبعد زيارة رامسفيلد ولقاءه معه سيُفسر على إنه محاولة من العراق ، بسبب (ضعفه في حربه مع إيران) ، للإرتكاز على الولايات المتحدة الأمريكية وكسبها إلى جانبه ، متجاوزاً الأسباب التي كانت تحول دون إعادة علاقاته معها لاسيما مبادئه القومية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع العربي – الصهيوني [(٤)].وكان من نتائج زيارة رامسفيلد أيضاً أن الولايات المتحدة شاركت في

---

(١) وهي خطة تقوم على أساس وقف إمدادات الأسلحة إلى إيران في حين إستمرارها إلى العراق .وفي النهاية تفترض الخطة بأن الإيرانيين سيرغمون للقبول بتسوية سلمية . وكان كل من إيران والعراق قد أقاما مكاتب لشراء الأسلحة في كل العواصم الأوربية الكبرى . وكجزء من ((عملية وقف النزف)) طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من دول حلف شمال الأطلس (النتانو) إغلاق المكاتب الإيرانية ، كما حصل في بريطانيا مثلاً ، إذ قامت الأخيرة في عام ١٩٨٧ بإغلاق مكتب شركة النفط الوطنية الإيرانية في لندن ، الذي كان يستخدم كواجهة لشراء الأسلحة ، لكنها في ذات الوقت سمحت لمكتب النفط العراقي بأن يظل مفتوحاً. ينظر : وليم لوثر ، المصدر السابق ، ص١٧٦ .

(٢) فيبي مار ، نظام صدام حسين ... ، ص ص ٣١–٣٢ ؛
S.G.Albert , The Operation Staunch : United States and Iraq 1984 –1988 , New York , 1990 ,pp.39–40 .

(٣) " وكالة الأنباء العراقية "... ،٢٢ /١٢ /١٩٨٣ .

(٤) " وكالة الأنباء العراقية "... ، ١٢/٢٠ /١٩٨٣ .

بناء خطوط أنابيب النفط الجديدة عبر الأردن والعربية السعودية لتزويد العراق بمنافذ جديدة لمبيعاتها النفطية [١].

أدى نجاح زيارة رامسفيلد للعراق في كانون الأول ١٩٨٣ إلى تفعيل موضوع إعادة العلاقات العراقية – الأمريكية بدرجة أكبر من السابق ، ومهدت هذه الزيارة لزيارات أخرى لمسؤولين أمريكان إلى العراق ومسؤولين عراقيين إلى واشنطن ، فإلتقى رامسفيلد بطارق عزيز وزير الخارجية العراقي في واشنطن في السادس والعشرين من آذار ١٩٨٤ إذ أكد رامسفيلد على ترحيب الحكومة الأمريكية بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق إذا ما كان الأخير راغباً ومستعداً لذلك وضرورة تعزيز العلاقات بين الجانبين وفي المجالات كافة نظراً لأهمية العراق في الإستراتيجية الأمريكية [٢].

أصبحت عودة العلاقات العراقية – الأمريكية بحكم المنتهية والمتوقعة ، وجاءت تأكيدات الجانب الأمريكي لتصب في هذا الإتجاه ، فقد أكد وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز في آذار ١٩٨٤ ((**إن الولايات المتحدة بجهودها ستعمل لمنع تحقيق أي نصر إيراني على العراق ، وهي تأمل استمرار وتقدم العلاقات مع الجانب العراقي**))[٣]. بالمقابل أكد الرئيس العراقي بأن ((**العراق قوي وقادر على أن يحمي نفسه ويكون سوراً منيعاً لأشقائه العرب بجهود أبنائه وتضحياتهم وقدراتهم ، وقد يكون الوقت المناسب لدراسة العلاقات [مع حكومة واشنطن] بعد الانتخابات الأمريكية**)) [٤].

وبعد نحو ثلاثة أشهر من تأكيدات شولتز بعدم السماح لإيران بتحقيق نصر عسكري على العراق ، كشفت إحدى المجلات العراقية الوثائقية واسعة الانتشار والصادرة في بغداد النقاب عن ترويج رواية أمريكية حول الوضع في الخليج العربي ، وقدمت تمهيداً واضحاً لا لبس فيه

---

(١) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٤٧ ؛

G.Batel ,Op., Cit ., p.33.

(2) M.Richard, The Iraq – Iran War , Implications for U.S. Policy Issue Brief , (No.1884016) Updated , 05/ 22/ 84 , Foreign Affairs and National Defense Division (The Library of Congress) , Congressional Research Service , 1984 , p.25.

(3) Malcolm Byrne ,Saddam Hussein : More Secret History ,Washington , 2003 ,pp.23-24.

(4) Ibid , p.24 .

لما ستؤول إليه الأوضاع سنة ١٩٧٩ عندما تقوم القوات الإيرانية بأمر من الشاه ومساندة عسكرية من قبل القوات الأمريكية والإسرائيلية بغزو العراق وإحتلال جزء كبير من أراضيه بسرعة خاطفة أملاً في تحجيم نفوذه ودوره الوطني والقومي في المنطقة ، ونشرت المجلة جزء مهماً من تفاصيل هذه الخطة في عددها الصادر في حزيران ١٩٨٤ والتي تستهدف وحدة العراق وإستقلاله السياسي ، وقد حملت الرواية إسم (إنهيار ٧٩) ' The Crash " "79 لمؤلفها (بول إيردمان) " Pul E.Erdman " والتي صدرت بطبعتها الأولى سنة ١٩٧٦ [١] .

ومع كل ذلك أمكننا القول بأن الغلبة كانت لسياسة (تخادم المصالح) التي لعبت دوراً أساسياً ومهماً في إستمرار العلاقات العراقية – الأمريكية من عدمها ، وتحديداً إبان مرحلة الحرب العراقية – الإيرانية ، ففي السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٤ قام طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقي بزيارة إلى واشنطن حاملاً رسالة من الرئيس العراقي إلى الرئيس الأمريكي ، وتناولت المباحثات العلاقات الثنائية بين البلدين والأوضاع ذات الاهتمام المشترك بحضور كبار المسؤولين الأمريكان ، وصدر عقب الزيارة بيان مشترك أكد فيه الطرفان على استئناف العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما ، فضلاً عن تأكيد طارق عزيز لجورج شولتز بأن العراق والولايات المتحدة متفقان على إن إستمرار الحرب تشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي [٢].

عدت هذه المرحلة الأكثر تطوراً في تاريخ العلاقات العراقية – الأمريكية حتى إن رامسفيلد نفسه كان قد ألمح إلى دوره الكبير في تطور تلك العلاقات من خلال تسهيل عملية تجهيز العراق بما يحتاجه من الأسلحة والأعتدة المتطورة ، بما فيها الأسلحة غير التقليدية ، كالأسلحة الكيمياوية ، ومما قاله رامسفيلد بعد إعادة العلاقات : **((إن أكثر عمل إعتز به هو إعادة وتطوير العلاقات العراقية ــ الأمريكية))**[٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر : بديعة أمين ، ((فصول من الحرب الإيرانية – العراقية في رواية أمريكية : إنهيار ٧٩ . رواية تكشف عن تخطيط أمريكي للعدوان على العراق)) ، مجلة " آفاق عربية " ، العدد (١٠)، السنة التاسعة ، بغداد ، حزيران ١٩٨٤ ، ص ص ١٣-٢٠ .

(٢) ينظر مقتطفات من البيان في : جريدة الجمهورية ، ٢٧ / تشرين الثاني /١٩٨٤ ؛ جريدة الثورة ،٢٧ / تشرين الثاني / ١٩٨٤ ؛ مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٦-١٨٧ .

(3) See : G.Vidal , The American Presidency .Chicago , 1996 ,p.55.

أثار قرار عودة العلاقات العراقية – الأمريكية ردود فعل إيجابية داخل الولايات المتحدة الأمريكية كون العراق دولة إقليمية مهمة في منطقة الخليج العربي ، وهو حاجز أساسي ضد التهديد القادم من إيران ضد حكومة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان [١]. وأكدت الحكومة الأمريكية إن سياستها الخارجية لن تشهد تغييراً كبيراً بعودة العلاقات الأمريكية – العراقية[٢]، وجاءت تصريحات الصحف الأمريكية لتصب في إتجاه ضرورة التعامل مع العراق بوصفه أحد أبرز دول الخليج العربي التي تصدت لما اسمته التطرف الإيراني وركزت على الجوانب الإيجابية التي ستسفر عن إعادة العلاقات ، لا سيما الجانب الإقتصادي لأن في العراق مجالات إستثمار كبيرة للشركات الأمريكية ، فضلاً عن تفهم الإدارة الأمريكية لسياسة العراق الإقليمية والدولية ودوره في حركة عدم الإنحياز ومواقفه القومية ، لاسيما من الصراع العربي– الاسرائيلي[٣]. وعدّ ريتشارد مورفي ، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط بأن عودة العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وواشنطن ستكون في أبرز التطورات الإيجابية للسياسة الأمريكية في المنطقة ، وقال أيضاً بهذا الصدد : **((إننا نأمل إن هذه الخطوة ستؤدي إلى زيادة التعاون لتحقيق مزيد من الإستقرار الإقليمي))** ، وإستطرد قائلاً : **((... إن العراق أوضح إنه أعاد العلاقات مع الولايات المتحدة لأجل موازنة علاقته مع الإتحاد السوفيتي وأصدقائنا في المنطقة ومنهم إسرائيل فسروا هذا على إنه خطوة إيجابية))**[٤].

أدى عودة العلاقات العراقية – الأمريكية بعد قطيعة إستمرت من عام ١٩٦٧ حتى ١٩٨٤ إلى زيادة أهمية العراق في الإستراتيجية الأمريكية ، وإلى محاولة منع التهديد السوفيتي لمنطقة الخليج العربي من خلال إقامة أوثق العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي يرتبط معها السوفيت بعلاقات دبلوماسية ، وأكدت الإدارة الأمريكية **((إن علينا مسؤولية كبيرة في جعل الإتحاد السوفيتي يدفع ثمناً ملموساً لعدوانه على أفغانستان ، وإذا كان الإتحاد السوفيتي**

---

(1) Malcolm Byrne , Op., Cit .,p.27 .

(٢) " وكالة الأنباء العراقية " ... ، ٢٨ /١١/ ١٩٨٤ .

(3) See : " Washington Post " , 27 / 11 /1984 ;
" New York Times " , 27/ 11/ 1984 .

(٤) ينظر : خالد عزمي ، ((التقارب العراقي الأمريكي)) ، مجلة " الفكر الإستراتيجي العربي " ، العدد (٣٢) ، بيروت ، نيسان ١٩٩٠ ، ص ص ١٤٤-١٤٦ .

نجح في أن يسيطر على أفغانستان ، فعلينا أن نمنع تقدمه ، وأن نكون له بالمرصاد إذا ما حاول التقدم إلى منطقة الخليج)) ، لأن السوفيت يسعون لإقامة روابط وعلاقات مع دول الخليج العربي بهدف التأثير على ((علاقات هذه الدول بالولايات المتحدة)) على حد ما جاء في تقرير لمساعد وزير الخارجية الأمريكي هارولد سوندز (١) .

ولقد دعم بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي من أعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري سعي الحكومة الأمريكية لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق ونجاحها في ذلك مؤكدين أهمية العراق في المنطقة العربية والخليجية وإتخاذ قيادته السياسية مزيداً من الإعتدال يوماً بعد يوم على الصعيد الدولي ، وضرورة أن يكون قرار العراق بإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة نابعاً من إدراكه لأهمية العلاقات العراقية الأمريكية وليس نابعاً من جوانب تكتيكية تفرضها الحرب الدائرة بينهم وبين إيران (٢) وانعكاسات ذلك على وضعه الداخلي، فضلاً عن انتهاج العراق لسياسة جديدة رأى فيها الأمريكان نهجاً إعتدالياً(٣) .

وعلى ذلك فقد أدت عملية التأييد الواسعة لإعادة العلاقات بين واشنطن وبغداد دورها في تقديم الدعم اللازم للعراق في سنين حربه الأولى مع إيران إذ قامت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) عام ١٩٨٤ بتقديم معلومات إستخباراتية وصوراً من الأقمار

---

(١) مقتبس من : محمود بكري ، المصدر السابق ، ص١١٢ .

(٢) أثبتت الأحداث التي أعقبت نهاية الحرب العراقية – الإيرانية بأن العلاقات العراقية ـــ الأمريكية كانت قائمة فعلياً لأغراض تكتيكية صرفة أثناء الحرب ، ووفق سياسة (تخادم المصالح) الإستراتيجية ، وقد يكون موقف الطرفين من بعضهما البعض متشابه إلى حد بعيد إذ إن موقف العراق تجاه الولايات المتحدة كان يشير إلى عدم وجود رغبة حقيقية لدى النظام السياسي في العراق للإنضواء تحت المظلة الأمريكية بسبب مواقف الأخيرة السلبية من القضايا القومية والإقليمية التي تشغل حيزاً كبيراً في تفكير صانع القرار السياسي داخل العراق ، وتحديداً القضية الفلسطينية ومسألة الإنحياز الأمريكي المكشوف للاحتلال الإسرائيلي على حساب كرامة أرض وشعب فلسطين ، فضلاً عن الرؤية الأمريكية الواضحة التي تجلت بعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية لملء الفراغ الناجم عن إنتهاء الحرب والصراع الإقليمي الذي دام لثماني سنوات طوال ، والوثوب على منطقة الخليج العربي وتكثيف تواجد القوات الأمريكية هناك . أما موقف الولايات المتحدة فيبرز من كون العراق كان ولا يزال (إلى ٢٠ / آذار / ٢٠٠٣) يشكل قلقاً دائماً لإسرائيل الذي لطالما سعى وبإسناد ودعم متواصل من قبل الولايات المتحدة لإطالة أمد الحرب كي لا يتفرغ الجيش العراقي لمجابهة إسرائيل وتحرير الأراضي العربية من قبضته المقيتة ، فضلاً عن إن خروج العراق منتصراً في تلك الحرب قد أعطى إنطباعاً ومؤشراً خطيراً لصناع القرار الأمريكي بأن العراق سيشكل حتماً خطراً داهماً على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي من خلال استقلالية القرار السياسي في هذا البلد وتأثيرها الفاعل والكبير على الساحة السياسية العربية والإقليمية والدولية.

(3) S.G.Albert ,Op., Cit., p.67.

الصناعية إلى العراقيين ساعدتهم في تسديد عمليات القصف الجوي العراقي على إيران ، فضلاً عن تدخل الرئيس ريغان نفسه عام ١٩٨٤ لدى بنك (إكسبورت إمبورت) كي يمول مشروع خط أنابيب عراقي آمن للنفط يكون بديلاً للخط الرئيس المهدد من إيران ، وقامت بتنفيذ هذا المشروع شركة (بكتل) التي كان يرأس مجلس إدارتها جورج بوش (الأب) والذي عمل وزيراً للخارجية منذ عام ١٩٨٢ [١] ، ومن بعد ذلك توجهت أنظار الأمريكان إلى سياسة العراق الخارجية ومواقفه الخاصة تجاه المنطقة العربية وتطورات الأحداث سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .

• سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها:

سعى العراق منذ عام ١٩٦٨ ، لتوطيد علاقاته مع دول الخليج العربي ، وأرسل عدداً من الوفود لزيارة شيوخها وأمرائها من أجل توضيح نوايا قيادته السياسية تجاهها ، وتطمينها بعدم وجود أطماع له فيها ، فضلاً عن عرضه مشاريع التعاون معها ، لاسيما في المجالين الاقتصادي والثقافي بما في ذلك فتح أبواب كليات العراق وجامعاته أمام أبناء الخليج ، وإعطاء المواطنين الخليجيين حقوق التملك والإقامة في العراق دونما قيد أو شرط [٢].

وكان للعراق موقفه إزاء التحديات التي واجهت إمارات ودول الخليج العربي مثل الهجرة الإيرانية إليها ، أو احتلال إيران للجزر العربية الثلاث [٣] عام ١٩٧١ ، فقد كان من أوائل الدول العربية التي أدانت الاحتلال الإيراني وعده سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية ، وتم بالتآمر مع بريطانيا والتزامن مع انسحابها من المنطقة في الثلاثين من كانون الأول ١٩٧١ [٤].

وجاءت محاولات التدخل الأمريكي لتزيد الأمور سوءاً ، ففي شهر تموز ١٩٧٨ تقدم العراق بوثيقة مهمة إلى مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي انعقد بمدينة بلغراد في

(1) G.Vidal ,Op., Cit ., pp 59-60 .

(٢) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص ص ١٧١-١٧٢ .

(٣) أبو موسى ، طنب الصغرى وطنب الكبرى .

(٤) غانم محمد صالح ، الخليج العربي . التطورات السياسية والنظم والسياسات ، بغداد ، د.ت ، ص١٨٠ .

يوغسلافيا السابقة حول الخطط الأمريكية للتدخل في الخليج العربي وتهديدها للسلام والأمن الدوليين ، وتضمنت الوثيقة تفصيلاً عن إستراتيجية حلف الأطلسي في أوربا وجذور سياسة التدخل الأمريكية في الخليج العربي ، وأكدت الوثيقة أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية لخطط الطوارئ المنطوية على التدخل عسكرياً في المنطقة يعد خرقاً لأهداف دول عدم الانحياز والتزاماتها ، ودعا العراق إلى ضرورة مواجهة التهديدات الأمريكية والتصدي لها عبر رفض أي شكل من أشكال الأحلاف العسكرية أو التكتلات الأمنية الإقليمية في المنطقة ، لأن مهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج العربي من مسؤولية دول المنطقة وحدها، وهي قادرة على القيام بهذه المهمة دون الحاجة لتدخل أي طرف آخر من خارج المنطقة [(١)].

وتصدى العراق لمشاريع شاه إيران محمد رضا بهلوي في الحصول على اعتراف الدول العربية الخليجية لممارسة دور ((شرطي الخليج)) بدلاً من بريطانيا ، وإقامة حلف أمني خليجي تقوده إيران ، لأن ذلك سيكون مدخلاً لتدخل إيران في الشؤون الداخلية الخليجية[(٢)].

لم تأت رغبة شاه إيران في ملئ الفراغ في منطقة الخليج العربي إعتباطاً ، بل جاء ذلك إنسجاماً مع الرغبة الأمريكية في أن يقوم نظام إقليمي بهذا الدور بدلاً من إحلال قوات أمريكية محل القوات البريطانية التي قررت الانسحاب من المنطقة ، وصرح بهذا الصدد زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي مايك مانسفيلد آنذاك قائلاً : **((أنا آسف لشعور البريطانيين بأنهم مجبرون على اتخاذ تلك الخطوة لأنه سيطلب منا أن نملأ هذا الفراغ ، ولا أدري كيف سنقوم بهذا العمل لأنني لا أظن بأن لدينا الرجال أو الموارد له))**[(٣)] ، فقامت إيران بالنيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية للسعي من أجل ملئ الفراغ ، إلا إن تصدي العراق لها عام ١٩٨٠ منعها من تحقيق أهدافها .

وعلى صعيد القضية الفلسطينية بادر العراق في تشرين الثاني ١٩٧٨ إلى تنظيم " قمة بغداد " لمواجهة إتفاقية (كامب ديفيد) ، ودعم خلال القمة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

---

(1) R.K.Ramazani ,The Persian Gulf and the Strait of Hormuz , New York , 1979 , pp.82-83 .

(2) E.M.Koury ,The Arabian Peninsula , Red Sea and the Gulf : Strategic Considerations ,U.S.A. ,1979 ,pp .41-42 .

(٣) مقتبس من : محمد عبد الغني سعودي ، ((الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم)) ، مجلة " دراسات الخليج والجزيرة العربية " ، العدد (٢٠) ، الكويت ، تشرين الأول ١٩٧٩ ، ص ٢٩ .

ياسر عرفات ، كما حاول تصحيح مسار العلاقات مع سوريا ، إلا إن القمة لم تسفر عن تحسن فعلي للعلاقات العراقية – السورية ، بيد أن علاقات العراق مع الأردن تحسنت كثيراً إثر الزيارة التي قام بها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين إلى عمان ، وتم عقد مجموعة من الإتفاقيات العسكرية والاقتصادية والسياسية مع الأردن ، وفي عام ١٩٨٠ تم الاتفاق على مجموعة من المشاريع المشتركة بين البلدين من أبرزها توسيع ميناء العقبة الذي كان العراقيون يأملون بإستخدامه ، التخفيف عن موانئهم على الخليج العربي ، وكبديل محتمل عن الموانئ في لبنان وسوريا ، وإجراء تحسينات على الطريق بين عمان وبغداد (١).

لقد أسهم الملك الأردني الحسين بن طلال بأخطر الأدوار للتحضير للحرب العراقية – الإيرانية ويبدو ان ذلك جاء لأن الأردن كان طرفاً في ترتيب إقليمي ضم أربع دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتركيا والأردن ، وكان دور الأردن في هذا الترتيب من أهم الأدوار العربية (٢) . وأثبتت الأحداث اللاحقة الدور الأردني في السياسة العربية ، ولذلك ظل الرأي العام في العراق يردد طيلة فترة الحرب العراقية – الإيرانية بأن الملك حسين **((لم ينس يوماً ما حلّ بالعائلة المالكة في العراق يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، وأقسم أن يجعل في كل بيت عراقي نائحة))** (٣).

وعلى صعيد آخر ، شهد شهر شباط ١٩٨٠ إصدار العراق ما عرف بالإعلان القومي الذي رفض فيه وجود القواعد الأجنبية على الأراضي العربي ، ومنع إستخدام القوة في حل الخلافات العربية ، وضرورة إيجاد تضامن عربي ضد العدوان الأجنبي وغيرها من البنود التي دللت على إن العراق حاول القيام بدور قيادي في كتلة مؤثرة من الدول أهمها دول الخليج العربي والأردن ، فضلاً عن إن طموحه تعدت الخليج العربي إلى العالم العربي برمته، كما تعدت العالم العربي إلى الدول غير المنحازة التي كان من المقرر أن تعقد قمتها في بغداد عام ١٩٨٢ (٤).

---

(١) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر ، البعث في السلطة ، ج٢ ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص ص ٧٦-٧٧ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، كلام في السياسة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١٤٠ .

(٣) مقتبس من : جعفر الحسيني ، المصدر السابق ،ص٣٠٥ .

(٤) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر ، البعث في السلطة ، ج٢ ، ص٧٧ .

أما علاقات العراق مع سوريا فقد تميزت بالعدائية والتنازع التقليدي على الهيمنة والسيطرة على الساحة السياسية العربية ، فضلاً عن التنازع الأيديولوجي بين شقي حزب البعث الحاكمين في العراق وسوريا ، وفي عام ١٩٧٩ وإثر تسنم صدام حسين الموقع الأول في الحزب والسلطة تفاقم الخلاف العراقي – السوري ، واتهم العراق سوريا بأنها تخطط لقلب نظام الحكم في العراق ، ومما عمق الهوة بين البلدين وقوف سوريا إلى جانب إيران في الحرب العراقية – الإيرانية ، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية للمطالبة بإلغاء عضوية سوريا من جامعة الدول العربية ، ولجأت سوريا عام ١٩٨٢ إلى وقف نقل النفط العراقي عبر أراضيها[١].

لقد كانت الحرب العراقية – الإيرانية ، محكاً حقيقياً لموقف الدول العربية إزاء الصراع العربي – الأجنبي ، فقد وقفت معظم الدول العربية إلى جانب العراق عدا سوريا وليبيا ، وتعهدت دول الخليج العربي بتمويل نفقات الحرب ، وخصصت للعراق إمكانات مادية كبيرة ، وتم دفع فواتير كبيرة لصفقات أسلحة العراق ، كما وقفت دول المغرب العربي عدا ليبيا إلى جانب العراق ، ويعود السبب في وقوف النظام السياسي في ليبيا إلى جانب إيران في أن القيادة السياسية الليبية تدرك أن إنتصار العراق على إيران سيدفع به إلى الصدارة ، وتجعل منه محط الأنظار بالنسبة للعرب ، الأمر الذي يتعارض مع تطلعات الرئيس الليبي معمر القذافي في أن يكون الخليفة المناسب للرئيس المصري جمال عبد الناصر[٢]. أما الجزائر ، فقد كان موقفها متردداً من الحرب العراقية – الإيرانية بسبب كونها تمثل الدولة التي عقدت فيها إتفاقية ١٩٧٥ بين صدام حسين وشاه إيران ، لذلك فضلت أن تكون وسيطاً بين الطرفين [٣] . وانطلقت سياسة كل من المغرب وتونس من حقيقة أن الحرب العراقية – الإيرانية كانت باهضة التكاليف لكلا البلدين ، وتتسبب في خسارتهما لمواردها المادية والبشرية وإن من الأفضل لهما أن يحلا مشاكلهما بالطرق السلمية [٤].

لقد أثبتت الأحداث التي أعقبت الحرب العراقية – الإيرانية ، أن الدول العربيـــة أســـهمت بشكل أو بآخر في دفع العراق لها والاستفادة من نتائجها ، ولعـــل تـــشكيل مجلـــس التعـــاون

(١) ستار جبار الجابري ، ((علاقات العراق مع دول الجوار العربية)) ، مجلة " دراسات سياسية " ، العدد (١٣) ، بغداد ، كانون الأول ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٨–٢٩ .

(٢) خليفة الوقيان ، ((حرب المواقف المفروضة)) ، مجلة " آفاق عربية " ، العدد (٨) ، بغداد ، نيسان ١٩٨٢ ، ص٦٩ .

(٣) شفيق عبد الرزاق السامرائي ، ((الأبعاد المختلفة للإستراتيجية الجديدة)) ، مجلة " آفاق عربية "، العدد (٧) ، بغداد ، تموز ١٩٨٦ ، ص٢٨ .

(٤) خليفة الوقيان ، المصدر السابق ، ص٧٢ .

الخليجي عام ١٩٨١ خير دليل على ذلك ، ففي غمرة العمليات العسكرية واشتداد الحرب العراقية – الإيرانية قامت العربية السعودية والكويت وعُمان والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة بتشكيل هذا المجلس الذي جاءت فكرة تشكيله من الكويت ، مع استبعاد العراق من الانضمام إليه [١] ، وبحكم انهماكه في الحرب مع إيران ، واعتماده على أموال دول الخليج ودعمها ، لم يكن أمام العراق سوى التسليم بالأمر الواقع ، فأعطى حكام دول المجلس، وبتشجيع من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ، الأولوية في المجلس للشؤون الأمنية ، وأختيرت الرياض مقراً له ، وقامت دول المجلس بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات المسلحة الأمريكية ، وتكونت بسبب ذلك قوة للتدخل السريع إتخذت من منطقة (حفر الباطن)[٢] مقراً لها ، وقد توفرت لتلك القوة ، بحكم العلاقات الأمريكية – السعودية إمكانية الاستفادة من المعلومات التي كانت تجمعها طائرات الإنذار المبكر (الأواكس) وأقمار التجسس الأمريكية [٣].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن لا يشكل العراق في هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ حتى إعادة العلاقات العراقية – الأمريكية عام ١٩٨٤ خطراً أو تهديداً عسكرياً للدول العربية المجاورة له ، لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لأن الحرب العراقية الإيرانية لا تضمن إستقرار منطقة الخليج العربي بالنسبة للأمريكان ، وشكلت جهود الطرفين للتسليح بأسلحة تقليدية وصواريخ بعيدة المدى وبمخزون من الأسلحة الكيميائية [٤] قلقاً جدياً، لا سيما بعد تعالي أصوات حلفائها من الدول العربية الخليجية بضرورة متابعة ذلك ومنع إشاعة الإضطراب في منطقة الخليج العربي برمتها[٥].

(١) ينظر : نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل ، بيروت ، ١٩٩٦، ص ص ١٦٣–١٦٥ .

(٢) وهي قاعدة عسكرية بناها الأمريكان على مقربة من الحدود الكويتية – العراقية .

(٣) حمدان حمدان ، المصدر السابق ، ص٦٣ ؛ S.G.Albert , Op., Cit., p.88.

(٤) في صيف عام ١٩٨٣ أبلغت إيران هيئة الأمم المتحدة أن العراق أستخدم أسلحة كيمياوية ، وطلب في مجلس الأمن الدولي التحقيق في هذا الموضوع ، وأكدت الولايات المتحدة من جانبها أن العراق أصبح بفضل المساعدة الخارجية قادر على استخدام الأسلحة الكيمياوية ، وطلب الأمريكان من مجلس الأمن ، لإثبات إنهم ضد استخدام هذه الأسلحة ، القيام بمناقشة هذه القضية . ينظر : Malcolm Byrne ,Op., Cit., p29 .

(٥) حمدان حمدان ، المصدر السابق ، ص٦٤ .

ولطمأنة حلفائها في المنطقة ، وعندما بدأت إيران بضرب ناقلات النفط الكويتية والسعودية عام ١٩٨٤ فإن الولايات المتحدة الأمريكية طلبت من السفن الكويتية والسعودية بأن ترفع العلم الأمريكي عليها ، وأكدت القيادة المركزية الأمريكية على تقديم مساعدتها القوية لدعم قدرة الكويت على الدفاع عن نفسها إزاء التهديدات التي قد تواجهها ، وتمت لهذا الغرض ، إقامة عدد من الدوائر الضوئية الآمنة بين الولايات المتحدة والدول الخليجية الصديقة والحليفة لها من أجل إشعارها بوجود تهديدات تواجهها وإيجاد قنوات للإنذار الفوري تعلم الأمريكان بما تواجهه لكي تتلقى إستجابات سريعة له(١). بالمقابل لم يتردد بعض المسؤولين في الدول العربية الخليجية عن حث الولايات المتحدة الأمريكية على منع حلفائها الآخرين من تزويد إيران بالسلاح لكي لا تنتصر الأخيرة وتتفرغ لهم بسبب مواقفهم المؤيدة للسياسة العراقية إبان الحرب العراقية – الإيرانية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر صرح أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي السابق قائلاً:((**نحن لا نطلب أن تتدخل أمريكا في الحرب العراقية – الإيرانية ، بل نريد من أمريكا أن تحث حلفائها كإسرائيل وتايوان على وقف تصدير السلاح إلى إيران...**))(٢) .

جاءت عملية إعادة العلاقات العراقية – الأمريكية عام ١٩٨٤ لتصب في مجرى طمأنة دول الخليج العربي وغيرها من الدول العربية من أن العراق سائر في طريق إقامة علاقات أفضل مع حكومة واشنطن ، ولذلك رحبت هذه الدول بالخطوة العراقية وعدتها خطوة إيجابية من شأنها أن تعزز من وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب العراق في حربه مع إيران ، فضلاً عن توقعاتها بأن ذلك سيمنع إيران من تحقيق نصر حاسم على العراق ، ويمهد بالتالي لتهديدها للأنظمة القائمة في المنطقة العربية التي ساندت العراق طوال أربع سنوات من الحرب (٣) .

وعلى ذلك يمكننا القول بأن إعادة العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية قد أدت إلى إعادة تقويم السياسة الأمريكية تجاه العراق وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك إيجابياً على سياسة العراق تجاه الدول العربية ، لا سيما الخليجية منها ، التي عدت أن العراق **((لم**

(١) المصدر نفسه ، ص٦٤ .

(٢) مقتبس من : جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص٣١٧ .

(٣) ينظر : سوزان مالوني وراي تكيه ، السبيل إلى التعايش .سياسة أمريكية جديدة تجاه إيران ، في كتاب " مجموعة مؤلفين " إستعادة التوازن . إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٩٧.

يعد كما كان سابقاً يمارس سياسة أكثر براغماتية وأقل خطابية متشنجة))[1] ، كما إن هذه الدول رأت في إعادة العلاقات العراقية – الأمريكية فاتحة (أولية) لجعل إيران تندفع نحو إنهاء الحرب مع العراق لأن القنوات الدبلوماسية بين الدولتين أصبحت مفتوحة ، وسيكون ذلك أساساً لإقامة علاقات تمتد إلى المجالات الأخرى مثل المجال العسكري ، الأمر الذي تحقق فيما بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وواشنطن حتى نهاية الحرب العراقية – الإيرانية .

ثانياً : توجهات السياسة الأمريكية وتطورها تجاه العراق ١٩٨٤ـ ١٩٨٨ :

- **موقف العراق من قضايا النفط وفلسطين والإرهاب الدولي وعلاقاته مع السوفييت ودوره في الخليج العربي وموقف الولايات المتحدة منه:**

إمتلك العراق على وفق أدق الإحصائيات ثاني أكبر الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في العالم ، التي قدرت بنحو (١١٥) بليون برميل مع احتمال أن تبلغ حوالي (٢٥٠) بليون برميل ، فقد وصل في فترة الثمانينات من القرن العشرين معدل الإنتاج النفطي العراقي الخام حوالي (٣،٥) مليون برميل يومياً ، ومع ذلك فإن أهمية العراق في الشرق الأوسط تزيد كثيرا على ثروته النفطية الوفيرة في الإستراتيجية الأمريكية[2] .

وبحكم هذه الأهمية التي احتلها العراق فقد أشار تقرير أعده (معهد بيكر) التابع لجامعة (رايس) " Rice " الأمريكية إلى أن **((العراق يظل ذا تأثير كبير في زعزعة استقرار الإمدادات النفطية للأسواق الدولية من الشرق الأوسط ، وان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بمراجعة فورية لسياستها تجاه العراق ، بما في ذلك السياسة العسكرية وسياسة الطاقة والاقتصاد ، وفي الحالات القصوى ، فهناك حاجة لتدخل عسكري))** [3] .

إن أهمية نفط العراق بشكل خاص ، ونفط الخليج العربي بشكل عام بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد ، فأن النفط ظل يحتل المرتبة الأولى ضمن مصادر الطاقة في العالم ، فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت وسوف

---

(1) Qutied in : S.G.Albert ,Op ., Cit ., p.90 .

(٢) ينظر : صبري زاير السعدي ((قوة النفط ومساوئه في التجربة العراقية : حالة تاريخية للشرق الأوسط)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد (٣٥٥)، بيروت ، أيلول سبتمبر ٢٠٠٨ ، ص٧٩.

(3) Qutied in : S. Z .AL.Saadi ,Oil in the Middle East ,New York ,2003 .p.66.

تظل تعتمد بشكل متصاعد على النفط المستورد من الخارج إلى جانب إنتاجها المحلي الكبير لذا فإن مصلحتها في هذا المجال هي مصلحة إستراتيجية – اقتصادية وتدور حول حاجتها الحيوية والمتصاعدة لنفط الخليج العربي(١)، لذلك فأن هذه المنطقة تمثل أهم مصادر توفير واردات النفط الأمريكية بالنسبة لدولة تستهلك ٣٣% من الطاقة المتاحة (٢) .

لقد كان النفط في سنوات الثمانينات من القرن العشرين عنصر مهم جداً وحاسم في النواحي الاقتصادية العسكرية للديمقراطيات الصناعية ، وبدون النفط يضعف اقتصادها ولن تكون القوى العسكرية قادرة على محاربة الإتحاد السوفيتي الذي تميز على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في هذا الجانب بسبب وجود منابع النفط في بلاده(٣). وعلى الرغم من قلق الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها الحيوية في الخليج العربي ، فإن قضية النفط كانت مطروحة على سطح الأحداث بقوة لأن المخزون النفطي الأمريكي كان يستنفذ على نحو متزايد ، والعديد من حقول النفط الأخرى خارج الأوبك بدأت تجف ، لذلك حاول الأمريكان أن يجعلوا معظم إيرادات النفط المستقبلية تأتي من منطقة الخليج العربي التي كانت تحتفظ بما نسبته ٧٠% من احتياطات العالم النفطية(٤) .

لقد ركزت الإدارات الأمريكية المتتالية على العراق ، ولعل تركيزها عليه لم يأت من الفراغ والعدم ، بل كان امتدادا لما ذكره آلن دالاس (E. Dalas) الذي كان مديراً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٨٥ في العراق من **((ان العراق هو البقعة الأكثر خطورة على وجه الأرض))**(٥).

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار الحرب العراقية – الإيرانية فرصتها المطلوبة في الحصول على النفط بيسر والمحافظة على أسعاره وضمان عدم ارتفاعه ، فدعمت إيران بالسلاح من خلال حلفائها لكي تزداد صلابة وتستمر في الحرب ، وتكبيل إرادة

(1) See :Emil Nakkeh , Arab-American Relations in the Gulf ,Washington ,1989 ,p.49 .

(٢) غسان سلامة وآخرون ، السياسة الأمريكية والعرب ، ط٣ ، بيروت ،١٩٩١ ، ص٢٤٣.

(٣) برادلي أ .تاير ، السلام الأمريكي والشرق الأوسط . المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد ١١ أيلول ، ترجمة : د.عماد فوزي شعيبي ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٠ .

(٤) كينيون غيبسون ، أوكار الشر ، دراسة حول آل بوش ووكالة المخابرات المركزية والشكوك حول هجمات ٩/١١ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٣٢٤ .

(5) Quited in : Anthony Sampson , The Seven Sisters , London , 1975, p.65.

(٦) منذر الموصلي ، قراءات في حرب الخليج ((عرب وفرس)) ، دار العروبة ، ١٩٨٨ ، ص٣٦٥ .

العراق وتعطيل دوره القومي والإقليمي في المنطقة[١]، بما ينسجم ويلتقي مع السياسة الإسرائيلية ويحقق توصية وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر الذي قال : **((دعونا ننتقم من أولئك الذين هددوا الحركة الصناعية في الغرب عن طريق استخدام النفط كسلاح ، وأولئك الذين رفعوا أسعار النفط بدرجة أخذت تهدد السياسة المالية والاقتصادية للعالم الغربي واليابان))**[٢].

جاءت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لطرفي الحرب انطلاقا من مصالحها ، لاسيما النفطية منها ، فقد أرادت أن يستمر الصراع بينهما أطول فترة ممكنة لكي ينهك الطرفان اقتصاديا وعسكريا ، وتتراجع مواردهما الاقتصادية والبشرية ، فينفقا إيراداتهما النفطية على المجال الحربي ، ولا يتفقا مع بقية أعضاء منطقة (أوبك) فتتضرر الأخيرة وتبقى بعيدة عن اتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها أن تحقق مصالح الدول المنتجة للنفط ،وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية واليابان هي المتحكمة بالوضع الاقتصادي في العالم [٣].

كانت الحرب العراقية – الإيرانية ، التي دخلت عامها الرابع مدمرة لاقتصاد البلدين اللذين يعتمدان بالدرجة الأساس على النفط ، ففي الوقت الذي زادت فيه ثروات تجار الأسلحة لطرفي الحرب وتضخمت أموالهم مع كل يوم من أيام القتال ، كان العراق وإيران يضطران إلى بيع النفط بأسعار بخسة لدفع تكاليف الحرب بدلاً من الإنفاق على الاحتياجات المعيشية للسكان[٤] ، وأدى ذلك إلى اضطرارهما للقبول بأي ثمن للموارد النفطية ، مما أدى إلى استنزاف حتى الاحتياطي النفطي المخزون في باطن الأرض من أجل حسم الصراع لصالح أحدهما على حساب الآخر[٥] .

إن أي تحليل للحاجة الأمريكية إلى نفط العراق وإيران تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تسد ٨٠% من حاجتها للنفط أواخر الستينات من إنتاجها المحلي ،

---

(1) Quitet in : Cansal on Foreign Relation " Independent task forse and in the Gulf " 21April 1997 .

(٢) ينظر مقال هنري كيسنجر المعنون " الحرب العراقية الإيرانية " في :
Washington Post " , 7/10/1986"

(٣) إن احد ابرز الدروس التي تم استقائها من الحرب العالمية الثانية إن شركتي " جنرال موتورز " و"دودوبونت" كانتا من أكثر الشركات الأمريكية التي سلحت ادولف هتلر في ثلاثينات القرن العشرين ، استقرتا في الولايات المتحدة تجمعان المال بينما الملايين كانوا يقتلون في أتون الحرب التي كلفت البشرية ما لا يقل عن خمسين مليون قتيل ،ينظر :كينيون غيسون ، المصدر السابق ، ص٣١٢ .

(4) See : " The Daily Telegraph " , 17 September 2002.

تصاعدت في ثمانينات القرن العشرين إلى ١٠,١ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٥م أي إن الحاجة الخارجية لسد الاحتياجات الأمريكية ستكون ٥٢% من مجموع الحاجات النفطية الأمريكية ، وهي زيادة كبيرة ترتبط بها التكلفة المرتفعة والمخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها استمرار الإعتماد على النفط الأجنبي ، لذلك كان من الطبيعي أن يحتل نفط الخليج العربي مكاناً رئيسياً ومتصاعداً داخل الواردات النفطية الأمريكية ،كما إن الضغوط التي سيفرضها عدم التوازن على أسعار النفط العالمية ، والثمن الذي سيتم تقاضيه من الاقتصاد والدولار الأمريكيين سيكون باهضاً ، إلا أن اشد المخاطر التي تنطوي عليها الواردات النفطية تمثل في إمكانية تعرض الولايات المتحدة لأنقطاعات في تدفق النفط ، الأمر الذي لم يحدث مع استمرار الحرب العراقية – الإيرانية وحاجة البلدين لبيع نفطهما لإدامة زخم الحرب(١) .

لقد منعت الحرب العراقية – الإيرانية استخدام النفط في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لامن الدول المنتجة للنفط (أوبك) أو الوصول إلى أي اتفاق نفطي ، بل حتى من الإتحاد السوفيتي الذي لم يستطع استغلال الحاجة والاعتماد الأمريكي على نفط الخليج العربي بشكل خاص ، ونفط الشرق الأوسط بشكل عام عن طريق عدم قدرته على ممارسة دور نشط في تأييد الأوبك ودعم الدول المنتجة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ولا أن يقوم بدور سياسي على صعيد هذه المنطقة ، وكان ذلك كسبا مهماً للأمريكان في إبعاد السوفييت عن دائرة نفوذها واستفادتها من النفط بوصفه المصدر الرئيسي للطاقة(٢) .

يقيناً أن الحكومة العراقية لم تستطع في ثمانينات القرن العشرين من استخدام ثروتها النفطية في إقامة مشاريع البنية الأساسية المطلوبة للعراق ، وتوفير الخدمات والمرافق الاجتماعية العامة لانشغالها بالحرب ولأن النظام القائم آنذاك استخدم هذا المورد في دعم مشاريعه العسكرية والتسليحية ، فتعمقت مشاكل البلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمرور الزمن ومع استمرار القتال على الجبهة مع إيران (٣) ، وجاء ذلك ليصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت ترغب في إشغال العراق بمعركة جانبية تشغله عن صراعه الأساس مع إسرائيل وما قد يترتب على ذلك من استخدامه سلاح النفط ضد الولايات

---

(١) غسان سلامة وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص٢٤٥-٢٤٦ .

(٢) أسامة الغزالي حرب ، ((الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة))، مجلة "المستقبل العربي " ، العدد (٣٨) السنة (٤) ، نيسان /ابريل ١٩٨٢ ، ص ص٣٩-٤٠ .

(3) See :S.Z.AL .Saadi ,"Oil Wealth and poverty in Iraq Statistical:Adjustment of the Government GDP Estimates (1980-2000) "Middle East Eonomic Survey (MEES) ,18, April 2005 .

المتحدة الأمريكية وحلفائها الذين سيقفون إلى جانب إسرائيل كما حدث في أثناء الحروب العربية ــ الإسرائيلية السابقة ،لاسيما حرب تشرين عام ١٩٧٣ .

وهكذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العراقية – الإيرانية فرصة لتكثيف تواجدها العسكري والأمني في منطقة الخليج العربي بحجة ضمان تدفق النفط إليها والى حلفائها ، فعلى الرغم من إعلانها ((الحياد)) تجاه المعسكرين المتحاربين ، إلا إن هذا الحياد لم يكن واقعياً ، لأنها كانت ترى من وجهة نظرها إن أي انتصار عسكري لأي من الأطراف سيكون عاملا في عدم استقرار المنطقة بكاملها[١] ففي الوقت الذي أظهرت حكومة واشنطن أشكال التشدد تجاه إيران وفرضها العقوبات الاقتصادية ضدها ،فإننا نجد إن إيران أصبحت المورد الثاني للنفط بعد نيجيريا حسب ما أعلنته إحصاءات وزارة التجارة الأمريكية في شهر أيلول ١٩٨٧ ، فقد بلغ حجم المبيعات الإيرانية من النفط الخام إلى الأسواق الأمريكية حوالي (٦٤٥ , ٦٢٥ , ١٩) برميلاً خلال شهر تموز ١٩٨٧ كانت قيمتها حوالي (٣٦٠) مليون دولار ، الأمر الذي دفع بصف المراقبين السياسيين للقول **((إن الولايات المتحدة لا تعارض التعامل التجاري مع إيران ، بل أنها تؤمن أن المحافظة على روابط تجارية مع طهران هو في المدى البعيد من مصلحة أمريكا ، إن لمثل هذه الروابط أن تساهم في تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية))**[٢] .

إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من إلحاق القوات الجوية العراقية الضرر الفادح بمنشآت النفط الإيرانية في جزيرة (خرج) عامي ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وتهديدها معظم السفن الدولية للنقل التي كانت تعتمد عليها إيران لتصدير نفطها إلى الخارج ، والضربات التي تعرضت لها محطات النفط الإيرانية في الخليج العربي لاسيما جزيرتي (سري) و(لوان) ورد إيران على الصناعة النفطية العراقية وسفنها وضد السفن التي كانت تنقل النفط العراقي أو ضد حلفاء العراق في الخليج العربي الذين كانوا يمولون جهود العراق الحربية ،اتخذت الولايات المتحدة من هذا الخطر المحتمل على تصدير النفط ووصوله إليها والى حلفائها ذريعة لزيادة وجودها ووجود البحرية الغربية وإرسالها إلى الخليج العربي بحجة منع شن الهجمات على سفن الشحن الدولية[٣].

لقد كان نفط الخليج العربي دم الحياة الذي يسري في عروق الصناعة الغربية المعاصرة ، وان هذه المنطقة هي **((القلب الذي يضخ ذلك الدم ، وان البحر الذي يحيط بها**

---

(١) ينظر : جلال علي محمد ، حرب الخليج وانعكاساتها على المصالح الغربية ١٩٨٠-١٩٨٨ ، قبرص ٢٠٠٣، ، ص٨٣ .

(٢) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص ١٥٤.

(٣) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ص٣١٣

هو الوداج الذي يمر عبره الدم إياه)) [١] لذلك فإن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على أن لا تتضرر مصالحها النفطية من الطاقة ، لتدفعها لمنع امتداد الحرب العراقية – الإيرانية إلى دول أخرى أو اشتراك دول كبرى فيها بسبب خطورة ذلك على الأمن والسلم الدوليين ، ونراها لهذا السبب ولأسباب أخرى ، حرصت في عام ١٩٨٧ ، بعد تعاظم مخاطر ((حرب ناقلات النفط)) التي تصاعدت إلى حد كبير ، للاشتباك مع القوات البحرية الإيرانية وتدميرها لبعض مفاصل القدرة البحرية لإيران عام ١٩٨٨ وعدم اكتفائها بذلك ، وإنما قامت بإطلاق النار على طائرة إيرانية مدنية [٢] ، الأمر الذي دفع إيران للقبول بالقرار (٥٩٨)[٣] الصادر عن مجلس الأمن الدولي وإدراكها إن حربها ليست مع العراق فحسب وإنما مع دول الخليج العربي المساندة له ومع بعض القوى الغربية التي أقام العراق معها علاقات وثيقة خلال سنوات الحرب[٤] .

وبالفعل فإن ازدهار العلاقات العراقية – الأمريكية بعد عودة صلاتهما الدبلوماسية عام ١٩٨٤ أسهم في حصول العراق على معلومات استخباراتية مفصلة من الأقمار الصناعية عن الخطط والمواقع العسكرية الإيرانية كان له دور حيوي في رد الهجمات الإيرانية ونجاح القوات العراقية في أخذ زمام المبادرة وحسم الحرب لصالحها في الثامن من آب ١٩٨٨[٥] لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر .

إن أي تحليل لدور النفط في الحرب العراقية ــ الإيرانية يقودنا للقول إن تأثير هذه الحرب في القضية النفطية كان تأثيراً بعيد المدى، ويكفي إنها دارت بين دولتين تعدان الأهم في إنتاج النفط في الشرق الأوسط ، وفي منطقة الخليج العربي تحديداً[٦]، وان تمويل هذه الحرب كان بموارد النفط من الناحيتين، ثم إن أول أهداف كل طرف من طرفيها انصب على ضرب منابع ومصافي ومنشآت النفط لدى الطرف الآخر، فضلا عن ذلك فإن هذه الحرب

(١) مقتبس من : منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص٣٧٢ .

(٢) في الثالث من تموز قام الطراد الأمريكي (فينسينس) بضرب طائرة إيرانية غادرت مطار (بندر عباس) في طريقها إلى دبي وعلى متنها (٢٩٠) راكباً ، الأمر الذي أودى بحياة جميع ركابها ، وكان ذلك واحداً من أسباب إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية . ينظر : " Times " 19 /7 /1980

(٣) ينظر نص القرار في : سعد البزاز ، العقرب ... ، ص ص ١٧٢–١٧٣ .

(٤) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ٣١٤ .

(٥) ينظر: حامد يوسف حمادي ، من حرب الأيام الستة إلى حرب في عامها الثامن ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٣٨ .

(٦) يعد البعض إن العراق هي الدولة الثانية في إنتاج النفط ضمن مجموعة الدول العربية بعد السعودية في الإنتاج والاحتياطي النفطي ، وهي الثالثة ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط بعد السعودية وإيران . ينظر على سبيل المثال : محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج . أوهام القوة والنصر ، القاهرة ،١٩٩٢ ، ص٦٠ .

هيأت الظروف الموضوعية لتحشد الأساطيل البحرية للدول الغربية في منطقة الخليج العربي[1].

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية وضرورة إستنزاف الأموال العراقية المتأتية من بيع النفط العراقي عن طريق دفعه لبناء ترسانة عسكرية من الأسلحة الكيماوية ، وعدم الاكتفاء بشراء الأسلحة بل شراء مصانع السلاح أيضاً ، ولم تتردد الولايات المتحدة عن تكليف الفرع الأمريكي لأكبر البنوك الإيطالية في الولايات المتحدة والتي كان مقره مدينة (أتلانتا) عاصمة ولاية جورجيا لتحويل مبالغ قدرها خمسة مليارات دولار أمريكي إلى العراق من عام ١٩٨٥ حتى نهاية الحرب العراقية – الإيرانية بسنة واحدة ،وتزويد العراق بمواد ذات استخدام مزدوج مثل عينات ضخمة من الأنثراكس والكلوستريدا والهستوبلازما التي تعد جراثيم خطيرة جدا ، وكانت هذه المبالغ تصرف من ميزانية وزارة الزراعة الأمريكية بدءاً من عام ١٩٨٣ ثم أخذت بالتزايد من ٤٠٠ مليون دولار في هذه السنة إلى مليار دولار نهاية الحرب العراقية – الإيرانية[2] .

لم يؤد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية إلى حسم موضوع النفط في العلاقات العراقية– الأمريكية أو تغيير الموقف الأمريكي من النفط ، ففي دراسة أعدها الجنرال كوليز (Goleis) أحد مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية بعنوان : ((استخدام القوة المسلحة في تأمين نفط الخليج)) افترض فيها أن بإمكان العراق القيام بهجوم عسكري مباشر على إحدى الدول الخليجية النفطية ، الأمر الذي سيدفع الأمريكان للتدخل المباشر لأنها سترى ذلك ((أمراً واجباً حتميا)) وأضاف كوليز ((**ينبغي أن نسعى لإقناع هذه الدول أو إجبارها إذا لم تقتنع بطلب المساعدة العسكرية الأمريكية ، وإذا ما أخفقنا في ذلك ، فأننا لابد أن نتحرك عسكرياً، لغرض سيطرتنا المباشرة على حقول النفط**)) وختم دراسته قائلاً : ((**إن نفط الخليج لايهم حكام الخليج إلا بالقدر الذي يجعلهم أثرياء ، وإنما يهمنا نحن بالقدر الذي نشغل فيه مصانعنا وأبناءنا ومؤسساتنا العسكرية والاقتصادية**))[3] .

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية القبول ببروز القوة العراقية وتصديها لإيران ومنع إيران من تحقيق انتصار عليه لأن ذلك لم يكن في مصلحة ((الشرق ولا الغرب))[4]، فضلا عن تنامي إمكانات العراق العسكرية واكتساب الجيش العراقي لخبرات كبيرة تجعله

(١) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، ص٦٠ .

(٢) "العلاقات العراقية – الأمريكية قبل حرب الخليج الثانية " ، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في الموقع : www . gwu .edu .com

(٣) ينظر إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ...، ص ص ١٥٤–١٥٥ .

(٤) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص٣١٥ .

يقف في الصف الأول في أي مواجهة عربية – إسرائيلية ، لذلك كان من الطبيعي أن تخشى إسرائيل من القوة العراقية المتصاعدة ، وان يسهم اللوبي الصهيوني الموجود في الولايات المتحدة باتجاه دفع حكومة واشنطن لدعمها أولاً ، ولإبقاء حالة التفوق الإسرائيلي على العرب ثانياً ، ومحاولة التخفيف من العلاقات الأمريكية – العراقية من خلال اتخاذ مواقف أمريكية لا تنسجم مع موقف العراق القوي من القضية الفلسطينية . وكم هو معروف فإن القضية الفلسطينية واختلاف سياسة كل من العراق والولايات المتحدة الأمريكية منها كانت واحدة من أهم نقاط الخلاف بين الجانبين رغم عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٨٤ ، فقد كان العراق من ابرز الدول العربية الداعمة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولم يتوان جيشه عن المشاركة في كل الحروب العربية – الإسرائيلية وتقديم التضحيات المادية والمعنوية تجاهها حتى بات اسم العراق مرتبطاً بفلسطين ارتباطا وثيقا(١) .

بالمقابل عدَ الأمريكان انشغال العراق بحربه مع إيران فرصة مناسبة لإخراج المنافس الثالث في التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل (بعد سوريا ومصر) فرصة لإضعافه ، وحرفه عن الخطر الإسرائيلي وتركيزه على خطر آخر هو خطر إيران ، الأمر الذي أطلق يد إسرائيل وجعلها متحررة من أي قيود أو مخاوف ودفعها للمراوغة والتملص من ((واجباتها القانونية)) تجاه الشعب الفلسطيني ، وهيأ لها الأرضية المناسبة لعدم الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن وللقانون الدولي (٢) .

وتأسيساً على ذلك فقد أشار الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين إلى **((أن الانشغال بالحرب دون الإنشغال بقضايا الأمة ككل ، يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب خطأ استراتيجي ذلك لأن وضع الحرب هو جزء من المؤامرة على الأمة العربية وليس حالة عراقية صرف ... وغير جائز أن نرتكب مثل هذا الخطأ الستراتيجي، لأن تفكيرنا كان ومازال سباقاً في رسم صورة الواقع العربي الراهن ، وكيف يمكن له أن يكون أفضل ... إذاً الإنشغال بالحرب دون القيام بفعاليات وتدابير مؤثرة في الواقع العربي يجعلنا بالنتيجة نتخلى عن دورنا كلما طال زمن الحرب))**(٣).

وعلى الرغم من هذا التشخيص فإن جراح القضية الفلسطينية إزدادت عمقاً بسبب انشغال العراق بحربه مع إيران ، لأن نظام صدام حسين ما أن صرح بدوره وأهمية طروحاته الإعلامية في ضرورة الإسهام بدوره القومي وإسناده للقضية الفلسطينية ، وكونه

(1) Naseer H.Aruri ,Iraq and Palestine ,New York ,1988 ,p.122 .

(٢) نصير حسن عاروري ، أمريكا الخصم والحكم . دراسة توثيقية في " عملية السلام " ومبادرات واشنطن منذ ١٩٦٧ ، بيروت ، ٢٠٠٣ ،ص٤٩

(٣) مقتبس من : جريدة الثورة ،٢٣ / تشرين الثاني /١٩٨٧.

المدافع الأساس لها ، واستضافته لإجتماعات قادة المنظمات الفلسطينية وعدداً من فصائلها المسلحة التي لم تكن تؤمن بالتسوية السياسية ، ودعوته ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتخاذ العراق مقراً له ، حتى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تحجيمه عن طريق دفعه لخوض حرب مع إيران بمشاركة فعالة من بعض الدول العربية الخليجية والأردن [١] . كما إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى في العراق دولة معيقة لإجراء مفاوضات فلسطينية – إسرائيلية ، وهو أحد المعارضين للمشاريع السلمية . فهو يدعوا باستمرار إلى انتزاع الأراضي العربية المحتلة بقوة السلاح وعبر حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد في الوقت الذي تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية إن إسرائيل ((**قلعة حصينة مستقرة في بحر من عدم الاستقرار ، ويمكن الإتكال عليها في كل الظروف للمحافظة على المصالح الأمريكية**))[٢] ، ولم تتردد الولايات المتحدة الأمريكية في التأكيد على إن ((**الحفاظ على تفوق إسرائيل ليس مصلحة إسرائيلية فقط ، ولا واجبا أخلاقيا فحسب ، إنما يشكل مصلحة أمريكية في مواجهة الإرهاب والراديكالية والخطر السوفيتي...**))[٣] ، لذلك فإن إسرائيل كسبت في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان ، كما هو الحال بالنسبة لبقية الرؤساء الأمريكان ، تأييد الولايات المتحدة بشأن عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وان تقوية الأصدقاء العرب الموالين للأمريكان لن يتم على حساب أمنها وتفوقها ، وضرورة عدم الخلط بين تفوق إسرائيل العسكري وبين دورها الإستراتيجي في المنطقة وخصوصاً في الخليج العربي[٤] . وعلى صعيد آخر فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى في دعم العراق لمنظمة التحرير الفلسطينية تحريضا لها على عدم الدخول في مفاوضات التسوية مع إسرائيل ،لأن المنظمة في هذه الحالة تعتقد أنها ليست لوحدها أمام الضغط الأمريكي ، وضغوط الدول العربية الصديقة لها أو المؤيدة للتوصل إلى اتفاق فلسطيني – إسرائيلي على غرار المفاوضات والاتفاقات المصرية – الإسرائيلية أو اللبنانية – الإسرائيلية التي وقعت في نيسان ١٩٨٣ بتأثير من وزير الخارجية الأمريكية شولتز أثناء زيارته للمنطقة في الأسبوع الأخير من هذا الشهر[٥].

(١) نصير حسن عاروري ،المصدر السابق ،ص٤٩.
(٢) مقتبس من : غسان سلامة وآخرون ، المصدر السابق ،ص٨٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٨٩
(٤) ينظر : كميل منصور ،إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية في الثمانينات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ص١٣-١٤ .

(5) See : " International Herald Tribune" , 15/3/1983 .

لقد دفع عدم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة التحرير الفلسطينية في عهد ريغان وانحياز ريغان لإسرائيل وعدم قبوله بأي نوع من أنواع التفاوض معها وعدها ((مجموعة وعصابة من الإرهابيين)) ورفضه قيام دولة فلسطينية مستقلة ، وإمكانية حل مشكلتهم عن طريق توطينهم في الأردن (١) ، دفع ذلك بالعراق إلى اعتبار الموقف الأمريكي موقف ليس له ما يبرره ، وعلى حكومة واشنطن أن تعيد النظر في هذا الموقف الذي يشجع إسرائيل على التمادي في سياستها العدوانية ضد الأمة العربية (٢).

لقد كانت هناك معادلة صعبة تعيق تطور العلاقات العراقية – الأمريكية في المرحلة الثانية من عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان حتى تركه الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٩ تمثلت بدعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وحرصها على تفوقها العسكري على كل الدول العربية ، وعدم قدرة أي رئيس أمريكي على تجاوز ذلك لأن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ((**علاقة فريدة**)) لم ترتق إليها أي علاقة بين كيان ودولة كبرى (٣) ، حتى وصل الحال بأحد وزراء السلاح الجوي الأمريكي لوصفها بأنها ((**حاملة الطائرات التي لاتغرق**))(٤) لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن بأي حال من الأحوال أن تتخلى عن ذلك بتاتاً ، كما لا يمكنها أن تعزز علاقاتها بالعراق لأن الأخير لا يعترف بإسرائيل وينفي أي صلة بهذا الكيان المغتصب للأرض العربية في فلسطين ، ويدعم كفاح الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتأسيسا على ذلك فقد ظلت القضية الفلسطينية واختلاف وجهتي النظر الأمريكية والعراقية منها ، ومن طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي موضع ابتعاد حقيقي بين البلدين ، ولم يكن بإمكان احدهما أن يتراجع أو يتخلى عن موقفه ، فظل هذا الموضوع عائقاً أمام أي دعم أمريكي كبير للعراق ، ولاسيما في مجال تزويده بأسلحة وطائرات متطورة وأعتده وتسليح متقدم خوفا من اعتراض إسرائيل على ذلك وخشيتها من احد أبرز أعدائها الذين أسهموا في منع دمشق من السقوط بيد قواتها أبان حرب

---

(١) ينظر : وحيد عبد المجيد ، ((الصراع العربي – الإسرائيلي ومعركة الإنتخابات الأمريكية)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد (٢٠)، السنة (٣) ، بيروت ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، ص١١٨–١١٩ .

(٢) جريدة الثورة ، ١٥ / ١١ /١٩٨٥ .

(٣) محمد السعيد إدريس ((الرؤية الأمريكية لإسرائيل)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد(٢١) ، السنة (٣) ، بيروت ، تشرين الثاني /نوفمبر ، ١٩٨٠ ، ص٤٩ .

(٤) أطلق هذا الوصف على إسرائيل وزير السلاح الجوي الأمريكي سيمنغتون (١٩٤٧–١٩٥٠) وعضو مجموعة الشيوخ الاثني عشر التي تؤلف النواة الصلبة لدعم إسرائيل وتأييد قضاياها في الكونغرس ينظر: آندريه جلاس ، ((نيكسون يغدق العون لإسرائيل دون أن يجني حصاداً سياسياً من اليهود الأمريكيين)) ، مجلة " شؤون فلسطينية " ، العدد (١٤) ، بيروت ، تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٢ ، ص١٦٥.

تشرين عام ١٩٧٣ وكانوا من أشد الدول العربية مناصرة للفلسطينيين ولدول المواجهة مع إسرائيل .

لم تكن القضية الفلسطينية واحدة من أعقد القضايا التي أعاقت ازدهار وتطور العلاقات العراقية – الأمريكية في سنوات الثمانينات من القرن العشرين فحسب ،بل كانت هناك قضايا أخرى تدخل ضمن هذا الإطار ومن بينها قضية (الإرهاب الدولي) ، فعلى الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رفعت إسم العراق من قائمة الدول التي تدعم الإرهاب عام ١٩٨٢م ووضعت إيران محله في كانون الثاني عام ١٩٨٤ ومنذ ذلك الحين غضت الولايات المتحدة الطرف عن شحنات الأسلحة إلى العراق ، وفي الوقت نفسه مارست الضغط على حلفائها وأصدقائها بالتزويد السري لبعض المعدات إلى إيران حتى افتضحت صفقة ((إيران غيت))[١] التي أدت إلى احتجاجات من المجتمع الدولي حول ازدواجية السياسة الأمريكية[٢].

---

(١) تعرف أيضا بفضيحة (إيران – كونترا) " Iran– Contra " ، كشف النقاب عنها في أثناء احتدام معارك الحرب العراقية – الإيرانية سنة ١٩٨٦ في وقت كانت إيران تدعي بأن أمريكا هي ((الشيطان الأكبر)) وتمت هذه العملية إبان الولاية الثانية للرئيس الأمريكي رونالد ريغان (١٩٨٥–١٩٨٩) إذ ظهرت بوادر فضيحة بيع أسلحة أمريكية لإيران ((العدوَة)) . ففي سنة ١٩٨٥ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات دبلوماسية وعسكرية كبيرة في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى . وقد كانت هذه الصفقة التي تمت برعاية مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية آنذاك (وليام جي . كيسي) ، عبارة عن مخطط سري كانت إدارة ريغان تنوي بمقتضاه بيع أسلحة لدولة عدوَة ، وهي إيران ، واستعمال أموال هذه الصفقة لتمويل حركات (الكونترا) المناوئة للنظام الشيوعي في نيكاراغوا بأمريكا الوسطى . ومن أجل تبرير هذه الأعمال رأى مسؤولوا الإدارة الأمريكية بأنهم في حاجة ماسة إلى دعم وتأييد من رجال الإستخبارات لإتمام هذه العملية ، وتزويد إيران بما تحتاجه من أسلحة متطورة لديمومة حربها ضد العراق ، وهذا ما حصل فعلياً. ويوضح لنا محمد حسنين هيكل بأن الرئيس الأمريكي (ريغان) كان قد أعطى تبريراً غريباً بعد إفتضاح أمر هذه الصفقة المشبوهة عندما قال ما نصه : ((إن أسبابنا لتزويد إيران ببعض الأسلحة لم تكن نتيجة صفقة انتخابية ، وإنما كانت لأسباب متعلقة بالسياسة العليا للدولة [Reasons of State])) دون أن يزيد حرفاً واحداً . وقد ثبت العكس فيما بعد ، إذ أن الصفقة السرية كانت بالأساس لقاء إطلاق إيران سراح بعض الأمريكان المحتجزين في لبنان. للتفاصيل ينظر : محمد حسنين هيكل ،حرب الخليج ... ، ص١٢٤، سعد البزاز ، العقرب ...، ص٥١ ، ٥٩ ، منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٩٥– ٤١٣ ؛ هادي طعمة ، العدوان الثلاثيني . جذوره وصفحاته ، سلسلة آفاق (١٣) ، بغداد ، ١٩٩٥ ،ص ص ٤٣–٤٤ ؛ الحرب العراقية – الإيرانية وفضيحة (إيران – غيت) ، مقال متاح على الإنترنت ضمن موقع : مركز بوابة العرب التعليمي / www.edu.arabsgate.com تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٦/ تشرين الأول /٢٠٠٩ .

(٢) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩ –٢٠٠٣ ، ص٣٤ .

لاقى قيام الولايات المتحدة برفع اسم العراق من قائمة الدول الراعية للإرهاب بسبب احتضانه بعض الفصائل الفلسطينية المسلحة وعلاقاته بقياداتها المعادية لإسرائيل وللولايات المتحدة الداعمة لها ، ردود فعل سلبية من قبل بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي(١) الذين كانوا بين الحين والآخر يحاولون إعادة العراق إلى القائمة ومنع تصدير معدات أميركية له أواخر عام ١٩٨٤ لأن ذلك ، كما ادعى ، بعض أعضاء الكونغرس من شأنه أن يعزز الموقف العراقي ويجعله ينتصر في حربه مع إيران التي كانت إسرائيل لا تريده لها ، فقد صرح الجنرال أمنون شاهاك رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ((**إن أفضل حل بالنسبة لإسرائيل هو أن تنتهي بلا غالب**)) لأن ((**انتصار إيران فيها سيشكل تهديداً لجميع الدول العربية في المنطقة ، أما انتصار العراق فسيكون كابوساً ثقيلاً بالنسبة لإسرائيل**)) ، ورفع إسم العراق من قائمة الإرهاب الدولي وفتح مجالات التصدير له سيسهم في تعزيز القدرات العراقية ورفع مستوى إمكاناتها القتالية في الوقت الذي يشكل العراق ((**أخطر أعداء إسرائيل**)) (٢).

وكتب آرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي أثناء اجتياح إسرائيل للبنان في حزيران ١٩٨٢ انه فسر للمسؤولين الأمريكان وجهة نظره بضرورة مد إيران بالأسلحة منذ بداية الحرب العراقية – الإيرانية بعلم الإدارة الأمريكية وموافقتها لأن هذه الحرب ((**ترتبط مباشرة بأمننا القومي**)) لأن انتصار العراق فيها يمثل ((**خطراً أمنياً هائلاً على إسرائيل**))(٣).

وازدادت الحملة الإعلامية ضد العراق من قبل أعضاء الكونغرس الأمريكي الموالين لإسرائيل ، لاسيما بعد رفع الحكومة الإيرانية شكوى إلى الأمم المتحدة في صيف عام ١٩٨٣ عن استخدام العراق لأسلحة كيمياوية ، وعادت لتؤكد في تشرين الأول من العام نفسه

---

(١) كان (لألن ديكسون) و(هيوارد بيرمن) اليهوديان في الكونغرس الأمريكي دور أساس في الحملة ضد العراق ، ومحاولة إعادة درج اسمه في قائمة الدول الداعمة والراعية للإرهاب بحجة وجود (أبو نضال وأبو العباس) وهما من قادة فصائل المقاومة الفلسطينية في العراق وتلقيهما الدعم من الحكومة العراقية . See: G.Vidal , Op. , Cit . , p . 77 .

(2) A . G .Armiston .Fox Holles ,Washington , 1999 ,p. 40 .

(٣) شامل عبد القادر ، المصدر السابق ، ص٦٢ .

الموضوع ذاته(١) ، إلا ان حكومة ريغان إكتفت بالتأكيد إنها ضد إستخدام الأسلحة الكيمياوية لأن ذلك مخالف للمواثيق الدولية ، ولأتفاقية جنيف(٢) .

كانت وجهة نظر بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي في هذا الموضوع تكمن في أن رفع إسم العراق من قائمة الإرهاب الدولي هو الذي شجع التصدير الأمريكي إليه ، وان العراق **((أصبح بفضل المساعدات الخارجية للشركات الأجنبية على استخدام الأسلحة الكيماوية ، وقد أصبح لديه احتياطي كبيرمنها لإستخدامها في حالة قيام القوات الإيرانية بالتوغل في أراضيه))**(٣) .

لم يكتف المعادون للعراق في الكونغرس الأمريكي بإثارة موضوع إدراج العراق ثانية في قائمة الإرهاب الدولي ، بل إنهم كانوا بين الحين والآخر وكلما يُثار موضوع اختطاف طائرة أو سفينة أو تفجير قرب سفارة إسرائيلية أو أمريكية أو احتجاز رهائن يحاولون الإشارة إلى احتضان العراق لعدد من قيادات المقاومة الفلسطينية ودور هؤلاء في هذه الأحداث(٤) ، فعلى سبيل المثال لا الحصر أثار بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي أن واحداً من أخطر المعادين للولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل وهو (أبو العباس) الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية يحمل جواز سفر دبلوماسي عراقي ويقيم في بغداد وهو الذي يقوم بأعمال الخطف والقتل كما هو الحال في موضوع إختطاف السفيرة الإيطالية (أكيللي لاودو) في عام ١٩٨٥ التي ادعى أعضاء من الكونغرس الأمريكي إن شابين عربيين يعتقد أنهما من جماعة (أبو العباس) قد قاما بعد وصولهما من بغداد على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية العراقية بإختطافهما(٥).

---

(١) وتأسيساً على الحملة الأمريكية ضد العراق ، قامت إسرائيل سنة ١٩٨٤ بشن حملة إعلامية واسعة ضد العراق ، وإتهامه بتصنيع واستخدام (الأسلحة الكيماوية) تمهيداً للقيام بشن هجوم جوي ضد منشآته العلمية والصناعية بهدف تدمير القاعدة الصناعية في العراق . وركزت الحملة إهتمامها لضرب مجمع عكاشات لصناعة الأسمدة ، لكن العملية لم تتم بسبب الحملة الإعلامية المضادة والمبكرة التي قام بها الجانب العراقي ضد الخطة الاسرائيلية المعدة سلفاً . وكانت الذريعة التي استخدمتها إسرائيل هي ان الأسلحة الكيمياوية ومصانعها المستهدفة في العراق قد تهدد إسرائيل مستقبلاً . وقد حاول إسحاق شامير في تموز ١٩٨٤ القيام بعملية الإغارة الاسرائيلية على المجمعات الصناعية العراقية ، واستخدام العملية كورقة إنتخابية ناجحة ، رغم إن تلك العملية لم تنفذ فعلياً ، ثم عادت إسرائيل في سنة ١٩٨٧ بإتهام العراق بإمتلاكه (السلاح الكيمياوي) الذي يشكل ((تهديداً لأمنها الإقليمي)) !! . ينظر : سعد البزاز ، العقرب ... ، ص ص ١٤٥-١٤٦.

(2) G.Batel ,OP.Cit . ,P.2.

(3) Qutied in : I bid , pp. 2-3.

(4) See :W.Fredrick Axelgard ,Op. , Cit. , P.5 .

(٥) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص١٥٣ .

لم يكن هذا الإدعاء في واقع الحال سوى جزء من الحملة المعادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية للعراق خاصة بعد إعادة علاقاته الدبلوماسية مع حكومة واشنطن وحاولت من خلالها الدوائر الأمريكية الموالية لإسرائيل إثارة موضوع علاقة العراق بالإرهاب الدولي ثانية ، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية ونتيجة لهذه الضغوط التي مورست عليها من قبل هذه الدوائر ، اكتفت بإصدار بيان أشارت إلى شجبها للحادث وعدم قناعتها بوجود صلة ما بينه ومابين الحكومة العراقية ، ورفضت فكرة إدراج اسم العراق ثانية في قائمة الإرهاب(١).

كان بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي من الموالين لإسرائيل يؤكدون أن العراق إذا ما أدرج اسمه ثانية في قائمة الإرهاب فمن شأن ، ذلك أن يخفف من اندفاع الفصائل الفلسطينية من مهاجمة المؤسسات الإسرائيلية في الخارج ويمنع تهديد المتعاملين من الدول والمؤسسات الغربية معها لأن العراق هو ((**الأكثر خطراً**)) لإسرائيل بسبب ما قيل عن احتضانه للفصائل المسلحة الفلسطينية وتحويل اغلب مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن إلى العراق(٢).

لقد كان من شأن المباحثات التي كان يجريها المسؤولون الأمريكان مع نظرائهم العراقيين أن تسهم بدور مهم في إزالة كثير من الالتباسات التي تخص موضوع الإرهاب ، وتوصلت وزارة الخارجية الأمريكية في حزيران ١٩٨٥ إلى حقيقة مفادها **((أن العراق قد اتخذ خطوات مهمة ضد المنظمات الإرهابية العاملة سابقا في أراضيه ... وعندما نتوصل إلى نتيجة بان أية مجموعة تدعم من قبل العراق مشتركة في أعمال إرهابية فإننا سوف نعيد العراق إلى قائمة الدول المعروفة بدعمها للإرهاب))**(٣) .

والواقع أن مسألة إدراج العراق ثانية في قائمة الدول الراعية للإرهاب كانت مرتبطة بالمصالح الأمريكية التي تنامت وازدادت إبان الحرب العراقية – الإيرانية ، ففي الوقت الذي كان فيه بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي الموالين لإسرائيل يضغطون على وزارة الخارجية الأمريكية ويعلنون معاداتهم لإقامة علاقات وثيقة مع العراق ، فإن عدداً آخراً من التجار الأمريكان ورجال الأعمال كانوا يمارسون ضغوطاً أخرى على أعضاء الكونغرس الأمريكي لزيادة التبادل التجاري مع العراق لأن سوقه تمثل مجالاً خصباً للبضائع والصفقات التجارية الأمريكية ، ومابين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي كانت الإدارة الأمريكية تحاول الموازنة لأن الصفقة التي يتم إيقافها من قبل الموالين للدوائر الصهيونية في الولايات

---

(١) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٣-١٥٤ .

(٢) منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص٤٢٨.

(3) W. Fredrick Axelgard ,OP., Cit , P.5.

المتحدة قد يتجه العراق ويدفعه ذلك للحصول عليها من فرنسا أو الاتحاد السوفيتي أو غيرهما، الأمر الذي لم تكن الإدارة الأمريكية ترغب فيها[١] .

انطلق العراق في نظرته إلى الإتحاد السوفيتي السابق ، وغيره من الدول الأخرى على أن السوفيت هم قوة عظمى ، وانه ينظر إلى أية قضية من القضايا الموجودة على الساحة الدولية من منظار مصالحه الوطنية وهو أمر طبيعي ومشروع ، وتظل المصلحة السوفيتية هي الأساس في حين تظل القضايا الأخرى قضايا تخص الشعوب وترتبط بظروفهم الذاتية والموضوعية ، وعلى هذا الأساس يظل ((السوفييت هم سوفييت))[٢] ولا يمكن أن يكونوا بدلاء عن الدول الأخرى بما فيها العراق الذي إرتبط بهم بمعاهدة صداقة عام ١٩٧٢ [٣] .

حدد الإتحاد السوفيتي سياسته إزاء منطقة الخليج العربي بعد ثلاثة أشهر من قيام الحرب العراقية – الإيرانية من خلال المقترحات التي طرحها الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف في العاشر من كانون الأول ١٩٨٠ حينما أكد ضرورة عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج وعدم وضع أسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى للإبادة الشاملة هناك ،والابتعاد عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد بلدان الخليج ، وعدم التدخل بشؤونها الداخلية واحترام خيارات شعوبها وأنظمتها السياسية القائمة وضمان حرية استخدام الممرات البحرية بين الخليج وباقي أنحاء العالم ، والتعهد باحترام حق كل دولة ذات سيادة في استخدام مواردها الطبيعية كيفما تشاء[٤].

وعندما قامت الحرب العراقية – الإيرانية ، وعلى الرغم من وجود معاهدة صداقة بين البلدين ، فإن الإتحاد السوفيتي قطع إمداداته العسكرية عن العراق لأن العراق اتخذ قرار مواجهة إيران عسكرياً دون استشارة السوفييت أو أخذ رأيهم في الموضوع [٥].

لم يكن الموقف السوفييتي الرافض لتزويد العراق بالأسلحة والأعتدة التي يستند التسليح العراقي عليها طوال فترة ما قبل الحرب العراقية – الإيرانية نابعاً من عدم استشارتهم بقدر ما كان نابعاً من أن السوفييت كانوا يتأملون وصول حزب "تودة " الإيراني إلى السلطة في

---

(1) See :S .Robert Liwak ,The Soviet Union and Gulf ,New York ,1987 ,p p. 217 – 219 .

(٢) ينظر : النص الكامل لحديث الرئيس العراقي مع الصحفي المصري إبراهيم نافع بتاريخ ٩ / آذار / ١٩٨٨ في : مجلة " ألف باء " ، العدد (١٠١٧) ، السنة العشرون ، بغداد ، الأربعاء ٢٣ / آذار /١٩٨٨ ص ص ٨–١٤.

(٣) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص ص٢٧٩–٢٨٠ .

(٤) جريدة السفير ، بيروت ، ١١/كانون الأول /١٩٨٠ ، جريدة الحياة ، لندن ، ١٢ /كانون الأول /١٩٨٠ .

(5) E. Dib ,USSR in the Middle East , New York, 1991,P.22.

إيران ، وان الأخيرة تعادي الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك فمن منطق **((عدو عدوي صديقي))** فإن الاتحاد السوفيتي أعلن في بداية الحرب وقوفه على الحياد في الحرب ، وضرورة تكثيف الجهود السياسية الرامية لإيقافها خوفا من توسع رقعتها وانضمام دول أخرى إليها ، الأمر الذي يفسح المجال للولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل فيها وإرسال قطعات عسكرية إلى منطقة الخليج العربي ، مما يشكل تهديدا حقيقيا للسوفييت[١] .

لم يكن العراق مقتنعاً بهذه المبررات السوفيتية، وإنما اتجهت قناعة قيادته السياسية نحو رغبة السوفييت في المرحلة الأولى من الحرب بضرورة إطالتها ، وان السوفييت لم يقطعوا مغازلة النظام الإيراني وإنهم لم يترددوا عن تسليحه بشكل أو بآخر[٢] ، لأن السوفييت كانوا يعتقدون أن استمرار الحرب سيؤدي إلى ظهور أسلحتهم وبيان فعاليتها في هذه الحرب [٣].

استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من الموقف السوفييتي إزاء العراق ،لأن ذلك كان من مصلحتها لأن العراق إذا لم يستطع الحصول على الأسلحة والمساعدات العسكرية السوفيتية سيتجه حتما نحو مصادر تسليحية أخرى إذا لم تكن أمريكية فإنها على الأقل ستكون من الدول التي ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات وثيقة مثل فرنسا . كما إن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن بإمكانها السكوت على تكثيف السوفييت لوجودهم في أفغانستان وسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي في إيران لأن ذلك أنهى قواعد أساسية أمريكية لحصار الإتحاد السوفيتي والتجسس على تحركاته ، فرأى الأمريكان في التدخل السوفيتي في أفغانستان ومغازلة إيران أهدافاً **((خليجية))** لاشك فيها من بينها الاقتراب من مناطق إنتاج النفط **((تمهيداً للسيطرة عليها))** أو اقتسام مواردها مع الغرب بسبب العجز الذي كان متوقعاً في إنتاج النفط السوفيتي في ثمانينات القرن العشرين ،واستغلال الحرب العراقية – الإيرانية لتحقيق ذلك [٤].

وضمن هذا الإطار ، جاء الموقف الأمريكي الرافض لمبادرة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف عام ١٩٨٠ التي دعا فيها الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان والصين إلى إصدار وعد بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في شؤون بلدان الخليج ، فقد ردَت وزارة الخارجية الأمريكية على المبادرة السوفيتية بأنه**((غير وارد بالمرة التفكير في فتح مفاوضات مع الإتحاد السوفيتي بشأن تخفيف التوتر في منطقتي الخليج والمحيط الهندي ، ما لم يقدم**

---

(1) See :N .Mark Katz ,USSR and The Gulf war ,Institute for Advance Russian Studies of woodraw Wilson International Center for Scholar ,New York ,1986 ,p.2.

(٢) جريدة الثورة ،٣٠/كانون الأول /١٩٨٣ .

(٣) جريدة القبس ، الكويت ، ١٢ /أيلول /١٩٨٧ .

(٤) أسامة الغزالي حرب ،المصدر السابق ، ص٤٣-٤٤ .

الكرملين – على الأقل – على خطوة ملموسة نحو سحب قواته من أفغانستان))[١] . وحاول الإتحاد السوفيتي بعد أن وجد أن الأمريكان قد يدخلوا من بوابة موقفه الرافض لدعم العراق عسكرياً ومغازلته لإيران لإقامة علاقات دبلوماسية مع العراق أو فتح قنوات معينة للتقرب منه أن يتخذ بعض القرارات التي تعزز علاقته بالعراق التي تعرضت للاهتزاز في المرحلة الأولى من الحرب العراقية – الإيرانية ، فعدَوا إقرار العراق بالانسحاب من الأراضي الإيرانية في حزيران ١٩٨٢ خطوة ايجابية باتجاه فسح المجال أمام القيادة الإيرانية لإنهاء الحرب ، إلا أن إيران رفضت العرض العراقي إعتقاداً منها أنها قادرة على شن معارك رئيسية على العراق والاستمرار بالحرب حتى إسقاط القيادة العراقية بأكملها[٢] ، الأمر الذي جعل السوفييت ، بعد الرفض الإيراني وشن الحكومة الإيرانية حملة واسعة على عناصر حزب " تودة " الموالي للسوفييت في إيران في تموز ١٩٨٢[٣]، يعملون على استئناف إرسال الأسلحة للعراق في كانون الأول من العام نفسه ، وأبدوا استعدادهم لإمداد العراق بمعدات جديدة للجيش العراقي وبنسب أكبر من السابق ، وهو ما تحقق فعلاً في بداية عام ١٩٨٣ [٤].

وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعتقد أن العراق سيبقى على وفاق مع الإتحاد السوفيتي ، وإنما سيتجه إلى مصادر ثانية للتسليح بحكم تجربته معهم في بداية الحرب ، وان السوفييت سوف لا يرحبون بتوجه العراق إلى غيرهم ، وهو ما حدث فعلاً عندما توجه العراق نحو فرنسا وبعض الدول الغربية للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا ، إذ لم يرحب السوفييت بذلك ، وأعربوا عن قلقهم من ذلك ، وتخوفوا من رغبة العراق في تطوير علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما بعد زيارة رامسفيلد إلى بغداد ، وما أعقبها من تطورات أسهمت في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤ [٥].

حاولت الدوائر الإعلامية الأمريكية ، أن تصور أمام الرأي العالمي أن السوفييت رغم تخلفهم التكنولوجي عنها **((إلا أنهم يخططون بهدوء للحد من سيطرة الأمريكيين على منطقة الخليج العربي))** ، وان السوفييت يحاولون الاستفادة من الحرب العراقية – الإيرانية

---

(١) مقتبس من : جريدة الأهرام ،١٧ / كانون الأول/١٩٨٠ .

(٢) عن هذا الموضوع يراجع : تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠٩-٣١١ .

(٣) ينظر : فريد هوليداي ، السياسة السوفيتية في قوس الأزمة ، ترجمة : عفيف الرزاز ، بيروت ،١٩٨٢ ، ص ص ٩٦ -٩٧ .

(٤) See : K.Dawisha ,USSR In the Middle East in Eclipse ,American Arab Affairs ,Winter 1982-1983 ,p 445 .

(٥) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص١٥٨ .

لزيادة هيمنتهم في العراق وإيران معاً ، لأنهم ((مهندسو الدبلوماسيات الغامضة)) حتى وصل الأمر بأحد المعلقين الإعلاميين العالميين وهو (جيمس رستون)" G.Reston " أن يقول **((إن السوفييت غير الموجودين في أي مكان موجودون في كل مكان))**(١).

لم يكن العراق بعيداً عن هذا التنافس الأمريكي – السوفيتي حوله ، بالرغم من ان الرئيس العراقي الأسبق أكد عدم تبني العراق لأي سياسة سواء كانت أمريكية أو سوفيتية أو ألالتقاء معها إلا بالقدر الذي **((يخدم مصلحة بلدينا في ظل تحليل واقعي للسياسات في منطقة الشرق الأوسط والسياسات الدولية))**(٢) .

لقد حاول الإتحاد السوفيتي أن يغير سياسته إزاء الحرب العراقية – الإيرانية في السنتين الأخيرتين منها ، لأن الموقف السوفيتي ، مع استمرار الحرب ، أصبح محرجاً ، فلم يستطع السوفييت فقدان العراق بوصفه من الدول المعادية لإسرائيل ، وان هذه الحرب صرفت إنتباهه عن الصراع العربي – الإسرائيلي . كما أن السوفييت لم يكن بإمكانهم التخلي عن إيران الدولة المجاورة لهم ، لذلك أيدوا المساعدات المقدمة لها من سوريا وليبيا (٣) ، فاستمرت ، بسبب ذلك دعوتهم لوضع نهاية للحرب اعتقادا منهم أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها هم المستفيدون فقط من استمرارها ، ولذلك لا يوافق الأمريكان على قيام مبادرة سوفيتية – أمريكية لوضع قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بإيقاف الحرب موضع التنفيذ(٤). وبحلول عام ١٩٨٧ وإثر تعاظم حرب ناقلات النفط(٥) عرض الإتحاد السوفيتي على الكويت باستئجار

---

(١) مقتبس من : منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص٣٦٢ .

(٢) مقتبس من : جريدة الثورة ، ٥/ تشرين الأول / ١٩٨٣ .

(٣) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص١٦٠.

(٤) جريدة القبس ، ١٢ / أيلول / ١٩٨٧ .

(٥) كانت بداية (حرب الناقلات) سنة ١٩٨١ ، وتمثلت بالاستهداف المتبادل لناقلات النفط والناقلات البحرية التجارية لكل من العراق وإيران بغية قطع الإمدادات الاقتصادية والعسكرية للجيشين المتحاربين . ولم يقتصر الأمر على إستهداف السفن التابعة للدولتين المتحاربتين بل امتدت لتشمل الدول الداعمة للعراق مثل ناقلات الكويت والسعودية ، وتم تدمير ما مجموعه (٥٤٦) سفينة تجارية كانت في معظمها سفن كويتية ، الأمر الذي دفع بالحكومة الكويتية طلب المساعدة الدولية لحماية سفنها سنة ١٩٨٧ ، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع العلم الأمريكي على تلك السفن لأجل حمايتها من الاستهداف الإيراني ، ولكن ذلك لم يمنع إيران من مهاجمة الجهات الموالية والداعمة للعراق ، فقامت الولايات المتحدة بالرد العسكري الحازم على تلك الهجمات حتى نهاية الحرب العراقية – الإيرانية في آب ١٩٨٨ .لمزيد من التفاصيل ينظر : لبيب عبد الساتر ، قصة الخليج . تفاعل دائم وصراع مستمر ٣٢٠٠ ق.م /١٩٨٨ م–١٤٠٩هـ ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٢٠٠ ؛ رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص ٢٦ ؛ WWW.edu.arabsgate.com .

ناقلات نفط سوفيتية إلى جانب ناقلات النفط الأمريكية لمنع ضرب إيران لها[١]. وتعزيزاً لدورهم في منطقة الخليج العربي قام ، ولأول مرة ، مسؤول سوفييتي هو نائب وزير الخارجية السوفيتية فلاديمير بتروفسكي بجولة إلى كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة والعراق في نيسان ١٩٨٧ حمل فيها اقتراحات الرئيس السوفيتي غورباتشوف إلى هذه الدول بضرورة عقد مباحثات دولية حول أمن الملاحة في الخليج ، وإعطاء مجلس الأمن الدولي دوراً اكبر بالتعاون مع دول المنطقة لإزالة أسباب التوتر وإنهاء الحرب العراقية– الإيرانية ، وشملت الجولة التي قام بها بتروفسكي زيارة مدينة البصرة ، وهي خطوة حملت أكثر من معنى[٢] .

حاول الأمريكان منع السوفييت من أخذ دور مهم في منطقة الخليج العربي ومحاولة التأثير على الأقطار التي زارها المبعوث السوفيتي ، فصرح جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية عقب هذه الزيارة **((ان لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة اهتماماً مشتركاً حول الحرب))** واستطرد قائلاً : **((يجب أن لا تصبح هذه الحرب رهينة للتنافس الغربي والشرقي))**[٣] فأصبحت مناقشة الحرب العراقية –الإيرانية جزء من الحوار الذي تضمنته القمة الأمريكية – السوفيتية عام ١٩٨٧ والتي أكدت ضرورة حسم الحرب بالطرق السلمية ، الأمر الذي أيده العراق على لسان رئيسه عندما أشار إلى مساندته للحوار من اجل حل المشاكل المعقدة التي تهدد الأمن والسلم على الصعيد العالمي أو في مناطق التوتر في العالم[٤].

لقد حاول كل من الأمريكان والسوفييت الاستفادة من استمرار الحرب لصالحهما وذلك عن طريق بيع الأسلحة لطرفي الحرب وزيادة تواجدهما في هذه المنطقة ، وإبقاء أسعار النفط على ما هي عليه ، وتحسين علاقاتهما مع طرفي الحرب ، وإضعافهما خدمة للأهداف الاستراتيجية لكليهما ، فضلاً عن استفادة دول الخليج العربي الأخرى من ذلك .

وقفت معظم دول الخليج العربي في بداية الحرب العراقية – الإيرانية على الحياد ، وأعلنت ذلك صراحة رغم قلقهم من التطورات السياسية التي شهدتها إيران ، ونقلت المملكة العربية السعودية مخططاً مفصلاً للولايات المتحدة مفاده قيام الحكومة الإيرانية بإرسال مجموعات تخريبية إلى الدول الخليجية للاشتراك مع بعض المواطنين هناك في زعزعة الحكم

(١) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص٣١٤ .
(٢) منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ٣٦١ .
(٣) مقتبس من : فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص١٦٣.
(٤) جريدة الثورة ،٢ / كانون الأول/١٩٨٧ .

في هذه الدول ، والإتيان بحكومات جديدة تؤمن بمبادئ وأهداف الثورة الإيرانية ،وعدم قـدرة الدول الخليجية على مواجهة القوة الإيرانية التي قد تهاجم الدول الخليجية [١].

ومع إستمرار الحرب العراقية – الإيرانية ، وقفت المملكة العربية السعودية والكويت إلى جانب العراق ،لاسيما في المجال المادي ، إذ تم دعمه اقتصادياً ، من خلال الإتصالات التي أجراها العراق معهما ، واتفاقه على تخفيض الإنتاج النفطي ، أو الحفاظ على مستوى ثابت في إنتاج النفط ، وذلك ضماناً لتأييد القوى الدولية المختلفة للعراق في حربه مع إيران[٢]. وجاءت الاتصالات العراقية مع الجانبين الكويتي والسعودي إدراكا من العراق بـان سوريا قد تساند إيران وتقف إلى جانبها فتوقف نقل النفط العراقي الخام عبر أراضيها ، ألأمر الذي حدث فعلاً عام١٩٨٢ [٣].

وافقت المملكة العربية السعودية والكويت على المقترحات العراقية ، وبمقتضى ذلك وصل الإنتاج النفطي الكويتي إلى (١,٥) مليون برميل يوميا ، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت وأجرت اتصالات مع الكويت والمملكة العربية السعودية لترفعا إنتاجهما الفعلي ، وبالفعل زادت الكويت إنتاجها النفطي ، وقررت السعودية زيادته أيضا ليصل إلى (١١) مليون برميل يومياً عام ١٩٨٢ ، وجاء في تبريرات الأمريكان الذين قدموا للدولتين صفقات ومعونات عسكرية متطورة مقابل ذلك ، ان زيادة الإنتاج السعودي من النفط سيجعلها القوة النفطية الأولى في منظمة (أوبك) وسيمكنها ذلك من التحكم في تحديد السياسة التسعيرية لإنتاج النفط[٤] .

لم يكن بإمكان العراق ، وهو يخوض غمار الحرب التي كان يعتقد أنها ستكون خاطفة ولن تستمر طويلاً ، وسيعقبها وقف إطلاق النار، ودعوة الطرفين إلى التفاوض تحت إشراف دولي ، وسوف يكون للعراق اليد العليا في المفاوضات بسبب الإنتصارات التي حققها في بداية الحرب[٥]، أن يثير أية نزاعات مع حكومات الخليج العربي بسبب حربه مع إيران ،رغم أن الزيادة في الإنتاج النفطي السعودي – الكويتي أضر كثيراً به في فترة كان هو بحاجة إلى زيادة النقد الأجنبي وزيادة موارده المالية لمواجهة تكاليف الحرب التي وصلت إلى حوالي

---

(١) محمود بكري ، المصدر السابق ، ص٩٤ .

(٢) محمود بكري ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

(٣) منى حسين عبد ، العلاقات العراقية السورية ، "دراسات سياسية " ، العدد (١٣) ، بغداد ، كانون الأول ٢٠٠٨ ، ص٤٢ .

(٤) محمود بكري ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

(٥) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ...، ص٢٣٣ .

مليارات الدولارات ، وتقلصت احتياطي العراق من العملة الأجنبية من (٣٠) مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٠ إلى(٣) مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٣ [١].

ومع ذلك فأن تحقيق المملكة العربية السعودية لفائض مالي بلغ في عام ١٩٨٥ حوالي (١٠٠) بليون دولار على حساب العراق ، دفع الرئيس العراقي لإرسال رسالة إلى العاهل السعودي الملك فهد نُقل مضمونها كذلك إلى الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت وتضمنت التأكيد بأن التخفيض النفطي السعودي– الكويتي للنفط سيؤدي إلى رفع أسعار النفط عالمياً ، مما يعني حدوث فائدة مزدوجة لكل من العراق الذي هو في حاجة إلى موارده المالية الذاتية من جهة ، والى السعودية والكويت إذا ما قبلت بالمقترح العراقي من جهة أخرى ، وأكد الرئيس العراقي إن السعودية إذا ما قبلت بالتخفيض فإن هذا سيؤدي إلى زيادة مدة الاحتياطي النفطي السعودي والى رفع أسعاره عالمياً ، وناشد في نهاية رسالته استجابة السعودية للمطلب العراقي المشروع [٢] . وقد أنطلق العراق من دعوته هذه ، من اعتبارات عدة يقف في مقدمتها المحافظة على وحدة منظمة (أوبك) التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تخريبها وشق وحدتها ، فضلا عن انخفاض دخل العراق من النفط من (٢٦) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو (٩) مليارات دولار عام ١٩٨٢ ، إثر تدمير المنشآة النفطية في الفاو ، وإغلاق سوريا خط أنابيب بانياس في نيسان عام ١٩٨٢، وبلوغ الدين العراقي الخارجي حوالي (٢٥) مليار دولار[٣] .

لم تشأ الولايات المتحدة الأمريكية أن تسمح للسعودية بخفض إنتاجها ، فما إن نما إلى علم الإدارة الأمريكية أبعاد الرسالة التي بعث بها الرئيس العراقي إلى العاهل السعودي وأمير الكويت حتى استدعت وزارة الخارجية الأمريكية السفير السعودي في واشنطن ، وطلبت إليه إبلاغ حكومته ضرورة الالتزام بما تم الاتفاق عليه في شأن زيادة الإنتاج السعودي النفطي ، مما احدث انقساماً وخلافاً داخل الأسرة السعودية الحاكمة عام ١٩٨٥ إذ انقسموا إلى فريقين طالب أحدهما بالإبقاء على الإنتاج السعودي عند حدود (٥, ٩) مليون برميل ، في حين قام العاهل السعودي برفع الإنتاج السعودي بعد مشاورات أجراها مع الأمريكان إلى (١٢,٥)

---

(١) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص٣٠٩ .

(٢) محمود بكري ، المصدر السابق ، ص٨٩ .

(3) E.Kanovsky ,"Economic Implications for the Region and World Oil Market ",in E.Karch (ed),The Iran_Iraq war : Impact and Implication,London ,1988,pp.234-235.

مليون برميل يومياً ، فضرب بذلك كل الطلبات العراقية عرض الحائط ، وجاء الموقف الكويتي متطابقاً تماماً مع الموقف السعودي ضد العراق[١] .

ولم يقتصر الأمر عند هذه الحدود ، وإنما حدث في عام ١٩٨٦ أن وصلت إلى مسامع الرئيس العراقي بأن السفير الأمريكي في إحدى الدول العربية [٢] قال لرئيس هذه الدولة بعد انكشاف فضيحة (إيران – كونترا) ((**أن هناك تفاهماً بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والكويت للحيلولة دون انتصار عراقي في الحرب ضد إيران ، لأن العراق إذا خرج من الحرب منتصراً فإنه سوف يثير في المنطقة مشاكل لا حدود لها**)) وأضاف أن تلك الأطراف لديها الاستعداد ((**لكل الاحتمالات حتى وان أدت إلى تقسيم العراق**)) ، إلا أن هذا الرئيس أشار إلى انه كان في زيارة للمملكة العربية السعودية وأثار هذا الموضوع فنفاه الملك فهد جملة وتفصيلاً ، وحتى حينما أرسل الرئيس العراقي مبعوثاً خاصاً إلى العاهل السعودي ، فان الأخير نفى الرواية نفياً قاطعاً وقدم نصيحة للمبعوث الرئاسي بضرورة أن يدخل العراق في حوار مباشر مع حكومة واشنطن لإزالة أي شكوك متبادلة بين البلدين ، وإذا ما انتصر العراق في نهاية الحرب العراقية – الإيرانية ، فإن الفرصة ستكون ملائمة له لكي يعيد بناء نفسه ويسترد عافيته [٣] .

ومع ذلك ، تغير موقف دول الخليج العربي ، لاسيما المملكة العربية السعودية والكويت من العراق بعد احتلال إيران شبه جزيرة الفاو عام ١٩٨٦ ، إذ استمر دعمهما المالي للعراق بدرجة أكبر ، وتفضيلهما للحل السلمي الذي دعا إليه العراق . كما أسهمت هاتان الدولتان الخليجيتان بدور أساس في تقديم التسهيلات اللازمة للعراق عبر السماح لنفطه بالتصدير عبر الأراضي السعودية ، والدور الذي قامت به الأخيرة في إقناع سوريا لاستئناف علاقاتها مع العراق ، وإسناد الخطط العراقية التي بدأت بالضغط كثيراً على البنى التحتية الإيرانية لاسيما على مصادر تصدير النفط الإيراني وقنواتها كوسيلة فعالة لدفع إيران إلى مائدة المفاوضات مع العراق والتوصل إلى حل للحرب المستمرة بين البلدين [٤].

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في أن يقيم العراق علاقات وثيقة مع الخليج العربي خوفاً من أن تتأثر هذه الدول بسياسة العراق ،أو أن الأخير سيفرض عليها سياسات

---

(١) محمود بكري ، المصدر السابق ، ص ص٨٩–٩٠ .

(٢) لم يتم ذكر إسم هذا الرئيس العربي .

(٣) مقتبس من : محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ... ، ص ص٢٣٤ –٢٣٥ ؛ هادي طعمة ، المصدر السابق ، ص٣٦.

(4) W.Fredrich Axclgard ,The New Iraq Challenge for U.S. Policy ,Washington ,1987 ,P.89 .

يتوجب إتباعها ، فضلاً عن ذلك فإن أحد التقارير التي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية يشير إلى ضرورة ((**بذر الشقاق في العلاقات الخليجية العراقية لأن العراق بقوته الاقتصادية يمكن أن يكون القوة السياسية الأولى والرائدة في المنطقة العربية**)) ، وإنه ((**سيسعى لإجبار الدول الخليجية على إتباع سياسة نفطية تتفق مع الأهداف العراقية في السيطرة العربية الكاملة على منظمة الأوبك ، وان العراقيين قرروا إذا ما عارضت أية دولة خليجية هذه السياسة يجب تقويمها بكل الوسائل الممكنة حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة**))(١). وتوقع تقرير آخر أصدرته لجنة الاستماع في الكونغرس الأمريكي ((**أن يدير العراق حرباً واسعة ضد الدول الخليجية في حقبة الثمانينات**)) ، وأن ((يندلع هذا الصراع بعد إنتهاء الحرب الإيرانية – العراقية))(٢).

كان الهدف الأمريكي من وراء إبعاد دول الخليج العربي عن إقامة أوثق العلاقات مع العراق واضحاً ، وهو عزل العراق عن محيطه الإقليمي ، وعدم السماح له بأن يكون له تأثير كبير على هذه الدول خدمة للخطط الأمريكية في المنطقة العربية ، ولذلك حاولت احتواء العراق خلال حقبة الثمانينات من القرن الماضي حتى انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية .

• تنامي العلاقات السياسية والعسكرية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٨ .

شهدت الفترة التي أعقبت عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤ تطوراً سياسياً وعسكرياً بين البلدين ،إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المعوقات التي أثرت على درجتها ومستوى تطورها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان أهم مشروع تعاون فيه المسؤولون الأمريكان مع نظرائهم العراقيين هو مشروع تشييد خط أنابيب نقل النفط العراقي إلى الدول الغربية عن طريق المرور بالأراضي الأردنية إلى خليج العقبة بدلاً من مرورها عن طريق الخليج العربي الذي كان يتعرض إلى الهجمات الإيرانية ،فقامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ بعض الخطوات وقطعت مسافة معينة من التفاوض مع المسؤولين الإسرائيليين لضمان أمن خط الأنابيب المقترح الذي كان من المتوقع أن يمر عبر أو بالقرب من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل ،إلا أن جهود الأمريكان باءت

(١) مقتبس من : محمود بكري ، المصدر السابق ، ص ص ٨٣–٨٤ .
(٢) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص٩١ .

بالفشل في هذا المجال بسبب الموقف المتصلب للرئيس العراقي الذي عدَ مسألة التعامل مع إسرائيل من المحرمات ، ومجرد التفكير فيها هو إهانة له وللعراقيين(١).

ومع هذا حرص المسؤولون الأمريكان على توطيد علاقاتهم السياسية بالعراق ، وقد أرسل الرئيس الأمريكي ريغان مبعوثه رامسفيلد للقاء طارق عزيز ، ونقل طارق عزيز للمبعوث الأمريكي رغبة القيادة العراقية في توضيح موقف العراق من إسرائيل ، الأمر الذي تحقق في نيسان ١٩٨٤ أثناء زيارة ريتشارد مورفي "Richard Murphy" مساعد شؤون الشرق الأوسط وشرق آسيا لبغداد(٢) Assistant) Secretary of state for Near East and South Asian Affairs) إذ التقى به الرئيس العراقي وبيَن موقف العراق من إسرائيل،بشكل لا لبس فيه(٣).

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تجري اتصالاتها السياسية مع العراق فإنها لم تفقد قدرتها على المناورة التكتيكية مع إيران ، ومحاولتها تأسيس علاقات دبلوماسية مع قيادتها السياسية ،فقررت حكومة ريغان منتصف عام ١٩٨٤ تأسيس وإقامة هذه الخطوة التي عدتها مهمة مادامت المصلحة الأمريكية تكمن في عدم تحقيق أي من الطرفين المتحاربين الانتصار على الطرف الآخر ، مع ضرورة بقاء الولايات المتحدة خارج النزاع ، وأكد الأمريكان على المدى البعيد من إن إقامة ((علاقة جيدة مع إيران أهم بكثير من إقامة العلاقات مع العراق ،فإيران التي نفوسها (٤٥) مليون ، ولها حدود مع الإتحاد السوفيتي ، والخليج ، وتعد الجائزة الإستراتيجية في المنطقة))(٤) .

كان موقف العراق من إقامة الولايات المتحدة الأمريكية علاقات دبلوماسية مع إيران موقفاً متوازناً وموضوعياً ، فأنه لم يعترض على مسعى أية دولة لإقامة علاقات طبيعية وسلمية مع الدول الأخرى ، حتى ولو كانت تلك الدولة إيران التي دخلت مع العراق في حرب قوية فضلاً عن استمرارها في تهديد أمنه ، مادامت هذه العلاقات السياسية لا تهدد أمن العراق وسلامته وسيادته ولا تسهم في إطالة أمد الحرب بأي شكل من الأشكال (٥) .

---

(1) Malcolm Byrne ,OP . Cit .,P44.

(2) See : I bid , pp .44-45 .

(٣) كانت وجهة نظر الرئيس العراقي إن العراق من الدول التي تعد إسرائيل كيان بغيض تم فرضه على الأمة العربية لدوافع إستعمارية ، ولا يمكن للعراق أن يتعامل معه بتاتاً ، ينظر : جريدة السفير ، بيروت ، ٢٠ نيسان ١٩٨٤ .

(4) Hertige Foundation ,U.S .Policy and the Gulf Mit –Term objectives Council Foreign Relation ,5 June 1986 ,PP67-68.

(٥) جريدة الجمهورية ، بغداد ، ١٦ / تشرين الثاني /١٩٨٦ .

لقد شهد العام ١٩٨٥ تحركات دبلوماسية عربية لتوثيق علاقات العراق السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية أسهم فيها الأردن بالدرجة الأساس ومصر بدرجة أقل ، فالأول كان قبل إعادة العلاقات العراقية – الأمريكية يمثل ((حلقة الوصل)) بين حكومتي بغداد وواشنطن ، ولذلك لم يكن مفاجئاً أن يقوم الملك حسين بزيارة العراق وطلب من الرئيس المصري حسني مبارك مرافقته في هذه الزيارة لبغداد في آذار ١٩٨٥ ، وعندما عاد إلى عمان أكد للسفير الأمريكي **((أن العراقيين مسرورين جداً من الدعم الأمريكي الدبلوماسي لهم ، ومن تعاونهم مع الولايات المتحدة))**[١].

ومع ذلك فقد كان الرئيس العراقي كثير الشكوك بالأمريكان ، وجاءت تحذيراته لكبار ضباطه وهي تتضمن العبارة الآتية ((الأمريكيون متآمرون))[٢]، وعندما انكشفت صفقة الأسلحة المعروفة بإسم إيران – كونترا عام ١٩٨٦ تأكد للرئيس العراقي ازدواجية بنية الإستخبارات الأمريكية وعدم وجود مصداقية للسياسة الخارجية الأمريكية ، فقال عن ذلك **((ان صفقة الأسلحة تعاون قذر بين جهات أمريكية والكيان الصهيوني وأولئك الذين يدعون القومية العربية والإسلامية....))**[٣] .

أثبتت صفقة الأسلحة عدم وجود سياسة ثابتة للأمريكان أبان الحرب العراقية – الإيرانية ، ففي الوقت الذي كان الأمريكان يؤكدون أن سياستهم موجهة صوب دعم العراق في حربه ضد إيران ، فإن صفقة الأسلحة التي أصبحت تعرف أيضاً بإسم (إيران – غيت) التي صممها وحاك خيوطها الكولونيل أوليفر نورث (O.North) رئيس مجلس الأمن القومي، وكان الغرض منها إطلاق سراح الرهائن الأمريكان الذين كانوا محتجزين في لبنان ، وتقديم الولايات المتحدة وعوداً للمسؤولين الإيرانيين ملئها الصراحة بأن واشنطن ستعمل على الإطاحة بصدام حسين ، إلاَ أن هذه الخطة تم التخلي عنها بعد كشف تفاصيل الصفقة ،ومع ذلك فإن بعض الأسلحة المضادة للدبابات من نوع تاو (TOW) التي جهزتها الولايات المتحدة

---

(1) Malcolm Byrne ,OP .Cit .,P.45.

(٢) مقتبس من : وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ١٢٨ .

(٣) رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص٢٦ . وكان الرئيس العراقي صدام حسين قد وجه الاتهام ضمناً إلى المملكة العربية السعودية لاشتراكها بتمويل هذه الفضيحة من خلال الأمير (بندر بن سلطان) سفير المملكة لدى واشنطن ، إذ كان الوسيط مع إدارة ريغان من خلال إسهامه بمبلغ (٢٥) مليون دولار ، والتي مولها السعوديون بشكل سري لكونترا نيكاراغوا ، فضلاً عن علاقات (بندر) السرية بكبار المسؤولين في البيت الأبيض وجهاز المخابرات المركزية الأمريكية . للتفاصيل ينظر : بوب ود وورد ، القادة ، أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج ، ترجمة : عمار جولاق ومحمود العابد ، عمان ، ١٩٩١ ، ص ١٧٩ .

وجدت طريقها فعلاً إلى الجبهة الإيرانية وساعدت الإيرانيين في تحقيق خرق استراتيجي في جبهة البصرة [١].

لم يكن بإمكان العراق إزاء قيام إيران باحتلال قاطع الفاو عام ١٩٨٦ إلا أن يتهم الولايات المتحدة بمساعدة الإيرانيين على النجاح في ذلك ، ولم تنفع تبريرات مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد مورفي الذي وصل إلى بغداد إثر ذلك لإقناع طارق عزيز بعدم وجود شئ من هذا القبيل ، لأن الرئيس العراقي اتهم الأمريكان بخداع المخابرات العراقية وصرف انتباههم عن قاطع الفاو [٢].

لم يكن موقف الرأي العام الأمريكي منسجماً مع موقف حكومته الإزدواجي ، وهذه الحقيقة أشار إليها جون موبرلي (G.Moberly) السفير البريطاني في العراق للفترة من ١٩٨٢–١٩٨٥ عندما قال ((**كان الرأي العام الأمريكي يشعر أن هناك خطراً حقيقياً في هزيمة العراق على يد الإيرانيين ،ولذا كان عليهم أن يفعلوا أي شيء يمكنهم من تقوية العراقيين ...))** [٣] .بالمقابل قال له طارق عزيز **((أننا نحصل على إجابات من الولايات المتحدة أفضل بكثير مما نحصل عليه من المملكة المتحدة))** [٤].

وبالفعل جاءت الإجابات الرسمية بشأن معارك الفاو عام ١٩٨٦ لتؤكد **((إن إيران ترفض باستمرار جميع الجهود في إنهاء الحرب عبر طريق المفاوضات والوساطات ، ومازالت تصر على تعزيز مواقعها ، ولا تهتم بالبحث عن وقف إطلاق نار شامل ، والدخول بمفاوضات ،وان الولايات المتحدة تعد توسع هذه الحرب إلى دول أخرى ،غير مشتركة فيها تهديداً رئيسياً للمصالح الأمريكية))**[٥].

ولإثبات حسن نية الأمريكان تجاه العراق ، ولإبعاد الشكوك العراقية بدور المخابرات الأمريكية في خداع المخابرات العراقية في الفاو ، أرسلت حكومة واشنطن في آب ١٩٨٦ مجموعة من كبار المحللين في المخابرات المركزية الأمريكية إلى بغداد ، وعقدوا اجتماعاً مع بعض ضباط الإستخبارات في إحدى دورها الواقعة على ضفاف نهر دجلة في العاصمة العراقية وقالوا للإستخبارات العسكرية العراقية ((**نحن قلقون عليكم وعلى وضعكم العسكري وإيران تعد العدة لعمليات كبيرة قد لا تستطيعون الدفاع أمامها**)) ، إلا أن رأي الإستخبارات العراقية كان على العكس من ذلك ، لأن العراقيين يتابعون ويحللون النوايا الإيرانية ويعدون

---

(١) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٤٩ .

(٢) وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص١٢٨ .

(٣) مقتبس من : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٤٩ .

(٤) المصدر نفسه .

(5) Qutied in :"Washington Post " , 12/ 2/ 1986.

العدة لمواجهة ذلك ، وبعد حصول معركة البصرة وثبوت صلابة الموقف العسكري العراقي أكد الأمريكان صحة الموقف ودقة التحليلات الإستخباراتية العراقية [١] .

في أواخر عام ١٩٨٦ حاول الرئيس العراقي وضع نهاية للحرب العراقية الإيرانية عن طريق تصعيد الصراع عبر انتهاج أسلوب جديد للتدخل الدولي ، ودفع البحرية الأمريكية للاشتراك فيها لكي يقنع هذا الصراع الأمم المتحدة لممارسة ضغط أكبر ، بدعم من الولايات المتحدة على المتحاربين لإيقاف الحرب[٢]. وفي واحدة من أكثر تطورات الحرب أهمية قامت الطائرات العراقية بأولى طلعاتها الناجحة على محطة نفط إيرانية كانت تبعد مائة وخمسين ميلاً شمال مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي مظهرة بذلك انه ليس هناك أي من الأهداف الإيرانية الإستراتيجية خارج متناول القوة الجوية العراقية[٣].

كان الرئيس العراقي يأمل أن يستفز أسلوب توسيع الصراع إلى الممرات السفلى للخليج العربي إيران ليقوموا برد فعل يجعل من منطقة الخليج ممراً غير آمن للسفن ، إلا أن القيادة الإيرانية لم تنجر إلى مثل هذا الفخ ، وبقي مضيق هرمز مفتوحاً ، لكنهم سرعان ما بدأوا أواخر عام ١٩٨٦ بعملية تخويف الكويتيين الذين كانوا يساندون العراق في صادراته النفطية، فاتجه الكويتيون نحو الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي لطلب الحماية ،فتم نشر خمسين سفينة في الخليج العربي لمواجهة الهجمات الإيرانية[٤].

وإثر تصاعد حرب الناقلات الذي أخذ بعداً دولياً قام ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكي بزيارة لبغداد في الحادي والعشرين من شباط عام ١٩٨٧ سلم خلالها الرئيس العراقي رسالة خطية من الرئيس الأمريكي ريغان تضمنت الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأمريكية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية ، وأكد ريغان انه يعد أي هجوم على سفينة أمريكية ((**أمراً خطيراً للغاية**))[٥].

لقد استمرت مظاهر التوتر في العلاقات العراقية – الأمريكية بعد إفتضاح صفقة (إيران– غيت) عام ١٩٨٦ حتى صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٥٩٨) في تموز ١٩٨٧ والخاص بوقف الحرب العراقية – الإيرانية ، ففي نفس العام (١٩٨٧) وقعت حادثتان أثرتا في مجرى العلاقات بين بغداد وواشنطن ، كانت الأولى في نيسان ١٩٨٧ ، إذ قامت الحكومة العراقية بطرد الملحق العسكري الأمريكي في بغداد لاتهامه بالقيام بتصدير شحنات الأسلحة

(١) وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص١١٣؛ رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص٢٦.

(٢) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩–٢٠٠٣ ، ص٣٥ .

(٣) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٥١ .

(4) "New York Times " , 5/ 5/ 1987.

(٥) مقتبس من : جريدة القبس ، الكويت ، ١٢ / أيار /١٩٨٧ .

السوفيتية القادمة عبر الكويت لإيران [1] ، أما الحادثة الثانية فتمثلت بقيام إحدى طائرات سلاح الجو العراقي بتوجيه صاروخين للبارجة الأمريكية (ستارك)" Stark " في السابع عشر من أيار ١٩٨٧ ، الأمر الذي أسفر عن مقتل سبعة وثلاثين من من أفراد الطاقم ، وأعلن العراق من جانبه أن الهجوم جاء بطريق الخطأ ، وقدم إعتذاراً رسمياً للولايات المتحدة، مع دفع تعويضات لضحايا الحادث [2]. وفي اليوم التالي للحادث بعث الرئيس العراقي برسالة مهمة إلى الرئيس الأمريكي ريغان قال فيها : **((إن الطائرات العراقية لم تكن تقصد على الإطلاق ضرب هدف تابع لبلدكم))** ، وطلب الرئيس العراقي من الرئيس الأمريكي: **((أن تنقل بالأصالة عن نفسي مشاعر التعاطف والتعزية للعائلات المنكوبة ...))** وحرصاً على العلاقات الودية بين البلدين والتي تمت إعادتها منذ عهد قريب بعد انقطاع طويل (١٩٦٧-١٩٨٤) قال الرئيس العراقي : **((آمل ألا يؤثر هذا الحادث غير المتعمد على العلاقات بين العراق والولايات المتحدة والتي نأمل أن تظل ودية وقائمة على الاحترام المتبادل ...))** [3]

لم يؤد هذا الحادث إلى قطع العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لأن الطرفان تبادلا وجهات النظر حوله ، وساد اعتقاد لديهما أنه **((حادث عفوي غير مقصود))**[4] . لكن بعض المحللين في الولايات المتحدة فسروا الهجوم بشكل آخر ، إذ عدوه **((أمراً متعمداً))** جاء ثأراً من فضيحة (إيران – غيت) التي إستاء منها العراقيون إستياءاً كبيراً ، أو كما قال الإيرانيون **((محاولة لجر الولايات المتحدة إلى الصراع))** ، وأياً كانت الأسباب التي دفعت العراق لمهاجمة البارجة الأمريكية (ستارك) فإن النتيجة التي أدت إليها تمثلت في تعجيل رفع العلم الأمريكي على الناقلات النفطية وزيادة التدخل الأمريكي في الحرب [5] .

جاءت رسالة الرئيس العراقي ، لمناسبة تشييع ضحايا البارجة الأمريكية في الحادي والعشرين من أيار ١٩٨٧ ، لتصب في إطار ضرورة تكثيف الجهود الدولية من أجل إجبار إيران على إنهاء الحرب وفقاً للقرارات الدولية ، والتأكيد على تمتين العلاقات الأمريكية –

---

(1) S.Pelletiere , Iraq and International Oil System , London , 2001 ,pp.158-160

(٢) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣ ، ص ص٣٤-٣٥ .

(٣) ينظر : شامل عبد القادر ، لعبة الكبار ، ص٧٣ .

(٤) جريدة السياسة ، الكويت ، ٢٣ /أيار /١٩٨٧ ؛ جريدة الوطن ، الكويت ،٢٤/أيار /١٩٨٧.

(٥) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣ ، ص٣٥ .

العراقية ومع دول الخليج العربي الأخرى أكثر مما هو عليه الآن ، والسعي المشترك من أجل تلبية مساعي المجتمع الدولي الرامية لإيجاد سلام منصف ودائم بين الدول [١].

وفي السادس عشر من تشرين الأول ١٩٨٧ ضرب صاروخ (سيلكورم) إيراني سفينة ترفع العلم الأمريكي ، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بضرب رصيف شحن إيراني يستخدمه (الحرس الثوري) كمحطة اتصالات ، وبذا دخلت الولايات المتحدة في صراع مباشر مع إيران [٢]. وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة لم تقطع علاقاتها النفطية مع إيران ، فقد كانت حكومة واشنطن المشتري الأساس للصادرات النفطية الإيرانية التي بلغت قيمة مشترياتها عام ١٩٨٧ حوالي (٣٥٠) مليون دولار[٣] .

لم يمنع ذلك الولايات المتحدة الأمريكية من توجيه ضربة إلى رصيفي شحن إيرانيين رداً على اصطدام سفينة أمريكية بلغم إيراني في نيسان ١٩٨٨ ، كما قامت الولايات المتحدة بإغراق بارجتين إيرانيتين ، الأمر الذي أودى بنصف أسطول البحرية الإيرانية ، مما عجل بالموافقة على وقف الحرب مع العراق [٤].

وبحلول عام ١٩٨٨ بدأت الأمور تصب في مصلحة العراق بعد أن مكنته القروض والمساعدات من استيراد المعدات العسكرية الضرورية والمواد الاحتياطية لمعداته ،فضلاً عن استعداد العراق للمضي في هجومه على المدن الإيرانية وقصفها قصفاً عنيفاً ،فإنه شن هجوماً برياً في سلسلة من المعارك تمخضت عن استعادة أراضيه ومن ثم هزيمة القوات الإيرانية [٥].

جاء الهجوم العراقي في ربيع عام ١٩٨٨ على شبه جزيرة الفاو ونجاحه في استعادتها ليعبر عن أعلى درجات التعاون بين الاستخبارات العسكرية الأمريكية والعراقية ، ولم يكتف الأمريكان بذلك ، وإنما قدموا مساعدة عسكرية مباشرة للعراق عندما أرسلوا فرقاً من الخبراء العسكريين لدعم العمليات العراقية الكبيرة والمباشرة في الجبهة ، وفي أوائل تموز نجح

---

(١) جريدة الجمهورية ، بغداد ، ٢٤ /أيار/١٩٨٧ .
(٢) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣ ، ص٣٥ .
(٣) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص١٧١ .
(٤) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣ ، ص٣٥ .
(٥) ينظر: كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٥٥ .

العراقيون من تحقيق انتصارات متتالية على القوات الإيرانية التي تحولت إلى حالة الدفاع عن نفسها (١) .

وهكذا وجد العراق نفسه أواخر الحرب العراقية – الإيرانية محاطاً بالدعم الأمريكي والمساعدات العسكرية الأمريكية ، فمع ازدهار علاقات الولايات المتحدة بالعراق كان الأخير يحصل على معلومات إستخباراتية مفصلة من الأقمار الصناعية عن المواقع العسكرية الإيرانية وتحركاتها ،الأمر الذي كان له دور حيوي في الانتصارات التي حققها العراق عام ١٩٨٨ (٢).

أدرك الإيرانيون أن الرئيس العراقي ، إستطاع عبر التكتيكات التي استخدمها استدراج عدداً كبيراً من الأساطيل الغربية لحماية جميع السفن الخليجية ، وإن أي تحرك إيراني سيعرض نفسه لخطر المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، الأمر الذي تحقق عبر قيام كتائب صغيرة من الحرس الثوري الإيراني بمهاجمة السفن العديدة ، وزرع الألغام في ممراتها الرئيسة ، فأدى ذلك إلى ظهور الإيرانيين بمظهر المهدد الأساس للمصالح الغربية، فتعرضت بسبب ذلك إحدى الطائرات الإيرانية المدنية من نوع إيرباص إلى ضربة أمريكية أدت إلى مقتل جميع ركابها (٣).

---

(١) ينظر: كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٥٥ .

ومن الجدير ذكره بأن قوات الحرس الجمهوري العراقية شنت هجوماً عنيفاً على المواقع الإيرانية في الفاو بموجب عملية أعطيت أسم (رمضان مبارك) لتقتلع الإيرانيين من الفاو تحت وابل من القصف المدفعي وبمعدل أربع قذائف فوق المتر المربع الواحد ، وست قذائف في الثانية الواحدة جعلت زجاج الأبنية يرتج ساعات مستمرة في الكويت . لبيب عبد الساتر ، المصدر السابق ، ص٢٢ .

(٢) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص٣١٥ . ويذكر اللواء وفيق السامرائي بأن الأمريكيين كانوا قد قدموا عروضاً كثيرة إبان الحرب العراقية – الإيرانية ، منها على سبيل المثال لا الحصر ، قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال عدد من الطيارين من ضباط سلاح الجو الأمريكي لتدريب طياري القوة الجوية العراقية وإرشادهم الى كيفية التخطيط للعمليات الجوية ، ومهاجمة الأهداف ، إلا إن الرئيس العراقي كان متوجساً منهم ، ويرفض أي شكل من أشكال الإتصال العسكري الأمريكي مع القوات المسلحة العراقية ، مؤكداً على أن يبقى هذا الإتصال – إن حصل – محصوراً بين الإستخبارات الأمريكية والإستخبارات العراقية ، لتخوفه من أن يتحول هذا الإحتكاك المباشر بالقوات المسلحة العراقية للتآمر عليه شخصياً . ينظر: وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص١٩٩ .

(٣) لبيب عبد الساتر ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٣-٢٢٤ .

إضطرت إيران بعد ذلك أن تقبل بالقرار (٥٩٨) الصادر عن مجلس الأمن الدولي الداعي إلى وقف إطلاق النار المتزامن مع الإنسحاب إلى الحدود المعترف بها رسمياً ، وبتبادل الأسرى ، وبالتحقيق من أجل تحديد المسؤول عن بدء الحرب[١].

أسهم الأمريكان بدور مهم في التوصل إلى هذا القرار لأن مصالحهم كانت تقتضي إيقاف الحرب والضغط على إيران عبر وسائل متعددة ،كان من بينها الجانب العسكري للقبول بالقرار (٥٩٨) بعد أن بلغت الحرب على الناقلات وتهديد الأمن والإستقرار في منطقة الخليج العربي شأناً كبيراً ، كما أن الولايات المتحدة كانت ترغب في تعزيز علاقتها السياسية مع العراق ،في الوقت الذي كانت تتطلع أيضاً لمد جسور العلاقات الدبلوماسية مع إيران ، الأمر الذي كشف عن قدرة سياسية في التعامل مع طرفين متحاربين في آن واحد .

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل هاجس الدفاع عن إسرائيل ، ومنع العراق من إقامة تكتل عربي مناهض لها يشغل بال الساسة الأمريكان ،ففي الوقت الذي وافق الأمريكان على بيع العراق (٤٥) طائرة هليكوبتر من طراز (S–T 214) وتسليم العراق أيضاً (٢٤) طائرة من طراز (هيوز– F.250)[٢]، إلا أن ما صرح به السفير الأمريكي في العراق إثر مقابلته لوزير الصناعة العراقي الأسبق حسين كامل في أيلول ١٩٨٨ عن عمليات الإبادة بالأسلحة الكيمياوية ضد الأكراد في منطقة حلبجة في آذار من السنة نفسها ، وإنكار حسين كامل لذلك ،ثم أخبر حسين كامل السفير الأمريكي بما نصه ((**إنه من الواضح أن العلاقات بين العراق والولايات المتحدة تسير على وفق ما يريده اللوبي الصهيوني**)) ، إن وجهة النظر هذه تمثل وجهة نظر الرئيس العراقي نفسه[٣] .

ألقى خروج العراق من الحرب مع إيران وهو بحالة جيدة ، بضلاله الثقيلة على الواقع السياسي والنفسي الأمريكي ــ الغربي ــ الإسرائيلي ، ولعل ما أدلى به رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) الأسبق وليام وبستر خير مثال على ذلك فلقد قال : **((...إن صدام حسين يمثل خطراً على مصالح الولايات المتحدة ...))**[٤] .

(١) جريدة الثورة ، ١٩/تموز /١٩٨٨ ؛ جريدة الجمهورية ، ١٩ /تموز /١٩٨٨ .

(٢) تقرير لوكالة الأنباء العراقية في ١١ / كانون الأول /١٩٨٥ .

(3) Malcolm Byrne ,OP. , Cit. , P.75.

(٤) ينظر : مقال الباحثة الأمريكية غريس هالسيل في : جريدة القادسية ،العدد (٦) ، بغداد ، ٢٥ / شباط / ١٩٩٥ .

كما امتد ذلك الخوف إلى إسرائيل واتضح ذلك من خلال تصريحات بعض السياسيين في تل أبيب[(١)] ، إذ تقول الباحثة الأمريكية غريس هالسيل : ((**...لقد أوقع صدام حسين الرعب في قلوب الإسرائيليين ولأول مرة منذ رحيل جمال عبد الناصر ...**))[(٢)] . وبالمقابل فإن مركز الدراسات الإستراتيجية لهيئة أركان القوات الأمريكية رأى **((أن هجوماً مفاجئاً تشنه إسرائيل على العراق سوف يكون مغامرة محفوفة بالمخاطر قد تؤدي إلى إشعال نار حرب واسعة تؤثر على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ...))**[(٣)] ، مما يفوت الفرصة على واشنطن للتخلص من جيش العراق ونظامه السياسي . وعندئذ كان لا بد للدوائر الغربية والإسرائيلية ان تفعل شيئاً لتحجيم دور العراق وافتعال الأزمات لتوريطه في نزاع إقليمي جديد وهذا ما تحدد لاحقاً كما سنرى .

---

(١) إن خروج العراق منتصراً في وقت مبكر من إندلاع الحرب مع إيران قد جعله مصدراً أساسياً لإثارة المخاوف في الدوائر المعادية ولاسيما في الأوساط الإسرائيلية . وبالرغم من تداعيات احتلال (الفاو) عام ١٩٨٦ ، لم يتردد جنرالات الجيش الإسرائيلي عن متابعة ورصد ((نمو قوة الجيش العراقي)) والتنبيه إليها أو التحذير منها ، وبهذا الصدد تحدث العقيد الإسرائيلي بيغال شاليط إلى إحدى الصحف الصهيونية في نيسان ١٩٨٧ بما نصه : ((... سيكون جيش العراق أكبر مما عرفناه في سنة ١٩٧٣ وذا نوعية محسنة ، إضافة إلى تجهيز لم يسبق له مثيل بشبكة وسائل قتالية ذات نوعية عالية ...)) ، واستطرد قائلاً : ((... من الصعب ان نتجاهل التجربة العملية المتراكمة لدى العراق ، والدروس التي استخدمها آلاف القادة ومئات الألوف من الجنود ، وهذه الدروس تتعلق بكل محاولات استخدام القوات المسلحة (أشكال المعارك ، القيادة ، السيطرة ، استخدام تشكيلات ، تشغيل شبكات أسلحة حديثة ومتطورة وصيانتها ، القتال الليلي ، التدريب على أنظمة تعبئة لوجستية واستخدام سلاح الجو ، وكل هذه الأمور تحسن المستوى المهني للجيش في أية حرب مستقبلية...)) أما صحيفة "يديعوت آحرنوت " الإسرائيلية فقد نقلت عن أحد جنرالات الإسرائيلية بتاريخ ٢١ / كانون الأول / ١٩٨٩ قوله : ((... إن جيش العراق الضخم وقدرته القتالية عقب حرب الخليج [١٩٨٠-١٩٨٨] ، والقدرة الصناعية والبنية التكنولوجية التي بنتهما الدولة في سنوات .. كلها عوامل تتطلب من إسرائيل أن تتابع جيداً ما يحدث في هذه الدولة ...)) . للتفاصيل ينظر : هادي طعمة ، المصدر السابق ، ص ص ٤٢ ،٤٥ -٤٦ ، ٥٠ .

(٢) مقال الباحثة الأمريكية غريس هالسيل ، المصدر السابق .

(٣) مقتبس من : هادي طعمة ، المصدر السابق ، ص٥٠ .

• تطور العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٨٨ :

شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ، تطوراً مطرداً انطلاقاً من رغبة العراق في منع تصاعد الخلافات مع السعودية والكويت اللتين رفعتا سقف إنتاجهما النفطي على حساب العراق الذي كان من أهم المتضررين من هذه العملية ، فاضطر بسبب ذلك ، إلى تطوير علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية إدراكاً منه أنها كانت السبب في دفع هاتين الدولتين الخليجيتين لرفع إنتاجهما النفطي، فسمح العراق للعديد من الشركات الأمريكية عام ١٩٨٣ وما بعده بالاشتراك في عمليات الإنتاج والبحث والتنقيب عن النفط في أراضيه [١].

بالمقابل حدد جيمس كيلي (G.Kely) مساعد وزير الخارجية الأمريكية الصعوبات التي تعيق علاقاتهما قائلاً إنها تتمثل في ((عدم وجود تمويل كاف وملائم ومنافس من المصادر الأمريكية للشركات الأمريكية التي تريد أن تعمل في العراق ، وإن الوضع الحالي في اقتصاد العراق مهما كان مؤقتاً ، فهو وضع اقتصاد حالة حرب ، وإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف بحذر تجاه الشركات والمدنيين)) ، واستطرد كيلي مؤكداً أن هناك صعوبات أخرى تتمثل بـ ((سياسة الترخيص الحكومية ،والتي قد تسبب التأجيل أو رفض إعطاء الرخص لشحن قطع وغيارات مصنوعة في أمريكا والتي يمكن أن يحصل عليها العراق من مصادر غير أمريكية ، إلى جانب عدم توافق قوانين المقاطعة العراقية المضادة للمقاطعة في الولايات المتحدة)) [٢].

وبالرغم من ذلك فقد شهدت سنة ١٩٨٣ مبادلات تجارية عديدة بين الجانبين كانت قيمتها (٥٧٢) مليون دولار ، منها (٥١١) مليوناً على شكل صادرات أمريكية للعراق و(٦١) مليوناً هي صادرات العراق إلى الولايات المتحدة ، وارتفعت في سنة ١٩٨٤ إلى ما يقارب (٧٩٣,٥) مليون دولار [٣].

وعلى الرغم من العجز الذي كانت تعاني منه الميزانية الأمريكية عام ١٩٨٥ والذي بلغ حوالي (٢١١) بليون دولار ، في حين بلغت نسبة التضخم ٣,٨% نهاية هذا العام ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت على توثيق علاقاتها الاقتصادية مع العراق اعتقاداً منها

---

(١) محمود بكري ، المصدر السابق ، ص٩٠ .

(٢) جريدة السياسة ، الكويت ، ١٦/ أيار /١٩٨٥ .

(٣) شامل عبد القادر ، لعبة الكبار ، ص٧٢ .

أن تطور العلاقات الاقتصادية سيمهد لعملية تقارب سياسي بين الطرفين ،كما أنها رأت في هذا التطور الاقتصادي وسيلة ضغط وقيد على العراق لكي لا يهدد جيرانه الخليجيين ويتفهم الضغط الأمريكي عليهم[١].

وحدث التحول الكبير عندما شهدت الفترة من ١٩٨٥ تبادلاً تجارياً عراقياً – أمريكياً متميزاً ،إذ بلغ حجم تلك المبادلات بين الجانبين ما قيمته (٩١١) مليون دولار أي بزيادة ١٦% عن العام الذي سبقه ، أما في سنة ١٩٨٦ فقد بلغت قيمة المبادلات (٢٨٥) مليون دولار ، أي بزيادة ٨٩% عن المدة نفسها من عام ١٩٨٥ ، وبلغت قيمة الصادرات العراقية (١١٦) مليون دولار أي (١٠) أضعاف المدة نفسها من عام ١٩٨٥ ، بينما بلغت قيمة الصادرات الأمريكية في تلك المدة (١٦٨) مليون دولار أي بزيادة قدرها ٢١% عما كانت عليه في المدة نفسها من عام ١٩٨٥ ، وكان العراق يصدر النفط إلى الولايات المتحدة بشكل رئيس ، بينما تمثلت الصادرات الأمريكية بالمواد الزراعية والطبية [٢] .

عكس حجم الصادرات والواردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية تزايد التبادل التجاري بينها وبين العراق ،ففي الوقت الذي لم تزد الواردات إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٢ عن (٤٢) مليون دولار ، وصادراتها إلى (٦١,٨٤٦) مليون دولار ، و(٥١٢) في عام ١٩٨٣ أي قبل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فإنها حققت أرقاماً مهمة في الأعوام التي تلتها ، الأمر الذي يؤشر لنا رغبة البلدين في إيجاد مشتركات اقتصادية لفتح آفاق تعاون في مختلف المجالات[٣]. ومع ذلك لم تكن عملية دخول الشركات الأمريكية إلى العراق سهلة ، لأن تعامل العراقيين معها كان محفوفاً بصعوبات لأسباب عدة منها المحاذير التي تترتب على الاتصال بالأجانب وبالشركات الأجنبية وخوفاً من تجنيدها للعراقيين ، لاسيما ان الحرب مع إيران كانت قائمة وإن أي خطأ حتى وإن كان غير محسوباً فإنه يعرض صاحبه لعقوبة شديدة ، كما كان على الشركات الأمريكية ورجال الأعمال الأمريكان تفهم عقلية ونفسية الإنسان العراقي المحافظة والحذرة من كل أجنبي ،فضلاً عن ضرورة معرفة مخططات الشركات الأجنبية وتاريخها ومدى مهنية المسؤولين عليها[٤].

ومع ذلك فقد كان العراق حريصاً على الانفتاح على التكنولوجيا الأمريكية المتطورة ، فبسبب إنقطاع العلاقات العراقية – الأمريكية لسنوات طويلة امتدت من عام ١٩٦٧ حتى عودتها عام ١٩٨٤ فإن العراق لم يستفد من البضائع الأمريكية أو المنتوجات الاقتصادية

---

(١) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص١٩٧ .

(٢) ينظر شامل عبد القادر ، لعبة الكبار ، ص ص ٧٢–٧٣ .

(٣) وكالة الأنباء العراقية ،١٩٨٥/١/٢٥ .

(٤) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص١٨٣ .

لمختلف أنواعها الزراعية منها والصناعية ،كما إن شروط المقاطعة العربية فرضت على العراق ان يكون أول الملتزمين بها ، لذلك في الوقت الذي لم يستطع العراق الإستفادة من الصادرات الأمريكية فإن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت سوقاً مهمة من أسواق الشرق الأوسط والخليج العربي المعروف باتساعه وقدرته على استيعاب ما يطرح فيه [١] .

إستلزم التعاون الاقتصادي العراقي – الأمريكي ، فتح الأمريكان مكتباً تجارياً لهم في تموز ١٩٨٥ سعى لمعرفة قوانين العمل في العراق وشروطه ومستلزماته ، كما تعرف على شروط وواجبات العمال العراقيين في حالة السماح لهم بالعمل مع الشركات الأمريكية البالغ عددها (٤١) شركة وضمن هيئة العمل العراقية – الأمريكية في مختلف المجالات ، وكان الهدف منها التعرف على وجهات النظر المختلفة لكلا الجانبين وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستفادة من الخبرة الأمريكية[٢].

وعقب ذلك قامت بعض الوفود الاقتصادية العراقية بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى سبيل المثال لا الحصر قام وفد تجاري عراقي يمثل العديد من المؤسسات العراقية بزيارة واشنطن عام ١٩٨٦، ووقع على عقد شمول العراق ببرنامج تصدير السلع الأمريكية إليه[٣].

كانت وجهة نظر الحكومة العراقية من وراء قيام بعض وفودها بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية هو اكتساب الخبرة والتعرف على التكنولوجيا الأمريكية المتطورة، أما الشركات الأمريكية التي سمح لها بالعمل في العراق فقد أشار وزير الخارجية العراقي أثناء لقاءه مع أعضاء هيئة العمل العراقية – الأمريكية إلى **((إن هناك العديد من العروض للمساهمة الأمريكية في القطاعات الأساسية ، وأننا نقوم بذلك بأنفسنا ، وإننا نعتمد على الشركات الأجنبية فقط من أجل الخبرة الفنية))**[٤] .

كان استمرار الحرب العراقية – الإيرانية واحداً من المعوقات أمام وصول الشركات الأمريكية إلى العراق والعمل فيه لاسيما في السنتين الأخيرتين من الحرب لأنها تحولت إلى

---

(١) حسين جاسم الشمري ،التوجهات الاقتصادية الأمريكية نحو الشرق الأوسط ، الكويت ، ٢٠٠٣ ، ص٧٩.

(٢) ملفات وزارة الخارجية العراقية لعام ١٩٨٦ ، التقرير الاقتصادي السنوي للسفارة العراقية في واشنطن للعام ١٩٨٥-١٩٨٦ ، ص٨٢ .

(٣) وكالة الأنباء العراقية ،١٩٨٦/٢/٢٠ .

(٤) مقتبس من : فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص١٨٤ .

حرب مدن [١]، وطالت أعداداً كبيرة من المدنيين ، إلا إن ذلك لم يمنع رجال الأعمال من الضغط على الحكومة الأمريكية من أجل ممارسة دور أكبر لإيقاف الحرب لأن هؤلاء كانوا ينظرون إلى المستقبل نظرة اقتصادية ، ويدركون ان العراق إذا ما خرج من الحرب فإنه سيحتاج إلى الخبرات الفنية الأمريكية لإعادة بناء مرتكزاته التحتية ، ويظفرون بعقود أفضل من غيرهم من الشركات الأجنبية[٢] .

ومع حدوث بعض الاضطرابات السياسية في العلاقات العراقية – الأمريكية [٣]، إلا ان العلاقات الاقتصادية والثقافية كانت مزدهرة ، فقد وقّع البلدان عدداً من الصفقات التجارية كان من بينها اتفاقاً تم توقيعه في آب ١٩٨٧ للتعاون التجاري والاقتصادي والفني في واشنطن لمدة خمس سنوات ، تضمن العمل على إيجاد ظروف ملائمة لتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ، ونقل التكنولوجيا المتقدمة والاتصالات السلكية وتوسيع المبادلات التجارية . كما وقّعت الحكومتان في تشرين الثاني ١٩٨٧ على إتفاقية ((التعاون الطبي – التعليمي – الثقافي)) [٤] وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية في معرض بغداد الدولي للأعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ وبلغ عدد الشركات المشاركة فيه على التوالي (٢٦)، (٣٥) ، (٣٦) ، شركة أمريكية ، كما استفاد العراق من برنامج القروض الأمريكية

---

(١) في الوقت الذي كان العراق قد انفرد بالقدرة الصاروخية على قصف مدن إيرانية مهمة مثل (دزفول) ، (الأحواز) ، (كرمنشاه) ، (همدان) و (تبريز) ، إلا أن إيران أطلقت صاروخها الأول من نوع " سكود " الذي أصاب رأس بناية مصرف الرافدين في بغداد في الحادي عشر من آذار ١٩٨٥ . وبعد بدء عملية التحضيرات السّوقية والتعبوية لاستعادة مدينة الفاو من الاحتلال الإيراني ، بدأت طموحات العراق العسكرية بالتوجه نحو إيصال الصواريخ العراقية إلى قلب العاصمة الإيرانية (طهران) بعد أن قامت المؤسسات العسكرية في العراق بتطوير مدى تلك الصواريخ ليصل إلى (٦٠٠كم) ، وكان ذلك التطوير قد جرى العمل به في آذار ١٩٨٨ ، فقامت القوات الصاروخية العراقية وبأمر مباشر من الرئيس صدام حسين برشق المدن الإيرانية البعيدة مثل (طهران) ، (شيراز) ، (أصفهان) و (قم) بعشرات الصواريخ للمرة الأولى ، والتي أحدثت تأثيراً نفسياً كبيراً لدى الجانب الإيراني ، أسهم بدوره في دفع النظام الإيراني للتفكير جدياً بضرورة القبول بقرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) وإعلان الهزيمة العسكرية للجيش الإيراني . ينظر : وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٧– ١٠٨ لبيب عبد الساتر ، المصدر السابق، ص٢٠٣ .

(٢) حسين جاسم الشمري ، المصدر السابق ، ص٨٠ .

(٣) تمثلت تلك الاضطرابات السياسية باكتشاف فضيحة (إيران – غيت) سنة ١٩٨٦ ، فضلاً عن حادثة ضرب الطائرات العراقية للبارجة الأمريكية ستارك سنة ١٩٨٧ في داخل المياه الإقليمية للخليج العربي إبان الحرب العراقية – الإيرانية .

(٤) عايدة العلي سري الدين ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠–٢١ .

حيث بلغت أقيامها في عام ١٩٨٥ (٦٨٠) مليون دولار ، و (٨٠٠) مليون دولار في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧[١].

وعلى الصعيد الثقافي شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق تطوراً جيداً ، فقد حصل (٢٠٠) طالب عراقي على مقاعد دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف الاختصاصات العلمية[٢]، كما وقعت بين العراق والولايات المتحدة اتفاقية ثقافية في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٧ شملت بنودها تطوير وتغذية الاتصال والتبادل والتعاون في الحقول العلمية والتعليمية والثقافية والشبابية والرياضية والغذائية وتبادل البعثات والزمالات والمنح الأخرى لأغراض الدراسة والبحث والتدريس في مجال التخصصات العلمية ، وتضمنت الاتفاقية أيضاً تبادل الأساتذة الأكاديميين والباحثين والمحاضرين والمدرسين والخبراء والفنيين ، فضلاً عن الطلبة المتدربين في مختلف المجالات والأشخاص الآخرين العاملين ضمن الفعاليات العلمية والتعليمية والثقافية[٣] .

وعلى الصعيد الإعلامي ركزت الاتفاقية على إقامة أسس التعاون في مجالات الصحافة ووسائل الإعلام وبضمنها الصحف والمجلات ووكالات الأنباء والإذاعة والتلفزيون وتبادل الأشرطة والأفلام والصور والنصوص وإقامة برامج للتدريب المهني بين البلدين ، وأكدت الاتفاقية على تشجيع وتسهيل المعارض العلمية والتربوية والوثائقية وتبادل الكتب المنهجية للمراحل كافة فضلاً عن الدوريات والمجلات ، وبالفعل بدأت تصل إلى العراق بعض المجلات الأمريكية والكتب التي ألفها كتّاب أمريكان لم يكن في السابق يسمح بدخولها إلى العراق بسبب الرقابة التي كانت مفروضة على الكتب والمجلات الأمريكية خوفاً من تأثيرها على الإنسان العراقي [٤].

---

(١) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني ، المصدر السابق ، ص١٨٧ .

(٢) جريدة الثورة ، ١٧ /تشرين الثاني /١٩٨٧ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) وكالة الأنباء العراقية ، ١٨ /تشرين الثاني /١٩٨٧ .

الفصل الثالث

موقع العراق في الإستراتيجية الأمريكية ١٩٨٨-١٩٩٣ .

أخذت العلاقات بين واشنطن وبغداد منذ النصف الثاني من العام ١٩٨٨ ، تأخذ منحىً آخراً ، بدءاً بالنتائج والتداعيات العسكرية والاقتصادية التي خلفتها حرب الثماني سنوات والحملة الأمريكية – الغربية – الإسرائيلية على العراق ، مروراً بتنامي قدرات العراق العسكرية وردود الفعل الإسرائيلية ، وبالمقابل تهديد الرئيس العراقي المتعلق ((بحرق نصف إسرائيل)) وصولاً إلى التداعيات الخطيرة التي أعقبت قرار الكويت والإمارات العربية بزيادة إنتاجها النفطي بشكل مفاجئ مما أضر بالعراق كثيراً ، ومن ثم اجتياح القوات المسلحة العراقية حدود الكويت (الدولية) وما ترتب عليها من تداعيات خطيرة ومكلفة للغاية دفع ثمنها العراق من دماء أبناء شعبه واستنزاف ثرواتهم من خلال قيام حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) ، وما آلت إليها نتائجها المريرة من حصار اقتصادي وعسكري طوال (١٣) عاماً أدت في نهاية المطاف إلى قيام القوات الأمريكية – البريطانية باجتياح العراق تحت حجج وذرائع عديدة منها امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل والتي ثبت زيف الإدعاء بها لاحقاً ، وإسقاط نظامه السياسي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، المواضيع التي سنقوم بدراستها في الصفحات التالية .

أولاً : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من العراق بعد نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية :

خرج العراق من حربه مع إيران في الثامن من آب ١٩٨٨ محملاً بأعباء ثقيلة من الديون الخارجية ، فقد كان مديناً بحوالي خمسة وستين مليار دولار لعدد من الدول لاسيما الكويت والمملكة العربية السعودية ، ثم الإتحاد السوفيتي وبلدان اوربا الغربية التي توقعت ان يُسدّد الدّين لها بالنفط العراقي ، في حين كانت الديون الباقية ، والى حد كبير ، من المصارف الفرنسية والبريطانية والأمريكية ، اذ كانت فرنسا اكبر مورد للسلاح العراقي بعد الإتحاد السوفيتي[1] ، في الوقت الذي كان فيه العراق يملك في بداية الحرب (٣٠) مليار احتياطياً من الدولارات [2]. بالمقابل أنهت القيادة العراقية الحرب وهي لا تزال تمتلك قوة عسكرية كبيرة . فضلاً عن حدوث نوع من التنامي في القدرات القتالية إلى أكثر من خمسة إضعافها قبل الدخول إلى الحرب [3]. ورغم معاناة العراق من الاستنزاف في مجالات أخرى معظمهما اقتصادي ، فإن قوة العراق العسكرية أضحت تشير إلى امتلاكه خمسة وخمسين فرقة مقابل عشر فرق عام ١٩٨٠ ، ومليون جندي مدربين تدريباً عسكرياً جيداً ، وعلى أتم الاستعداد للقتال بعد الخبرة التي اكتسبوها من حربهم مع إيران ، وخمسمائة طائرة ، وخمسة الآف وخمسمائة دبابة ، أي أكثر مما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية مجتمعتين[4] . ولم يكن أحد ليدرك ان تاريخ نهاية الحرب العراقية– الإيرانية سيشكل بداية لأزمة الخليج الثانية[5].

كان تردي الأوضاع الاقتصادية من أكبر التحديات التي واجهتها القيادة العراقية ، فنقص الأموال الضرورية انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي الاستهلاكي المرتكز أصلاً على الاستيراد والمساعدات المالية ، فحاولت القيادة العراقية التي كانت تعاني من المديونية

---

(١) ف . ويليام إينغرال ، مائة عام من الحرب . السياسة النفطية الأمريكية – الإنكليزية ((والنظام الدولي الجديد)) ، تعريب : محمود فلاحة ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص٢٨٩ .
(٢) بيار سالنجر وإريك لوران ، حرب الخليج . الملف السري ، باريس ، ١٩٩١ ، ص٧ .
(٣) محمود بكري ، المصدر السابق ، ص١٣١ .
(٤) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص٧ .
(٥) حمدان حمدان ، المصدر السابق ، ص٦٥ .

الخارجية اتخاذ بعض الإجراءات التي اعتقد انها قد تخفض من عبء هذا التحدي مثل رفع الرقابة عن الأسعار وبيع عدد من المصانع الحكومية للأفراد ، فضلاً عن أملاك حكومية أخرى ، مما أنبأ عن وجود خطوات لإنهاء دور القطاع العام (الاشتراكي) وسيطرته على المؤسسات في العراق ، وتشجيع دور القطاع الخاص ، وأتاح ذلك فرصاً ممتازة للربح لدى الفئات التي لها علاقات جيدة بالنظام وأركانه وهيّأ أملاً واضحاً بأن توظف أموالاً من دول الخليج العربي داخل العراق ، إلا ان هذه الإجراءات أدت بالمقابل إلى تضخم خطير استلزم إعادة فرض الأنظمة في بعض المجالات الاقتصادية(١).

وجاءت خطوة الرئيس العراقي بتطوير البنى التحتية العسكرية في أعقاب الحرب بدلاً من تركيز موارده على إعادة الإعمار السلمي ، وإخراج العراق من مأزقه الاقتصادي لتزيد الأمور سوءاً ، ففي عام ١٩٨٩ كانت واردات العراق العسكرية تصل إلى خمسة مليارات دولار سنوياً ، أي ما يقارب نصف عائدات النفط ، وفي ظل هذه الأزمة تم في نهاية الحرب العراقية – الإيرانية إنشاء مؤسسة جديدة هي مؤسسة ((التصنيع العسكري)) التي أصبحت المشرفة على تطوير صناعة الأسلحة العراقية ، وخصصت لها ميزانية ضخمة لم يكن العراق يقوى على تهيئتها إلا على حساب قطاعات أخرى مهمة جداً ، لكن الرئيس العراقي عزم على الاستمرار في خطته التي أكدت على أن العراق ليس في وسعه الاعتماد على موردي الأسلحة الأجانب ، ولابد أن يكتفي ذاتياً في تصنيع الأسلحة (٢).

شكّل تأسيس ((التصنيع العسكري)) عبئاً إضافياً على الميزانية العراقية التي كانت تعاني أصلاً من اختناقات كثيرة . وجاءت هذه الخطوة لتتناقض مع خطوات أخرى تم اتخاذها من قبل القيادة العراقية من أجل إخراج البلاد من مأزقها الاقتصادي ، فقد حاول الرئيس العراقي إعادة تشكيل فريقه الاقتصادي عام ١٩٨٩ ، والاقتراحات التي قدموها له مثل اتخاذ التدابير التقشفية في قطاعات معينة لم تجد نفعاً ، كما ان تخفيض عدد الموظفين الحكوميين ، وتسريح آلاف الجنود من القوات المسلحة لم يحقّق شيئاً للاقتصاد والميزانية العراقية ، لأن هؤلاء تحولوا إما إلى جيش من العاطلين أو انتقلوا بصفة مدنيين للعمل في ((التصنيع

(١) سعيد الشرقاوي ، العراق في مواجهة التحدي الأمريكي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٨٣ .
(٢) ينظر : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٧٥ .

العسكري)) ، فانتفت الإجراءات الحكومية ولم تجد نفعاً في ظل وجود المديونية التي كان يتوجب على العراق إيفائها ، وفاقت (٥٠%) من دخل النفط العراقي ، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط ، التي تزامنت مع فاتورة الإستيرادات العسكرية والمدنية ، لا سيما الغذاء والتي تجاوزت العائدات النفطية المتوقعة للعراق ، الأمر الذي استلزم حل جذري أكثر فاعلية وأعمق تأثير[١] .

اعتقدت القيادة العراقية ان الحاجة في فترة ما بعد الحرب العراقية – الإيرانية والحل الجذري للنتائج التي ترتبت عليها تدعو إلى المزيد من الأموال ، وكانت عائدات النفط لسنة ١٩٨٩ لا تساوي شيئاً في نظر القيادة لأن فوائد هذه الديون كانت تتطلب نصف هذه العائدات تقريباً ، ويستلزم ذلك مضاعفة حجم الإيرادات المالية للعراق [٢] .

في ظل تلك الظروف ، حاول العراق زيادة عائداته النفطية عبر السعي إلى إقناع منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك) برفع سعر النفط من خلال تحديد حصة تقليدية جديدة ، وتوجه الرئيس صدام حسين بشكل خاص إلى جارتي العراق ، الكويت والمملكة العربية السعودية لمساعدته على الخروج من مأزقه المالي بعدد من الطرق ، وكان عليهما ، حسب رغبة العراق ، والسعي لمساعدته فعلياً ، أن يتعاونا للحفاظ عل ارتفاع سعر النفط عن طرق تقييد إنتاجهما والضغط على الدول المنتجة الأخرى للعمل مثلهما ، إلا إنهما لم يفعلا ذلك ، بل عملا عكس هذه الرغبة العراقية [٣] .

تزامن الموقف الاقتصادي السيئ للعراق ، وعدم تعاون الكويت والعربية السعودية معه للخروج من أزمته مع مشكلة اقتصادية كبيرة أخرى هي مشكلة الإغلاق المستمر لشط العرب، فأنهى ذلك وظيفة البصرة بوصفها ميناء العراق الرئيس التي لم يتم تنظيفها لثمان سنوات ، وظلت مليئة بمخلفات الحرب الخطرة من جهة ، وكبير الحجم والغارق في القناة الملاحية من جهة ثانية ، فأدى إغلاق الشط وصعوبة إعادة فتحه إلى ان يتحول اهتمام العراق نحو ميناء بديل تمثل بأم قصر ومجرى خور عبد الله بدرجة اكبر ، والى الزبير بشكل أقل ،

(١) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص٣٢٨ .
(٢) وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص٢١٣ .
(٣) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص٣٢٩ .

وفي حين كان توسيع هذه الموانئ البديلة أمراً ممكناً ، فإن ميناء أم قصر أثار المشكلة المستديمة للخلاف الحدودي مع الكويت بشأن السيطرة على الجزيرتين (وربة وبوبيان) الواقعتين في مدخل المجرى المائي انطلاقاً من رغبة العراق في حيازة ممر آمن نحو البحر ، لذا فإن إغلاق شط العرب لم يركز اهتمام العراق مرة أخرى على الكويت فحسب ، بل وحجم قابليته على التطوير ومعالجة وضعه الاقتصادي الصعب [١].

حاول العراق التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة الحدود مع الكويت ، وأخذ المبادرة في شباط وأيلول وتشرين الأول ١٩٨٩ ، إلا ان الكويتيين ، كما يبدو لم يكونوا متحمسين للموضوع ، وأخذوا يساومون العراق بأن تكون ديونهم ثمناً لتخطيط الحدود مع العراق [٢] . والواقع ان الكويت ، كما يرى الكثير من المراقبين ، لم تقدر ظروف العراق الذي خرج من الحرب مع إيران وهو مثقل بديون وأعباء اقتصادية هائلة ، إذ بلغ التضخم فيه (٢٨%) ، وزادت ديونه والفائدة التي عليها إلى الغرب فقط سبعة بلايين دولار [٣] ، بل على العكس عمدت القيادة الكويتية إلى التوسع شمالاً سنة بعد أخرى خلال حربه مع إيران وما بعدها بمعدل عدة مئات من الأمتار لوضع يدها على نفط الرميلة العراقي ثم أخذت تزيد من إستغلالها لهذا الحقل ليكون ذلك بمثابة سرقة حقيقية لنفط العراق الذي كانت الحكومة العراقية بأمس الحاجة إليه ، ولم تتصرف إزائه على أمل أن تتراجع عن هذا السلوك ، مدركة أن ذلك الفعل يفوق بكثير قدرة الكويت على مجرد التفكير به ، الأمر الذي يعني بداهةً ان هناك قوة عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراءه ، وتحرض عليه من أجل أن يتخذ العراق قراراً غير مدروساً لمجابهته ، وتوفير الذريعة المناسبة لتدخل عسكري أمريكي – بريطاني في منطقة الخليج العربي [٤].

كان الرئيس العراقي يعتقد بأنه دخل الحرب مع إيران دفاعاً عن الأنظمة العربية الخليجية وقدم خيرة شبابه دفاعاً عنهم ، وكان مؤمناً ان كل نقطة دم عراقية هي أغلى من كل

---

(١) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣ ، ص ص ٦١-٦٢ .
(٢) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص ٣٩٥ .
(٣) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩ -٢٠٠٣ ، ص٦١ .
(٤) ينظر : عودة بطرس عودة ، حرب الخليج من المسؤول ؟! ، عمان ، ١٩٩١ ، ص٤١ .

أموال النفط ، فصار يعتقد ان للعراق حقوقاً كثيرة بأعناقهم ، وليس من المقبول أن يكون حاميهم في الحرب والدماء والدمار ، وأن يمنون عليه حين تلقي الحرب أوزارها ، ويتركونه وحده ليعاني مآسيها ، ويدفع ضريبتها ، وصرح مرة قائلاً: **((أنا أجزم لو أن الإيرانيين اندفعوا في المنطقة ، لما استطاعت الجيوش الأمريكية أن تصدهم وأن توقفهم إلا بإستخدام القنابل النووية))**[١]، إلا ان كل تلك التصورات لدى الرئيس العراقي جاءت متأخرة، ولم يدرك إنه انطلت عليه خطط الآخرين من الدول والقوى الكبرى التي كانت لها يد في الحرب التي وقعت بين العراق وإيران[٢] .

عندئذ أدرك الرئيس العراقي أنه وُرِّطَ في الحرب فعلاً ، وإن القوى التي كان لها يد في الحرب تسعى لإعادة تجديدها ، ولكن ليس مع الجانب الإيراني وإنما مع الجانب العربي ، لاسيما الكويت ، وجاءت الأحداث لتثبت ذلك ، فإن العراق الذي تحمل نفقات الحرب ودماءها أيضاً، فهم أن حكام الكويت والسعودية وغيرهما تعهدوا له ، أو هكذا فهم الأمور ، أن منهم المال ومن العراق الرجال ، ولم يقبل ، والحال هذه ، أن يخرج العراق من الحرب محملاً بالديون للكويت[٣] ، وهم شركاؤه فيها ، وقدم العراق ما قدم من دماء كثيرة تساوي أكثر من ثلثي مواطني الكويت ، إلا أن الكويت لم تعفِ العراق من ديونه لها ، والبالغة (١٦ مليار دولار) إثر مطالبة العراق منها ذلك عام ١٩٨٩ ، وسجلت فضلاً عنها كميات النفط التي باعتها الكويت لحساب العراق من منطقة الخفجي ، أي من المنطقة المحايدة ، وكان العراق يعدها هبة من الكويت للمجهود الحربي ضد إيران [٤] . وطلب الرئيس العراقي من الكويتيين والسعوديين عد مساعداتهم المالية هبة لا قروضاً ، والمشاركة في إعادة بناء الاقتصاد

---

(١) مقتبس من : سعد البزاز ، حرب تلد أخرى ، عمان ، ١٩٩٢ ، ص١٦٩ .

(٢) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص٣٢٦ .

(٣) ينظر : جريمة غزو العراق للكويت أحداث ووقائع ، إعداد المركز الإعلامي الكويتي ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٥٠٧-٥٠٨ .

(٤) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص٣٩٥ .

العراقي ، إلا أن الدولتين ردتا عليه ردوداً مخيبة لآماله [١] ، ولم تخرج هذه المواقف الكويتية– السعودية عن إطار والسعي لإسقاط أو اضعاف نظامه [٢].

بالمقابل كان الكويتيون مرتاحين لما هو عليه وضع العراق ، وتجاهلوا ونسوا أن العراق قام عام ١٩٧٣ بالسيطرة على (وربة) و(بوبيان) واحتل شمالي الكويت قبل أن يخضع للضغوط العربية ويضطر إلى الانسحاب منها [٣] . ومع ذلك لم يأبه الكويتيون بما كان يقوله المسؤولون العراقيون ، ولم يكلفوا أنفسهم ، عناء نفي قيامهم بما يضر العراق من رفع سقف الإنتاج النفطي على خلاف ما كانت تريده منظمة (الأوبك) وما يسعى إليه العراق[٤] . ولم تكن الكويت هي وحدها التي اتخذت هذا الموقف من العراق ، وإنما كان للولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسي في دفع العراق باتجاه المجازفة في دخول الكويت ، وما ترتب على ذلك من نتائج خطيرة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين تتحرك باتجاه ضرب العراق ، وعندما لم تستطع الحرب العراقية – الإيرانية من إنهاء القدرات العسكرية العراقية وإضعافها ، بل على العكس من ذلك أدت إلى نتائج عكسية لم تصب في صالح الولايات المتحدة وإسرائيل ، فإنها أخذت بالتحرك باتجاه إنهاء قدرات العراق العسكرية [٥]. وخلال هذه الفترة رفعت للمسؤولين في البيت الأبيض تقارير عديدة أكدت على ضرورة السيطرة على الأوضاع في منطقة الخليج ، وبدأت القوات الأمريكية بالتدريب على مواجهة **(هجوم عراقي)** مفترض على الكويت منذ عام ١٩٧٣ [٦].

---

(١) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص ٣٢٩ .

(٢) ينظر : استراتيجية الولايات المتحدة في التسعينات ، في : محمود بكري ، المصدر السابق ص ص ١٢٣–١٢٤ .

(٣) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص٤٩ .

(٤) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص ٣٩٧ .

(٥) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص ص ١٥٤–١٥٥ .

(٦) أحمد زكي اليماني ، مقابلة مع قناة الجزيرة الفضائية ، برنامج بلا حدود في ٢٤/نيسان/١٩٩٩ متاح على موقع الجزيرة نت Aljazeera.net وجاءت تلك التقارير الأمريكية إثر الهجوم العراقي على موقع (الصامتة) العسكري الكويتي في ٢٠ / آذار / ١٩٧٣ وأسفر عن مقتل خمسة جنود كويتيين وعراقي واحد. ينظر : مجيد خدوري ، تاريخ صراع جذور الحرب العراقية الإيرانية ، ص٣٢٠ .

وفي الثاني من شباط ١٩٨١ ، أرسلت إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بعثة تقصي حقائق إلى منطقة الشرق الأوسط ترأسها السيناتور (برادلي) واستمر عملها (٢٣) يوماً رفعت بعده دراسة زادت على الألف صفحة تضمنت ضرورة التنبه إلى ضمان الإمدادات النفطية والحفاظ على الأسعار التي تقبل بها الولايات المتحدة ودول أوربا ، وتوصل إلى بعض النقاط التي كان من بين أهمها انه إذا انتصر العراق في حربه مع إيران ، فإن القيادة العراقية ((**ستفرض قوتها العسكرية على دول المنطقة ، وخاصة السعودية والكويت ، ومن ثم استلزم الدول الخليجية بإتباع سياسات معينة ... ستتعارض ولاشك مع المصلحة الأمريكية العُليا...**))[1] . وأكد التقرير أيضاً ((... **ان الصراعات الإقليمية هي في صالحنا إذا ما بعدت هذه الصراعات عن التأثير على استقرار الدول الخليجية ... ولكن إذا ما امتدت هذه الصراعات الإقليمية إلى الدول الخليجية فإنه يجب مباشرة التدخل العسكري الحاسم لردع أي دولة من دول المنطقة تفكر – مجرد تفكير – في تهديد أمن الدول الخليجية ... أما إذا انتقل الصراع العسكري مباشرة بين إحدى الدول الإقليمية في المنطقة وإحدى الدول الخليجية ... فإن الحاجة إلى التدخل العسكري الأمريكي تكون أمراً بديهياً ومؤكداً طالما ان ذلك سيؤثر على مصالحنا الاقتصادية**))[2]. وفي عام ١٩٨٣ حدد كتاب ((حرب الخليج)) الذي ألفه مجموعة من المختصين الأمريكان سيناريوهاً مقترحاً لمجابهة غزو سوفيتي أو عراقي محتمل للكويت ومنابع النفط الكويتية ، وخلص الكتاب إلى ضرورة تدويل القضية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[3] .

ووضعت سيناريوهات عدة لعملية المواجهة العسكرية ضد العراق بعد غزوه للكويت ، قبل أن يحدث ذلك بسنوات عدة ، ففي عام ١٩٨٤ ظهر فيلم سينمائي عنوانه ((الدفاع الأفضل)) جرى تصوير أحداثه في إسرائيل ، ويصور كيفية قيام الجيش العراقي بمهاجمة الكويت التي تستدعي بدورها قوات أمريكية لمواجهة القوات العراقية ، والمفارقة أن الدكتور جاك شاهين علق في مقالة له بعنوان ((العربي .. كما تراه هوليوود)) عام ١٩٨٨ على الفيلم قائلاً : ((**إن أي شخص يعرف ولو قدراً ضئيلاً من المعلومات عن الوطن العربي لا يمكن أن يظهر القوات العراقية وهي تصب حممها على الكويت ، فالكويت والعراق قطران**

(١) مقتبس من : محمود بكري ، المصدر السابق ، ص ص٧٦–٧٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٧٨ .
(٣) وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص٢٣٠ .

عربيان جاران ، كما أن الكويت لم تطلب أبداً مساعدة القوات الأمريكيـــة لمواجهـــة قـــوات عربية حليفة))[١].

وأشار تقرير أمريكي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية حول ((**السياسة الأمريكية فـــي الخليج))** إلى ان ((**العراق يقود الحلف العربي المناهض للدول العربية ذات العلاقة الوثيقـــة بالولايات المتحدة الأمريكية))** ، وطالب التقرير بضرورة ((**وضـــع إســـتراتيجية أمريكيـــة واضحة ومحدودة المعالم لمقاومة هذا المخطط العراقي))** ، لأنه إذا لم ((**تتحرك الولايـــات المتحدة سريعاً ، فإن مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية ســـتكون معرضـــة للخطـــر))** ، وتوصل التقرير إلى ((**احتمال لجوء العراق إلى استخدام القـــوة العـــسكرية ضـــد البلـــدان الخليجية أمر وارد))** وإذا ما حدث ذلك فإن ((**التدخل العسكري الأمريكي ضد العـــراق هـــو الحل الوحيد الذي يمكن قبوله))**[٢].

وفي عام ١٩٨٦ ، قام مساعد وزير الخارجية الأمريكي هارولد ســـوندرز بجولـــة فـــي منطقة الخليج العربي مكلفاً من الخارجية الأمريكية لإعداد تقرير شامل عـــن ســـبل حمايـــة المصالح الأمريكية في تلك المنطقة بالغة الحيوية للعالم الغربي ، وطرح ســـوندرز تـــصوره للدول التي يمكن ان تشكل تهديداً أمنياً من حيث اضطراد قوتها العسكرية ووضع العراق فـــي قائمة هذه الدول وأخذ التسلسل الأول من بينها التي تضمنت بعده مباشـــرة كـــل مـــن إيـــران وسوريا واليمن، فضلاً عن تأكيده على التهديد السوفيتي للمـــصالح الأمريكـــي فـــي الخلـــيج العربي[٣]. وتوصل التقرير إلى انه ((**في حال ظهور أية قوة عسكرية في المنطقة فإنه يجب أن يتم القضاء عليها وتحطيمها))** ، واختتم مساعد وزير الخارجية تقريره بالكلمات الآتية : **((إننا اليوم أقوياء ، وسنكون في الغد أكثر قوة إذا ما اســـتطعنا ان نحـــافظ علـــى بنائنـــا الاقتصادي من خلال أصدقائنا في الخليج))**[٤].

---

(١) جاك شاهين ، ((العربي .. كما تراه هوليوود)) ، مجلة " العربي " ، العدد (٣٥٣) ، الكويت ، نيسان ، ١٩٨٨ ، ص١١٠ .

(٢) مقتبس من محمود بكري ، المصدر السابق ، ص ص ٨٥-٨٦ .

(٣) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : ف . ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٢-٢٩٣ .

(٤) مقتبس من : محمود بكري ، المصدر السابق ، ص١١٣ .

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٨ ، تسعى وبوسائل عديدة لإظهار العراق وكأنه ((**يشكل خطراً على مصالحها في المنطقة**)) ، ففي العام نفسه أعد الجنرال كولينز دراسة عن كيفية ((إستخدام القوة المسلحة في تأمين نفط الخليج))[١] ، وبدا وكأن موقع العراق في العالم الغربي يتعرض للتغيير ، ففي الثامن من أيلول ١٩٨٨ ، أي بعد نحو شهر تماماً من وقف العمليات العدائية بين العراق وإيران ، أعلنت واشنطن للعالم بأن العراق استخدم (غازات سامة) ضد الأكراد في مدينة حلبجة شمالي العراق ، على الرغم من أن الحادث المشار إليه كان قد وقع في شهر آذار من عام ١٩٨٨ ، أي قبل ستة أشهر من تاريخ نشره من قبل الإدارة الأمريكية ، والذي لم يجابه باستنكار أمريكي على حد وصف رامزي كلارك[٢].

وفي شباط ١٩٨٩ ، أكد وليم وبستر مدير المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A على **((ان العراق قد أنتج عدة آلاف من الأطنان من المواد التي تستخدم في القنابل الكيمياوية))**. كما تطرق أحد التقارير الموثقة الصادرة عن (لجنة المعلومات الخاصة) في الـ C.I.A ويحمل الرمز (F.S.C.I.A) ومؤرخ في الثالث عشر من أيلول ١٩٨٩ ، جاء فيه : **((إن الجيش العراقي الذي يتألف من أكثر من مليون جندي ، والمدرب تدريباً قاسياً خلال حرب الثمان سنوات مع إيران ، قد بدأ يهيمن على الساحة العربية ، ويهدد أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة في الخليج العربي وقريباً منه))**[٣].

ويشير الدكتور العلاف[٤] إلى (النصيحة) التي جاءت على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان ، والتي كان قد نصح بها نائبه جورج بوش (الأب) بأن يأخذ نيات وأفكار الرئيس العراقي صدام حسين على محمل من الجد مشدداً على وقفه والتحرك ضد ترسانته الحربية وفي وقت مناسب للولايات المتحدة ، مع استخدام جميع الوسائل المختلفة بما فيها القوة العسكرية .

---

(١) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص ص ١٥٤–١٥٥ .

(٢) رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

(٣) ينظر : ابراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص١٥٦ .

(٤) انظر كتابه آنف الذكر أعلاه والصفحة نفسها .

اتجهت الخطة الأمريكية نحو استدراج العراق إلى فخ لا يمكن مقاومة إغرائه من أجل توفير ذريعة لتدخل أمريكي في منطقة الخليج العربي بزعم ضمان استمرار امدادات النفط إلى الدول الغربية ، وتضمنت هذه الخطة قدوم وفد أمريكي في حزيران ١٩٨٩ إلى بغداد بطلب من الرئيس العراقي لمناقشة خطة عراقية لما بعد الحرب لتطوير إمكانيات البلاد الزراعية والاقتصادية . كان الوفد الأمريكي على مستوىً عالٍ من منظمة عُرفت بإسم ((منتدى أعمال العراق – الولايات المتحدة)) وضم ألان ستوغا " Alan Stoga " من مؤسسة زملاء كيسنجر، ومدراء تنفيذيين كباراً من ((بانكرز تروست)) و ((موبيل أويل)) و ((أوكسيدنتال بتروليوم)) وشركات كبرى أخرى متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية [١].

طرح الرئيس العراقي للوفد الأمريكي طموحات العراق الإقتصادية التي تمثلت بوضع خطة خمسية تكلفه أربعين مليار دولار لإتمام مشروع (ري بادوش) الضخم الذي سيساعد العراق على الاكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الغذائية ، إذ كان العراق يعتمد على ((برنامج القروض الميسرة الأمريكي)) في وارداته من الحبوب[٢] ، وبلغت في عام ١٩٨٩ نحو مليار دولار ، واقترح الرئيس العراقي على الأمريكان بناء صناعته البتروكيمياوية ومعامل السماد الزراعي ومعمل فولاذ وحديد ، ومعمل تجميع سيارات كجزء من مجهوداته لتطوير العراق وتنميته فجاء جواب رجال الأعمال الأمريكان مخيباً لآماله ، إذ طلبوا منه أن يعيد العراق ديونه الخارجية وأن يخصص " Privatize " موارد النفط الوطنية في العراق أو شطراً رئيسياً منها لأن العراق ، وفقاً لحسابات الاقتصاديين الأمريكان هو ربما أكبر منطقة نفطية غير مكتشفة في العالم ، مع احتمال استثناء الإتحاد السوفيتي [٣].

لم يوافق الرئيس العراقي على العرض الأمريكي لأنه كان يدرك أبعاده ومخاطره على تسليم السيادة على النفط العراقي للأمريكان مقابل تطمينات غامضة لا تزيد عن تقديم قروض للعراق في المستقبل ، وفي أواخر عام ١٩٨٩ قُطع على الفور نحو (٣ ،٢) مليار دولار عن العراق ، وهي الأرصدة التي أجازتها إدارة الرئيس الأمريكي بوش للعراق ، وكانت قد حولت

(١) ف . ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٩–٢٩٠ .
(٢) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص١٦ .
(٣) ف . ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص٢٩٠ .

عن طريق فرع البنك الإيطالي الوطني "Italian Banco Nationale de Laavoro" في مدينة أتلانتا بولاية جورجيا ، وجاء هذا القطع عقب سلسلة من المزاعم المثيرة التي نشرتها إحدى الصحف البريطانية وادعت ان العراق يستخدم هذه الأموال سراً لبناء وتطوير برنامجه العسكري(١).

كان مشروع إنتاج العراق للأسلحة البايولوجية والكيمياوية والبرنامج النووي قد أخذ حيزاً أكثر مما كان عليه فعلياً ، وتمت المبالغة في تصوير حجمه وأسهم الإعلام الغربي والمؤسسات البحثية في ذلك بالدرجة الأساس ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، أصدر ((معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)) ، وهو مؤسسة بحوث خاصة ، في تشرين الأول ١٩٨٩ تقريراً ركز فيه على أن الغرب قد يخسر المعركة مع العراق لإيقاف انتشار الأسلحة البايولوجية والكيمياوية ، ونص التقرير على ((**إن العراق قد واصل ، بل وسع جهوده منذ إيقاف القتال مع إيران وسعى لامتلاك مثل هذه الأسلحة**))، وخلص التقرير إلى القول :((**إن المساعي الدولية لإضعاف برنامج الأسلحة الكيمياوية بحرمانه من المواد الخام أصبحت خارج الموضوع أكثر فأكثر لأن العراق أصبح على حافة الاكتفاء الذاتي**)) ولأن القادة العراقيين ((**يؤمنون بأن تلك البرامج سوف تستمر لتكون ذات أهمية استراتيجية هائلة**))(٢) .

كانت هذه التصورات النظرية مبالغ فيها وذات أهداف إعلامية تستهدف التحشيد لضرب العراق وتحطيم إمكانياته في المجال التسليحي لأن السلاح ((**الكيمياوي المزدوج**)) الذي ذكره الرئيس العراقي وكشف عنه وأكد : ((**انه يستطيع بواسطته إحراق نصف إسرائيل**))(٣) تم التوصل إليه وتصنيعه سنة ١٩٨٨ هو عبارة عن عاملين تجري تعبئتها في القنابل والحاويات ، وفي لحظة التمازج يكونان عاملاً ساماً أكثر تأثيراً ، وبالغ الرئيس العراقي في وصفه تأثيراته لمنع إسرائيل من تكرار تجربتها لضرب العراق كما حدث في عام ١٩٨١، لأن هذا السلاح ليس حارقاً ليحرق به إسرائيل بل ساماً ، كما إن إبادة نصف إسرائيل يتطلب

---

(١) ف . ويليام إينغرال المصدر السابق ، ص٢٩٠ .

(٢) مقتبس من : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٧٦ .

(٣) ينظر نص خطاب الرئيس العراقي المؤرخ في ٢/ نيسان / ١٩٩٠ ، والذي أشار فيه ولأول مرة ، امتلاك العراق لتقنية السلاح (الكيمياوي المزدوج) في : مجلة " الدستور " العددان (٦٣٢-٦٣٣) ، السنة العشرون ، لندن ، ٩ أبريل / نيسان ١٩٩٠ ، ص ص ١٠-١٣ .

آلاف الصواريخ ، التي يجب أن تكون دقيقة الإصابة لا سيئة ، وإن العوامل الكيمياوية ثقيلة ولا تؤذي المتواجدين في المرتفعات أو الطوابق العليا حسب رأي المتخصصين العسكريين(١).

ومع أن قليل من الاهتمام قد تم إعطاؤه لبرنامج العراق النووي لأن معظم الخبراء الأمريكان والبريطانيين اعتقدوا ان الهجوم الإسرائيلي على المصنع النووي العراقي في بغداد عام ١٩٨١ قد حطم طموحات العراق النووية ، إلا ان ذلك لم يمنع مسؤولي الاستخبارات الأمريكان والبريطانيين من الاستنتاج بأن العراق كان مستمراً في إحراز تقدم ملحوظ في برنامجه النووي ، وإن العراق سيمتلك في أوائل التسعينات من القرن العشرين القنبلة الذرية الخاصة به ، وسيصبح العراق أول قوة نووية عظمى في العالم العربي ، واستند أولئك المسؤولون الغربيون إلى ادعاء يعود لعام ١٩٨٩عندما تم الكشف عن مخطط للحصول على عدد من محولات الفولتية العالية التي يمكن استخدامها لتفجير الأسلحة النووية (٢).

لم تسهم أجهزة الإعلام الأمريكية ونظيرتها البريطانية ، بدور قليل في التشكيك ببرامج العراق التسليحية وجدوى المنطق الإستراتيجي الذي يدعو إلى استمرار الدعم الأمريكي للعراق لاسيما استفادته من مساعدات ((برنامج القروض الميسرة الأمريكي)) الذي ينشط لبيع المنتجات الزراعية الأمريكية في الخارج ، إلا أن هذه المواضيع تمت إرجاؤها والمراجعة الشاملة لها إلى إدارة الرئيس جورج بوش (الأب) التي تولت مهامها في كانون الثاني ١٩٨٩ (٣) .

وبالفعل أعادت إدارة الرئيس بوش الجديدة ، تقييم العلاقات العراقية – الأمريكية في عام ١٩٨٩ ، وأظهر التقييم ان هذه العلاقة القائمة على المنفعة وتبادل المصالح ، والنابعة من التخوف المشترك من إيران تمر ببعض الصعوبات والمتاعب ، إذ أصبح من الصعوبة بمكان تجاهل الأدلة التي تثبت ضلوع العراق في استخدام أسلحة كيمياوية ضد الكورد في حلبجة ، وضد القوات الإيرانية ، بينما لم يتبين بشكل واضح حتى ذلك الحين أبعاد حملات (الأنفال)

---

(١) وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص١٩٨ .

(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٧٦ .

(٣) للتفصيل عن دور الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش (الأب) يراجع : حسن أبو طالب ، " الانتخابات الأمريكية . بوش من الظل إلى الضوء " ، مجلة " المنار " ، العدد (٤٨) ، باريس ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٦-١٨ .

الواسعة النطاق والتي كانت موجهة ضد الكورد أواخر الثمانينات وقبيل انتهاء الحرب مع إيران إذ أخذت هذه المسائل تستقطب مزيداً من الاهتمام في وسائل الإعلام الغربية ، وفي الكونغرس الأمريكي[(١)].

وبالمقابل لم تكن القيادة العراقية تقوم بتطوير أسلحتها بشكل سري لكي تتجنب الأجهزة الإعلامية التي كانت ترى في رغبة العراق بتطوير أسلحته خطراً يهدد بشكل كبير المصالح الغربية وأمن إسرائيل ، فالتقدم في برنامج العراق التسليحي انسجم مع نجاح العراقيين في تطوير أنظمة إطلاقهم الخاصة ، فنجحوا ، بمساعدة المصريين في تطوير صواريخ (سكود–ب) السوفيتية الصنع بمدى (١٨٠) ميلاً ، وعملوا على تطوير صاروخ (بدر–٢٠٠٠) ، الذي يبلغ مداه (٣٧٥) ميلاً ، ولإظهار براعته الفنية الفائقة لم يتردد العراق عن الإعلان بأنه أطلق صاروخاً بثلاث مراحل قادر على وضع قمر صناعي في الفضاء ، فضلاً عن قيامه بتجريب صاروخين بمدى (١٢٠٠) ميلاً[(٢)] ، ولم يكن بإمكان وسائل الإعلام الغربية إلا الإهتمام بهذه الموضوعات وتهويلها[(٣)] ، لاسيما أن الرئيس جورج بوش صرح عقب إعلان الرئيس العراقي حول قدرة العراق على حرق نصف إسرائيل بأن ((**تصريح صدام سيء ولا يخدم أمن العراق**))[(٤)]. ومنذ ذلك الوقت أخذ التوتر في العلاقات الخارجية مع الغرب يأخذ بعداً متصاعداً ، لاسيما بعد أن أخذت وسائل الإعلام الغربية بالتركيز على خرق العراق لحقوق الإنسان وتطوير أسلحة الدمار الشامل وتهديداته لإسرائيل .

ومع ذلك ، فإنه في الوقت الذي كان السياسيون الغربيون ، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يدلون ببيانات مختلفة تندد بالسياسة التي تمارسها القيادة العراقية ، فإن رجال الأعمال الغربيون يشجعون المتاجرة مع العراق ، ففي الولايات المتحدة تبنت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) منهجاً محدداً في سياستها تجاه العراق في الثاني من تشرين الأول ١٩٨٩ ، فدعا مجلس الأمن القومي في توصية له تحمل الرقم (NSD–26) إلى الاستمرار في التعاون مع العراق ، إذ كان الأمريكان ينظرون للعراق في ذلك الوقت على إنه قوة مهمة للوقوف ضد قوة إيران وأطماعها في الهيمنة على منطقة الخليج العربي ، كما شكل ابتعاد العراق عن الإتحاد السوفيتي في الحرب العراقية – الإيرانية شاهداً حياً على اعتدال السياسة الخارجية العراقية ، التي لم تألُ جهداً في اتخاذ مواقف معتدلة أيضاً من الدول

(١) جريجوري جوز الثالث ، السياسة الأمريكية تجاه العراق ، ترجمة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٣ ، ص١٠ .

(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .

(٣) جريجوري جوز الثالث ، المصدر السابق ، ص١٠ .

(٤) مقتبس من : وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص١٩٨ .

المؤيدة للسياسة الأمريكية في المنطقة مثل مصر والأردن والعربية والسعودية ، وأشارت التوصية إلى ان ((**العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة والعراق سوف تخدم مصالحنا الطويلة الأمد في المنطقة وان تلك العلاقة سوف تعمل على إدامة الاستقرار في الخليج والشرق الأوسط ... إن علاقات الصداقة بين البلدين ربما تدفع العراق إلى تحديث تصرفاته فيما يخص العديد من القضايا ومنها الإرهاب وحقوق الإنسان والأسلحة الكيمياوية والبايولوجية**)) ، كما أشارت التوصية إلى ضرورة سعي الولايات المتحدة الأمريكية نحو توسيع مصالحها الاقتصادية والسياسية مع الحكومة العراقية ، وأعلنت واشنطن بهذا الخصوص عن تقديم التسهيلات للشركات الأمريكية من أجل **((الإسهام في إعمار الاقتصاد العراقي))**[١].

لم تكن التجارة أقل أهمية لدى الأمريكان في رغبتهم لدعم العراق وتشجيعه على سلوك معتدل في سياسته الخارجية ، فكون العراق مستورد جيد للمنتجات الأمريكية ، دفع الأمريكان للاعتقاد ان هذا التعاون الاقتصادي سيجعل سياسة العراق الخارجية أكثر اعتدالاً ، الأمر الذي عدّه البعض سياسة أمريكية متساهلة مع العراق شجعت الأخير على التمادي في اندفاعه لتحقيق أهدافه [٢].

جاءت الإجراءات التي اتبعتها بريطانيا لزيادة تجارتها مع العراق لتصب في الاتجاه نفسه الذي سارت عليه الولايات المتحدة ، فقد تضاعفت قروض الصادرات البريطانية إلى العراق من ١٧٥ مليون جنيه عام ١٩٨٨ إلى ٣٤٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٩ ، وعندما أقام العراق في شهر نيسان ١٩٨٩ معرضاً في بغداد نظمه ((التصنيع العسكري)) أرسلت مئات الشركات الغربية ممثلين عنها إليه على أمل الحصول على عقود مربحة لها[٣] .

وفي الوقت الذي بدا فيه الأمريكان وكأنهم يتبعون سياسة معتدلة تجاه العراق ، وتساهلاً لبناء مشاريعه التسليحية ، فإنهم كانوا يريدون أن يصرف أمواله في هذا المجال ويدفعونه لإستنفاذ موارده المالية التي كان بأمس الحاجة اليها لكي يضطر إلى تسديد الفوائد المستحقة أو

---

(1) Qutied in : B.Rosh , When Policy Fails: How the Buck Was passed When Kuwait Was Invited , Discussion paper in Harvard University , 1992 ,pp.12-13.

(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٧-٢٧٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٧٨ .

الاقتراض بفائدة تتعدى (٣٠%) سنوياً[١] . وتزامن ذلك مع صدور أمر تحريري من الرئيس صدام حسين شخصياً بعدم الحاجة لبقاء ممثل الاستخبارات الأمريكية في بغداد ، الأمر الذي أثار استغراب ممثل (C.I.A) ودفعه لسؤال الجهات المعنية في العراق : **((أرجوكم تأكدوا ، فإن مثل هذا الأمر سيترتب عليه موقف خطير))**[٢] ، فكان المطلب العراقي واحداً من أبرز أسباب الخلاف العراقي – الأمريكي لاحقاً .

لقد سبب توجه الحكومة العراقية نحو التصنيع العسكري هدراً لأموال العراق ، فساءت أوضاع البلاد الاقتصادية إلى حد كبير حتى أن تقريراً أمريكياً وصف تلك الأوضاع بالقول : **((إن بريق قوس القزح في السبعينات يتناقض مع الوقائع القائمة والباهته للإقتصاد وعلى الأخص مدى الخراب واتساعه وشموله العراق بكامله بحيث يؤدي ذلك إلى ضياع الآمال المرتجاة للأجيال القادمة ... إن الأوضاع الحالية لا يمكن إلا وأن تزداد سوءاً))**[٣].

وفعلاً كانت الأوضاع الاقتصادية للعراق تزداد سوءاً في الوقت الذي كانت فيه الكويت تضغط على العراق من خلال إغراق السوق العالمية بالنفط متجاوزة بذلك سقوف انتاج (اوبيك) المتفق عليها من أجل خلق استقرار في أسعار النفط العالمي[٤] ، فلم تبق أمام العراق خيارات عديدة مطروحة ، وإنما بقيت أمامه خيارات محدودة كان من بينها الضغط على الكويت التي كانت تبعد على مسافة كيلو مترات قليلة من تجمعات الجيش العراقي **((المتعطل [على حد تعبير اثنان من الباحثين] عند شط العرب))**[٥].

وتزامنت الضغوط الكويتية على العراق مع إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لحملة إعلامية كبيرة في الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٩ تستهدف تشويه صورة العراق ، ونشر تقارير مفصلة ومدعمة بالوثائق عن **((الروح العسكرية العالية التي خرج بها العراق من حربه مع إيران))** ، وكيف ان هذه **((الروح المعنوية والقوة العسكرية))** لقواته تشيع

---

(١) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص١١ .
(٢) مقتبس من : وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص١٩٩ .
(٣) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص١٦ .
(٤) ف. ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص٢٩١ .
(٥) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص١٧ .

الخوف والقلق لدى دول الشرق الأوسط [١] ، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة ضغطها وتطويق العراق اقتصادياً عندما ألغت صفقة من المواد الغذائية بألف مليون دولار كان العراق قد تعاقد معها لاستيرادها ، وكان إلغاء دون أي سبب أو مبرر سوى انه كان محاولة من الإدارة الأمريكية لتطوير مواقفها الاستفزازية تجاه العراق في الوقت الذي بات فيه الأخير عاجزاً عن الإيفاء حتى بفوائد ديونه القديمة أو تمويل وارداته الغذائية الضرورية[٢].

إن العراق الذي أعلن ان الحرب العراقية – الإيرانية التي خاضها ليست حرباً خاصة به، بل هي ((**حرباً عربية**)) ، وإنه لم يكن يدافع عن وحدة أراضيه الإقليمية فحسب ، وإنما يدافع عن وحدة الأراضي العربية إجمالاً من سيطرة إيرانية وشيكة[٣]، وجد انه يتعرض لحرب أخرى تقودها دول خليجية ، وفي مقدمتها الكويت .

---

(١) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص١٥٥ .

(٢) ينظر : عودة بطرس عودة ، المصدر السابق ، ص٥٤ .

(٣) ينظر : نزار عبد اللطيف الحديثي وآخرون ، الحدود الشرقية للوطن العربي ، بغداد ١٩٨١ ؛ مجيد خدوري ، تاريخ صراع جذور الحرب العراقية الإيرانية ، ص٢٠٩ .

ثانياً : الاندفاع العراقي باتجاه احتلال الكويت عام ١٩٩٠ والموقف الأمريكي من ذلك:

بدأت التقارير[١] الأمريكية – الصهيونية تشير إلى ان ((**الخطر الأول والرئيس هو العراق))** ، لذلك يلاحظ أنه منذ أواخر عام ١٩٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ ، بدأ الكلام عن ما سمي بالمدفع الكبير (العملاق)[٢] ، وإيقاف القروض من بنك التصدير الأمريكي للعراق ، وشهد مطلع شباط ١٩٩٠ إجراء تدريبات عسكرية أمريكية ووضع خطط للعدو ، ولأول مرة، أن يكون الهدف هو العراق وليس الإتحاد السوفيتي كما كان الأمر سابقاً[٣].

وإلى جانب ذلك قام الإعلام الأمريكي والبريطاني المتمثل بالصحف وإذاعات صوت أميركا ولندن الناطقتين باللغة العربية ، بالتحريض ضد العراق ، ففي الثاني عشر من شباط ١٩٩٠ قام جون كيلي ، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط بزيارة للعراق ، التقى خلالها بالرئيس العراقي صدام حسين ، وقد عدّ اللقاء الأول للرئيس العراقي مع مسؤول أمريكي منذ وقت طويل . وبدأ كيلي قائلاً للرئيس العراقي : ((**إن العراق قوة اعتدال في**

---

(١) أعدت المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) في شهر كانون الثاني ١٩٩٠ تقريراً أكدت فيه ((... ان قوة العراق العسكرية تنامت عما كانت عليه قبل دخوله الحرب مع إيران إلى أكثر من خمس أضعافها ...)) وأشار التقرير إلى أن ((... هذه القوة المتصاعدة لا تهدد أمن إسرائيل فحسب ، بل أمن كافة الدول المجاورة للعراق...)) وذهب ذلك التقرير إلى أبعد من ذلك عندما أوضح بأن الرئيس العراقي صدام حسين يحاول بناء ((الإمبراطورية العراقية العربية)) والتي تمتد من حدود العراق لتشمل كافة دول الخليج !! ويضيف التقرير: ((... لهذا الغرض بدأ العراق في تكوين جماعات مناهضة للأسر الحاكمة في دول الخليج وموالية له في ذات الوقت...)) ، كما زعم التقرير ((إن صدام حسين اقتنع بهذه الخطة التي وضعها (مستشاروه) ، وخاصة بعد أن هيئوا له كل السبل الممكنة لتسوية الخلافات مع إيران)) . ينظر تفاصيل هذا التقرير في : محمود بكري ، المصدر السابق ، ص ص ١٣١–١٣٣ .

(٢) يذكر جيرالد بول ، مصمم برنامج المدفع العملاق لصالح المؤسسة العسكرية العراقية والذي اغتالته أجهزة الاستخبارات البريطانية – الصهيونية في ٢٢ / آذار / ١٩٩٠ قبيل أحداث حرب الخليج الثانية ١٩٩١، ان الصحافة الغربية ومنذ النصف الثاني من عام ١٩٨٨ بدأت تعمل على تشويه صورة الرئيس العراقي صدام حسين وإبراز تصرفاته (الوحشية) ، كما تم تقديم نظامه السياسي بصورة القاتل والطموح جداً لامتلاك المزيد من القوة الإقليمية حتى أصبح الرجل في غضون أشهر قليلة بمثابة (هتلر الثاني) ، والعراق كبلد منبوذ . واستنتج بول بأن صدام حسين كان ((ضحية حملة إعلامية حاقدة)) ، تماماً كما حدث لبول لتشويه سمعته المهنية بسبب تعاونه مع العراق . ينظر : وليم لوثر ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

(٣) خير الدين حسيب ، العراق من الاحتلال إلى التحرير ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٨ .

المنطقة ، وإن الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى تحسين علاقاتها مع العراق)) ، وقد اعتبر الرئيس العراقي من جانبه كلام كيلي تعبيراً صريحاً يوحي إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى طمأنة العراقيين إلى عدم وجود نوايا أمريكية مبيتة ضد العراق[١]، ورد على ضيفه قائلاً له: ((**إن الحملات الدعائية المعادية زادت عن الحد ، وإنها تركز على جهود يبذلها العراق للتطور التكنولوجي ، بدعوى ان العراق بدأ يهدد أمن المنطقة ، وأنه يعرض المصالح الأمريكية ومصالح الدول الصناعية للأخطار**))[٢] . وفي الخامس عشر من شباط ١٩٩٠ ، أي بعد ثلاثة أيام فقد من زيارة كيلي لبغداد، أذاع راديو "صوت أمريكا" باللغة العربية برنامجاً وصفه المراقبون بأنه يمثل وجهة نظر الحكومة الأمريكية ، إذ تطرق البرنامج المذكور إلى ما أسماه طبيعة الأنظمة الديكتاتورية التي مازالت تحكم العديد من دول العالم ودور الولايات المتحدة في إدانة تلك الأنظمة . وكان العراق من الدول التي تطرق اليها البرنامج الأمريكي الذي عدّ الرئيس العراقي **((من أسوأ الطغاة في العالم))** . وقد سارعت الحكومة الأمريكية بعد البرنامج إلى تقديم اعتذار رسمي إلى الرئيس العراقي عبر سفارتها في بغداد لتفادي نشوب خلاف بين واشنطن وبغداد[٣]. كما زادت شكوك العراقيين في مصداقية الإدارة الأمريكية ، إذ نشرت وزارة الخارجية الأمريكية في الحادي والعشرين من شباط ١٩٩٠ تقريراً عن حقوق الإنسان ، وخص ذلك التقرير العراق ب (١٢) صفحة مؤكداً فيها بأن العراق هو المثل الأسوأ في هذا المجال بسبب **((ممارسات التعذيب الوحشية والإعدامات السرية دون محاكمات))** . وبعد التقرير مباشرة قدمت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي مسودة قرار يدين العراق لانتهاكه حقوق الإنسان ، غير ان إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش سارعت لإيقاف المسودة ومنع التصويت عليها ، الأمر الذي ترك انطباعاً جيداً لدى الرئيس العراقي الذي اعتقد بأن الرئيس الأمريكي هو من يشجب تجاوزات الإعلام [٤].

كانت تلك التناقضات الجدلية في السياسة الأمريكية تجاه العراق أوائل عام ١٩٩٠ ، وكما يصفها رامزي كلارك ((**بداية حرب إعلامية ضد العراق امتدت لقرابة السنتين [١٩٨٨-**

(١) سامي عصاصة ، المصدر السابق ، ص٧٢ .
(٢) هادي طعمة ، المصدر السابق ، ص٦٥ .
(٣) سامي عصاصة ، المصدر السابق ، ص٧٢
(٤) سامي عصاصة ، المصدر السابق ، ص ص ٧٢-٧٣ .

١٩٩٠] **وتم التركيز فيها على أن العراق يقوم بإنتاج أسلحة غير تقليدية))**[١] . كما أثبتت الأحداث اللاحقة تورط الحكومة البريطانية في الحملة الموجهة ضد العراق ، بعد صدور حكم الإعدام بالجاسوس البريطاني – الإيراني فرزاد بازوفت[٢] وبعد تفجير قضية ((الصواعق النووية))[٣] المزعومة، وقد أشار نزار حمدون وكيل وزارة الخارجية العراقية – آنذاك – إلى هذا الموضوع بصراحة متناهية قائلاً : ((**إن تسريب أخبار الاتصالات الدبلوماسية بين الحكومتين العراقية والبريطانية إلى وسائل الإعلام البريطانية كان أمراً مقصوداً ... يهدف**

---

(١) ينظر : رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

(٢) عمل فرزاد بازوفت لصالح صحيفة " ذي أوبزرفر " البريطانية ، وكان يبلغ من العمر – آنذاك – إحدى وثلاثون عاماً ، وقد توجه من لندن إلى بغداد برفقة مجموعة من الصحفيين البريطانيين حلوا كضيوف على الحكومة العراقية للقيام بجولة في العراق لرؤية ما تحقق من عملية إعادة الأعمار بعد انتهاء الحرب العراقية– الإيرانية . وفور وصوله إلى بغداد أقام علاقة مع ممرضة بريطانية تعمل في إحدى المستشفيات العراقيةوتدعى (دافني باريش) ، وبدأ بالإلحاح عليها كثيراً متسائلاً حول الانفجار الضخم الذي وقع في ١٧/ آب / ١٩٨٩ في قاعدة الإسكندرية العراقية غرب بغداد إذ أفادت بعض التقارير التي نشرتها صحيفة " ذي إنديبندات " البريطانية بأن (٧٠٠) شخص قتلوا في الانفجار بينهم مهندسون مصريون كانوا يعملون في مشروع صاروخ عراقي ، الأمر الذي رفضت الحكومة العراقية التعليق عليه ، مشيرة إلى ان التقارير التي تتحدث عن (٧٠٠) قتيل هي محض هراء . وبتسارع وتيرة الأحداث وبمساعدة من (باريش) حاول بازوفت الحصول على بعض الآثار الناجمة عن الانفجار لإرسالها إلى جهات استخباراتية أمريكية – إسرائيلية لتحليل مضمونها ما إذا كانت تقليدية أم لا ، وفي أثناء محاولته تلك تم القبض عليه محاولاً تصوير مواقع الحادث في التاسع من آذار ١٩٩٠ ، وجرى التحقيق معه ، ثم جرت محاكمته وإعدامه مُداناً بالتجسس في الخامس عشر من آذار ١٩٩٠ ، الموضوع الذي عمق الهوة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والغرب عموماً ، وكان إحدى أهم مقدمات الحملة الإعلامية التي سبقت حرب الخليج الثانية ١٩٩١ التي إستهدفت تشويه صورة النظام السياسي في العراق بسبب حمايته ودفاعه عن مكتسباته الوطنية والقومية . لمزيد من التفاصيل يُراجع : وليم لوثر ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥٠–٢٥٤ ؛ هادي طعمة ، المصدر السابق ، ص ص ٦٨–٦٩ ؛ مجلة " الدستور" ، المصدر السابق ، ص١٢ .

(٣) في ٢٨ آذار ١٩٩٠ أعلن مسؤولوا الكمارك في لندن ونيويورك عن نجاحهم في عملية معقدة كشفوا فيها محاولة عراقية لتهريب أربعين جهازاً أمريكي الصنع يستعمل لإشعال قنابل نووية ، ويسمى الجهاز بـــ ((المكثف)) وهو من المعدات التكنولوجية علية الدقة والجودة ، وبحسب إدعاء أولئك المسؤولين فإن الشحنة تم التعاقد عليها بطريقة غير شرعية في كاليفورنيا وتم شحنها إلى العراق عن طريق مطار هيثرو في لندن لحظة إلقاء القبض على أفراد شبكة التهريب العراقية الموجودون في لندن لاستلام المكثفات وكان عددهم ستة أشخاص فقط . وزعم محللون عسكريون وبالتحديد في إسرائيل ، بأن العراق ما كان ليبذل كل تلك الجهود للحصول على المتسعات أو المكثفات إلا لأنه أصبح متقدماً جداً في برنامجه النووي . ينظر : وليم لوثر ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٧–٢٢٨ .

إلى الإضرار بالعراق)) [١] ، في الوقت الذي كانت فيه صفقة (الصواعق) أو المتسعات قد جرى التعاقد عليها بين الجامعة التكنولوجية ببغداد ومجموعة شركات بريطانية وبعلم السلطات البريطانية نفسها[٢] ، واعترفت السلطات الأمريكية والبريطانية والشركة الأمريكية المجهزة فيما بعد ، انها دسّت وبشكل متعمد عميلاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي في الشركة الأمريكية المجهزة لتلك المواد تحت غطاء مدير مبيعات الشركة لتوجيه هذه الصفقة الصغيرة والعادية ((توجيهاً إستخبارياً)) مغرضاً بهدف إنشاء ملف اتهام ملفق ومفبرك ضد العراق بدعوى سعي الأخير للحصول على ((معدات للاستخدام النووي من السوق الأمريكية))[٣] . وفي هذه الأثناء سعت الحكومة العراقية للضغط الدبلوماسي على دول الخليج العربي لاسيما الكويت والسعودية من أجل تخفيف المأزق الاقتصادي للعراق ، ففي الرابع والعشرين من شباط ١٩٩٠ الذي شهد عقد اجتماع مجلس التعاون العربي[٤] في عمان للاحتفال بالذكرى الأولى لتأسيسه أكد الرئيس العراقي ان المعاني الإستراتيجية المتضمنة لإنهيار النظام الشيوعي القديم في أوربا الشرقية ، والبروز الجلي للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى العسكرية الوحيدة هي أن العالم سيتعرض لأخطار جسيمة . وأشار إلى أن القوات العسكرية والسفن الحربية الأمريكية في الخليج لعربي لم تظهر أية علامة على نيتها بالانسحاب من المنطقة رغم مرور عام على انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية ، وإن الإدارة الأمريكية ، بدلاً من ذلك ، أصدرت العديد من التصريحات التي أكدت فيها بقائها في المنطقة، وهذا أمر يستدعي الانتباه لأن الإتحاد السوفيتي منشغل بمشاكله الداخلية الخاصة ، ولم يشكل

---

(١) مقتبس من : مجلة " الدستور " ، ص١٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٣ .

(٣) ومما يؤكد سوء النية والتدبير المغرض هي تلك المراسلات المفتوحة التي قام بها عميل (F.B.I) سوندرز " Sondars " الذي انتحل صفة (مدير المبيعات) في الشركة الأمريكية المجهزة إلى الجهات العراقية والتي يعرض فيها هو ، وليس بناءاً على طلب من الجهات العراقية ، بيع مواد للإستخدامات النووية بأسلوب مفضوح يقصد منه بما لا يقبل الشك عملية لاستدراج العراق وتوريطه . والأمر الذي يؤكد النيّة المبيتة ضد العراق تمهيداً للعدوان المباشر عليه ، هي ان كل تلك الاتصالات كانت مراقبة أساساً من قبل وكالة الأمن القومي الأمريكي ، وتأسيساً على ذلك لا يمكن لمدير مبيعات أن يقوم بصفقته (المشبوهة) على خطوط التلكس المفتوحة والمراقبة كلياً ، ما لم تكن تحت السيطرة الإستخباراتية الأمريكية . مجلة " الدستور"، المصدر السابق ، ص١٤ .

(٤) ضم كل من الأردن واليمن والعراق ومصر ، وتأسس عام ١٩٨٩ .

خطراً على المنطقة(١). ووجه الرئيس العراقي كلمات إيحائية إلى دول مجلس التعاون بصورة غير مباشرة أثناء انعقاد تلك القمة موضحاً ضرورة انضواء تلك الدول تحت المظلة العراقية العربية بدلاً من الخضوع لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية بقوله ((... **إن منطقة الخليج العربي ، إن لم ينتبه أبناء الخليج ومعهم كل العرب ، ستصبح محكومة بالإرادة الأمريكية ، وربما يتطور الأمر إذا ما حصلت الغفلة واستمر الضعف في موقعه إلى الحد الذي تسعى فيه أمريكا إلى تحديد كمية ما ينتج من بترول وغاز في كل دولة ، والكمية التي تباع إلى هذه أو تلك من دول العالم وتحديد أسعاره طبقاً لنظرة خاصة تتصل بالمصالح الأمريكية وتغفل فيها مصالح الآخرين**))(٢). وكان كلامه أكثر قسوة ووضوحاً في توجيه تحذيرات إلى بعض دول الخليج العربي قائلاً : ((**... وقد تشهد المنطقة حروباً عربية عربية، وحروباً بين العرب وبعض جيرانهم من النوع (المسيطر عليه) ، ما لم تتحقق نتائج ملموسة من شعارات عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة العسكرية في العلاقات العربية ... ويحل الاطمئنان والمحبة ، محل الريبة والهواجس والظنون ، والانصياع لمعلومات وتخمينات بائعي المعلومات المفبركة من المغرضين الغربيين ، وبعض العرب من مقطوعي الجذور...**))(٣). إذ توضحت معالم القلق والريبة لدى الدوائر الأمريكية والغربية والإسرائيلية. وكما هو معروف فقد كانت لتلك التصريحات صدىً واسعاً عندما تطرق الرئيس العراقي في قمة عمان إلى قضية الشعب الفلسطيني وتحرير فلسطين كإستراتيجية عراقية عربية بعد أن انتهت الحرب العراقية – الإيرانية بقوله : ((**...ورغم صعوبة المحاولة لنتشبث بشرفة أو مرتفع ، مما يحقق هدف مشاهدة أنوار القدس فإننا نرى القدس من بغداد ، بالعيون النفاذة المؤمنة والواسعة ... إننا نرى القدس من أي مكان مهما بعد عن موقعها ... وهكذا ترتسم دون أن تتمكن عوادي الدهر من محوها ، علامات بينة على طريق تحريرها إن شاء الله...**))(٤).

كان من الطبيعي أن تزيد الولايات المتحدة الأمريكية من قوة سياستها الإعلامية المضادة للعراق، لاسيما بعد العبارات الشديدة اللهجة التي وجهها الرئيس العراقي عبر قمة عمان ضد

---

(١) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص١٥٦ . وللإطلاع عن نص خطاب الرئيس العراقي في قمة عمان ، ينظر : مجلة " ألف باء " ، العدد (١١١٨) ، السنة الثانية والعشرون ، بغداد، ٢٨ / شباط / ١٩٩٠ ، ص ص ٩-١٢ .

(٢) مجلة " ألف باء " العدد (١١١٨) ، ص١١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١١ .

(٤) مقتبس من : مجلة " ألف باء " ، العدد (١١١٨) ، ص٩ .

السياسة الأمريكية في الخليج العربي والشرق الأوسط مطالباً بخروج القوات الأمريكية من منطقة الخليج العربي، وبعد قيام السلطات العراقية بإعدام الجاسوس البريطاني- الإيراني بازوفت الذي اتهم بجمع المعلومات عن العراق لصالح إسرائيل ، العملية التي وجهت رسالة واضحة من العراق بأن جميع أولئك الذين قال بأنهم تآمروا ضده سيدفعون الثمن غالياً(١) . فضلاً عن أن عملية الإعدام تلك أدت إلى أن تقوم الحكومة الأمريكية بإلغاء صفقة للحبوب مع العراق في آذار ١٩٩٠(٢) ، واقتناع العراق بأن إسرائيل ، وبدعم أمريكي ، كانت تخطط لمهاجمة أسلحته التي صرف عليها مبالغ طائلة ، بطريقة مماثلة لما حدث للمفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١(٣).

لم تكترث دول الخليج العربي بتهديدات الرئيس العراقي أو باستنتاجاته التي طرحها في مؤتمر قمة عمان لمجلس التعاون العربي ، لاسيما مطالبته هذه الدول بتخليصه من مشاكله المادية ، وإيقافها الفوري لقروض الحرب ، وتزويده بقروض جديدة بقيمة (٣٠) مليار دولار لإعادة إعمار العراق ، وتهديده لهم بأنه ((**إذا لم يقوموا بدفع هذا المبلغ فإني أعرف كيف أحصل عليه**))(٤).

---

(١) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٧٩ . في مقال لرجل دولة وسجين سياسي أمريكي وهو ليندن لاروش " Lyndon Larouche" من داخل زنزانته في ٣/ تموز/ ١٩٩٠ وقامت بنشره مجلة " Executive Intelligence" والذي أثبتت من خلاله بأن عدواناً مبرمجاً ومبيتاً ضد العراق قد جرى الإعداد له منذ زمن بعيد ، إذ قال ما نصه : ((إن تحليلاً للصحافة الأمريكية والبريطانية ذات العلاقة يوضح أن القاعدة الدعائية للحرب قد تم بناؤها بترتيب منتظم معد من خلال تصوير صدام حسين بأنه خطر على المنطقة ... وكانت قنوات الإعلام الانكو- أمريكي تعزف على وتر تهديداته لإسرائيل بينما تحجم بإعداد مسبق أيضاً عن الإشارة إلى تهديدات إسرائيل للأقطار العربية المختلفة ، وبدأ وابلها الصحفي هذا في آذار إثر إعدام العراق للجاسوس البريطاني – الإسرائيلي ((فرزاد بازوفت)) . لمزيد من التفاصيل يراجع : محسن الموسوي ، ((ما قيل في تموز عن نية محور " واشنطن – تل أبيب " لشن العدوان !)) ، مجلة " آفاق عربية " ، العدد (١٢) ، السنة (١٥) ، بغداد ، كانون الأول ١٩٩٠ ، ص ص ٤-٩ .

(٢) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص١٥٦ .

(٣) وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص٢٠٠ .

(٤) مقتبس من : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٨٠ . وهنا لابد من الإشارة إلى ان ما يذكره كوغلن من تهديدات وردت عن صدام حسين لم تذكر في خطاب القمة ، وإنما أسر بها الرئيس العراقي إلى الملك الأردني الحسين بن طلال على هامش القمة المشار إليها .

وتأسيساً على تلك التطورات ، لجأت دول مجلس التعاون الخليجي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الغربية لدعمها ضد تهديدات الرئيس العراقي ، وأن تستمر في سياستها الرامية لإضعاف نظامه ، لا سيما في المجال الاقتصادي ، فقد طُلب من الكويت إغراق أسواق الأوبيك بالنفط ، ونجحت في ذلك أوائل ربيع ١٩٩٠ من نحو تسعة عشر دولاراً للبرميل الواحد إلى ثلاثة عشر دولاراً للبرميل ، وقوبلت دعوات العراق الدبلوماسية وجهود الدول الأعضاء لإقناع أمير الكويت جابر الصباح ووزير نفطه علي خليفة الصباح ووزير خارجيته صباح الأحمد (أمير الكويت حالياً) بآذان صماء رغم ان العراق أكد لهم ان كل انخفاض في سعر البرميل بمقدار دولار واحد كان يؤدي إلى خسارة مليار دولار سنوياً للعراق(١).

وكما هو معروف فقد أضحى العراق ليس هدفاً للضغط الاقتصادي من الكويت فحسب ، وإنما وسيلة للصراع الداخلي بين المسؤولين الكويتيين الطامحين للوصول إلى تشكيل الحكومة، وإزاحة غيرهم عن طريق الإمعان في إيذاء العراق للحصول على الدعم الأمريكي، فلم يتردد صباح الأحمد شقيق الأمير جابر أمير الكويت ، عن المجاهرة في اتخاذ سياسة معادية للعراق ، لزيادة نفوذه السياسي في الكويت ، وإظهاره نزوعاً قوياً لتشكيل الحكومة وعزل منصب ولاية العهد عن رئاسة الوزارة ، والسعي لإزاحة سعد العبدالله الصباح ولي العهد الذي لم يكن يستطيع قبول فكرة إعطاء رئاسة الحكومة إلى شقيق الأمير الطموح الذي كان يمتلك علاقات قوية مع واشنطن ، ويدير أخطر الملفات الحيوية ذات الصلة بالمشاكل المتفاقمة مع العراق ، ويرأس لجنة الأمن التي أعطت تعليمات محددة منذ الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٩ لتقييد حركة العراقيين في الكويت واستدعاء أعداد منهم للتحقيق معهم ، ثم طردهم من الكويت ، وكان أخطر ملف يديره هو ملف الحدود بين العراق والكويت بدلاً من ولي العهد سعد العبد الله الصباح (٢).

لقد خدمت تصريحات الرئيس العراقي الحادّة تلك الإستراتيجية الأمريكية الساعية لضرب العراق ، ففي يوم الثاني من نيسان ١٩٩٠ نبهت إذاعة بغداد لساعات طويلة إلى ان رئيس الجمهورية سيلقي ((**خطاباً تاريخياً مهماً**))(٣) ، وبالفعل بثت الإذاعة في عصر اليوم نفسه الشريط المسجل للخطاب ، وفيه كشف عن امتلاك العراق للسلاح الكيمياوي المزدوج

(١) ينظر : ف . ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص٢٩١ ؛ محمد المشاط ، كنت سفيراً للعراق في واشنطن .. حكايتي مع صدام في غزو الكويت ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٠ .
(٢) ينظر : سعد البزاز ، حرب تلد أخرى ، ص ص ٤٦-٤٧ .
(٣) نص الخطاب موجود في : مجلة " الدستور " ، العددان (٦٣٢-٦٣٣) ، ص ص ١٠-١٣ .

الذي يستطيع به أن يحرق نصف إسرائيل إذا ما حاولت الاعتداء على العراق ، وكان ذلك التهديد رداً على بعض التقارير التي أشارت إلى نية إسرائيل المسبقة باستهداف المنشآت العسكرية العراقية وعلى حد تعبير أحد معاوني الرئيس الأسبق فإنه بتلك التصريحات ارتكب خطأ ستراتيجياً فضيعاً بوضعه موضوعاً حساساً جداً على طاولة الصراع العلني [(١)] ، ولم يكن لذلك ما يبرره لأنه استخدم في وسائل الإعلام المعادية والمغرضة بشكل مغاير لما أراده، وكسبت إسرائيل من خلاله قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي ، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اللوبي الصهيوني الذي يتعاطف أساساً معها[(٢)].

وجاء رد الرئيس الأمريكي جورج بوش على تصريحات الرئيس العراقي بالقول : ((**أنا أعتقد ان تصريحات صدام حسين سيئة جداً ، وأنا أطلب من العراق فوراً الكف عن استخدام الأسلحة الكيمياوية ، أنا لا أعتقد أنها سوف تساعد في استقرار أمن الشرق الأوسط والعراق وأؤكد أنها سوف يكون لها تأثيرات عكسية**)) ، واستطرد قائلاً : ((**أقترح ان مثل هذه التصريحات عن الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية يجب نسيانها**))[(٣)]. وبذلك لم يتلقَ الرئيس العراقي أي تحذير رسمي أمريكي ، على حد وصف سالنجر ، بل على العكس من ذلك تماماً ، تلقى عدداً من مبادرات التشجيع التي أسهمت في جعل الموقف الأمريكي أكثر غموضاً وتشويشاً[(٤)].

وإمعاناً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعهدت استهداف العراق وزجه في مواجهة ما كان راغباً بها يوماً ، ورداً على تصريحات الرئيس العراقي المتشددة ضد إسرائيل ، أثار عملاء بريطانيون اهتمام الرأي العام بإعلانهم في الحادي عشر من نيسان ١٩٩٠ الاستيلاء على ثمانية أنابيب فولاذية قيل إنها ((**أجزاء من سبطانة مشروع بابل [المدفع العملاق]**)) كانت جاهزة للنقل على أرصفة (تيسايد) شمال شرقي إنكلترا ، إذ كانت الدفعة الأخيرة من اثنان وخمسون جزءاً تؤلف سبطانتي المدفع العملاق . ويذكر وليم لوثر بأن المخابرات البريطانية (MI6) كانت قد أعلمت الكمارك بشأن أجزاء السبطانة ، وانها قامت

---

(١) وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص ص١٩٨-١٩٩ .

(٢) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : هادي قبيسي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٧٤-١٠٠ .

(٣) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص ص ٣٦-٣٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٣٨ .

بهذا العمل بطلب من الموساد الإسرائيلي، كون الوكالتان البريطانية والإسرائيلية كانتا على علم بشأن مشروع بابل منذ بدايته تقريباً[(١)] .

وبالرغم من كون الأنابيب المشار إليها كانت مسجلة كأنابيب للاستخدامات في مجال إنتاج النفط ، إلا ان السلطات البريطانية أصرت على كونها جزء من **((مدفع عراقي عملاق))**[(٢)] إرضاءاً للتوجهات الأمريكية – الصهيونية التي استهدفت تشويه صورة العراق الدولية ، كبداية للحملة العسكرية التي استهدفت بنيته التحتية وفي كافة المجالات .

ويشير رامزي كلارك بأنه ((**وفي الوقت الذي كانت الحملات الإعلامية حول الاستخدامات العسكرية العراقية طاغية في وسائل الإعلام العالمية ، كانت وزارة التجارة الأمريكية تصدر موافقتها على شحن معدات مماثلة وذوات استخدام مزدوج إلى العراق بمليارات الدولارات**)) ، وكان هذا الموقف كفيلاً بأن يجعل العراق متيقناً بأن ((**الحكومة الأمريكية تدعم تطوير قدراته العسكرية**))[(٣)]. وفي ذات الشهر من العام نفسه **(**نيسان ١٩٩٠**)**، استدعت وزارة الدفاع الأمريكية مئة ألف جندي أمريكي تم إخضاعهم لعمليات تدريب أساسية ، ومن ثم إرسالهم إلى الخليج العربي[(٤)] .

وما بين استمرار توريد المعدات الامريكية ((ذات الاستخدام المزدوج)) إلى العراق ، وتكثيف التواجد العسكري الأمريكي في الخليج ، تتوضح الدوافع الحقيقية للإدارة الأمريكية بالاستمرار في سياسة توريط العراق وصولاً إلى تحقيق غايتها المنشودة في تفكيك بنيته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وهذا ما جرى مابين ١٩٩١–٢٠٠٣ .

وفي خضم التناقضات السياسية الأمريكية في علاقتها مع العراق ، قام وفد مجلس الشيوخ الأمريكي برئاسة السيناتور (روبرت دول) بزيارة للعراق في الثاني عشر من نيسان ١٩٩٠ ، أي بعد نحو عشرة أيام من خطاب الرئيس العراقي المتشدد ضد إسرائيل ، وبعد بضعة أيام من موافقة السياسة العليا الأمريكية على مشروع إنزال العقوبات الاقتصادية بحق

---

(١) وليم لوثر ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٨–٢٧٩ .

(٢) كانت المواد المصادرة من ذوات ((الإستخدام المزدوج)) ومن نفس النوع الذي كانت حكومات الغرب تصدره عن علم وتصميم وبطرق غير شرعية إلى العراق على مدى سنوات ، ولكن هذه المرة تصرف المسؤولون البريطانيون كما لو أن قوانين التصدير قد تم انتهاكها ، وسارع الإعلام إلى انتهاز الفرصة لإظهار العراق كدولة تشكل خطراً عسكرياً . وفي وقت لاحق ، وعندما كانت إذاعة لندن تستعد لكشف تآمر الحكومة البريطانية في تزويد العراق بهذه القطع ، تم تأجيل البرنامج الموجه بهذا الخصوص ، وتقرر إلغاءه فيما بعد . يراجع : رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص ص ٣٤–٣٥ .

(٣) رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

(٤) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص١٥٦ .

العراق، والذي أجهضه الرئيس الأمريكي قبل إقراره[١] . وأثناء اجتماع الوفد الأمريكي بالرئيس العراقي في أحد القصور الرئاسية بمدينة الموصل ، تحدث دول عن سبب زيارة وفده قائلاً بنبرة لم تخلو من التهديد : ((**... لأننا إذا كنا نؤمن بدور العراق الأساسي في الشرق الأوسط ، فإن سعيكم إلى الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لا بد أن يعرض بلدكم لمخاطر جمة بدل تأمين الحماية له .. إن مبادرات كهذه تهدد بلداناً أخرى وتثير الاضطرابات في الشرق الأوسط .. إن تصريحاتكم الأخيرة التي تهدد باستخدام السلاح الكيميائي ضد إسرائيل ، أحدثت صدمة قوية في العالم أجمع ، ومن الأجدى بالنسبة لكم وللسلام في الشرق الأوسط أن تتراجعوا عن برامج ومشاريع شديدة الخطورة وعن تصريحات ومواقف مشبعة بالاستفزاز**))[٢] .

تابع الرئيس العراقي حديث دول بهدوء تام ، فعلق عليه بالقول : ((**أنا أعتقد بوجود حملة واسعة منسقة ضدنا تقودها الولايات المتحدة الأمريكية**)) ، فأجاب دول على الفور : ((**على جميع الأحوال ليس جورج بوش مصدره هذه الحملة . لقد قال لنا البارحة انه لا يؤيدها**)) ، وأعاد دول إلى الذاكرة موقف الولايات المتحدة الذي أدان إسرائيل عام ١٩٨١ بعد قصفها مفاعل تموز ، فقاطعه الرئيس العراقي قائلاً : ((**لقد أدنتموها بالتأكيد ، ولكني اطلعت على تقارير عديدة تفيد ان الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بالهجوم**))[٣] . وأشار عضو آخر وهو الآن سمبسون إلى العلاقات العراقية – الأمريكية قائلاً : ((**إن مشكلتكم ليست مع الحكومة الأمريكية أو الشعب الأمريكي وإنما مع وسائل الإعلام الأمريكية التي يصعب السيطرة عليها**)) ، وتداخل دول مجدداً بإشارته إلى البرنامج المعادي للعراق والذي بثته إذاعة " صوت أمريكا " في الثاني عشر من شباط ١٩٩٠ ، وقدم إعتذاره وأبلغ الرئيس العراقي بأن المسؤول عن البرنامج المذكور قد تمت معاقبته ، واستطرد دول خاتماً حديثه بالقول: ((**صرح لي الرئيس بوش منذ ١٢ ساعة فقط انه يبحث عن أفضل العلاقات معكم وان حكومته تفتش عن أمتن الروابط مع العراق وأستطيع التأكيد إن الرئيس بوش سوف يعارض فرض العقوبات ولو تطلب الأمر استخدام الفيتو في مواجهة قرارات كهذه ، إلا إذا حدث استفزاز معين**))[٤] ، المعنى الذي ترك الباب مفتوحاً لكل احتمالات التدخل ألأمريكي لاحقاً في تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية العراقية ، وهذا ما

---

(١) سامي عصاصة ، المصدر السابق ، ص٨٥ .
(٢) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .
(٣) سامي عصاصة ، المصدر السابق ، ص٨٦ .
(٤) المصدر نفسه ، ص٨٦ .

قامت به واشنطن فعلياً تجاه العراق في الشهور اللاحقة التي سبقت آب ١٩٩٠ ، الذي كان مجرد وسيلة دبلوماسية لإشغال العراق وإيهامه بأن واشنطن لا تتدخل مطلقاً بما يتعلق بالسيادة العراقية ورؤية قيادته في إدارة علائق البلاد الخارجية . وإلى شيء من هذا القبيل قالت سفيرة الولايات المتحدة في العراق (إبريل غلاسبي) التي آثرت الصمت طيلة مدة حديث زملائها قائلة : **((أستطيع التأكيد ، كسفيرة للولايات المتحدة ، ان هذه هي سيدي الرئيس ، السياسة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية))**[١].

وما أن عاد الوفد الأمريكي إلى واشنطن ، حتى أكد روبرت دول للرئيس بوش بحضور معاونيه ، ان الرئيس العراقي يشكل **((نموذج القائد الذي تستطيع الولايات المتحدة التأثير عليه وتوجيهه إذا ما أرادت ذلك))**[٢]. وانطلاقاً من تقرير وفد مجلس الشيوخ تبنى الجنرال (برنت سكوكروفت) وجهة نظر دول الداعية إلى اعتبار العراق ورئيسه **((دعامتي توازن الشرق الأوسط الأساسيتين))**[٣].

وفي الخامس والعشرين من نيسان ١٩٩٠ ، وبمناسبة حلول شهر رمضان المبارك أرسل الرئيس الأمريكي جورج بوش برسالة صداقة إلى الرئيس العراقي يبدي من خلالها الأمل في أن **((العلاقات الجيدة بين الولايات المتحدة والعراق سوف تخدم السلام والإستقرار في الشرق الأوسط ...))**[٤] . كما أدلى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي ورداً على تقديم العديد من أعضاءه مسودة قرار يدعو إلى فرض عقوبات على العراق قائلاً : **((من السابق لأوانه مناقشة وإقرار فرض عقوبات على العراق ... أعتقد ان مثل هكذا إجراء سوف لا يعطينا المرونة الكافية في التعامل مع العراق وسوف يعيق أيضاً صلاحيات الرئيس في التعامل مع السياسة الخارجية ...))**[٥] .

---

(١) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص٤١.

(٢) سامي عصاصة ، المصدر السابق ، ص٨٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ٨٧–٨٨ .

(4) J.Baker , The policy of Diplomat , New York 1992 , p.270 .

(٥) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص٤١.

شهد شهرا أيار وحزيران ١٩٩٠ توتراً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط دفع بعدد من الدبلوماسيين والسياسيين للإشارة إلى ان أحداثاً جسام ستحدث في هذه المنطقة ، فقد ازداد التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية وانقطعت المحادثات بينهما إثر المذبحة التي قام بها احد الإسرائيليين في الضفة الغربية وقتله سبعة فلسطينيين وقيام الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو ضد قرار تجريم إسرائيل ، وكذلك توترت العلاقات العراقية – الأمريكية إثر قيام جبهة التحرير الفلسطينية التي يسندها العراق بمحاولة إنزال من البحر للهجوم على المنشآت الإسرائيلية وإعلان الرئيس العراقي صدام حسين تعقيباً على ذلك بأن العراق سيهاجم إسرائيل إذا قامت بالاعتداء على العراق أو على أي بلد عربي آخر(١) .

ولعل الأكثر خطورة من كل تلك التطورات ما ذكره بيار سالنجر وإريك لوران في كتابهما ((حرب الخليج . الملف السري)) ، إذ يشيرا إلى أنه ومع مطلع شهر أيار ١٩٩٠ وصلت إلى الإدارة الأمريكية إشارتان تنذران بالخطر ، ولم يكن أحد من المسؤولين الرسميين مستعداً من قبل لأخذهما بنظر الاعتبار ، وقد تمثلت أولى تلك الإشارات في تقرير أرسلته وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A) إلى البيت الأبيض تؤكد فيه حسب المعلومات المتوافرة لديها ان هجوماً عراقياً على الكويت ((أصبح وشيكاً ومحتملاً)) ، وكانت دوائر البيت الأبيض قد تلقت في السابق إشارات حول إمكانية مهاجمة العراق لإسرائيل وليس الكويت(٢) .

وبفعل تسارع وتيرة الأحداث السياسية ، وشدة الحملات الإعلامية الغربية – الإسرائيلية الموجهة ضد العراق ، جاء لقاء الرئيس العراقي صدام حسين يوم الرابع والعشرين من حزيران ١٩٩٠ بالمراسلة الصحفية (دايان سوير) من محطة التلفاز الأمريكية " A.B.C " والصحفية (كارن أليوت هاوس) مراسلة صحيفة " ول ستريت جورنال " الأمريكية ليوضح وجهة النظر العراقية الرسمية والشعبية حول مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، إذ قال بهذا الصدد : ((**... نحن لا نريد الحرب ، فالعراق يعرف ماذا تعني**

---

(١) محمد المشاط ، المصدر السابق ، ص٩٩ .

(٢) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص ص ٤٢-٤٣ . ويراجع كذلك تفاصيل الاجتماع السري الذي عقد في البيت الأبيض برئاسة جورج بوش (الأب) في ١٧ / أيار / ١٩٩٠ حول تقييم ((خطورة المؤسسة العسكرية العراقية على مصالح الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية)) في : محمود بكري ، المصدر السابق ، ص ص ١٤٧-١٤٩ .

الحرب ، والعراق حارب لمدة ثماني سنوات ، ومازال يشتري السلاح من لقمة عيش شعبه ليمنع استئناف الحرب بيننا وبين إيران ، ولذلك فالعراق لا يريد الحرب لأنه يعرف مآسيها... فالذي يقاتل ثماني سنوات يعرف قيمة الحرب وقيمة الكرامة وقيمة الشرف...)).

وحول الحملة العدوانية الموجهة ضد بلاده قال : ((**...ان العراق يسير ضمن سياسة صحيحة ، وإسرائيل وأمريكا وانكلترا بتنسيق وتعاون ، سواء ثنائياً أو ثلاثياً ، هم الذين فتحوا النار على العرب وعلى العراق ، وبدؤوا الحملة وقصدهم الواضح من هذه الحملة هو تركيع العرب ...إذن هم كما نتصور اعتقدوا إن هذا الوقت وليس غيره ، هو المطلوب لهجوم على العراق لكسر شوكته ... فإذا ما ركع العراق وهو الذي قاتل ثماني سنوات باقتدار وبحمية ، ففي تصورهم انه ليس بمقدور أي من العرب ان يتحدث عن الحقوق المغتصبة بعد ذلك ، وبالتالي تستطيع إسرائيل وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية أن تهيمن تماماً على المنطقة وترسم سياستها في شتى الوسائل ...))**[١].

وفي مقابل وضوح الرؤية حول سياسة العراق الداخلية والخارجية الداعية إلى السلم والتزام جانب العقل والحكمة والتروي ، أصرت الولايات المتحدة وبريطانيا بتحالفهما مع إسرائيل للاستمرار في خطة إيذاء العراق واستهدافه حتى يوم الثاني من آب ١٩٩٠ وما بعده، إذ يؤكد (لاروش) بأن خطة الحرب ضد العراق والتي جرى الإعداد لها قبل أحداث آب ١٩٩٠ بزمن ليس بالقصير كانت تستهدف ، برغم كل المرونة والوضوح الذي أبدته السلطات العراقية قبل الأزمة ((**ضرب العراق ضربة شاملة ، كخطة فعلية قائمة ، لأن العراق عدو إسرائيل اللدود ، ولأنه البلد الذي لا يتلاءم مع مفهوم المشاركة الإقليمية الذي تبنته إدارة بوش [الأب] تمشياً مع الرغبة الصهيونية))**[٢].

تزامنت هذه التطورات المتسارعة مع استدعاء وزارة الدفاع الأمريكية مئة ألف جندي من جنودها لإخضاعهم للتدريب الأساسي ومن ثم إلحاقهم بالسعودية [٣]،كما اشرنا لذلك مسبقاً، وعقد مؤتمر القمة العربية في بغداد أواخر شهر أيار ١٩٩٠ الذي شهد تصعيداً خطيراً للأحداث أفضت فيما بعد لدخول العراق إلى الكويت .

---

(١) ينظر تفاصيل نصوص المقابلة في : مجلة " ألف باء " العدد (١١٣٦) ،السنة (٢٣) ، بغداد ٤ تموز ١٩٩٠ .

(٢) مقتبس من : محسن الموسوي ، المصدر السابق ، ص٧ .

(٣) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ص١٥٦ .

إن إرسال الولايات المتحدة لجنودها الذين تم تدريبهم تدريباً أساسياً وتهيئتهم للقتال ضد العراق لم يأت اعتباطاً ، كما ان احد مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية ويدعى (كوليز) وضع دراسة خاصة بعنوان : ((**استخدام القوة المسلحة في تأمين نفط الخليج**)) ركز فيها على الاحتمالات المترتبة على تعرض دول الخليج لتهديد حقيقي لأمنها واستقرارها ، وأكد ان نفط الخليج لا يهم حكام الخليج بالقدر الذي يجعلهم أثرياء ، ولكن هذا النفط **((يهمنا نحن لأن به نشغل مصانعنا ويجعلنا نتغلب على عوائقنا الاقتصادية والعسكرية ويضمن لنا مستقبل أبناءنا ومؤسساتنا الاقتصادية والعسكرية ، ولا يحق للدولة التي تعتدي عليهم أن تمس او تقترب من أي بئر من آبار النفط الموجودة في المنطقة ، وبإمكاننا ان نعقد اتفاقاً مع هذه الدولة المعتدية على أساس إن الأرض لهم والنفط لنا ...مع إعطاء هذه الدولة المعتدية بعض النسب من إنتاج هذه الآبار ، بشرط ان لا تؤثر هذه النسب على المجموع الكلي الذي تحتاجه من طاقة النفط))**[١].

بالمقابل كان الرئيس العراقي يتابع ما كان يدور حول العراق ، إلا أن أسلوبه في إدارة الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن موفقاً ، ولم تسنده الدبلوماسية العراقية في الخطوات التي كان عليه اتخاذها ، فضلاً عن الدور الذي قامت به الكويت ومعها الدول الخليجية الأخرى ، ومصر الذي أثارت رئيسها حسني مبارك تصريحات الرئيس العراقي في مؤتمر قمة مجلس التعاون العربي في عمان في الرابع والعشرين من شباط ١٩٩٠ والتي أدرك من خلالها ان العراق يريد أن يهيمن على الخليج العربي بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية التي كان مبارك يعدها حليفه الأساسي في المنطقة العربية وتلقيه مساعدات سنوية منها بنحو أكثر من ملياري دولار [٢] .

جاء عقد مؤتمر القمة العربية الطارئ في بغداد للمدة (٢٨-٣٠ من أيار ١٩٩٠) فرصة للرئيس العراقي ليوجه خطابه إلى بعض الدول الخليجية واضعاً الملوك والرؤساء العرب أمام

---

(١) ينظر تفاصيل ذلك التقرير الخطير في : محمود بكري ، المصدر السابق ص ص١٢١-١٢٢ . كما أشار الدكتور العلاف إلى جزء من ذلك التقرير ، ص ص١٥٤-١٥٥ .

(٢) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص ص ١٣-١٤ . وللاطلاع على دور الرئيس المصري محمد حسني مبارك في الإسهام ، بشكل أو بآخر بالعدوان على العراق عام ١٩٩١ ، يراجع : سامي عصاصة ، وثائق حرب الخليج ، بيروت ، ١٩٩٤ .

مسؤولياتهم لإقناع أمير الكويت للقبول بمطالب العراق ، وأولى المؤتمر اهتماماً بالغاً **((للتهديدات والحملات السياسية والإعلامية العدائية المغرضة وإجراءات الحظر العلمي والتقني التي يتعرض لها العراق ، وما تشكله من أخطار على سيادة دولة عضو في جامعة الدول العربية وآثارها على الأمن القومي العربي))**(١) ، وأشار الرئيس العراقي ان استعمال السلاح الاقتصادي عد بمثابة إعلان حرب على العراق في معرض الهجوم الذي شنه على الكويتيين الذين كانوا يزيدون عمداً حصصهم في أوبك ، ولم يقللوا من إنتاج النفط أو يلغوا قروض الحرب للعراق ولم يعطوه منحاً إضافية (٢) . واختتم كلامه بالقول : **((لو في الجلد نتحمل لتحملنا ، ولكننا وصلنا إلى حال لا نتحمل الضغط))** (٣).

لم يأبه أمير الكويت بما ذكره الرئيس العراقي ، بل على العكس من ذلك ، عمد بعد عودته من قمة بغداد إلى جراء اتصالات سرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وتمخض ذلك عن اتخاذ الكويت مواقف متشددة ضد العراق (٤). كما إن مارغريت تاتشر ، رئيسة وزراء بريطانيا بعثت في شهر تموز ١٩٩٠ رسالة عاجلة إلى أمير الكويت وولي عهده تحثهما على **((رفض المطاليب العراقية ، وإبقاء الخلافات معلقة دون تسوية))** (٥) .

وبسبب الاتصالات السرية التي قام بها حكام الكويت مع إدارة البيت الأبيض بعد عقد قمة بغداد في أيار ١٩٩٠ ، قام الرئيس العراقي صدام حسين بإرسال خطاب توضيحي إلى

---

(١) جريدة الثورة ، بغداد ، ١ / حزيران / ١٩٩٠ .

(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

(٣) ينظر نص الخطاب في : جريدة الثورة ، ١/ حزيران / ١٩٩٠ .

(٤) عودة بطرس عودة ، المصدر السابق ، ص٦١ . كان للتحريض ألأمريكي للكويت انعكاساته الواضحة على التشدد في الموقف الكويتي الرسمي ، الأمر الذي دفع العراق إلى تصعيد لهجته التهديدية . ففي أواخر شهر حزيران ١٩٩٠ بعث الرئيس العراقي برسالة إلى أمير الكويت جابر الصباح أشار فيها بأنه إذا لم تحل مسألة الديون من خلال الطرق السياسية فإن العراق سوف يتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية حقوقه ، وقال ما نصه : ((... وعليكم ان تبادروا بإسقاط هذه الديون وإلا فإننا سنلجأ لكل الوسائل الأخرى حتى تقتنعوا بأهمية مطلبنا ، وإنني إذ أبلغكم بذلك فأرجوا ان لا يتبادر إلى ذهنكم إن هذا تهديد عراقي لحدودكم الامنية ، فنحن نحافظ علة أمنكم بنفس القدر من الإجراءات التي تتخذونها انتم للحفاظ على هذا الأمن)) . وقد تم نقل الرسالة بعد استلامها في الكويت ، وعلى الفور ، إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي دلل على طبيعة التنسيق الكويتي – الأمريكي حول أهمية التصعيد ضد العراق وخنقه سياسياً واقتصادياً . ينظر نص الرسالة في : محمود بكري ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٨-١٦٩.

(٥) سعد البزاز ، حرب تلد أخرى ، ص ٥١ .

رئيس الولايات المتحدة جورج بوش في الأول من تموز ١٩٩٠ أكد فيه احترام العراق للمصالح الدولية في الخليج العربي ، ((**وإن العراق حريص تماماً على علاقاته مع الولايات المتحدة ، وإن المبدأ الأساسي الذي يجب أن تقوم عليه هذه العلاقة يندرج تحت الاحترام المتبادل ، فالعراق لا يريد تهديد مصالح الدول الغربية في الخليج العربي ، وكذلك يطلب العراق احترام حقوقه التاريخية والثابتة في المنطقة ... إننا لا نريد أن نفجر موقفاً عسكرياً في المنطقة ... وأحب أن أؤكد لكم إننا لا نضمر العداء للولايات المتحدة أو الدول الغربية الأخرى ، ونرجو أن تبادلونا ذات الشعور...**))[١].

وتعزيزاً للدور الذي كانت الكويت تقوم به ، ولإشعارها ان الولايات المتحدة الأمريكية تقف إلى جانبها ، قامت الطائرات الأمريكية في شهر تموز ١٩٩٠ بتدريب عملي لردع هجوم مفترض تقوم به إحدى دول جنوب غرب آسيا ، هي العراق ، كما تم تسميتها في التدريبات ، وحددت القيادة الأمريكية في تدريباتها التي جرت في ولاية ساوث كارولينا العراق كهدف استراتيجي يتعين ضربه[٢]، الأمر الذي أكد النيات المبيتة ضد العراق ، برغم الرسالة الدبلوماسية التي وجهها الرئيس العراقي إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش في الأول من تموز ١٩٩٠ . ورفعت الاستخبارات العسكرية تقريراً إلى مراجعها العليا أشارت فيه إلى اقتراب سفن حربية أمريكية من سواحل الكويت في السادس والعشرين من تموز ١٩٩٠ ، ووصول سبعة ضباط أمريكان بعد ثمان وأربعين ساعة إلى مطار الكويت[٣] .

وبالمقابل لم يستطع العراق إخفاء تذمره من الأسلوب الذي كانت تقوم به الكويت وبعض الدول الخليجية ضده ، فأشار لذلك الرئيس العراقي في خطابه بالذكرى السنوية للتغيير السياسي الذي شهده العراق يوم السابع عشر من تموز ١٩٦٨، وبعد يومين من رسالة بعثها طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقي إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي فأكد خطورة الأعمال المتعمدة من قبل الكويت والإمارات والمتمثلة

---

(١) ينظر نص رسالة الرئيس العراقي صدام حسين في : محمود بكري ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٣-١٧٤ .

(٢) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص ١٥٧ .

(٣) سعد البزاز ، حرب تلد أخرى ، ص٥٢ .

بخرق التزاماتها بالحصص المخصصة لها[١] ، وقال أن ثمة مؤامرة بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية غرضها إيذاء العراق ، وان هذه المؤامرة تنتهج نهجاً جديداً يقوم على التآمر الاقتصادي ، أي على إعلان الحرب الاقتصادية التي ستؤدي إلى قطع أرزاق العراقيين ، وأضاف ان قطع الأرزاق هو بمثابة قطع الأعناق ، واستطرد قائلاً : إن الولايات المتحدة الأمريكية حرضت بعض الدول العربية على زيادة إنتاجها النفطي على الحصص المقررة من أوبك ، الأمر الذي أدى إلى هبوط أسعار النفط من ٢٧-٢٨ دولاراً للبرميل حتى وصل إلى ١١-١٢ دولاراً ، ومحاولة جر العراق إلى خسارة سنوية بلغت نحو ١٤ بليون دولار ، وجاء هذا التخفيض والتآمر الاقتصادي ضد العراق بدفع من الولايات المتحدة التي تروم الحصول على النفط العربي بأسعار زهيدة بغية زيادة مخزونها الإستراتيجي على حساب ما موجود لدى العرب ، ثم اختتم خطابه بالقول : ((**... إذا لم تنفع الكلمات في حمايتنا فلن يكون أمامنا سوى العمل على إعادة الأمور إلى نصابها واستعادة حقوقنا المغتصبة**))[٢].

وفي ظل الغموض السياسي الذي غطى تلك المرحلة الحرجة من تاريخ العالم وفي ذات اليوم الذي ألقى به الرئيس العراقي خطابه ، وافقت الإدارة الأمريكية على بيع العراق عدداً من الآلات الحاسبة (أجهزة الكومبيوتر) وأجهزة راديو ومحطات أشعة تخطيطية تستخدم لتصميم الصواريخ وتحليل مساراتها ، فضلاً عن عُدد ميكانيكية ذات تكنولوجيا متقدمة ، وأجهزة رسم خرائط بالآلات الحاسبة ، ومُعدات تصويرية لتحليل الصور الملتقطة بالأقمار الاصطناعية ، وكانت معظم تلك التكنولوجيا مشتراة للوزارات العراقية الرئيسية مثل وزارتي الدفاع والداخلية ، وهيئة الطاقة النووية[٣] ، الأمر الذي يعيدنا مجدداً إلى المعايير الازدواجية التي مارستها الإدارة الأمريكية وأجهزة استخباراتها في تحديد ورسم معالم سياستها الخارجية ضد العراق بقصد التضليل . فضلاً عن رغبتها أساساً باستدراج النظام السياسي في العراق نحو إجتياز الخطوط الحمراء تمهيداً لإسقاطه . وقبل أن ينفذ الرئيس العراقي تهديده ، وما جاء في خطابه يوم السابع عشر من تموز ١٩٩٠، واعتقاد عدد من الدبلوماسيين ان القصد

---

(١) ينظر نص المذكرة التي رفعها طارق عزيز إلى الشاذلي القليبي بتاريخ الخامس عشر من تموز ١٩٩٠ في : عودة بطرس عودة ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥٥-٢٦١ .

(٢) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص ص ٥٧-٥٨ . وللإطلاع عن نص خطاب الرئيس العراقي يراجع : جريدة الجمهورية ، بغداد ، ١٨ / تموز / ١٩٩٠ .

(٣) سامي عصاصة ، هل انتهت حرب الخليج ... ، ص ٨٩ .

من هذا التهديد هو إجبار الكويت والإمارات العربية على التخلي عن زيادة الإنتاج النفطي وقبول الكويت بمطالب العراق ، ردت الحكومة الكويتية وعلى لسان وزير خارجيتها اتهام العراق لها بأنه تلفيق للحقائق ، واقترحت إنشاء لجنة من جامعة الدول العربية لحل مشكلة الحدود العراقية – الكويتية ، في حين جاء رد الفعل الأمريكي سريعاً ، وبعد يومين من خطاب الرئيس العراقي على لسان الناطق بإسم الخارجية الأمريكية إذ أشار إلى أن الولايات المتحدة تدعم بشكل فردي أو جماعي أصدقائها في الخليج، لأنهم يرتبطون بها بروابط عميقة[١] .

وإثر تطورات سريعة لم تنفع معها كل الجهود الدبلوماسية ، بما فيها مقابلة إبريل غلاسبي سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد للرئيس العراقي في الخامس والعشرين من تموز ١٩٩٠[٢] ، وتأكيداتها له بأن الولايات المتحدة ليس لديها نية في التدخل في الصراعات العربية – العربية مثل الصراع الحدودي مع الكويت ، وإشارتها إلى ان رئيسها بوش **((لاينوي ان يعلن الحرب الإقتصادية على العراق))**[٣]، اعتقد الرئيس العراقي إنه حصل على الضوء الأخضر من الأمريكان للقيام بما كان ينوي القيام به ، فتزامنت عملية تحريك العراق لقواته قرب الحدود الكويتية مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية أنها تعتزم القيام بمناورات عسكرية بالاشتراك مع دولة الإمارات العربية المتحدة في الخامس والعشرين من تموز ١٩٩٠ ، وبعد ستة أيام عقدت في مجلس النواب الأمريكي جلسة استماع برئاسة النائب (لي هاملتن) حول آخر التطورات في الشرق الأوسط ، واستدعى جون كيلي ، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط للإدلاء بشهادته ، والاستماع إلى رأي الخارجية حول الحشود العسكرية العراقية على الحدود الكويتية ، وطرحت في هذه الجلسة أسئلة حول الموقف الأمريكي فيما لو قام العراق بدفع قواته إلى داخل الحدود الكويتية ، فجاء جواب كيلي وهو يتضمن ما نصه : **((هذا سؤال افتراضي ولا أريد الدخول فيه ، ولكن أقول إن أمريكا سوف تنظر بعين الجد إذا حدث مثل هذا التطور))** ، ويعود هاملتون ليطرح تساؤلاً آخراً : **((في هذه الحالة هل من الصحيح القول انه ليس لدينا أي معاهدة تلزمنا باستخدام القوات الأمريكية؟))** ، فجاء جواب كيلي : **((هذا صحيح!))** ، فكان ذلك بمثابة إشارة أخرى واضحة

---

(١) محمد المشاط ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(٢) ينظر : نص مقابلة السفيرة الأمريكية غلاسبي مع الرئيس العراقي في : مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، المصدر السابق ، ص ص١٦١–١٦٩ .

(٣) ف . ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ ؛ بوب ود وورد ، القادة . أسرار ماقبل وبعد أزمة الخليج ، ترجمة : عمار جولاق ومحمود العابد ، عمان ، ١٩٩١ ، ص١٧٨ .

المعالم تلقتها القيادة العراقية وهي أن واشنطن لن تتدخل ! [1]. ومن المؤكد أن الرئيس العراقي وأجهزته الإستخبارية كانت تتابع الموقف الأمريكي أولاً بأول فجاءت تصريحات كيلي وصمت الإدارة الأمريكية ومن قبلها إشارات غلاسبي لتعطي تطمينات غير واقعية له مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدة لا الآن ولا في المستقبل القريب كي تورط نفسها في حرب مجهولة النتائج مع العراق ، ومن دون أدنى شك فإن حسابات الرئيس العراقي كانت خاطئة كلياً حين تصور بأن واشنطن لن تتدخل ، فما كانت أمريكا لتتركه وجيشه الضخم فرصة الاستيلاء على الكويت وتهديد المصالح الأمريكية والاسرائيلية في الخليج العربي والشرق الأوسط برمته . وكان للسياسة النفطية التي اتبعتها الكويت ، فضلاً عن أزمة الحدود العراقية – الكويتية والاتهامات المتبادلة دور كبير في زيادة الاحتقان ، وفشل الجهود السياسية العربية في حل الأزمة وانهيار ما سمي بمباحثات الفرصة الأخيرة في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم الحادي والثلاثين من آب ١٩٩٠[2] . وترتب على كل ذلك اتخاذ العراق لإجراءات عسكرية حازمة ، فكان اجتياح الجيش العراقي للكويت [3] والذي حدث في الثاني من آب ١٩٩٠ . وبهذا تهيأت للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة خاصة بعد أن أعلن العراق ضم الكويت له ، وعدها المحافظة التاسعة عشر[4] . وقد هربت العائلة

---

(١) محمد المشاط ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٨-١٠٩ ؛ رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص ص ٣٧-٣٨ .

(٢) كان لأمير الكويت جابر الصباح دوراً كبيراً في إرساء أجواء التوتر المسبق قبيل ساعات من اجتماع الفرصة الأخيرة بجدة يوم ٣١/ تموز / ١٩٩٠ . فقد أثبتت إحدى الوثائق التي حصل عليها الجيش العراقي بعد دخوله للكويت وتحمل رقم (٣٥٣) مؤرخة في (١٤١١/١/٧ هـ) ، وعليها تهميش صادر من الأمير نفسه وموجه لسعد العبد الله رئيس الوفد الكويتي في مباحثات جدة يقول فيها ما نصه : ((الشيخ سعد نحضر الاجتماع بنفس شروطنا المتفق عليها والأهم بالنسبة لنا مصالحنا الوطنية ومهما ستسمعون من العراقيين والسعوديين عن الأخوة والتضامن العربي لا تصغوا إليه . كل واحد منهم له مصلحة ، السعوديين يريدون إضعافنا واستغلال تنازلنا للعراقيين لكي نتنازل لهم مستقبلاً عن المنطقة المقسومة والعراقيون يريدون تعويض حربهم من حسابنا . لا هذا يحصل ولا ذاك وهو رأي أصدقائنا في مصر وواشنطن ولندن ... أصروا في مباحثاتكم نحن أقوى مما يتصورون)) . ينظر: نص الوثيقة في شامل عبد القادر ، لعبة الكبار ، ص ١٩٦ .

(٣) عبد الزاق خلف محمد الطائي ، ((العراق والنظام الإقليمي الخليجي . المتغيرات والاستمرارية)) ، بحوث الندوة (٢٩) لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل ، سلسلة شؤون إقليمية (٢٦) ، الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٤٨-١٤٩ .

(٤) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص١٥٧ . ولإطلاع على قرار مجلس قيادة الثورة العراقي الخاص بضم الكويت (الفرع) إلى العراق (الأصل) في الثامن من آب ١٩٩٠ ينظر : مجلة " حراس الوطن " ، العدد (٤٦) ، السنة (٣٧) ، بغداد ، ١٢/ آب / ١٩٩٠ ، ص ص ٧٢-٧٣ .

المالكة الكويتية واستطاعت ان تفلت من قبضة القوات العراقية المهاجمة بعد أن أعلمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الأسرة الحاكمة في الكويت **((قبل وقت كي تخرج ، ولكن آل الصباح نسوا بصورة ملائمة أن يخبروا عسكريي البلاد بمعلوماتهم ان الكويت على وشك ان تُغزى))**(١) ، وإن العراق نفذ ما قاله رئيسه من إنه إذا لم يتوصل إلى اتفاق مع الكويت فإنه ((**سيكون أمراً طبيعياً بأن لا يقبل العراق بالموت**))(٢) ، الأمر الذي توقعه مسؤول كويتي عندما قال للأردنيين إن صدام **((يريد الكويت بكاملها))** ، ولا يريد جزيرتي وربة وبوبيان اللتين تؤمنان له منفذاً على الخليج العربي (٣).

ترتب على اجتياح القوات العراقية المسلحة لمجمل الأراضي الكويتية(٤) ، فجر الثاني من آب ١٩٩٠ جملة متغيرات موضوعية ألقت بظلالها الثقيلة على تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحديداً . ولعل من بينها بروز العراق كقوة عسكرية ضاربة لا يمكن الاستهانة بقدراتها في المنطقة . فضلاً عن توفير الذريعة الملائمة للوجود الأمريكي الغربي المكثف والمباشر في منطقة الخليج العربي ، وتفعيل دور إسرائيل في المنطقة . كما أحدث الاجتياح متغيرات مهمة ، على صعيد الخارطة السياسية للخليج العربي ، دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتبني سياسة جديدة تجاه العراق لأن العراق ، رفع من إمكانية أن تصبح لدولة معادية لها ولإسرائيل هيمنتها على موارد النفط في المنطقة ، وأن يهدد إحدى المناطق الأكثر أهمية لها في الصميم ، لتدخل العلاقات العراقية – الأمريكية مرحلة خطيرة ترتبت على هذه المتغيرات ، وليصبح ضرب العراق وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحالف عسكري ضم دولاً عديدة ، من سمات المرحلة اللاحقة التي لم تنتهِ إلا بإسقاط صدام حسين ونظامه .

---

(١) ف . ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص ٩٢ ؛ محمد عيسى داود ، سر المؤامرة حتى لا يضربوا العراق والسد العالي بالقنبلة النووية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٨٥–١٨٦ .

(٢) مقتبس من : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

(٣) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٤) كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعلم بالغزو العراقي للكويت قبل وقوعه حسبما ذكر فيلد تيرز مدير (C.I.A) وكان بإمكانهم توجيه أي انذار أو تحذير – سري أو علني – للعراق أن لا يهاجم الكويت كما فعلت بريطانيا عام ١٩٦١ ، وكان ذلك كافياً للحيلولة دون مهاجمة الكويت من قبل العراق . ينظر : جعفر الحسيني، المصدر السابق ، ص ٤٠٥ .

ثالثاً : دور الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة التحالف الدولي المناوئ للعراق عام ١٩٩١ والضغط على الأمم المتحدة :

إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من عملية تحرير الكويت ذريعة للتواجد في منطقة الخليج العربي ، فنشر الأمريكان ، بعد بضعة أيام ، خمسون ألف جندي على الأراضي السعودية مع وحدات استطلاعية من الكوماندوز (الوحدات الخاصة) منها وحدات الكرابس (Craps) الفرنسية المدربة على القتال في العمق وتدخلت السلطات الأمريكية فوراً لدى المصارف العالمية من أجل تجميد الأموال العراقية فيها[١] . فضلاً عن تجميد الأرصدة الكويتية في أكبر صندوق استثمار مفرد في العالم وهو ((مكتب الإستثمار الكويتي)) ومقره في لندن ، والذي يضم حسب بعض التقارير الموثوقة مابين مائة ومائة وخمسين مليار دولار[٢] .

كانت الذرائع الأمريكية للتدخل في منطقة الخليج العربي تدور حول إرسالها القوات العسكرية للدفاع فقط عن المملكة العربية السعودية عند تهديد عراقي مزعوم بغزوها[٣]، في حين أثبتت الأحداث وتطوراتها ان هذه التهديدات لم تكن في محلها ، وإن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) الذي كان ينسق مواقفه مع رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر في

(١) كرستين عبد الكريم ديلان ، قذارة الحرب النظيفة ، تعريب : محمد كاظم مجيد ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٣.

(٢) ف . ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

(٣) كان الهدف الأول للإدارة الأمريكية هو القيام بما يلزم لجعل الخطة السرية (90-1002) التي أعدتها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر سنة ١٩٧٩ للتدخل العسكري في الخليج العربي ، جاهزة للتنفيذ، وكانت الخطة تقتضي بالسيطرة الجوية والبحرية على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ، وإرسال أفواج من المشاة بعدد يكفي لتحقيق الإحباط عند العدو ، وفي ذات الوقت لخوض المعركة مع ذلك العدو المفترض وهو الإتحاد السوفيتي ، بحسب وجهة النظر الأمريكية . ينظر : بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق، ص ص ١٥٢-١٥٤ ؛ عبد الحميد الجوهري ، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق ، بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٢١٨.

أوائل آب ١٩٩٠ وتحديداً في ولاية كولورادو ، سرعان ما أطلق على سياسته وما يطمح إليه على أنه يؤشر لبدء نظام عالمي جديد[١].

لم يكن بإمكان الأمريكان ترك عملية دخول العراق للكويت تفلت من أيديهم ، لأنها كانت فرصة تاريخية لا تعوض لاتخاذها سبباً للتواجد في منطقة الخليج العربي ، لذلك كان من الطبيعي أن لا يسمحوا لجامعة الدول العربية ولا لأي وساطة عربية أخرى أن تتدخل وتتوصل إلى حل لهذه المسألة[٢] . ففي الوقت الذي كان فيه الحكام والملوك العرب مجتمعون في قاعة قصر المؤتمرات بالقاهرة بعد مضي ساعات على اجتياح القوات العراقية للكويت

(١) للتفصيل عنه يراجع : ناظم عبد الواحد جاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، بيروت ،٢٠٠٨ ، ص ص ٦٤٨-٦٤٩ . مما لاشك فيه أن أهمية منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً ، إنما تنطلق من كون هذه المنطقة تحتوي على أضخم احتياطات نفطية مؤكدة في العالم ، بينما تعاني السياسة الأمريكية تجاه المنطقة من خلل بنيوي منذ سقوط شاه إيران عام ١٩٧٩ . وإذا كانت المواجهة الأمريكية – السوفيتية ، وتركيز الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عليها ، فضلاً عن الحرب بين العراق وإيران والتي وفرت آلية لإدارة المنطقة وربطها بالإستراتيجية الأمريكية ، فقد ساعد على تخفيف الإحساس الأمريكي بهذا الخلل ، فإنه من شأن التطورات الأخيرة في الإتحاد السوفيتي ، وكذلك توقف الحرب العراقية – الإيرانية أن يزيدا من عظم المسؤولية الأمريكية تجاه أهمية منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط على نحو يعيد إليها ارتباطها الوثيق ببناء ما يسمى بـــ ((النظام العالمي الجديد)) من خلال ثروتها النفطية والاحتياطات النقدية الضخمة التي تراكمت لدى دولها ، ولأجل ذلك اعتبرت الأزمة التي ترتبت على الاحتلال العراقي للكويت ذات صلة مباشرة بالنظام الدولي الجديد ، وكانت عملية القضاء على القدرات العراقية ذات إسهام كبير في بناء ذلك النظام . ينظر : أشرف راضي ، المؤامرة الأمريكية العراقية لاحتلال الكويت بين الحقيقة والخيال ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٣٨-٣٩ .

(٢) لقد تأكد بما لا يقبل الشك ضلوع الولايات المتحدة الأمريكية وبعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٨ بتخريب العلاقات العراقية – الخليجية بالاعتماد على وسائل معلنة وأخرى خفية .فقد كشفت وثيقة سرية يعود تاريخها إلى ٢٢ / تشرين الثاني / ١٩٨٩ ، مكونة من ثماني فقرات ، أعدها مدير الأمن الوطني الكويتي (العميد أحمد الفهد) وموجهة إلى وزارة الداخلية الكويتية ، وقد أوضح العراقيون بأنهم عثروا عليها بعد دخول قواتهم الكويت ، ومن الغرابة بأنه لم يصدر أي نفي لوجودها لا من قبل الحكومة الكويتية في المنفى أو حتى الإدارة الأمريكية ، وأشارت تلك الوثيقة في فقرتها الخامسة إلى ما نصه : ((وقد اتفقنا مع الجانب الأمريكي على أنه من المهم الاستفادة من تدهور الوضع الاقتصادي في العراق لنجبر هذا البلد على الموافقة على رسم حدودنا المشتركة ... وقد عرضت وكالة الاستخبارات الأمريكية وسائل الضغط التي تراها ملائمة مع التشديد على إنه يجب أن يقوم بيننا تعاون واسع في هذا الحقل بشرط أن يتم التنسيق على أعلى المستويات)) . ينظر : عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، المصدر السابق ، ص١٤٨ ؛ شامل عبد القادر ، لعبة الكبار ، ص١٩٥ ؛ وللإطلاع على نص الوثيقة كاملاً يراجع : بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥١-٢٥٤.

وسيطرتها التامة على مجمل أراضيها ، وفي الوقت الذي رفعت فيه جلسات الجامعة العربية، عقد جورج بوش اجتماعاً مع كبار مسؤوليه وهم نائب الرئيس دان كويل ، وسكرتير البيت الأبيض جان سنونو ، ووزير الخزانة نيكولا برادي ، ووزير العدل ريتشارد ثورنبورغ ، ووزير الدفاع ريتشارد تشيني ، ومدير الاستخبارات المركزية وليام وبستر ، ورئيس الأركان كولن باول ، والجنرال نورمان شوارتزكوف رئيس القيادة المركزية المرسلة إلى الخليج العربي فيما بعد[١] ، والجنرال سكوكروف ومساعده هاس روبير كميت ، وكانت القضية المطروحة للنقاش هي قضية الدخول العراقي للكويت التي كانت أخطر أزمة يواجهونها منذ توليهم مسؤولياتهم ، فصرح بوش في هذا الإجماع الذي سمح للصحفيين والمصورين الذين كانوا يحملون أذونات من البيت الأبيض بحضوره قائلاً: ((**... إن الولايات المتحدة الأمريكية تدين الغزو بشدة وتدعو إلى إنسحاب دون شروط . ولا مكان لغزو عنيف وحشي كهذا في عالم اليوم**)) ، ثم أُغلقت أبواب الاجتماع لتستمر الجلسة سرية حوالي الساعة[٢].

لقد وجدت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في دخول العراق للكويت واحتلاله لها تسهيلاً لمهمتها في حشد تحالف دولي ضد العراق واتهامه بتجاهل قرارات الأمم المتحدة ، إلا أنها في النهاية وجدت ان الأمر يخدمها لنهب ثروة الخليج العربي عن طريق افتعال أسباب متعددة من قبيل ((**تكاليف الحرب التي ستتحملها دول الخليج ، وتبادلات تجارية ستعقبها ، وثمن أسلحة يتم بيعها لهم**))[٣] .

جاء التنسيق الأمريكي لمواجهة هذه الأزمة عبر التشاور مع بريطانيا وإسرائيل . ففي الرابع من آب ١٩٩٠ عقد الرئيس جورج بوش اجتماعاً مع مارغريت تاتشر التي عادةً ما

---

(١) للتفصيل عن دوره يراجع : مذكرات شوارتزكوف ، الأمر لا يحتاج إلى بطل ! تعريب : نور الدين صدوق وغلاب الجابري ، دمشق ، د. ت ، ص ص ٢٩٣ –٣٠٠ .

(٢) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٥–١٢٦ .

(٣) أضحت المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٧٧ أكبر مشترٍ للسلاح الأمريكي ، ووضعت في عام ١٩٨١ ميزانية عسكرية تربو على عشرين مليار دولار ، وجهزتها الولايات المتحدة في سنوات الثمانينات من القرن العشرين بمعدات عسكرية متطورة تضم شبكة سيطرة الكترونية معقدة يتمثل هدفها الحقيق في أن تصبح مركزاً أساسياً لقوات الإنتشار السريع الأمريكية ، وكان ذلك قبل دخول القوات العراقية إلى الكويت بأكثر من عشر سنوات . ينظر: " Washington post " 22/ 12/ 1990 .

كانت تمارس تأثيراً كبيراً عليه [١]، وكلف الرئيس بوش سفيره في تل أبيب للقاء وزير الدفاع الإسرائيلي موشي أرينز للحصول على المعلومات اللازمة حول العراق ، إلا ان الوزير الإسرائيلي أشار إلى أن العراق ((غير مغطى كفاية)) من الناحية الإستخباراتية من قبل إسرائيل لعدم وجود عملاء فيه ، فضلاً عن عدم امتلاكها لقمر صناعي تجسسي يرصد هذه المنطقة ويغطيها ، ومع ذلك فقد وعده الوزير الإسرائيلي بأنه سيقدم للولايات المتحدة ما لدى إسرائيل من معلومات حول العراق[٢] .

وتحركت الولايات المتحدة الأمريكية سريعاً على الحكام والزعماء العرب ، فبعد اجتماعه مع تاتشر ، اتصل بوش من على متن طائرة البوينغ الرئاسية بالرئيس المصري حسني مبارك في الإسكندرية ، وبدوره عقد الرئيس المصري اجتماعاً مع الملك حسين الذي أكد للرئيس المصري إمكانية حل المسألة سلمياً عن طريق انسحاب القوات العراقية من الكويت شرط عدم إدانة الجامعة العربية للعراق ، وبينما هم في ذروة اجتماعهم اتصل بهما الرئيس الأمريكي بوش ، وتحدث إلى مبارك مدة خمس دقائق ، ثم مع الملك حسين مدة خمس وعشرون دقيقة ، فقال الملك الأردني لبوش : ((**نحن نستطيع تسوية الأزمة ... ولكن نحن بحاجة إلى قليل من الوقت**)) ، فأعطاه الرئيس بوش الموافقة على منحه الوقت كله لأنه يثق به ، إلا أن الرئيس الأمريكي كان ، مع ذلك يبيت أمراً آخراً ، سواء مع الرئيس المصري حسني مبارك أو عن طريق الضغط على المملكة العربية السعودية لقبول تدفق هائل للقوات الغربية من جهة[٣] ، وفرض عقوبات اقتصادية شاملة على العراق برعاية الأمم المتحدة[٤] ،

(١) رسمت تاتشر خطاً متوازياً مابين احتلال الرئيس صدام حسين للكويت ومابين احتلال أدولف هتلر للمناطق التي أراد احتلالها في ثلاثينات القرن العشرين ، وأصرت في لقاءها مع الرئيس بوش (الأب) على ضرورة أن لا يتم استعطاف (المعتدين) على الإطلاق . ينظر : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ٢٨٧.

(٢) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

(٣) زعمت الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير تحشيد قواتها في المملكة العربية السعودية ، ان لديها صوراً التقطت بالأقمار الصناعية الفضائية تدل على وجود حشود عسكرية عراقية ضخمة على الحدود العراقية السعودية ، إلا ان حصول عدد من الصحفيين الأمريكان على هذه الصور في وقت لاحق دلل على عدم وجود مثل هذه الأدلة وكذب الإدارة الأمريكية وسعيها لكسب الدعم الدولي الضروري لحربها على العراق بعد تعرض مصالحها للخطر . يراجع : جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق . العقوبات والقانون والعدالة ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٢٩ .

(٤) كانت قرارات الأمم المتحدة في الواقع قرارات أمريكية وليست قرارات مجلس الأمن ، وهو ما قاله الرئيس العراقي إلى الأمين العام للأمم المتحدة خافيير دي كويلار ، الذي أجابه قائلاً : ((أوافقك الرأي)). ينظر : المصدر نفسه ، ص٣١ .

والشروع في التحريض المتواصل ، باستعمال التهديد أو الرشوة للدول الأعضاء في مجلس الأمن والدول الأخرى لدعم السياسة الأمريكية وتحقيق تطلعاتها في منطقة الخليج العربي(١) .

إن أي تحليل منطقي لما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وتحشيدها لكل إمكاناتها من أجل ضرب العراق ، ودفع الدول الغربية من أجل السير في فلكها ومن خلال ضرب وإنهاء دور القدرات العراقية ووقف تناميها المطرد ، يدلل على ان أزمة الكويت لم تكن إلا ذريعة للدخول الأمريكي إلى المنطقة وهذا ما حلم به الأمريكان منذ زمن بعيد . وقد أكد جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية ، في الأول من أيار ١٩٩٠ في معرض رده على سؤال عن احتمال قيم العراق بغزو الكويت قائلاً : **((إن من المحتمل جداً ان حلفاءنا سيتحركون بسرعة هناك ويحصلون على حقنا في السوق من النفط))**(٢). وضمن الإطار نفسه ردت مارغريت تتوايلر الناطقة بلسان وزارة الخارجية الأمريكية على الأخبار التي كانت تشير إلى إن فرقتين مدرعتين عراقيتين قد اتخذنا مواقع لهما على الحدود العراقية – الكويتية قائلة : **((إنه ليست للولايات المتحدة معاهدات دفاعية مع الكويت ، وليست هناك أي إلتزامات دفاعية أو أمنية خاصة نحو الكويت))**(٣). وأكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون كيلي رداً على سؤال عما سيحدث إذا غزا العراق الكويت قائلاً إن بلاده ستشعر بالقلق الشديد ، إلا انه استطرد مؤكداً مرة أخرى ، انه لا توجد معاهدة تلزم الولايات المتحدة باستعمال قواتها العسكرية إذا ما حدث ذلك فعلاً (٤). إذاً فإن الشجب الأمريكي لغزو الكويت لم يكن فقط بدافع الوقوف إلى جانب الكويت والدفاع عنها بقدر ما كان تعزيزاً للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية ، لا سيما في الخليج العربي ، وضرب القدرة العسكرية العراقية التي تنامت خلال الحرب مع إيران وفي أعقابها ، وتجاوزها حدود ما هو مسموح به لدولة عربية من دول العالم الثالث عسكرياً ، وكان تجاوزها في نظر الولايات المتحدة يشكل إخلالاً في التوازن الإقليمي ، وبخاصة مع إسرائيل التي كان العراق – بموجب الردع الإستراتيجي – يمنعها من أي مغامرة عسكرية للتوسع ولتطبيق سياسة التهجير الجماعي لإفراغ الضفة والقطاع قصد توطين المهاجرين اليهود السوفيت ، ويعطي للانتفاضة الفلسطينية أسباباً سياسية ونفسية جديدة

---

(١) جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق ، ص ص٢٩-٣٠ .

(٢) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٩ ؛ جيف آرمستون ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٨-٢٩٩ .

(٤) جيف سيمونز ، المصدر السابق ، ص٢٩ .

للاستمرار ، فضلاً عن السيطرة على منابع النفط والتحكم في أسعاره وفي حجم توزيعه عالمياً ، وإدخال المنطقة في نظام إقليمي أمني جديد لا ينسجم مع رغبات الإدارة الأمريكية وتوجهاتها[(١)]، وما أعقبها وارتبط بها من تهديدات عراقية – إسرائيلية متبادلة قبيل الاحتلال العراقي للكويت[(٢)] .

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي ساعدت العراق خلال حربه مع إيران لمصالح خاصة بها ، ولاعتبارات تخص دول الخليج المؤيدة لسياستها ، لم تكن تريد بعد انتهاء تلك الحرب ان يستفيد العراق من التكنولوجيا التي أمدته بها ، وأن يطور بعض الأسلحة التي تشكل نوعاً من الردع لإسرائيل لأن ذلك غير مقبول استراتيجياً ، ويشكل خطراً على إسرائيل وعلى مصالحها ، فقد كان حماية الدولة العبرية التزاماً دائماً ومبدئياً من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، لذلك كان المطلوب من الأمريكان ضرب العراق وتحطيم إمكاناته العسكرية بأي شكل من الأشكال[(٣)]. وقد تأكد هذا من خلال عدم فسح المجال أمام أي جهود دبلوماسية للتوصل إلى حل لأزمة الكويت ، واعتقدت أن ضرب العراق وهزيمته سيسهم في دفع عجلة السلام بين العرب وإسرائيل إلى الأمام بعد أن توقفت عند اتفاق " كامب ديفيد " بين مصر وإسرائيل ، والتي وقعها الرئيس المصري أنور السادات ، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن ، وشهد عليها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في عام ١٩٧٩[(٤)] . لقد ارتبطت عملية ضرب العراق بعملية استدراج العرب إلى مفاوضة إسرائيل كأمر واقع ، وأي تحليل لعمليات الاستعداد التي سبقت اندلاع حرب الخليج الثانية ، كما سميت ، يدلل على ان الولايات المتحدة الأمريكية خططت لضرب العراق وإنهاء قوته العسكرية المتنامية ، وما قضية الكويت إلا ذريعة لتحقيق ذلك ، فقبل أن تبدأ حرب الكويت ، حددت الولايات المتحدة الأهداف التي سيتم قصفها ، والخطط التي تسهم في تحقيق ذلك ، والأسلحة التي يجب ان تُختبر ، ونُظم الاتصالات التي يجب ان تُجرب في بيئة حقيقية ، وتحسين حظوظ حكومة بوش (الأب) التي كانت قليلة الشعبية واتضحت مشكلتها في عدم امتلاكها الفهم الواضح للدور

(١) عبد الإله بلقريز ، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد . الوطن العربي إلى أين ؟ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢٠–٢١ ؛ نيفين عبد المنعم سعيد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٢٢٥ .

(٢) ينظر : جلال معوض ، غزو الكويت وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠–١٩٩١ في : موسوعة أحداث القرن العشرين ، ج٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٥٦٥–٥٦٦ .

(٣) زبير سلطان قدوري ، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص٢٩ ؛ خير الدين حسيب ، المصدر السابق ، ص٨٩ .

(٤) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : عبد الإله بلقريز ، المصدر السابق ، ص ١٦ ، ٢١ .

الذي تلعبه على الصعيد الدولي ، فإن جورج بوش أعتقد دوماً ان ((**المحافظة على الحالة الراهنة هو الهدف الأساسي في السياسة الخارجية الأمريكية**))[1]، لذلك فإن ضرب العراق، وإقامة تكتل دولي تحت قيادة الولايات المتحدة من شأنه ، كما كان يعتقد، أن يحسن صورة الرئيس بوش (الأب) في أذهان الأمريكان وغيرهم من المتحالفين معهم.

من هذا القبيل يشير بول ولفويتز ، مساعد وزير الدفاع الأمريكي عام ١٩٩٢ وبعد مرور عام على حرب الخليج الثانية ، إلى إنه كتب تقريراً ذكر فيه ((**ان العراق أخطر دولة عربية على المصالح الأمريكية**)) ، وذكر أنه عندما كان خبيراً شاباً في قسم الأبحاث في وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٧٩ ، أي قبل اثني عشرة سنة من ضرب العراق ، كتب تقريراً ذكر فيه الشيء نفسه [٢]. لذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا إلا السعي لحل عسكري للأزمة الكويتية – العراقية ، وعدم فسح المجال سواء للحكام العرب أو للسوفييت أو لغيرهم بالقيام بأي جهد دبلوماسي يمنع الضربة العسكرية للعراق ، فلم يفسح الأمريكان المجال للملك حسين لتسوية الأزمة واستيعابها عن طريق الضغط على الرئيس العراقي لسحب جيشه من الكويت لتصبح هذه الأزمة ((مجرد خطوة ناقصة تنتمي لعالم الذكريات)) حسب قناعة الملك الأردني[٣]. كما ان الرئيس مبارك كان حذراً وفي باله تصور آخر أجله إلى ما بعد قمة القاهرة التي عقدت في العاشر من آب ١٩٩٠ وأصدرت بعد يومين قرارها بتجريم العراق لقيامه بغزو الكويت[٤]. ويستفاد من الرواية الشفوية الشخصية للمبعوث السوفيتي الخاص إلى الشرق الأوسط يفجيني بريماكوف " Y.Primakov " ممثلاً عن الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف إثر زيارته للعاصمة العراقية وإجتماعه مع الرئيس العراقي خلال الأيام الأولى من تشرين الأول ١٩٩٠ وحضر الإجتماع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية ، وكان باعتقاد بريماكوف ان ((**الحرب يمكن تجنبها**)) . وقد غادر المبعوث السوفيتي بغداد إلى واشنطن إذ قابل هناك جورج بوش والوزير بيكر ومسؤولين أمريكان آخرين من كبار شخصيات البيت الأبيض في التاسع من تشرين الأول ، وذكر بريماكوف ان الرئيس الأمريكي أصغى إليه ((**بإهتمام جلي**)) ، إلا انه بعد ساعات بعث بوش

---

(1) Podhoretz , Norman/ World War IV/ Commentry Magazine – 9/ 2004 , p.1 .

(٢) أنيس الدغيدي ، سري للغاية . الــ C.I.A وملفات الحكام العرب وثائق تنشر لأول مرة ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص٢٨٩ .

(٣) بيار سالنجر وإريك لوران ، المصدر السابق ، ص١٢٩ .

(٤) محمد المشاط ، المصدر السابق ، ص١٢٤ .

برسالة إلى بريماكوف قال فيها : ((**إن واشنطن غير معنية بإكتشاف الفرص الملائمة الجديدة**))[1].

وعلى الرغم من أن المبعوث السوفيتي حاول حل الموضوع عن طريق الدبلوماسية ، الا ان الولايات المتحدة الأمريكية رتبت خطة لإبعاد السوفييت عن هذا الموضوع عندما لم تُقبل وساطتها من جهة، وكلفت المملكة العربية السعودية لترسل وزير خارجيتها سعود الفيصل لكي يقدم أكثر من أربعة مليارات من الدولارات كهبة إلى الإتحاد السوفيتي لضمان موقفه من جهة أخرى ، وادعت المملكة العربية السعودية أنها قدمت هذا المبلغ بقصد انفاقه على الجمهوريات ذات الأغلبية الإسلامية[2] .

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مصرة إصراراً كبيراً على ضرب العراق واللجوء إلى الحل العسكري ولا شئ غيره فحسب ، بل ان بريطانيا كانت تقف على المستوى نفسه إن لم يكن أكثر ، ولعل ما ذكره المبعوث السوفيتي بريماكوف حول موقف مارغريت تاتشر من أزمة الكويت يوضح ذلك ، فأشار الوزير الروسي انه كان على وشك مغادرة واشنطن بعد انتهاء مهمته مع الرئيس بوش وأركان إدارته حتى تلقى تعليمات بالتوقف في لندن كي يسلم رئيسة وزراء بريطانيا تاتشر التقرير نفسه الذي سلمه للرئيس بوش ، فاستمعت إلى بريماكوف بانتباه ولم تقاطعه ، إلا أنها ، وعلى مدى ساعة كاملة لم تسمح لأحد أن يقاطع موضوعها الذي لخصت فيه ، تلخيصاً مكثفاً الوضع الدولي الذي ((**يحرز زخماً كبيراً ، لا بتحديد الأشياء في انسحاب القوات العراقية من الكويت ، بل بإنزال ضربة ماحقة بالعراق لكسر ظهر صدام حسين وتدمير كل الإمكانيات العسكرية ، وربما الصناعية [3] لذلك البلد**))[4].

بالمقابل يمكننا القول ان الاجتياح العراقي للكويت ، كان حلقة في سلسلة حلقات لها قبلها وهناك ما بعدها ، وهي مجموعة أخطاء تم الرد على كل منها بأخطاء أكبر ، ومنها استفزاز

---

(١) ف . ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص٢٩٣ .

(٢) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص٤٠٦ .

(٣) ينسجم ما قالته (تاتشر) مع ما صرح به (بيكر) وزير الخارجية الأمريكية لطارق عزيز في ٩ كانون الثاني ١٩٩١ عندما قال له ((سنعيدكم إلى العصر ما قبل الصناعي)) .
ينظر : جيف سيمونز ، المصدر السابق ، ص٢٧ .

(٤) مقتبس من : ف . ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص٢٩٣ .

الكويت للعراق ، ورد فعل العراق على تصرفاتها التي كانت بوحي من الولايات المتحدة الأمريكية ، والتدخل الأمريكي في السعودية وتحريض الملك السعودي للقبول بتدفق القوات الأمريكية اليها بعد خداعه بوجود تهديد عراقي له بعد الكويت ، فضلاً عن فشل مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في القاهرة عن إيجاد حل للأزمة ، لا بل انه دفع الأمور باتجاه ضرب العراق ، فكان ذلك كله فخ انجر إليه الرئيس العراقي وكان الخاسر الأكبر في ذلك كله هو الشعب العراقي الذي دفع ضريبة تلك الخطوة غير المحسوبة النتائج أو التي تم التخطيط لها بشكل خاطئ واعتماداً على رؤية خاصة استندت على سوء تقدير استراتيجي . ومع إن الرئيس العراقي بدا منشرحاً في البداية لسيطرته على الكويت ، إلا ان ذلك لم يدم طويلاً لأن قوة الرد الدولي على خطوته هذه قد فاجأته ، لأنه كان يعتقد ، بشكل أو بآخر ان احتلاله للكويت سيكون في صالحه ، وسيحقق له بعض ما كان يطمح إليه ، من قبيل إلغاء الديون التي عليه ، والاعتراف بحقوق العراق في الرميلة التي قام النظام الكويتي بالاستفادة من نفطها لصالحه على حساب العراقيين ، أو بدلاً من ذلك ، الاعتراف بإدعاء العراق بجزيرتي وربة وبوبيان المتنازع عليهما ، أو على الأقل توقعه بأن يتم حل تظلم العراق الدائم حول قِصَر خطه الساحلي البالغ خمسين كيلو متراً على الخليج العربي ، إلا أنه لم يُدخل في حساباته لرد المتصلب للولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأساس والغرب عموماً[(١)] . وعندئذ تطلع إلى مناورة الأمريكان ولم يكن فطناً انه وان نجح في استغلال حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لدوره في الحرب ضد إيران ، فإن ظروف دخوله الكويت واحتلالها تختلف عن فترة ثمانينات القرن العشرين ووجود الرهائن الأمريكان لدى إيران ، وحاجة الغرب لضرب المشروع الإيراني وتوسعه في منطقة الخليج العربي وتهديده لأنظمته الموالية للغرب، فأثبت ان أعماله كانت دائماً مزاجية ، ووقع في خطأ استراتيجي لا يُغتفر ، ولعل قيامه باستدعاء القائم بالأعمال الأمريكي في العراق جوزيف ويلسن يوم السادس من آب ١٩٩٠ يدلل على ذلك ، فقد قدم عرضاً أقوى وأفضل من عرضه الأول الذي قدمه للأمريكان أثناء مقابلته لسفيرتهم في العراق عندما قال لها : ((**إن العراق يتفهم حرص أمريكا على ضمان تدفق النفط اليها وبأسعار متوازنة وانه يستطيع أن يضمن ذلك لأمريكا**))[(٢)] ، فجاء العرض

---

(١) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٨٧ .

(٢) سعد البزاز ، حرب تلد أخرى ، ص١٤٩ .

الثاني للقائم بالأعمال الأمريكي في العراق وهو يتضمن أن يكون ضامناً للمصالح الأمريكية العليا في الخليج العربي مقابل تأييد الإدارة الأمريكية لسيطرته على الكويت ، متناسياً ان الأمريكان وقفوا إلى جانبه في حربه مع إيران ، لأن إيران كانت تشكل خطراً أكبر على مصالحها في منطقة الخليج العربي ، أما وقد انتهت تلك المهمة ، فإنه أصبح هو الخطر الأكبر(١).

حاول الرئيس العراقي ، وكجزء من مناوراته ورغبته في إجبار التحالف الدولي والدول العربية وغير العربية ولكسب الرأي العام العربي المؤيد للقضية الفلسطينية ، طرح مبادرة جديدة في الثاني عشر من آب ١٩٩٠ تضمن استعداد العراق للانسحاب من الكويت إذا ما انسحبت إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان ، وانسحاب سوريا من لبنان ، واستعداد العراق للانسحاب من الأراضي الإيرانية مقابل انسحاب إيران من أراضيه ، الأمر الذي فسره دبلوماسيون ومحللون سياسيون أنها مبادرة ترمي إلى كسب الرأي العام العالمي بشكل عام ، والعربي الفلسطيني بشكل خاص ، والغاية منها إعلامية بالدرجة الأساس(٢) .

أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية كل الطرق بوجه الرئيس العراقي لأنها قررت ضربه عن طريق إقامة تحالف دولي يقوم بهذا الغرض ، وأن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بإعطاء التفويض للأمريكان للقيام بذلك ، فبعد أن أعلن العراق ضم الكويت رسمياً إليه في الثامن من آب ١٩٩٠ وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش خطاباً إلى الشعب الأمريكي أشار فيه إلى انه قام بإرسال بعض القوات الأمريكية إلى السعودية لغرض الدفاع عنها ، لاسيما أن الولايات المتحدة تستورد من هناك ما يقارب نصف ما تستهلكه من النفط(٣)، والتي أصبحت مهددة من القوات العراقية المتواجدة في الكويت وعلى حدودها ، وإن أمر الحفاظ على سلامة

---

(١) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص٤٠٦ . وحقيقةً ان الطرح الثاني أو ما سمي بالعرض الثاني المقدم من الرئيس العراقي إلى القائم بالأعمال الأمريكي طرح غير دقيق ، ولا نعتقد مطلقاً أن يقدم شخص مثل صدام حسين دليلاً دامغاً يسهم في توريطه كأداة يستخدمها الأمريكان متى ما شاءوا ، وقد أثبتت الأحداث اللاحقة وحتى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ خلاف هذا المنطق تماماً.

(٢) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص٣٣١ ؛ محمد المشاط ، المصدر السابق ، ص١٢٥.

(٣) أدت السيطرة العراقية على موارد الكويت النفطية وممتلكاتها إلى منافسة الهيمنة السعودية المالية وتهديد مكانتها بوصفها المتحكم الرئيس والمنتج المحوري لأسعار نفط الأوبك ، وبقاء العراق في الكويت سيعطيه سيطرة عسكرية واقتصادية على دول الخليج العربي ، فضلاً عن ذلك فإن سيطرته على الكويت ستجعله مهيمناً على خُمس نفط العالم ، وسيتحكم بمنطقة تضم ٦٥% من احتياطي العالم . ينظر : " مجلة العربي " ، افتتاحية المجلة المعنونة : النفط الكويتي .. من كارثة الدمار إلى الانطلاق بثقة، العدد (٥٠١) ، الكويت ، أغسطس (آب) ٢٠٠٠ ، ص٤ ؛ فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣، ص٩٧-٩٨ .

الأراضي السعودية حيوي ومهم جداً لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ، واستطرد الرئيس بوش قائلاً : ((**إن هذه القوات ستعمل بتنسيق وتعاون مع القوات السعودية للدفاع عنها ضد أي عدوان عراقي ... أي ان مهمة القوات الأمريكية هي مهمة دفاعية ، وسوف لا تبدأ بأي عمل عسكري عدا الدفاع عن النفس ، والدفاع عن أصدقاء أمريكا في الخليج**)) ، ثم انتهى إلى وضع أهداف محددة مرتبطة بانسحاب القوات الأمريكية في حالة تحقيقها وهي : انسحاب العراق فوراً من الكويت انسحاباً كلياً ومن دون قيد أو شرط ، وإعادة الحكومة الشرعية إلى الكويت(١) ، والوصول إلى نوع من الاستقرار وضمان أمن منطقة الخليج وضمان أمن الأمريكان وسلامتهم(٢).

بالمقابل لم تجدِ محاولات ومناورات الرئيس العراقي لحل التحالف الدولي نفعاً ، لأن الإدارة الأمريكية تمكنت عن طرق ممارسة الضغوط وتقديم الرشاوى على الدول الرئيسة في مجلس الأمن الدولي ، وعلى بعض الدول العربية وتركيا في تضييق الخناق على العراق، وإقامة تحالف عسكري ضده ، فيكفي أن نذكر ان الكويت ، وبترتيب من الولايات المتحدة ، منحت تركيا ثلاثة مليارات دولار تعويضاً لها عن إغلاق أنبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها ، وقدمت إلى الإتحاد السوفيتي أكثر من أربعة مليارات لكسبه ضد العراق ، ومنحت الصين وغيرها مبالغ تجاوزت العشرة مليارات التي طلبها العراق من الكويت(٣).

وتزامنت التحركات الأمريكية لحشد أكبر تحالف دولي ضد العراق مع ضغطها على مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لاتخاذ قرارات معادية للعراق ومتشددة إلى الحد التي

---

(١) كان العراق قد شكل ((حكومة كويتية مؤقتة)) برئاسة العقيد علاء حسين علي ، الذي كان طالباً عام ١٩٨١ في كلية الإدارة والاقتصاد ، ومعه مجموعة من الكويتيين الآخرين ليشكلوا حكومة مؤقتة بدلاً من الكومة الكويتية السابقة التي لاذت بالفرار من البلاد باتجاه العربية السعودية عن طريق البر . ينظر : سعد البزاز ، الجنرالات آخر من يعلم ، ط٣ ، لندن ، ١٩٩٦ ، ص ص ٩٠-٩٤ .

(٢) جيف آرمستون ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠٩ -٣١٠ .

(٣) جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص٤٠٦ . كان العراق في مفاوضاته مع الكويت التي جرت في (جدة) قد طلب من الكويت عشرة مليارات دولار على سبيل المساعدة الاقتصادية ، إلا ان ولي العهد الكويتي سعد العبد الله لم يوافق إلاَ على منح العراق تسعة مليارات فقط وعلى شكل قرض ، ووافق الملك السعودي فهد بن عبد العزيز على دفع المليار لإنهاء المشكلة ، لكن تشدد الكويتيين ، وشعور العراقيين بالإهانة ، دفع المفاوضات للإنهيار . للتفصيل يراجع : محمود بكري ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٣-٢٣٢ .

عدّها الرئيس العراقي بأنها قرارات أمريكية[١]، ففي الثاني من آب ١٩٩٠ وإثر غزو العراق للكويت مباشرة تبنى مجلس الأمن قراراً برقم (٦٦٠) أدان فيه الغزو ، وطالب بانسحاب العراق من الكويت فوراً ، وعودة البلدين إلى بدء مفاوضات مكثفة لحل مشاكلهما[٢] . وفي اليوم نفسه صدر بيان سوفيتي – أمريكي مشترك أدان الغزو ، واتخذت الولايات المتحدة خطوات فورية لمنع العراق من استخدام موجوداته في الخارج ، فضلاً عن الموجودات الكويتية الأضخم ، وحذت دول أخرى حذو الولايات المتحدة في ذلك ، ومن بينها دول شرق أوسطية ، مما دلّل على رغبة دولية وإقليمية للتصدي للعراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[٣] .

وبتأثير من الإدارة الأمريكية ، جرى إحالة قرار جديد للأمم المتحدة يفرض عقوبات كاملة وشاملة على العراق وفرض حضر اقتصادي ضده ، ويشمل النفط ، فأجاز مجلس الأمن القرار رقم (٦٦١) في السادس من آب ١٩٩٠ ، الذي كان من أشد القرارات إضراراً بالعراق، إذ حضر كل أنواع التجارة مع العراق ، وأي تمويل للموارد المالية ماعدا الغذاء والدواء وضرورات الحياة[٤] . وفي التاسع من آب ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (٦٦٢) ، والذي أعلن فيه بطلان قرار الحكومة العراقية بضم الكويت إلى العراق ، معتبراً الضم غير قانوني ، ولا يحمل أية شرعية ، وإنه قرار لا يمكن التعويل عليه[٥].

وإثر صدور هذا القرار أرسلت بريطانيا وفرنسا قوات عسكرية وبعض القطع البحرية الحربية إلى منطقة الخليج العربي تحت ادعاء أن مهمتها ستكون الدفاع عن مشيخات الخليج في حال تعرضها إلى أي عدوان ، والمحافظة على أمن مواطنيها وسلامتهم من الذين مُنعوا من السفر خارج العراق والكويت[٦].

---

(١) تمت الإشارة إلى هذا الموضوع في سياق الصفحات السابقة .

(٢) عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٨٧ .

(٣) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩ – ٢٠٠٣ ، ص٩٧ .

(٤) محمد المشاط ، المصدر السابق ، ص١٢٤ .

(٥) ينظر نص القرار (٦٦٢) في : عبد الحميد الجوهري ، المصدر السابق ، ص ص ٣٩٥-٣٩٦ .

(٦) محمد المشاط ، المصدر السابق ، ص١٢٤ .

تطورت الأحداث بسرعة وحاول الرئيس العراقي مواجهة الحملة الأمريكية الرامية لإخراج العراق من الكويت عن طريق استغلال الخلافات في الرأي بين أعضاء التحالف الدولي الذي تشكل ضده ، لاسيما السوفيت الذين رأى زعيمهم ميخائيل غورباتشوف إمكانية إيجاد حل غير عسكري ، وكان معه في الرأي مبعوثه الشخصي يفجيني بريماكوف المختص بشؤون الشرق الأوسط والذي أشار إلى ضرورة الربط مابين قضية الكويت وحل الصراع العربي – الإسرائيلي ، وكانت له وجهة نظر تقوم على ضرورة إعطاء الرئيس العراقي ((بعض المجال للمناورة)) ، ولم يتردد الأخير بالمقابل في عرض إمدادات نفطية مجانية للسوفيت الذين كان اقتصادهم على حافة الانهيار بعد سبعين سنة من سوء الإدارة الشيوعية[١].

وفي مرحلة ((لَي الأذرع)) بين الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس العراقي صدام حسين كان كل يوم يمر والأمل بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة يتلاشى أكثر فأكثر ، لاسيما بعد حادثة احتجاز العراق الأجانب الموجودين في الكويت وعدهم رهائن لديه[٢]، فحاول الرئيس العراقي استغلال أعداد كبيرة من هؤلاء الأجانب في صراعه مع التحالف الدولي، ولم يتردد عن التقرب إلى الفرنسيين عندما أخلى سبيل (٣٢٧) عاملاً فرنسياً من الذين احتجزوا كرهائن إثر إجتياح الكويت ، وسرب العراقيون تفاصيل لقاء سري جرى بين وزيري خارجية العراق وفرنسا عقد في تونس ، على أمل أن يتفاقم التوتر والخلاف بين مختلف أعضاء التحالف الدولي الذي تشكل من أجل القيام بعمل ضد العراق ، إلا ان ذلك أحرج الحكومة الفرنسية كثيراً ، ودفعها إلى عدم تحدي أهداف التحالف خوفاً من أن تتهم بعقدها صفقة ثنائية مع العراق كما فعلوا في مفاوضات تأميم النفط عام ١٩٧٢[٣].

وعموماً فإن سياسة احتجاز الرهائن الأجانب الذين كان الرئيس العراقي يريد استخدامهم كدروع بشرية لحماية المنشآت العراقية المهمة لم تنجح ، وأعطت هذه السياسة عكس النتيجة المرجوة منها جراء تصلب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وتدهور سمعة العراق، وإصدار الأمم المتحدة قرارها المرقم (٦٦٤) يوم الثامن عشر من آب ١٩٩٠ الذي طالب

(١) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .
(٢) كرستين عبد الكريم ديلان ، المصدر السابق ، ص ص ٣-٤ .
(٣) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٩١ .

العراق بضرورة السماح للرعايا الأجانب بمغادرة العراق والكويت فوراً ، كما تضمن القرار مسؤولية العراق عن المحافظة على سلامتهم وصحتهم ، ، وبعد صدور هذا القرار قام العراق بنقل عدد من الرعايا الأمريكان وعددهم (٣٥) أمريكياً ، فضلاً عن (٤١) بريطانياً من أماكن سكناهم إلى بعض المنشآت الصناعية العسكرية الحساسة والمهمة لغرض حمايتها من القصف الجوي[١].

لم يبقَ أمام الرئيس العراقي بعد أن تقلصت أمامه السبل الدبلوماسية وسدت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك بوجهه سوى تجهيز نفسه ونظامه لتحدٍ عسكري وشيك سيقع لا محالة، وتراجعت طموحاته في توخي ((الإنسحاب المفيد)) التي تهدف إلى تحقيق شروطه مثل الاحتفاظ بالجزر المتنازع عليها وحقل نفط الرميلة ، وبحكومة مؤيدة للعراق تقام في الكويت، بسبب التحالف الدولي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضده[٢] ، وبدأت حمى الحرب تتصاعد في وجه كل خطوة يقوم بها العراق لا سيما في وسائل الإعلام الغربية وفي تصريحات أعضاء الكونغرس وبعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية الذين هاجموا الرئيس صدام حسين بشكل مباشر ، وإطلاق صفات قاسية وأحياناً بذيئة ضده ، فعلى سبيل المثال لا الحصر صرح عضو مجلس الشيوخ الأمريكي (داماتو) بأن على الإدارة الأمريكية أن تقوم بعملية عسكرية كبيرة ضد العراق ، وبتوجيه ((ضربة موجعة)) لقدراته ، ووصف الرئيس بوش ، صدام حسين بأنه ((**هتلر الجديد**)) الذي يجب إيقافه عند حده[٣] . كما ألقى بوش بياناً في جلسة مشتركة للكونغرس الأمريكي يوم الحادي عشر من أيلول ١٩٩٠ تعهد فيه ((**بإسقاط الرئيس صدام حسين**)) ، الأمر الذي يتعارض كلياً مع الأهداف السابقة للولايات المتحدة الأمريكية ورغبة الأمم المتحدة في الضغط على العراق لإرغامه على الانسحاب من الكويت[٤].

---

(١) بعد أن أثبتت مناورة الرهائن عدم جدواها ، قرر الرئيس العراقي إطلاق سراح الأجانب المتبقين ، وبحلول السادس من كانون الأول ١٩٩٠ غادر جميعهم العراق . للتفصيل عن موضوع الرهائن ينظر : محمد المشاط ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٧-١٢٨ ؛ فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩ -٢٠٠٣ ، ص ص ١٠٢-١٠٣ .

(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٩٤ .

(٣) محمد المشاط ، المصدر السابق ، ص١٢٩ .

(٤) ستيفن غروبارد ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

وبعد أشهر من ممارسة الضغوط على الدول الرئيسة في مجلس الأمن الدولي ، وعلى بعض الدول العربية وغيرها للسعي لا لفرض عقوبات كلية على العراق فحسب ، بل لتفوض التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة لتحرير الكويت ، صدر قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (٦٧٨) في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٠ وبأغلبية (١٢) صوتاً وامتناع الصين عن التصويت ورفض كوبا واليمن، وقد سمح القرار المذكور باستخدام القوة ضد العراق لإخراج قواته من الكويت بعد أن حدّد القرار مهلة للرئيس العراقي تنتهي في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٩١ لخروجه من الكويت(١) .

فحصلت الإدارة الأمريكية بذلك على تفويض لضرب العراق بعد تحشيدها جيش دولي أسهمت به (٣٠) دولة وقوامه (٧٥٠) ألف جندي و (٣٦٠٠) دبابة و(١٨٠٠) طائرة و (١٥٠) قطعة بحرية(٢) .

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بأعدادها الموجودة في الخليج العربي ، وإنما استغلت قرار مجلس الأمن لتضاعف أعداد قوتها كي يمنحها ذلك قوة هجومية أكبر ، فأُرسل مئة ألف جندي إضافي إلى السعودية ، ومعها بعض الفرق المدرعة والبواخر الحربية ، بما فيها حاملة الطائرات والصواريخ بعيدة المدى(٣) .

وعلى الرغم من محاولات اللحظة الأخيرة للتوسط في انسحاب القوات العراقية من الكويت ، فإن الرئيس العراقي رفض أن يتزحزح عن موقفه ، وكانت وجهة نظره ، حسبما رأى الكتاب والمحللين إن أساس هذا التعنت يعود إلى عدم استطاعته الانسحاب من دون تحقيق بعض المكاسب السياسية ، لاسيما بعد تقديمه تنازلات كبيرة لإيران(٤) ، ولاعتماده على ذكريات حرب فيتنام في الذهن الأمريكي ، واعتقاده ان الولايات لمتحدة ستواجه صعوبة في حشد شعبها في حرب برية تتلقى فيها خسائر بشرية لا تتحملها ، لاسيما على الصعيد

---

(١) كرستين عبد الكريم ديلان ، المصدر السابق ، ص٤ .

(٢) عبد الكريم العلوجي ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(3) See : The Gulf war , Interim Report of the Committee on Armed Services , House of Representatives , March 30 ,1992,pp.1-11 .

(٤) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ص٢٩٣-٢٩٤ ؛ حسان حلاق ، دراسات في العلاقات العربية – العربية . صفحات من تاريخ الوطن العربي ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ص ٢١٤-٢١٥ .

الداخلي[١] . فضلاً عن ذلك فإن الرئيس العراقي كان يعتقد ، انه لو انسحب من الكويت دون قيد أو شرط فإنه سيكون مهاناً في نظر الحكام والجماهير العربية ، واستنتج ان مكانته وفرصة بقائه حياً ، سيزيدان بشكل كبير إذا ما واجه التحالف الدولي ، أو حصل على امتيازات للعراق ، ولما استبعدت حكومة واشنطن الخيار الأخير قطعاً فإن الصراع المسلح أصبح حتمياً [٢] ، لتقود الولايات المتحدة تحالفاً عسكرياً وفي عملية واسعة النطاق عرفت بإسم **((عاصفة الصحراء))** التي أعقبها استمرار فرض الحصار الدولي على العراق طيلة السنوات الواقعة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٣ ، وكان حصاراً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً ونفسياً وإعلامياً عانى منه الشعب العراقي كثيراً ، وأسهم في إضعاف قدرات العراق وتسهيل تهيئته لمرحلة جديدة تمثلت بالاحتلال الإنكلو – أمريكي له في التاسع من نيسان ٢٠٠٣[٣].

عدت أزمة الكويت ، واحدة من أخطر الأزمات العربية التي واجهت العرب . فضلاً عن أنها عكست نمطاً جديداً تمثل بلجوء دولة عربية لاحتلال دولة عربية أخرى مجاورة لها ، وكانت لها آثارها وانعكاساتها السلبية ليس على صعيد القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي فحسب ، وإنما كانت لها آثاراً خطيرة على الشعب العراقي الذي عانى من تداعياتها على أمنه الوطني ومستقبله .

---

(١) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩ –٢٠٠٣ ، ص ص١٠٥–١٠٦ .
(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٩٥ .
(٣) ابراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص١٥٧ .

رابعاً : اندلاع حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وتداعياتها السياسية والإقتصادية والعسكرية حتى عام ١٩٩٣ :

أدى اجتياح العراق للأراضي الكويتية إلى اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية على رأس التحالف الدولي المناوئ للعراق ، تلك الحرب التي أسهمت بتدمير قدرات العراق ، وألقت بضلالها الثقيلة على المنطقة العربية بعدما انهارت كل المعادلات الإقليمية والدولية السائدة فيها ، وبدأت معها مرحلة جديدة من تاريخها، وأصبحت الولايات المتحدة طرفاً أساسياً داخل بوتقة النظام الإقليمي الخليجي ، وأصبح اهتمام السياسة الأمريكية في المنطقة هو العمل على عزل العراق دولياً وإقليمياً بشكل خاص من خلال قرارات أضفت عليها طابع (الشرعية) والالتزام القانوني استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وكانت الأطراف العربية سباقة في عملية إضعاف العراق وتدميره[١].

وقبيل بدء الحرب على العراق عام ١٩٩١ ، صرح هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، بأن هدف الحرب العراق هو الإطاحة بنظام صدام حسين ، والعمل على إجراء (عملية جراحية) لاستئصال وتدمير القوات العراقية ، والتي لطالما مثلت خطراً داهماً على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج العربي[٢].

بدأ هجوم دول التحالف على العراق في السادس عشر من كانون الثاني واستمر حتى السابع والعشرين من شباط ١٩٩١ ، واستخدمت قوات التحالف[٣] ، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة متنوعة من الأسلحة ، بعضها تقليدي ، والبعض الآخر غير مُجرب نسبياً. وتُشير تخمينات العسكريين إلى أن الدبابات الأمريكية أطلقت مابين خمسة آلاف وستة آلاف

---

(١) ينظر : عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، المصدر السابق ، ص١٤٩ .

(٢) ينظر : حمدان حمدان ، المصدر السابق ، ص ص ٨٢-٨٣ .

(٣) قادت الولايات المتحدة وبريطانيا من خلال عمل جماعي تحالفاً دولياً ، وادعت بأن هناك دولاً أخرى ستنتظم إليهما ، بعد أن مارست واشنطن كل أشكال الضغط والإكراه لكي تجمع دولاً لم تكن طرفاً في النزاع ، بل إن قسماً منها كانت تربطها علاقات جيدة مع العراق . ينظر : محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادي ، ((منظمة الأمم المتحدة بين التفعيل والتهميش بعد انتهاء الحرب الباردة)) ، مجلة " دراسات إقليمية " ، العدد (١٤) ، السنة الخامسة ، مركز الدراسات الإقليمية– جامعة الموصل ، ٢٠٠٩ ، ص٥٥ .

قذيفة يورانيوم ناضب ، وأطلقت الطائرات عشرات الآلاف من هذه القذائف ، فلقي جنود عراقيون كثيرون مصرعهم مباشرة بقذائف اليورانيوم الناضب أو نتيجة التعرض لها ، وسببت هذه الأسلحة موت زهاء خمسين ألف طفل عراقي في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩١ نتيجة الإصابة بأمراض مختلفة منها السرطان وعجز الكلية وأمراض داخلية لم تكن معروفة آنذاك[١]. ولم تتردد قوات التحالف من استخدام قنابل محرمة دولياً لحرق الجنود العراقيين في خنادق القتال[٢].

أخضع هجوم الحلفاء العراق لواحد من أشد أنواع القصف الجوي كثافة في التاريخ المعاصر ، فلستة أسابيع قذفت طائرات التحالف بالقنابل ، وبشكل منظم الأهداف العسكرية والسياسية والإستراتيجية والاقتصادية في العراق والكويت على الرغم من التحصينات التي اتخذها العراق ، وكانت عملية ((عاصفة الصحراء)) كما سميت الحملة ، تهدف إلى إضعاف قوة الدفاعات العراقية استعداداً للهجوم البري لتحرير الكويت [٣].

لم يكن هدف قوات التحالف ، هو إخراج العراق من الكويت ، وإنهاء الأزمة التي ترتبت على دخوله لهذا البلد العربي المجاور له ، بل كان هدفها ، حسبما أوضح الجنرال الأمريكي (دوكان) قائد القوات الجوية الأمريكية لإحدى الصحف الأمريكية أن تكون بغداد إحدى الأهداف العسكرية ، إذ يجب تدمير الآلة العسكرية العراقية ، وليس استخدام القوة بشكل مركز وفعال لإخراج العراق من الكويت ، ، واستطرد دوكان قائلاً : ((**يجب استعمال القصف الجوي الشامل على نطاق واسع جداً " Carpit Bombing "**)) فكشف هذا التصريح بشكل لا يقبل الشك عن نوايا الإدارة الأمريكية في ضرب العراق وتدميره ، لذلك فلا غرو أن قامت وزارة الدفاع الأمريكية بعد يوم واحد من ظهور هذا التصريح بإقالته من منصبه[٤] .

وفي غضون ساعتين من بدء هجوم قوات التحالف ، أدلى الرئيس العراقي ببيان أعلن فيه أن ((**أم المعارك**)) وهو الاسم الذي أطلقه على المواجهة العراقية للتحالف ، قد بدأت ،

---

(١) جيف سيمونز ، المصدر السابق ، ص ص ٣١-٣٢ ؛ ويليام بلوم ، الدولة المارقة . دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم ، ترجمة كمال السيد ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٤٥-١٤٦ .

(٢) وليم لوثر ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٠ – ٢٨١ ؛ ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يراجع : نبيل السمان ، وثائق وزارة الدفاع الأمريكية في حرب الخليج – عاصفة الصحراء ، دمشق ، ١٩٩٣ .

(٣) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص٢٩٥ .

(٤) محمد المشاط ، المصدر السابق ، ص١٣٠ .

وأدرك ان الصراع الذي يواجهه في حرب الخليج الثانية يختلف عما واجهه في الأولى ، فالحلفاء كان لديهم الوسيلة والإرادة في نقل المعركة إلى قلب العراق ، وإن استمرار الحرب سيرتب عواقب وخيمة في عالم ما بعد الحرب[١]، لذلك عزم الرئيس العراقي على جر الحلفاء إلى حرب برية قدر الإمكان معتقداً ان القوات العراقية قادرة على إلحاق خسائر كبيرة بالقوات الأجنبية ، مما سيرغم الحلفاء على طلب مبكر لإيقاف إطلاق النار[٢] ، أو السعي للجلوس على مائدة المفاوضات لأن هذه القوات ليست مستعدة لتكبد خسائر بشرية كبيرة تؤثر سلباً على مواقف الحكومتين الأمريكية والبريطانية أمام الرأي العام الداخلي في بلديهما[٣] .

وبحلول نهاية كانون الثاني ١٩٩١ واجه الرئيس العراقي وضعاً صعباً[٤]، فاستراتيجيته اعتمدت على استيعاب الهجوم الجوي وجر قوات التحالف لحرب برية ، وبالفعل أخذ زمام المبادرة في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٩١ وأمر بشن هجوم على قوات التحالف المتواجدة في القسم الشرقي للمملكة العربية السعودية ، وتمت مفاجئة السعوديين في منطقة

---

(١) كان أحد أبرز أهداف هذه الحرب ، تصفية حسابات قديمة للغرب مع العرب ، ولم تتطلع إلى تحجيم الدور العراقي وطنياً وقومياً ودولياً لمدة قادمة من الزمن فحسب ، وإنما لكي تكون أداة لتحقيق أهداف أمريكية أخرى منها الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة العربية وضمان الإنسياق الدولي لسياساتها المتوالية في العالم والشرق الأوسط . يراجع : عبد الرحمن منيف ، المثقفون والنظام الدولي الجديد ، بيروت، ١٩٩١ ، ص ص ٥-٦ .

(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٦ – ٢٩٧ .

(٣) وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

(٤) قامت محطة (CNN) التلفزيونية الأمريكية يوم السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٩١ بإجراء مقابلة مع الرئيس العراقي في بغداد وتحت وابل من قصف الطائرات والصواريخ ، ويشير سعد البزاز إلى تلك المقابلة بكون الرئيس العراقي كان يشعر بأن مراسل الشبكة الأمريكية يريد البحث عن إجابات تسد (فراغاً) في المعلومات التي يحتاجها الجانب الأمريكي من قبيل :

– كم طائرة ذهبت إلى ايران ؟ وهل ستعود تلك الطائرات إلى العراق ؟

– ما الذي تسبب في بقعة النفط ؟

– ما آثار الغارات على المفاعل النووي العراقي ؟.. وهنا يجيب الرئيس العراقي : ((لقد منع الأمريكان تسرب المعلومات عن أوضاع الجنود في السعودية ، وهم يضعون قيود الآن على تفاصيل المعارك ، فكيف تريدون هذا من بلد ديكتاتوري كما تصفونه ... كيف تريدون من العراق أسراراً بهذه الخطورة ؟)) .. وعندما كان المراسل لحوحاً في استيضاحات بعض النقاط ، كان صدام يجيبه : ((قلت الذي قلته بشكل واضح)) .. وقبل نهاية تلك المقابلة ، قال الرئيس العراقي موجهاً كلامه لمراسل الشبكة الوطنية : ((إنني أراك خجلاً الآن مما فعله الرئيس بوش يوم قرر ضرب بغداد)) . ينظر : سعد البزاز ، حرب تلد أخرى ، ص ص ٣٧٤ – ٣٧٥ ؛ سعدون الجنابي ، خفايا وأسرار في بغداد ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص١٠٦ .

(الخفجي) واستولت القوات العراقية عليها لمدة ثمان وأربعين ساعة ، إلا أن التفوق الجوي لقوات التحالف أدى إلى انسحاب القوات العراقية منها[١] .

كان الرئيس العراقي ، يعتقد انه إذا ما جر قوات التحالف إلى معركة برية فبإمكانه استخدام أسلحة الدمار فيها لينزل بالحلفاء خسائر فادحة ، ونشر لهذا الغرض كميات من الأسلحة من صنف الجمرة الخبيثة ومادة البوتولينوم السامة وعناصر الأفلاتوكسين البيولوجية مع أنظمة إطلاق الصواريخ الخاصة بها ، إلا انه ، وبسبب تهديد الولايات المتحدة الأمريكية عبر القنوات الدبلوماسية بأنها ستستخدم بالمقابل الأسلحة النووية إذا ما حاول العراق استخدام أسلحة الدمار الشامل ، لا سيما استخدامه نوع من الغازات التي تستطيع التغلب على الأقنعة الواقية من الغازات من التي يستخدمها الجنود الأمريكان والبريطانيون . ولعل السبب في عدم استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الرئيس العراقي يوضحه حسين كامل مدير برنامج الحصول على الأسلحة في العراق ووزير التصنيع العسكري بعد هروبه إلى الأردن[٢] ، إذ قال بهذا الصدد: ((**كيف تستطيع أن تستخدمها في الوقت الذي تقاتل فيه الكوكب بأكمله ؟ إن**

---

(١) فاجأ هذا الهجوم قوات التحالف عند الحدود السعودية ، وقتل في تلك المعركة (١٢) جندياً أمريكياً . وفي اليوم التالي قامت القوات السعودية والقطرية بهجوم مقابل بمساعدة قوات المارينز الأمريكية ، فتم استرجاع المدينة . وقد كان هدف القوات العراقية من هذا الهجوم ، على حد وصف وفيق السامرائي ، إحداث أول تماس مباشر بينها وبين قوات التحالف ومحاولة إلحاق خسائر كبيرة في صفوف الأمريكان ، والتي قد تجبرهم على التراجع والموافقة على وقف إطلاق النار . وتضيف فيبي مار بأن طائرات (AIO) قانصة الدبابات و (B52) والأباتشي كانت قد ((فتكت)) بالفرقة الآلية الخامسة التي كانت بقيادة اللواء الركن ياسين المعيني ، وهي واحدة من خيرة فرق الجيش العراقي وأقدمها وأعرقها تاريخياً . يراجع : وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ ؛ فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣ ، ص ١٠٨ .

(٢) أدى هروب حسين كامل المجيد (إبن عم صدام حسين) ، والمسؤول عن صفقات السلاح العراقية ، إلى الأراضي الأردنية عام ١٩٩٤ إلى تعقد موضوع التفتيش عن الأسلحة المحظورة في العراق ، في وقت أوشكت عقوبات الأمم المتحدة على الزوال لعدم إثبات امتلاك العراق لأسلحة محظورة ، كما أدت عملية هروب حسين كامل إلى إحراج النظام السياسي في العراق ، وإرغامه بالكشف عن معلومات كثيرة استجابة لمطالب الأمم المتحدة وفرق تفتيشها ، بعد المعلومات الخطيرة التي أدلى بها كامل ، والقبول رسمياً بالمراقبة طويلة الأمد على قدرات العراق التسليحية ، كما سمح لمفتشي الأمم المتحدة بدخول البنايات والمواقع في أنحاء البلاد كافة ، قُتِل حسين كامل في بغداد يوم ٢٣/ شباط / ١٩٩٦ بعد عودته من الأردن إثر العفو الرئاسي الذي أصدره صدام حسين عنه ومن كان معه من أفراد عائلته . وأوضح عدد من أفراد عشيرته وأقاربه بأنهم أقدموا على قتله بعد أن أهدروا دمه غسلاً للعار الذي ألحقه بالعراق وبأبناء عمومته .

ينظر : عقاب اليحيى ، العراق في زمن الاستثناء ، الجزائر ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٣٣-٢٣٥ ؛ أحمد طه خلف الله ، سقوط العرب في الحرب على العراق ، الأسباب والنتائج ، دمشق – القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٣١.

أي خطأ في استخدام الأسلحة غير التقليدية تلك سيجعل القوى العظمى تستخدم الأسلحة النووية والتي تعني ان العراق سيمحق))[1].

ومع ذلك ، فإن البلد الوحيد الذي أشار سابقاً إلى إنه سيلجأ إلى (الرادع النووي) إذا ما تمت مهاجمته بأسلحة غير تقليدية هي إسرائيل ، وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس العراقي صبيحة الضربات الجوية الأولى لقوات التحالف أشار إلى إن ((**تابع الشيطان بوش ارتكب جريمته الغادرة ، هو والصهيونية المجرمة**)) ، فقام الرئيس العراقي من جانبه ، وفي محاولة لحشد مساندة الجماهير العربية ، ولجر إسرائيل إلى ساحة المعركة ، ودفع قوات التحالف لشن الهجوم البري ، بإطلاق ثلاثة صواريخ باليستية عراقية على تل أبيب ، وصاروخان آخران ضربا ميناء حيفا الشمالي يوم الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٩١ ، إلا ان الضغوط الأمريكية والغربية على القادة الإسرائيليين وإبلاغهم ان فوائد ضبط الأعصاب الطويلة الأمد فاقت الرغبة المباشرة للانتقام ، فرفض الإسرائيليون الانجرار إلى الصراع[2]. وكانت الولايات المتحدة تخشى على ثبات واستمرار التحالف ضد العراق لذلك توسلت إلى إسرائيل بعدم الرد على هذه الصواريخ خشية ان تصبح المعركة بين أمريكا وإسرائيل من جهة ضد العراق مما يعني إمكانية إنسحاب بعض الدول العربية من التحالف أو التهديد بالانسحاب ، فقام الرئيس الأمريكي ومبعوثوه بحث إسرائيل على الصبر وعدم إفشال ((الخطة الموضوعة بإحكام)) والتي استدرجت السعودية ومصر وسوريا والكويت إلى تحالف دولي كبير ، وبالفعل احتفظت إسرائيل لنفسها (بحق) الرد [3].

جاء تدمير قوات الحلفاء للبنى التحتية العراقية وقواتها المسلحة بسبب عدم التكافؤ بين الطرفين والتباين الكبير في إمكانات المتحاربين والتسليح المتقدم من الناحية التكنولوجية للحلفاء فرصة للرئيس العراقي لكي يفكر بحقيقة ان الحرب البرية ستعني الهزيمة في ظل التفوق الجوي الماحق للحلفاء ، وسيفقده ذلك قواته العسكرية ، وربما عدم استطاعته البقاء في

---

(١) كيينون غيبسون ، المصدر السابق ، ص٣١ .

(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ٢٩٩-٣٠٠ ؛ افرايم هالفي ، رجل في الظلال ، تعريب : الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٥٠ .

(٣) ينظر : ستيفن غروبارد ، المصدر السابق ، ص١٣٦ .

ينظر : ستيفن غروبارد ، المصدر السابق ، ص١٣٦ .

السلطة نتيجة لذلك[1]، لذا بدا الحل التفاوضي أكثر إغراءاً له ، فجرى مرة أخرى إحياء العملية التفاوضية من قبل السوفيت . ففي الثاني عشر من شباط ١٩٩١ وصل يفجيني بريماكوف رئيس الوزراء الروسي إلى بغداد لترتيب التوصل إلى حل يشمل الانسحاب العراقي من الكويت ولأول مرة اعترف الرئيس العراقي بإمكانية الانسحاب ، ولكن من دون جدول زمني محدد ، بل حينما يكمل ثلثي الانسحاب يتم رفع العقوبات عن العراق ، وبعد يومين من اللقاء الذي خرج بريماكوف منه بنتيجة مفادها ان الرئيس العراقي كان مهتماً بشكل جدي بالحل السلمي للصراع ، اصدر مجلس قيادة الثورة بياناً أكد فيه استعداد العراق للانسحاب من الكويت[2]. وألحق الرئيس العراقي عدداً من الشروط بالانسحاب من قبيل المطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية التي احتلها في لبنان وسورية ، ورفع كافة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق ، وإلغاء الديون البالغة (٨٠) ثمانون مليار دولار على الشعب العراقي ، الأمر الذي رفضه الرئيس الأمريكي بوش وعدّه ((**خدعة قاسية**)) ودعا ((**الجيش العراقي والشعب العراقي ليأخذوا زمام المبادرة بأيديهم ليرغموا الديكتاتور صدام حسين على التنحي**))[3] ، ورفضت الولايات المتحدة ذلك رفضاً قاطعاً ، وبدلاً من ذلك قدمت الولايات المتحدة إنذاراً نهائياً للعراق وأعطت مهلة له أمدها أسبوعاً واحداً للانسحاب[4].

والسؤال الآتي يطرح نفسه : ماذا لو انسحب العراق بعد غزوه الكويت ؟ وللجواب على ذلك نقول : انه على الرغم من ان أحداث التاريخ لا تخضع لكلمة (لو) لأنها أحداث وقعت ومضت عليها مدة من الزمن وأصبحت في ذمة التاريخ والماضي القريب ، لكن ذلك ، لو افترضنا جدلاً ، حدث وانسحب العراق من الكويت قبل أن تقوم حرب الخليج الثانية ، لأحرج

---

(١) يذكر وليم سافير ، الكاتب والصحفي في جريدة نيويورك تايمز ، الموقف السري للولايات المتحدة الأمريكية من شنها الحرب ضد العراق ١٩٩١ : ((... يجب ان لانخدع أنفسنا ، ان هدفنا هو ليس إخراج صدام حسين من الكويت بل إبعاده عن السلطة والتخلص من خططه وبرامجه النووية ، وإذا كانت اللباقة الدبلوماسية وعلاقات الدول العظمى وحساسية التحالف تمنعنا من إظهار هذه الحقيقة فإن أقل شيء يمكن أن يفعله وزير الخارجية بيكر هو أن يسكت ويمتنع عن تبرير الهدف الذي تقاتل قواتنا في الخليج من أجله...)). براجع : ستيفن غروبارد ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٥-١٥٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٦٢ .

(٣) مقتبس من : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

(٤) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩ – ٢٠٠٣ ، ص١٠٩ .

موقف الإدارة الأمريكية وعند ذلك كان من المتوقع أيضاً أن ينفرط عقد التحالف . ويسلط لنا اجتماع جورج بوش في بداية كانون الثاني ١٩٩١ الضوء ساطعاً على المخاوف والقلق الذي كان ينتاب الإدارة الأمريكية فيما لو انسحب العراق من الكويت ، فقال بوش بهذا الصدد مخاطباً أهم مساعديه وهم رئيس الأركان كولن باول ، وجيمس بيكر وزير الخارجية ، وسكوكروف مسؤول الأمن القومي : ((**أنتم لا تنتبهون إلى ان الموقف ، إذا انسحب صدام يصبح من الصعب علينا أن نسيطر عليه . فلن يكون بإمكاننا إبقاء نصف مليون جندي في المنطقة إلى أجل غير محدد . فالكابوس الحقيقي هو انسحاب صدام من الكويت ، ورجوعه إلى العراق مع احتفاظه بفرقه العسكرية مجتمعة على حدوده، إذ يستطيع جيشه البقاء هناك متمركزاً في مواقعه إلى ما لانهاية ، مشكلاً تهديداً دائماً للكويت بغزو جديد**)) ، وتابع بوش كلامه قائلاً : ((**يجب أن يفوز تحالفنا بتدمير صدام حسين ، أو على الأقل بإضعافه بما يكفي كي لا يشكل تهديداً لاحقاً في المستقبل القريب**))[1].

بالمقابل كان الرئيس العراقي يبحث عن صيغة تأخذ بنظر الاعتبار حفظ ماء وجهه في الوطن العربي ، ويتجنب الهزيمة التي كانت تنتظره ، فقد كان مستعداً للانسحاب من الكويت لكنه لم يقر بنفسه الخضوع للإنذار الأمريكي النهائي ، ولما شرع الحلفاء في التحضيرات النهائية للمواجهة البرية ، قام الرئيس العراقي بمجهود أخير لتفادي الكارثة . ففي الثامن عشر من شباط ١٩٩١ كلف طارق عزيز وزير الخارجية للسفر إلى موسكو لإعلام القادة السوفيت بموافقة العراق على المقترح السوفيتي كاملاً والانسحاب غير المشروط من الكويت ، إلا ان مقترح الانسحاب ، مرة أخرى ، لم يكن غير مشروط ، لأن العراق وضع شرطاً يتضمن إلغاء جميع قرارات الأمم المتحدة المناوئة للعراق وأن ترفع العقوبات عنه قبل أن يكمل العراق انسحابه ، فرفض الرئيس بوش ذلك لأنه لا يثق بكلام الرئيس العراقي ولا بوعوده ، وصمّموا على ضربه ، وبالفعل وبينما كان طارق عزيز يواصل مناقشة ما تبقى من المبادرة الدبلوماسية السوفيتية[2] ، أمر صدام حسين قواته في الكويت بإشعال النار في حقول النفط الكويتية ، وخلال أيام تم تفجير (٨٠٠) بئر نفطي ، وصهاريج خزن ، ومصافي ومنشآت أخرى ، الأمر الذي أحدث كارثة بيئية كبيرة في منطقة الخليج العربي ، غير ان هذا العمل لم يثن التحالف عن الهجوم لإخراج العراق من الكويت[3].

---

(١) مقتبس من : فؤاد قاسم الأمير ، المصدر السابق ، ص١١٣ ؛ شادي فقيه ، عندما خدع جورج بوش العالم ، بيروت ، د. ت ، ص٥٧ .

(٢) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤-٣٠٥ .

(٣) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩ -٢٠٠٣ ، ص١٠٩ .

بدأت الحرب البرية في الرابع والعشرين من شباط ١٩٩١ وانتهت بعد أربعة أيام ، وفي منتصف ليلة الخامس والعشرين من شباط أعلن راديو بغداد أمراً للقوات العراقية بالانسحاب بعد أن ((أثبتت قواتنا المسلحة قدرتها على القتال والصمود)) على حد قول الإذاعة[١] . في حين كان الواقع العملي يشير إلى ان القوات المسلحة العراقية تركت تحت رحمة قوات الائتلاف ذات الإمكانات التكنولوجية الهائلة ، وشنت القوات الأمريكية هجوماً على قطعات الحرس الجمهوري وألحقت بها خسائر كبيرة بعد أن رفض الرئيس صدام حسين التعهد شخصياً وعلنياً بالانسحاب من الكويت[٢] .

ويشير الباحث الأمريكي ويليام بولك ، إلى أن الجيش العراقي تعرض أثناء انسحابه من الكويت إلى ((**مذبحة كبرى**)) على (طريق الموت) ، إذ لم تشهد حروب الشرق الأوسط مذبحة بهذا المستوى منذ ان استولى هولاكو على بغداد سنة (١٢٥٨) م ، وكانت الخسائر العراقية بالأرواح والمعدات فادحة للغاية ، ويقدر عدد من قتل فيها من المدنيين بنحو عشرة آلاف ، ومن العسكريين بنحو ثلاثون ألفاً ، وهي خمسة أضعاف الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام[٣] .

وحتى تلك اللحظة التي تم فيها تدمير ما بين (٢٥٠٠) إلى (٢٧٠٠) دبابة من أصل (٤٥٠٠) ، وحوالي الرقم نفسه من المدرعات والمدفعية ، وأسر أعداد كبيرة من الجنود والضباط العراقيين ، وتدمير سبع فرق عراقية فإن الرئيس العراقي لم يأت للإدلاء بأي حديث عام يلمح من خلاله بأية طريقة بأنه كان على خطأ باحتلاله الكويت ، ومن وجهة نظره ، فإن من الأفضل ان يحطم الحلفاء جيشه بدلاً من ان تقوض سمعته كقائد منزه عن الخطأ[٤].

لقد اضطر الجيش العراقي على الخروج من الكويت ، وعانى الجيش من خسائر ثقيلة، وبدا العراق بلداً مدمراً من الناحية الاقتصادية ، واضطر للقبول بوقف إطلاق النار في الثامن

---

(١) " إذاعة بغداد " منتصف ليلة ٢٥/ شباط / ١٩٩١ .

(٢) عن خسائر الجيش العراقي ينظر : وفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص٢٥٠ ؛ ستيفن غروبارد ، المصدر السابق ، ص١٦٤ .

(٣) ويليام آر . بولك ، من الاجتياح المغولي إلى العهد العثماني حتى الانتداب البريطاني والاحتلال الأمريكي.. لكي نفهم العراق ، ترجمة : حازم مشتاق ، بلا ، د.ت ، ص ص ٣٣-٣٤ ؛ رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص ص ٥٧-٥٨ .

(٤) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .

والعشرين من شباط ١٩٩١ ، وكان عليه أن يخضع في السنوات التي تلت ذلك لنظام تفتيش غير مسبوق ومراقبة لقدراته غير التقليدية ، والكشف عن منشآته النووية ، والكيمياوية ، والجرثومية وتدميرها ، وكان على العراق أن يقبل بنظام للعقوبات[١]، وباتت صادراته النفطية خاضعة لسلطات خارجية ، وتم تخصيص عائداته لمشتريات العراق من الغذاء والأدوية[٢]، وأضعفت حرب الخليج الثانية العراق كثيراً ، وباتت الجبهة الشرقية أكثر ضعفاً بسبب تراجع الخطر التقليدي القادم من العراق باتجاه إسرائيل ، وساعد ذلك الرئيس جورج بوش لكي يبشر بنظام عالمي جديد ، لكنه مع ذلك فإن العراق ظل خطراً ينبغي بل يجب إنهاء نظامه السياسي لأن عجز قوات التحالف عن إسقاطه سيجعله في أي لحظة عنصر تهديد للمنطقة[٣].

ولم ينته عدوان الولايات المتحدة الأمريكية على العراق عند القصف الجوي والاجتياح البري المحدود ، وإنما قامت الإدارة الأمريكية بالتحريض على التمرد داخل العراق[٤] التي أعقبت نهاية حرب الخليج الثانية بقليل بهدف تقسيم العراق وتجزئته[٥] ، ويأتي ذلك تأكيداً لما نشرته جريدة " ول ستريت جورنال " الواسعة الإطلاع والنفوذ عندما أشارت إلى وجود محطة إذاعية سرية تُشرف عليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فور بداية عملها في الأراضي السعودية مع بداية القصف الجوي فجر يوم السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٩١ وراحت توجه نداءاتها إلى الشعب العراقي تحثه للتمرد ضد النظام[٦]، فيما أكد الرئيس

---

(١) في ٢ / آذار / ١٩٩١ اتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً برقم ٦٨٦ يؤكد توقف الأعمال العسكرية بين العراق وقوات التحالف ، وجاء في قرار وقف إطلاق النار شرط إلزام العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن (الإثني عشر) ، وأكد القرار على إبقاء أحكام القرار (٦٧٨/١٩٩٠) سارية إلى أن يتم امتثال العراق الكامل لتلك القرارات . ينظر : أكرم داود الوتري ، ((الأبعاد القانونية للعدوان الأمريكي على العراق . قراءة قانونية)) ، مجلة " الحكمة " ، العدد (٧) ، السنة الثانية ، بغداد ، آذار / ١٩٩٩ ، ص٧٢ .

(٢) إفرايم هالفي ، المصدر السابق ، ص٥١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ٥١ – ٥٢ .

(٤) كان المسمى الرسمي لهذه الأعمال من قبل الحكومة العراقية هو ((صفحة الغدر والخيانة)) ، أما جهات المعارضة فقد أطلقت عليه ((الإنتفاضة الشعبانية)) .

(٥) أكرم داود الوتري ، المصدر السابق ، ص٧٢ .

(٦) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ... ، ص٥٦٨ ؛ رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص٥٨ .

بوش من جانبه بعدم إمكانية إنهاء العقوبات الدولية ضد العراق **((مادام صدام حسين في السلطة))**[١] .

على الرغم من ان الولايات المتحدة الأمريكية أضعفت قدرات العراق في **((عاصفة الصحراء))** في المجالات كافة إلا ان العراق ظل يشكل هاجساً قلقاً في تفكيرها[٢]، فهي تعد العراق **((المشكلة الأولى التي تواجه الولايات المتحدة بعد الاقتصاد العالمي))** ، وتعتقد الإدارة الأمريكية ان هذا البلد ، وان خسر بسبب الحروب ، لا سيما حربه مع قوات التحالف، إلا انه ، مع ذلك ، يستطيع العراقيون إذا ما رفعت العقوبات عن بلدهم ان يقدموا دعماً متنامياً ومؤثراً لأي تحالف عربي يسعى إلى تعديل أو تغيير موازين القوى مع إسرائيل[٣] . وظلت الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات التي أعقبت حرب الخليج الثانية تؤكد على خطر **((انبعاث العراق مجدداً ، ومن السيطرة الإيرانية على الخليج ، وانجازات الدبلوماسية الأمريكية في مجال تعزيز العملية السلمية ودفع الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الحوار))**[٤]. وكان التلويح الأمريكي بقوة العراق وتهديده للدول المجاورة له مدعاة لحكومة واشنطن بإبتزاز أكبر لدول الخليج العربي والحصول على أموال منها لشراء أسلحة أمريكية وتخزينها لديهم رغم معرفتهم ان العراق خرج من حرب الخليج الثانية مقطّع الأوصال وبحالة وهن اقتصادي وعسكري وسياسي ، وفقد كثيراً من قاعدة دعمه ، فضلاً عن عزلته الدولية والداخلية .

---

(١) سامي شبر ، جزاءات الأمم المتحدة ضد العراق وجريمة الإبادة الجماعية ، ترجمة : رياض القيسي ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٤ .

(٢) من ملامح ذلك القلق الأمريكي والغربي عموماً ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، ماذكرته مادلين اولبرايت " Medelein Albright " ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الدائم لدى الأمم المتحدة بعد حرب الخليج الثانية ووزيرة خارجية الولايات المتحدة إبان عهد كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠١) ، والمعروفة بإنحيازها الشديد للصهيونية العالمية وإسرائيل ، وعدائها الواضح للعرب والمسلمين عندما قالت في ندوة أقيمت في جورج تاون سنة ١٩٩١: ((نحن لا نتفق مع تلك الدول التي ترى بأن العقوبات يجب أن ترفع ، إذا امتثل العراق لإلتزاماته المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ...)) . كما دعم كبار المسؤولين البريطانيين استمرار نظام العقوبات ضد العراق عندما أعلن المتحدث الرسمي بإسم وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٩٤ قائلاً : ((ان العقوبات سوف لن تُرفع مطلقاً لأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لا تثقان بأن صدام حسين لا يشكل تهديداً ... ولا يمكن رفع العقوبات مهما كانت درجة امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة ، مادام الرئيس صدام حسين باقياً في السلطة ...)) . وعلى ذلك بُنيت النوايا الأمريكية بوجه خاص وحلفائها بوجه عام . ينظر : سامي شبر ، المصدر السابق ، ص ص ٦٤-٦٥ .

(٣) جريدة بابل ، بغداد ، ٢٩ /٩/١٩٩٩ .

(٤) مقتبس من : ابراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص ١٥٧ .

بالمقابل ازدادت أرباح الولايات المتحدة الأمريكية من حرب الخليج الثانية على حساب حلفائها الأوربيين فقد كشف لورنس ج . كورب "Lawrence J.korb" المساعد السابق لوزير الدفاع في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان في مؤتمر صحفي عقده بواشنطن في نيسان ١٩٩١ ان الحكومة الأمريكية أخفت ، عن عمد ، التكاليف الفعلية لحرب الخليج كي تعوض عن تخفيضات الموازنة المحلية باستخدام مساهمات الحلفاء في صندوق متفرع عن الميزانية ، فخرجت الولايات المتحدة من حرب الخليج بربح صافٍ قدره تسعة عشر مليار دولار إذا ما حسبنا مساهمات الحلفاء جميعهم في الحرب ، وخلقت التدفقات الضخمة من الأموال الأجنبية خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩١، (٦,٦) مليار دولار مدفوعة نقداً من قبل ألمانيا ضغطاً قوياً صاعداً على الدولار الأمريكي الذي كان قبل أسابيع فقط قد انخفض إلى اقل مستوى له في فترة ما بعد الحرب فبلغ سعر (١,٤٤) مارك ألماني ، كما بدأ التوقيع على عقود الأسلحة الأمريكية مع بلدان في الشرق الأوسط قبل أن تنتهي الحرب ، مما أثار حنق صانعي الأسلحة الأوربية وغضبهم(١) .

ولم يقتصر الأمر على هذه المكاسب الأمريكية ، وإنما حصلت حكومة واشنطن على حق تخزين المعدات والذخيرة والتسهيلات من دول المنطقة للبحرية والطيران الأمريكي ، فضلاً عن إجراء المناورات والتدريبات الدورية المشتركة التي كان من أبرزها المناورات العسكرية الأمريكية الكويتية الشهرية منذ أيلول ١٩٩١(٢) . وإذا ما ناقشنا هذا الأمر سنجد ان الكويت لم تكن بحاجة إلى إجراء مناورات مشتركة مع الأمريكان لتخويف العراق أو إشعاره ان الجيش الكويتي قادر ، بالدعم الأمريكي ، على مواجهة أي محاولة عراقية ثانية لأن القرار **(٦٨٧)** الصادر عن مجلس الأمن في الثاني من آذار ١٩٩١ خوَّل الدول الأعضاء في مجلس الأمن باستخدام **((**كل السبل الممكنة **))** وبضمنها القوة العسكرية لضمان إذعان العراق لمتطلبات هذا

(١) ف . ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص٢٩٦ .

(٢) عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق ... ، ص٨٩ .

القرار إذا ما اقتضت الحاجة[١] ، ووفر تسوية حدودية دائمية بين الكويت والعراق وفرض نظام رقابة مشدد للتحقق من عدم إمكانية إعادة العراق لأي برنامج تسليحي [٢].

وأدت تداعيات حرب الخليج الثانية إلى تحول كبير في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ، فبسبب مبالغة الأمريكان وتهويلهم لقوة العراق وإمكانية إعادة استئناف قدراته التسليحية عبر التقارير والبرامج التي طرحتها مراكز البحوث الأمريكية التي يعمل فيها عدد من مستشاري الأمن القومي مثل مارتن انديك[٣] الذي اقترح برنامجاً لتعديل سياسة العراق أو استبدال نظام الحكم فيه ليتعايش النظام الجديد ، إذا ما تم تغييره ، مع التوجهات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية ، فمما ذكره أنديك ((**انه على الرغم من تدمير أكثر من نصف قدرات الجيش العراقي التقليدية في حرب الخليج ، إلا انه ما زال يمتلك أكبر قوات عسكرية في المنطقة ، وإنه إذا ما رفعت الأمم المتحدة رقابتها عليه ، فإنه سيتمكن من استئناف إنتاج الصواريخ البالستية والأسلحة الكيمياوية والبيولوجية خلال عام واحد ، وسيتمكن من تطوير سلاح نووي في أقل من عشر سنوات**))[٤]، بسبب كل ذلك حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على عدد من القواعد العسكرية في دول الخليج العربي ، وحظيت هذه القواعد باستقلالية نسبية وقدرة عامة على دعم مختلف العمليات القتالية جوية أو بحرية أو برية ، كما

(١) ويتم ذلك وفق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، إذ تشير المادة (٣٩) من الميثاق إلى ما نصه : ((يقرّر مجلس الأمن ما إذا وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١-٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه ...)) . مقتبس من : عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، احتلال ما بعد الاستقلال. التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧٣ .

(٢) ينظر : بطرس بطرس غالي ، مقدمة للأمم المتحدة ، الأمم المتحدة والصراع العراقي –الكويتي ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ص ٣٠-٣٣ .

(٣) شغل مارتن أنديك وظيفة مستشار لرئيس الوزراء الأسترالي لشؤون الشرق الأوسط لحقبة من الزمن ، ثم شغل مستشاراً صحفياً لإسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي ، ثم استقر في الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح عضواً في اللوبي الصهيوني (الإيباك) ، ومن خلال الهيئة التنفيذية لهذه المنظمة استطاع من إنشاء معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى سنة ١٩٨٥ ، وبواسطة هذا المعهد تمكن أنديك من الوصول إلى البيت الأبيض ، وفيما بعد أصبح سفيراً لواشنطن في تل أبيب في المدة الواقعة بين ١٩٩٥-١٩٩٧ ، ٢٠٠٠-٢٠٠١ . يراجع : أحمد نوري النعيمي وحسين علي الجميلي ، النظام السياسي في تركيا وإيران ، بغداد ، د.ت ، ص ص ٦١٨-٦١٩ .

(٤) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص ١٥٨ .

تم توفير تسهيلات وإقامة قواعد للقوات العسكرية الأمريكية في أقطار عربية مثل المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والأردن ومصر ودولتان غير عربية هي تركيا وجيبوتي ، فضلاً عن إسرائيل(١) . ومثلت الحرب فرصة ثمينة انتهزتها الولايات المتحدة لتجريب أسلحتها الجديدة في ساحات حرب حقيقية مثل القنبلة ذات التأثير الإنعصافي أو قنبلة زيت الوقود شديد الانفجار في الهواء وغيرها(٢)، وكانت أثمان هذه الأسلحة تدفع من دول الخليج وعلى حسابها الخاص ، فابتزت حكومة واشنطن هذه الدول ، وحولت الخليج العربي إلى ((**بحيرة أمريكية**))(٣).

وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة الأمريكية حصلت من حرب الخليج الثانية على (٦٠٠) مليون برميل من النفط (٤) الكويتي والسعودي لتخزينها تحت الأرض في آبار جافة في ولايتي (تكساس) و(لويزيانا) ، وذلك بعد المحادثات الأمريكية مع كل من الكويت والمملكة العربية السعودية في مطلع عام ١٩٩٢ . كما حصلت الشركات الأمريكية على عقود تصل قيمتها إلى ما بين (١,٥ – ٢) بليون دولار(٥)، على الرغم من ذلك كله فإن الميزانية الاتحادية الأمريكية أظهرت عجزاً وصل إلى (٣٤٨) مليار دولار في حين كان العجز في السنة التي تولى فيها الرئيس جورج بوش الأب رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٨٩ (١٥٣) مليار دولار(٦).

وفي خضم هذه التداعيات . كان لا بد للولايات المتحدة الأمريكية بين الحين والآخر أن تلوح لدول الخليج العربي بأن معظم الخيارات المطروحة لاحتواء العراق تنطوي على مخاطر وتكاليف كبيرة تتحملها الولايات المتحدة ، وعلى هذه الدول أن تقوم بواجباتها في دعم

---

(١) عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق ... ، ص٨٩ .

(٢) ينظر : كرستين عبد الكريم ديلان ، المصدر السابق ، ص ص ٩-١١ .

(٣) ف. ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

(٤) ولمزيد من تفاصيل التطورات الاقتصادية والنفطية في الولايات المتحدة الأمريكية قبيل وبعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، ينظر : وليم سي . رامسي ، النفط في التسعينات : سيطرة الخليج ، في : فيبي مار ووليم لويس ، امتطاء النمر . تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، ترجمة : عبد الله جمعة الحاج ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ص ٥٧-٨٤ .

(٥) عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق ... ، ص٨٩ .

(٦) ف . ويليام إينغرال ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

حكومة واشنطن للإستمرار في منع هذا البلد من بيع نفطه وتشديد العقوبات عليه حتى وصل عددها إلى (٢٤) قراراً في شباط ١٩٩٢ [١].

كان القرار (٦٨٧) الصادر عن مجلس الأمن الدولي يوم الخامس من نيسان ١٩٩١ أهم عنصر لنظام وقف إطلاق النار الذي أحكمته الولايات المتحدة وحلفائها على العراق ، وأخطر هذه القرارات حتى انه سمي بأم القرارات لأنه نص على توفير تسوية حدودية دائمة بين الكويت والعراق ، وطالب القرار العراق بأن يقدم كشفاً لكافة المرافق والأسلحة البيولوجية والكيمياوية ومخزونات الصواريخ الباليستية وجميع المواد النووية ، وتوجب على العراقيين التعاون الكلي في تدمير ترسانة أسلحتهم غير التقليدية ، وكان على الحكومة العراقية أن تُسهل عودة جميع الممتلكات الكويتية والموافقة على تعويض الشركات والجنسيات الأجنبية التي عانت من نتائج احتلال الكويت ، وستبقى العقوبات في محلها تطال كل شيء باستثناء الأدوية والإمدادات الصحية ، وكانت العقوبات تستعرض كل شهرين ، وكان التجاوب العراقي مع قرارات الأمم المتحدة ، وخصوصاً فيما يتعلق ببرنامج نزع الأسلحة أمراً رئيساً بالنسبة لأي قرار يدعو لتقليل أو رفع العقوبات ، وفي الوقت ذاته لم يسمح للعراق ببيع نفطه[٢] .

لقد مثّل نظام العقوبات القيد الأخطر المفروض على العراق من قبل الأمم المتحدة ، فتطبيق العقوبات كان قد أسهم بحلول عام ١٩٩٥ بتغيير بنية العراق الاجتماعية والاقتصادية، فانخفض إنتاج النفط ٨٥% بين عامي ١٩٩٠، ١٩٩١ ، وانخفض معدل الدخل للفرد الواحد في العراق ، الذي بلغ ما يزيد على ألفي دولار في ١٩٨٩ قبل حرب الخليج الثانية ، إلى (٦٠٩) دولار بحلول عام ١٩٩٢ [٣].

(١) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص١٦٠ .
(٢) عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق ... ، ص ١٠١ .
(٣) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣ ، ص ١٥٣ .

وفي غضون مدة وجيزة من الزمن ، تمكنت الأمم المتحدة بدعم من التحالف المنتصر الذي تزعمته الولايات المتحدة من تأسيس نظام جرّد العراق من قدراته غير التقليدية[١] ، وراقب نشاطاته المستقبلية في النواحي المتعلقة بتلك القدرات ، وتم الإعلان عن ان معظم المجال الجوي العراقي بات خارجاً عن السيطرة العراقية ، بحيث أصبحت أجزاء كبيرة منه ، سواء في الشمال أم في الجنوب ، خاضعة لمراقبة الطائرات الأمريكية والبريطانية التي انتهزت تلك الفرصة وصارت تستهدف مواقع الصواريخ (أرض – جو) العراقية والمنشآت الإدارية بين الحين والآخر[٢]، في وقت أعلن فيه الرئيس الأمريكي بوش (الأب) بأنه سوف يأمر الطيران الأمريكي بمعاودة قصف العراق في حال لم تتمكن فرق التفتيش عن الأسلحة من أداء مهمتها على أكمل وجه[٣] ، وكان قصف العراق متواصل فعليا دون ان ينتظر أوامر بوش أو غيره بذلك.

وفي تلك الأثناء وصلت بعثة تفتيش (دولية) جديدة إلى العراق في العشرين من أيلول ١٩٩١، وكانت برئاسة الأمريكي _ الصهيوني (ديفيد كاي) ، وخلافا لما سبقها من بعثات كانت بعثة (كاي) تعرف ما تريده بالضبط ، وضمت نحو (٦٠) فنياً وخبيراً تمت متابعتهم بدقة من قبل ضباط المخابرات العراقية لحظة وصولهم مطار صدام الدولي (بغداد الدولي حالياً) ، وباشر فريق البحث والتفتيش عمله يوم الثاني والعشرين من أيلول ١٩٩١ طالباً المرور ببعض شوارع بغداد ، فقام رئيس الفريق بإيقاف قافلة سياراته هو ومساعدوه أمام

---

(١) بعد قبول العراق بالقرار الدولي (UNSCR 687/1991) في ١٨ / نيسان / ١٩٩١ برسالة أودعها في الأمم المتحدة أحمد حسين خضير السامرائي ، وزير خارجية العراق – آنذاك – ، وصلت أولى بعثات المفتشين(الدوليين) برئاسة السويدي رالف إيكيوس إلى العراق يوم ١٤ / أيار / ١٩٩١ وكانت تضم نحو (٦٠) خبيراً وفنياً وكان عمل اللجنة ينحصر ببرنامج تدمير ترسانة العراق من الأسلحة الكيمياوية في مدة (٤٥) يوماً ، لكن اللجنة عادت وأبلغت الأمم المتحدة بأنها تحتاج إلى سنتين لإتمام عملها . وتبع ذلك قدوم بعثة التفتيش عن الأسلحة النووية التي كان سكرتيرها العام (هانس بليكس) يوم ٢٢ / حزيران / ١٩٩١ ، ولحق بها يوم ٣ / تموز / ١٩٩١ عدد آخر من الخبراء والفنيين زادوا عددهم عن العشرين شخص . وفي ذات الوقت كانت هناك بعثة من (٤٧) خبيراً وفنياً تتولى مهمة تدمير القدرات الصاروخية العراقية . ينظر : محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ... ، ص ٥٨٣ ؛ عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، المصدر السابق ، ص١٩٢ .

(٢) إفرايم هالفي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٥–٥٦ .

(٣) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ... ، ص ٥٨٣ .

مبنى وزارة العمل العراقية ، إذ همّ الفريق برئاسة (كاي) إلى دخول مبنى الوزارة ، وتحديداً في غرفة مليئة بالدواليب الحديدية ، على حد وصف هيكل ، فإذا به يعثر على مجموعة ملفات احتوت على التأمينات الاجتماعية للعاملين في مؤسسة الطاقة الذرية : أسمائهم ، عناوينهم ، تخصصاتهم ، أحوالهم الاجتماعية ، مواقع عملهم ، البعثات الدراسية والتدريبية التي ذهبوا إليها ، وشاركوا فيها ، مرتباتهم ، وسفرياتهم وما إلى نحو ذلك[١] .

قام (كاي) بعد حصوله على هذه المعلومات (الحساسة) ، بالاتصال فوراً بمقر وزارة الخارجية الأمريكية على حد زعمه ، فيما السلطات العراقية أبلغت بأنه قام الاتصال بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) لتزويدهم بكل ما حصل عليه من وثائق[٢] غاية في الخطورة بالنسبة للأمن الوطني العراقي ، الأمر الذي سيترتب عليه بداية نزاع جديد ستتضح معالمه لاحقاً خلال ما عرف بأزمة المفتشين (الدوليين) ، كون أغلبهم من جنسيات أمريكية وإسرائيلية ، ويعملون لصالح المخابرات الأمريكية والصهيونية من أجل تهديد سلامة العراق الإقليمية واستقلاله السياسي .

كان إعلان الولايات المتحدة الأمريكية منطقة حظر الطيران شمال خط عرض ٣٦ درجة[٣] وإقدامها مع بريطانيا بعد ذلك على فرض حظر جوي في المنطقة الواقعة جنوب خط

---

(١) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ... ، ص ص ٥٨٤ –٥٨٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٨٥ .

(٣) أصدر مجلس الأمن الدولي في ٥/ نيسان / ١٩٩١ وتحت الضغوطات الأمريكية قراره المرقم (٦٨٧) ، وفي ذات اليوم صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن القوات الأمريكية والمتحالفة معها ستأخذ على عاتقها الطيران فوق شمال العراق لتقديم المواد الغذائية والطبية (للاجئين) الأكراد مدعياً بأن ذلك يجري لأسباب (إنسانية) ، معلناً حظر طيران أية طائرة عراقية شمال خط العرض (٣٦) ابتداءاً من الساعة التاسعة من صباح يوم السابع من نيسان ١٩٩١ وحتى إشعار آخر (واستمر ذلك الإشعار الآخر لأكثر من عشر سنوات!) . ينظر : أكرم داود الوتري ، المصدر السابق ، ص٧٢ ؛ رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص ص ٦٠-٦١ .

العرض ٣٢ درجة[١] (جنوبي العراق) في السابع والعشرين من آب ١٩٩٢ أثر خطير في زعزعة استقرار العراق ، وإضعافه ، وتهديد استقلاله وسلامته الإقليمية ، على الرغم من استمرار احتجاج الحكومة العراقية على ذلك وعدّ منطقتي الحظر غير شرعيتين[٢].

لقد كان واحداً من أخطر نتائج حرب الخليج الثانية السياسية هو دفع الأطراف العربية للقبول بمشاريع ((السلام الأمريكي)) وتطبيع الأوضاع في الشرق الأوسط[٣]، لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن ينعقد (مؤتمر مدريد) في تشرين الثاني ١٩٩١ برعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ، وأن يحضره الراعيان الأساسيان الرئيس جورج بوش والرئيس ميخائيل غورباتشوف منذ البداية[٤]. ولم يقتصر الأمر على ذلك ، إنما أدت الحرب بعد انتهائها إلى أن يصرح السفير السعودي لدى الولايات المتحدة بندر بن سلطان : ((**إن الحرب أنهت أسطورة العروبة**))[٥]، وأن يخاطب الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك القوات المصرية العائدة في حرب الخليج الثانية قائلاً : ((**لقد كنتم لها إقداماً وشجاعة .. وإن كل أسرة مصرية تفتخر بما أنجزتموه**))[٦]، وامتد الأمر ليصرح رئيس الوزراء

---

(١) أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل آب ١٩٩٢ فرض منطقة حظر الطيران تحت ذريعة حماية المواطنين (الشيعة) في جنوب العراق ، وعملت على عقد جلسة لمجلس الأمن بتاريخ ١١/ آب / ١٩٩٢ ، أعلنت على أثرها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في ٢٧ / آب / ١٩٩٢ فرض منطقة حظر الطيران في جنوب خط العرض (٣٢) . ومن جانبه لم يعترف العراق بمناطق حظر الطيران ، واحتج عليها بشدة كونها تمثل عملاً استفزازياً عدوانياً ، واحتفظ بحقه في كيفية الرد على ذلك القرار . ينظر : أكرم داود الوتري ، المصدر السابق ، ص ص ٧٢-٧٣ ؛ رامزي كلارك ، المصدر السابق ، ص ص ٦١-٦٢ .

(٢) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص١٦١ .

(٣) عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق ... ، ص٨٩ . كشفت الوثائق الأمريكية المنشورة بأن حرب الخليج الثانية ١٩٩١ لم تكن بسبب دخول الجيش العراقي للكويت ، وانما بسبب تنامي قوة العراق وحماية مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية وأمن الكيان الصهيوني ، والمذكرتان تحملان الرقم (٤٥٨٥) بتاريخ ٢٧/ حزيران / ١٩٨٨ والتعديل الوارد عليها بتاريخ ٢٥ / تموز / ١٩٨٨ ، والتي تم تقديمها بصورتها النهائية إلى الكونغرس الأمريكي يوم ٢٢ / أيلول / ١٩٨٨، أي بعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية بنحو شهر تقريباً . ينظر نص الوثيقة في : عبد العظيم مناف ، من بلفور إلى باتلر العراق وأمريكا . التحدي الذهبي : الشريعة .. الشرعية .. الشعار ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٥٧٥-٥٨٣ .

(٤) إفرايم هالفي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٦-٥٧ .

(٥) مقتبس من : جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص ٤١٨ . وسنشير إلى الدور التآمري لهذا الرجل (بندر) عندما (استحلف) بوش بأن يسرع في ضرب العراق واحتلاله .

(٦) ينظر : نجيب الصالحي ، الزلزال ، لندن ، ١٩٩٨ ، ص ص ٦٢-٦٣ .

الإسرائيلي معلقاً على ما آلت إليه الأوضاع بعد الحرب قائلاً : ((**في استطاعتنا إذا رفع ديكتاتور عربي رأسه أن نمحو بلده بالكامل عن الخريطة ، ويكون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من يقوم بهذه المهمة ويتحمل نتائجها نيابة عنا**))[١] .

وفي ظل أجواء (السلام) التي كانت تنادي بها الإدارة الأمريكية بعد نهاية حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، تواصلت التهديدات الأمريكية ضد العراق عندما أوضح ريتشارد تشيني[٢] وبصوت عال في إحدى المقابلات التلفزيونية بأن : ((**...توجيه ضربة عسكرية جديدة ضد القدرات النووية للرئيس العراقي صدام حسين لن يفسد مبادرة الرئيس الأمريكي بوش لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط**)) واستطرد قائلاً : ((**إن دول المنطقة [الشرق الأوسط] هي المعرضة للحظر إذا احتفظ الرئيس العراقي بأسلحة الدمار الشامل ، وأمكنه استخدام السلاح النووي ...**))[٣] . والمفارقة أن تصريح تشيني هذا جاء بعد حرب مدمرة قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد العراق لمدة (٤٣) يوماً أتت على جميع مرتكزات العراق الاقتصادية والعسكرية وحتى الاجتماعية .

لم تكن إسرائيل من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية بعيدة عن التدخل في شؤون العراق الداخلية عن طريق استخدام وتكليف اللجنة الخاصة المكلفة بمتابعة ملف أسلحة الدمار الشامل العراقية وسعيها للحصول على المعلومات التي تخص العراق وخلق الذرائع لضربه واستهدافه بحجة عدم تعاونه معها ، ففي تموز ١٩٩٢ برز إلى حيز الوجود صراع جديد بين السلطات العراقية وفريق التفتيش (الدولي) فيما عرف بأزمة وزارة الزراعة والري التي حاول فريق التفتيش المكلف برئاسة مارك سلفر ، الضابط في الجيش الأمريكي ، دخول بنايتها عنوة لكن دون جدوى ، إذ رفضت السلطات الحكومية في العراق دخول سلفر وفريقه إلى مبنى الوزارة رفضاً قاطعاً ، ولوحت واشنطن على إثر ذلك باستخدام الضربات العسكرية ، لكن اجتماعاً لمجلس الأمن والأمم المتحدة حال دون ذلك ، فسُويت المسألة

---

(١) مقتبس من : جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص٤١٩ .

(٢) دعا تشيني إلى إسقاط النظام السياسي في العراق منذ عام ١٩٩١ ، وهو من أبرز المحافظين الجدد ومن دعاة الحرب ضد العراق واحتلاله ، بل وحتى تجزئته إلى ثلاثة أقاليم !!

(٣) مقتبس من : أحمد كمال شعث ، العراق المغبون .. وتداعيات حرب الخليج ، القاهرة ، د.ت ، ص ٣٣٢.

سياسياً[١]. ويوضح رئيس الفريق العراقي المرافق لفرق التفتيش حسام محمد أمين[٢] طبيعة تلك التصرفات بقوله : ((**إنها قضية مفتعلة يبغون من ورائها انتهاك السيادة والاستقلالية العراقية ، فدخولهم لهذه الوزارة يشكل سابقة تمنحهم مبرراً لانتهاك قرارات سياسية أخرى**))[٣].

وباستمرارية حالة الصراع العراقي الأمريكي بعد نهاية حرب الخليج الثانية ، وبسبب إصرار العراق على الدفاع عن سيادته الإقليمية وسلامة أجوائه وأراضيه ، اتخذ مجلس قيادة الثورة العراقي قراراً في التاسع من كانون الثاني ١٩٩٣ صدرت بموجبه التعليمات اللازمة إلى القوات المسلحة العراقية وقيادة الدفاع الجوي بنشر صواريخ (أرض – جو) في الأماكن التي يراها العراق ((ضرورية)) للدفاع عن سيادته الوطنية ضد ما يسمى بـــ (مناطق حظر الطيران شمال وجنوب العراق) ، وجاء ذلك رداً على التهديدات الأمريكية – البريطانية – الفرنسية ضد العراق في يوم السادس من كانون الثاني ١٩٩٣ بضرورة أن يلتزم الأخير بقرارات الأمم المتحدة ، وأن لا تسهم أفعاله بتهديد سلامة طائرات الحلفاء التي تقوم (بواجباتها) ، ومن جانبه عدّ العراق تلك التصريحات تدخلاً سافراً في شؤونه الداخلية ، وعملاً عدوانياً غير شرعي وماساً بسيادة العراق وأمنه ((ومحاولة سياسية هدفها الأساس تقسيم العراق))[٤].

وتبعاً لتلك التطورات الخطيرة ، أقدم الرئيس الأمريكي بوش (الأب) على آخر أعماله قبل رحيله من البيت الأبيض عندما أصدر أوامره بمهاجمة العراق يوم السابع عشر من كانون الثاني ١٩٩٣ مستهدفاً مراكز الصواريخ العراقية في مناطق (حظر الطيران) وبعض المدن العراقية بما فيها العاصمة العراقية بغداد[٥] ، وقام العراق من جانبه بالتصدي للطائرات

---

(١) للتفاصيل عن أزمة وزارة الزراعة والري مع فرق التفتيش يراجع : مجلة " ألف باء " ، العدد (١٢٤٤)، السنة (٢٥) ، بغداد ، ٢٩ تموز ١٩٩٢ ، ص ٦ ، ٩ .

(٢) اللواء المهندس ورئيس دائرة الرقابة الوطنية في العراق حسام محمد أمين تم اعتقاله ضمن قائمة الـــ (٥٥) المطلوبين لقوات الاحتلال الأمريكي بعد اجتياح العراق عام ٢٠٠٣ .

(٣) مجلة " ألف باء " ، العدد (١٢٤٤) ... ، ص٩ .

(٤) ينظر : مجلة " ألف باء " ، العدد (١٢٦٨) ، السنة (٢٥) ، بغداد ، ١٣ كانون الثاني ١٩٩٣ ، ص ص ١٠ –١١ .

(٥) أشارت التقارير إلى ان القصف الجوي والصاروخي استهدف فندق الرشيد وسط بغداد ، ومنشأة البتراء الصناعية ، وبعض المرافق السياحية ، وعدد من دور المواطنين السكنية في بغداد وعدد من المحافظات الأخرى . للتفاصيل يراجع : مجلة " ألف باء " ، العدد (١٢٦٩) ، السنة (٢٥) ، بغداد ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣ ، ص٢ .

المغيرة بواسطة مقاوماته الأرضية ، ووجه الرئيس العراقي خطاباً [1] إلى الشعب العراقي حثهم فيه على الاستماتة في البطولة والجهاد قائلاً : ((**... ها قد رجع الخائبون إلى بغداد أيضاً ... رجعوا إلى مدينة الله وأكبر حاملين معهم كل غيض الفشل الذريع الذي أصاب كل محاولاتهم السابقة منذ خط البداية قبل عامين [١٧ كانون الثاني ١٩٩١] حتى يوم الرجعة... أضربوا أيها النشامى فإن الله ورسوله وملائكته وجنوده معكم...**))[2] .

في ظرف شهور قليلة ، تبيّن ان الحرب لم تحقق كامل أهدافها ، فقد وقع تدمير الاقتصاد العراقي ، واستهلاك قوة الجيش وسلاحه ، لكن نظامه السياسي تمكن من البقاء ، كما ظهر بأنه من المؤكد ان الرئيس العراقي بات يسيطر على قوة عسكرية يحسب حسابها ، من وجهة النظر الأمريكية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار بأنها تساوي نصف حجمها السابق ، وتمتلك ربع ترسانتها السابقة من السلاح[3] ، الأمر الذي بات يقض مضاجع رئيسين أمريكيين تعاقبا على رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبح هاجسهما ، وتحديداً إبان الفترة الرئاسية الأولى لبوش (الإبن) ، يتمثل في استهداف النظام السياسي في العراق وإسقاطه بشتى الوسائل الممكنة ، بما فيها الإقدام على غزو العراق واحتلاله بالاستناد إلى اتهامات عارية عن الصحة ، واستكمالاً لما بدأ فيه بوش الأب في ((عاصفة الصحراء))، المواضيع التي سنتطرق إليها تفصيلاً في سياق صفحات الفصل الأخير من هذه الأطروحة.

---

(١) للإطلاع على نص الخطاب ينظر : جريدة الثورة ، العدد (٨١٢٨) ، ١٨ كانون الثاني ١٩٩٣ .

(٢) مقتبس من : جريدة الثورة ، العدد (٨١٢٨) .

(٣) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص ص ١٣١-١٣٢ .

الفصل الرابع

العراق في الإستراتيجية الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية وحتى احتلاله في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ .

لم تحقق الحرب على العراق كامل اهدافها . ومع أن الاقتصاد العراقي ، قد تم تدميره، واستهلكت قدرات الجيش ، وامكاناته ، إلا ان النظام السياسي تمكن من البقاء . وهذا مما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية . وكان عليها أن تبحث عن وسيلة فعالة لانهاك العراق واحتوائه ، والتمهيد لاسقاط نظامه . ولم تكن تلك الوسيلة إلا فرق التفتيش (الدولية) التي عادت إلى العراق ومهدت فيما بعد لغزو هذا البلد واحتلاله كما سنرى.

أولاً : **تداعيات حرب الخليج الثانية وسياسة (إحتواء) العراق وأزمات يونسكوم المتعاقبة** :

على الرغم من الدعم الذي حظي به جورج بوش الأب (١٩٨٩-١٩٩٢) من قبل الأمريكيين ، وتحديداً في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، إلا إنه خسر الإنتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ ، إذ قدم اللوبي الصهيوني دعمه لمرشح الحزب الديمقراطي بيل كلينتون[١] " Bill Clinton " للفوز بحقبتين متتاليتين (١٩٩٣-٢٠٠٠)[٢] .

ومنذ اللحظات الأولى لتوليها مسؤولياتها في البيت الأبيض أكدت إدارة كلينتون بأنه ((**...لا تزال للولايات المتحدة مصلحة ثابتة في التدفق الحر للنفط في الشرق الأوسط ، وبأسعار معقولة ... وتبادل صداقة أولئك الذين ينشدون علاقات طيبة في العالم العربي مع الولايات المتحدة ... وأمن (دولة) إسرائيل وبقائها وخيرها ...**))[٣]، كما حددت واشنطن رؤيتها الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بعدد من النقاط من بينها[٤]:

١- الإحتواء[٥]المزدوج للعراق وإيران في الشرق ..

٢- دعم الجهود الرامية الى نزع أسلحة الدمار الشامل ..

٣- الإلتزام بتفوق إسرائيل النوعي ..

---

(١) هو الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية ، وفي فترة حكمه حدث الكثير من المتغيرات بخصوص القضية الفلسطينية . وكان كلينتون وسيطاً في مفاوضات (السلام) العربية الإسرائيلية . وكان عدد أعضاء مجلس الأمن القومي في عهده (١١) عضواً ، منهم (٧) من اليهود ، فضلاً عن ان (٥٥) من كبار موظفي ادارته بمن فيهم الوزراء كانوا يهوداً ، وهو صاحب نظرية ((لن نخذل إسرائيل أبداً)) . ينظر: جريدة الزمان الدولية ، العدد (٢٦٠٠) ، ٢٣/ كانون الثاني / ٢٠٠٧ .

(٢) أحمد منصور ، النفوذ اليهودي في الإدارة الأمريكية ، دمشق ، ١٩٩٧ ، ص ص ٥٥-٥٦.

(٣) علاء عبدالوهب ، الشرق الاوسط . سيناريو الهيمنة الإسرائيلية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٨٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ص ٨٥-٨٦ .

(٥) الإحتواء " Containment " في لغة العلاقات الدولية هو الجهد المبذول من قبل قوة دولية أو إقليمية لإحتواء قوة أخرى بهدف تحقيق جملة مصالح تحقق أغراضاً أو أهدافاً تسعى هذه القوة لتحقيقها من القوة الأخرى . وليس من الضروري أن تكون أية من القوتين أقوى من الأخرى ، وذلك لأن العملية ليست عملية ردع أو ارتهان إرادة بقدر ما هي عملية سياسية تهدف لإستيعاب تطلعات الآخر (سياسية أو أمنية أو إقتصادية بهدف إيقافها بثمن أو بغير ثمن . ويتوقف هذا على قدرة الدولة المعنية في توظيف قدراتها للوصول الى هدف الإحتواء) . ينظر : عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

ويرى الأستاذ محمد حسنين هيكل بأن الإدارة الأمريكية إبان عهد كلينتون ، ولثماني سنوات متواصلة كانت **((تضع العراق تحت نظرها وتضّيق عليه خطوة بعد خطوة معتمدة على سياسة الصندوق المغلق ، أي استمرار حصاره اقتصادياً وسياسياً ودعائياً ، تظن بذلك ان الخنق – حتى وإن كان بطيئاً ، أشد قسوة من القتل الذي يجئ سريعاً وزيادة عليه فإنها كانت بين الحين والآخر توجه اليه ضربات صاروخية تذكره بالمصير المحتوم))**[(١)].

وتأسيساً على ذلك جاءت باكورة أعمال الرئيس الأمريكي الجديد بإصدار أوامره الى القوات الجوية والصاروخية الأمريكية باستهداف بغداد فجر يوم الأحد السابع والعشرين من حزيران ١٩٩٣ بذريعة ثبوت ضلوع العراق بمحاولة اغتيال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الأب) في نيسان من العام نفسه اثناء زيارته للكويت للإحتفال بأعياد (التحرير والإستقلال) ، واستهدفت الحملة الأمريكية الجديدة مقر المخابرات العراقية وسط بغداد ، وعدداً من المناطق السكنية المحيطة به ، الأمر الذي أدى الى استشهاد وإصابة عدد من الأطفال والنساء والشيوخ وتدمير وحدات سكنية مدنية[(٢)]، وعلى الفور أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي بياناً ندّد فيه بالهجمة ((الأمريكية الصهيونية)) الجديدة ، ومما جاء فيه **((...ان العدوان الذي وقع اليوم هو إستمرار للعدوان المستمر على العراق منذ كانون الثاني ١٩٩١ ... وذلك العدوان الإجرامي الذي خططت له الولايات المتحدة وعملائها من حكام المنطقة للسيطرة على ثروات المنطقة ونهب ثرواتها واخضاعها لإرادة الإمبريالية الأمريكية...))**[(٣)].

واستمرت المواجهة السياسية والعسكرية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عنـــدما رفض العراق ، بادئ الأمر ، قبول مبدأ **((المراقبة طويلة الأمد))** على منشآته العــسكرية ،

(١) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص١٣٢ .

(٢) أوضح وزير العدل الأمريكي الأسبق رامزي كلارك ، أثناء لقاء جمعه بالرئيس العراقي ببغداد يوم الثالث عشر من شباط ١٩٩٣ طبيعة الرئيس الجديد (كلنتون) المنضبطة والرافضة للإقتتال بقوله ((... فأنا أعتقد بأن إدارة الرئيس كلنتون أمام فرصة حقيقية لإقرار السلام ، وهي تختلف عن إدارة جورج بوش ...)) ومما قاله أيضاً ((... ولم يستطع بوش أن يوظف حرب الخليج [١٩٩١] ليفوز في الإنتخابات ، وأعتقد ان بوش قد فعل كا ما يمكن أن يفعله ليجر كلنتون الى موقف المحارب ، قبل أن يغادر السلطة ، وليس ضد العراق فقط ، ولكنه أراد أن يخلق خلافاً كبيراً مع العراق ، ومع ذلك اغتيالكم شخصياً ...)) ينظر نص محضر اللقاء في : مجلة " ألف باء " ، العدد (١٢٧٣) ، السنة (٢٥) ، بغداد ، ١٧ / شباط/ ١٩٩٣ ، ص ص ٤-٧ .

(٣) مجلة " الف باء " ، العدد (١٢٩٢) ، السنة (٢٦) ، بغداد ، ٣٠ / حزيران / ١٩٩٣ ؛ محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص١٣٢ ؛ أحمد طه خلف الله ، المصدر السابق ، ص٣٠ .

الأمر الذي كاد أن يؤدي الى قيام الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بهجوم صاروخي جديد ضد العراق ، لكن تراجع الأخير عن رفضه في اللحظات الأخيرة ، حال دون اندلاع النزاع مجدداً ، فقدم العراق موافقته الفعلية في التاسع عشر من تموز ١٩٩٣ بالسماح لمفتشي الأمم المتحدة بوضع برنامج مراقبة دائم على المواقع التي يتم تفتيشها[١].

وللمدة من ١٩٩٤ – ١٩٩٥ كانت أوضاع العراق قد ساءت كثيراً بفعل القيود التي فرضتها العقوبات الإقتصادية ، وتدهورت الأحوال المعيشية الى مستويات بائسة ، وفرغت مخازن المستشفيات من الأدوية والمواد الطبية وحتى من الصوابين التي تستخدم في غسيل الأغطية والشراشف ، وانتشرت المعاناة من سوء التغذية على نطاق واسع ، فضلاً عن إرتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة الى درجات عالية وغير مسبوقة ، وأصبح من الصعب الحصول على مياه نقية صالحة للشرب[٢] . وفي ظل تلك الظروف القاسية ، جاء اعلان الناطق الرسمي بإسم وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٩٤ مؤكداً على ان **((...العقوبات سوف لن ترفع مطلقاً لأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لا تثقان بأن صدام لا يشكل تهديداً ... ولا يمكن رفع العقوبات مهما كانت درجة امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة ، مادام الرئيس صدام حسين باقياً في السلطة ...))**[٣].

ووفق هذه المعطيات الخطيرة ، تناقلت وكالة الأنباء العراقية والصحافة تصريحات الناطق الرسمي بإسم الإجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة العراقي يوم السادس من تشرين الأول ١٩٩٤ وقوله **((بأن العراق وبالرغم من كل ما طبقه وضحى بسببه بأغلى ما يمكن من ممتلكاته وتطلعاته العلمية والعملية ، يجد أن أصحاب الغرض السئ ومنهم بوجه خاص الإدارة الأمريكية يعاونها ويمنحها الغطاء المطلوب رئيس اللجنة الخاصة (إيكيوس) مصممة على مواصلة إيذاء العراق ، وإن هذه الإدارة ومن يعاونها ومنهم أنظمة في**

---

(١) عبد الحليم محجوب ، الأبعاد السياسية لحصار العراق ، الجزيرة نت ، ٢١ / شباط / ٢٠٠٢ . وقد وافق العراق على نصب كاميرات المراقبة في موقعي اليوم العظيم ومجمع المثنى لأبحاث وتجارب الصواريخ ، وبدأ تشغيلها بالكامل منذ يوم ٢٧ / أيلول / ١٩٩٣ مما يسمح بالتحقق من أن هذين الموقعين لن يستخدما في انتاج صواريخ يفوق مداها (١٥٠) كم وتحظرها قرارات الأمم المتحدة . وقد شكل تشغيل الكاميرات أول تطبيق ملموس لبرنامج المراقبة على المدى الطويل . يراجع : حوار مع المهندس حسام محمد أمين ، مدير عام دائرة الرقابة الوطنية في : جريدة الجمهورية ، بغداد ، ٣ / تشرين الأول /١٩٩٣ .

(٢) ويليام آر. بوك ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

(٣) مقتبس من : سامي شبر ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

المنطقة وبوجه خاص حكام الكويت مصممون على إطالة أمد الحصار الى أي مدى يستطيعونه لقتل أكبر عدد مكن من العراقيين بسياسة التجويع والحرمان بما في ذلك حرمان الشعب العراقي المجاهد من الدواء وأبسط مستلزمات الحياة وحقوق الإنسان)) ، واستطرد الناطق الرسمي قائلاً : **((وأمام مثل هذه الحقائق ليس أمام القيادة في العراق ووفق مسؤولياتها الدستورية والأخلاقية غير التهيؤ لدراسة موقف جديد يضع الحق في نصابه ويخرج شعب العراق من المحنة المفروضة عليه))** ، وقال : **((إننا سننتظر حتى يوم العاشر من الشهر الحالي [تشرين الأول ١٩٩٤] وبعدها سوف يتحمل كل ذي موقف مسؤولية موقفه ...))**[١] . وجاءت تلك التصريحات التصعيدية بعد إثارة الجدل في الأوساط الغربية حول قيام العراق بتحشيد قواته العسكرية مجدداً على مقربة من الحدود الكويتية ، أعقبها تصريح الرئيس العراقي بالقول : **((عندما يجوع العراقيون سنفتح لهم مخازن الكون))**[٢]، الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . ورداً على الإتهامات الأمريكية – البريطانية حول (الحشود العراقية) أقدم العراق ، وبعد وساطة روسية قام بها وزير خارجية روسيا آندريه كوزيريف مبعوث الرئيس بوريس يلتسين الى الرئيس العراقي ، على الإعتراف بالكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٩٤[٣] ، في محاولة من الجانب العراقي لرفع المعاناة عن المجتمع العراقي ، وكسر الجمود الحاصل في علاقات العراق الدولية بفعل الضغوط الأمريكية – البريطانية على مجلس الأمن الدولي ، وإسهام الأخير بخلق المزيد من المتاعب للعراق بفعل قراراته المتلاحقة التي لاتعطي أملاً بإحتمالية قرب رفع العقوبات عن ذلك البلد برغم كل إلتزاماته السابقة .

---

(١) ينظر النص الكامل للناطق الرسمي بإسم الإجتماع المشترك في : " مجلة الف باء " ، العدد (١٣٥٩) ، السنة (٢٧) ، بغداد ، ١٢/ تشرين الأول / ١٩٩٤ ، ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٩ .

(٣) ومما جاء في قرار الإعتراف في الفقرة الثانية ما نصه : ((... ثانياً : امتثالاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٩٩٣/٨٣٣) تعترف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت المشكلة بموجب الفقرة (٣) من القرار (١٩٩١/٦٨٧) وتحترم حدوده المذكورة)) . ينظر نص قرار مجلس قيادة الثورة العراقي الخاص بالإعتراف بالكويت في : صحف الثورة ، الجمهورية ، العراق ، القادسية والصادرة في بغداد يوم ١٢ / تشرين الثاني / ١٩٩٤ ؛ مجلة "الف باء " ، العدد (١٣٦٤) ، السنة (٢٧) ، بغداد ، ١٦ / تشرين الثاني / ١٩٩٤ ، ص ص ٨-٩ .

وعلى الرغم من تجاوب العراق بشكل تام مع قرارات الأمم المتحدة ، الا انه لم يكافأ أبداً، واستمرت سياسة احتواءه تصاعدياً ، ففي الثالث والعشرين من شباط ١٩٩٥ طمأن وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد " Douglas Hurd " نظيره الكويتي بأن بريطانيا والولايات المتحدة ملتزمتان بالدفاع بشدة عن نظام العقوبات المفروضة على العراق(١).

وهنا نلحظ ان اهتمام الولايات المتحدة بسياسة (إحتواء) العراق لم يأتِ من فراغ ، فهو فضلاً عن إعاقته المفترضة لمشاريع استعمارية جديدة وتقسيم محتمل للمنطقة ، والعربية منها على وجه التحديد ، فإن موقعه المتميز بين الشرقين الأدنى والأسط ، وحدوده الشمالية المطلة على تركيا ، والشرقية المطلة على إيران ، فضلاً عن جزئه الجنوبي الذي تمثله الكويت والعربية السعودية ، وحدوده الغربية التي تطل على الأردن وسوريا ، كل تلك الأمور والمزايا كانت تثير الدهشة والقلق في الوقت نفسه لدى واشنطن بل وحتى لدى اسرائيل(٢).

وفضلاً عن استخدامها مجلس الأمن الدولي كوسيلة لممارسة الضغوط السياسية والإقتصادية والعسكرية على العراق ، حاولت الإدارة الأمريكية وبواسطة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I. A) التدخل السافر في شؤون العراق الداخلية من خلال تهيئة الأوضاع لبعض أوساط المعارضة العراقية في الخارج ومن تحالف معهم في الداخل للقيام بانقلابات متعددة استهدفت تقويض نظام الحكم السياسي القائم في بغداد آنذاك ، وطوال المدة مابين (١٩٩٤-١٩٩٦) حاولت واشنطن وبشتى الوسائل الممكنة السعي لإنجاح إحدى تلك المحاولات ، لكنها فشلت فشلاً ذريعاً نتيجة الإستحكامات الإستخباراتية والأمنية شديدة التعقيد التي تحيط بشخص الرئيس العراقي(٣) .

وقد واصلت الولايات المتحدة الأمريكية محاولاتها التأثير على العراق من خلال تأجيج الخلافات بين الحكومة العراقية وفرق التفتيش (الدولية) ، ووصلت حدة الخلاف بين الجانبين ذروتها في حزيران ١٩٩٦ بسبب المعلومات المضللة والعمل الإستخباري المفضوح الذي قام به رالف إيكيوس وأعضاء فريقه لصالح جهات معادية للعراق ، فقررت الأمم المتحدة على إثر ذلك استبداله بالسفير ريتشارد باتلر الذي تسلم مهام عمله يوم الأول من تموز

---

(١) سامي شبر ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٢) عبد الحميد الجوهري ، المصدر السابق ، ص٢٨٧ .

(٣) للمزيد من التفاصيل الخاصة بمحاولات اغتيال الرئيس العراقي صدام حسين بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ينظر : محمد خليل الحكايمة ، أسطورة الوهم . كشف القناع عن الإستخبارات الأمريكية ، ص ص ١٤١-١٥١.

١٩٩٧ ، والذي عدّ أسوء بكثير من سلفه إيكيوس[١]. وقد أكد سكوت ريتر ضابط الإستخبارات في البحرية الأمريكية الذي انتدبته حكومته للعمل مع فرق التفتيش ، وكان القائد الميداني لهذه الفرق مدة سنوات ، أكد في وقت لاحق بأن ليس لدى العراق ما يهدد به أحداً ، وإن فرق التفتيش تقوم بمهمات تجسسية تمس أمن العراق الوطني بالصميم ، وإن المعلومات التي جمعتها هذه الفرق كانت تسلم الى المخابرات الأمريكية والموساد الإسرائيلي ، وانه (ريتر) هو من قام بتسليمها لهذه الجهات وبعلم تام من باتلر[٢].

وأوضح اللواء المهندس حسام محمد أمين بأن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت ومنذ عام ١٩٩١ (اللجنة الخاصة) كأداة لإستمرار الحصار ضد الشعب العراقي . فضلاً عن اختلاقها للمشكلات بين العراق والأمم المتحدة والتآمر ضد القيادة السياسية في العراق من خلال القيام بأعمال التجسس والنشاط الإستخباري المعادي الذي كانت تمارسه[٣].

لقد تأكد للعالم وبما لايقبل الشك بأن ما سمي بفرق التفتيش (الدولية) لم تكن فنية ولا مهنية ، بل كان هدفها جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن أهداف محددة وأغلبها تتعلق بالحرس الجمهوري العراقي وتشكيلاته وتسليحه وأعداده ومعسكراته والقدرات الصاروخية العراقية ومعنويات القوات العراقية المسلحة[٤] .

---

(١) ينظر : شامل عبد القادر ، اللجنة الخاصة وفرق التفتيش بين المهام الفنية والفعاليات التجسسية ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٨-١٠ ؛ يفجيني بريماكوف ، حقول ألغام السياسة ، تعريب : عبد الله حسن ، موسكو ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٩٤-٢٩٥ .

(٢) ينظر : ((العراق : محطات سوداء في ملف التفتيش)) ، مجلة " الوفاق العربي " العدد (٤٢) ، السنة الرابعة ، تونس ، كانون الأول ٢٠٠٢ ، ص ص ١٢-١٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٤ .

(٤) أفادني أحد الأشخاص ممن عملوا كضابط إرتباط مع فرق التفتيش (الدولية) ، بأن هؤلاء الأخيرين لطالما كانوا يستفسرون عن أشياء وأمور غاية في الغرابة والدهشة ، من قبيل السؤال المتكرر عن أحوال الفئات العمرية الصغيرة في القوات المسلحة ، وكم (سيجارة) يدخن الفرد الواحد منهم يومياً ، وهل يسهرون مطولاً في الليل ، وهل إمكاناتهم المادية جيدة ، الأمر الذي يدل بأن هناك ممن مع اولئك الفرق من هو مختص بدراسة علم النفس الإجتماعي وما الى ذلك ، والغاية منه هو محاولة دراسة وضع معين داخل العراق ليتم نقله بعد عرضه وتحليله الى (دوائر مختصة) في واشنطن وتل أبيب ، والعمل بموجبه للإسهام في زيادة تأثيرات الأوضاع الصعبة في العراق وانعكاساتها على النظام السياسي في بغداد ، الأمر الذي يتوافق تماماً مع توجهات الإدارة الأمريكية وحليفتها إسرائيل وبعض النظم العربية المؤيدة للمشروع الأمريكي في المنطقة .

ومارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة للتأثير على الوضع الداخلي للعراق، ومن ذلك قيام قواتها الجوية والصاروخية ، بقصف العاصمة بغداد وبعض من محافظات العراق الأخرى بوابل من القذائف والصواريخ بعيدة المدى لتسجل إدارة كلنتون عدواناً جديداً على العراق في الثالث من أيلول ١٩٩٦ بذريعة تحدي العراق لمناطق حظر الطيران ، وقيام القوات العراقية المسلحة يوم الثلاثين من آب ١٩٩٦ باجتياز خطوط الإقتتال بين الحزبين الكرديين (الإتحاد الكردستاني والديمقراطي الكردستاني) على إثر نداء وجهه مسعود برزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الى الحكومة المركزية في بغداد لأجل مساعدته عسكرياً في مواجهة قوات الإتحاد الوطني الكردستاني[١]. وعلى إثر ذلك أعلن الرئيس العراقي في خطاب موجه الى الشعب العراقي بأن ((**... العدوانيين قد سجلوا رجعة ثالثة ملعونة**)) ، وطلب من العراقيين المقاومة والثبات ، وأكد على بطلان خطوط حظر الطيران في الشمال والجنوب بقوله : ((**... اعتبروا خطوطهم اللعينة الوهمية شمال خط ٣٦ وجنوب خط ٣٢ منتهية ولا وجود لها منذ الآن...**))[٢] ، الأمر الذي أشر تاريخياً بداية صراع جديد مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، سيلقي بضلاله الثقيلة على تطورات أحداث سنوات الصراع اللاحقة .

استهدفت الحملة العسكرية الأمريكية الجديدة في أيلول ١٩٩٦ جزءاً مهماً من منشآت العراق العسكرية والمدنية في محاولة لتدمير تلك القدرات وبنيتها التحتية ، وليكون العراق غير قادر كلياً على إمتلاك أي نوع من الأسلحة تمكنه في مواجهة عمليات عسكرية جديدة تستهدف أراضيه واستقلاله السياسي لاسيما منصات إطلاق الصواريخ والدفاعات الجوية المضادة للطائرات[٣].

وقد جاءت هذه الهجمات الصاروخية بعد تصريحات مادلين أولبرايت ضد العراق عندما تم سؤالها في برنامج " ٦٠ دقيقة " الذي بثته شبكة التلفاز الأمريكية (CBS) في الثاني عشر من أيار ١٩٩٦ من قبل مقدمة البرنامج ليزلي ستول " Lesley Stahl ": ((**سمعنا أن نصف مليون طفل قد ماتوا [نتيجة العقوبات والهجمات المتتابعة] . أقصد أكثر من الأطفال**

---

(١) أكرم داود الوتري ، المصدر السابق ، ص٧٣ ؛ كمال مجيد ، العولمة والدولة . دراسة لآثار العولمة على السلطة ، لندن ، ٢٠٠٢ ، ص١٥٤ .

(٢) ينظر نص الخطاب في : جريدة العراق ، العدد (٧٠٠٠) ، بغداد ، ٤ / أيلول / ١٩٩٦ ؛ جريدة الجمهورية ، العدد (٩٣٣٥) ، بغداد ، ٤ / أيلول / ١٩٩٦ .

(٣) ينظر : جريدة العراق ، العدد (٧٠٠٠) ، بغداد ، ٤ / أيلول / ١٩٩٦ .

الذين ماتوا في هيروشيما ... هل الثمن يستحق ذلك ؟)) ، فكان جواب وزيرة الخارجية الأمريكية: ((**إننا نعتقد ان الثمن يستحق ذلكّ !!))** [١].

كانت مناطق حظر الطيران والقيام بخرق الأجواء العراقية والعودة الى الإعتداءات العسكرية الجوية أعمالاً انفرادية تقوم بها الدول الثلاث (الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا) دون أي تخويل أو موافقة من مجلس الأمن أو الأمم المتحدة ، إذ لا تشير أي من القرارات الدولية [من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وحتى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)] الى قانونية تلك الأفعال.

أدت حالة عدم الثقة بالمقابل الى استمرارية تأزم علاقة العراق بفرق التفتيش (الدولية) على الرغم من ((النوايا الجيدة)) التي أبداها الجانب العراقي للتعاون مع تلك اللجان ، وشهدت المدة مابين ١٩٩٧-١٩٩٨ صراعاً جديداً تسببت فيه فرق التفتيش عن الأسلحة المحظورة بسبب قيامها بأنشطة تدخل ضمن نطاق الجاسوسية[٢] الدولية وهي خارج نطاق مهامها المكلفة بها جملة وتفصيلاً ، فكان رد العراق بالإمتناع عن السماح لتلك الفرق بدخول كل المواقع التي تشاء كون ذلك يشكل إخلالاً واضحاً بالسيادة الوطنية ، ففي التاسع العشرين من تشرين الأول ١٩٩٧ قررت القيادة العراقية عدم السماح بمشاركة الأمريكيين في عمل اللجنة الخاصة في العراق ، وطلبت إيقاف تحليق طائرات الإستطلاع الأمريكية (طائرات التجسس) U-2 واستبدالها بطائرات من دول أخرى[٣]. وجاء قرار السلطات العراقية رداً على قرار مجلس الأمن لدولي (١١٧٤) حول تقرير (اللجنة الخاصة) برئاسة باتلر ، والذي تضمن إدانة الحالات المتعددة لرفض السلطات العراقية السماح للأمريكيين بدخول المنشآت التي ذكرتها (اللجنة الخاصة) ، كما أكد القرار المذكور حظر سفر المسؤولين العسكريين

---

(١) ينظر : سامي شبر ، المصدر السابق ، ص٦٤ .

(٢) قامت (اللجنة الخاصة) بأنشطة تجسسية صريحة في المجال العسكري العراقي ، فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت تلك اللجنة في ١٩٩٧/٨/٢٩ ومن خلال طائراتها المروحية بتصوير مواقع عسكرية في معسكر الرشيد ببغداد مستغلين مرورهم فوق المعسكر ، وبتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٨ قام عضو فريق تفتيش الصواريخ (242) بتصوير قطار يحمل معدات عسكرية خلال مروره بالقرب من المنطقة التي كان يعمل بها الفريق . لمزيد من التفاصيل يراجع : تصريحات اللواء المهندس حسام محمد أمين لمجلة " الوفاق العربي " ، العدد (٤٢) ... ، ص١٥ .

(٣) يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص٢٩٦ .

إلى الخارج ، إذا كانت مسؤوليتهم تتضمن عدم تنفيذ العراق للإلتزامات بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي . وهكذا بدأ تصعيد التدابير السياسية ، وردت القيادة العراقية على تلك الإجراءات باستصدار قرار يتم بموجبه إبعاد رعايا الولايات المتحدة الأمريكية العاملين في (اللجنة الخاصة) من العراق ، الأمر الذي جعل المجتمع الدولي مجدداً يواجه أحد الخيارين : فإما استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، وإما تشديد الضغوط بهدف إرغامه على التخلي عن تحدي المجتمع الدولي ، بحسب ما أورده بريماكوف[١].

ومن جانبها ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ، وبدعم واضح من بريطانيا تجري إستعداداتها المكثفة لتوجيه ضربة عسكرية جديدة الى العراق في الوقت الذي اعتبرت روسيا والصين وفرنسا وبعض البلدان الأخرى بأن مجال المناورة ما زال مفتوحاً مع الجانب العراقي لممارسة الضغوط السياسية عليه ، لاسيما وان جولة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في قطر والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية قد باءت بالفشل لأن أي من هذه الدول لم يقل بالموافقة بشكل قاطع على القيام بحملة عسكرية أمريكية جديدة ضد العراق[٢].

وفي الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٧ نقلت وكالة الأنباء الفرنسية (AFB) عن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون قوله : ((...**إن العقوبات ستبقى طالما بقي صدام في السلطة ...**))[٣]، الأمر الذي يكشف بوضوح طبيعة النوايا والمخططات الإستراتيجية الأمريكية تجاه وضع النظام السياسي في العراق ، دون الإكتراث بتبعات تلك العقوبات الخطيرة والتي ألقت بضلالها الثقيلة على واقع الإنسان العراقي في مختلف مجالات الحياة . وبعد قيام روسيا بالوساطات المطلوبة لنزع فتيل الأزمة (الخطيرة) أو ما سميت **بأزمة القصور الرئاسية** ، وافق العراق على تفتيش قصور الرئاسة وغيرها من المنشآت ((الحساسة)) بالسماح فقط لممثلي البلدان الأعضاء في مجلس الأمن الدولي بدخولها بغية إقناعهم بخلوها من أية وثائق أو بيانات ومواد محظورة ، واشترط العراق ألا يكون بين ((الضيوف)) أعضاء من فرق التفتيش التابعين للجنة الخاصة . وفي هذه الأثناء ، وبعد توجهه الى بغداد في أواسط كانون

(١) يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٦-٢٩٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٢٩٧ .
(٣) سامي شبر ، المصدر السابق ، ص٦٥ .

الأول ١٩٩٧ أثار باتلر مجدداً أزمة قصور الرئاسة في العراق وبصورة مبرمجة مسبقاً عندما قال : ((**... إن قضية تفتيش القصور الرئاسية لم يتسن حلها ...**))[١]، وأدلى بحديث الى جريدة " نيويورك تايمز " أوضح فيه معلومات خطيرة وتحريضية في ذات الوقت وتفتقر الى الحيادية والموضوعية من قبيل ان العراق يمتلك السلاح الجرثومي ووسائل إيصاله ، والذي يمكن أن يدمر تل أبيب ، ووزع تصريح باتلر في العالم بأسره ، بينما جرى السكوت عن نفي بغداد لذلك بشكل قاطع . ولأجل دفع القيادة العراقية بإتجاه تطويق الأزمة الجديدة والقبول بحلول وسط حول مشكلة القصور الرئاسية ، قامت موسكو بإرسال نائب وزير الخارجية الروسي فيكتور بوسوفاليوك لإحتواء هذه الأزمة[٢].

وفي ظل تجاذبات سياسية وعسكرية غير مسبوقة ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتلويح جدياً بخيار الضربة العسكرية ضد العراق ، ففي أواخر كانون الثاني ١٩٩٨ صرح مسؤولون بوزارة الدفاع الأمريكية بأن واشنطن سترسل طائرات مقاتلة إضافية من طراز (ستيلث ف – 117 إيه) وعدة الآف من الجنود الى الخليج العربي للإنضمام الى قوة أمريكية ضخمة متمركزة قرب الحدود العراقية[٣]، ونسب مراسل شبكة (CNN) في وزارة الدفاع الأمريكية جيمي مالنتاير الى مصادر ، رفض الإفصاح عن هويتها ، بأن خيارات القصف الجوي – الصاروخي قائمة ، وقد صممت بالأساس لتدمير مواقع صنع الأسلحة والمنشآت الساندة لها في العراق ، والتي يرفض العراقيون التعاون مع (اللجنة الخاصة) لأجل دخولها وتفتيشها ، وأضاف : ((**... إن قنابل جديدة ومتطورة بقوة تفجيرية مقدارها خمسة آلاف طن جاهزة للإستخدام في ضرب المراكز القيادية تحت الأرض ، والتي ربما يختبئ فيها الرئيس العراقي...**)) ، وشدد على ان الولايات المتحدة الأمريكية سترد بحزم

---

(١) يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٧-٣٠٢ .

(٢) في الثاني من شباط ١٩٩٨ استقبل الرئيس العراقي نائب وزير الخارجية الروسي بوسوفاليوك . وتم خلال اللقاء المذكور الإتفاق على وجوب إشراك كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة والسياسي المحنك المشهور عالمياً والذي لا يمكن لأحد أن يشك بنزاهته وفي كونه رجلاً مهنياً وموضوعياً في البحث عن تسوية سلمية للأزمة الراهنة ، وأوضحت الإتصالات الروسية بكوفي أنان رغبته في تفعيل دوره في تسوية تلك الأزمة الخطيرة . يراجع : المصدر نفسه ، ص٣٠٣ .

(٣) ينظر : أحمد عبد المجيد ، استمالة العاطفة . فيالق الدعاية الأمريكية التي مهدت لغزو العراق ، بيروت، ٢٠٠٨ ، ص١٢٧ .

وبقوة كبيرين[١]. وهنا يتم التأكيد مجدداً على العدوانية الأمريكية ، وعدم إكتراثها بقرارات الشرعية الدولية عندما تتصرف منفردة مستخدمة قوتها العسكرية الضاربة لتستقوي بها على دولة من دول العالم الثالث تخضع لأعتى العقوبات شدة في التاريخ الحديث.

واستمراراً للتصعيد العسكري ، أعلن بيل ريتشاردسون سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في الثامن من شباط ١٩٩٨ بأن قوات بلاده قادرة على القيام بمثل هذه الأعمال العسكرية ، مبدياً استعداد الولايات المتحدة لضرب العراق[٢] ، وإنها (أي الولايات المتحدة الأمريكية) ستلقى الدعم المطلوب[٣]. وتأكيداً لذلك أعلنت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بعد اجتماعها مع جابر الأحمد ، أمير الكويت ، وسعد العبد الله ، ولي عهد الكويت، ان الأخيرة ستساند الولايات المتحدة اذا قامت بعملية عسكرية ضد العراق[٤].

وفي الثاني والعشرين من شباط تم لقاء كوفي أنان مع الرئيس العراقي ، وجرى التباحث حول الأزمة مع فرق التفتيش ، وفي اليوم التالي تم التوقيع على مذكرة التفاهم المتبادل بين الأمين العام للأمم المتحدة وطارق عزيز نائب رئيس الوزراء ، وأكد العراق من خلال تلك المذكرة التزامه الكامل بالتعاون مع (اللجنة الخاصة) ، وموافقته على اجراء أعمال التفتيش الكاملة في كل أنحاء البلاد ، وتم ضمان دخول ((مجموعات خاصة)) الى القصور الرئاسية الثمانية (موضع الخلاف) قام بتشكيلها الأمين العام وفي ذات الوقت تمت الإشارة الى ضرورة زيادة فعالية عمل المفتشين وتثبيت التزامهم بإحترام الحقوق الشرعية للعراق ، والمتعلقة بسيادة ووحدة وسلامة أراضيه وأمنه الوطني[٥]. وفي الخامس والعشرين من شباط ١٩٩٨ أبلغ المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية جيمس روبن الصحفيين بأن حلفاء بلاده سيؤيدون العمل العسكري إذا أخل العراق بإتفاق البحث عن الأسلحة المحظورة ، وأضاف :

---

(١) أحمد عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٧-١٢٨ .

(٢) سعت الإدارتان البريطانية والأمريكية الى تمرير قرار ((عنيف)) ضد العراق في مجلس الأمن الدولي يتضمن عبارة "Material boidge " التي تؤكد حدوث ((انتهاك خطير)) لقرارات مجلس الأمن الدولي من قبل العراق ، الأمر الذي يعطي (الضوء الأخضر) لتوجيه ضربة عسكرية الى العراق . ينظر : يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص٣٠٤ .

(٣) أحمد عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص١٢٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٦-١٢٧ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٣٩.

(٥) يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص٣٠٥ .

((... لدينا تأكيدات حازمة من أصدقائنا وحلفائنا بأنهم سيكونون أكثر تأييداً لإستخدام القوة العسكرية ...))[1].

وبعد نجاح مهمة الأمين العام كوفي أنان في احتواء الأزمة المفتعلة بين العراق و (اللجنة الخاصة) والولايات المتحدة الأمريكية قامت لجنة باتلر وبعد عشرة أيام فقط من نـزع فتيل مواجهة عسكرية محتومة بين العراق والولايات المتحدة ، قامت بإفتعال الأزمات مجدداً مع الجانب العراقي[2] ، في وقت أعلن فيه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ان القوات الأمريكية التي صدرت اليها أوامر التحشد في الخليج في الأول من شباط المنصرم ستبقى في مواقعها للتحقق من تنفيذ العراق للإتفاق الذي تم التوصل اليه مع الأمم المتحدة لدخول المفتشين القصور الرئاسية ، مؤكداً ان لإدارته (الحق) في العمل بمفردها مع حلفائها لإلزام العراق بتنفيذ الإتفاق[3].

وتأسيساً على تلك التطورات، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (١٩٩٨/١١٥٤)، وهو مشروع قرار بريطاني – ياباني تدعمه الولايات المتحدة ، وقد لوّح لبغداد بـ **((أوخم العواقب))** في حال عدم التزام الحكومة العراقية بإتفاقها مع كوفي أنان ، وقد رأت واشنطن بأن صيغة القرار الجديد أعطتها (ضوءاً أخضراً) لتوجيه ضربة عسكرية للعراق دون الرجوع الى مجلس الأمن ، فيما أكدت روسيا والصين بأن القرار المذكور لا يخول أحداً ((على الإطلاق)) بإستخدام القوة العسكرية ، فتراجعت الولايات المتحدة عن تفسيراتها السابقة[4].

وبعد دخولهم المواقع والقصور الرئاسية المحددة في الخامس من نيسان ١٩٩٨ أبدى خبراء الأمم المتحدة ارتياحهم للتعاون الذي أبدته السلطات العراقية ، كما أوضحوا بأن هذه المواقع **((خالية تماماً))** من الأسلحة لمحظورة[5]. وفي السابع عشر من نيسان اندلعت مواجهات جديدة بين باتلر ومجموعه وبين السلطات العراقية ، عندما أثار رئيس (اللجنة

---

(١) أحمد عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

(٢) مجلة " الوفاق العربي " ، العدد (٤٢) ... ، ص١٤ .

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ...، ص ٧٤٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ص ٧٤٠-٧٤١ ؛ وللإطلاع على نص القرار (١٩٩٨/١١٥٤) يراجع : المصدر نفسه ، ص ص ٧٨٢-٧٨٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٧٤١ .

الخاصة) موضوع عدم تقديم الحكومة العراقية لبيان كامل عن برنامجها للأسلحة البيولوجية، فردت بغداد في العشرين من نيسان ١٩٩٨ بتجديد اتهامها لباتلر بإفتعال الأزمات لإطالة أمد الحصار على العراق ، في وقت أكدت فيه واشنطن معارضتها رفع العقوبات عن العراق على الرغم من التقدم الذي أحرزه الأخير في مجال نزع أسلحته المحظورة [١] .

وبفعل تطور الأوضاع السياسية والعسكرية بوتيرة متسارعة ، أعلن العراق رفضه القاطع لكل ما ورد من ((**أكاذيب مفتعلة**)) في كلام باتلر. وقد جاء في بيان صادر عن إجتماع لمجلس الوزراء العراقي بأن ((**... تقرير باتلر محاولة لإشغال مجلس الأمن والرأي العام العالمي لكي لايصل العراق لهدفه وهو رفع الحصار ...**)) ، وتحدث الرئيس العراقي خلال الإجتماع المذكور قائلاً ((**...ليس أمامنا سوى أن نشعر عدونا انه عليه أن يدفع ثمناً باهضاً إذا ما قرر إبقاء الحصار قائماً ضد شعبنا ...**)) ، واستطرد قائلاً : ((**العراق قادر على الدفاع عن إرادته ... وقبل بما قبل ليس عن ضعف وإنما لتوفير فرصة للمنصفين ليشتركوا بجهد موحد لرفع الحصار ...**))[٢].

وعلى ضوء تلك المعلومات المضللة ، قرر مجلس الأمن الدولي الإبقاء على العقوبات المفروضة على العراق من دون تعديل ، فيما لوّحت الحكومة العراقية بوقف التعامل مع الرئيس التنفيذي ليونسكوم ريتشارد باتلر إذا ماواصل إفتعال الأزمات لإبقاء الحصار ضد الشعب العراقي[٣].

وجاءت الخطوة التالية والأكثر خطورة ، كونها فتحت الأبواب لصراع مرير لم ينته إلا بإحتلال العراق ، وكانت متمثلة بالتقرير الذي قدمه باتلر الى الأمم المتحدة في حزيران ١٩٩٨ متهماً فيه العراق بإنتاج غاز الأعصاب[٤](V X) ، وبالمقابل اتهمت الحكومة العراقية

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٤١

(٢) يراجع محضر اجتماع مجلس الوزراء العراقي في : جريدة العراق ، العدد (٦٥٢٢) ، بغداد ، ٢٤/ نيسان /١٩٩٨ ؛ جريدة الثورة ، العدد (٩٤٨٨) ، بغداد ، ٢٤/ نيسان /١٩٩٨ .

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٤١ .

(٤) بحلول منتصف أيلول ١٩٩٨ كانت الفحوصات المختبرية التي أجريت في سويسرا وفرنسا قد أثبتت خلو الرؤوس الحربية للصواريخ العراقية من مادة (VX) ، الأمر الذي يتناقض تماماً مع الأزمة التي أثارها باتلر ومساعدوه في نيسان من العام نفسه بدعم من المختبرات الأمريكية واستنتاجاتها ، والتي سبق وأن أبدى العراق شكوكه تجاهها ، وعمل على رفضها جملة وتفصيلاً ، مطالباً – آنذاك – بإجراء الفحوصات اللازمة في دول محايدة ، وهذا ما تم إجراءه لاحقاً ، وصحت توقعات العراق كاملة . ينظر : مركز دراسة الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٤٢ .

(باتلر) بتضليل مجلس الأمن وتقديم تقارير ((مشبوهة)) لمواصلة الحصار القائم ضد العراق[١].

استمرت المواجهة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية البحث عن الأسلحة المحظورة طوال السنوات اللاحقة . وبسبب عدم وجود أي احتمال لرفع العقوبات الدولية عن العراق نتيجة (العلاقة مع لجان التفتيش) ، توقف العراق فعلياً عن التعامل مع يونسكوم في الخامس من آب ١٩٩٨ بعد أن رفض باتلر الإقرار بأن العراق قد دمر أسلحته المحظورة ، إذ صدر بيان عن مجلس قيادة الثورة العراقي تمت الإشارة فيه الى ان العراق **((يعلق تعليقاً تاماً تعاونه مع يونسكوم))**[٢]، فتوقفت عمليات (اللجنة الخاصة) في العراق، فيما هددت أولبرايت بأن إدارتها ستستخدم **((الحل العسكري))** ضد العراق في حال أصر على رفضه التعامل مع يونسكوم[٣] ، وكان ذلك على الدوام ماكانت ترغب به الإدارة الأمريكية في سياستها تجاه العراق.

ومهما يكن من أمر ، أعطت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيداتها والتزامها بمبدأ إقران الدبلوماسية بالقوة عند الضرورة ، إذ فسر الناطق بإسم البيت الأبيض جيرلو بارتيز هذا المبدأ بالقول : **((نعتقد ان التهديد بالقوة الأسلوب الأنسب والأقوم لحل الأزمات))**[٤]. وأوضح مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية خطتهم للتضييق على العراق بالقول : **((...إن الوزارة وضعت مخططين لضربة أمريكية ضد العراق ، الأول يشمل ضربة سريعة ودقيقة والثاني القيام بهجوم أكثر كثافة وقوة ...))**[٥] . وذهب الرئيس الأمريكي كلينتون الى أبعد من ذلك بكثير بقوله : **((...إذا تحدى صدام حسين العالم وفشلنا في الرد عليه فإننا سنواجه خطراً أشد وطأة في المستقبل ، فصدام سيهاجم جيرانه مرة أخرى ، وسيشن حرباً ضد شعبه وسيطور أسلحة الدمار الشامل[٦] وينشرها ويستخدمها...))**[٧] .

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ...، ص٧٤١ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٧٤١ ؛ عقاب اليحيى ، المصدر السابق ، ص٢٣٣ .
(٣) ينظر : أحمد عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص١٦٧ .
(٤) مقتبس من : احمد عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص١٦٧ .
(٥) المصدر نفسه ، ص١٧٠ .
(٦) أشارت كل الدلائل الى ان العراق أوقف تطوير الأسلحة البيولوجية والكيميائية بعد وقت قصير من إنتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩١ . كما ان المفتش والضابط في جهاز المخابرات الأمريكية (ديفيد كاي) كان قد أوضح بشكل قاطع بأن العراق تخلص من كامل مخزونه من الأسلحة المحظورة بحلول عام ١٩٩٥ . ينظر : جايمس بوفارد ، خيانة بوش . سحق الإرهاب والاستبداد في العالم بإسم الحرية والعدالة والسلام بحجة تخليصه من الشر ، ترجمة : مركز التعريب والترجمة – الدار العربية للعلوم، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥٨.
(٧) أحمد عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص١٧١ .

وفي ظل توتر العلاقة مابين العراق والامم المتحدة ، بعث دعاة استهداف العراق في البيت الأبيض ومجلسي النواب والشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية قراراً في التاسع والعشرين من أيلول ١٩٩٨ يدعو الرئيس بيل كلينتون للإطاحة بالرئيس العراقي وتوفير الدعم المالي للقوى المعارضة له [١] بدعوى عدم تعامل الرئيس العراقي مع القرارات الدولية ، وعرف هذا المشروع لاحقاً بـــ **((قانون تحرير العراق))**[٢] .

---

(١) حول علاقات الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزتها الإستخباراتية ببعض قوى وأحزاب المعارضة السياسية والعسكرية لنظام الرئيس العراقي صدام حسين ، يراجع : هادي حسن عليوي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٦-٢٢٥.

(٢) تبنى هذا القانون ووقع عليه كل من ولسي ريتشارد تشيني ودونالد رامسفيلد وزلماي خليل زاد وبول وولفوتيز وريتشارد بيرل وريتشارد آرميتاج وجيمس وليس مدير المخابرات المركزية C.I.A وجيب بوش ولويس ليبي وجوزيف ليبرمان وجو ماكين وآخرون . وهي نفس المجموعة التي وقعت على مشروع ((القرن الأمريكي الجديد : NACP)) " New American Century Project ، وتم توجيهه بشكل خطاب مباشر الى الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٨ ، ومما جاء فيه: ((إننا نكتب اليكم عن إقتناع بأن السياسة الأمريكية الحالية تجاه العراق لم تحقق أهدافها ، وإنها في الغالب سوف تواجه تهديداً في الشرق الأوسط أشد خطورة مما واجهناه وقت الحرب الباردة ، ونحن نظن ان خطابكم القادم في شأن (حالة الإتحاد) يمكن أن يكون الفرصة لإظهار عزم أمريكا على أن يكون القرن الجديد أمريكياً ... إننا نهيب بالإدارة أن تضع كل جهود الأمة الدبلوماسية والسياسية والإقتصادية والعسكرية لتأكيد سيطرة الولايات المتحدة بخطوة أولى تضمن إزاحة صدام حسين عن حكم العراق ، وأن تفعل ذلك من خلال الأمم المتحدة – أو منفردة إذا إقتضى الأمر ... إذا ما اكتسب صدام حسين بالفعل قدرة إطلاق أسلحة الدمار الشامل، وهو أمر من المؤكد أن يفعله إذا ماواصلنا مسارنا الحالي ، فإن سلامة القوات الأمريكية في المنطقة وسلامة أصدقائنا وحلفائنا مثل إسرائيل والدول العربية المعتدلة ، وسلامة قسم كبير من إمدادات العالم من النفط ستصبح كلها معرضة للخطر ... إننا نطلب إزالة صدام حسين ونظامه من السلطة)) . وقد أصبح الموقعون فيما بعد أبرز مجموعة ((الدائرة الداخلية للسياسة الخارجية والأمنية)) في إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش . ينظر محمد حسين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص ص ١٣٦-١٣٧ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص ٧٤٢ ؛ أحمد يوسف أحمد وآخرون ، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٧١ ؛ شادي فقيه ، عندما خدع جورج بوش العالم ، ص ١٥٠ . وللإطلاع على نص الوثيقة يراجع : نصير عاروري ، ((حروب جورج دبليو بوش (الوقائية) بين مركزية الخوف وعولمة ارهاب الدولة)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد ، (٢٩٧) ، السنة (٢٦) ، بيروت ، تشرين الثاني / ٢٠٠٣ ، ص ص ١٦-١٧ .

شهد شهر تشرين الأول من عام ١٩٩٨ ، سجالات سياسية وإعلامية واسعة بين العراق والأمم المتحدة من جهة ، وبين العراق والولايات المتحدة من جهة أخرى ، ففي مطلع تشرين الأول ١٩٩٨ اتهم العراق مفتشي الأمم المتحدة بالتعامل مع المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) وجهاز الاستخبارات الاسرائيلي (الموساد) [١] ، الأمر الذي ثبتت صحته فيما بعد . وفي السابع من تشرين الأول أعطى الكونغرس الأمريكي تفويضاً للرئيس بيل كلنتون للعمل بموجبه على إنفاق مئة مليون كمساعدات عسكرية لقوى المعارضة العراقية بهدف العمل على إطاحة نظام الرئيس العراقي ، وتضمن التخويل الممنوح للرئيس كلنتون تقديم مبلغ مليوني دولار أخرى لإنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية تتبع المعارضة العراقية ، وذلك ضمن إطار (قانون تحرير العراق) [٢]. وبهذ الصدد قال عضو الكونغرس ألأمريكي بوب كاري : **((إن سياسة إحتواء العراق قد فشلت))** ، واعترف ان حكومته **((تعمل على تغيير نظام الحكم في العراق ، والإتيان بنظام جديد))** بدلاً عنه [٣] . وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تركز سياستها المعلنة تجاه العراق على هدف تغيير النظام ولو بالقوة ، وهو مايوضحه قانون (تحرير العراق) ، والذي يلزم الإدارة الأمريكية

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٤٣ . وقد كشف سكوت ريتر كبير المفتشين (الدوليين) في أعقاب استقالته من عمله يوم ٢٦/ آب / ١٩٩٨ بأن رئيس (اللجنة الخاصة) ريتشارد باتلر كان يتلقى التعليمات مباشرة من وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية حول جدول أعمال اللجنة في العراق ، وقيام اللجنة المذكورة بتزويد ضباط (C.I.A) العاملين في البعثة الأمريكية في الأمم المتحدة بالمعلومات الخاصة عن العراق ، فضلاً عن تزويدها جهاز الموساد الإسرائيلي بمعلومات مماثلة . يراجع : مجلة " الوفاق العربي " ، العدد ، (٤٢) ، ص ص ١٣-١٤ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٤٢.

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ...، ص٧٤٣؛ محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية ألأمريكية ... ، ص١٣٣ .

(٣) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات ا لمتحدة الأمريكية ...، ص ١٦٣ .

بتقديم الدعم المادي والعسكري للمعارضة العراقية من أجل إسقاط حكومة الرئيس العراقي صدام حسين [1].

وبسبب الاستفزازات الأمريكية وأنشطة وكلائها التجسسية ضد العراق ، أعلنت الحكومة العراقية في الثلاثين من تشرين الأول ١٩٩٨ رفضها التعامل مجدداً مع لجنة باتلر ، وإن ليس لديها ماتقوله بشأن ملفات ألاسلحة الكيمياوية ، وجاء ذلك الرفض متوازياً مع تأييد مجلس الأمن

الدولي لمقترحات كوفي أنان الرامية الى **((إجراء جرد كامل لتنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي))**[2] .

يوضح لنا يفجيني بريماكوف طبيعة الأحداث التي شهدتها علاقات العراق باالمنظمة الدولية لحظة موافقة مجلس الأمن الدولي على اقتراح أنان سابق الذكر ، قائلاً : **((... وكنت عندئذٍ قد توليت منصب رئيس الحكومة [الروسية] ، بينما أصبح إيكور ايفانوف وزيراً للخارجية . وكنا كلانا نعتقد إن اجراء مثل هذا الجرد ، بشرط أن تلغي بغداد قرارها الصادر في ٥ آب [١٩٩٨] حول فرض قيود شديدة على نشاط اللجنة الدولية الخاصة ، سيكون نافعاً ، حيث يمكن تحديد المراحل في الطريق نحو إلغاء العقوبات . لكن القيادة العراقية أعلنت فجأة مرة أخرى في ٣١ تشرين الأول [١٩٩٨] ، بدلاً من إلغاء القرار السابق [٥ آب] ، إيقاف نشاط اللجنة الدولية الخاصة كلياً . وزعم العراقيون ان المجلس [مجلس الأمن] رفض تحت ضغوط الإنجلوسكسونين احتمال إلغاء العقوبات))**[3]، واستطرد قائلاً : **((في ٥ تشرين الثاني [١٩٩٨] صدر بالإجماع قرار مجلس الأمن الدولي . وأعلنت الولايات المتحدة ان جميع السيناريوهات ، وبضمنها استخدام القوة العسكرية ، تبقى مطروحة . وتقرر توجيه الضربة الى العراق في الرابع عشر من تشرين الثاني [١٩٩٨]))**[4].

---

(١) ينظر : حسن أبو طالب ، ((العراق على مشارف قرن جديد)) ، مجلة " السياسة الدولية " ، العدد (١٣٩) ، القاهرة ، شباط / ٢٠٠٠ م ، ص ١٥١ .

(٢) يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، س ٣٠٦ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق...، ص ٧٤٣ .

(٣) يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص٣٠٦ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق... ، ص٧٤٣ .

(٤) المصدر نفسه .

وبعد هذا التصعيد الخطير بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، تقدم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والرئيس الروسي ورئيس حكومته بريماكوف بالتماس الى القيادة العراقية لإعادة النظر في قرارها تعليق التعامل مع يونسكوم ، فوافقت الحكومة العراقية على ذلك بالرغم من أن لجنة باتلر **((كانت تعطي بغداد الكثير من الذرائع التي تجعل العراق يتخذ موقفاً سلبياً))** (١) ، على حد وصف بريماكوف .

وفور إعلان العراق موافقته المبدئية على معاودة التعامل مع (اللجنة الخاصة) ، قرر الرئيس الأمريكي بيل كلنتون **((تجميد))** العمل العسكري ضد العراق ، لكنه أكد بأن القوات الأمريكية ستبقى متأهبة للتحقق من تعاون العراق ، فضلاً عن إشارته الى اتجاه حكومة بلاده نحو إحداث تغيير سياسي في العراق(٢) مما يعطي إنطباعاً واضحاً بأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها نوايا مسبقة نحو إفشال أي إتفاق دولي مع العراق ، كون واشنطن تسعى للتدخل غير المشروع في الشأن السياسي الداخلي للعراق ، والذي سيعني بأي حال من الأحوال ، بداية موجة جديدة من الهجمات الجوية والصاروخية تستهدف حتماً كل ما سعى ويسعى العراق لإعادة بناءه من بنى تحتية وما إلى ذلك من قضايا ومواضيع تعزز من مبدأ سيادة البلاد الوطنية ، من غير التجاوز على قرارات الأمم المتحدة ، والتي سعى العراق جاهداً للتجاوب مع أصعبها لأجل عودة البلاد الى محيطها الإقليمي والدولي.

دخلت العلاقات العراقية – الأمريكية أخطر مراحلها في المدة الواقعة مابين السادس عشر من تشرين الثاني – السادس عشر من كانون الأول سنة ١٩٩٨ ، والتي كانت إنعكاساً طبيعياً لعلاقات العراق بلجنة باتلر ، وأمكننا تحديدها بما يلي(٣):

- قرار الولايات المتحدة الأمريكية تعيين ممثل خاص يتولى التنسيق مع قوى المعارضة العراقية لإسقاط نظام الرئيس العراقي .
- اجتماع مارتن أنديك ، مساعد زير الخارجية الأمريكية ، مع قادة المعارضة العراقية في لندن لحثهم على توحيد صفوفهم .
- مطالبة يونسكوم الجانب العراقي بمزيد من المعلومات حول برنامج الأسلحة البيولوجية في العراق وبخاصة موضوع غاز (V X) ، في حين أكد العراق بأنه قدم

(١) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص٣٠٧ .

(٢) يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ .

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص ص ٧٤٣-٧٤٤ .

كل ما لديه من معلومات في هذا المجال ، ولم يكمل أساساً أي مشروع لإنتاج السلاح البيولوجي .

- مطالبة باتلر للجانب العراقي بتسليم (وثيقة) تتضمن تفاصيل الذخائر التي استخدمها العراق في حربه مع إيران ١٩٨٠–١٩٨٨ ، كان مفتشوا يونسكوم قد عثروا عليها في تموز ١٩٩٨ في أحد مخازن مقر قيادة سلاح الطيران ، ورفض العراق تسليمها .
- تصريح مادلين أولبرايت ، وزيرة الخارجية الأمريكية ، بأن حكومتها لم تعد تكتفي بإحتواء النظام العراقي ، وإنما تسعى الى تغييره .
- مطالبة الحكومة العراقية لمجلس الأمن بمراجعة العقوبات المفروضة على العراق ، وتصريح طارق عزيز ، نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي ، في السابع من كانون الأول ١٩٩٨ بأن على الأمريكيين ألا يتوقعوا استمرار عمل لجنة باتلر في بغداد إذا لم ترفع العقوبات عن بلاده .
- تأزم الموقف مجدداً بين يونسكوم والمسؤولين العراقيين نتيجة محاولة إحدى فرق التفتيش الدخول بشكل مفاجئ الى أحد مقرات حزب البعث الحاكم في العراق ، فقامت السلطات العراقية بمنع المفتشين ، الذين اعتبروا هذا التصرف غير مقبول تماماً(١) .

وفي ضوء المحددات السابقة ، يتضح جلياً اصرار الإدارة الأمريكية على ان مسألة إسقاط النظام السياسي (واحتلال العراق لاحقاً) هي المهمة رقم واحد في توجهات الولايات المتحدة الأمريكية نحو العراق ، وما مسألة البحث عن وهم أسلحة الدمار الشامل في العراق إلا مهمة ثانوية جداً ، بل هي أقرب الى الذريعة المناسبة لإبقاء الضغط مستمراً على الحكومة العراقية ، والوصول الى أهداف واشنطن الحقيقية ، وهذا ما حدث فعلياً .

ونتيجة هذه المتغيرات الصعبة ، بدا وكأن الحل العسكري هو الأقرب لثني العراق ، وتحديداً بعد قيام باتلر بتقديم تقريه الأخير يوم الخامس عشر من كانون الأول ١٩٩٨ الى مجلس الأمن الدولي حول عمليات يونسكوم في العراق ، وما ادعاه ذلك التقرير من وجود معلومات ناقصة حول برنامج العراق للأسلحة البيولوجية وعدم تعاون بغداد مع فرق التفتيش (الدولية) ، والتي نفتها الحكومة العراقية في السابق جملة وتفصيلاً . وفي ذات اليوم طلبت

(١) استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام (اللجنة الخاصة) في تحقيق مكاسب سياسية على حساب العراق ، فضلاً عن قيام اللجنة المذكورة بإثارة الأزمات وخلق الذرائع للتدخل في شؤون العراق الداخلية وتهديد وحدته وسلامة أراضيه . ينظر : ابراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص ص ١٦١–١٦٢ .

الأمم المتحدة سحب جميع موظفيها من العراق بدفع واصرار من الولايات المتحدة[١] ، الأمر الذي ولّد إنطباعاً بأن العراق على وشك التعرض لإجراءات عسكرية[٢]، ففي ليلة السادس عشر السابع عشر من كانون الأول ١٩٩٨ شنت القوات الأمريكية والبريطانية هجوماً جوياً صاروخياً واسع النطاق ضد العراق تحت شعار ((**ثعلب الصحراء**))[٣] " Fox Holles " ، وأعلن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون ان شن العملية تزامن مع تواصل رفض السلطات العراقية منع فرق التفتيش من إداء عملها داخل العراق ، مؤكداً بأن هذه العملية العسكرية ستستمر حتى بداية شهر رمضان المقبل[٤] . وقد استهدفت الحملة التي استمرت لأربعة ايام متتالية ، القضاء على كل الشكوك الدائرة حول سعي العراق لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل أو أي تقنيات تسهم في بناء تلك الأسلحة (المحظورة) ، وتم تدمير معظم المصانع العراقية العسكرية ومجمعات الأبحاث النووية وبنايات أجهزة الإستخبارات العسكرية ومديرية

---

(١) أصدر ريتشارد باتلر أوامر فورية بسحب أعضاء فريقه من العراق على وجه السرعة وذلك في وقت مبكر من ١٧/ كانون الأول / ١٩٩٨ ، ونقلت وكالات الأنباء الأمريكية قبل غيرها هذا الخبر الى جميع أنحاء العالم ، واستقل فريق التفتيش الحافلات الخاصة بهم لنقلهم الى فندق القناة ببغداد ، وبعدها انطلقت بهم الى الأردن ، وقبل وصولهم الى داخل الأراضي الأردنية كانت الصواريخ الأمريكية والبريطانية تقصف بغداد والمدن العراقية الأخرى بعدوانية غير مسوغة ، الأمر الذي أشار اليه بوضوح رئيس الوزراء الروسي بريماكوف بقوله : ((... قررت الولايات المتحدة توجيه سلسلة من الضربات الى العراق ، في هذه المرة بدون وجود أسباب واضحة ، أو على أي حال أسباب كافية لذلك ...)) . ينظر : مجلة " الوفاق العربي " ، العدد (٤٢) ...، ص ١٣ ؛ يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص٣٠٨ .

(2) W.R.Mead , OP. , Cit . , pp.103-105 .

(٣) سُميت من قبل العراقيين بـ ((يوم الفتح المبين)) ، وكانت أهداف هذه الحملة سياسية أكثر من كونها عسكرية ، لأنها استهدفت مركز قيادة صدام حسين وبعض منشآته العسكرية الرئيسية ، فضلاً عن توجيه ضربات ((مهمة)) لسبعة قصور رئاسية ، فجاءت الرسالة وهي تحمل مدلولاً سياسياً تمثل بالقدرة على استهداف منشآت النظام العراقي الأساسية ، لاسيما مواقع سكن وتواجد الرئيس صدام حسين ، والقدرة على الوصول الى شخصه . ينظر : فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣ ، ص ص ١٨٦-١٨٧ ؛ محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص١٣٢ .

(٤) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص ١٦٢ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٤٥ .

المخابرات العراقية[1]، في وقت أشار فيه سكوت ريتر الى ان عمليات التفتيش اتلفت ما يعادل (٩٠%) الى (٩٥%) من الأسلحة التي استخدمت كذريعة لضرب العراق[2].

تواصلت الغارات الجوية الأمريكية – البريطانية على العراق بالتزامن مع هجمات بصواريخ كروز وتوماهوك وسط أنباء تحدثت عن سقوط العشرات من المدنيين العراقيين بين قتيل وجريح . وقد رافق ذلك تنديد دولي عبرت عنه الصين وروسيا التي قررت سحب سفيرها من واشنطن احتجاجاً على الهجوم[3]. وصدرت في تونس واليمن والجزائر وليبيا والأردن وسوريا بيانات نددت بالغارات ، وطالبت مصر الإدارة الأمريكية بوقف الأعمال العسكرية تجنباً لمزيد من معاناة الشعب العراقي[4].

وإزاء التداعيات السياسية والعسكرية التي شهدها المجتمع الدولي إبان تلك المرحلة ، رفض مجلس الأمن الدولي تشريع الهجوم الأمريكي – البريطاني على العراق ، وشهدت العديد من العواصم الأوربية بما في ذلك لندن ، تضاهرات نددت بالعمل العسكري الأمريكي–

---

(١) يراجع الصحف العراقية الصادرة يوم ١٩٩٨/١٢/١٨ ، مثلاً : صحيفتا الثورة والقادسية ؛ D.M.Kennedy ,OP. , Cit. ,p.100.

(٢) ينظر : فؤاد قاسم الأمير ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢١–٢٢٢ .

وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد حذر العراق في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٩٨ من ((حرب شاملة)) ، مؤكداً ان رفع العقوبات مرتبط فعلياً بشهادة مفتشي الأمم المتحدة بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل . ينظر : مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص ص ٧٤٤–٧٤٥ ؛ D.M.Kennedy ,OP. , Cit. ,p.98.

(٣) وبهذا الصدد يسلط بريماكوف الضوء ويشير بوضوح الى ألاعيب باتلر المفضوحة التي يستشف منها تصرفه الفردي ووفق ما تمليه عليه أجهزة المخابرات الأمريكية و الإسرائيلية وإدارة البيت الأبيض ، ليقوم بدوره بإختلاق ((ذريعة مناسبة)) لتسهيل عملية استهداف العراق وتضليل الرأي العام الدولي ومجلس الأمن، ويورد بريماكوف : ((...ولفت سيرجي لافروف مندوبنا في هيئة الأمم المتحدة الإنتباه لدى تقييم الوضع هناك ، الى ان الأمريكيين لم يستطيعوا أن يقدموا في مجلس الأمن أي حجة تدعم قرارهم [استهداف العراق]. وكانوا يشيرون الى تقريرٍ ما غير مفهوم قدمه باتلر وأعطي الأمر من واشنطن بموجبه لاحقاً بأن يتم فوراً سحب أعضاء اللجنة الخاصة من العراق . وقبل اسبوعين من توجيه الضربة الى العراق زار باتلر موسكو ، وأكد – كما أبلغني ذلك إيفانوف [وزير الخارجية الروسي] – بأنه يستطيع أن يغلق فوراً بعد المناقشة الموسعة في مجلس الأمن الدولي ثلاثة من الملفات الأربعة لنزع السلاح الخاصة بالعراق ؛ أي السلاح النووي والصاروخي والكيميائي ... وكان من السذاجة على أقل تقدير أخذ تقرير باتلر [الأخير] على محمل الجد . ومنذ عدة أيام مضت كان [باتلر] يتحدث بموسكو عن شئ آخر تماماً ، وأورد استنتاجات متناقضة بشأن الوضع في العراق . إنه رجل غير موضوعي ويعمل بإيعاز من جهة ما)) ، الأمر الذي ثبتت صحته فيما بعد . ينظر : يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠٩–٣١٠ .

(٤) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٤٥ .

البريطاني الجديد ، وفي ظل تلك الأحداث أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون إنهاء عملية ((**ثعلب الصحراء**)) ، معتبراً أنها حققت أهدافها وألحقت أضراراً بالغة ببرامج الأسلحة العراقية (المزعومة) ، وتم تأخير برنامج العراق التسليحي مدة سنتين ، وخلال تلك الغارات تم اطلاق نحو (٤١٥) صاروخاً من طراز كروز ، في حين أسقطت الطائرات الأمريكية والبريطانية المغيرة أكثر من (٦٠٠) قنبلة موزعة على (٦٥٠) غارة جوية استهدفت مئة منشأة عراقية ، وقتل نحو (١٤٠٠) جندي من قوات الحرس الجمهوري العراقي، بحسب وزارة الدفاع الأمريكية[١].

وفي مواجهة الحملة الإنكلو – أمريكية أشاد الرئيس العراقي بصمود العراقيين ، فيما أعلن طه ياسين رمضان ، نائب الرئيس العراقي ، بأن عمل (الجنة الخاصة) في العراق بات منتهياً ولا مجال لإبقاء ما أسماه ((**جواسيس**)) فرق التفتيش في البلاد بعد اليوم[٢].

وفي إشارة بالغة الأهمية اتهم سكوت ريتر، المفتش السابق في لجنة يونسكوم والضابط في المخابرات المركزية الأمريكية(C.I.A) ، ريتشارد باتلر باستثارة الهجوم على العراق ، وأعلن خلال لقاء أجرته معه هيئة الإذاعة البريطانية في لندن بأنه ((**...كان يجري اختيار المواقع من أجل التفتيش في العراق ليس انطلاقاً من اعتبار فحصها بغية العثور على السلاح ، بل في أغلب الظن من الإعتبارات الإستفزازية**)) . وبحسب ما ذكره ريتر ، فقد كان يُنتظر من العراق ردود الأفعال على ذلك بغية إيجاد الذريعة من أجل تنفيذ العملية العسكرية ، وان باتلر بالذات قد ((**أباح للولايات المتحدة التحكم بعمل يونسكوم من أجل تبرير القصف من الجو**))[٣] ، مما يوضح بما لايقبل الشك ، ضلوع فرق التفتيش (الدولية) بعملية التنسيق مع واشنطن ولندن وتل أبيب لأجل استهداف العراق بشكل ممنهج ومدروس .

ويذكر بريماكوف بأن عملية ((**ثعلب الصحراء**)) لم تسفر ، كما توقعنا ، ((**عن إضعاف موقف صدام حسين ، بل بالعكس ، فقد بدأ العراق تدريجياً يخرج من العزلة في العالم العربي. كما اشتدت مطالب دول عديدة برفع العقوبات المفروضة على العراق**))[٤].

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ...، ص٧٤٥ . ولمزيد من تفاصيل خطط استهداف العراق منذ عام ١٩٩٠–٢٠٠٣ والإجراءات العسكرية الأمريكية ، ينظر : مايكل غوردن وبرنارد تراينور ، كوبرا II ، التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٤٥ ؛ جريدة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٩٨/١٢/٢٠ .

(٣) يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص ص ٣١٢–٣١٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٣١٣ .

وفور انتهاء العمليات العسكرية الجوية والصاروخية ضد العراق للمدة من السابع عشر – العشرون من كانون الأول ١٩٩٨ ، أعلنت الإدارة الأمريكية تأكيداتها بالتمسك بعودة مفتشي يونسكوم الى العراق الموضوع الذي رفضه العراق رفضاً قاطعاً مطالباً بسحب الأمريكيين والبريطانيين العاملين في برنامج النفط مقابل الغذاء(١). وتأكيداً منها على أن قضية أسلحة العراق (المحظورة) لم تكن إلا ستاراً لتوجهاتها الحقيقية ، أكدت إدارة الرئيس الأمريكي كلنتون ان خلاف الولايات المتحدة ليس مع الشعب العراقي ، وإنما مع الرئيس العراقي ((**الذي لا يمكن التصالح معه مطلقاً**)) ، وان عليه تنفيذ القرارات الدولية كاملة غير منقوصة . وأكدت الإدارة الأمريكية ((**إن الإطاحة بنظام صدام حسين لايكون كافياً**)) بالنسبة اليها كي ترفع العقوبات عن العراق ، بل لابد من الإقتناع بأن أي حكومة عراقية بديلة تخلفه في الحكم ستتقيد تقيداً كاملاً بتنفيذ قرارات المجتمع الدولي(٢).

ومن خلال متابعة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق للمدة من ١٩٩١– ١٩٩٨ ، أمكننا القول بأنها كانت تخطط لفرض نفوذها على المنطقة العربية والشرق الأوسط كله براً وبحراً وجواً ، وضمان أمن حليفتها الإستراتيجية ، إسرائيل، وضمان تفوقها الإقليمي، وجعلها القوة الوحيدة المهيمنة على المنطقة العربية وإبقائها الداعم الرئيس لتوجهاتها في هذه المنطقة الحيوية من العالم(٣) .

استمرت المواجهة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية طيلة الشهور التي أعقبت الهجوم العسكري الأمريكي البريطاني في السابع عشر من كانون الأول ١٩٩٨ ، ولطالما أطلقت ما أسمته أجهزة الإعلام الرسمية العراقية ((**غربان الشر**)) صواريخها تجاه المضادات الأرضية العراقية ، الأمر الذي وصفته الإدارة الأمريكية بـ ((**الإستفزاز**)) . وقال مسؤولون أميركيون ان الطائرات الأمريكية التي تقوم بمراقبة (الحظر الجوي) فوق

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٤٦ .

(٢) ينظر : علاء عبد الوهاب ، المصدر السابق ، ص ص ٦١٥–٦١٦ .

(٣) سعت الإدارة الأمريكية إبان عهد كلينتون ، ومنذ اللحظة الأولى لسياسة (احتواء) العراق ، الى خدمة الكيان الصهيوني في كل المجالات ، ومن ذلك إرغام العراق على تدمير أسلحته (المحظورة) ، وحث الدول العربية على الحد من التسلح وتطوير الأسلحة وشرائها ، في الوقت الذي تتدفق كافة أنواع الأسلحة الى مخازن تل أبيب في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة . يراجع : أحمد منصور ، المصدر السابق ، ص٧٧.

جنوبي العراق تعمل بموجب سلسلة من الإجراءات الصارمة ، وإن هذه الإجراءات تسمح برد مماثل لإطلاق النار في حال تهديد الطائرات المغيرة[1]. أما الرئيس الأمريكي كلنتون فقد صرح بالقول : **((... إننا من خلال هاتين المنطقتين [الشمال والجنوب] ، نسيطر على معظم سماء العراق ، وإن صدام غير قادر على استخدام قوته الجوية لإضطهاد شعبه وجيرانه))**[2].

عدّ عام ١٩٩٩ عام الحسم في العراق ، إذ لم تنته المواجهات العسكرية والسياسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية طوال أشهر هذا العام والسنوات اللاحقة ، حتى احتلال العراق ؛ فقد تعهد الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في مطلع هذا العام (كانون الثاني ١٩٩٩) في خطابه السنوي عن حالة الإتحاد ، بمواصلة سياسة (احتواء) العراق حتى تغيير نظام الحكم فيه وتنصيب حكومة عراقية بديلة[3]، وفي منتصف شباط من نفس العام أكدت آيلين ليبسون ، نائبة رئيس المجلس القومي للإستخبارات التابع لوكالة المخابرات المركزية (C.I.A) بأن العراق بعد صدام حسين **((لن يكون ديمقراطياً بالتأكيد ، وان ذلك قد يستمر سنوات عديدة ... عن الديمقراطية عملية بطيئة ولاتحدث بين عشية وضحاها))**[4].

واستمرت المواجهات اليومية في مناطق (حظر الطيران) شمالي وجنوبي العراق من خلال الهجمات الجوية الأمريكية والبريطانية ، ورد الدفاعات الأرضية العراقية بإطلاق النار على المقاتلات المغيرة التي كانت تحلق فوق تلك المناطق بإستمرار ، فيما حذر الرئيس العراقي كلاً من السعودية والكويت من مغبة الإستمرار في تقديم تسهيلات العدوان اليومي على العراق الذي سيكون قادراً على توجيه صواريخ تطال القواعد العسكرية التي تنطلق منها الطائرات الأمريكية والبريطانية . كما أكد سكوت ريتر بأن العراق **((لم يعد يشكل خطراً))**، ودعا الى رفع العقوبات مقابل استئناف نشاط الأمم المتحدة في العراق ، كما حذر وليام كوهين ، وزير الدفاع الأمريكي في تشرين الأول ١٩٩٩ ، من ان المناورات العسكرية التي تجري في الصحراء الغربية والمصرية بمباركة أحد عشر دولة هي جزء من سياسة الإحتواء

---

(١) ينظر : أحمد عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٣-١٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ص ١٦٤-١٦٥ .

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص ص ٧٤٦-٧٤٧ .

(٤) مقتبس من : كمال مجيد ، المصدر السابق ، ص١٥٧ .

العسكري للعراق ، فضلاً عن انعقاد عدة اجتماعات لقوى المعارضة العراقية في نيويورك في الشهر ذاته(١).

وفي نهاية كانون الأول ١٩٩٩ تبنى مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (١٢٨٤) الذي استبدل فيه اللجنة الخاصة ((**يونسكوم**)) بلجنة جديدة(٢)للرصد والتحقق والتفتيش والمراقبة الدائمة لبرنامج التسلح العراقي ، ويشير القرار الى إمكانية رفع العقوبات عن العراق بشروط أهمها عودة مفتشي الأسلحة الى العراق وتعاون الحكومة العراقية معهم(٣)، لكن العراق رفض القرار المذكور موضحاً بأنه مواصلة للنهج السابق لفرق التفتيش ، ومحاولة لإعادة العراق الى المربع الأول دونما نتائج إيجابية على المدى المنظور القريب(٤).

بقيت العلاقات العراقية – الأمريكية سائرة بهذا الإتجاه طوال عهد الرئيس بيل كلنتون حتى مجئ ولاية الرئيس الأمريكي الجديد جورج ووكر بوش(٥) (الإبن) الى البيت الأبيض ، والذي أوضح علناً نيته المسبقة في استهداف العراق ونظامه السياسي ، الموضوع الذي تناوله في سياق الصفحات التالية .

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص ص ٧٤٧-٧٤٨ .

(٢) لجنة أنموفيك " UNMOVIC " ، وكانت برئاسة هانز بليكس ، الخبير السويدي والسكرتير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتم تشكيلها في السابع عشر من كانون الأول ١٩٩٩ .
يراجع : عبد الوهاب القصاب ، المصدر السابق ، ص١٩٥ .

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٤٩ .

(٤) جريدة الجمهورية ، بغداد ، ١٧ / كانون الثاني / ٢٠٠٠ .

(٥) ولد في مقاطعة كونيتيكت عام ١٩٤٦ وهو الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية ، وتضم عائلته سياسيين معروفين ، فهو ابن الرئيس الأسبق جورج بوش ، والأخ الأكبر لحاكم ولاية فلوريدا (جب بوش) ، وحفيد عضو مجلس الشيوخ (برسكت بوش) . ويرى كثيرون ان بوش الإبن اليميني المحافظ يميل الى استعمال القبضة الحديدية في فض النزاعات . وتعد فترة حكمه من أعنف الفترات عالمياً ، وبرزت في عهده ((الحرب على الإرهاب)) وبشكل واسع النطاق . ينظر : جريدة الزمان الدولية ، العدد (٢٦٠٠) ، ١/٢٣ / ٢٠٠٧ .

ثانياً : **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق إبان المرحلة الأولى من عهد الرئيس بوش** (**الإبن**) ... **التمهيد لغزو العراق** :

في إطار الحملات الإنتخابية للرئاسة الأمريكية سنة ٢٠٠٠ ، برز العراق الى قمة التصريحات الإعلامية والمناظرات التلفزيونية بين المرشحين ، ويوضح لنا هيكل طبيعة ارتباط العراق بمسيرة الحملات الإنتخابية الأمريكية بقوله : ((**... كان قانون (تحرير العراق) وضرورة تنفيذه الفوري ، قضية أُثيرت أكثر من مرة في المناظرات بين المرشحين: الجمهوري جورج دبليو بوش والديمقراطي آل جور ... والحقيقة ان القضية لم تعد قضية العراق ، وإنما كان العراق بداية خيط وقع العثور عليه لإمبراطورية القرن الحادي والعشرين ... كان جورج بوش (الإبن) هو الأعلى صوتاً خلال الحملة الإنتخابية ... عندما يجئ ذكر موضوع العراق ، ففي هذه النقطة بالذات كان ادعاء بوش إنه الأقدر على استكمال المهمة [إسقاط نظام صدام حسين] لأنه عاشها (عائلياً) ، قبل أن يلتزم بها (سياسياً) ... وفاز جورج بوش بالرئاسة ، وان لم يكن فوزه بمفاضلة أخلاقية أو سياسية (أو شعبية) ، وإنما كان فوزه بحيلٍ إنتخابية وتلفيقات قانونية...**))[١] .

وعند توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في العشرين من كانون الثاني ٢٠٠١ ، انتهج بوش (الإبن) سياسة مختلفة كلياً عن سياسة الرئيس السابق بيل كلنتون ، وكانت السياسة الجديدة لإدارة البيت الأبيض تتسم بالقوة والحسم ، مع اعتزازها بكون الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر قوة في العصر الحديث[٢] .

استبعد جورج دبليو بوش ، ان يبتدأ حياته كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في الدخول بتعقيدات ملف الشرق الأوسط المضطرب ، ذلك الملف الذي هز صورة سلفه ، وهز من قبل هيبة الولايات المتحدة عندما بذل كلنتون كل جهوده ليجمع الاطراف المتنازعة ولم يستطع تحقيق شيء يذكر [٣] . وخلافاً لما كان ينتظره بعض العرب من رئيس الإدارة الأمريكية بوش (الابن) من الذين أيدوا وصوله للسلطة ، وعلقوا عليه الآمال في تغيير موقف البيت

(١) مقتبس من : محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص ص ١٣٧-١٣٨ .

(٢) بوب ود وورد ، حرب بوش ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٤١ .

(٣) احمد يوسف احمد ، وآخرون ، المصدر السابق ، ص١٠٨ .

ألأبيض من ازمتي الشرق ألاوسط ، واصل الرئيس الجمهوري سياسة استهداف العراق ، والتي تضمن الإبقاء على حالة الحصار الاقتصادي والسياسي ، وتبعها كذلك العسكري على العراق ، والحيلولة دون عودة الدول العربية الى إقامة علاقات طبيعية مع العراق ، مع ما يتبع ذلك من عمليات إبادة للشعب العراقي ، الذي يحرم يومياً من أسباب الحياة [١].

وعلى الرغم من تصاعد صيحات الإستغاثة الدولية لما يعانيه العراق أرضاً وشعباً ، لم تجد الولايات المتحدة أي مسوغ لتغيير سياستها تجاه الملف العراقي ، طالما ترى ان الحرص على مصالحها في الخليج العربي والشرق الأوسط يقتضي وأد كل إمكانيات تهديدها ، وإضعاف كل الأطراف التي يمكن أن تقف يوماً في وجهها ، للحيلولة دون مزيد من استغلال الثروات العربية والمواقع الجيوسياسية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط[٢].

لقد استمع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بشكل جيد الى نصيحة مادلين أولبرايت ، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ، بأن عليه **((ترك المنطقة الى لعبة تطاحن الشعوب))** حتى يلوح حل ما في الأفق ، وعلى ذلك قبل بوش بميراث كلنتون الداعي الى الإعتماد على **((الدبلوماسية الدفاعية))**[٣]، ولهذا اختارت إدارة بوش (الإبن) الحذر في البداية ، وأرسلت وزير خارجيتها كولن باول الى الشرق الأوسط لإعلان الرغبة في تأجيل القضايا **((المستعصية))** مثل الصراع العربي – الإسرائيلي ، والإكتفاء بالتركيز على العراق ، ومحاولة منعه الإفلات من طائلة العقوبات المفروضة عليه منذ عام ١٩٩١ ، الأمر الذي أشر

(١) حميدة نعنع ، ((هل تخرج أمريكا من صدمتها .. لتدرك الدرس الكبير ؟)) ، مجلة " الوفاق العربي " ، العدد (٢٨) ، السنة الثالثة ، تونس ، تشرين الأول ٢٠٠١ ، ص٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٥ .

(٣) وقد إشتمل أسلوب ((الدبلوماسية الدفاعية)) على تقديم المساعدات الإقتصادية الأمريكية الى مصر وإسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية ، فضلاً عن إنشاء منظومة تعاون وترتيب عسكري بين واشنطن وتل أبيب ، ومع عدد من البلدان العربية ، وتبادل المعلومات حول الإرهاب العالمي ، والمخدرات ، وأسلحة الدمار الشامل ، وعدم الخوض في قضايا شائكة ، وبالتالي عدم الإنجرار الى صراعات ثنائية مع بلدان العالم. ينظر : أحمد يوسف أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٨-١٠٩ .

اختلاف الأولويات والرغبة في التأجيل أكثر منه تركيزاً عكس فعلياً استراتيجية تعتمد الحرب طريقاً الى اعتماد **((استراتيجية أمريكية جديدة))** ، لم تكن قد تبلورت بعد[١].

وفي أول اختبار لسياسة بوش (الدفاعية) ، وكأول اجراء عسكري يتخذه الرئيس الجديد تجاه العراق في السابع عشر من شباط ٢٠٠١ ، وبعد ثمانية وعشرون يوماً فقط من تسلمه إدارة البيت الأبيض ، شنت الطائرات الأمريكية والبريطانية غارات جوية على مواقع عسكرية جنوب بغداد ، أدت الى سقوط ثلاثة قتلى ونحو ثلاثين جريحاً[٢]. وفي الثامن والعشرين من شباط ٢٠٠١ أكد بول وولفوتيز ، نائب وزير الدفاع الأمريكي ، ان السياسة المطلوبة تجاه الرئيس العراقي والتي يتم مراجعتها ، تكمن في منعه من الحصول على أسلحة دمار شامل ، والقضاء عليها إن كانت بحوزته ، وأضاف : **((لقد وضعنا استراتيجية لمساعدة الشعب العراقي لتحرير نفسه من صدام حسين))**[٣].

استلزم إزاحة الرئيس العراقي عن السلطة ، دعم المعارضة العراقية الموجودة في الخارج لأن المعارضة الداخلية فشلت في تحقيق أهدافها بسبب أساليب البطش والقسوة التي اتبعها النظام العراقي معها[٤] . ففي أيلول ١٩٩٤ أقامت وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية قاعدتها في فيلا حصينة في جبل صلاح الدين بأربيل ، وأوجد (المؤتمر الوطني

---

(١) مجلة " الوفاق العربي " ، العدد (٢١) ... ، ص٧ ؛ كريستوفر شير وآخرون ، المصدر السابق ، ص٢٥.

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٠ . ومع استمرار مناطق حظر الطيران وحالات القصف اليومي ضد أهداف عسكرية عراقية ، تحدث طيارون أمريكيون وبريطانيون مراراً بأنهم يشعرون بالخوف عند دخولهم الأجواء العراقية . وفي آب من عام ٢٠٠٠ ذكر مصدر في سلاح الجو البريطاني لصحيفة " الأندبندت " ان الطيارين البريطانيين تعرضوا للخطر (٥٧٠) مرة ، فيما أوضح نواب بريطانيون ان الطلعات الجوية ضد العراق تكلفهم نحو (٧٢) مليون دولار شهرياً ، ووفق تقديرات خبراء المال والإقتصاد الدولي والأمريكي فإن هذه الطلعات الجوية وللمدة من ١٩٩١ الى ٢٠٠١ كلفت أكثر من (١٥٠) مليار دولار ، وبلغت ساعات الطيران خلال المدة المذكورة نحو مليون ساعة طيران لسلاح الجو الأمريكي والبريطاني ضد العراق . يراجع : مجلة " الوفاق العربي " ، العدد (٢٦) ، السنة الثالثة ، تونس ، آب ٢٠٠١ ، ص٢٣ .

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ،ص٧٥٠ .

(٤) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص ص ٤٢٠-٤٢٤ . ولمزيد من التفصيلات عن دور المعارضة العراقية في الداخل والخارج للإطاحة بنظام صدام حسين وعلاقاتها بالمخابرات المركزية الأمريكية يراجع : فؤاد قاسم الأمير ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٣-١٨٩ .

العراقي)[١] الذي كان يتزعمه الدكتور أحمد الجلبي ، دولة مصغرة له ، مع محطة تلفزيونية خاصة وصحيفة تنطق بإسمه ، وصاغ (المؤتمر الوطني) خطة لمهاجمة كركوك والموصل بمساندة اللواء الركن وفيق السامرائي ، معاون مدير الإستخبارات العسكرية العراقي الأسبق الذي انشق عن النظام وهرب عام ١٩٩٤ ، وعشية الهجوم المخطط له بعث أنتوني ليك "Anthony Lake" مستشار الرئيس الأمريكي كلينتون للأمن القومي برسالة الى فريق الإستخبارات المركزية المتمركز في صلاح الدين آمراً إياهم بإبلاغ (المؤتمر الوطني) ان **((الولايات المتحدة الأمريكية لن تدعم تلك العملية عسكرياً أو بأية طريقة أخرى))**[٢]. ومع ذلك فقد مضى (المؤتمر الوطني) قدماً في هجومه ، من غير الدعم الأمريكي ، وتلقى دعمه من الإتحاد الوطني الكردستاني ، وانتهى ذلك الهجوم مخلفاً خيبة لأعضاء (المؤتمر الوطني) من صدق إلتزام واشنطن بإسقاط نظام صدام حسين[٣].

لم تكن المعارضة العراقية ، مهيأة لإسقاط النظام السياسي في العراق بسبب إنقسامها فيما بينها حول اقتسام السلطة وقضايا أخرى ، فمجموعة منها عارضت المساعدة الغربية ولم تكن تريد تدخلاً غربياً في شؤون العراق الداخلية ، وآخرون ما انفكوا معتمدين على الدعم الإيراني[٤] ، فضلاً عن ذلك فإن عدم وجودها في الداخل جعل النظام بعيداً عن السقوط على يدها . وبسبب ذلك أخذت واشنطن على عاتقها مهمة اسقاط نظام صدام حسين ، ففي دراسة تم إنجازها ربيع سنة ٢٠٠٠ ، وقدمت الى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بعنوان **((السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط))** ، ركز كتابها وأبرزهم أنتوني ليك وجوزيف ليبرمان وأليكساندر هيغ وماكس كابلمان على **((إن التغيير في العراق سيحصل بشكل شبه مؤكد عن طريق العنف ... ولإضعاف النظام وجعله أقل مناعة ، يتعين تطوير استراتيجية شاملة ذات خطوات فعالة للضغط على نظام صدام حسين على عدة جبهات ... ويتعين توضيح التهديد الذي يمثله هذا النظام ضد المصالح الأمريكية ... ويتوجب تنوير الأصدقاء**

---

(١) للتفصيل عنه ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٥١٤-٥١٦ ؛ ولدراسة واقع أحزاب المعارضة العراقية ينظر : هادي حسن عليوي ، أحزاب المعارضة السياسية في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣ ، بيروت ، د.ت.

(٢) مقتبس من : كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ص ٣٢٨-٣٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٢٩ .

(٤) فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩ – ٢٠٠٣ ، ص٢٠٦ .

والحلفاء بخطورة التهديد العراقي...))[1]. وفي لقاء صحفي أجرته مجلة " **الوفاق الوطني** " الصادرة في تونس ، تحدث طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء العراقي ، عن مخطط الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العراق قائلاً : ((... **إن منهج السياسة الأمريكية سواء قبل ١٩٩٠ أو بعدها هو العمل على تغيير النظام في العراق من أجل إحكام السيطرة على المنطقة . هذه السيطرة لا يمكن أن تبلغ مداها النهائي من الناحية الإستراتيجية مع بقاء العراق مستقلاً . لذلك فإن هدف الإدارة والسياسة الأمريكية هو تحقيق السيطرة على المنطقة وبأي وسيلة ...))**[2].

ومن أجل الحصول على الدعم العربي المطلوب لخدمة استراتيجية الإدارة الأمريكية ، أرسل الرئيس الأمريكي بوش وزير خارجيته كولن باول في آذار ٢٠٠١ الى منطقة الشرق الأوسط ، إلتقى خلالها بعض الزعماء العرب ، وكانت جولته استطلاعية تلخصت في عنوانين هما : العراق والمسيرة السلمية في المنطقة ، وكان من نتائج تلك الزيارة ، أنها أكدت على أن باول لم يأت لجمع المعلومات والمعطيات التي ستمكنه من صياغة سياسة جديدة في التعامل مع ملفات المنطقة الساخنة ، وإنما كانت زيارته أقرب الى ((**التلقين وجس النبض**)) لتمرير جدول الأولويات الأمريكية على حساب الأولويات العربية وأولويات المنطقة برمتها . وأظهر باول ، بأن الهدف الحقيقي لجولته هو تحذير العرب من خطورة تضامنهم مع العراق، وسعيهم لرفع الحصار عنه ، محاولاً في ذات الوقت إقناع الزعامات العربية بأن ((**إدامة حصار العراق يجب أن يحتل صدارة الأولويات في المنطقة**))[3].

وعلى ما يبدو فإن الوزير الأمريكي ، كان يدرك منذ البداية ، وهي وجهة نظر إدارته على الأرجح ، بأن ثكنة العراق لابد من اختراقها بأي وسيلة كانت ، كونها الثكنة الوحيدة التي ما زالت تعيق الزحف الأمريكي للهيمنة على المنطقة بشكل مطلق ، ولاسيما بعد الموقف الواضح والصريح الذي أعلنه العراق في الثالث من تشرين الأول ٢٠٠٠ أثناء انتفاضة

---

(١) إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ... ، ص١٦٣ -١٦٤ .

(٢) ينظر تفاصيل اللقاء في : مجلة " الوفاق العربي " ، العدد (٢١) ، السنة الثانية ، تونس ، آذار ٢٠٠١ ، ص ص ٨-١١ .

(٣) المصددر نفسه ، ص٧ .

الأقصى في فلسطين[1] ضد الإحتلال الاسرائيلي بعد الزيارة ((**الإستفزازية**)) التي قام بها المتطرف الصهيوني آرئيل شارون لباحة المسجد الأقصى في نهاية أيلول من عام ٢٠٠٠ ، لذلك حاول باول الحصول على دعم العرب من أجل الإستمرار في الوقت الحاضر في دعم سياسة أمريكا الخاصة بـــ (احتواء) العراق ، تمهيداً لإسقاطه واخضاعه لتوجهات الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية .

وخلال المدة من الحادي والثلاثين من آيار الى السادس والعشرين من تموز ٢٠٠١ ، قام ستيفن هادلي ، وكيل مستشار الأمن القومي ، بالإجتماع أربع مرات مع لجنة الرؤساء المكونة من ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وكولن باول ، فضلاً عن جورج تنت ، مدير المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) ، لصياغة سياسة حول العراق . وفي آب ٢٠٠١ قدمت هذه المجموعة ورقة سرية للغاية تحت عنوان ((**استراتيجية التحرير**)) تم الإعتماد فيها وبشكل كبير على أفراد المعارضة العراقية ، فضلاً عن مناقشة هذه الورقة للوسائل الدبلوماسية والعقوبات الإقتصادية والمفتشين (الدوليين) والعمليات العسكرية في منطقتي الحظر الجوي ونوع الدعم الذي تقدمه المخابرات المركزية لتقوية المعارضة العراقية[2]. وفي العاشر من

---

(١) كانت التصريحات التي أدلى بها الرئيس العراقي صدام حسين يوم الثالث من تشرين الأول ٢٠٠٠ ذات تأثير واسع النطاق في عموم البلدان العربية، وعلى وجه الخصوص لدى الشعب العربي في فلسطين ، وكانت من قبيل تهديد عراقي صريح ضد الكيان الصهيوني إذا استمر في عدوانه على الفلسطينيين ، وإن لم يستطع العرب وضع حد لتصرفات إسرائيل، فإن العراق قادر لوحده وضع حد لتلك الإعتداءات في زمن قصير نسبياً، الأمر الذي أدى الى حالة من الذعر في أوساط المؤسسات الإستخباراتية الصهيونية، وصدى ذلك الخوف لدى القائمين بإدارة البيت الأبيض ، عند ذلك أصبحت مسألة التخلص من صدام حسين قضية ملحة وضرورية جداً في ظل تطورات الأوضاع الدامية في الشرق الأوسط . يراجع : موقف العراق من انتفاضة الأقصى وتصريحات الرئيس العراقي صدام حسين في جميع الصحف العراقية الصادرة يوم ٢٠٠٠/١٠/٤ .

(٢) بوب ود وورد ، خطة الهجوم على العراق ، مخطوط مترجم ومطبوع غير منشور ، ترجمة : محمد مظفر الأدهمي ، بلا ، د.ت ، ص٦ . تم تزويدي بهذا ((المخطوط)) من قبل أ.د. محمد مظفر الأدهمي . وجاء ذلك بعد اتصالي به اوائل شهر شباط ٢٠٠٩ طلباً للمساعدة ، فقام بإرساله عبر الإيميل مشكوراً مع عدد من أهم عناوين الكتب التي أسهمت في إثراء مادة الدراسة .كما كان هو من أشار الي بأن أذكر هذا الكتاب على انه ((مخطوط)) وذلك لأن د. الأدهمي لم يقم بنشر هذه الترجمة كونها ، بحسب ما أخبرني وإطلاعي فيما بعد ، تشير صراحة الى حقيقة الدور التآمري لبعض البلدان العربية في العدوان على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ ، والتي لطالما أعلنت بأنها ضد العدوان ، وإن أراضيها لن تستخدم لمساعدة القوات الأمريكية ضد العراق ، ولعله من الأسس الديمقراطية لعراق ما بعد الإحتلال ان نشير وبدون تردد الى دولتين رئيسيتين في هذا المجال وهما المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وكيف دخلت مجاميع من القوات الخاصة الأمريكية عبر أراضيهما مخترقة حدود العراق ، الموضوع الذي سنشير اليه حتماً في سياق الصفحات القادمة من الأطروحة .

آب ٢٠٠١ قصفت الطائرات الأمريكية والبريطانية ثلاثة مواقع دفاعية عراقية في هجوم كان الأوسع منذ هجمات شباط الماضي ، وعلقت صحيفة " واشنطن بوست " في اليوم التالي للهجوم بالقول : ((... **يبدو انه امتداد لعهد كلنتون الذي اعتاد على توجيه ضربات للمواقع الدفاعية العراقية كل حوالي ستة أشهر ...**))[١]. وتوقف العمل حول العراق في الأيام المتبقية من شهر آب ٢٠٠١ بعد أن غادر بوش ومساعدوه الكبار مكاتبهم في عطلتهم الصيفية[٢].

وعلى ذلك ، فإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ، ومنذ اللحظات الأولى لتولي جورج دبليو بوش زمام السلطة في البيت الأبيض ، وبتأييد من كبار مساعديه لم تتسم بطابع (الإحتواء) الفعلي ، والذي انتهجه الرئيس الأسبق بيل كلنتون طيلة السنوات الثمانية من حكمه (١٩٩٣-٢٠٠١) ، وانما كانت سياسة موجهة نحو استهداف العراق بشكل مباشر من خلال وضع الخطط اللازمة للتأثير على سلامة أراضي العراق واستقلاله السياسي عبر استراتيجية صريحة تدعو للإطاحة بنظام الحكم في العراق، مثل تقرير الورقة السرية ((**استراتيجية التحرير**)) ، والذي كان بمضمونه رديفاً لقانون ((**تحرير العراق**)) الذي صنعته نفس الشخصيات المساعدة لإدارة الرئيس الأمريكي بوش أيام حكم الرئيس كلنتون وبفرق واضح المعالم وهو الإسراع بالتخلص من صدام حسين ونظام حكمه[٣] .

---

(١) بوب ود وورد ، المصدر السابق ، ص٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٨ .

(٣) يقول بوب ود وورد الصحفي الأمريكي الشهير بأنه وجه سؤالاً في تشرين الثاني ١٩٨٤ الى دونالد رامسفيلد في أعقاب عودة العلاقات العراقية – الأمريكية ، عن أي الأعمال التي قام بها يثير فيه الأعتزاز ، فأجاب : هو استعادة العلاقات مع العراق . ويقول وورد بأنه منذ تلك اللحظة تم التعاون بين (C.I.A) وباقي الأجهزة السرية الأمريكية بثقة مع نظرائهم العراقيين ، وإن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قدمت للعراقيين عام ١٩٨٦ معلومات أتاحت لهم النجاح في هجماتهم ضد القوات الإيرانية بغاز الخردل . ومنذ ذلك الحين استفادت بغداد من صور الأقمار الإستطلاعية الأمريكية ، وقدمت للعراق العون لتسديد عمليات القصف الجوي والمدفعي . وقد تولى ستودمان ، مدير وكالة الأمن القومي الأمريكي (N.S.A) الإشراف على تلك الأقمار ، وقد أقر بذلك بعد حرب الخليج قائلاً : ((كانت مشكلتنا في تحويل الحليف الى عدو ، وذلك لأننا طيلة حرب العراق وإيران وقفنا بصراحة الى جانب العراقيين ، ثم وجدنا أنفسنا فيما بعد وكفة الميزان في غير صالحنا على الإطلاق ، لأن صدام ومساعديه في الحقيقة وعلى امتداد اكثر من أربعة أعوام [١٩٨٤ – ١٩٨٨] إطلعوا على استخباراتنا وعلى طرقنا في جمع المعلومات)) . وهذا بإعتقادنا من بين أهم الأسباب التي دعت لأن تكون الولايات المتحدة وأجهزة إستخباراتها أكثر تصميماً على الإطاحة بنظام صدام حسين ، كون الأخير وأجهزته الأمنية كانوا على اطلاع مقبول لطبيعة العمل الإستخباري الأمريكي ، مما لايمكن أن تستسيغه واشنطن على الإطلاق ، الأمر الذي ترتب عليه نوع من العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية مروراً بأزمة الكويت وصولاً الى احتلال العراق . يراجع : شادي فقيه ، عندما خدع جورج بوش العالم ، ص٥٩ .

وفي ظل تلك التداعيات التي نتجت عن استمرارية الصراع العراقي – الأمريكي ، والعلاقة مع مع مجلس الأمن الدولي ، وبسبب حالة الدعم تارة ً ، والغموض الذي اكتنف الموقف الأمريكي تجاه الإعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب العربي الفلسطيني بعد أحداث الأقصى تارةً أخرى ، تصاعدت موجات الغضب في الأراضي العربية والإسلامية تجاه السياسة الاسرائيلية والسكوت الأمريكي عليها ، الأمر الذي ولد حافزاً قوياً لنقل المعركة المصيرية هذه المرة الى داخل الأراضي الأمريكية ، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإعلان الحرب على ما سمي بـ (الإرهاب الدولي).

دافعت الولايات المتحدة بشكل مستميت عن الأمن الإسرائيلي الذي يعني ، بنظر بعض المراقبين ، **((إن كل من يعترض على ما يسمى بـ " مسيرة السلام " يصبح إرهابياً ، وكل من يدافع عن وطنه يصبح مخرباً ، وأمن إسرائيل يعني أن يُغرق الصهاينة الدول العربية التي يدخلونها بالعملات المزيفة والمخدرات والإيدز والأمراض المدمرة للثروات الزراعية والحيوانية ، وأن يعيثو في الأرض فساداً ، من دون أن يكون لأحد الحق على أن يعترض أو يقول لا))**(١).

وقد أكدت هذه المعطيات حقيقة واحدة هي ان أمن إسرائيل هو المطلب الرئيس لواشنطن، وأن تصبح الدول العربية تحت مظلة الوصاية الإسرائيلية ، وإن المطلوب ، بحسب المفهوم الأمريكي ، **((أن ينسى العرب انتمائهم وقوميتهم ودينهم وأرضهم السليبة ، وحتى أمنهم وأمن شعوبهم .. وأن يتفرغوا بحسب المطلب الأمريكي – الإسرائيلي للحفاظ على أمن إسرائيل))**(٢).

ولأن سياسة العنف ، التي اتبعتها إسرائيل ولقّيت تأييداً من الإدارة الأمريكية ، لا تولد إلا عنفاً مضاداً ، فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هجوم في عمق أراضيها ، الأمر الذي لم يحصل عبر تاريخها الحديث ؛ ففي صباح يوم الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ دمرت

---

(١) أحمد منصور ، النفوذ اليهودي ... ، ص ص ١٢٨-١٢٩ .

(٢) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص١٢٩ .

مجموعة من المواقع[1]السيادية المهمة في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا بواسطة طائرات مدنية (مختطفة)[2]، الحادث الخطير الذي أشر بداية العد التنازلي لإستهداف العراق تمهيداً لغزوه واحتلاله ونزع استقلاله الوطني والقومي . وعلى الرغم من أن هجمات عديدة[3] أعلنت تبنيها هذه العملية ، إلا ان الإدارة الأمريكية وبعد لحظات قليلة فقط من حدوث الهجمات ، وجهت اتهامات الى الجماعات الإسلامية المتشددة التي يتزعمها المنشق السعودي أسامة بن لادن وجناحها العسكري المعروف بـ ((**تنظيم القاعدة**))[4]. بينما ذهب دونالد رامسفيلد ، وزير الدفاع الأمريكي ، الى أبعد من ذلك حينما طالب في صباح يوم الثاني عشر من أيلول ٢٠٠١ ، ومن دون الإمساك بأي دليل على هوية (خاطفي) الطائرات بأن تهاجم الولايات المتحدة العراق[5]. كما أوضح رامسفيلد في محظر اجتماعات مجلس الأمن القومي

---

(١) تمثلت تلك المواقع ببرجي مركز التجارة العالمي وبناية وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) وجزء مهم من مبنى الكونغرس فضلاً عن قاعدة جوية أمريكية ، كما سقطت إحدى الطائرات (المختطفة) في ولاية بنسلفانيا. ينظر : جريدة الإتحاد ، العدد (٩٥٦٥) ، أبو ظبي ، ١٢/ أيلول / ٢٠٠١ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد (٩٥٦٦) ،١٣ / أيلول / ٢٠٠١ .

(٣) تبنت ((منظمة الجيش الأحمر الياباني)) المتطرفة ، العملية بالكامل ، وبررت هذه المنظمة فعلتها بالرغبة في ((الإنتقام لضحايا هيروشيما وناغازاكي)) الذين قضوا تحت ضربات السلاح النووي الأمريكي في الحرب العالمية الثانية .

ينظر : جريدة الإتحاد ، العدد (٩٥٦٥) ، ١٢ / أيلول / ٢٠٠١ .

(٤) أدانت حركة طالبان الأفغانية التي سيطرت على مقاليد السلطة في افغانستان عام ١٩٩٤ ، الهجمات (الإرهابية) ، ودعت الى تقديم المجرمين للعدالة ، فضلاً عن نفي الحركة لأي علاقة لتنظيم (القاعدة) الذي يتزعمه أسامة بن لادن بتلك الهجمات ، كون الأخير كان يقيم آنذاك على الأراضي الأفغانية هو وعدد من قياديي تنظيمه. ينظر : جريدة الإتحاد ، العدد (٩٥٦٥) ، ١٢ / أيلول / ٢٠٠١ .

(٥) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٨ ؛ محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص ٢٢٢ ؛ مجلة " سوراقيا " ، العدد (٩٩٨) ، السنة (٢٠) ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص٤ .

أوردت محطة التلفزيون الأمريكية (CBS) ان وزير الدفاع رامسفيلد ، أمر مساعديه بعد مرور خمس ساعات فقط على هجمات أيلول ٢٠٠١ بالبدء فوراً بالتخطيط للهجوم على العراق . وعلى الرغم من أن مسؤولي الإستخبارات أخبروه بأن القاعدة وراء ذلك الهجوم ، ولايوجد أي رابط بين العراق والقاعدة ، إلا ان رامسفيلد أصر على موقفه قائلاً : ((تحركوا بكثافة ... إجمعوا كل شئ المرتبط بذلك [العراق] وغير المرتبط)) . فبدأت سلسلة من الإتهامات المفتعلة ضد العراق ، لإستغلال هجمات أيلول في التمهيد لوضع الخطط العسكرية اللازمة والهادفة لتدمير هذا البلد واحتلاله . ينظر : حسن الحاج علي أحمد ، ((تغيير الثقافة بإستخدام السياسة : الولايات المتحدة وتجربة العراق)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العد (٢٩٤) ، السنة (٢٦) ، بيروت ، ٢٦ / آب /٢٠٠٣ ، ص٥٥ .

الأمريكي يومي الرابع عشر والخامس عشر من أيلول ٢٠٠١ ، رغبته في غزو العراق عندما قال : **((... إننا كلما رفعنا البيرسكوب [منظار الغواصة] فوق سطح الماء ، وأدرنا البصر على عرض البحر حولنا ، لانجد هدفاً أنسب من العراق))**(١).

يوضح لنا جورج تنت ، المدير الأسبق لجهاز المخابرات الأمريكي (C.I.A) ، النيات العدائية لإدارة البيت الأبيض ضد العراق في اليوم التالي لهجمات أيلول قائلاً : **((في اليوم التالي لهجمات ١١ أيلول ، التقيت بالمسؤول السابق في وزارة الدفاع وأحد أبرز مفكري المحافظين الجدد ريتشارد بيرل(٢) بينما كان خارجاً من البيت الأبيض . وقد فوجئت ببيرل ، الذي لم يشغل منصباً رسمياً في الإدارة الأمريكية ، يقول : على العراق أن يدفع ثمن ما حدث بالأمس [١١ أيلول] . إنه يتحمل المسؤولية . وقد صدمني ما سمعت ، فالتفتُ الى الخلف سائلاً نفسي : ما الذي يتحدث عنه هذا الرجل (كذا) . كما رحت أتسائل عن سبب وجود بيرل في البيت الأبيض في أولى ساعات صباح ذاك اليوم تحديداً ؟ إن بوش وصقوره وصلوا البيت الأبيض والنيّة مبيتة لغزو العراق ...))**(٣).

وفي يوم الخامس عشر من أيلول ٢٠٠١ أعلن جيمس دولسي ، الرئيس الأسبق لجهاز الـ (C.I.A) بأن إدارة الرئيس بوش **((لن تستبعد أن تكون دولة مثل العراق قدمت لمنفذي هجمات ١١ أيلول تمويلاً ومعلومات استخباراتية))**(٤). وبعد ظهر يوم الأحد السادس عشر من أيلول أبلغ بوش مستشارته للأمن القومي كونداليزا رايس بأن الهدف الأول في الحرب على الإرهاب سيكون أفغانستان ، وقال : **((إننا لن نواجه العراق الآن ... سنضع العراق جانباً ولكن بالنتيجة سنعود الى هذا الموضوع لاحقاً))**(٥).

---

(١) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٣٤٤ .

(٢) يرى مراقبون أن بيرل ذو شخصية مؤثرة على مسألة قلب النظام العراقي بإزاحة صدام حسين عن الحكم ، وإنه مارس دور المحرك بين القادة داخل البيت الأبيض ، فضلاً عن استمراره في دعم مراكز البحوث المحافظة والمتعاطفة مع التطرف الصهيوني . ففي سنة ١٩٩٦ ، على سبيل المثال لا الحصر ، رفع بيرل تقريراً مشتركاً بالغ السرية إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي– آنذاك – بنيامين نتنياهو ، يهدف الى دعم قوة ونفوذ اسرائيل في الشرق الأوسط من خلال العمل على تمزيق العراق وإضعاف سوريا . ينظر : شادي فقيه ، عندما خدع جورج بوش العالم ، ص١١٢ .

(٣) مقتبس من : جورج تنت ، في قلب العاصفة .. سنواتي في CIA ، عرضهُ على الإنترنت : مجدي كامل، الموقع : WWW.elwasat.com ، ص١٨ .

(٤) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥١ .

(٥) مقتبس من : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٩ .

وقع الرئيس الأمريكي يوم السابع عشر من أيلول ٢٠٠١ ، أمراً في غاية السرية للبدء بالعمليات المخابراتية والعسكرية ضد ما سمي بـ (الإرهاب في العالم) . وكانت أفغانستان هي الخيار الأول ، وتم توجيه وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد للإستمرار بالعمل على خطة حرب قادمة ضد العراق إلا انها لم تكن في قمة الخيارات المطروحة(١). وفي الثامن من تشرين الأول ٢٠٠١ بدأت الولايات المتحدة حربها الشاملة على أفغانستان ، وأعلن الرئيس الأمريكي بوش بأن هذه الحرب تستهدف نظام طالبان الحاكم ، وتنظيمات القاعدة المتحالفة معها(٢).

لم تكن الحملة الأمريكية على أفغانستان إلا خط البداية والشروع في تنفيذ المخطط الأمريكي – الصهيوني لتغيير معالم خريطة الشرق الأوسط بحسب مفاهيم وأسس جديدة ، فالمرحلة القادمة تجددت معالمها بإستهداف العراق ، الذي بات يؤرق صانعي القرار في البيت الأبيض ، ولابد من إحداث تغيير جذري لإنهاء حالة الفزع الأمريكي والى الأبد . وقد أوضح الدكتور عبد الوهاب المسيري بأن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بإستهداف الإسلام والمسلمين ، كونهم **((الأكثر رفضاً للذوبان في منظومتها الجديدة))** . وأكد الدكتور محمد عمارة على ان الغربيين أبدوا بوضوح لا يقبل الشك بأن الإسلام والعرب هما العدو الجديد بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي . ويرى الدكتور فهمي هويدي ان العالم بأكمله أمام حرب عسكرية لفرض **((النموذج الإستعلائي))**(٣).

وبعيداً عن الخوض في تفاصيل الحملة الأمريكية على أفغانستان ، نلحظ مما تقدم ، بأن سياسة الولايات المتحدة الخارجية ومحاولاتها المستمرة للتدخل في شؤون منطقة الشرق الأوسط بشكل مباشر أو غير مباشر كانت مرتبطة على الأرجح بمفهومين أساسيين ؛ فلمرحلة من المراحل ابتدأت منذ أيام الحرب الباردة (١٩٤٧-١٩٩١) ، كانت الولايات المتحدة تعتقد ولوقت طويل بأن الخطر الداهم آتٍ من الشيوعيين وحلفائهم ، وليس من أية جهة أخرى ، وهذا ما حاولت واشنطن فرضه لمرحلة من الزمن على العرب خلال صراعهم المستمر مع

(١) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٩ .

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٢ .

(٣) ينظر : عبد الوهاب المسيري وآخرون ، ((طالبان والإرهاب وبن لادن مجرد ستار . تفاصيل السيناريو الأمريكي – الصهيوني للقضاء على العرب والمسلمين)) ، مجلة " الموقف العربي " ، العدد (١٢٥) ، القاهرة ، ٢٠٠١/١١/٢٧ ، ص ص ٥٢-٥٣ .

الكيان الصهيوني . وبسبب تغير الأوضاع الدولية الى الحد الذي إنهارت فيه مقومات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشيوعي ، تغير المصطلح من محاربة الشيوعيين الى محاربة (الإرهاب) ، الذي تم ربطه بشكل أو بآخر بالإسلام والمسلمين أينما وجدوا ، وتجلت هذه الصورة بأوضح معانيها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ .

وبعد بلوغ العمليات العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان لأغلب أهدافها في مراحلها الأولى ، وكان من أهمها إسقاط نظام حكم طالبان ، وهروب مقاتلي القاعدة ، وبداية عمليات تعقبهم من قبل القوات الأمريكية والمتحالفة معها في إطار ما سمي ((**الحرب على الإرهاب**))، قرر الرئيس الأمريكي جورج بوش في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠١ بأن ((**الوقت مناسب جداً للتحول تجاه العراق**)) ، وتدارس مع وزير دفاعه رامسفيلد تفاصيل خطة حرب جديدة تؤدي الى إسقاط نظام صدام حسين ، وكانت الخطة التي تم تداولها تحمل اسم (عاصفة الصحراء 2) ، وهي خطة معدلة بعض الشئ لحرب بوش (الأب) عام ١٩٩١ ضد العراق ، ثم جرى بعد ذلك تداو خطة سرية قدمها الجنرال تومي فرانكس لإطلاع رامسفيلد على مكوناتها ، وحملت إسم " **Op Plan 1003** " ، ومثلت الخطوط العامة للهجوم على العراق وغزوه بغية إسقاط نظامه السياسي[١] .

أدى فشل الولايات المتحدة قتل أو إعتقال أسامة بن لادن الى أن يتجه تفكير بوش الى إختيار (دولة) لضربها بدلاً من البحث عن فرد ، فتم الإتفاق على ضرب العراق كهدف أساس للإدارة الأمريكية[٢]. وفي محاولة لإثارة الرأي العام الدولي ، وفي ظل التهديدات الأمريكية باستخدام القوة العسكرية ضد العراق ، أعلنت الخارجية الأمريكية وعلى لسان نائب وزيرها في العشرين من تشرين الثاني ٢٠٠١ ان العراق وكوريا الشمالية طورا برامج لإنتاج الأسلحة الجرثومية بما يمثل تهديداً للأمن العالمي ، وأضاف قائلاً : ((**ان الخطر الحقيقي على الأمن العالمي يتمثل في العراق ... وان هناك ما يدل على نجاح بغداد في الإستفادة من**

---

(١) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص ص ١٠-١١ . ويقول وورد : ((لقد بقي عمل بوش – رامسفيلد – فرانكس في الإعداد لحرب العراق سرياً لعدة أشهر . وعندما تسربت بعض الأمور عنه الى وسائل الإعلام في السنة التالية [٢٠٠٢] ، أصر الثلاث على ان خطط حرب من هذا النوع غير موجودة على مكتب الرئيس . لذلك كانت قصة قرار بوش قيادة حرب العراق محيّرة للآخرين أمام تصريحاته القائلة إنه يفضل الحلول الدبلوماسية مع العراق بينما كان يخطط للحرب ضده)) . المصدر نفسه ، ص١١ .

(٢) ينظر : بوب ود وورد ، حرب بوش ... ، ص٩٧ ، ١١٩ .

غياب التفتيش الدولي على منشآته العسكرية خلال السنوات الثلاثة الماضية)) ، وأشار الى ان العراق نجح في تحسين كل مراحل برنامجه الهجومي بالأسلحة البيولوجية[١].

كان واضحاً ، منذ البداية ، ان المشكلة لا تكمن في قرار شن الحرب على العراق ، وإنما "خطة العمليات " . فمنذ ان تصاعد التوجه الخاص باستهداف العراق داخل الولايات المتحدة بعد مدة وجيزة من هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ لم تترك الإدارة الأمريكية مجالاً للشك في انها مصممة على شن عملية عسكرية شاملة تستهدف إسقاط النظام السياسي في العراق . فقد كانت الأصوات المعارضة لما اصطلح على تسميته **((ضرب العراق))** داخل الإدارة الأمريكية تركز على إمكانية إتاحة فرصة إضافية لسياسة احتواء **(** التهديد **)** العراقي قبل أن يتم التفكير بجدية في الإتجاه نحو الحرب ، أو ضرورة تشكيل إئتلاف دولي داعم للعملية العسكرية بعيداً عن التحرك المنفرد أو تأجيل إثارة تلك المسألة حتى لاتتأثر الحملة الأمريكية ضد الإرهاب من جراء التشتت السياسي والعسكري المتوقع ، لكن تيار اليمين المحافظ داخل الإدارة كان قادراً طوال المدة الماضية على تجاوز تلك الإعتراضات ، إذ لم يبد في أي مرحلة ان قرار شن الحرب على العراق يمكن التخلي عنه بشكل يترك المجال مفتوحاً لخيارات أخرى[٢].

لقد جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ لتمنح الإدارة الأمريكية مبرراً إضافياً للبحث عن تغيير النظام في العراق ، فاتخذت حكومة واشنطن هذه الأحداث ذريعة رئيسية لتجديد الحرب على العراق ، واستمراراً في الحملة العدائية الموجهة ضد هذا البلد ، جاء خطاب الرئيس الأمريكي بوش عن حالة الإتحاد في التاسع والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٢ ليكون بمثابة حالة ((إعلان قصير للحرب على العراق)) على حد وصف بوب وورد[٣].

---

(١) أكرم خميس ، ((الغرور يدفع أمريكا الى المصيدة العراقية)) ، مجلة " سوراقيا " العدد (١٢٥) ، ص ص ٢٦-٢٧ . وفي هذه الأثناء صرح طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء العراقي في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠١ بأن بلاده تتوقع هجوماً أمريكياً وشيكاً ، فيما حذر عمرو موسى ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، من مخاطر توسيع الحملة العسكرية الأمريكية لتشمل دولاً عربية كالعراق . يراجع : مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٢ .

(٢) ينظر محمد عبد السلام ، ((تعقيدات الهجوم العسكري الأمريكي المحتمل ضد العراق)) ، مجلة " السياسة الدولية " ، العدد (١٥٠) ، السنة (٣٨) ، القاهرة ، تشرين الأول ٢٠٠٢ ، ص٩٢ .

(٣) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٤٦ .

وجاء الخطاب المذكور حاملاً في مضامينه شعار ((**محور الشر**))[١]موجهاً أصابع الإتهام بالتحديد الى العراق ، بقوله : ((**... إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح للنظام الأشد خطورة في العالم أن يهددها بواسطة أسلحة الدمار الشامل التي يملكها ويطورها ويقدر على استخدامها...**))[٢]، وكذلك قوله : ((**...إن الحرب على الإرهاب التي أعلنت في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول قد توسعت لتشمل تلك البلدان ، كالعراق ، التي استمرت في مساندة وإيواء الإرهابيين وتطوير أسلحة الدمار الشامل**))[٣] . ولتضل الولايات المتحدة في حالة هلع واحتراز ، قال بوش: ((**... لن أنتظر على الأحداث فيما يدلّهم الخطر ، ولن أقف متفرجاً فيما تقترب منا التهلكة أكثر فأكثر ... إن حربنا على الإرهاب قد بدأت فعلاً ، ولكنها ما تزال في بدايتها . إن هذه الحملة قد لاتنتهي في زمننا ، ولكنها يجب أن تُشن في زمننا . إننا لا نستطيع أن نتوقف فجأة...إن التاريخ يهيب بأمريكا وبحلفائنا أن نعمل ، وإنه لمن مسؤوليتنا وخصوصيتنا ان نحارب حرب الحرية**))[٤].

وفي اليوم الأول من شباط ٢٠٠٢ ، تجمع رؤساء أركان الحرب في مكتب وزير الدفاع في البنتاغون ، وفي إشارة منه توحي بأن عملية الإعداد لغزو العراق واحتلاله قد بدأت ، تحدث رامسفيلد أمام مساعديه قائلاً : ((**إن اللعبة الآن في ساحة العراق ، والقوات المسلحة الأمريكية – وليس أي طرف غيرها – هي اللاعب الأساسي ، وعليها أن تكسب المباراة هناك وتفوز بالجائزة**))[٥]، وبذلك يشير رامسفيلد الى ان حل المسألة العراقية هي من اختصاص القوات الأمريكية ، الأمر الذي يعني رفض الإدارة الأمريكية لأي حل دولي آخر ،

---

(١) إتهم جورج دبليو بوش العراق بالتباهي بعدائه لأمريكا ومواصلة مساندة الإرهاب (دعم الفلسطينيين) معتبراً ان العراق ((خطط لتطوير الجمرة الخبيثة وغاز الأعصاب والأسلحة النووية)) ، وهو يشكل مع كوريا الشمالية وإيران محوراً للشر ، يتسلح لتهديد السلم العالمي . يراجع : مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٣ ؛ جمال عبد الجواد ، ((السياسة الأمريكية تجاه العراق : تشدد يميني وهوس أمني)) ، مجلة " السياسة الدولية " ، العدد (١٥٠) ، ص٨٦ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٣٤٦ ؛ كريستوفر شير وآخرون ، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق ، ترجمة : سوسن كنعان ومحمود عيسى ، دمشق – القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٣١ .

(٣) كون كوغلن ، المصدر السابق ، ص ص ٣٥٥-٣٥٦ .

(٤) مقتبس من : نصير عاروري ، المصدر السابق ، ص ص ١٢-١٣ .

(٥) مقتبس من : محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٣٤٦ .

بل وحتى استبعاد دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في التوصل الى حل يرضي جميع الأطراف ، وهكذا فإن قرار الحرب على العراق يجري تأكيده منذ أحداث أيلول ٢٠٠١ مراراً وتكراراً .

وتأكيداً للرغبة الأمريكية بالإستمرار في التحضير لشن الحرب على العراق ، ألقى الرئيس الأمريكي بوش خطاب ((**إفطار الصلاة الوطني**)) في السابع من شباط ٢٠٠٢ في فندق الهيلتون بواشنطن ، ومما جاء فيه ((**...إن تحديات ضخمة تنتظر الأمة . وستكون أيامها صعبة...**)). وفور انتهائه من الخطاب المذكور انتقل برفقة دائرة الأمن القومي إلى غرفة أخرى في الفندق المذكور ليقوم تومي فرانكس بإستعراض خطة حرب العراق أمام الرئيس بوش ومساعديه بعد أن أُجريت التعديلات اللازمة عليها(١).

وفي ظل عملية الإعداد لغزو العراق واحتلاله ، قامت المخابرات المركزية الأمريكية بدورها في السعي لتخريب الوضع الداخلي في العراق كجزء من حملة واشنطن القادمة ضد النظام السياسي في العراق(٢) ؛ ففي آذار ٢٠٠٢ حمل جورج تنت ، مدير الـ (C.I.A)

---

(١) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٤٧ .

(٢) يقول جورج تنت بأن أول إجراء قامت به وكالة المخابرات المركزية في شهر شباط ٢٠٠٢ هو استدعاء وإعادة توجيه فرق ضباط الإتصال التابعة للـ (C.I.A) التي كانت قد إتخذت أماكنها التاريخية وسط الأكراد في شمال العراق . وبمجرد دعوة هذه الفرق الى العراق في شهر تموز ، بدأ ضباطها القيام بعملية تجنيد العملاء ، وإقامة خلايا من رجال القبائل والأفراد العاديين المستعدين ليس فقط لجمع المعلومات ، بل حتى لحمل السلاح وكنا نريد منهم ، والكلام لتنت ، القيام بأعمال عدائية لتحدي شرعية النظام السياسي في بغداد قدر إستطاعتهم وتخريب السكك الحديدية وعرقلة وسائل الإتصال ومهاجمة مقار حزب البعث المحلية ، والقيام بكل هذه الأعمال بقوة السلاح لتفعيلها وتعظيم العائد منها . ويصف تنت مهمته الأخرى في جنوب العراق بقوله : ((... وفي إحدى زياراتي للعراق سراً قبل الحرب [آذار ٢٠٠٣] التقيت في خيامنا الصحراوية مع مجموعة من العسكريين العراقيين في مقدمتهم اللواء محمد عبد الله الشهواني – قائد قوات صدام الخاصة اثناء الحرب العراقية – الإيرانية والذي تم تقديمه للمخابرات الأمريكية عام ١٩٩١ ... وقد استطاع هذا الرجل إقامة شبكة لنا من العملاء داخل العراق من مهامها أن تكون همزة إتصال بيننا وبين الزعامات الدينية والقبلية في الشهور المؤدية لحرب إحتلال العراق ربيع ٢٠٠٣ . ومن خلال الشهواني استطعنا تجنيد العشرات من ضباط وجنود الجيش العراقي ، وتمكنا من خلاله استخدام آخرين لتأمين وحماية الجسور المنتشرة على نهر الفرات ، والمؤدية الى بغداد ، لتسهيل عمليات دخول قواتنا البرية الى العاصمة وإسقاط النظام ، كما استطعنا بمعاونة الشهواني تجنيد بعض الضباط والجنود للعمل على منع صدام من إحراق خطوط أنابيب بترول الجنوب)) . للتفاصيل ينظر : جورج تنت ، المصدر السابق ، ص ص ٤٩ – ٥٢ .

رسالة من البيت الأبيض إلى القيادات الكردية في شمال العراق مفادها ان الولايات المتحدة جادة في نواياها ، وان قواتها العسكرية وأجهزتها الإستخبارية قادمون ، وستكون هذه المرة مختلفة عن سابقتها[1] ، وجاء في الرسالة : ((**ان الـ C.I.A لن تكون لوحدها فالقوات العسكرية الأمريكية ستهاجم العراق وتحتله ...**)) ، وأضاف تنت بأن الرئيس الأمريكي بوش يعني ما يقول : ((**انه عهد جديد ... صدام سينتهي**))[2]. وقد أذاعت قناة فوكس " FOX " الإخبارية أنباء عن تلك النشاطات السرية الأمريكية التي ((**تمارسها مجموعة صغيرة من قوات خاصة تعمل مع الأكراد في شمال العراق لتنظيم عمليات استخباراتية والقيام ببعض الجهود في اتجاه زعزعة نظام الرئيس العراقي صدام حسين**))[3].

وكان بوش يهاجم علناً شخص الرئيس العراقي معلناً سعيه الحثيث لإخراجه من السلطة، الا ان الرئيس الأمريكي استمر في ذات الوقت بإنكار وجود أية خطة لغزو العراق بينما كان العمل جارياً للتحضير لتلك الحرب . وخلال عطلة نهاية الأسبوع يومي السادس والسابع من نيسان ٢٠٠٢ استضاف بوش رئيس الوزراء البريطاني توني بلير وعائلته في مزرعته بكروفورد، وأثناء ذلك أجرى التلفزيون البريطاني (ITV) مقابلة قال بوش فيها : ((**... لقد قررت انه من الضروري ان يرحل صدام ... ان سياسة حكومتي هي أن يرحل ... ان الناس يعتقدون ان صدام ليست لديه اتصالات مع شبكة القاعدة وإنني أتعجب ... إن أسوء شي يمكن أن يحدث هو أن تسمح لشعب مثل العراق يقوده صدام حسين أن يطور أسلحة الدمار الشامل ليصطف مع المنظمات الإرهابية مما يمكنهم أن يخدعوا العالم . انني لن أدع هذا الشئ يحدث... ان المسألة ليست عودة المفتشين الدوليين ولكنها قضية صدام ومدى تمسكه بكلمته في انه لن يطور اسلحة الدمار الشامل...**)) [4].

وفي الثامن من نيسان ٢٠٠٢ ، كان وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد يستحكم على خطة غزو العراق عندما عقد إجتماعاً مع هيئة أركان الحرب الأمريكية وعدد من كبار مستشاريها. ويورد هيكل بأن رامسفيلد دخل قاعة الإجتماعات المؤمنة والمعزولة في مبنى البنتاغون وهو

---

(١) المقصود هنا أحداث ما بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ في شمال وجنوب العراق .

(٢) لمزيد من تفصيلات هذه اللقاءات يراجع : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ....، ص ص ٤٩-٥٣ .

(٣) مقتبس من : مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٣ .

(٤) مقتبس من : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص ص ٥٨-٥٩ .

يحمل ملفاً كبيراً يضم مشروع خطة الغزو المرتقبة ، كما أرسله اليه الجنرال ريتشارد مايرز، قائد قوات الغزو فيما بعد ، وظهرت فوق الملف مجموعة من الأوراق الصفراء الكبيرة كتب عليها رامسفيلد ملاحظاته الخاصة بشأن الخطة ، لكنه طوال الإجتماع ، وعلى حد وصف هيكل ، لم ينظر الى أوراقه وانه كان مسترسلاً بكلامه(١) ، مما يدلل على تصميمه الكبير على المضي قدماً ودون تأخير في التحضير للحرب على العراق .

وتأييداً لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ ، تحدث توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني ، في السابع والعشرين من نيسان ٢٠٠٢ عن إمتلاكه **((كنزاً من الأدلة والبراهين على إمتلاك الرئيس العراقي صدام حسين أسلحة دمار شامل ومحاولاته تطويرها والحصول على المزيد منها ...))** ، ورأى بأن دعم بريطانيا للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ضد الرئيس العراقي نابع من الشعور بأن **((الأمر صار ملحاً))** ، وبالرغم من كل تلك الإشارات ، الا ان بلير ألمح الى ان التدخل العسكري ليس وشيكاً(٢) .

كانت الولايات المتحدة ، هذه المرة ، أكثر تصميماً ووضوحاً في إنهاء **(الملف العراقي)** بأي شكل من الأشكال ، مرجحةً العمل العسكري إذ ان هجمات أيلول كانت قد أنهت الجدل الفلسفي داخل إدارة الرئيس بوش حول موضوع سياستها نحو العراق ، وأصبح من الواضح تماماً ان الرئيس الأمريكي شخصياً كان قد وضع مسألة تغيير النظام العراقي على رأس أولوياته في الحرب الجديدة (على الإرهاب) ، وأضحى هناك إجماع داخل واشنطن على ان مسألة شن حملة عسكرية جديدة ضد العراق هي مسألة وقت ، وان هناك إستعدادات تجري في هذا السياق(٣) . وقد تسربت وفق تلك المعطيات العديد من الوثائق التي أشارت الى إرسال وزارة الدفاع الأمريكية **((تقريراً سرياً))** الى البيت الأبيض يوضح بأن البنتاغون قّرر إجتياح العراق ، بعد **((حملة معقدة ودقيقة من الضربات الصاروخية والجوية قبيل إجتياح بري واسع النطاق للأراضي العراقية بواسطة (٢٥٠) الف جندي أمريكي عبر الحدود الكويتية))**(٤) .

---

(١) ينظر محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٣٥١ .
(٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص ص ٧٥٣-٧٥٤ .
(٣) جمال عبد الجواد ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .
(٤) مقتبس من : جريدة البلاد ، العدد (٤٥٦) ، عمان ، ١/ آيار / ٢٠٠٢ .

ورداً على تلك التسريبات الإعلامية ، وكإجراء إحترازي للتغطية على الإستعدادات العسكرية الأمريكية لغزو العراق وإحتلاله ، ذكرت جريدة الواشنطن بوست **((إن عسكريين أمريكيين تمكنوا من إقناع القيادة السياسية بواشنطن لتأجيل خطة غزو العراق حتى العام المقبل [٢٠٠٣] ، والعمل في إطار مخطط بديل لزعزعة نظام الرئيس صدام حسين من خلال العمل الدبلوماسي والإستخباري))** . كما طلبت هيئة الأركان المشتركة من الرئيس بوش إعادة النظر في الإستراتيجية تجاه العراق ، وتذكر الصحيفة بأن إدارة بوش ، ورغم كل التحفظات العسكرية على خطة غزو العراق ، كانت **((ملتزمة بإبعاد الرئيس العراقي عن السلطة))**(١) .

اتضحت معالم التوجه الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية إزاء العراق بعد خطاب الرئيس الأمريكي في الأول من حزيران ٢٠٠٢ والذي ألقاه في حفل تخرج أكاديمية وست بوينت وأمام مجموعة من العسكريين الأمريكان ، وقال فيه : **((... على مدى القرن الماضي اعتمد دفاع أمريكا على عقيدة الحرب الباردة الخاصة بالردع (٢) والإحتواء(٣). وفي بعض الحالات فإن هذه الإستراتيجيات سوف تطبق . لكن الأخطار الجديدة تتطلب تفكيراً جديداً أيضاً . إن بلداناً مثل العراق أخطر من التعامل معها بسياسة الإحتواء فقط . إن الردع ، أو الإنذار برد عنيف شامل ضد دول لا معنى له في محاربة شبكات إرهابية شبحية لاتدافع عنها دول . والإحتواء غير ممكن عندما يستطيع دكتاتور معتوه(٤) أن يطلق ما لديه من أسلحة دمار شامل أو أن يزود بها حليفه الإرهابي سراً ... إننا إذا قعدنا ننتظر الخطر ،**

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص ٧٥٤ . وللإطلاع على المزيد من التصريحات والخطب الإعلامية السياسية والعسكرية الأمريكية – البريطانية ضد العراق للمدة من (١١ أيلول ٢٠٠١ _ ١٧ آذار ٢٠٠٣) يراجع : المصدر نفسه ، ص ص ٧٥١-٧٦٦ .

(٢) الردع : يعني تحييد العدو بتخويفه من اللجوء الى أعمال عدائية ينجم عنها توجيه إجراءات مؤلمة ضده ، تجعل الثمن المقابل الذي سيدفعه باهضاً . وقد تكون هذه الإجراءات سياسية أو إقتصادية أو عسكرية ببعديها التقليدي وفوق التقليدي . لذلك لابد من توفير مصداقية عالية للردع من خلال تبليغ (رسالة ردعية) واضحة للخصم لا لبس فيها يتيقن من خلالها ان وسائل الردع التي يجري التلويح بها متاحة فعلاً وليست وهماً ، وانه توجد نوايا حقيقية لإستخدلمها فعلاً إذا تعدى الخصم خطوطاً حمراء معينة . أما إذا حاول الخصم اختبار النوايا ، فإنه ينبغي وضع استراتيجية الردع موضوع التنفيذ . ينظر : حسام سويلم ، ((الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة)) ، مجلة " السياسة الدولية " ، العدد (١٥٠) ، ص٢٩١ .

(٣) تمت الإشارة الى مفهوم (الإحتواء) في سياق الصفحات السابقة من الأطروحة .

(٤) هنا كان بوش يشير الى الرئيس العراقي صدام حسين .

فإننا نكون قد إنتظرنا أكثر من اللازم...))[١]، واستطرد قائلاً: **((إن من حق الولايات المتحدة أن تسدد ضرباتها الوقائية**[٢] **الى أي أمة تعتقد أنها تمثل خطراً عليها ... وإن أمريكا تمتلك قوة عسكرية غير خاضعة لقانون المنافسة ، وترغب بالإحتفاظ بهذه القوة ، وهذا يجعل سباقات التسلح التي عرفتها حقب ماضية غير واردة))**[٣].

عُدّ خطاب الرئيس الأمريكي بوش هذا ، بداية لحملته ضد العراق ، وبداية لتكليف فريق عمل كبير داخل البيت الأبيض والمؤسسات الأخرى لصياغة ما سمي **((مبدأ بوش))** الذي تمت مناقشة مفرداته أعقاب خطاب حزيران ٢٠٠٢ أمام الكونغرس الأمريكي ، وإقرارها ، وإرغام العالم على السير خلف الولايات المتحدة والإيمان المطلق بتوجهاتها ، ومن بين مرتكزات هذا المبدأ ، كما جاءت في الخطاب المذكور **((...إن العالم لا يواجه صِدام حضارات ، وإنما صراعاً بين الأمم لتطبيق قيم مشتركة تقوم على أساس الحد من نفوذ الدولة ، وسلطتها ، واحترام النساء ، والملكية الخاصة ، وحرية التعبير ، والعدالة للجميع والتسامح الديني ، وعلى الولايات المتحدة أن تساعد الدول الأخرى على تحقيق هذا القيم...))**[٤] . وهكذا ، كان بوش بشر (بدينه) الجديد للبشرية ، فارضاً مبادئه من منطلق الهيمنة التي لا تخضع لقانون المنافسة ، وإنما قانون الخضوع **((ومن ليس معنا فهو ضدنا))**، ولم يعد هناك إلا صوت القوة التي جعلت بوش يدعو العالم الى ضرورة الإيمان بمبدئه الجديد[٥] .

وعلى الرغم من تصاعد صرخات الإستغاثة الدولية لما يعانيه العراق أرضاً وشعباً ، لم تجد الولايات المتحدة في ظل توجهاتها الجديدة أي مسوغ لتغيير سياستها تجاه العراق طالما انها ترى الحرص على مصالحها في الخليج العربي والشرق الأوسط يقتضي وأد كل إمكانيات

---

(١) مقتبس من : نصير عاروري ، المصدر السابق ، ص٢٧ ؛ أحمد منصور ، قصة سقوط بغداد . الحقيقة بالوثائق ، ط٦ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٤٨ .

(٢) الضربات الوقائية : وتعني التحول من الرد على هجوم فعلي ، الى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل ، لاسيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من إكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية . وتختلف الضربات الوقائية عن الضربات الإستباقية في ان الأولى توجه مبكراً عند اكتشاف نوايا بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن نشر وسائل هجومه أم لا .. أما الثانية (الإستباقية) فإنها توجه ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلاً في أوضاع هجومية استعداداً لهجوم فعلي ، لذلك يجري استباق الخصم بتوجيه ضربة إجهاضية ضد هذه القوات لإفشال هجومها المتوقع . يراجع : حسام سويلم ، المصدر السابق ، ص٢٩١ .

(٣) أحمد منصور ، قصة سقوط بغداد ... ، ص٤٨ .

(٤) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص ص ٤٨-٤٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ص ٤٩-٥٠ .

تهديدها ، وإضعاف كل الأطراف التي يمكن أن تقف يوماً في وجهها للحيلولة دون مزيد من استغلالها للثروات العربية والمواقع الجيوسياسية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط[١] .

تابعت الولايات المتحدة سياسة التلويح بإستخدام القوة العسكرية ضد العراق . ففي تموز ٢٠٠٢ أعلن الرئيس الأمريكي بأن أسلحة الدمار الشامل العراقية تمثل خطراً حقيقياً على المصالح الأمريكية . وأضاف بأن إدارته ستستخدم كل الوسائل المتاحة لإسقاط نظام الرئيس العراقي ، مشيراً في الوقت ذاته الى وجود مخطط عسكري لتحقيق هذا الهدف ، وإن تغيير النظام العراقي يمثل سياسة أمريكية ثابتة[٢]. وقد أعلن توني بلير رئيس الوزراء البريطاني آنذاك قراره دعم أي هجوم أمريكي على العراق يستهدف إسقاط نظام الحكم فيه[٣]. وأكد رامسفيلد مجدداً توجهات بلاده السياسية والعسكرية الرامية الى إسقاط النظام العراقي ، فيما ردت بغداد بأنها ستتصدى لأي عدوان[٤]. وقد ردت الإدارة الأمريكية على دعوة ناجي صبري الحديثي ، وزير خارجية العراق ، لرئيس لجنة (أنموفيك) هانس بليكس لزيارة بغداد والبحث في عودة مفتشي الأمم المتحدة الى العراق ، إذ أوضح مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون بولتون في الرابع من آب ٢٠٠٢ ان هدف الإدارة الأمريكية هو التوصل الى تغيير النظام في العراق ((**وهذه السياسة لن تتغير سواء عاد المفتشون أم لم يعودوا**)) ، واستطرد قائلاً : ((**إن الخطر الذي يمثله صدام على مصالحنا ومصالح أصدقائنا والجيران في المنطقة وعلى الأمن والسلام بوجه عام ، هو ما يدفعنا للتفكير في ان تغيير النظام هو السبيل الوحيد لإستئصال الخطر**)) وأضاف بأن السياسة الأمريكية غير مرتبطة بأحداث الحادي عشر من أيلول ، لكننا ((**نواصل استكشاف العلاقة التي ربما تكون موجودة بين صدام وتنظيم القاعدة**))[٥] . وفي هذا الوقت تحديداً كان رؤساء أركان الجيوش الأمريكية قد أجمعوا على دعم استخدام القوة العسكرية لضرب العراق . وأكد أحد مستشاري الرئيس بوش

---

(١) حميدة نعنع ، المصدر السابق ، ص٥ .

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص ص ٧٥٤-٧٥٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٧٥٥ ؛ محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٣٦٦ .

(٤) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٦ .

(٥) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص٧٥٦ .

بأن ذلك الإجماع جاء تحت ضغط من المسؤولين المدنيين في وزارة الدفاع الأمريكية ، الذين يحرضون على شن الحرب والتدخل العسكري[١].

إزاء ذلك ، حثت الإدارة الأمريكية فصائل (المعارضة العراقية) في إجتماع جرى عقده بين الجانبين في العاشر من آب ٢٠٠٢ في مقر وزارة الخارجية الأمريكيـــة ، علـــى توحيـــد صفوفهم إستعداداً لإطاحة نظام الحكم في العراق . ومن جانبها أعلنت المعارضـــة العراقيـــة بأنها ستقوم بجولة عربية ، فضلاً عن إيران لإطلاع المسؤولين فيها على نتائج اجتماعاتهم في واشنطن ، والتي تركزت على ضرورة تغيير النظام السياسي في العراق . وبـــدورها أكـــدت واشنطن ضرورة الإسراع في ذلك على اعتبار ان مرور الوقت ليس فـــي صـــالح الولايـــات المتحدة الامريكية [٢] .

ورداً على تلك التحركات ، جدد المجلس الوطني العراقي (البرلمان) ، دعوته أعضاء من الكونغرس ألأمريكي لزيارة العراق ، والاطلاع عن قرب لحقيقة الأوضاع في العراق . وتحدث رئيس المجلس الوطني العراقي الدكتور سعدون حمادي قائلاً : **((...إننا في المجلس الوطني نعلم علم اليقين ان مطلقي هذه التصريحات من بعض أعضاء الكونغرس لايقومون بذلك عن علم بحقائق الأمور ولا عن دراية موضوعية بما يوجد في العراق أو لايوجد من الأسلحة التي يتحدثون عنها ، بل إنهم يقومون بذلك بدوافع سياسية مغرضة ... إن الترديد اليومي واتساع الضجيج ألإعلامي وتكرار التصريحات لايجعل من ألادعاء المزيف حقيقة ، ولايستطيع تحويل الباطل الى حق [٣]))** .

وفي محاولة لإفشال الجهود الدولية الداعية الى عودة لجان التفتيش للعراق وإنهاء تلك الازمة بين العراق والامم المتحدة ، وصف رامسفيلد موقف العراق من عودة فرق التفتيش بـــ **((الاسطوانة المشروخة))** . وقال بأن محاولات العراق للاتفاق مع الأمم المتحدة لا تمثل تغييراً كبيراً في الموقف العراقي ، وأضاف انه في حالة عودة المفتشين ، فيجب ان يتمكنوا من التوجه الى أي مكان في العراق ، والتحدث الى أي شخص وفي أي وقت يختارونه [٤]. أما كارل ليفين ، رئيس لجنة الشؤون العسكرية بالكونغرس الأمريكي ، فقد أشار الى ان عملية ضرب العراق تمضي في طريقها حالياً . وفي حالة حدوثها فإن العراق سيستخدم

(١) جريدة بابل ، العدد (٣٤٢١) ، السنة (١٢) ، بغداد ، ٨ / آب / ٢٠٠٢ .
(٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص ٧٥٦ .
(٣) مقتبس من : جريدة بابل ، العدد (٣٤٢١) .
(٤) المصدر نفسه ، العدد (٣٤٢٧) ، السنة (١٢) ، بغداد ، ١٥/آب / ٢٠٠٢ .

أسلحة الدمار الشامل التي (يملكها) إذ لن يوجد ما يخسره آنذاك ، على حد وصف ليفين . وبالمقابل أعلن ديك آرمي ، السيناتور الجمهوري وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي بأنه يجب ترك العراق لحاله ، محذراً من عواقب توجيه أي ضربة للعراق بدون ((**أسباب مقنعة**))[(١)].

يتضح مما سبق أن الإدارة الأمريكية كانت مقبلة على توجيه ضربة عسكرية نهائية للعراق ، حتى وإن لم تكن الذريعة (امتلاكه) لأسلحة الدمار الشامل ، وكانت عوضاً عن ذلك رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير النظام السياسي في العراق .

وفي مواجهة نبرة التهديدات الأمريكية التي تصاعدت وتيرتها مع قرب قيام الرئيس بوش بالقاء خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠٠٢ ، أكد الدكتور محمد الدوري ، مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة انه لم يعد هناك مجال لعمل لجان التفتيش في العراق. وتساءل عن دور مفتشي الأسلحة (الدوليين) إذا كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو تدمير العراق. كما أشار الدوري الى ان بلاده لم ترد بعد على رسالة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بشأن عودة المفتشين الى العراق لإستكمال مهامهم[(٢)] ، وفي وقت دعا فيه الرئيس العراقي المسؤولين العسكريين العراقيين الى التهيؤ لمواجهة عمل عسكري أمريكي محتمل ضد العراق[(٣)].

وفي سعي الإدارة الأمريكية الواضح لوضع (استراتيجية الهجوم) على العراق موضع التنفيذ ، ترأست كونداليزا رايس ، مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي في الرابع عشر من آب ٢٠٠٢ ، مجلس الرؤساء بدلاً من الرئيس بوش الذي يقضي إجازته بكروفورد ، وجاء الإجتماع من أجل العمل على وضع وثيقة ((**التوجيه الرئاسي للأمن القومي**)) وعنوانها : ((**العراق : الأهداف . المقاصد . الستراتيجية**)) ، وقد خلصت الدراسة (الوثيقة) الى ان هدف الولايات المتحدة الأمريكية يكمن في ((**تحرير العراق من أجل تصفية أسلحة الدمار الشامل ووسائل تجهيزها وبرامجها لمنع العراق من امتلاكها ، وإيقاف خطر تهديده للمنطقة وما خلفها**)) ، ثم تطرقت الوثيقة الى استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق خلال هذه المرحلة والمتمثلة بإستخدام ((**كافة الوسائل لتحرير العراق**)) بما في ذلك الوسائل الدبلوماسية

(١) ينظر : جريدة بابل ، العدد (٣٤٢٧) ، ١٥ / آب / ٢٠٠٢ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٧ .

والعسكرية والإستخباراتية وتشديد نظام العقوبات الإقتصادية ، وإن الولايات المتحدة ومن خلال رغبتها الواضحة بتغيير النظام في العراق ستعمل على تحقيق كل أهدافها ومقاصدها ((**بالتعاون مع البلدان المعنية إذا كان ذلك ممكناً**)) ، والعمل أحادي الجانب إذا اقتضت الضرورة[1] .

لقد تحددت ، وفق تلك المعطيات ، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ضد العراق ، منذ أوائل العام ٢٠٠٢ بشكل لا لبس فيه ، سائرة بإتجاه واحد لا غير وهو السعي لغزو العراق واحتلاله وإسقاط نظامه السياسي ، بغض النظر عن كل الذرائع والمسببات التي ساقتها الإدارة الأمريكية ، سواء كانت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول مباشرة ، أو طوال أشهر العام ٢٠٠٢ وصولاً الى هدف البيت الأبيض المتحالف مع الصهيونية العالمية وبعض الأطراف الإقليمية ، والذي تم تحقيقه لاحقاً .

في السادس والعشرين من آب ٢٠٠٢ ألقى نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني خطاباً متشدداً ضد العراق ، وصف من قبل كولن باول بأنه ((**إعلان قصير للحرب**)) على العراق؛ ففي كلمته التي ألقاها في إجتماع للمحاربين القدماء في واشنطن قال تشيني بأن عمليات التفتيش عن الأسلحة هي عديمة الجدوى ، وأضاف : ((**... إن عودة المفتشين الى العراق لن يقدم تأكيد على إمتثاله لقرارات الأمم المتحدة ... وبالمقابل فإن هناك خطراً كبيراً من إن عودة المفتشين سيولد إرتياحاً غير صحيح بأن صدام قد تم تحجيمه ... ببساطة لا يوجد شك في أن صدام حسين يمتلك أسلحة الدمار الشامل ، ولا يوجد شك في انه يكدسها ليستخدمها ضدنا وضد أصدقائنا وحلفائنا**)) ، واستطرد قائلاً : ((**إن أخطار عدم التحرك هي أكبر بكثير من خطر التحرك ضده**))[2] .

وفي محاولة للضغط بإتجاه الإسراع بالحرب ضد العراق ، وبعد يومين فقط من خطاب تشيني ، نشر كن إدلمان ، الصحفي في جريدة " وول ستريت جورنال " والصديق المقرب من رامسفيلد ، مقالاً صحفياً محرضاً ضد العراق ، من بين ما جاء فيه : ((**... إن صدام هو أكثر تهديداً من القاعدة لأنه يمتلك بلداً وملايين من العوائد النفطية ، ويمتلك أيضاً جيشاً ولديه مختبرات ومصانع تنتج أسلحة الدمار الشامل**)) ، وأضاف : ((**ان المشكلة لا يمكن حلها بواسطة عمليات تفتيش جديدة للأمم المتحدة . إن كل يوم يمسك به بوش عن تحرير**

---

(١) ينظر : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٨١ .

(٢) مقتبس من بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص ص ٨٥ –٨٦ ؛ كريستوفر شير وآخرون ، المصدر السابق ، ص١١٤ .

العراق هو يوم آخر لتهديد أمريكا بالخطر . إن بوش بصبره يخاطر بوقوع هجوم مفجع على أمريكا ، وإذا ما وقع الهجوم بأسلحة الدمار الشامل فإن هذا الرئيس سيلقى في مزبلة التاريخ))(١). كما عاد رامسفيلد ليؤكد ، أمام جنود معسكر باندلتيون في كاليفورنيا ، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل الحصول على دعم حلفائها في حال تدخل عسكري في العراق ، ولكنها على استعداد للقيام بعمل أحادي الجانب إذا اقتضت الضرورة موضحاً بأن اتخاذ القرارات الجيدة هو أهم من الحصول على دعم جماعي(٢) .

وفي ضوء تلك التحضيرات الأمريكية لشن الحرب على العراق ، كانت أغلب عواصم العالم الرئيسية تتابع تلك التصريحات والمواقف عن كثب ، فقد بدت علامات الحيرة والقلق واضحة في باريس وبرلين حينما تم الإعلان في أواخر شهر آب ٢٠٠٢ بأن رئيس الإدارة الأمريكية جورج بوش سوف يحضر افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويلقي خطاباً مهماً حول أزمة العراق ومفتشي الأمم المتحدة ودور الولايات المتحدة لنزع أسلحة صدام حسين كما تم الإعلان في ذات الوقت عن ان رئيس الوزراء البريطاني توني بلير سيقضي عطلة نهاية الأسبوع في (كامب ديفيد) لإجراء لقاء ثنائي مع الرئيس الأمريكي ، فيما وصف بأنه ((**قمة قرار**)) ، وبذلك تكون فرنسا وألمانيا قد تأكدتا من أن بلير قرر أن يسير في ركاب الحملة الأمريكية الجديدة ضد العراق جنباً الى جنب مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية(٣) .

وفي خطابه على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثاني عشر من أيلول ٢٠٠٢ ، طالب الرئيس الأمريكي من دول العالم إتخاذ مواقف أكثر حزماً تجاه أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة ، إذ قال : ((**... إن العراق يخفي معلومات مهمة عن برنامجه النووي والتف على العقوبات ، واشترى تقنية متقدمة وأسلحة باليستية ... إن نظام صدام حسين خطير ويزداد خطورة ...**)) ، واستطرد قائلاً : ((**إن الأمم المتحدة إذا لم تتحرك ضد العراق فإن أمريكا مستعدة للتحرك ، فالعراق يمثل خطراً كبيراً على حياة الملايين من**

---

(١) مقتبس من : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٨٦ .

(٢) جريدة بابل ، العدد (٣٤٣٩) ، السنة (١٢) ، بغداد ، ٢٩/ آب / ٢٠٠٢ .

(٣) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص ص ٣٦١-٣٦٢ .

البشر...)) ، وبالغ بوش في سرده للمعطيات التي بين يديه ليتحدث من خلالها عن خطورة الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية العراقية [1]. كما دعا العراق الى تدمير كل ما لديه من أسلحة الدمار الشامل ، **((ووقف دعم الإرهاب ، وتسوية الملفات الخلافية الناجمة عن حرب الخليج الثانية ، ووقف التجارة غير المشروعة خارج برنامج النفط مقابل الغذاء ، وتشكيل حكومة تمثل جميع العراقيين وتقوم على احترام حقوق الإنسان والحرية الإقتصادية ، وتنبثق عن انتخابات تشرف عليها المجموعة الدولية))** ، وأوضح بوش بأن تلبية هذه الشروط ممكن أن يجنب العراق ضربة عسكرية ، داعياً الأمم المتحدة الى إصدار قرار جديد حول (نزع) السلاح العراقي[2].

ولإعطاء المزيد من الأهمية لخطاب بوش في الأمم المتحدة ، أصدر البيت الأبيض في اليوم نفسه (١٢ أيلول) وثيقة حملت عنوان : **((عقدٌ من الخداع والتحدي))** ذكر فيها أمثلة عن انتهاكات صدام حسين لستة عشر قراراً صادراً عن مجلس الأمن خلال العقد المنصرم (١٩٩٢-٢٠٠٢) . وتحدثت الوثيقة عن امتلاك الرئيس العراقي لبرنامج السلاح النووي والذي يعمل حالياً (٢٠٠٢) على تطويره ، وأشارت الوثيقة الى ان العراق **((سار بخطى متسارعة الى امتلاك الأسلحة النووية ... لايزال العراق يمتلك الخبرة الفنية والبنى التحتية لينطلق من جديد في سعيه الى بناء سلاح نووي))**[3].

وفي الثالث عشر من أيلول ٢٠٠٢ ، أعلنت الحكومة العراقية رفضها شروط الرئيس الأمريكي مؤكدة في الوقت ذاته انها لا تملك أسلحة دمار شامل من أي نوع : لا نووية ولا كيمياوية ولا بيولوجية ، لكن النظام في العراق ظل يحاول إيجاد مخرج مناسب للأزمة ، ولم تجد كل محاولاته نفعاً ، ومن بينها دعوة وجهتها الخارجية العراقية الى هانس بليكس لزيارة العراق لأجل التباحث حول الموضوع ، لكن بليكس رفض دعوة الحكومة العراقية[4].

---

(١) ينظر : جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي ، ((أسلحة الدمار الشامل : الإتهامات والحقائق))، مجلة "المستقبل العربي " ، العدد (٣٠٦) ، السنة (٢٧) ، بيروت ، آب ٢٠٠٤ ، ص٤٥ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٧ .

(٢) المصدر نفسه ... ، ص٧٥٧ .

(٣) جعفر ضياء ونعمان سعد الدين النعيمي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٥-٤٦ .

(٤) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص ص ٣٦٧-٣٦٨ .

وبعد أربعة أيام من خطاب بوش ، في الأمم المتحدة ، ولدحض أقاويل واشنطن ولندن حول ما سمي بـ (أسلحة الدمار الشامل العراقية) وافق العراق رسمياً على عودة فرق التفتيش (الدولية) من خلال رسالة وجهها ناجي صبري الحديثي ، وزير خارجية العراق ، الى الأمين العام للأمم المتحدة أعلن فيها قبول العراق عودة مفتشي الأسلحة برئاسة هانس بليكس ومحمد البرادعي ، رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، دون شرط (١). وقام دومنيك دوفيلبان ، وزير خارجية فرنسا ، بإخطار السكرتير العام للأمم المتحدة من ان وزير الخارجية العراقي سوف يطلب مقابلة في دقائق لينقل إليه رسالة حُسن نية ، يعلن فيها نزول العراق عند إرادة المجتمع الدولي ، وقبول تفتيش كافة منشآته وقواعده وأي مكان في أرضه بما في ذلك القصور الرئاسية ، وبدون قيد أو شرط (٢).

ويذكر محمد حسنين هيكل بأن ردة الفعل في واشنطن ، حول موافقة العراق التعاون مجدداً مع الأمم المتحدة ، بدت مستغربة ، ومؤكدة لأسوأ مخاوف كل الذين ساورتهم الشكوك من البداية في نوايا واشنطن تجاه بغداد مهما فعلت ، **((لأن القضية لم تعد وجود أو عدم وجود أسلحة للدمار الشامل ، وإنما القضية هي الاستيلاء على العراق وإسقاط النظام فيه واحتلال البلد))**(٣). كما أشار هيكل إلى نقطة غاية في الأهمية تتعلق برغبة الإدارة الأمريكية في إفشال أي اتصال جديد للعراق بالمنظمة الدولية ، والحيلولة دون نجاح مهمتها المرتقبة القادمة في العراق بعد قبول الأخير عودة المفتشين الى أراضيه ، فيقول بصدد ذلك : **((كانت الصورة في مجلس الأمن فوضى عارمة ، فالمعلومات الواردة من واشنطن الى نيويورك تكشف للوفود جميعاً انه برغم استعداد العراق لقبول عودة المفتشين إليه لإستئناف مهمتهم بلا قيد ولا شرط ، حتى في القصور الرئاسية ، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا تقومان الآن [أيلول ٢٠٠٢] بالتعطيل بإدعاء عدم الجدوى ، لأن النظام في العراق لم يقبل بعودة المفتشين إلا بعد أن تمكن من إخفاء مالديه من أسلحة الدمار الشامل))**(٤).

---

(١) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ...، ص ص ٣٧٠-٣٧١ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٧.
(٢) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص ٣٧١ .
(٣) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص ٣٧١ .
(٤) محمد حسنين هيكل ، ألإمبراطورية ألأمريكية ... ، ص ٣٧٦ .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسير في اتجاه واحد لا غير ، وهو انه مهما فعل العراق ، ومهما قدم من تنازلات في البر والبحر والجو ، وان شملت تلك التنازلات حتى الإنتقاص من سيادته الإقليمية وسلامة أراضيه ، فإنها عازمة على الوصول الى مبتغاها بالسيطرة على هذا البلد كمنطلق لمشروعها (الإمبراطوري) الشرق أوسطي الكبير . ففي التاسع عشر من أيلول ٢٠٠٢ ، وبعد ثلاثة أيام فقط من موافقة العراق غير المشروطة على عودة لجان التفتيش (الجديدة) بكل ما يمكن أن تحمله في طياتها من ضباط ارتباط بالمخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) أو حتى بالموساد الإسرائيلي ، اجتمع بوش مع أحد عشر نائباً من الكونغرس الأمريكي قائلاً لهم : **((إن الحرب على الإرهاب تسير بشكل جيد وإننا نصطاد أعضاء القاعدة واحداً بعد الآخر ، ولكن التهديد الأكبر هو صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها . إن بإمكانه أن يدمر إسرائيل مما سيؤدي الى صراع دولي ...))**[١]، وذهب بوش الى أبعد من ذلك بكثير عندما قال : **((...إننا سنستولي على حقول النفط قريباً وسنخفف من صدمة النفط))** ، ونهض واقفاً ليخبر النواب بلهجة تحذيرية صارمة : **((لايحتاج أحد منكم أن يخبر أي أحد عن هذا الأمر))**[٢].

وفي خلال الإجتماع المذكور أعلاه ، عقب النائب الجمهوري ريتشارد بور قائلاً : **((إن على الرئيس أن يستمر القول في خطاباته ان صدام قد استخدم الغازات السامة ضد شعبه))**، فرد بوش على ذلك : **((إنني على علم تام بذلك ... لقد حاول قتل والدي ...إن معلوماتنا قوية . نحن نحتاج الى الحديث مع حراس صدام حسين . إن إثارة الإضطراب في العراق سيساعدنا))**. ويذكر بوب ود وورد بأن بوش غادر بعد ذلك الإجتماع تاركاً لموظفيه أن يوضحوا للنواب حاجة الإدارة لمساعدتهم في الحصول على قرار ، وطلبوا منهم أن يتحدثوا مع النواب الآخرين ممن لم يحبذ فكرة التدخل العسكري – وإسقاط النظام السياسي في العراق بدون ذريعة مناسبة وممكنة[٣].

---

(١) مقتبس من : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٩٤ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٩٤ .

وفي هذه الأثناء صرح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بأن نزع أسلحة العراق من دون حرب ممكن ، إذا قرر الرئيس العراقي صدام حسين ان **((مستقبله محدود وانه يود الرحيل ...والتوجه الى بلد أجنبي على غرار مافعله مسؤولون آخرون ...))**(١) . وقد عدّ هذا التصريح تدخلاً غير مشروع في الشأن السياسي الداخلي للعراق ، وانعطافاً خطيراً في مجرى العلاقات الدولية وسط صمت عربي مطبق ، وفي وقت كانت الأوضاع فيه تسير لصالح رأب الصدع بين العراق والأمم المتحدة لإنجاح مهمة فرق التفتيش داخل الأراضي العراقية .

كان يوم الرابع والعشرين من أيلول ٢٠٠٢ تأريخياً بالنسبة للإدارة الأمريكية ، إذ أصدرت الحكومة البريطانية ملفاً رسمياً بعنوان : **((أسلحة الدمار الشامل العراقية – تقويم الحكومة البريطانية))** ، وتضمنت الوثيقة مقدمة بقلم توني بلير ، رئيس الوزراء البريطاني ، قال فيها: **((تثبت الوثيقة ان برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي برنامج نشط وتفصيلي وينمو بشكل متواصل))** ، وجاء في شرح المدة مابين (١٩٩٨–٢٠٠٢) لأسلحة الدمار الشامل ، في الفصل الثالث ، وكان من بين أهم استنتاجاته (٢):

١ ــ يمتلك العراق قدرات يمكن إعادة استخدامها في مجال الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية خلافاً لنصوص القرار ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ .

٢ ــ إن صدام حسين مستمر في إعطاء أهمية كبيرة لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل وامتلاك الصواريخ والتي يعتبرها حجر الزاوية في جعل العراق قوة إقليمية ، وهو مصمم على الإبقاء على هذه القدرات .

٣ ــ العراق مستمر في تطوير الأسلحة النووية ، وهو بذلك يخرق التزاماته تجاه معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية ، ويخرق مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ . كما سعى العراق الى شراء مقادير من اليورانيوم من أفريقيا(٣)، علماً إنه لايمتلك برنامجاً نووياً سلمياً يبرر ذلك .

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٧ .

(٢) مقتبس من : جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٦–٤٧ .

(٣) يذكر كريستوفر شير انه في صيف ٢٠٠٣ وتحت ضغط الإدعاءات الكاذبة بأن العراق حاول شراء اليورانيوم المخصب من أفريقيا ، أخذ البيت الأبيض خطوة استثنائية كبيرة بإعلان فوري لكشف جزء من وثيقة أساسية (محظورة) كان مجمع المخابرات يقيّمها على أنها ((على مصداقية عالية)) للتهديد العراقي ، عرفت هذه الوثيقة بـــ ((تقييم الإستخبارات الوطنية NIE)) والتي تم توزيعها بشكل انتقائي ضمن الحكومة الأمريكية في تشرين الأول ٢٠٠٢ ، وكانت حاسمة جداً بالنسبة لإدارة الرئيس بوش كونها حفزت أساطير أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وكان =

٤ ــ يمتلك العراق عدداً من صواريخ سكود المطوّرة [صواريخ الحسين والعباس كما كانت تسمى في الأدبيات العراقية] التي يمكن ان تطال قبرص وشرق تركيا وطهران وإسرائيل ، كما يسعى الى تطوير صواريخ ذات مدى أبعد من ذلك .

٥ ــ إن الخطط العسكرية العراقية تتضمن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في أي حرب مقبلة .

٦ ــ إن بمقدور القوات المسلحة العراقية استخدام السلاح الكيميائي والبيولوجي ، ولقد أُعدّت الأوامر لذلك بما فيها السيطرة والإسناد اللوجستي ، بحيث يمكن نشر هذه الأسلحة في غضون خمس وأربعون دقيقة من تسلم الأمر بذلك .

= نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني ، وفي رغبة منه بالإصرار على اختلاق الأكاذيب حول العراق لتبرير الحرب القادمة ، أرسل جوزيف ويلسون (وهو آخر شخصية أمريكية قابلت الرئيس العراقي صدام حسين قبيل الحرب) الى دولة النيجر في شباط ٢٠٠٢ لثمانية أيام ، وبعلم وتمهيد من المخابرات المركزية الأمركية (C.I.A) ليتم تحديد صدقية المعلومات الواردة بشأن حصول صدام حسين على اليورانيوم ، فأجرى ويلسون إتصالاته مستغلاً علاقاته القديمة هناك، فكان من نتائج بحثه عن الموضوع ان كل هذه الإدعاءات ((كانت كاذبة وغير واقعية)) ، كما أبلغ بنفسه هذه المعلومات الى (C.I.A) وعلى نحو قاطع إثر عودته الى واشنطن ، ومن ثم وبعد فوات الأوان ، أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تلك المعلومات كانت واضحة التزوير والأخطاء التي ظللت الرأي العام .

وكانت مادة الكعكة الصفراء " Yellow Cake " المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية ، قد جرى تضخيم الإتهامات بشأن امتلاك العراق لها أو محاولته الحصول عليها من خلال تقارير بريطانية وإيطالية وإسرائيلية وحتى عربية ، وتأكيداً لصحة معلومات جوزيف ويلسون ، فقد قام الأخير بالإستفسار عن ذلك الموضوع من سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في جمهورية النيجر التي أجابته بالحرف : ((إننا سمعنا كلاماً كثيراً عن مساعٍ بذلها العراق للحصول على يورانيوم 235 ، وقد تابع خبراء السفارة [الأمريكية] هذا الموضوع ، وهم يتابعونه بتكليف دائم لأن اليورانيوم في النيجر ليس مسألة هيّنة ، لكنهم جميعاً لم يعثروا على أي دليل ، بل إن ماعثروا عليه ينفي نفياً قاطعاً محاولة العراق في الأصل شراء يورانيوم من هنا [نيجيريا] ... إن هذه السفارة كتبت الى واشنطن عشرات المرات عن هذا الموضوع ، لكنه يبدو أنهم في واشنطن لا يصدقون إلا مايريدون تصديقه ، وهذا أمر غريب !)) . وبقيت ذريعة الكعكة الصفراء هي السائدة في واشنطن كذريعة (مناسبة) يمكن من خلالها استهداف العراق وإسقاط نظامه السياسي ، حتى ان الرئيس بوش خصص لها فقرة مميزة في خطابه عن حالة الإتحاد الذي ألقاه في كانون الثاني ٢٠٠٣ أمام الكزنغرس (سنشير اليه في نهاية الأطروحة) . وفي اليوم التالي للخطاب المذكور أصيب السفير ويلسون بالصدمة (وفق تعبيره) ، واتصل بجورج تنت مدير (C.I.A) ليخبره بأنه ((لايليق أن تظهر في خطاب حالة الإتحاد وعلى لسان الرئيس وأمام الكونغرس وعلى مسمع من الشعب الأمريكي والعالم – معلومات أثبت خبراء الولايات المتحدة نفسها إنها غير صحيحة)) ، وكان رد تنت بأن على ويلسون أن لا يشغل نفسه لأن الإدارة الأمريكية ((تعرف ماتفعل !)) ، وبذلك كان جواب مدير (C.I.A) صريحاً بالإشارة إلى إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مصممة للغاية على عملية استهداف العراق وتدميره بالكامل ، ليس بسبب حقائق واقعة وملموسة على الأرض ، وإنما سيكون ذلك الاستهداف والتدمير بسبب حزمة (مهمة جداً) من الأكاذيب والإدعاءات المفبركة والزائفة ... وهذا ماتستعمله (أكبر) دولة في العالم في سياستها الخارجية . يراجع : كريستوفر شير وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧–٤٨ ؛ محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص ص ٤٠٩–٤١١ .

ومما زاد في قيمة تلك الاستنتاجات الشهادة التي أدلى بها رئيس المخابرات الأمريكية (C.I.A) جورج تنت ، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ عن تقويم وكالته لقدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل ، والتي قال فيها : **((... لقد تم إيقاف وحجز ثلاثة آلاف أنبوب ألمنيوم عالي المتانة في عمّان في طريقها الى العراق ، وانها جزء من عقد كبير لشراء هذه الأنابيب التي ستستخدم في صناعة معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم))**. ولم يكتف تنت بذلك ، بل أشار الى معلومات إستخباراتية تؤكد محاولة العراق وخلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠١ شراء خمسمائة طن من أوكسيد اليورانيوم من نيجيريا[١].

استمرت اجتماعات البيت الأبيض بشكل متواصل لأجل إيجاد حزمة (مقبولة) من تبريرات توجيه ضربة عسكرية للعراق تمهيداً لغزوه واحتلاله ؛ فقد اجتمع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مع ثمانية عشر نائباً من مجلس النواب الأمريكي في السادس والعشرين من أيلول ٢٠٠٢ مفتتحاً ذلك اللقاء بمحاولته عدم إلقاء اللوم على الولايات المتحدة الأمريكية رئيساً ومساعدين في السعي للذهاب الى الحرب المقبلة ، بقوله : **((... إن الشئ الأخير الذي أريده هو أن لا أضع القوات المسلحة في طريق مؤذي ... ثقوا بأنني لا أحب عناق الأرامل))** . ثم تحول بصورة فورية الى الإتهامات المتعمدة ضد الرئيس العراقي بقوله :

---

(١) مقتبس من جعفر ضياء جعفر وسعد الدين النعيمي ، المصدر السابق ، ص ص٤٧-٤٨ .

يقول تنت في مذكراته التي أصدرها بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ مباشرة بأن المخابرات القومية كانت قد أكدت في تقديراتها بأن صدام حسين لا يمتلك سلاحاً نووياً ((ولكننا ضخمنا في تقديراتنا من خطره فاستغلنا دعاة الحرب أسوأ استغلال!! والآن أستطيع أن أقر بأننا وإن كنا نفعل مانراه صواباً في ذلك الوقت الضيّق ، وتحت ضغوط سياسية هائلة ، وإدارة تريد منا تقديم مبررات لتسويقها شعبياً حتى تذهب بالبلاد الى الحرب ، إلا إننا نتحمل جزءاً من مسؤولية الخلل الذي حدث في تقييم تقديرات الإستخبارات القومية عن برامج الأسلحة في العراق ، إنني لا أشعر بالأسف لأن الوثيقة ، التي حملت تقديرات الإستخبارات القومية ، لم تكن أكثر دقة مما كانت عليه ساعة قدمناها ... وربما تكون غلطتنا هي إننا بالغنا في تقدير حجم التقدم الذي كان يحرزه صدام على طريق تطوير برامج أسلحته . كانت غلطتنا أيضاً هي إننا لم نقل إن معلوماتنا الإستخباراتية لم تكن كافية لكي تقطع الشك باليقين في مسألة برامج أسلحة صدام ...)) .

مقتبس من : جورج تنت ، المصدر السابق ، ص٢٧ .

((إن صدام حسين شخص فظيع فهو يعمل مع القاعدة ويعذب شعبه ويكره إســرائيل))(١) ، واستطرد قائلاً : **((إذا استخدمنا القوة فإنها ستكون سريعة ورشيقة وعنيفة))** ، واســتمر بوش بكلامه مؤكداً انه لا يوجد اسوأ من الحالة الحاضرة في العراق ، وأوضح للنواب بأنه ((**قد أصبح من الواضح ان لدى صدام أسلحة دمار شامل مثل الأنثراكس و (V X) وهو مــا زال بحاجة الى البلوتونيوم ولا يخجل من محاولته الحصول عليه . إن الإطار الزمني المحدد هو ستة أشهر لكي يمتلك [صدام] الذرة إذا تمكن من الحصول على بلوتونيــوم فاعــل أو**

---

(١) واصلت إسرائيل تحريضها للولايات المتحدة من أجل القيام بعمل عسكري ضد العراق وبدا واضحاً إن تل أبيب كانت على نفس المستوى بالشعور السلبي تجاه قرار العراق السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالقدوم الى العراق ومواصلة أعمالهم دون شروط مسبقة ، فعلى الرغم من أن العراق لبى بذلك طلباً أمريكياً ودولياً عاماً حتى يتجنب التعرض لضربة عسكرية أمريكية – بريطانية ، فإن إسرائيل مثلها مثل الولايات المتحدة استقبلت الموافقة العراقية بقدر كبير من الإضطراب والقلق ، إذ ان هذه الموافقة جاءت لتُسقط مبررات ضرب العراق، كما إنها جاءت لتعيد القضية الى وضعها الطبيعي بإعتبارها قضية بين العراق والأمم المتحدة وتتعلق بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ، ولأن العراق كان رافضاً منذ البداية لوجود إسرائيل وسياستها في المنطقة العربية بدءاً بالحروب العربية – الإسرائيلية (١٩٤٨–١٩٧٣) مروراً بحرب الخليج الثانية وإطلاق الصواريخ العراقية الى عمق الأراضي الإسرائيلية وصولاً الى تداعيات تلك الحرب المتمثلة بإنصياع العرب لمؤتمرات (السلام) المزعوم مع اسرائيل ورفض العراق – آنذاك – لتلك الحلول الإستسلامية ، والتي رفضت الحكومة العراقية الإعتراف بنتائجها طوال مدة التفاوض ، وكانت كل تلك المعطيات مبرراً كافياً لاسرائيل كي تسهم في تعميق الهوة بين العراق والمجتمع الدولي وإيجاد كل المبررات للإطاحة بنظامه السياسي الذي أسهم إسهاماً فاعلاً في حرب تشرين ١٩٧٣ مروراً بكل المفاهيم الأخرى التي لطالما أوجعت سياسة الدولة العبرية في الشرق الأوسط ومنطقتنا العربية تحديداً . وفي ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية من بُعدي ((النفط وإسرائيل)) ، فقد حاولت واشنطن في أثناء التحضير للحرب على العراق والعمل على تغيير نظام البلد السياسي ، أن يتم تسليم السلطة في العراق ، فيما بعد الحرب المرتقبة ، لنظام جديد موالٍ للغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً ، ودفع ذلك النظام الى الإعتراف بوجود إسرائيل وربما تبادل العلاقات الدبلوماسية معها ، وهو أمر يحقق البُعدين الرئيسيين للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . وبمرور الوقت أصبح واضحاً ان قضية حرب العراق تمثل مصلحة أمريكية ، ومطلباً إسرائيلياً لإعتبارات تتعلق برؤية كل منهما في المنطقة ، وإن هناك مساحة كبيرة من التلاقي بين الرؤيتين ، ومن ثم يتشاركان في الرؤية ، وفي نفس الوقت أيضاً فإن هناك مساحة خارج منطقة التلاقي وتمثل مصالح ذاتية لكل منهما تضيف أسباباً خاصة لدى كل منهما لتوجيه ضربات عسكرية للعراق وإسقاط النظام السياسي فيه .

يراجع : عماد جاد ، ((إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق)) ، مجلة " السياسة الدولية " ، العدد (١٥٠) ، ص ص ١١٠–١١٢ . وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر : مجموعة مؤلفين إسرائيليين ، الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق ، ترجمة أحمد أبو هدبة ، دمشق ، ٢٠٠٥ .

يورانيوم مخصب))[1]، وكانت تلك الأمور ومسألة الحصول عليها غاية في الصعوبة وضرب من المستحيل لنظام سياسي مطوق سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً وسط حملة أمريكية – بريطانية – إسرائيلية – إقليمية تستهدف الإطاحة به وبمقدرات البلاد الإستراتيجية .

وبعد انتهاء الإجتماع المشار اليه ، عقد الرئيس بوش مؤتمراً صحفياً في حديقة الزهور في البيت الأبيض ألقى خلاله كلمة قصيرة ، وكان الى الخلف منه مجموعة النواب إعلاناً بتأييدهم للرئيس ، قال فيها : **((... إن أمن بلادنا هو التزام وعهد على الأحزاب السياسية ومسؤولية الحكومة والمؤسسات المنتخبة معاً))** ، كما عمل على تكرار اتهاماته للعراق وصدام حسين بشأن (امتلاكه) أسلحة الدمار الشامل والعمل على تطويرها مؤكداً ادعاء الحكومة البريطانية من ان بإمكان العراق شن هجوم بيولوجي وكيميائي بعد **(٤٥)** دقيقة من صدور الأوامر بذلك ، على الرغم من أن جورج تنت كان قد حذر البريطانيين من عواقب إثارة مثل هذا الإدعاء المبني على مصادر مشكوك فيها والتي ذكرت إن المقصود استخدام تلك الأسلحة في أرض المعركة وليس على البلدان المجاورة أو المدن الأمريكية[2]، فكانت تلك الأكاذيب إحدى أهم الممهدات الرئيسية لبدء الحرب الأمريكية على العراق من دون مسوغ قانوني أو شرعي أو أخلاقي .

ثالثاً: عودة فرق التفتيش (الدولية) واتجاه الإدارة الأمريكية لوضع الترتيبات اللازمة لإضعاف النظام السياسي في العراق :

عكف المحللون في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ولفترة طويلة يناقشون تجنب الأمور غير المؤكدة فيما يتعلق ببرنامج تسلح العراق ، و يشير ستوكوهين ، رئيس مجلس المخابرات القومي ، الى ذلك عندما اخبر احد زملائه في المجلس المذكور ، بأنه عند تقييمهم لقضية (امتلاك) العراق أسلحة الدمار الشامل ، كان يريد تجنب الأشياء غير المؤكدة قدر الإمكان واستعمال عبارة (ربما) أو (من المرجح) ، لأنه لم يكن هناك برهان على امتلاك العراق وسائل أو أسلحة بيولوجية أو كيمياوية ، **((إن صدام كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل**

---

(١) مقتبس من : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٩٥ .

(٢) ينظر : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٩٥ .

في الماضي وقد دمرها مفتشي الأمم المتحدة في التسعينات ، و لكن لا أحد يريد الاعتراف بأن صدام حسين لا يمتلك أسلحة دمار شامل لأن ذلك يعني إن الكثير من المعلومات المخابراتية يجب طرحها جانباً وإهمالها.ولذلك فإن أفضل جواب هو استخدام عبارة (ربما) مع انه لم يكن هناك برهان على امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل ، فأصبحت القضية بذلك ثانوية))(١) .

عُدَّ تشرين الأول ٢٠٠٢م شهر الحسم بالنسبة لإدارة بوش و كبار مساعديه كونه حدد معالم السياسة العسكرية الجديدة ضد العراق من خلال (صيغة قرار) تتم عبره عملية غزو العراق و احتلاله . ومع مطلع الشهر المذكور ، وفي الأول منه تحديداً حاول الرئيس بوش الايحاء بأنه مع الحلول الدولية وكونه راغباً في منح الأمم المتحدة (فرصة أخرى) ، فإنخفضت على إثر ذلك حدة لغته الخطابية لوقت قصير ، فهو بدلاً من أن يتكلم عن تغيير النظام ، اضحى يتحدث عن تغيير سياسته (تشجيعاً) للعراق للتخلي عن أسلحته المحظورة ، فقال للصحفيين ما نصه : **((الخيار العسكري ليس هو أول خيار ، لكن نزع سلاح هذا الرجل [صدام حسين]هو الخيار الأول))** (٢).

وفي اليوم التالي ظهر بوش في حديقة البيت الأبيض مع مجاميع من أعضاء الكونغرس من الحزبين كإعلان عن اتفاقهما حول العراق ، وقال بإن الدعم من الكونغرس **((سيظهر للصديق والعدو معاً عزم الولايات المتحدة ... ان النظام العراقي هو تهديد فائق الخطورة))** ، واستطرد قائلاً : **((ان الدكتاتور هو تلميذ ستالين (٣)، وان القضية الآن أمام الكونغرس الأمريكي ، وستشاهد مناقشاته عن قرب من قبل الشعب الأمريكي وسيذكرها التاريخ (٤)، انني احث جميع أعضاء الكونغرس ان يتعاملوا مع هذا القرار بعناية**

(١) مقتبس من : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٩٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١١٣ .

(٣) الرئيس الثاني للاتحاد السوفيتي السابق حكم للمدة (١٩٢٩م - ١٩٥٣م) ، ويعد المؤسس الحقيقي للاتحاد السوفيتي ، واستطاع في مدة قصيرة القضاء على اغلب خصومه ، واستلامه مقاليد السلطة بشكل كامل ، وتميزت سياسته تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بالشدة في العالم والشرق الأوسط . توفي في الخامس من اذار ١٩٥٣م . وكان جوزيف ستالين قد ولد في جورجيا سنة ١٨٧٨م ، و لم يكن من اصول روسية وانما ترجع اصوله الى جورجيا . ينظر : .http: // ar. Wikipedia . org .

(٤) فعلاً ذكرها التاريخ مبكرا على انها مناقشات عقيمة مضللة افتقدت ابسط معايير الشفافية و المصداقية ، وكانت غايتها الوحيدة هي إلصاق التهم الكاذبة بالعراق كيفما اتفق دونما الاستناد الى دليل مادي يؤكد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل أو إقامته لعلاقات (مشتركة) مع تنظيم القاعدة .

فائقة))[١]. ومعنى هذا أن الرئيس الأمريكي دعا الكونغرس الأمريكي ليقول كلمته ، في مجال اعطاء الضوء الأخضر له للهجوم على العراق . وفي السابع من تشرين الأول ٢٠٠٢م ، وجه بوش خطابا ، عبر مجلس الشيوخ إلى الأمة ، حمل في طياته لهجة التخويف الموجهة إلى الشعب الأمريكي نتيجة ما يخبئه العراق للمدن الأمريكية من دمار وآثار كارثية ، وجاء في ذلك الخطاب : **((إننا نعرف ان العراق وشبكة القاعدة الإرهابية يتشاركان في عدو واحد – الولايات المتحدة الأمريكية . ونحن نعرف أن العراق و القاعدة تربطهما صلات على مستوى عال ترجع إلى عقد مضى . لقد علمنا أن العراق درب أعضاء من القاعدة على صنع القنابل و السموم و الغازات الفتاكة ... ان التحالف مع إرهابيين يمكن أن يسمح للنظام الحاكم العراقي بمهاجمة أمريكا دون أن يترك أية بصمات ... إن المفتشين استنتجوا ان العراق قد أنتج (على الأرجح)** [٢] **ضعف إلى أربعة أمثال ذلك القدر من مادة الآنثراكس. هذا مخزون أسلحة بيولوجية لم يحدد مكان وجودها ، وهي قادرة على قتل ملايين))** [٣]. وزاد من اتهاماته للعراق ، لتبرير الحرب ، وللحصول على أكبر نسبة تأييد شعبي ودولي له ، بقوله: **((... ان الادلة تشير الى ان العراق يعيد بناء برنامجه للأسلحة النووية . فلقد عقد صدام اجتماعات عديدة مع علماء نويين عراقيين ، و هي مجموعة يطلق عليها وصف ((المجاهدين النوويين)) – أي محاربوه النوويين في الحرب المقدسة** [٤] **... فإذا كان النظام الحاكم العراقي قادرا على أن ينتج ، أو يشتري ، أو يسرق كمية**

---

(١) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٩٩ .

(٢) هذه الكلمة تفتقر الى التاكيد وهي مبنية على احتمالات لا أكثر .

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع نص الوثيقة المعنونة : ((بيان من السناتور الأمريكي روبرت سي .بيرد أمام مجلس الشيوخ في يوم الثلاثاء ٢٤ / حزيران / ٢٠٠٣م)) ، المنشورة في:مجلة " المستقبل العربي " ،العدد (٢٩٤) ، ص١٠٦-١١٢؛ جوزيف سيرينيسيوني وآخرون : ((أسلحة الدمار الشامل في العراق : الادلة و المضامين))، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد (٣٠٠) ، السنة (٢٦) ، بيروت ، شباط ٢٠٠٤م ، ص١٣٩ .

(٤) نشرت مجلة " دير شبيغل " الالمانية واحدى اهم المجلات الأسبوعية الأوربية والعالمية تقريرا مهما في السابع عشر من شباط ٢٠٠٣م ، يتضمن نبذة عن حياة بوش (الدينية) ، وقد حمل التقرير الذي تصدر صفحة غلاف المجلة لأهميته عنوان : ((في مهمة إلهية ، حرب جورج بوش الصليبية)) . وابتدأ التقرير بالتأكيد على ان الرئيس بوش لايريد باجتياحه المرتقب لبغداد الا ان يقوم بتنفيذ (تكليف إلهي) يقوم على أفكار مسيحية يمينية متطرفة، وعلى ما يبدو – والكلام للتقرير – فمن النادر ان تجتمع المصادر القومية المتطرفة ، والاصولية الدينية الأمريكية بهذه القوة، كما هي اليوم [قبيل الحرب]، الى الحد الذي أصبح فيه المسيحيون المتحمسون يطالبون علنا بشن (حرب صليبية) ضد الاسلام. ويضيف التقرير بأن واشنطن صارت مدينة التقوى والورع، وان النفوذ الديني المسيحي اليميني بدأ يسيطر عليها بصورة غير معقولة، بل=

من اليورانيوم على درجة عالية من التخصيب ، يزيد حجمها قليلاً عن حجم كرة صغيرة ، فإن باستطاعته ان يكون لديه سلاح نووي في أقل من سنة)) (١) ، وذهب إلى أبعد من ذلك عندما بدا وكأنه يسرد قصصا من الخيال والأساطير بتحذيره من أن العراق يستحكم على اسطول متزايد من الطائرات بدون طيار والتي يمكن تجهيزها بالمواد الكيمياوية او الأسلحة البيولوجية واستخدامها في مهمات تستهدف الأراضي الأمريكية (٢).وأعلن بوش في نهاية حديثه: **((... لأننا نفهم أخطاء زماننا هذا ، ونعرف خطط النظام العراقي وخدعه ، لدينا كل الأسباب لافتراض الأسوأ ، وعلينا واجب ملح أن نمنع الأسوأ من أن يحدث))** (٣).

كانت كل الدلائل تشير الى عدم امتلاك الرئيس الأمريكي بوش لأي دليل قاطع بشان استحكام العراق على السلاح النووي أو محاولته امتلاكه . وعوضا عن ذلك ولاثارة المخاوف في اوساط الشعب الأمريكي ونواب الكونغرس الأمريكي والرأي العام العالمي المضلل امريكيا وبريطانيا وإسرائيليا ، فإن بوش اصر في خطابه على وجود (الخطر الاكبر) والذي كانت كونداليزا رايس قد أثارته في اب ٢٠٠٢م علانية، والمتمثل بقول الرئيس ما نصه : ((... فإننا لا يمكننا أن ننتظر البرهان النهائي ، وهو دخان البندقية الذي قد يأتينا بشكل غيمة

= ان الشعائر الدينية صارت تقام حتى داخل البيت الأبيض الى الحد الذي تبدأ فيه جلسات الحكومة بالصلاة ، إذ يطلب الرئيس بوش من وزراءه ترديد عبارات دينية محددة وبتركيز شديد يصل الى مرحلة إغماض العيون وخفض الرؤوس الى الأسفل انحناءاً وورعا ، بينما يقوم دونالد رامسفيلد بالدعاء الى الله . وليس هذا وحسب، يستطرد التقرير ، وإنما هناك حلقات يومية لقراءة الإنجيل في البيت الأبيض ، ويتم تسجيل الغائبين والحاضرين عن تلك الحلقات برغم عدم وجود أي إجبار للعاملين في البيت الأبيض على حضورها. ويقول التقرير أيضاً : انه كلما اقتربت حرب العراق ، ازداد الرئيس بوش في الحديث عن معتقداته وقيمه ، و يقول بوش بهذا الصدد : ((انني مقتنع بان الله وضعني في منصبي في هذه اللحظة التاريخية ، وارجو أن اكون قبل الجميع قوياً بما يكفي لتحمل هذه المهمة القاسية ... لقد نادانا الله للدفاع عن بلدنا ولنقود العالم الى السلام)) . ويمضي التقرير ليتحدث عن تزمت رامسفيلد وتشيني اللذين يريان ان أمريكا يجب ان تكون القوى العظمى في العالم ، ويستخدمان اصولية رئيسهما المتطرفة لتحقيق ذلك ، فرامسفيلد سيكون سيد الحرب ، في الوقت الذي يتم فيه التفكير في تغطية متاجر نيويورك وواشنطن بالستائر السوداء ، ويتم تناول أقراص اليود استعداداً للتعرض لهجمات نووية . وبذا فإن الأرض والسماء مستعدتان لهجوم على بغداد ((البلد كلها ستصلي من أجلكم)) . للتفاصيل حول أساطير بوش الدينية يراجع : شادي فقيه ، بوش ويوم الرب العظيم ... ، ص ص٩٧ – ٩٨ ، ١٠٣– ١٠٤ ؛ شادي فقيه ، عندما خدع جورج بوش العالم ... ، ص ص٦٥ –٧٩ .

(١) ((بيان السناتور الأمريكي روبرت سي . بيرد ...)) ، ص١١ .

(٢) شيدون رامبتون وجون ستوبر ، أسلحة الخداع العراقية ، ترجمة : الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٣م ، ص٨٨ .

(٣) يراجع : جوزيف سيرينسيوني وآخرون ، المصدر السابق ، ص١٤١ .

نووية " Mushroom Cloud ")) ، أو كما يشير اليها المترجم بأنها (نبات الفطر) حين يظهر الدخان الأبيض متصاعدا في السماء بعد القاء القنبلة الذرية على مكان ما !! . وكان كلام بوش (غير المعقول) في وقت كانت فيه فرق التفتيش الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أعلنت على لسان رئيسها محمد البرادعي عدم امتلاك العراق اي قدرات نووية (١).

بعد خطابه الموجه في السابع من تشرين الأول ٢٠٠٢م ، طلب الرئيس الأمريكي تفويضا من الكونغرس يخوله استخدام القوة المسلحة إذا وجد ذلك ضرورياً (٢).

في العاشر من تشرين الأول اعد موظفو البيت الأبيض المعنيون إحصائية بعدد أعضاء الكونغرس الذين تمت دعوتهم للتحدث إليهم ، فكان العدد (١٩٥) نائبا و (١٠٠) شيخا ، وأوضح التقرير الإحصائي أن (٧١) من الشيوخ و (١٦١) من النواب وافقوا على استصدار قرار يخول بوش استخدام القوة العسكرية ضد العراق (٣).

وبعد مناقشات استمرت ليومين متتاليين ، أصدر مجلس النواب الأمريكي قرارا في الحادي عشر من تشرين الأول ٢٠٠٢م يفوض بوش استخدام القوات المسلحة الأمريكية في العراق ((**عندما يرى أن الأمر مناسبا**)) (٤)، و كانت نتيجة التصويت (٢٩٦) صوتا لصالح القرار مقابل معارضة (١٣٣) صوتاً لاستخدام القوة ضد العراق ، وهي نسبة أكثر بـ (٤٦) صوتا من مجموع الأصوات التي حصل عليها والده جورج بوش عام ١٩٩١م من الكونغرس لتفويضه باستخدام القوة لإخراج الجيش العراقي من الكويت (٥). وفي ظرف ساعات قليلة فقط من تفويض الكونغرس لبوش الإبن شن حرب وقائية ضد العراق ، طلب دونالد رامسفيلد من هيئة أركان الحرب المشتركة بأن تحرك مجموعة الجيش الخامس وفرقة جنود المارينز الأولى الى الخليج العربي (٦) .

---

(١) ينظر : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ....، ص١٠٠ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ،ص ص٣٧٨- ٣٧٩ .

(٣) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٠١.

(٤) منح الكونغرس سلطة فريدة من نوعها للرئيس الأمريكي ليقرر متى يصبح العراق (تهديدا) كافيا لبدء الهجوم عليه ، ولا يطلب منه الحصول على موافقة مجلس الأمن حول قرار بوش ، ولا التشاور مع الكونغرس حول الوضع ، بل يطلب منه فقط تقديم تقرير عن أنشطته كل ستين يوما .ينظر : ميشيل راتنر وآخرون ، ضد الحرب في العراق ، ترجمة : ابراهيم الشهابي ، دمشق ، ٢٠٠٣م ، ص ص٤٤-٤٦ .

(٥) ينظر : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٠١ .

(٦) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٣٧٩ .

وعلى الرغم من حصول الرئيس الأمريكي على تفويض من زعماء الكونغرس يمنحه (حق) استخدام القوة ضد العراق في الوقت المناسب ، إلا انه كانت هناك في المقابل معارضة لسياسات بوش ومخططاته ، ظهرت من خلال تصريحات ومقابلات ومواقف أدلى بها وعبر عنها كثير من السياسيين والمفكرين وحتى من العسكريين السابقين، ولعل الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون كان واضحا حينما طالب الرئيس بوش بالبحث أولا عن منفذي هجمات أيلول ٢٠٠١م ومحاكمتهم ، بدلاً من ملاحقة الرئيس العراقي .أما الرئيس الأسبق جيمي كارتر فقد نشر مقالا في إحدى الصحف الأمريكية بعنوان: **((وجه أمريكا الجديد المزعج))**، انتقد من خلاله سياسات الرئيس بوش في مجالات عديدة مؤكدا في الوقت نفسه اعتراضه على ما يقوم به الرئيس الأمريكي تجاه فلسطين و العراق ، مطالبا إياه الالتزام بالاتفاقات الدولية وعلى كافة الأصعدة [١]. أما السيناتور الديمقراطي إدوارد كينيدي فقد أبدى رفضه الشديد لاستعمال القوة دون وجود قضية مقنعة أو تهديد وشيك الوقوع للأمن القومي الأمريكي، وقال كينيدي مخاطبا أعضاء الكونغرس : **((أن مبدأ بوش الاستباقي يمثل دعوة إلى الاستعمار الأمريكي في القرن الواحد و العشرين والذي لا يمكن أن نقبل به ولا يجب أن تقبل به أية امة أخرى))**[٢].

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة إعلامية واسعة النطاق لتبرير قيامها بضرب العراق مستهدفةً غزوه وإسقاط نظامه السياسي ، وتزامنت تلك الحملة بتوجه واشنطن إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في محاولة لاستصدار قرار جديد عن إمكانية عودة المفتشين (الدوليين) عن أسلحة الدمار الشامل العراقية الى بغداد بدون قيود ، مع وضع شروط قاسية لضمان تعاون العراق مع إنموفيك ، وبخلافه يواجه العراق الحرب . واقترح دبلوماسيون أن

---

(١) احمد منصور ، قصة سقوط بغداد ... ، ص٥٣ . وهنا لابد لنا أن نقلل من أهمية اعتراض كارتر وكلينتون على محاولات بوش (الإبن) شن الحرب على العراق ، كون هذين الشخصين من مؤسسي نظرية الحرب الوقائية والاستباقية ، فكارتر قام بانشاء قوة التدخل السريع ١٩٧٧م – ١٩٨٠م للسيطرة على الخليج العربي و احتلاله ((إذا دعت الضرورة)) ، وقد اشرنا الى ذلك في الصفحات السابقة ، واما كلنتون فهو صاحب قانون ((تحرير العراق)) الصادر عام ١٩٩٨م لدعم وإسناد (المعارضة العراقية) في سعيها لإسقاط النظام السياسي في العراق ، وحصل في ظل ذلك (القانون) على دعم الكونغرس لخططه بمبلغ (٩٧ مليون دولار امريكي) للقيام باعمال تخريبية و تجسسية ضد دولة عضو في الأمم المتحدة .

(٢) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٠١ .

يكون مشروع القرار برعاية مشتركة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في محاولة للحصول على درجة كافية من التأثير الدولي [(١)].

وفي هذه الأثناء كان العراق يواصل احتجاجه على الآثار الآنسانية للعقوبات الاقتصادية و تردي الأحوال المعيشية في البلاد ، وقامت وكالة الآنباء العراقية الرسمية بنشر بيان صادر عن اجتماع صدام حسين بمجموعة من كبار المسئولين العراقيين ، جاء فيه : ((**... يتمثل الحل الحقيقي في الرفع التام والشامل للعقوبات ، ويمكن الوصول في إطار مثل هذا الحل إلى اتفاق على شفافية ملائمة ستكشف أكاذيب الأمريكيين ومؤيديهم الذين يتحدثون عن امتلاك العراق لأسلحة كيمياوية وبيولوجية ...**)) [(٢)].

وبعد محاولات عديدة نجحت جهود الإدارة الأمريكية في استصدار قرار جديد من الأمم المتحدة في الثامن من تشرين الثاني ٢٠٠٢م ، حمل الرقم (١٤٤١) [(٣)]، بموافقة جميع

---

(١) فؤاد قاسم الأمير ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

(٢) مقتبس من :جيف سيمونز، عراق المستقبل ، ترجمة : دار الساقي ، عمان ، ٢٠٠٤م ،ص ص٣٣٩-٣٤٠.

(٣) اختتم القرار (١٤٤١ / ٢٠٠٢) سلسلة القرارات الصادرة في حق العراق منذ القرار (٦٦٠ / ١٩٩٠م) ، في أعقاب اجتياح الكويت في ٢ / آب / ١٩٩٠م ، إذ بعد ثمانية أسابيع من المفاوضات والضغط الهائل الذي مارسته الولايات المتحدة ، تم اتخاذ القرار (١٤٤١) بالاجماع ليضع جدولا زمنياً جديدا يتم من خلاله نزع أسلحة العراق المحظورة ، الا ان القرار المذكور لم يخول أية دولة استعمال القوة ضد العراق ، فما زال على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعود الى مجلس الأمن لاخذ الموافقة باستعمال الرد العسكري ((في حال حدوث اختراق خطير)) . و يرى راتنر ومجموعته بأن الإدارة الأمريكية حصلت على الكثير مما أرادت وفق محاور ذلك القرار ، ولكنها لم تحصل على تخويل (واضح) لاستعمال القوة المسلحة في حال فشلت عملية التفتيش . وبسبب وجود عبارة ((عواقب وخيمة)) في حيثيات القرار المذكور ، فإن الولايات المتحدة فسرت ذلك بدورها على انه تخويل باستعمال القوة في حال انتهاك العراق لقرارات الشرعية الدولية . وبذلك فإن الإدارة الأمريكية لا ترى ضرورة الرجوع لمجلس الأمن لاستصدار قرار آخر يفوضها القيام بعمل عسكري ، بينما أعلنت كل من فرنسا وروسيا و الصين بأن القرار (١٤٤١) يستبعد تماماً ((آلية)) استعمال القوة . و تذهب هذه الدول الى أن مجلس الأمن وحده من يمتلك قدرة الرد على أية خطوة (خاطئة) يتخذها العراق . وتؤكد مجموعة راتنر بأنه فيما عدا القرار (٦٧٨ / ١٩٩٠م) الذي قرر إخراج القوات العراقية من الكويت باستعمال القوة ، فإن كل القرارات اللاحقة لقرار (٦٧٨ / ١٩٩٠م) حتى القرار (١٤٤١ / ٢٠٠٢م) لا تفوض احداً باستعمال القوة العسكرية ضد العراق ، و لذلك يضيف راتنر ، بقيت واشنطن مصرة على استعمال فقرات قرار (تحرير الكويت) رقم (٦٧٨) في التعامل مع العراق منذ عام ١٩٩٠م حتى أواخر عام ٢٠٠٢م ، علما بأن قرار (٦٧٨) خاص بتطورات أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠م-١٩٩١م و ليس غيرها !! يراجع : ميشيل راتنر وآخرون، المصدرالسابق، ص ص٥٤-٥٩ ؛ احمد يوسف احمد وآخرون، المصدر السابق ، ص٢٥٣ .

الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن ، وقد تحدث القرار عن مواجهة صدام حسين **((عواقب وخيمة))** ، فيما لو استمر بانتهاك التزاماته بنزع أسلحته المحظورة [(١)].

وفي اليوم التالي لصدور القرار (١٤٤١) ، أعلنت الحكومة العراقية بأنها ستقوم بعرض القرار على المجلس الوطني العراقي للنظر في حيثياته ، فرد بوش على ذلك في مؤتمر صحفي معلنا أن انصياع العراق دون قيد أو شرط مسألة لا تتعلق بإرادة احد في العراق يقبل أو يرفض ، وأن أمام صدام حسين أسبوعاً واحداً لكي يعلن امتثاله الكامل لقرار مجلس الأمن ودعوة المفتشين ليقوموا بمهمتهم دون عوائق ، وإلا فإن الولايات المتحدة الأمريكية **((تحتفظ لنفسها بحق التصرف بالقوة دون انتظار))** [(٢)]، فكان بوش يشير بذلك الى تفويض الكونغرس الممنوح له مسبقا في تشرين الأول ٢٠٠٢م ، مخالفا قرار مجلس الأمن (١٤٤١) الأخير، والذي تم إسقاطه من حسابات الإدارة الأمريكية ومخططاتها تجاه العراق، حتى قبل الشروع بتطبيق القرار المشار إليه على أرض الواقع ، الموضوع الذي يستشف منه بأن مرحلة صدور ذلك القرار وما تبعه لم تكن إلا مسالة وقت تم من خلالها الاستمرار في إعداد الخطط العسكرية اللازمة لحين جهوزية القوات الأمريكية والبريطانية التي ستقوم لاحقا بتدمير العراق واحتلاله .

كانت كل الحقائق والمعطيات تشير ، على حد وصف هيكل ، إلى أن الرئيس بوش كان يوجه رسالة إلى قواته المسلحة المتمركزة بالقرب من الحدود العراقية ، وليس إلى صدام حسين ، وجاء كل ذلك لتوفير **((الغطاء القانوني والأخلاقي))** [(٣)] الذي تحتاج إليه القوات الأمريكية لحظة قرارها الشروع بغزو العراق .

لقد أعطى القرار (١٤٤١) صلاحيات غير محدودة لمفتشي الأمم المتحدة في دخول و تفتيش جميع المواقع العراقية دون استثناء بما فيها القصور الرئاسية العراقية ، كما حصل مفتشوا إنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية على صلاحية إقامة مناطق حظر تشمل الأراضي المحيطة بمواقع معينة أو طرق الوصول إليها وان يكون الجانب العراقي ملزما بوقف الحركة البرية والجوية فيها ، وبذلك لا يستطيع حتى المسؤولون الحكوميون والمدنيون

---

(١) يذكر بوب وورد بأن باول هو من أصر على استبدال النص القديم في القرار (١٤٤١) : ((جميع الوسائل الضرورية)) وتحويله الى : ((عواقب وخيمة)) ليبقى الباب مفتوحاً . ينظر : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١١١ . و للاطلاع على نص القرار (١٤٤١ / ٢٠٠٢م) ، ينظر : مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص ص ٨٠٠-٨٠٤.

(٢) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص ص٣٨٧ – ٣٨٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٨٨ .

العراقيون من الوصول إلى أماكن عملهم أو أي جزء آخر من بلدهم وبأمر من الأمم المتحدة[١].

فضلاً عن كل ذلك فإن القرار المذكور أعطى صلاحيات واسعة للجان التفتيش بدخول مواقع الأجهزة الأمنية والبنى التحتية العسكرية ومنشآت الأبحاث والوزارات والمدارس والمعاهد والجامعات والعيادات والمستشفيات والمصانع ومنازل المواطنين من مدنيين وموظفين حكوميين ، الأمر الذي يعني أن بإمكان كثير من الأجانب ممن ينتمون إلى دُول معادية للعراق الدخول إلى كافة المنشآت العسكرية العراقية [٢]، في الوقت الذي تستعد فيه الإدارة الأمريكية لإعلان حربها ضد العراق .

وفي تلك الأجواء ، حدث تطور آخر خطير يؤشر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالإندفاع نحو الحرب حتى قبل تطبيق فقرات القرار (١٤٤١) ، وتمثل بإعلان الرئيس الأمريكي في العاشر من تشرين الثاني ٢٠٠٢م ، أي بعد يومين فقط من قرار الأمم المتحدة ، بأن ((**الولايات المتحدة لن تنتظر حتى يوافق مجلس الأمن على تفويضها بالعمل العسكري ضد العراق ، لأن الخطر الذي تمثله أسلحته داهم ، ومهمة التفتيش لا ينبغي لها ان تتسبب في تعطيل اجراء تراه الولايات المتحدة واقياً من هجوم مفاجىء لأنها تعلمت الدرس من بيرل هاربر ولا تزال تذكره**)) . ويرى هيكل بأن تصريح بوش هذا كان استباقا للحوادث لا لزوم له ، فضلا عن كونه استثارة غير ضرورية لأغلبية واضحة في مجلس الأمن تشكك في أصل النوايا الأمريكية إلى جانب أن المقارنة بين ما استطاعت اليابان أن تفاجئ به أمريكا في بيرل هاربر سنة ١٩٤١م لا تجوز مع أي شيء يستطيعه العراق الآن، أو كان يستطيعه في السابق[٣] .

وتبعاً لتلك التطورات ، وقبيل وصول لجنة إنموفيك إلى العراق ، كشفت صحيفة "هاآرتس" الاسرائيلية في منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٢م عن صورة الشرق الأوسط الجديد ومخطط الحرب على العراق ، المشروع الذي قام برسمه مجموعة من اليهود البارزين في وزارة الدفاع الأمريكية وبالتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية، ومنهم ريتشارد بيرل وداغ بايت .

وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني بدأت في العاصمة الأمريكية جلسات (الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل) ، التي احتوت على دراسة أبعاد الحرب القادمة

---

(١) جيف سيمونز ، عراق المستقبل ، ص٣٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ص٣٤٧-٣٤٨ .

(٣) ينظر : محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٤٠٣.

ومخططاتها ضد العراق ، والتغيرات الإقليمية التي ستجري بعد الحرب المحتملة [١]. وترأس الوفد الإسرائيلي مستشار الأمن القومي الصهيوني ، بينما ترأس الوفد الأمريكي ريتشارد آرميتاج ، نائب وزير الخارجية ، وستيفين هادلي ، نائب مستشارة الأمن القومي الأمريكي ، وبول وولفويتز ، نائب وزير الدفاع وهم من أبرز دعاة الحرب في الإدارة الأمريكية [٢].

وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن (١٤٤١) الذي وافق عليه العراق يوم الرابع عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٢م ، وصل إلى العراق كبير مفتشي الأمم المتحدة هانس بليكس [٣] والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي وهما الشخصان المسؤولان عن فرق التفتيش و تقديم تقاريرهما بشكل مباشر إلى الأمين العام للأمم المتحدة . ووصلت فرق

---

(١) كان مدير جهاز المخابرات المركزية الأمريكية السابق جميس وولسي قد أكد بوضوح في محاضرته التي ألقاها في جامعة اكسفورد في بريطانيا قبل ايام قليلة من انعقاد جلسات ((الحوار الأمريكي – الاسرائيلي)) على ان الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على تغيير انظمة الحكم في جميع الدول العربية، وعلى رأسها السعودية ومصر بعد الإنتهاء من العراق . يراجع :احمد منصور ، قصة سقوط بغداد ... ، ص٥١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٥١ .

(٣) استطاع كولن باول ، وزير الخارجية الأمريكي ، يوم الأول من تشرين الثاني ٢٠٠٢م ، وقبل صدور قرار مجلس الأمن (١٤٤١) باسبوع ، احضار كل من هانس بليكس ومحمد البرادعي للقاء الرئيس الأمريكي بوش وكبار مساعديه من امثال كونداليزا رايس وديك تشيني وبول وولفويتز . وكانت وجهة نظر المتشددين في هذا اللقاء ومنهم وولفرتيز ترى أن بليكس ((ضعيف)) ، وان صدام حسين سيتمكن من التلاعب بعزيمة مفتشي الأمم المتحدة .وعند ذلك قال بوش موجها كلامه بشكل مباشر وسط صمت الجميع: ((ان عليك ياسيد بليكس أن تفهم ان لديك قوة الولايات المتحدة تقف خلفك ، وانني مستعد لاستخدامها إذا دعت الحاجة لوضع قرار مجلس الأمن موضع التنفيذ)) ، وأضاف بوش مستمرا بتوجيه كلامه الى بليكس : ((ان قرار الذهاب الى الحرب سيكون قراري ... فلا تجعل نفسك مطلقا تشعر بما تقوله من انك تصنع القرار)).

وهنا لابد من التوقف عند نقطتين اساسيتين في كلام بوش الموجه لهانس بليكس ، أما الأولى فكانت تتمثل بمغالطات بوش المتعددة وفهمه السيء لقرار مجلس الأمن (١٤٤١) ، بقوله : ((... لوضع قرار مجلس الأمن موضع التنفيذ ...)) بمعنى ان القرار المذكور ، ومن وجهة نظر بوش نفسه ، يبيح له استعمال القوة ضد العراق ، والقرار لم يشر الى ذلك بالمطلق وبشهادة خبراء قانونيون ودوليون ، وقد أشرنا ذلك مسبقا . وتمثلت النقطة الثانية بالتدخل المستمر في عمل موظفي الأمم المتحدة من خلال بعض الاملاءات التي تحمل في طياتها تشجيعا للجنة إنموفيك بالمضي قدما في عدم ابداء رأي واضح بشان برامج العراق التسليحية ، حتى وان كانت تلك المسالة مفروغ منها نهائيا وقد تم انجازها ، فضلا عن ان بليكس ، ويبدو ذلك ، كان قد فهم مسبقا بأن الحرب آتية لا محالة ، مهما فعل هو ولجنته ، من اعداد وكتابة التقارير الخاصة بأسلحة العراق ، فإن بوش سيجد الذريعة التي تمهد له القيام بغزو العراق واحتلاله ، وهذا ما حدث فعليا بعد آخر تقرير قدمه بليكس والبرادعي في آذار ٢٠٠٣م . ينظر : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٠٩ .

التفتيش في اليوم الأول لعملها داخل العراق إلى كل الأماكن بسهولة وتعاون كبير من قبل السلطات العراقية ، و كان عملها مفاجئاً في ساعات الليل والنهار ، وكانت الأماكن الأكثر استهدافا هي المواقع الرئاسية والعسكرية والأمنية (١) .

وعلى الرغم من التسريبات الإعلامية التي أكدت على قرب حصول المواجهة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، استمر مفتشو الأمم المتحدة بعملهم طيلة الشهر الأخير من عام ٢٠٠٢م بكل يسر بدون عواقب تذكر . وقد صرح الرئيس العراقي في السادس من كانون الأول ٢٠٠٢م بأن العراق أعطى مفتشي الأسلحة فرصة لدحض ما أسماه (المزاعم الأمريكية) حول امتلاكه أسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي جدد كولن اتهاماته للعراق بحيازة تلك الأسلحة ، داعيا الأخير للإفصاح عن أماكن وجودها ، قائلاً : **((أن واشنطن متأكدة من وجود أسلحة دمار في العراق))** (٢) ، فضلا عن مطالبته إدارة بلاده باستجواب علماء عراقيين خارج بلادهم(٣) حول برامج الأسلحة العراقية من خلال الضغط على هانس بليكس للقيام بدوره في إرغام الحكومة العراقية على الاستجابة لمطاليب الولايات المتحدة الأمريكية (٤).

وفي محاولة أخرى ، غاية في الأهمية ، قام بها العراق لإفشال الخطط الأمريكية ضده ، قامت الحكومة العراقية يوم السابع من كانون الأول ٢٠٠٢م بتقديم وثائق مهمة توضح وبشكل

---

(١) محمد الدوري ، انتهت اللعبة من الأمم المتحدة الى العراق ، المغرب ، ٢٠٠٤م ، ص٧١ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٨ .

(٢) مقتبس من : مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٩.

(٣) كانت كوندليزا رايس ، مستشارة بوش لشؤون الأمن القومي ، قد اخبرت بليكس في وقت سابق بأن العراقيين ((لديهم أسلحة دمار شامل ، وانهم تمكنوا من تحويل ما لديهم من مواد كيمياوية و بيولوجية الى أسلحة جاهزة " Weaponized " ، بل اننا نعرف ونملك الدليل على ان لديهم برنامج لتطوير سلاح نووي)). ثم قامت رايس بتسليم بليكس تقريرا سريا وضعته إدارة مخابرات وزارة الدفاع D.I.A عنوانه : ((المنشآت الهامة لمواقع الأسلحة العراقية)) . وفي نهاية لقائها بكبير مفتشي الأسلحة ، طرحت رايس أهمية ان يقوم فريق لجنة إنموفيك ((وعلى نحو عاجل)) بحصر العلماء العراقيين واستجوابهم خارج العراق ، مع استعداد الولايات المتحدة لقبولهم وعائلاتهم لديها كلاجئين ، ومنحهم الجنسية الأمريكية ان هم (اعترفوا) بما لديهم من اسرار ، ولكن بليكس الذي كان مستعدا للتجاوب ، راى بأن طرح هذا الموضوع بدءً سيكون من قبيل الاستفزاز للنظام السياسي في العراق في الوقت الراهن ، مفضلا طرح مثل هذا الامر مستقبلا ، وهذا ما حصل لاحقا .يراجع : محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٤٠٥ .

(٤) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٩ .

تقرير تفصيلي [١] كل ما استحكم عليه العراق في السابق من أسلحة وبرامج لأسلحة الدمار الشامل ، مكون من (١١٨٠٧) صفحة ، بينها المئات من صور الوثائق والمستندات ، فضلا عن قوائم وحسابات الشركات الدولية التي باعت للعراق ما حصل عليه من المواد والمعدات في هذا المجال تحديدا [٢] . وأعلن حسام محمد أمين ، أمين عام دائرة الرقابة الوطنية العراقية ، بان التقرير المذكور أكد بما لا يقبل الشك أن العراق **((لم يعد يملك أسلحة دمار شامل))** [٣].

وبعد إعلان الحكومة العراقية عن تفاصيل ذلك التقرير ، قام الوفد العراقي الدائم لدى مجلس الأمن الدولي بحمل ثلاث نسخ من التقرير الضخم الى مبنى الأمم المتحدة . ولم تكد تمض دقائق حتى جرى اقتحام مكتب رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر بواسطة مجموعة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A برفقة ضابط ارتباط من وزارة الخارجية الأمريكية مطالبين وبشدة تسليم النسخ العراقية الثلاث على الفور ، ولم تجد محاولات رئيس مجلس الأمن نفعا في مناقشتهم حول الموضوع ، فخرجت المجموعة المهاجمة على اثر ذلك وهي تحمل النسخ العراقية الثلاث [٤].

وفي صباح اليوم التالي ، تلقى مندوبو فرنسا وألمانيا وروسيا والصين نسخاً من التقرير العراقي بعد أن جرى التلاعب فيها بسبب خضوعها للرقابة الشديدة ، فضلا عن حذف أجزاء كبيرة من التقرير ، وكان تبرير الولايات المتحدة إزاء ذلك ، بأن العراق يحاول عبر هذا التقرير إيصال معلومات كيمياوية و بيولوجية و ذرية إلى (الجماعات الإرهابية) كي يجد

---

(١) دعا قرار مجلس الأمن (١٤٤١) العراق الى تقديم تنازلات اكبر مما طلب اليه في قرارات سابقة ، بما فيها تلك التي صدرت في اعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩١م ، إذ يفرض القرار الجديد على العراق متطلبات بعيدة المنال ، وكان من بينها ان تقوم الحكومة العراقية بتقديم تقرير نوعي عن كل برامج أسلحتها بحلول ٨/ كانون الأول / ٢٠٠٢م ، اي بعد ثلاثين يوما فقط من صدور القرار المذكور ، وكانت تلك مهمة شاقة بالنسبة للجانب العراقي . ينظر : ميشيل راتنر وآخرون ، المصدر السابق ،ص ص٦٦-٦٧ .

(٢) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١١١ ؛ محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٤٠٥ . يقول جايمس بوفارد مؤلف كتاب (خيانة بوش) عن رؤيته لتقرير العراق في كانون الأول ٢٠٠٢م ، ما نصه : ((... إن صدام كان أكثر نزاهة في موضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية من بوش . فتقرير الحكومة العراقية الذي تألف من ١٢٠٠٠ صفحة والذي قدمته الى الأمم المتحدة في أواخر العام ٢٠٠٢م كان اكثر دقة على الارجح من اي تصريح علني ادلى به بوش او اي موظف كبير في ادارته في تلك الفترة ...)) . يراجع : جايمس بوفارد ، المصدر السابق ، ص٣٥٦ .

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٥٩ .

(٤) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص ص٤٠٥-٤٠٦ .

هؤلاء كل الأسرار التصنيعية وقد كشفت أمامهم ليقوموا بدورهم بالاستفادة من هذه المعلومات ومهاجمة الولايات المتحدة . ولكن الملحقين العسكريين لمندوبي تلك الدول في واشنطن اخبروا سفراء بلدانهم لدى مجلس الأمن بأن التصرف الأمريكي بشان التقرير العراقي لم يكن بقصد إخفاء معلومات عن تصنيع الأسلحة المحظورة ، وإنما كان القصد الحقيقي يتمثل في إخفاء أسماء ودور الشركات الأمريكية وأهمها ((**خمسة وعشرون شركة عملاقة**)) [١] باعت للعراق كل التكنولوجيا التي ساعدته على بناء إمكانياته العسكرية ، وبضمنها أسلحة الدمار الشامل أيام الحرب العراقية الإيرانية ، والملفت للنظر بان عددا من مجالس إدارة هذه الشركات كانوا من دعاة الحرب على العراق وإسقاط نظامه السياسي ومنذ العام ١٩٩١م ، ومنهم ريشارد تشيني ، ودونالد رامسفيلد ، وجيمس بيكر ، وريتشارد بيرل ، فضلا عن العشرات من أعضاء مجلس سياسات الدفاع وغيرهم [٢].

وقامت الحكومة العراقية بعمل آخر في محاولة لدرء العدوان الأمريكي المحتمل ، لا يقل أهمية عن التقرير الموثق الذي تم تقديمه إلى الأمم المتحدة في السابع من كانون الأول ٢٠٠٢م ، ففي نفس هذا اليوم أذاعت القنوات التلفزيونية العراقية بيانا موجها إلى الشعب الكويتي بصوت الرئيس العراقي ، أطلقت عليه وسائل الإعلام العربية و الدولية اسم **((رسالة الاعتذار))**[٣]، وتضمنت الرسالة سرداً تأريخياً لمجمل الأحداث التي عصفت بالعراق والمنطقة

---

(١) للاطلاع على أسماء معظم الشركات الأمريكية والبريطانية والغربية عموما التي زودت العراق بتكنولوجيا عسكرية غير تقليدية ... ينظر: بيار سالنجر واريك لوران ،المصدر السابق، ص ص٢٥٥-٢٧٢.

(٢) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ،ص ص٤٠٦-٤٠٧ . ومن الجدير ذكره هنا ان ديك تشيني تحديدا كان قد وصف (الايضاح) الخاص بتقرير العراق الاخير بانه ((خرق ملموس)) لأنه ، من وجهة نظر تشيني ، تزوير واضح يثبت ((كذب)) صدام حسين مرة أخرى ، كما اوضح تشيني بأن هذا التقرير بحد ذاته يعد بمثابة أرضية مناسبة للحرب ، وتساءل : ((لماذا نعطي صدام فرصة أخرى ؟ ان هذا يكفي)) . ينظر : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١١١ .

(٣) يرى ادريس لكريني ، الباحث في القانون والعلاقات الدولية في المملكة المغربية ، بان العراق ابدى تعاونا ملحوظا مع الأمم المتحدة وفي كل المجالات، وتحديدا فيما يتعلق بفقرات القرار الاخير (١٤٤١) ، كما قدم (اعتذاراً) رسميا للكويت بصدد ازمة الخليج الثانية ١٩٩١م ، وحاول بجدية طي ملفات الماضي وفتح صفحة جديدة مع جيرانه ، كما ان الولايات المتحدة لم تستطع ابدا اثبات تورطه في أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١م على الرغم من سعيها الحثيث نحو ذلك . ومن ناحية أخرى لا يمكن الاستدراك بان الولايات المتحدة تحاول فرض وتطبيق الشرعية الدولية وهي التي خرقتها مرارا وبابشع الصور على امتداد التاريخ ، بل وشجعت دولا عديدة على خرقها ، كما ان سلوكها العدواني على العراق ما هو الا صورة واضحة تنم عن خرق صارخ وسافر للشرعية الدولية ذاتها واستهتار بالقوانين الدولية بعد ان تنكرت لارادة الأمم المتحدة ولمبادىء القانون الدولي والقيم الدينية والاخلاقية والرأي العام الدولي. ينظر : ادريس لكريني ، ((الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة واكراهات التراجع)) ، مجلة " المستقبل العربي"،العدد (٢٩١)، السنة (٢٦) ، بيروت ، أيار ٢٠٠٣م ، ص٢٧ .

قبيل اجتياح الجيش العراقي للكويت وحتى اللحظة التي أذيعت فيها تلك الرسالة التي جاء فيها: **((... إننا نقول قولنا هذا ليس ضعفا منا ، أو تكتيكا لغاية غير مشروعة ، بل لتوضيح الحقائق وفق ما نرى ، ومثلما لكم اجتهادكم الذي نحترمه ولا نزعل منه ، حتى لو أصابنا منه أذى ، فإننا نقول اجتهادنا هذا على وفق دوافعه المشروعة أيضاً ... وعلى هذا الأساس، فإننا نعتذر إلى الله عن أي فعل يغضبه سبحانه أن كان قد وقع في الماضي مما لا نعرف به ويحسب على مسؤوليتنا ونعتذر لكم على هذا الأساس أيضاً...))** (١).

في مقابل كل التنازلات التي قامت بها القيادة العراقية تجنبا لأندلاع الحرب ، وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش أمراً رئاسيا يوم الحادي والعشرين من كانون الأول ٢٠٠٢م، تم بموجبه تمركز خمسين ألف جندي أمريكي في منطقة الخليج العربي (٢). الأمر الذي دلّ عملياً على تجاهل الإدارة الأمريكية للشرعية الدولية ، وأثبتت النوايا المسبقة باستعمال القوة ضد العراق مهما قدم من تنازلات وتعاون مع الأمم المتحدة . ومن ناحية أخرى ، فقد كان الموقف العربي الرسمي ضعيفاً أمام الحشود الأمريكية الماثلة للعيان والهادفة إلى غزو العراق واحتلاله ، وتحديدا منطقة الجوار الإقليمي المتمثلة بدول الخليج العربي .ففي ختام قمة المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي الثالث والعشرون المنعقد في قطر ، صدر البيان الختامي للقمة في الثاني والعشرين من كانون الأول ٢٠٠٢م متحاملا على العراق واصفا (خطاب الاعتذار) بكونه **((مزاعم و افتراءات ضد دولة الكويت وقيادتها وحكومتها وشعبها))** ، وأكد البيان الختامي **((انتهاك العراق للقرارات العربية والدولية التي سبق وان قبل بها رسميا والمتعلقة بضرورة احترام امن واستقرار واستقلال وسيادة دولة الكويت بحدودها المعترف بها دوليا))** . واستنكر البيان **((الادعاءات والافتراءات التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة))** داعيا الحكومة العراقية إلى ضرورة الالتزام الكامل بكافة القرارات الدولية والعربية ذات الصلة وخاصة فيما يتعلق منها بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، وإعادة كافة الممتلكات الكويتية، وتحديدا ما يتعلق منها بالأرشيف الوطني الكويتي والوثائق والسجلات الرسمية (٣).

كانت إشارة البيان الختامي لما سمي **((الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم ...))** تصعيداً ضد العراق ، ومحاولة لإثارة الرأي العام الدولي مجددا بشان هذه القضية . علماً بأن

---

(١) للاطلاع على النص الكامل لرسالة (الاعتذار) ، يراجع : مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق ... ،ص ص ٩٥٠-٩٥٣ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٤٠٧ .

(٣) للتفاصيل يراجع : جريدة الاتحاد ، العدد (١٠٠٣٢) ، السنة (٣٤) ، أبو ظبي ، ٢٠٠٢/١٢/٢٣م .

العراق قال بأنه لا يوجد أي أسير أو محتجز كويتي لديه(١) . وفي أثناء المؤتمر الصحفي الذي تم عقده في الدوحة في أعقاب نهاية مؤتمر قمة دول الخليج ، كشف حمد بن جاسم آل ثـاني ، وزير خارجية قطر ، أن القمة اتخذت ((**قرارات سرية**)) بشأن العمل العسكري من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق فضلاً عن القرارات العلنية التي اتخذتها القمة بهذا الشأن وتم تضمينها البيان الختامي ، وأضاف : ((**أن مشاركة دول مجلس التعاون في أي عمل عسكري ضد العراق مؤلم !**)) ، و أشار إلى أن تقديم بعض التسهيلات للولايات المتحدة لن يكون بسبب شن الحرب على العراق ولكنه لأسباب أخرى (لم يذكرها) ، وأكد على أن الولايات المتحدة لم تطلب من دول المجلس ذلك مشيرا إلى أن دول مجلس التعاون لن يكون لها تأثير في ثني الولايات المتحدة عن ضرب العراق إذا قررت ذلك (٢).

وكان حمد بن جاسم قد دافع عن التعاون العسكري المتنامي بين واشنطن والدوحة ، وعن قرار قطر السماح للولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قاعدة (العديد) (٣) كخطوة لحماية المصالح الأمريكية – القطرية المشتركة ، كما قال : ((**إننا سنظل نسعى لعدم حدوث أي عمل عسكري ضد العراق ، الا انه من المهم للعراق التعاون مع المفتشين لتجنب الحرب**)) (٤).

وفي ظل تشتت دولي واسع النطاق ، وانشغال عواصم العالم الرئيسية بدراسة التوجهات الأمريكية المناوئة للعراق والسعي للحيلولة دون نجاحها ، تداولت الأوساط السياسية في الإدارة الأمريكية في الأسبوع الأخير من كانون الأول ٢٠٠٢م سيناريو جديد تمنح فيه الرئيس العراقي صدام حسين فرصة لتجنب الحرب إذا اختار مغادرة العراق.وبالمقابل وجهت الحكومة العراقية الدعوة إلى المخابرات المركزية الأمريكية للقدوم إلى العراق والتفتيش عن

---

(١) فيما يتعلق بانتهاء قضية الاسرى والمفقودين الكويتيين ... ينظر : تصريحات نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز :جريدة بابل ، العدد (٣٥٣١) ، السنة (١٢)، بغداد ،١٥/ كانون الثاني/ ٢٠٠٣م.
(٢) جريدة بابل ، العدد (٣٥٣١) .
(٣) قام وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بزيارة الدوحة في منتصف شهر كانون الأول ٢٠٠٢م ، ليوقع فيها مع حمد بن جاسم على الاتفاقية التي تتيح للقوات الأمريكية استعمالا واسع النطاق لقاعدة (السيلية) الجوية و قاعدة (العديد) التي أقيمت في قطر قبل بداية الحرب ضد العراق بأربعة اشهر فقط . ونفى رامسفيلد بان يكون لهذه القاعدة العسكرية علاقة بضرب العراق ، كما صرح بان النفط ليس هو القوة الدافعة التي تقف خلف سياسة بلاده في الشرق الأوسط ومعركتها ضد الإرهاب . وقد كلف إنشاء قاعدة العديد العسكرية نحو مليار دولار أمريكي ، وهي تبعد مسافة (٧٠٠ ميل) عن بغداد ، وقد جرى استعمالها بشكل واسع جدا مع انطلاق الحملة الأمريكية على العراق ربيع عام ٢٠٠٣م من خلال دفعات كبيرة من الصواريخ بعيدة المدى التي استهدفت العاصمة العراقية بغداد وبعض محافظات العراق الأخرى .
يراجع : إياد الجصاني ، المصدر السابق ، ص٢٨ .
(٤) جريدة الاتحاد ، العدد (١٠٠٣٢) .

أي موقع تختاره[1]. و تذكر جريدة الاتحاد الإماراتية بان ثمة أوساط أمريكية مطلعة كشفت لها بأن ((**هذا السيناريو تمثل في ممارسة الضغوط على صدام حسين عن طريق السعي للحصول على مؤشرات واضحة من الأمم المتحدة و مجلس الأمن تفتح الطريق للقيام بعمل عسكري**)) [2].

ومن المرجح أن مطلب رحيل الرئيس العراقي عن السلطة كان أحد تلك القرارات (السرية) التي أشار إليها وزير خارجية قطر في مؤتمره الصحفي في أعقاب قمة مجلس التعاون لدول الخليج الثالثة والعشرين دون أن يتطرق للتفاصيل . وبنهاية سنة ٢٠٠٢م وبداية سنة ٢٠٠٣م ، وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش دعوته للرئيس العراقي صدام حسين كي ينزع سلاحه طوعاً ، معتبراً أن شخص مثله ((**يشكل خطرا كبيرا على الشعب العراقي وعلى واشنطن وحلفائها**)) [3]، في الوقت الذي اصدر فيه رامسفيلد قرارا بتحريك خمسة وثلاثين ألف جندي أمريكي إلى مناطق الحشد العسكري في الكويت ، كما استدعت الحكومة البريطانية ألف وخمسمائة جندي من الاحتياط وتحريك مجموعة عمل عسكري تقودها حاملة الطائرات (ارك رويال) برفقة سبعة عشر قطعة بحرية متوجهة إلى منطقة الخليج العربي وعلى متنها ثلاثة الآلاف من مشاة البحرية[4].

---

(١) عند بداية تحشد القوات الأمريكية والبريطانية في السعودية والكويت وقطر وتركيا ، حاولت الحكومة العراقية البحث عن وسائل تعيق من خلالها الهجوم المحتمل. ولما لم تكن لدى العراق قنوات دبلوماسية ، استعانت بوسائل أخرى ، احد هذه المساعي حدثت عن طريق المدير السابق لمكتب مكافحة الإرهاب في المخابرات المركزية الأمريكية .C.I.A فينسنت كانيسترارو ، الذي اوضح بان السلطات العراقية عرضت السماح بدخول عدة الاف من الجنود أو من عملاء مكتب التحقيق الفيدرالي للتجوال في البلاد لاثبات عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، ولا حتى وسائط ايصالها . وبحسب رواية كانيسترارو فإن إدارة بوش (قتلت) المقترح العراقي . ينظر : ويليام ار. بولك ، المصدر السابق، ص٣٥ .

(٢) جريدة الاتحاد ، العدد (١٠٠٣٢) . و في هذا العدد أيضاً تفاصيل هامة عن الخطط العسكرية التي دأبت وزارة الدفاع الأمريكية على نشرها للتأثير على واقع الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية داخل العراق .

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق... ، ص ص ٧٦٠-٧٦١.

(٤) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٤٠٧-٤٠٨ ، ويشير هيكل إلى انه في الثاني من كانون الثاني ٢٠٠٣م ، وهو نفس اليوم الذي صدرت فيه الأوامر للقوات الأمريكية و البريطانية للتمركز قرب الخليج العربي ، ألقى هانس بليكس ومحمد البرادعي تقريرهما في مجلس الأمن ، وكان ختام ما أشار إليه بليكس : ((... لقد مضت علينا الآن في العراق عدة اسابيع ، وقد مسنا مناطق شاسعة في ذلك البلد ، لكننا حتى هذه اللحظة لم نعثر على سلاح الجريمة " Smoking Gun " ، و تقديرنا أن فرق التفتيش تحتاج إلى وقت أضافي لأنجاز مهمتها)) . كما ادلى البرادعي بدلوه قائلا : ((... اننا نحتاج إلى ستة شهور حتى نتأكد من الحقائق في شأن المهمة التي كلفنا بها بعين الأمر)) . ينظر : المصدر نفسه ، ص٤٠٨ .

وبالعودة إلى علاقات العراق بالأمم المتحدة ولجنة إنموفيك ، فقد بدت علامات خلافية جديدة بين الجانبين بسبب بعض الاستفزازات المتعمدة التي قامت بها إنموفيك داخل العـــراق ، واتهم الرئيس العراقي مفتشي الأسلحة فـــي الـــسادس مـــن كـــانون الثـــاني ٢٠٠٣م بـــأنهم (جواسيس) ، جل اهتماماتهم تكمن في جمع قوائم بأسماء العلماء العراقيين ومعسكرات الجيش والإنتاج الحربي غير المحظور ، بدلا من التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل موضحا أن القسم الأكبر من عمل المفتشين عمل استخباراتي صرف(١).وفي مقابل ذلك التصعيد صـــرح كـــولن بأول ، وزير الخارجية الأمريكي بأن الحرب على العراق لن تكون مرهونة بتـــوفير ((دليـــل قاطع)) على وجود أسلحة دمار شامل ، مشيرا إلى انه ((**إذا لم نجد دليلاً قاطعاً فـــلا يعنـــي ذلك عدم وجود أسلحة ، ولا يعني ان العراق لا يخرق تعهداته**)) (٢) .

وفي تطور آخر للأحداث ، وكرد فعل على الإيحاءات الأمريكية والعربية (الـــسرية) بضرورة تنحي الرئيس العراقي عن السلطة ، صرح طـــارق عزيـــز إلـــى هيئـــة الإذاعـــة البريطانية (BBC) بأن صدام حسين باقٍ في العراق ولن يغادر إلى أي مكان آخر ((**وســـيظل فيها حتى آخر طلقة عراقيـــة**))، مشيراً إلى أن الخطر سيكون كبيرا على العـــراق إذا غـــادر رئيسه(٣).

وتوقعاً منه بقرب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم مـــن التعـــاون المطلق مع إنموفيك ، حذر الرئيس العراقي في السابع عـــشر مـــن كـــانون الثـــاني ٢٠٠٣م الولايات المتحدة الأمريكية التي وصفها بـــ ((**مغول العصر**)) من إنها مقبلة على الانتحـــار إذا ما هاجمت العراق، و كان ذلك في خطاب نقله التلفزيون العراقي بمناسبة حلول الذكرى الثانية عشرة لحرب الخليج الثانية ١٩٩١م ، و مما جاء فيه : ((**... وينبئنا التـــاريخ بـــأن أقوامـــا وجهات وشخصيات من الغرب قد لعبوا ، لأسبابهم ، دورا في توجيه هولاكو إلى الـــشرق ، بل وإلى الوطن العربي بوجه خاص ... وقد لعب اليهود ، مع من يردفهم فـــي هـــذا، دوراً خبيثاً مشهوداً ضد بغداد في الماضـــي ، ويعـــود الـــيهم اليـــوم وإلـــى اليهـــود الـــصهاينة**

---

(١) يراجع : جريدة بابل ، العدد (٣٥٣٠) ، السنة (١٢) ، بغداد ، ١٤ / كانون الثاني / ٢٠٠٣م ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٦١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٧٦١ .

(٣) جريدة بابل ، العدد (٣٥٣١) .

والمتصهينين من غير اليهود الدور التآمري العدواني الخبيث من جديد، وبخاصة من هو منهم في الإدارة الأمريكية وما حولها في الجهة المقابلة المضادة لأمتنا والعراق ...)) (1).

وفي ضوء استعدادات العراق للمواجهة العسكرية المحتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، عقد الرئيس العراقي في التاسع عشر من كانون الثاني ٢٠٠٣م ، اجتماعا ضم مجموعة من قيادات الجيش العراقي، وحضره نجله الأصغر قصي صدام حسين، المشرف على الحرس الجمهوري ، وسلطان هاشم احمد ، وزير الدفاع . وشدد الرئيس العراقي على طبيعة المواجهة مع **((المعتدين))** بقوله : **((... إن الصراع بين العراق والولايات المتحدة قد يستمر ، لأن بلدا مثل العراق لا يمكن أن تقتلعه الريح في أيام وأسابيع، وان الحسم في هذا الصراع سيكون على الأرض ، وليس من خلال القصف الجوي، وان ما يهددون به يتطلب مجيء مقاتلين على أقدامهم ، وهنا يبدأ الحسم ، فالعراقيون أعرف بدارهم وأقدر على صد عدوان من يأتون إليهم عبر البحار ...))** (2).

ويبدو أن الرئيس العراقي كان يلمح حتما إلى إطالة أمد الصراع العسكري على الأرض بعد دخول القوات الأمريكية والبريطانية إلى المدن والشوارع العراقية ، لأنه من غير الممكن و المعقول أن يتجاهل صدام حسين إمكانات الولايات المتحدة الأمريكية وإصرارها على مهاجمة العراق وإسقاط نظام حكمه ، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بأن لديه خبرة سابقة في مواجهة الأمريكان منذ عام ١٩٩١م . وفي اليوم ذاته ، طرح وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد، ولأول مرة اقتراحا قال فيه بالنص : **((أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لأن تمنح الرئيس صدام حسين حصانة من أية مساءلة سياسية أو قانونية ، إذا قرر**

---

(1) ينظر نص الخطاب في : جريدة بابل ، العدد (٣٥٣٣) ، السنة (١٢) ، بغداد ، ١٨ / كانون الثاني / ٢٠٠٣م . بعد يوم واحد من خطاب الرئيس العراقي ، اجتاح مئات الآلاف من المعارضين للحرب ضد العراق ، الشوارع في عشرات المدن في أنحاء العالم بدءا من طوكيو وموسكو ، مرورا بواشنطن وسان فرانسيسكو ولندن وباريس ومدريد ، كما شهدت بيروت ودمشق وعمان والقاهرة مسيرات ضخمة نددت بالولايات المتحدة وبريطانيا . وكانت أهمية هذا التحرك تكمن في شموليته وفي رفضه القاطع للهيمنة الأمريكية على القرار الدولي .غير أن واشنطن لم تبدي أي اهتمام بتحركات الشارع العالمي ضد توجهاتها العدائية للعراق ، فمضت في تصعيد تهديداتها ضد العراق مع إعلان وزارة الدفاع الأمريكية إرسال تعزيزات عسكرية جديدة من بينها سبع سفن أضافية إلى الخليج الشرقي ، كما رشح المسئولون في البنتاغون أن تكون إدارة العراق في الأسابيع والأشهر الأولى بعد خلع الرئيس صدام حسين من اختصاص القوات الأمريكية حصرا . ينظر : ((من حصاد الأيام)) ، مجلة " سوراقيا " ، العدد (٩٩٨) ، السنة (٢٠) ، دمشق ، ٣ / شباط / ٢٠٠٣م ، ص١٠ .

(2) جريدة بابل ، العدد (٣٥٣٤) ، السنة (١٢) ، بغداد ، ١٩ / كانون الثاني / ٢٠٠٣م ؛ ((من حصاد الأيام)) ، المصدر السابق ، ص١٠ .

الخروج مع أسرته ومن يريد من أعوانه وأسرهم إلى خارج العراق ، وفي هذه الحالة فـإن الولايات المتحدة على استعداد لأن توفر لهم ملجأ كريما،وحياة سخية ، وراحة وفيرة)) ، و أضاف قائلا : ((**إننا من أجل تجنب مآسي الحرب ، رأينا ان نتقدم بهذا الاقتراح ونأمـل أن يقبله صدام ويجنب بلاده والعالم خطر عمليات عسكرية لـسنا متحمـسين لهـا إلا بمقـدار ضرورتها للدفاع عن أنفسنا وعن العالم الحر))** [1] .

يرى هيكل بأن مقترح ير دفاع الولايات المتحدة ، كان مثيرا للدهشة والاسـتغراب ، وسط ضغوط أمريكية هائلة باتجاه لصق التهم بالعراق ، والخاصة بامتلاكـه أسـلحة الـدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية ، فضلا عن رؤية واشنطن بأن النظام الحاكم في بغداد يبـدو مستعدا لاستعمال تلك الأسلحة في ظرف (٤٥ دقيقة) فقط وبأمر من رئيس يوصف على إنه ((**أخطر رجل في العالم**)) يهدد أمريكا وأوربا ، فضلا عن تهديده المنطقة التي يعيش فيهـا ، على حد وصف إدارة البيت الأبيض [2].

وفي اليوم العشرين من كانون الثاني ٢٠٠٣م وزعت وكالة **(إيتـار تـاس)** الروسـية للأنباء خبراً مفاده : ((**أن قرار الحرب [على العراق] اتخذ ولم يعلن بعد**)) ، وقد تناقلتـه الأوساط الدبلوماسية الأوربية في أروقة الأمم المتحدة بقلق بالغ ، إذ كانوا خلال اليوم المذكور في جلسة ((**متوترة**)) وقد انقسموا حول الحرب ، وسلطوا الضوء على المعارضة الـشديدة في مواجهة السيطرة الأمريكية[3].

وقد اتضح للأوربيين ، بمرور الأيام المتسارعة نحو حرب حتميـة لا يمكـن لأحـد إيقافها، معالم (الخطة الأمريكية) التي وضعها من يحيطون بالرئيس الأمريكي بوش ، قبـل انتخابه، ويقومون بتنفيذها بعد وصوله إلى البيت الأبيض . فمنذ العام ٢٠٠١م وضع ريتشارد بيرل ومجموعة من المستشارين السياسيين في الإدارة الأمريكية وثيقة بدأت تتكشف معالمهـا في أثناء هذه المرحلة ، وورد فيها أن ما تحتاجه الولايات المتحدة، بعد نهاية الحرب البـاردة هو ((**حدث كارثي ومحفز،على غرار بيرل هاربر جديدة**)) لكي تهيمن على موارد العالم دون منازع[4].

لقد أمن زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في هجمات عناصـره علـى نيويـورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م الـ **((بيرل هاربر الجديدة))** الموصـوف بـ **((فرصة العصور))** ، وبدأ الحديث عن ((**حرب شاملة**)) . وكان ريتشارد بيرل أول مطلقـي

(١) مقتبس من: محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٤١٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٤١٦ .

(٣) مجلة " سوراقيا " ، العدد (٩٩٨) ، ص٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٤ .

هذا التعبير في وصفه **((الحرب على الإرهاب))** ، التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكيـة ، إذ يقول بيرل بالحرف : **((... ليس ثمة مراحل ، هذه حرب شاملة ، إننـا نحـارب مجموعـة متنوعة من الأعداء ، وثمة منهم الكثير في هذا العالم . وكل هذا الكلام الدائر حـول نيتنـا إنهاء قضية أفغانستان ، ومن ثم الانتقال إلى العراق ... كل هذا يمثل أسلوبا خاطئـا تمامـا في معالجة الوضع . فإذا أتحنا لرؤيتنا عن العالم أن تتقدم ، وإذا شملنا كل مـا فيـه ولـم نحاول ان نرفع ما تنجزه النشاطات الدبلوماسية الذكية ، بل شيئاً بـدلا مـن ذلـك : حربـا شاملة... سوف يذكرنا أولادنا بأغنيات عظيمة بعد سنوات طويلة))** (١).

إن الشيء الذي يمكن التركيز عليه في هذا الخطاب هو موضوع العراق الـذي قفـز اسمه إلى المداولات التي جرت في اجتماعات البيت الأبيض بعد ساعات من أحـداث أيلـول ٢٠٠١م ، على الرغم من تأكيدات المخابرات المركزية C.I.A عدم ضلوعه بالهجمات ، بل ذهب وزير المالية السابق في إدارة جورج بوش إلى أبعد من ذلك حينما قـال : **((إن قـرار ضرب العراق متخذ منذ الأيام الأولى لحكم الرئيس بوش [الإبن]))** (٢).

وهنا لا بد من الأشارة إلى أن ما أورده ريتشارد بيرل ، مـا هـو إلا تعبيـر دقيـق وواضح من أن الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وتقودها إلى يومنا هذا ضد مـا يسمى **((الإرهاب))** هي حرب مفتوحة لها أساليب مختلفة ، تلتهم نيرانها كل ما فـي طريقهـا مدانا أو مشتبها به دونما أية رغبة في التشاور والحوار مع الجهـات الدوليـة الأخـرى ذات العلاقة ، ولربما قد تطول هذه الحرب إلى عقود طويلة ومريرة ، كما حدث أثناء حرب المائة عام (١٣٣٧م – ١٤٥٣م) أيام العصور الوسطى في أوربا ، ليس لأن العمليـات العـسكرية استمرت مائة عام متواصلة ، و لكن الحلول (الناقصة) التي جاءت لتنهي هذه الحـرب قـد استغرقت كل هذا الزمن. وعليه فإن إعلان الولايات المتحدة الأمريكية (مستقبلاً) عن نهاية حربها على الإرهاب سيبقى مرهونا باقتناع واشنطن بان هيمنتها وسطوتها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط ، فضلا عن حمايتها لمصالحها القومية ، وحفاظها على أمن إسرائيل قد صار أمراً حتمياً .

وبالاتجاه نحو الحرب ، عاد موضوع خطط غزو العراق واحتلاله للبروز مجددا فـي الرابع والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٣م بعد ان تم التداول في خطط عديـدة سـابقة كـان يجري عليها الاعتراض اما بسبب ضيق الوقت أو بسبب عدد القوات المـستخدمة فـي كـل خطة. اما الشيء الوحيد المتفق عليه في تلك الخطط هو هدفها النهائي المتمثل بإسـقاط نظـام

(١) مقتبس من : المصدر نفسه .

(٢) مجلة " المدار " ، العدد السادس ، السنة الأولى ، بغداد ، ٢٥ / كانون الثاني / ٢٠٠٤م ،ص ص٤–٥ .

صدام حسين .وفي خلال اليوم المذكور قدم تومي فرانكس خطة الحرب النهائية " Hybrid Plan " إلى وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد ، الشخص الوحيد في دائرة خطة الحرب الذي له حق التخاطب مع بوش باستمرار ، وقد أعد رامسفيلد جدولاً زمنيا للرئيس بوش يبين ما هي توقعاته المرجح ظهورها في الجبهتين الدبلوماسية والعسكرية[1].

وكان هذا الجدول ((**السري للغاية**)) والمؤرخ في التاسع والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٣م قد حدد اليوم الذي سيتخذ الرئيس فيه قراره بالحرب ، واطلق عليه اسم "Notification Day" أو "N– Day " ،وحدد له يوم الثاني والعشرين من شباط ٢٠٠٣م . أما "C– Day " ويعني بداية تدفق القوات ، فإنه سيتبع اتخاذ الرئيس قراره بالحرب[2]، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن نشر القوات الأمريكية والبريطانية كان قد بدأ بالفعل ، بسبب علم رامسفيلد المسبق بقرار بوش المتجه نحو الحرب.

وأبان تلك المرحلة الحساسة التي بدأت تعصف بمجمل الأوضاع الدولية ، قدم كبير مفتشي الأسلحة في العراق ، هانس بليكس ، يوم السابع والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٣م ، تقريره إلى مجلس الأمن الدولي والذي يغطي مدة شهرين من عمل لجنة إنموفيك داخل العراق. ويوضح بوب ود وورد ان تقرير بليكس كان قويا – متوازناً ، وجاء فيه : ((**... ان العراق لم يصل القبول الحقيقي – ليس كل يوم – لنزع سلاحه المطالب به والذي يحتاج التنفيذ من اجل أن يكسب ثقة العالم وأن يعيش بسلام**)) . وقد أشار بليكس إلى تعاون العراق الذي كان ((**جيدا بشكل عام**))[3] ، إلا أن لديه مؤشرات قوية تكمن في أن العراق كان قد أنتج مادة الأنثراكس أكثر مما أعلن عنه ((**وربما لا تزال هذه الزيادة موجودة**)) ، كما كان لدى بليكس تساؤلاً حول غاز الأعصاب (VX) ، إذ أشار إلى أن الوثيقة العراقية تقول أن القوة الجوية العراقية قد أسقطت خلال الحرب العراقية – الإيرانية و للمدة

---

(١) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ،ص ص١٤٠-١٤١ .

(٢) المصدر نفسه ،ص ١٤١ .

(٣) يشير عبد الإله بلقزيز انه حينما كانت تقارير لجنة (إنموفيك) تعرض على مناقشات عامة دورية في مجلس الأمن بين شهري كانون الثاني – إذار ٢٠٠٣م ، ((بدا كما لو ان السياسة الأمريكية تجاه العراق تتعرض إلى محاسبة عسيرة ترفع عنها كل غطاء قانوني أو أخلاقي . كان في مشهد المحاسبة دول اربع رفعت عاليا لهجة اعتراضها على تلك السياسة في مجلس الأمن هي :فرنسا وروسيا والمانيا وسوريا ، وحاولت تقييد الآندفاعة الأمريكية بالقانون الدولي وباحكام القرار ١٤٤١)) ، ويضيف بلقزيز : ((...وجدت إدارة بوش نفسها مدفوعة إلى البحث عن سبيل إلى استصدار قرار جديد يجيز لها استعمال القوة ، وهو ما لم تقدمه لها دولتا الفيتو المعارضتان (فرنسا و روسيا) ، بل الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الأمن...)). ينظر : عبد الاله بلقزيز ، ((الوضع العربي عشية الحرب)) ، في:احمد يوسف احمد و آخرون ، المصدر السابق ، ص٢٥٣ .

من١٩٨٣م – ١٩٨٨م ثلاثة عشر ألف قنبلة تحمل مواد كيمياوية، بينما أعلن العراق للأمم المتحدة أن (١٩٥٠٠) ألف قنبلة قد استهلكت خلال المدة ذاتها ، **((وعليه فإن هناك تناقص قدره (٦٥٠٠) الآف قنبلة))**(١)،كما أشار إلى أن الافتراضات بشكل أو بآخر – بريء أو مذنب – لن تحل المشكلة وأن الحل الوحيد هو **((الدليل والشفافية التامة التي يمكن أن تساعد في ذلك))**(٢).

أما محمد البرادعي ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فقد قال في تقريره بشأن العراق : **((... إننا إلى حد هذا اليوم لم نعثر على دليل أن العراق قد استأنف برنامج الأسلحة النووية منذ تدميره برنامجه النووي في التسعينات))** .وأشار إلى أن عمله في وسط الطريق إلا انه توقع إمكانية فريقه ، وفي غضون أشهر قليلة قادمة ، تقديم **((تأكيداً موثقا بأن العراق لا يمتلك برنامجاً نووياً))** (٣)، وقد رحبت الصحافة العربية بذلك التقرير الذي فند المزاعم الأمريكية والبريطانية ضد العراق ، إذ ذكرت صحيفة الملتقى الدولي الصادرة في بيروت بأن تقرير الأمم المتحدة الأخير بشأن العراق قد وجه **((لطمة قاسية))** للإدارة الأمريكية التي تبحث عن **((ذريعة))** لغزو العراق واحتلاله ، وقد شهد على ذلك التقرير الايجابي نحو ألف صحفي من مختلف أنحاء العالم (٤).

وبعد عرض بليكس والبرادعي لتقريرهما في مجلس الأمن ، طلب البرادعي منحهم مزيداً من الوقت لإنجاز مهمتهم في العراق ، كما رحب أعضاء مجلس الأمن في الوقت ذاته باقتراح أمريكي بعقد **((جلسة خاصة))** لتقديم (المعلومات الأمريكية) عن الأسلحة العراقية في الخامس من شباط المقبل . كما وجهت السلطات العراقية انتقادات إلى تقرير بليكس ،

---

(١) وبحسب اعتقادنا فإن اختلاف صيغة الأرقام المقدمة إلى مجلس الأمن في الوثيقة العراقية المقدمة في السابع من كانون الأول ٢٠٠٢م إلى مجلس الأمن وبين ما أعلن عنه بليكس في كانون الثاني ٢٠٠٣م ، جاءت نتيجة التلاعب والتزوير الذي افتعلته الإدارة الأمريكية بعد خطف رجال مخابراتها لذلك التقرير في حينه ، لكي يقدم ذلك التزوير إيحاءات وضمانات إلى أعضاء مجلس الأمن تشير إلى ان العراق غير جاد في تعاونه مع الأمم المتحدة ، كونه (يخفي) عدد كبير من ترسانته الكيمياوية ، ليستعملها لاحقاً في أعمال (إرهابية) ، الأمر الذي سيبرر ذهاب واشنطن إلى الحرب بشكل مريح و بموافقة مجلس الأمن نفسه ، وهذا ما لم يحصل .

(٢) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٥٠-١٥١ .

(٣) المصدر نفسه، ص١٥١ ؛ جريدة بابل ، العدد (٣٥٤٣)، السنة (١٢) ، بغداد ، ٢٩ / كانون الثاني / ٢٠٠٣م .

(٤) جريدة الملتقى الدولي ، العدد (٤٩٠) ، السنة التاسعة ، بيروت ، ٣٠ / كانون الثاني / ٢٠٠٣م .

لكنها عادت وأكدت تعاونها مع المفتشين في قضية استجواب العلماء العراقيين[١]، وبذلك بدأت المرحلة الأخيرة والمريرة من الصراع العراقي- الأمريكي، والتي أفضت إلى قيام الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق التي انتهت باحتلاله وإسقاط نظامه السياسي .

رابعاً: **توجهات الإدارة الأمريكية وإصرارها على غزو العراق واحتلاله**:

في خطابه عن حالة الاتحاد يوم الثامن والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٣م ، تحامل الرئيس الأمريكي بوش على العراق ونظامه السياسي في عبارات وصفت بأنها **((الأعنف))** منذ عودة المفتشين (الدوليين) إلى العراق نهاية عام ٢٠٠٢م .وقد خصص بوش الثلث الأخير من خطابه ليوجهه ضد الرئيس العراقي مستنداً بقوة على موضوع الأسلحة التي لم تتطرق إليها إعلانات الحكومة العراقية السابقة من قبيل (٢٥) ألف لتر من الأنثراكس ، و مواد تقدر بأكثر من (٢٨) ألف لتر من أوكسيد البلوتونيوم والتي عدها بوش **((كافية لتعريض ملايين الناس إلى الموت في حالة عدم ارتداء الأقنعة))** ، وكذلك غاز الأعصاب وعناصره (VX) ومختبرات الأسلحة البيولوجية المتنقلة [٢]. ومما جاء في ذلك الخطاب : **((... علمت الحكومة البريطانية أن صدام حسين سعى مؤخـــرا للحصول على كميات ضخمة من اليـــورانيوم من إفـــريقـــيا ...))**[٣]، وذهب بوش في خطابه إلى اختلاق الأساطير لتبرير توجهاته العدوانية ضد العراق، بقوله : **((... تخيلوا خاطفي الطائرات التسعة عشر [٤]، أولئك ومعهم أسلحة أخرى وخطط أخرى – هذه المرة وقد سلحهم صدام حسين . أن**

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٦٣ .

(٢) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٥١ .

(٣) يقول جورج تنت مدير .C.I.A السابق ان ادعاءات بريطانيا بخصوص يورانيوم إفريقيا عارية عن الصحة تماما ، ((ومع التحذيرات التي وجهتها للرئيس بوش بعدم إدراج هذه المعلومات في خطاب الاتحاد [٢٨ / ١ / ٢٠٠٣م] ، لعدم دقتها ، أصر الرئيس على إدراجها في سعيه للإطاحة بصدام حسين و بأي ثمن كان !!) . ينظر : جورج تنت ، المصدر السابق ،ص ص٥٩-٦٠ . أما بوب ود وورد فيقول بأن هذه الـــ (١٦) كلمة ((لم تكن في صالحه [بوش] لتجعل منه رديء السمعة))، و يضيف وورد بان تلك الكلمات كانت من أكثر الاتهامات الباطلة ضد العراق . يراجع : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٥١ .

(٤) منفذي هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م ضد الولايات المتحدة الأمريكية .

الأمر لا يحتاج إلا لقارورة واحدة ، علبة معدنية واحدة ، صندوق واحد يُسَرب إلى داخل هذا البلد [الولايات المتحدة] ليأتي بيوم من الذعر لم يسبق أن عرفنا مثله ...)) (١).

يوضح بوب وورد بأن عددا كبيرا من موظفي الإدارة الأمريكية كانوا **((يشككون بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ومن بينهم آرميتاج ،وكيل وزارة الخارجية، و بعض الضباط من ذوي الرتب العالية ، بل وحتى المتحدث باسم C.I.A بل هارلو الذي حذر عدة مرات من تقارير وكالات المخابرات التي تقول بقناعتها امتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل ولكنها تفتقر إلى الدليل ، ألا أن هذه الشكوك لم تشكل أي قناعة لدى الرئيس الذي كان مقتنعا بما يقوله أصحاب المراكز القوية مثل رئيس المخابرات تنت ونائبه [نائب بوش] تشيني ووزير دفاعه رامسفيلد الذين رجحت كفتهم لديه))** (٢). أما السيناتور الديمقراطي روبرت بيرد ، فقد عبر عن سخريته تجاه ذلك الخطاب وتشكيكه بنوايا بوش المسبقة بقوله : **((... وسواء كانت تقارير الاستخبارات قد جرى ثنيها أو مدها أو تدليكها لجعل العراق يبدو وكأنه خطر وشيك على الولايات المتحدة ، فإنه من الواضح أن خطابيات الإدارة [الأمريكية] لعبت على خوف يقوم على أساس قوي لدى الجمهور الأمريكي حول أفعال يمكن أن يقوم بها الإرهاب في المستقبل . ولكن عند الفحص عن كثب نجد أن كثيرا من هذه البيانات لا علاقة له بالاستخبارات ، لأنها في جذورها لا تعدو أن تكون مجرد قضمات صوتية مبنية على قرائن . إنها مصممة لاستغلال مخاوف الجمهور. لقد تحول وجه أسامة بن لادن إلى وجه صدام حسين**(٣)**. وقد أشاع الرئيس بوش غيماً – ببراعة – على هاتين الصورتين في خطبته عن حالة الاتحاد ... وإذا أقمنا حكما على هذه الخطبة لا يخلط الرئيس بين القاعدة و العراق فحسب ، إنما يبدو أيضاً انه يقترح بحجب الثقة عن الجهود المبذولة لتحقيق أمننا الداخلي...))** (٤).

لقد كان رئيس الإدارة الأمريكية واضحا في خطابه فيما يتعلق بمصير الرئيس العراقي صدام حسين على أقل تقدير،عندما أوضح خلال الخطاب بأنه يضع أمامه نزع أسلحة

---

(١) جوزيف سيرينيسيوني ، المصدر السابق ، ص١٣٠ ؛ بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٥١ .

(٢) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٥٢ .

(٣) كان معروفا عن بن لادن وصدام حسين انهما شخصان لا يستسيغ احدهما الآخر ، بل يخافه ، الأول بسبب معتقداته الدينية المتطرفة ، والآخر بسبب نظامه العلماني إلى حد عدواني واضطهاده للحركات الاسلامية . كما ان بن لادن كان قد وصف صدام حسين ابان قيام الاخير بغزو الكويت عام ١٩٩٠م ، بأنه (كافر ومرتد) ، وعرض الدخول في حرب ضده بعد احتلاله الكويت ، وكثيرا ما كان بن لادن يدعو بشكل علني للإطاحة بنظام صدام حسين . ينظر : جوزيف سيرينيسيوني ، المصدر السابق ،ص ص١٣٠-١٣١ .

(٤) مقتبس من : ((وثيقة: بيان من السناتور الأمريكي ، روبرت سي . بيرد ...))،ص ص ١٠٨-١٠٩ .

العراق حتى وان اقتضى ذلك تدخلا عسكريا أمريكياً خارج إطار الأمم المتحدة [1]، المعنى الصريح الذي يتأكد مجددا حول رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في مهاجمة العراق واحتلاله برغم كل التقدم الحاصل المتمثل في عمليات إنموفيك داخل العراق ، وتعاون السلطات العراقية معها على أكمل وجه وبشهادة بليكس والبرادعي نفسيهما .

كان ملفتا للنظر ، على حد وصف هيكل ، ما قاله الرئيس بوش في خطابه من ان المعلومات المتاحة لدى الأجهزة المختصة في الولايات المتحدة تبين ان أسلحة الدمار الشامل العراقية على اختلاف أنواعها جاهز للتشغيل في ظرف (٤٥ دقيقة) بأمر من الرئيس العراقي **((أخطر رجل في العالم))** لأنه يهدد الجميع، و بالتالي فإن مثول الخطر على هذا النحو يعطي إدارة بوش وحلفائها حق المبادرة دفاعا عن النفس [2] بالردع قبل ان يداهمهم عدوهم . وبعد نهاية خطاب الاتحاد ، لم يبق لأحد في رئاسة الأركان المشتركة سببا يدعوه للشك في نوايا

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٦٣ .
عملت الإدارة الأمريكية على تفعيل وتهميش وإقصاء المنظمة الدولية لصالح إستراتيجيتها العالمية، والأكثر من ذلك تقوم بتهميش القرار الدولي لصالح القرار الأمريكي بمعنى أن القيم الأمريكية عالمية بحد ذاتها وهذا ما تعنيه الهيمنة العالمية، على أن الخطورة في ذلك الأمر تكمن في انصياع المجتمع الدولي لتلك الاعتبارات من منطلق الأمر الواقع . وفي ضوء ذلك يقول الدكتور محمود السامرائي : ((ان الإدارة الأمريكية تقوم على مفاهيم منها جعل الحرب شيئا يبرر نفسه وبالتالي تؤمن له المشروعية اللازمة ، وان سياسة الأمر الواقع هي التي تقوم ببناء القانون)) . وعلى ذلك تتكون عملية تهميش القانون بشكل عام في إطار ما يمكن ان يطلق عليه بـ ((الدولة الداعرة)) ، كما يصفها بعض المفكرين الأوربيين ، أي الدولة التي لا تشعر تماما بأنها ملزمة بشيء أمام المجتمع الدولي.ينظر :محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادي ، المصدر السابق ، ص ص٥٤-٥٥ .

(٢) إن المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة تنص على استثناء الدفاع عن النفس ، إذ يمكن لأية دولة أن تستخدم القوة العسكرية دفاعا عن النفس فقط ((عند وقوع هجوم عليها)) ،أو كما تقول مصادر قانونية عديدة ((ردا على هجوم وشيك)) ، وهما حالتان لم يؤكد وجودهما احد فيما يتعلق بالوضع في العراق . كما أشار راتنر إلى ان ((الأسباب التي تتذرع بها إدارة بوش أو يبديها الكونغرس للهجوم على العراق لا تشكل أبداً دفاعا عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، ولا حتى لهجة التخويل الذي منحه الكونغرس تغطي مسألة الدفاع عن النفس . فالصيغة التي تجيز استخدام القوة [دفاعا عن الأمن القومي للولايات المتحدة ضد التهديد العراقي المستمر] لا يعد وصفا لهجوم مسلح عراقي وشيك على الولايات المتحدة)) . يراجع : ميشيل راتنر وآخرون ، المصدر السابق ،ص ص٤٨-٤٩ .

الرئيس بوش تجاه العراق ونظامه السياسي [١]، وان رئاسة الأركان لم يبق لديها إلا انتظار الأمر الفوري ببدء الهجوم على العراق [٢].

ومن جهة أخرى ، كانت الإدارة الأمريكية قد وصلت إلى مراحل متقدمة في سعيها لإقناع الشعب الأمريكي بخطط الحرب على العراق بفضل التحليلات الاستخباراتية المريبة والزائفة ، وكان الرئيس بوش قد اقترب من الإقرار بان هذا هو ما كان يفعله ؛ ففي اجتماعه برئيس الوزراء البريطاني توني بلير في البيت الأبيض يوم الحادي والثلاثين من كانون الثاني ٢٠٠٣م ، أقر بوش بعدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، وانه يقوم بالبحث عن ذريعة لكي يبرر الهجوم للشعب الأمريكي ، وقد اقترح على بلير طريقة معينة يتم بموجبها تحليق طائرة أمريكية في اجواء العراق وهي تحمل علامة الأمم المتحدة ، فإذا ماقام العراقيون بإطلاق النار عليها سيكون فعلهم خرقا لقرارات الأمم المتحدة ، وبذلك يتم تبرير الهجوم . وقد تم توثيق هذا الاقتراح الأمريكي ، والاعتراف بصدقية محتواه من قبل اثنين من الموظفين البريطانيين الذين رافقوا بلير في أثناء لقاءه ببوش في البيت الأبيض في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٣م [٣].

وعلى إثر ذلك جاءت اجتماعات (مجلس سياسات الدفاع) لتؤكد علنا سعيها لاحتلال العراق وإسقاط نظامه السياسي ، وتحدث بهذا الصدد فرانك كارلوتشي ، أحد ابرز أعضاء ذلك المجلس عن الحرب القادمة وفق إستراتيجية عليا، قائلاً : ((**... لدينا إستراتيجية عليا غاية في البساطة ، نحن نريد في المنطقة نظماً موالية لنا ، لا تقاوم أردتنا ، ثم إننا نريد ثروات هذه المنطقة بغير منازع ، ونريد ضمانا نهائيا لأمن إسرائيل لأنها الصديق الوحيد الذي يمكننا الاعتماد عليه في هذه المنطقة**)) ، واستطرد قائلا : ((**لابد من تغيير النظام في العراق بالسلاح ، وبعده في إيران وسوريا ، وبعدها في السعودية ومصر ، وفي الغالب فإن**

(١) لم تكن رئاسة الاركان المشتركة حتى نهاية كانون الثاني ٢٠٠٣م مقتنعة بالهدف المطلوب منها تحقيقه . وحدث في أثناء ذلك ان ظهر رامسفيلد في برنامج اخباري على شاشة وكالة الاخبار الاهلية (NBC) ، قائلاً: ((أن قطار الحرب بدأ رحلته على القضبان فعلا ولم يعد ممكنا ايقافه)) ، ووجه الصحفي تيم راذرز سؤالا للوزير مفاده : ((ولكن هل نحن واثقون من ان ذلك القطار الذي يمشي على القضبان هو بالضبط ذلك القطار الذي يصل بنا إلى المحطة التي نريد الوصول اليها ؟)) . فأجاب رامسفيلد باختصار شديد : ((اظن ذلك!)). ينظر : محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٤١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٤١٣ .

(٣) ينظر : جورج ماكففرن ووليام بولك ، المصدر السابق ،ص ص١٨-١٩ .

ذلك ممكن بغير استعمال السلاح [١]**، والواقع أن هذه كلها نظما محسوبة علينا وهي تحملنا أعباء مكلفة بغير فائدة !))** [٢].

تم اختيار العراق ليكون نقطة البداية في تنفيذ التحرك الأمريكي الجديد إزاء المنطقة العربية سواء لقيمة مخزوناته النفطية ، أو لأهمية مكانته الإقليمية الإستراتيجية ، أو لتوجهاته السياسية المناوئة للسياسة الأمريكية ، وكان التصور ، بادئ ذي بدء ، أن يتم احتلال العراق ، ومن ثم تغييره وفق الخطوط الأمريكية ، كأساس تنطلق منه إدارة البيت الأبيض في تغيير المنطقة برمتها [٣] .

وأبان تلك المرحلة الحرجة من تاريخ العراق المعاصر،طالب الدكتور محمد الدوري ، مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة ، المنظمات الدولية بتوفير الحماية من الهجمة الأمريكية المحتملة ضد بلاده ، مؤكداً في الوقت نفسه استعداد الحكومة العراقية للقيام بكل ما يلزم من إجراءات لمساعدة لجنة إنموفيك على انجاز عملهم . وجدد الدوري التأكيد على تنفيذ العراق لكل ما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحته المحظورة ، وقال موجها كلامه للمسئولين الأمريكان : **((... إن بإمكانكم أن توجهوا الاتهامات كيفما شئتم ، لكن ليس بإمكانكم أن تقدموا أدنى دليل على ذلك ...))** [٤].

تسارعت وتيرة الأحداث السياسية والعسكرية على نحو كبير باتجاه إعلان الحرب على العراق ، ففي الأول من شباط ٢٠٠٣م عقد الرئيس الأمريكي بوش ورئيس وزراء

---

(١) أصبحت هذه الإستراتيجية حقيقة واقعة على الأرض ، فأثناء كتابة هذه العبارة تحديداً ، كانت بعض الدول العربية تمر بأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة للغاية ، بدءاً من لبنان فتونس ثم أحداث القاهرة واضطرابات الجزائر والأردن ، وبعض الاحتجاجات في سوريا وحتى العربية السعودية فيما عرف بأحداث جدة نهاية كانون الثاني ٢٠١١م ، والكويت واليمن ، ولم تكن الولايات المتحدة ببعيدة عن مسببات تلك الأحداث ، و لم تكن رسالة الرئيس الأمريكي باراك اوباما الموجهة لحسني مبارك في شباط ٢٠١١م الا دليل قاطع على عملية التدخل الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديدا ، وثبت بما لا يقبل الشك ان عملية غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣م باستعمال القوة العسكرية ، وبتأييد من تلك الأنظمة التي بدأت تتهاوى الآن ، لم تكن إلا خط الشروع الأول في تمزيق الاستقرار العربي ، وكما قال كارلوتشي فإن القوة العسكرية يتم استخدامها مع العراق ، أما بقية البلدان المراد تغيير أنظمتها أمريكياً ، فإن من الممكن تغييرها بدون اللجوء إلى استعمال القوة ، وهذا ما يحدث على ارض الواقع حاليا ، وقد تتغير نظم كثيرة في المنطقة العربية بدون الحاجة إلى تدخل القوات الأمريكية .

(٢) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٤١٥ .

(٣) احمد يوسف احمد ، ((النتائج والتداعيات على الوطن العربي))،في : أحمد يوسف احمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص٣٤١ .

(٤) مقتبس من : محمد الدوري ، المصدر السابق ،ص ص١١٧-١١٨ .

بريطانيا توني بلير اجتماعا في البيت الأبيض وصف على انه ((**قمة للحرب**)) ، وقال بوش خلال ذلك اللقاء: ((**... صدام حسين لا ينزع سلاحه ، أنه اخطر رجل على العالم ، لابد ان ينزع سلاحه ، ولهذا أقول دائما أن هذه القضية ستحسم في غضون أسابيع لا أشهر ، لأن أي محاولة لإطالة هذه العملية لأشهر ستقاومها الولايات المتحدة ...**)) . كما أشار بوش إلى أن القرار (١٤٤١) كاف ، من وجهة نظره، لإعطاء المبرر (القانوني) للتدخل العسكري في العراق، و لكنه أبدى في الوقت ذاته ترحيبه بقرار ثان من الأمم المتحدة يلزم العراق بتعهداته وإلا واجه هجوما عسكريا وشيكا . ووجه بوش في ذلك الاجتماع ، ولأول مرة ، اتهامه بصلة العراق في هجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١م دون أن يقدم مزيداً من التفاصيل حول هذا الموضوع [١].

وبعد نحو ثلاثة أيام فقط من تصريحات الرئيس الأمريكي ، ومن خلال لقاء تلفزيوني أجراه السياسي اليساري البريطاني (توني بن) في احد قصور الرئاسة ببغداد بمعاونة القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني ، وردا على اتهامات الرئيس الأمريكي ، نفى الرئيس العراقي وجود أي صلة للعراق بتنظيم القاعدة قائلاً بهذا الخصوص : ((**... لو كانت للعراق أي صلة بالقاعدة وكنا نؤمن بهذه العلاقة لما خجلنا من الاعتراف بها**)) ، وأضاف: ((**... أن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل ... وان الولايات المتحدة وبريطانيا مصممتان على الحرب من اجل السيطرة على نفط الشرق الأوسط ...**)) ، كما أكد على أن حكومة بلاده

(١) إن محاولات بوش المتكررة للتأكيد على وجود أسلحة دمار شامل في العراق مشكوك فيها ، على حد وصف بوفارد ، لأن الرئيس الأمريكي كان عازما على العثور على أية ذريعة لمهاجمة العراق . فقد أوضح بول وولفوتيز ، نائب وزير الدفاع الأمريكي في أيار ٢٠٠٣م ، بان إدارة بوش كانت قد شددت على موضوع أسلحة الدمار الشامل ((لأسباب تتعلق بالبيروقراطية ، لأنه كان السبب الوحيد الذي يمكن للجميع أن يوافقوا عليه)) . أما وزير الخزانة الأمريكي السابق بول اونيل فقد ذهب إلى ابعد من ذلك عندما قال في كانون الثاني ٢٠٠٤م ما نصه : ((منذ البداية ، كانت هناك قناعة بان صدام حسين رجل سيء وانه ينبغي الإطاحة به . وكانت ملاحقة صدام الموضوع الأول في الأيام العشرة الأولى التي تلت تولي الحكم – أي قبل ثمانية شهور من ١١ / ٩ / ٢٠٠١م . وكان بوش واضحا في الاجتماع الأول الذي عقدته إدارته بأنه يرغب في ذريعة لاجتياح العراق . كان الأمر برمته متعلقا بالتوصل إلى طريقة للقيام بذلك ، كان ذلك الانطباع العام. فالرئيس يقول توصلوا إلى طريقة لكي نقوم بذلك)) . و يوضح أونيل صدمته الكبيرة عندما يشير إلى أن ما من أحد في اجتماع مجلس الأمن القومي مطلع عام ٢٠٠١م كان قد كلف نفسه عناء التساؤل عن السبب الذي يدعو الولايات المتحدة إلى اجتياح العراق ؟!.يراجع : جايمس بوفارد ،المصدر السابق،ص ص٣٦١-٣٦٢ .

تنفذ التزاماتها بدقة تجاه قرار الأمم المتحدة (١٤٤١) مشيراً إلى أن ((**العراقيين لا يتمنون الحرب ، لكنهم سيدافعون عن كرامتهم في حال وقعت المعركة**)) (١).

وفي اليوم ذاته ، كان باول يستعد لإلقاء تقريره أمام مجلس الأمن ، حول (أدلة) تشير إلى وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق ، و بالفعل قدم باول تقريره في الخامس من شباط ٢٠٠٣م حول ما وصفها ((**أدلة دامغة**)) على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل فيما وصفت بأنها ((**المرافعة الأخيرة قبل الحرب**)) .وقد عرض باول في تقريره المزعوم صورا التقطت بواسطة الأقمار الصناعية تظهر على حد زعمه سحب أسلحة دمار شامل من تحصينات للجيش العراقي قبل بضع دقائق من وصول قافلة سيارات المفتشين إلى الموقع (٢)، وأضاف باول قائلا : ((**... ان تقديرنا المتحفظ هو ان العراق يملك اليوم مخزونا بين (١٠٠) و (٥٠٠) طن من وسائط الأسلحة الكيميائية . وهذا كاف لملىء ستة عشر ألف صاروخ حربي!!**)) (٣).

كما تحدث باول عن تهديد الرئيس العراقي ، بقتل العلماء العراقيين ممن أُجبروا على توقيع وثائق حول الأسلحة المحظورة . كما حاول باول ربط العراق بالإرهاب الدولي متهما الحكومة العراقية بإيوائها شبكة إرهابية قاتلة يقودها أبو مصعب الزرقاوي المرتبط بأسامة بن لادن ، وأشار باول إلى وجود نحو (٢٤ عنصراً) من هذه المجموعة في العاصمة العراقية بغداد (٤). وتحدث وزير الخارجية الأمريكي في تقريره عن ما هو أسوأ من الأسلحة النووية

---

(١) ينظر : نص مقابلة توني بن للرئيس العراقي في: جريدة بابل ، العدد (٣٥٤٩) ، السنة (١٢) ، بغداد، ٥ / شباط / ٢٠٠٣م .

(٢) ينظر : شيدون رامبتون و جون ستوبر ، المصدر السابق ،ص ص٩٢-٩٤ .

(٣) يراجع : وثيقة : ((بيان السيناتور الأمريكي روبرت سي . بيرد ...))،ص ص١٠٧-١٠٨ .

(٤) استندت معظم الادعات الأمريكية حول صلة العراق بتنظيم القاعدة إلى اجتماع مزعوم بين (محمد عطا) أحد منفذي هجمات أيلول ٢٠٠١م ، وبين مسئولين من المخابرات العراقية حدث افتراضا في العاصمة التشكية (براغ) بين ٨-١١نيسان ٢٠٠١م ، وقد قام مكتب التحقيقات الفيدرالية باجراء مسح شامل ودقيق لتفصيلات تلك القضية ، وقال روبرت موللر ، مدير مكتب التحقيقات الفدرالية في خطاب له في نيسان ٢٠٠٢م في سان فرانسيسكو ما نصه : ((كشفت التحقيقات ان عطا كان في اوائل نيسان ٢٠٠١م في فرجينيا بيتش بولاية فرجينيا أثناء وقت اجتماعه المفترض مع احمد خليل العاني في براغ)). وبعد عدد من التحقيقات، حسم الرئيس التشيكي فانسلاف هافل ذلك الموضوع . وذكرت صحيفة التايمز عام ٢٠٠٢م ان الرئيس التشيكي أبلغ الإدارة الأمريكية باستنتاجاته التي تؤكد عدم وجود دليل مادي يؤكد التقارير الاستخباراتية السابقة حول ذلك اللقاء المزعوم . يراجع : شيدون رامبتون و جون ستوبر،المصدر السابق ،ص ص٩٢-٩٣؛ كريستوفر شير وآخرون، المصدر السابق،ص ص٥٣-٥٨. ويوضح كريستوفر شير بان احمد خليل ابراهيم سمير العاني قد تم اعتقاله من قبل القوات الأمريكية في تموز ٢٠٠٣م بعد احتلال العراق. كما تمت=

عندما أوضح بان الاستخبارات الأمريكية اكتشفت مختبرات متنقلة [١] معدة لإنتاج مواد بيولوجية قاتلة ، و أن تلك المختبرات قادرة على إنتاج كميات كافية من مادتي الأنثراكس والبلوتونيوم توكسين "Botulinum Toxin " لقتل **((الآلاف المؤلفة من الناس))** . وفي ذات الجلسة قدم باول إيجازا عن تقنية متقدمة متمثلة في شرائح صور عن **((مركبات غير ملوثة))** نووية ، اتضح فيما بعد بأنها كانت سيارات لإطفاء الحرائق لا غير [٢]. واستمرت الإدارة الأمريكية في توجيه الاتهامات الزائفة بحق العراق عندما تحدث الرئيس بوش إلى الامة في خطاب إذاعي جرى بثه يوم الثامن من شباط ٢٠٠٣م ، قائلاً : **((... ان لدينا مصادر تخبرنا بأن صدام حسين قد أصدر أوامره مؤخرا إلى قادة الميدان يخولهم سلطة استخدام الأسلحة الكيميائية ، الأسلحة نفسها التي يقول لنا الطاغية إنه لا يملكها ...))** [٣].

وفي مواجهة ما قاله الرئيس الأمريكي و وزير خارجيته حول أسلحة العراق المحظورة ، رد محمد الدوري ، مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة على تلك المزاعم قائلا في كلمة له امام مجلس الأمن : **((... ان مزاعم وزير الخارجية الأمريكية مسرحية تثير الضحك))** ، كما علق الدوري على تلك الجلسة بالقول : **((... كانت تلك الجلسة معدة لتكون الطريق للذريعة المناسبة ، طريقة الاجماع لاستخدام القوة المسلحة ضد العراق فإذا بالذريعة تعود اليهم لتصبح دليلا قاطعا على خلو العراق مما يدعون ، لقد عجزت الولايات**

= الإشارة إلى ان العاني كان من مناصري المشروع الأمريكي في العراق ، بل ويعتبر من اصدقاء ريتشارد بيرل الموظف في هيئة الدفاع السياسية في البنتاغون ومن الذين كانوا يودون رؤية علاقة حميمة بين العراق وتنظيم القاعدة كواقع ملموس يمكن الاستناد إليه في عملية ضرب العراق واحتلاله . ينظر : المصدر نفسه ، ص٥٨ .

(١) تبيّن فيما بعد بأن ((المختبرات المتنقلة)) التي أشار باول اليها في تقريره ، لم تكن سوى محطات للضخ معدة لنفخ بالونات الهيدروجين لقياس الارصاد الجوية !! . ينظر : جورج ماكففرن و وليام بولك ، المصدر السابق ، ص١٨ ؛ جورج تنت ، المصدر السابق ،ص ص٤٤-٤٥ .

(٢) وكان باول قد اسر لمساعديه بأنه كان يرى الكثير من الأنباء الاستخباراتية التي اعتمد عليها ((خرافية)). ولكنه بصفته ((جنديا مخلصا)) كان عليه ان يقدم تلك المعلومات . وفي شهر أيار ٢٠٠٤م قدم باول (اعتذاره) عن قيامه بتضليل الأمة !!. ينظر:جورج ماكففرن ووليام بولك ، المصدر السابق ، ص ص١٧-١٨ . وعندما لم يجد مفتشوا الأمم المتحدة دليلا على اتهامات كولن باول بشأن تقريره حول العراق ، تعرض عمل اولئك لانتقادات كثيرة وحتى للسخرية من جانب مسؤولين في إدارة الرئيس بوش وغيرهم ممن كانوا مقتنعين بضرورة الحرب من أمثال ديك تشيني ودونالد رامسفيلد الذي أوضح بأن عودة المفتشين بعد تقرير باول ستكون من قبيل ((الدجل !!)) . ينظر: جوزيف سيرينيسيوني وآخرون ، المصدر السابق ،ص ص١٤٣-١٤٤.

(٣) يراجع : وثيقة : ((بيان من السيناتور الأمريكي روبرت سي بيرد ...))، ص١٠٨ .

المتحدة الأمريكية عن تقديم البرهان على صحة ادعاءاتها بوجود أسلحة دمار شامل في العراق...)) (1).

اما هانس بليكس ، كبير مفتشي الأسلحة ، فقد فند بدوره ادعاءات كولن باول التي ساقها في جلسة الخامس من شباط أمام أعضاء مجلس الأمن ، وذكر في تقريره الخاص الذي عرضه أمام مجلس الأمن في الرابع عشر من شباط ٢٠٠٣م ، ما نصه : **((منذ وصولنا إلى العراق قمنا باكثر من (٤٠٠ عملية) تفتيش غطت أكثر من (٣٠٠ موقع) ... ان جميع عمليات التفتيش قد أنجزت بدون أي ملاحظة . وقد قدمت التسهيلات دائما بشكل مناسب للوصول إلى هذه المواقع ...))** ، و أكد بليكس عدم وجود دليل مقنع في أن العراقيين قد قاموا بإرسال تحذيرات إلى المواقع قبل قيام التفتيش ، وأوضح بان **((وزير خارجية الولايات المتحدة قد عرض مادة لدعم استنتاجاته . أن الحكومات لديها العديد من مصادر المعلومات التي هي غير متوفرة لدى المفتشين ... أن المفتشين من جانبهم يجب أن يعتمدوا في تقاريرهم على الدليل فقط الذي يقومون باختباره بأنفسهم وإعلانه ...))** ، وأشار في نهاية ديثه إلى أهمية تعاون العراق ، لأن ذلك الأمر سيعني أن وقت نزع السلاح وإنهاء هذا الملف سيكون قصير جداً (2).

وصف بوب وورد كلمات بليكس التي أغضبت وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، بعد ما تم دحض كل الافتراءات التي وردت في تقرير الخامس من شباط . واشتدت لغة الوزير الأمريكي تجاه بليكس وأعضاء مجلس الأمن بقوله : **((... هذه كلها حيل يلعبونها علينا ... أن الانصياع غير المشروط والفوري لقرار مجلس الأمن بنزع السلاح هو الطريق الأسهل والأوضح ...))** ، وقال ملوحا بلغة التهديد : **((أن القوة يجب أن تكون الملاذ الأخير ... و لكنها هي الملاذ ... أن أسلحة صدام يمكن أن تقتل عشرات الآلاف من الناس))** (3). وهنا يتجاهل باول عن عمد كل ما جاء في تقرير إنموفيك الجديد والمعلومات الواردة فيه و بشهادة بليكس نفسه ، وهي الجهة الوحيدة المكلفة دولياً بحسم موضوع الملف

---

(1) مقتبس من : محمد الدوري، المصدر السابق ،ص ص٧٩-٨٠ .

(2) مقتبس من : بوب ود وورد ، خطة الهجوم .. ، ص١٦٢-١٦٣. وكانت كونداليزا رايس ، مستشارة الأمن القومي الأمريكي ، قد توجهت يوم الثالث عشر من شباط ٢٠٠٣م ، أي قبل يوم واحد من تقرير بليكس الجديد ، إلى نيويورك للقاء بليكس للضغط عليه كي يقر أمام أعضاء مجلس الأمن بان ((العراق فشل بالقيام بتدمير برامج أسلحته ذات الدمار الشامل بشكل طوعي)) ، وبذلك كانت إدارة بوش مستمرة في تضليل الرأي العام بأي وسيلة لتبرير حربها على العراق . ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٦٧٤ .

(3) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ،ص ص١٦٣-١٦٤ .

العراقي حول أسلحة الدمار الشامل ، لتتوحد رغبة وزير الخارجية الأمريكية مع رغبة أفراد إدارة بلاده الآخرين الطامحة في الإسراع بشن الحرب على العراق وان كانت ذرائعها واهية.

وعلى الرغم من التقرير الإيجابي الذي أشارت إليه إنموفيك ، واصلت القوات الأمريكية تدفقها على منطقة الخليج العربي وبوجه خاص على الأراضي الكويتية حتى وصلت أعدادها إلى (٢٠٠٠٠٠ ألف) جندي أمريكي ، وقد علق هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ، على ذلك العدد الضخم بقوله : ((**... إذا انتهت الأزمة دون تغيير النظام في بغداد ، وإذا أرسلت الولايات المتحدة مائتي ألف جندي من قواتها في المنطقة لتعيدهم من دون تحقيق شيء أكثر من احتواء ضبابي لنظام أخل بقرارات الأمم المتحدة لأكثر من عشر سنوات ، فإن مصداقية القوة الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب وفي الشؤون الدولية عموما سوف تتضرر و ربما بلا إمكانية لإصلاح الضرر ...**)) ، وأضاف : ((**... كل الحكومات الملمة بأسلوب الرئيس بوش وكبير مستشاريه عرفت بعد القرار (١٤٤١) في تشرين الثاني ٢٠٠٢م ، أن الخطوة التالية بعد شهور ستكون إثبات مخالفة عراقية والتصدي لها**)) [١].

وبحلول يوم العشرين من شباط ٢٠٠٣م ، أعلنت الإدارتان الأمريكية والبريطانية بأنهما تنتظران انتهاء مناقشات مجلس الأمن حول كيفية التعامل مع الأسلحة العراقية لتقديم مشروع قرار جديد يمهد لعمل عسكري ضد العراق[٢]. وفي اليوم التالي أعلن كولن باول أن العراق ، في حال تدخل عسكري أمريكي ، سيوضع تحت إدارة عسكرية ، وأضاف : ((**هدفنا ليس تدمير العراق ، ستبقى المؤسسات على حالها ونرغب في أن تسلم الإدارة العسكرية في أسرع وقت السلطة الفعلية إلى إدارة مدنية**)) [٣].

وبعد عشرة أيام فقط من إثبات بليكس وفريقه خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل ، قدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واسبانيا مشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن في الرابع والعشرين من شباط ٢٠٠٣م جاء فيه : ((**وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فإن العراق قد فقد فرصته الأخيرة في التخلي عن أسلحة الدمار الشامل المحظورة التي يمتلكها ...**)) ، في الوقت الذي طالبت فيه كل من فرنسا وروسيا وألمانيا بضرورة منح المفتشين المزيد من الوقت كي ينجزوا أعمالهم المتبقية [٤].

---

(١) يراجع : كريستوفر شير وآخرون ، المصدر السابق ،ص ص٨٤-٨٥ .

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٦٥ .

(٣) جريدة بابل ، العدد (٣٥٥٩) ، السنة (١٢) ، بغداد ، ٢٢ / شباط / ٢٠٠٣م .

(٤) محمود سالم السامرائي و شهلاء كمال الجوادي ، المصدر السابق ، ص٥٨ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٦٥ .

وقد أبدى أحد الباحثين الغربيين استغرابه من أن مشروع القرار الجديد أعاد التأكيد على **((سيادة العراق و سلامة أراضيه))** ، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لعدوان صريح ومباشر على هذا البلد ، فضلا عن تأكيد القرار بأن **((على مسئولي مجلس الأمن الحفاظ على السلام))** ، وأشار الباحث إلى أن ذلك القرار كان في حقيقته تفويضا بالحرب لا أكثر (١).

جاءت تصريحات المسئولين الأمريكان بعد النصف الأول من شباط ٢٠٠٣م ، لتؤكد حتمية اندلاع المواجهة العسكرية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، وان قرار الحرب كان قد اتخذ فعلياً ، وما هي إلا أيام قليلة ولربما ساعات ويعطي بوش أوامره لقياداته العسكرية بالمضي قدما في تدمير العراق واحتلاله ، إذ صرح الرئيس الأمريكي يوم السادس والعشرين من شباط ٢٠٠٣م في واشنطن بالقول : **((نجتمع هنا اليوم في فترة حاسمة من تاريخ امتنا والعالم المتحضر . لقد كتب الآخرون جزءا من هذا التاريخ ، وسوف نكتب بقيته بأنفسنا...))**(٢)، وكان بوش يشير بذلك إلى غزو العراق الذي من خلاله فقط ستتم عملية كتابة ما تبقى من تاريخ الولايات المتحدة !! .

في الثامن والعشرين من شباط ٢٠٠٣م قال وولفويتز ، نائب وزير الدفاع الأمريكي، أمام لجنة فرعية في مجلس النواب : **((... أن احتواء صدام حسين في الاثنتي عشرة سنة الماضية قد كلف نحو ثلاثين مليار دولار . ونحن نعرف الآن أن الكلفة الفعلية بلغت عشرة أضعاف ذلك المبلغ على الأقل))** ، واستطرد قائلاً : **((لا أتصور أن أي أحد هنا يريد إنفاق**

(١) ينظر : جيف سيمونز ، عراق المستقبل ... ، ص٣٥٦ .

(٢) فرانسيس فوكوياما ، بناءالدولة . النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، نقله إلى العربية : مجاب الامام ، الرياض ، ٢٠٠٧م ، ص١٦٩ . و تأييدا لتوجهات بوش ازاء العراق في تلك المرحلة من تاريخ العلاقات الدولية ، يشير المفكر الاستراتيجي الأمريكي فرانسيس فوكوياما إلى ذلك الأمر عندما أوضح بأن ((توفر أسلحة الدمار الشامل بأيدي هذه الدول [مثل العراق] ، أو بايدي جماعات داخلها [إرهابية] ، يشكل تهديدا غيرمسبوق في تاريخ العالم الغربي ، كلاهما مقتنع بأن هذا التهديد الإرهابي يبرر منطقيا و ليبراليا اعتماد الغرب مبدأ الحرب الوقائية والاستباقية ، كلاهما يسعى إلى ايجاد نظام عالمي جديد، يتجاوز مبدأ السيادة الوطنية ، ويبيح للغرب حق الاستيلاء على حكم تلك الدول لأسباب امنية أو انسانية...)) ، ويضيف فوكوياما إلى تلك النظرية الوقائية العدائية ، قوله :((... ان من حق وواجب الغرب اليوم التدخل ونزع السيادة عن الدول الضعيفة والفاشلة والمضطربة ، وتولي حكمها نيابة عن المجتمع الدولي ضمن مفهوم جديد للسيادة المشتركة ، اما مباشرة عن طريق التدخل العسكري [كما في أفغانستان و العراق]، أو بشكل غير مباشر عبر عمليات بناء الدولة او بناء الامة ، بمساعدة المنظمات الدولية ووكالات الغوث ومجتمع الدول المانحة للمساعدات ومختلف المنظمات غير الحكومية ...)) . يراجع : فرانسيس فوكوياما ، المصدر السابق ،ص ص١٤-١٦ .

ثلاثين مليار دولار أخرى لغرض البقاء مدة اثنتي عشرة سنة أخرى ، بل إننا في واقع الأمر لن نحتاج إلى إنفاق أي شيء لأن بوسع العراق أن يسدد نفقات الاحتلال وإعادة الإعمار بنفسه من خلال مبيعات النفط)) [1]. وفي نفس هذا اليوم أعلن البيت الأبيض أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد نزع أسلحة العراق فقط ، بل تغيير نظامه السياسي أيضا . وقد شهدت الأيام التالية تصعيدا للضغوط الأمريكية على دول العالم من أجل تأييد التحرك العسكري المحتمل ضد العراق ، فيما أعلنت روسيا وفرنسا والصين استعدادهم لاستخدام حق النقض (الفيتو) للحيلولة دون استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يتم بموجبه تفويض الولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة العسكرية ضد العراق[2] .

لقد بات واضحاً من خلال تصريحات بول وولفويتز أمام مجلس النواب الأمريكي يوم الثامن والعشرين من شباط بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى ((احتلال العراق)) و ليس تحريره، كما ادعت إدارة بوش في مرات كثيرة، كما ان بروز موضوع ((النفط)) في ذلك التصريح يعطي دلالة واضحة حول رغبة الولايات المتحدة في الوثوب على مقدرات العراق الاقتصادية بعد أن تنجز تحطيم مرتكزاته السياسية والعسكرية لصالح أمنها القومي وأمن أقرب حلفائها في الشرق الأوسط ، وهي اسرائيل . ولعل ما أشار إليه تشارلز دولغر ، الموظف السابق في وزارة الخارجية الأمريكية ، يلقي الضوء على دقة هذا التحليل ، عندما قال : ((**... لا اعتقد انه من الخطأ أن نلقي الضوء على مسالة أسلحة الدمار الشامل، أن القيام بذلك يعني تجاهل المسالة الأهم فيما إذا كنا نريد أو لا نريد أن يظل هذا الديكتاتور [صدام حسين] مسيطرا على دولة تنتج ستة ملايين برميل من النفط يوميا ، ونحن ببساطة شديدة لا نستطيع أن نسمح للعراق بامتلاك هذه القوة والتأثير...))** ، و يستطرد قائلا : **((... وإذا ركزت على قضية الأسلحة فإن الشيء الوحيد الذي نعرفه، سيمنح العراق برنامجاً وسترفع العقوبات الاقتصادية ، وسيطرد العراق المفتشين في أول فرصة ... سنغدو بدون أي فعالية على العراق أو كيف يتصرف صدام بأمواله...))**[3].

وبحلول نهاية شباط ٢٠٠٣م أعلنت السلطات العراقية موافقتها على تدمير صواريخ الصمود – 2 ، بعدما شكك هانس بليكس بمداها الحقيقي المفترض وهو أن لا تتجاوز (١٥٠

(١) ينظر : جورج ماكففرن و وليام بولك ، المصدر السابق ، ص٢٠ .
(٢) محمود سالم السامرائي و شهلاء كمال الجوادي ، المصدر السابق ، ص٥٨ .
(٣) مقتبس من : كريستوفرشير وآخرون ، المصدر السابق ،ص ص١٠٨-١٠٩ .

كم) [١] . وقد تدخلت الولايات المتحدة لمنع تصوير عملية التدمير من قبل وكالات إعلامية محايدة كي لا يتمكن الرأي العام العالمي ومجلس الأمن الدولي من الحكم على تصرفات العراق بايجابية ، ومع ذلك فإن فريق تصوير أمريكي (تابع لهيئة المفتشين) استطاع تصوير عملية تدمير تلك الصواريخ ، وفي اليوم التالي كانت تلك الصور تتساقط مع منشورات أمريكية على أماكن تواجد القوات العراقية ضمن حرب نفسية موجهة توحي للعراقيين بأنه **((... يجري تجريدكم من أهم أسلحتكم قبل بدء القتال ...))** [٢].

تزامن التصعيد الأمريكي العسكري والنفسي ضد العراق مع عقد القمة العربية الطارئة في شرم الشيخ بالقاهرة يوم الأول من آذار ٢٠٠٣م بحضور رؤساء وملوك وأمراء الدول العربية بما فيها الوفد العراقي لمناقشة أوجه التصدي للتهديدات الأمريكية باجتياح العراق وإطاحة نظامه السياسي. ولكن القمة ، وكما في سابقاتها ، لم تأتِ بجديد ، وبرزت على السطح الخلافات العربية – العربية ، في تجاهل واضح للخطر الأكبر المحدق بمصير العرب ودولهم ، بل ومنطقة الشرق الأوسط برمتها .وصدر عن القمة المذكورة بيانها الختامي الذي يشير إلى وجوب استمرارية الحلول الدبلوماسية ، وعدم اللجوء إلى الحرب كحالة نهائية للوضع في العراق ، كما شدد البيان على احترام سيادة واستقلال العراق وسلامة أراضيه[٣] .

وفي رده على بعض الطروحات (العربية) التي تناولتها القمة العربية المذكورة ، وتحديدا فيما يتعلق بتنحي الرئيس العراقي طواعية عن السلطة ، رفض ناجي صبري الحديثي، وزير خارجية العراق ، الاقتراح الذي قدمه زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، إلى القمة العربية في شرم الشيخ حول ذلك الموضوع، ووصف

---

(١) عملت (إنموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق لمدة ثلاثة أشهر فقط . وكان الفريق في كامل قوته خلال ذلك مدة اسابيع ، بمعنى انه كان مزودا بالمروحيات والطائرات الاستطلاعية ، وكان يشترك في معلومات المخابرات القادمة من الوكالات الوطنية . وخلال تلك المرحلة زار فريق إنموفيك اكثر من (٦٠٠ موقع) ، بما في ذلك (٤٤ موقعا) لم تكن قد شملتها عمليات التفتيش من قبل . وقد اكتشف المفتشون ودمروا مواد عديدة كانت محظورة بموجب قرار الأمم المتحدة ، ومن بينها (٧١) صاروخا من طراز (الصمود – 2) الذي يتجاوز مداه المسموح به بنحو (٣٠كم) ، ومنصات ومحركات صاروخية وغرف تجهيز لاجزاء الصواريخ وتجميعها ، وخزانات لضخ الوقود ، فضلا عن عثورهم على رؤوس حربية للقذائف عيار (١٢٢ ملم) كان بالامكان استعمالها لاطلاق وسائط حربية كيمياوية أو بيولوجية .يراجع : جوزيف سيرينيسيوني وآخرون ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٤٢٣ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٦٥ .

(٣) جريدة بابل ، العدد (٣٥٦٦) ، السنة (١٢) ، بغداد ، ٢/ إذار / ٢٠٠٣م .

الحديثي ذلك الاقتراح بأنه ((**أبله و سخيف**)) لا يناقش في القمم ، موضحا بأن الاقتراح المذكور تم ((**بناءاً على طلب الأمريكيين والصهاينة**)) [(١)] .

وفي أثناء انعقاد القمة العربية ، صرح دونالد رامسفيلد بان خروج صدام حسين ومن معه لا يعني العدول عن دخول القوات الأمريكية إلى العراق واحتلال أراضيه [(٢)]. وبذلك تلاعب الأمريكان بالعرب وقمتهم بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . وفي مقابل دعوات التنحي والتنازل عن السلطة ،رد الرئيس العراقي على تلك المبادرات والدعوات الأخرى[(٣)] ، بقوله : ((**لقد ولدت هنا في العراق ، وأنا فخور بكوني ولدت هنا ، علمت أولادي قيم التاريخ وقيم المواقف الإنسانية وسنموت هنا**)) [(٤)].

إقليمياً ، وفي اليوم الذي انعقدت فيه قمة شرم الشيخ ، صوت المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) برفض طلب الحكومة التركية السماح بنشر قوات أمريكية على الأراضي التركية ، وبذلك يكون البرلمان التركي قد رفض المخططات الأمريكية الساعية إلى نشر نحو (٨٠٠٠٠ ألف) جندي أمريكي هناك ليقوموا بمهاجمة العراق من جبهته الشمالية عند وقوع

---

(١) المصدر نفسه . وقد اشرنا إلى الطروحات الأمريكية سواء ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي بوش (الإبن) حول هذه المسألة تحديدا ، أو ما ذكره دونالد رامسفيلد قبل أشهر من العدوان على العراق ، وذلك ضمن سياق الصفحات السابقة من الأطروحة .وعليه فإن الطرح الإماراتي لم يخرج من كونه املاءات امريكية وغربية للأنتقاص من كرامة الشعوب العربية وإذلالها ، رغم ان هذا الامر كان تحصيل حاصل سواء تنحى الرئيس العراقي – آنذاك – أم لم يتنحى .

(٢) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٤٢١ .

(٣) كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد بعث يفجيني بريماكوف ، رئيس الوزراء الروسي، إلى بغداد في نهاية شباط من عام ٢٠٠٣ حاملا رسالة شخصية إلى الرئيس العراقي يدعوه من خلالها التخلي عن منصب الرئاسة والتوجه إلى البرلمان بطلب اجراء انتخابات ديمقراطية ، ومما جاء في رسالة بوتين : ((... إذا ما كنتم تهتمون بمصالح بلادكم وشعبكم ، فيجب عليكم القيام بذلك في محاولة ايقاف واشنطن)).وكان رد صدام على ضيفه وبعد أن نهض واقفا : ((انكم في فترة حرب الخليج [١٩٩١م] كنتم تؤكدون لي بانه في حالة سحب قواتي من الكويت ، فإن الأمريكيين لن ينفذوا العملية البرية . لكن تبين ان الحجج التي اتيت بها لاقناعي [انذاك] كانت خداعاً)) . وبحسب رواية بريماكوف ، ووفق ما جاء به هيكل ، فإن صدام حسين لم يقض سوى خمسة عشر دقيقة فقط مع بريماكوف ، قال الرئيس العراقي في بداية اللقاء : ((انني استقبلك كصديق قديم)) . وقبل ان يخرخ بريماكوف سأله الرئيس العراقي : ((هل لديكم تأكيدات بان الأمريكان لن يحتلوا العراق إذا ما استمعت إلى كلامك [التخلي عن السلطة] ؟)) . ولم ينتظر صدام حسين ليسمع رد بريماكوف ، فربت على كتف ضيفه ومضى تاركا بريماكوف مع نائب رئيس الوزراء طارق عزيز. يراجع : يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص ص٩٧، ٣١٤ ؛ محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ، ص٤٢٢ .

(٤) مقتبس من : جيف سيمونز ، عراق المستقبل ... ، ص٣٢٧ – ٣٣١.

الحرب ، فيما أعلنت الكويت في الثالث من آذار استعدادها لاستقبال الجنود الأمريكيين الذين رفض البرلمان التركي نشرهم وقبولهم على الأراضي التركية[1] .

أما الطرف الإقليمي الثاني ، والمتمثل بإيران ، فقد كانت هذه الأخيرة لا تقل أهمية من وجهة المنظور الأمريكي في جدول تصفيات الحسابات القديمة الجديدة باعتبارها جزءا من **((محور الشر))** ، وكانت إيران تعاني من مشاكل خارجية لا تقل خطورة عن مشاكلها الداخلية ، وبسبب تردي علاقاتها مع واشنطن منذ الإطاحة بحكم الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩م ، اعتقدت طهران حصول مواجهة بينها وبين واشنطن في ظل ادارة جورج دبليو بوش ، ولكنها لا تتوقع هجوما وشيكا عليها (قبيل الحرب على العراق) ، باعتبار أن الولايات المتحدة لديها أهداف أهم ، مثل العراق ، غير أن إيران لا تستبعد هجوما مستقبليا عليها ، ولهذا ستكون في حالة استعداد دفاعا عن النفس[2].

وبحسب المصادر الحكومية الإيرانية – آنذاك – فإن الاعتقاد السائد ان إيران ستصبح هدفاً أولياً لواشنطن بمجرد احتلال العراق ، وجاء هذا الاعتقاد نتيجة لعوامل عديدة ، أبرزها رغبة الإدارة الأمريكية في ضمان مصالحها القومية في الشرق الأوسط والقضاء على التسليح النووي ، وتحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة ، وكذلك تأكيدات الرئيس بوش على ان ما تريده إدارته هو تغيير النظام في إيران أو المجيء بحكومة تتأقلم مع السياسة الأمريكية ، فضلا عن ذلك فإن إدارة بوش كانت تعتقد بان السيطرة على ثروات الخليج وآسيا الوسطى النفطية أمر حيوي لمصالحها الوطنية ، وتشمل هذه السيطرة بطريقة أو بأخرى مصادر الطاقة العراقية والإيرانية[3] .

وفي إيران ارتفعت بعض الدعوات التي وصفت بـ ((**الواقعية السياسية**)) لحفظ الأمن القومي والمصالح الوطنية ، حتى لو أدى ذلك إلى ((**التفاهم**)) مع الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها للتخلص من النظام العراقي . وفي مقابل ذلك استمر الخطاب الرسمي بإدانة مبدأ الحرب وضرورة عدم حدوثها ، ليس لأجل النظام العراقي الذي لم يخف الإيرانيون سرورهم برحيله ، بل قلقا من الأوضاع الجديدة التي تنذر بتطويقهم بعد انتشار القوات الأمريكية في العراق بعد أفغانستان خاصة ، بعد أن أعلنت الإدارة الأمريكية أهدافها في ((**تغيير أنظمة المنطقة**)) بعد تغيير النظام العراقي . وأدرك القادة الإيرانيون بأن واشنطن لطالما أرادت الإيقاع بهم ، وتحتاج في سبيل ذلك إلى (ذريعة مناسبة) كما فعلت

(١) احمد منصور ، قصة سقوط بغداد ... ، ص ص٦٠-٦١ .

(٢) مجلة " سوراقيا " ، العدد (٩٩٣) ، السنة العشرون ،دمشق، ١٤ / تشرين الأول / ٢٠٠٢م ، ص٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٩ .

في العراق ، ومن ثم توجيه ضربه عسكرية موجعة متى ما سنحت الفرصة لذلك . كما أبدى الجانب الإيراني تخوفه من ((**سقوط الأبرياء ، وزعزعة الأمن في البلدان المجاورة للعراق، وسيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط العراقي ، وتنصيب سلطة تعمل لحساب الأمريكيين في العراق**)) (١).

وعلى صعيد السياسة الدولية ، كانت أوربا ترفض بشدة مبدأ اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية لحل الأزمة العراقية ،فضلا عن رفض روسيا و الصين لذلك ، لأنهم يرون ان ضرب العراق لن يكون بسبب أسلحة الدمار الشامل ، وإنما بسبب إستراتيجية المصالح الأمريكية في المنطقة(٢) ، فلم تكن الأمور الجارية في واشنطن – طوال شهور صيف وخريف ٢٠٠٢م، بخافية على عواصم العالم الكبرى والصغرى معا ، فربما غابت التفاصيل ، على حد وصف هيكل ، لكن الخطوط العريضة للنوايا الأمريكية بدت واضحة المعالم ، وتوضح أيضا بان العراق لن يكون هدفا نهائيا لمشروع الولايات المتحدة الشرق أوسطي الكبير ، لكنه خط الشروع الأول ، وبالفعل فإن قوى كثيرة توضحت لديها الرؤيا بان فرصة الإعلان عن المشروع الأمريكي وتثبيته وفرضه قد حانت(٣).

وفي بعض العواصم الأوربية ومنها موسكو وباريس وبرلين ، ساد شعور بالقلق والتوجس من المشروع الأمريكي ومن أسلوب تنفيذه ، وكانت العواصم الأوربية الكبرى في أثناء ذلك تجري حساباتها ، كونها مقبلة على لحظات حرجة ومحيرة ، فأوربا لا تريد لأمريكا أن تنفرد ، وفي ذات الوقت لا تتمنى لأمريكا العزلة . ومع أن العواصم الأوربية الكبرى وفي مقدمتها باريس وبرلين كانت تدرك إنها لم تعد بحاجة إلى المظلة النووية الأمريكية لحمايتها ، وهي في اللحظة نفسها غير مستعدة للعواقب الخطيرة المتأتية من انقسام الغرب ، والذي مازال يعد الاقتصاد و التكنولوجيا الأمريكية أساسا لنمو العالم ، وعليه لا يكون في مصلحة أوربا التصادم مع ((**إدارة أمريكية مستفزة أو غاضبة**))(٤) ، فضلاً عن ان موقف هذه القوى يكاد يكون مقصودا إلى حد ما ، على أساس ان الحروب محرقة حتى للذين يشعلونها ، وبالمقابل فإن استراتيجية أوربا في تلك المرحلة كانت لا تميل للسير في طريق غير محسوم النتائج(٥) .

---

(١) مقتبس من : طلال عتريسي ، ((النتائج و التداعيات إيرانيا)) ، في: احمد يوسف احمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص٤٥١-٤٥٢ .

(٢) مجلة " الوفاق العربي " ، العدد (٤٢) ، السنة الرابعة ، تونس ، كانون أول ٢٠٠٢م ، ص١٧ .

(٣) ينظر : محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية ... ،ص ص٣٦٠-٣٦١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٣٦١ .

(٥) احمد منصور ، قصة سقوط بغداد ... ،ص ص١٩٠-١٩١ .

وفي ظل ازدياد وتيرة التجاذبات السياسية ، الإقليمية والدولية ، بشأن احتمالية الحرب على العراق ، وقبل يوم واحد من تقديم بليكس والبرادعي لتقريرهما الأخيران حول العراق ، عقد الرئيس الأمريكي مؤتمرا صحفيا في السادس من آذار ٢٠٠٣م جدد فيه اتهاماته للعراق لتبرير حربه القادمة بقوله : **((... أن العراقيين مستمرين بإخفاء العناصر البيولوجية والكيماوية لتجنب التفتيش ...ونحن مازلنا في المراحل النهائية من العمل الدبلوماسي ... إننا ندعو إلى التصويت في الأمم المتحدة لاتخاذ قرار دولي ثان ... انه الوقت الذي يجب على الناس أن يظهروا أوراقهم فيه))** [١] .

وكان كريستوفر شير قد أشار إلى عبارات ونصوص أخرى وردت في خطاب السادس من آذار تثبت يقينا النوايا المسبقة للرئيس الأمريكي ، بل وحتى قراره السري – المعلن ببدء الحرب على العراق خلال أيام معدودة . ومن تلك العبارات قول الرئيس الأمريكي : **((... لقد وصلنا إلى لحظة حاسمة في مواجهة التحدي الذي تجابهه امتنا والسلام العالمي بسبب صدام حسين وأسلحة رعبه ، ولدى صدام حسين تاريخ طويل من العدوان القاسي والجرائم المرعبة ويمتلك أسلحة الإرهاب ويقدم التمويل والتدريب والمأوى للإرهابيين الذين يودون استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد أمريكا والبلدان الأخرى العديدة المحبة للسلام ، ويشكل صدام حسين وأسلحته تهديدا مباشرا لبلده ولشعبنا ولكل الأحرار . وإذا فشل العالم في مواجهة هذا التهديد الذي يشكله النظام العراقي كاللجوء لاستخدام القوة، كخيار أخير [٢] ، فإن الأمم المتحدة قد تتعرض لمخاطر ضخمة وغير مسبوقة[٣] ، وأظهرت اعتداءات ١١ / أيلول ما الذي فعله أعداء أمريكا بواسطة أربع طائرات فقط .ولن ننتظر حتى نرى ما يمكن أن يفعله الإرهابيون أو الدول الإرهابية عبر استخدامها أسلحة التدمير الشامل . وإننا مصممون على مواجهة التهديدات أينما وجدت أو تظهر ، ولن أترك الشعب الأمريكي واقعا تحت رحمة ديكتاتور العراق وأسلحته))** [٤] .

ويعلق كريستوفر شير على تلك العبارات : **((ان بوش وموظفيه الكبار كانوا يكررون باستمرار على أن الساعة أخذت تدق ، وعلى الولايات المتحدة ان تضرب العراق**

---

(١) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص ص١٧٢-١٧٣ .

(٢) أثبتت أحداث ما قبل الحرب على العراق بان خيار استخدام القوة العسكرية كان أول خيارات بوش (الإبن) وليس آخرها ، كما يصفها بوش .

(٣) وكان بوش نفسه من اجهض دور الأمم المتحدة في العراق من خلال عقيدته الوقائية – الاستباقية، وليس العكس .

(٤) مقتبس من : كريستوفر شير وآخرون ، المصدر السابق ، ص١١١ .

الآن ، غير مهتمة بالمفتشين الذي يغص بهم العراق ، ولم يكن صدام حسين بوضع يسمح له بتطوير برنامج أسلحته !)) [1].

في السابع من آذار ٢٠٠٣م قدم هانس بليكس و محمد البرادعي تقريرين جديدين إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي حول آخر ما توصلت إليه أعمال إنموفيك في العراق ، إذ أشار بليكس في تقريره إلى التقدم الحاصل في إجراءات لجنة المراقبة من خلال المراقبة الجوية المستمرة التي تقوم بها طائرات الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا (ذات القدرات غير المحدودة) للقيام بجولات تفتيش لا يمكن كشفها فوق الأراضي العراقية ، مؤكدا على التعاون الذي أبدته السلطات العراقية في عملية استجواب العلماء العراقيين ، فضلا عن قيام اللجنة بتدمير (٤٠%) من مخابئ صواريخ الصمود -2 ، وتم الكشف عن معظم الأسلحة وتحليلها وتدميرها في مواقعها الأصلية . والأكثر من ذلك هو طلب بليكس من الأمم المتحدة بإنهاء عملية تفتيش المواقع ، الوثائق والناس، وقال : ((**... لا لن يستغرق الأمر سنوات أو أسابيع، بل شهور... أننا لا نشاهد دمار العالم ، فالأسلحة النووية قد دمرت...))**. كما أعلن البرادعي بأن وكالته : ((**لم تجد دليلا أو مؤشرا قويا على عودة احياء برنامج السلاح النووي في العراق))**[2] .

ألقت ((**الشهادة الموثقة**)) من قبل إنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية بضلالها الثقيلة على توجهات الإدارتين الأمريكية والبريطانية ، فلم يكن البيت الأبيض مسرورا بهذه النتائج على الرغم من وصفه لتلك الحالة بـ ((**انتصار المفتشين الجدد**)) ، كون التأكيد على خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل له علاقة بوجود (٢٠٠٠٠٠ الف) جندي أمريكي يتمركزون على الحدود العراقية – الكويتية ، ينتظرون ساعة الصفر ، فضلا عن ان البنتاغون كان مستعجلا لشن الحرب ضد العراق قبل ان تبدأ درجات الحرارة بالارتفاع في العراق.كما أشار البعض إلى حراجة موقف الرئيس الأمريكي سياسيا باتخاذه قرارا بإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن فيما لو تقرر إبقاء الرئيس العراقي في السلطة[3] ، بفضل التقارير الايجابية الجديدة للجان الأمم المتحدة في العراق . وبعد صدور تقريري بليكس والبرادعي ، دعا العراق في ختام اجتماع ترأسه الرئيس العراقي نفسه ، مجلس الأمن الدولي للإيفاء بالتزاماته تجاه العراق ، والإقرار بوضوح ((**خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل))**، وبلجوء الإدارتين الأمريكية والبريطانية إلى الكذب ، واستمرارهما في السعي نحو الحرب

(١) المصدر نفسه ، ص١١١ .

(٢) كريستوفر شير وآخرون ، المصدر السابق ، ص١١٠ .

(٣) كريستوفر شير وآخرون ، المصدر السابق ،ص ص١١٠-١١١ .

لاحتلال العراق ، اذ اشارت صحيفة بابل (الرسمية) الصادرة في بغداد إلى وجود مشاريع أمريكية لمرحلة (ما بعد الحرب) تهدف إلى تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق إدارية ، وان بربارة بودين السفيرة الأمريكية السابقة في بغداد (١٩٨١م – ١٩٨٣م)، ستعين على الأرجح حاكماً مدنياً إدارياً على المنطقة الوسطى التي تضم العاصمة بغداد[١].

وفي مقابل الحقائق التي أوردها مفتشوا الأسلحة وبشكل موثق أمام مجلس الأمن الدولي، وفي اليوم ذاته ، عرضت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واسبانيا على مجلس الأمن مشروع قرار معدل يحدد يوم السابع عشر من آذار ٢٠٠٣م : **((موعدا نهائيا لكي يقوم العراق بنزع أسلحته [المحظورة]))** ، فيما أكد دومينيك دوفيلبان ، وزير الخارجية الفرنسي ، أن بلاده لن تسمح بمرور قرار جديد يسمح باللجوء التلقائي لاستخدام القوة ضد العراق في إشارة إلى استعمال حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع جديد يستهدف العراق[٢].

عملت الإدارة الأمريكية على افشال كل الجهود الدولية لتفادي اندلاع الحرب . ففي الاجتماع الاعتيادي لمجلس الأمن القومي الأمريكي المنعقد في العاشر من إذار ٢٠٠٣م تم الاتفاق على ضرورة السعي باتجاه إلغاء تنظيمات حزب البعث الحاكم في العراق كنظام سياسي[٣] ، كما أكد المجتمعون على ضرورة **((إزاحة كل هؤلاء [البعثيون] من الوظائف الحكومية ومواقع السلطة والتأثير الأخرى))** ، وقدر الاجتماع المذكور عدد أولئك السياسيين العراقيين بنحو (مليون) شخص من أصل مليوني موظف في الدولة العراقية ، علماً بأن مجموع القيادات العليا لحزب البعث العراقي لا يشكلون سوى (٢٥ ألف) شخص فقط ، بحسب بوب وورد[٤].

وفي الحادي عشر من آذار عقد مجلس الأمن الدولي جلسته الاعتيادية لمناقشة مشروع القرار الأمريكي – البريطاني – الاسباني ضد العراق ، وقد احتوى ذلك القرار على تعديلات في فقراته ، منها تحديد مدة زمنية بالسماح للمفتشين في العراق لعشرة أيام فقط لإنجاز مهمتهم ، وبعد مناقشات عديدة تم تأجيل التصويت على القرار وسط معارضة فرنسية

---

(١) جريدة بابل ، العدد (٣٥٧٢) ،السنة (١٢) ، ٩ / إذار / ٢٠٠٣م .

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٦٥ .

(٣) صدر قانون (اجتثاث البعث) في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠١م بتحريض من بعض دعاة إسقاط نظام صدام حسين في الإدارة الأمريكية ، وعلى رأسهم كولن باول ، الذي أراد إسقاط النظام السياسي في العراق ككيان ، وان لا يتم التركيز على شخص صدام حسين فقط . مشاهدة وانصات الباحث للقاء أجرته وبثته قناة البغدادية الفضائية مع د. إياد علاوي ، رئيس القائمة العراقية الوطنية ، يوم الاثنين الموافق السادس من نيسان ٢٠٠٩م .

(٤) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٧٦ .

وروسية قوية لمشروع القرار الجديد ، كما هددت هاتان الدولتان مجددا باستخدام الفيتو ضد قرار يحمل في طياته استعمال القوة دون الرجوع إلى مجلس الأمن[١].

ورداً على التوجهات الروسية – الفرنسية داخل مجلس الأمن ، هددت كونداليزا رايس، مستشارة الأمن القومي الأمريكي ، من ان الإدارة الأمريكية على استعداد تام للذهاب إلى الحرب دون الحاجة إلى مجلس الأمن ، فيما حذرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .C.I.A من ان القاعدة ومنظمات **((أصولية))** تنشط في العراق ، وتخطط لهجمات ضد القوات الأمريكية في حال حدوث الحرب[٢] .

وفي وقت متأخر من يوم الرابع عشر من آذار ٢٠٠٣م تسلم جرسون ، كاتب خطابات بوش ، وثيقة سرية للغاية من البيت الأبيض تحتوي على النقاط الرئيسية التي سيتم تضمينها في **((خطاب الإنذار))** النهائي للرئيس العراقي ، وهي حصيلة اجتماع الرؤساء في الإدارة الأمريكية ، ويشير بوب وورد إلى انه كان لرامسفيلد الدور الفاعل والكبير في تهيئة ذلك الخطاب ومحتوياته ، وهو نفسه من أراد أن تكون مدة الإنذار النهائي الموجه للرئيس العراقي **(٤٨ ساعة)** فقط[٣] .

وبعد ساعات قليلة من تلك التحضيرات الرئاسية الأمريكية ، ومع بزوغ فجر يوم الخامس عشر من آذار ٢٠٠٣م بدأت مجاميع من وكلاء المخابرات الأمريكية بعمليات استخبارية وعسمرية واسعة النطاق داخل الأراضي العراقية انطلاقاً من قواعدها الرئيسية في شمالي العراق ، ووردت إشارات من خلال مجموعة من أجهزة الاتصال (الثريا) عبر الأقمار الصناعية ، وعدد تلك الأجهزة وصل إلى نحو (٨٧ جهازًا) منتشرا في عموم العراق ، تقوم بتزويد موظفي C.I.A المتمركزين في شمال العراق بالمعلومات ، فضلا عن تزويد أولئك لوكالة المخابرات المركزية في واشنطن بأبرز المتغيرات على الأرض العراقية ، كما قام أولئك الوكلاء باستهداف سكة حديد بغداد – الموصل التي تمتد لمسافة (٤٠٠ كم) بعدد من المتفجرات التي كانت بحوزة عدد من المقاتلين ، فتم الاتصال بمركز .C.I.A بواشنطن لتأكيد الخبر ، فضلا عن قيام عملاء الوكالة بزرع عدد من الأجهزة اللاسلكية

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٦٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٧٦٦ .
(٣) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٨٢ .

الخاصة بالتنصت على المكالمات الهاتفية وإعطاء إحداثيات مهمة عن تحرك بعض القيادات العسكرية الهامة ضمن حدود العاصمة بغداد[١] .

وبالاتجاه نحو الحرب ، أعلن ديك تشيني ، نائب الرئيس الأمريكي ، يوم السادس عشر من إذار ٢٠٠٣م في مقابلة تلفزيونية ان العراقيين **((يودون التخلص من صدام حسين وسيرحبون بالولايات المتحدة الأمريكية كمحرر لهم حينما نشرع في ذلك ... إننا نعتقد بأن صدام أعاد ، في الواقع ، بناء ترسانته من الأسلحة النووية ... إن الغالبية الساحقة من العراقيين ستسلم صدام حسين إلينا في دقيقة واحدة إذا عرفوا – في الحقيقة – أن بإمكانهم أن يفعلوا هذا وهم آمنون))** [٢] .

وفي هذه الأثناء وجهت الحكومة العراقية دعوتها إلى هانس بليكس ومحمد البرادعي لزيارة بغداد في أسرع وقت لبحث (المسائل العالقة) بين الأمم المتحدة و العراق[٣] ، لكن الزيارة لم تتم . وفي السادس عشر من آذار ٢٠٠٣ أعلن الرئيس الأمريكي في أثناء عقدة قمة مشتركة مع رئيس الوزراء البريطاني وخوسيه ماريا ازنار ، رئيس الوزراء الاسباني في أرخبيل اسوريس[٤] في البرتغال ، إنه أمهل مجلس الأمن يوماً واحداً للتصويت على قرار بإنذار واضح يتيح اللجوء إلى القوة إذا لم ينزع العراق سلاحه. واعتبر بوش إن هذا **((النداء الأخير))** [٥] لمجلس الأمن سيحدد ما إذا كانت ستشن الحرب بعمل عسكري منفرد بمشاركة الراغبين من الحلفاء ، أو برخصة من الأمم المتحدة ، وقال بوش : **((... إذا كان هناك**

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن دور المخابرات المركزية الأمريكية داخل العراق قبيل اندلاع حرب الخليج الثالثة ينظر : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ،ص ص١٨٤–١٨٨ ؛ محمد خليل الحكايمة ، المصدر السابق ، ص ص٨٤–٨٥ .

(٢) مقتبس من : جايمس بوفارد ، المصدر السابق ، ص٣٥٠ ؛ ((وثيقة : بيان من السيناتور الأمريكي روبرت سي . بيرد ...)) ، ص١٠٨ .

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٦٦ .

(٤) مجموعة من الجزر البرتغالية الواقعة في شمال المحيط الاطلسي ، ويكون موقعها اقرب إلى لندن من واشنطن .

(٥) يصف نعوم تشومسكي ، المفكر الأمريكي الاستراتيجي ، استهانة الولايات المتحدة وبريطانيا بمجلس الأمن وقراراته بالقول: ((لقد عبر كل من جورج بوش وتوني بلير عن احتقارهما الشديد للقانون الدولي والمؤسسات الدولية في قمة اسوريس عشية الغزو واصدرا انذارا لا للعراق وإنما لمجلس الأمن : عليك ان تذعن وإلا فإننا سنقوم بعملية الغزو من دون ان تبصم موافقتك التافهة واننا سنفعل ذلك سواء غادر صدام وعائلته البلاد ام لا)) . يراجع : نعوم تشومسكي ، ((الحرب الوقائية أو الجريمة المطلقة . العراق الغزو الذي سيلازمه العار)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد (٢٩٧) ، بيروت ، تشرين الثاني ٢٠٠٣م ، ص٣٧ .

تأخير [للحرب] فإن الرأي العام لن يكون جيدا ، وستكون الأمور سيئة في بعض البلدان مثل أمريكا)) [1]. وفي اليوم ذاته نصح كولن باول من العاصمة واشنطن ، مفتشي الأسلحة بمغادرة العراق[2] .

ويذكر بوب وورد بان قمة اسوريس ذهبت بعيدا في مخيلتها عندما تمت مناقشة فقرات القرار (١٤٤١) بشكل مستفيض ، وفيما إذا كان لدى القادة الثلاثة ((تخويل شرعي)) للتوجه نحو الحرب ، واستنتجوا بان عبارة ((عواقب وخيمة)) تعطيهم (الحق) لشن الحرب في حال لم يكن هناك التزام من الطرف الأخر[3] ، ومن المؤكد بان العراق ، من وجهة نظرهم ، لم ينزع سلاحه . وفيما بدا انه رد لدحض أكاذيب قمة اسوريس ، أعلن الرئيس العراقي صدام حسين يوم السابع عشر من آذار ، في مقابلة مع تلفزيون الشباب العراقي ، بان بلاده امتلكت في السابق أسلحة الدمار الشامل ، ولم تعد تمتلك أي منها اليوم[4]، وأضاف : **((... لدينا رغبة حقيقية في إزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقتنا والعالم أيضاً. لسنا من هواة جمع الأسلحة، إلا إنها كانت موجودة لدينا للدفاع عن أنفسنا عندما كنا في حالة حرب لمدة ثمانية أعوام مع إيران وكان الكيان الصهيوني يهددنا ولا يزال ... عندما قلنا إننا سنتعامل مع القرار (١٤٤١) كنا جادين بذلك وقد تعاملنا معه جديا ، وعندما يقول صدام حسين انه لا توجد لدينا أسلحة تدمير شامل فإنه يعني ما يقول . أؤكد هنا انه ليس لدينا أسلحة دمار شامل ونحن نتعاون مع المفتشين وسنواصل هذا التعاون لأنه من مصلحتنا أن ننهي هذه القصة ... إننا جادون في التعامل مع فرق التفتيش ولكن عليها إلا**

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٦٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٧٦٦ .

(٣) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٨٩ .

(٤) يذكر الاستاذ خير الدين حسيب ، الباحث والسياسي العراقي، بانه قد أتيحت له فرصة لقاء الرئيس العراقي صدام حسين في بغداد بعد صدور القرار (١٤٤١) ، في جلسة خاصة تميزت بالشفافية والآنفتاح . وخلال ذلك اللقاء وجهت للرئيس سؤالا مفاده : إذا كان لديك بالفعل أسلحة دمار شامل ، وتستطيع اخفائها عن عيون المفتشين الدوليين ، فلا تسمح للمفتشين بالعمل ، ولا توافق على القرار (١٤٤١) ، وإذا لم تكن لديك هذه الاسلحة فسهل مهمة المفتشين وانزع أي ذريعة يمكن ان يحتجوا بها . ولقد اجابني بثقة استطيع القول في ضوء خبرتي انها كانت صادقة : ((ليس عندي أسلحة دمار شامل . اذكر ذلك شهادة للتاريخ)) . ينظر : جعفر ضياء جعفر و نعمان سعد الدين النعيمي ، ((أسلحة الدمار الشامل : الاتهامات و الحقائق)) ، في : احمد يوسف احمد و آخرون (التعقيبات)، المصدر السابق ، ص٢٠٤ .

تحاول المساس بكرامتنا وأمننا واستقلالنا)) [١] ، كما هدد الرئيس العراقي بان العراق **((سينقل الحرب إلى أي مكان في العالم إذا تعرض لهجوم أمريكي))** [٢] .

عقد مجلس الأمن الدولي جلسته في السابع عشر من آذار ٢٠٠٣م ، بناء على (المهلة) الأمريكية ، لمناقشة مشروع القرار الأمريكي – البريطاني – الاسباني الجديد ، والمقترحات الروسية – الفرنسية – الألمانية ،لكن المجلس فشل في التوصل إلى حل ايجابي ، الأمر الذي دعا دول مشروع الحرب على العراق أن تسحب قرارها وتتخلى عنه[٣] ، وعند ذلك أغلقت الإدارة الأمريكية باب الدبلوماسية ، فيما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان سحب مفتشي الأسلحة من العراق[٤] .

وفي اليوم ذاته طلب هنري كيسنجر مقابلة كونداليزا رايس ، فكان اللقاء بينهما مدة خمسة عشر دقيقة فقط ، اذ قام كيسنجر بالضغط على مستشارة الأمن القومي في سعيه لتحريض المتشددين في إدارة بوش للذهاب إلى الحرب قائلا : **((... كلما طال الإنذار فإنه سيؤدي إلى أن يزداد الناس المعترضين على قرار الذهاب إلى الحرب . لا يمكنكم ان**

---

(١) مقتبس من : جريدة بابل ، العدد (٣٥٨٠) ، السنة (١٢) ، ١٨ / إذار / ٢٠٠٣م.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يقول كريستوفر شير بانه كان يتعين على الولايات المتحدة لاجل أن تقود حرباً (استباقية) على دولة تبعد (٦٠٠٠) آلاف ميل ، تأسيس خمسة حقائق أساسية في فكر الشعب الأمريكي كتمهيد لنشر الالاف من الفرق العسكرية ، وانفاق البلايين من الدولارات ، وتمثلت تلك الحقائق المزيفة تماما بما يأتي :–

١– للعراق يد بأحداث الحادي عشر من أيلول ، وأوله علاقته بالقاعدة .

٢– امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل والتي تشكل تهديدا للولايات المتحدة وحلفائها .

٣– سعي العراق الحثيث لامتلاك أو ربما قد امتلك مسبقا وسائل تصنيع واستعمال القنبلة النووية .

٤– ان احتلال العراق لن يكون نزهة فقط ، وانما دولة مليئة بالمواطنين المرحبين بقدوم قواتنا والذين سيتعاونون معنا بالكامل لاعادة بناء دولتهم .

٥– العراق هو الامة التي بمساعدة الولايات المتحدة وتحت اشرافها سيستطيع وبفترة قصيرة ان يصبح النموذج الديمقراطي في المنطقة .

ويضيف شير : ((هذه الاكاذيب الخمسة كانت اعتباطية إلى حد كبير ، لكنها اختيرت بادراك واضح لما ستحتاجه للتغلب على الآنعزالية السياسية المتأصلة لدى الأمريكان)) . يراجع كريستوفر شير ، المصدر السابق ، ص٢٩

(٤) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ، ص٧٦٦ .

تسحبوا الزناد كما فعلتم ولا تطلقون النار ...)) ، وقد وافقته رايس على كلماته[١] .

كان الدافع الأساس وراء إصرار الإدارة الأمريكية على احتلال العراق من أنـــه يعــد قلب المنطقة الجيوستراتيجية المحصورة بين حدود الصين عند قرغيزستان والمحيط الأطلسي عند المغرب العربي ، وفي تخوم سيبريا حتى المحيط الهندي والصحراء الإفريقيـــة الكبـــرى وهو ما اصطلح على تسميته في أدبيات الفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد بــــ **((الــشرق الأوسط الكبير))** [٢].

وإلى شيء من هذا القبيل أشار وزير البيئة وعضو البرلمان البريطاني مايكــل مــيش الذي قدم استقالته مباشرة بعد الحرب التي وقفت فيها بريطانيا إلى جانب الولايات المتحــدة ، في تقريره الذي نشرته صحيفة الغادريان اللندنية بعد استقالته : **((... يبــدو أن مـــا ســمي بالحرب على الإرهاب على ضوء أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م ما كان إلا أكذوبـــة استغلت كغطاء من اجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ... أن الأهـــداف الرئيسية التي وضع من اجلها هذا المخطط هي السيطرة على منطقة الخليج العربي واحتلال العراق حتى تضع أمريكا يدها على الثروة النفطية في هذه المنطقة . وان عمليـــة تحويـــل الولايات المتحدة الأمريكية حتى تصبح الدولة الأكبر والمسيطرة في العالم سوف تأخذ وقتـــا طويلا من دون وقوع أحداث مأساوية ومدمرة تعطي الإدارة الأمريكية المبرر لبـــدء تطبيـــق مخططها طبقا للمشروع الجديد . تلك الأحداث التي بدونها سوف لن يكـــون مـــن الممكـــن الشروع بتنفيذ المخطط . وان الباعث المحرك لهذا المخطط السياسي هو أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة بداتا تعرفان أن ضمان حصولهما على إمداداتهما مـــن النفط أصبح أمرا غاية في الأهمية))**[٣].

أما اللورد براون ، المدير التنفيذي لشركة النفط البريطانية ، فقــد حــذر الــشركات النفطية الأمريكية قبيل الحرب من الانفراد بعملية الاستحواذ على نفط العراق بعد الانتهاء من العمليات العسكرية المقررة[٤] .

---

(١) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص٢٠١ . وكان هنري كيسنجر قد اشار في اب ٢٠٠٢م إلى ضرورة ان تستحكم الولايات المتحدة الأمريكية في العالم والشرق الأوسط بقوله: ((... ان مسؤولية أمريكا الخاصة ، باعتبارها الدولة الاقوى في العالم ، هي ان تعمل باتجاه اقامة نظام دولي يقوم على اكثر من القوة العسكرية ، وان يسعى حقا لترجمة القوة إلى تعاون . وسيؤدي أي موقف اخر إلى عزلنا وانهاكنا)). مقتبس من : جوزيف سيرينيسوني وآخرون ، المصدر السابق ، ص١٥٧ .

(٢) ينظر : عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، المصدر السابق ، ص٢٠٥ .

(٣) ينظر : اياد الجصاني ، المصدر السابق ، ص٤٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٤٧ .

وذهب الصحفي النمساوي المعروف هوغو بـورتش ، ليوضح طبيعة الأهداف الأمريكية في العراق بقوله : **((... أن فكرة المؤامرة هذه شاعت في أوسع الصحف الأوربية انتشارا بسبب الهدف الرئيسي للإدارة الأمريكية من اجل تأمين إمدادات النفط من ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم ألا وهو العراق ، لأن الإدارة الأمريكية لا تريد أن ترى المملكة العربية السعودية تقع ضحية لثورة داخلية في نفس الوقت الذي يظل فيه صدام حسين على رأس الحكم في العراق . وعلى هذا الأساس شنت أمريكا الحرب على صدام حسين))** [(١)].

أما نصير عاروري ويعد من المراقبين المهمين فقد رأى بأن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على مهاجمة العراق واحتلاله نابع من محاولة واشنطن **((استخدام العراق كذريعة للحد من انتشار الأسلحة النووية وفق الشروط الأمريكية لا وفق شروط الأمم المتحدة ، ولتنذر أوربا بان واشنطن تتحكم بحبل نجاتها . لم يعد هناك مجال لاستقلالية أي عضو من أعضاء مجلس الأمن الدائمين في النظام العالمي الجديد الذي وضعه جورج دبليو بوش ... وهكذا فإن حرب العراق كانت ابعد من الإطاحة بالنظام [العراقي] ، وابعد من أسلحة الدمار الشامل ، بل أبعد من منطقة الشرق الأوسط أيضا))** [(٢)].

وذهب احمد القديدي، الأستاذ الجامعي وعضو البرلمان التونسي السابق ، في تحليلاته للحرب على العراق إلى ابعد من ذلك بكثير عندما أشار إلى طموحات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والمنطقة ككل ، بعد زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٨٤م في مهمة رسمية كان حينها مسئولا في الحكومة التونسية ، إذ يقول : **((... وأثناء وجودي هناك ، وجهت لي دعوه من شخصية كبيرة في البنتاغون [وزارة الدفاع الأمريكية] . وبعد أن لبيت الدعوة حدثني ذلك المسئول عن الرؤيا الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط وهو يرسم لي على الخارطة الموجودة أمامه كيف ترى أمريكا دول الشرق الأوسط ، ولقد علق ذلك المسئول قائلا بأن الدول العربية التي قسمت حسب مشروع الإمبراطورية البريطانية والفرنسية ، قد انتهى لأننا نحن الذين أنقذنا أوربا بعد الحرب العالمية الثانية من الجوع ، وأننا نضع اليوم خارطة جديدة للمنطقة حسب مصالحنا . فالعراق مثلا سيقسم إلى كانتونات ثلاث ، وسنقيم دولة كردستان على حساب سوريا والعراق، وان دول الخليج والسعودية**

---

(١) اياد الجصاني ، المصدر السابق ، ، ص٤٨ .

(٢) نصير عاروري ، المصر السابق ، ص٣٤ .

سيتحكم فيها الهنود . وان هذا ما يجب ان تكون عليه دول الشرق الأوسط من اجل إحكام السيطرة على منابع النفط التي نحن بأمس الحاجة لها على مدى قرن قادم)) [1].

وفي خلال عمليات التحضير لحرب العراق ، كان الدور الإسرائيلي لا يقل خطورة عن بقية الأدوار الأخرى التي لعبتها جهات دولية وعربية وإقليمية ، فقد كشف النقاب قبيل الحرب عن قيام إسرائيل بعقد مؤتمر هرتزليا الثالث (وهو مركز متعدد للمجالات السياسية والإستراتيجية) برئاسة الدكتور عوزي أراد ، وشهد هذا المؤتمر مداولات أمريكية – إسرائيلية حول العراق وإيران . وقد حضر ذلك المؤتمر الدكتور ماكس زينغر ، مؤسس معهد هدسون للدراسات الإستراتيجية والسياسية في واشنطن ، وقدم وثيقة قيل انه أعدها بطلب من إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ، ترسم خطط عديدة لمواجهة الإرهاب في العقدين القادمين حتى عام (٢٠٢٠) . وقد عرضت تلك الوثيقة جملة من السيناريوهات المحتملة و ((المرعبة)) التي تتحدث عن ما أسمته بـ ((**الإسلام الكفاحي**)) الذي سينشط ويوجه ضرباته للولايات المتحدة الأمريكية مسببا عشرات آلاف من القتلى الأمريكيين ، فضلا عن تهديده لأمن العالم الغربي ، ويسهم في حدوث خلافات داخلية كبيرة بين الأقطار العربية ، ويكون مبررا قويا لامتلاك بعض الدول للسلاح النووي مثل إيران ومصر والعراق والسعودية، وبينما يتوصل (الإسلام الكفاحي) هذا إلى السيطرة على الحكم في معظم الدول الإسلامية[2] .

وكان الملفت في هذه الوثيقة هو ربطها المباشر ما بين العراق وما أسمته ((**الإسلام الكفاحي**)) ، إذ تنتقل هذه الوثيقة حسب الصورة المرعبة إلى صياغة خطة لمقاومة ((**الإسلام الكفاحي**)) يكون أساسها **((إزاحة صدام حسين واستبداله بمؤتمر وطني عراقي))**، فضلا عن إشارتها لبعض التفصيلات الأخرى من قبيل مطالبة سوريا واليمن والسودان وليبيا بطرد المنظمات الإرهابية العاملة على أراضيها من خلال الوسائل السلمية والسياسية ، وحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على قاعدة (توطين اللاجئين) ، وحضر استخدام الإرهاب، وإنشاء دولة فلسطينية ملتزمة بأمن إسرائيل ، ولم يجري التطرق خلال تلك الوثيقة إلى المستوطنات ، أو حق العودة إلى حدود ١٩٦٧م على افتراض أن بالإمكان إخضاع الفلسطينيين ، كما سيفعل الأمريكيون في العراق و إيران[3].

---

(١) مقتبس من : أياد الجصاني ، المصدر السابق ، ص ص٥٨-٥٩ .

(٢) يراجع : بلال الحسن ، ((إسرائيل في ضوء نتائج الحرب)) ، في : أحمد يوسف أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص٣٨٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٨٠ .

وبالفعل سارت الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه ربط العراق بالجماعات الإسلامية (المتشددة) ، وبدا بأن واشنطن تحاول إيصال رسالة إلى العالم مفادها أن العراق يدعم وبقوة تلك المجاميع ، بل ويحتضنها، وجاء كل ذلك للاستمرار في حملة استعداداتها لتطبيق خطة الشروع في تغيير معالم الشرق الأوسط لصالح أمنها القومي وأمن اسرائيل الذي لا يقبل المساومة . وسيرا على تحقيق المصالح الأمريكية – الإسرائيلية ، وبالاستناد إلى كم هائل من المعلومات المضللة والمفبركة حول أسلحة العراق (المحظورة) ، والتي أصبحت بمثابة (الذريعة المناسبة) ، وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش إنذارا متلفزا في الثامن عشر من آذار ٢٠٠٣م يعطي فيه الرئيس العراقي مدة (٤٨ ساعة) ليغادر، برفقة ولديه ، العراق وإلا واجه الحرب[1] ، وقد جاء في خطاب الإنذار : **((مواطني الأعزاء ... أن الأحداث في**

---

(١) نبيل عبد الرحمن حياوي ، قصة سقوط بغداد . الوقائع الكاملة ليوميات حرب الخليج الثالثة، بيروت ، ٢٠٠٣م ، ص١٩ . يذكر الاستاذ سالم الجميلي ، مسؤول القسم الأمريكي في جهاز المخابرات العراقية السابق ، بأن الرئيس صدام حسين أضاع ما أسماه الجميلي ((لقاء الفرصة الأخيرة)) الذي كان سيتم بين وفد من المخابرات العراقية ومجموعة من ضباط المخابرات الأمريكية .C.I.A برفقة مسؤولين كبار من وزارة الخارجية الأمريكية ، والذي لو حصل ، على حد تعبير الجميلي ، لكان من الممكن التخلص من كابوس الحرب المزعج . واورد الجميلي بانه كان مقررا لهذه المحادثات ان تستمر مدة شهرين برعاية احدى الدول العربية التي لم يذكرها ، يتم في خلال هذه المدة الزمنية تسوية كل الأمور أو معظم المسائل العالقة بين الجانبين ، واوضح بأنه وقبل اللقاء المقرر اجراءه في واشنطن كنا قد استحكمنا على معلومات تفيد برغبة الإدارة الأمريكية انشاء قاعدة عسكرية رئيسية في العراق ،ولكننا،والكلام للجميلي ، لم نستطع ابلاغ الرئيس العراقي بذلك خشية من تعقد الامور مبكرا ، وقررنا التريث لحين ذهابنا إلى الولايات المتحدة ، ومن ثم نعود ونقول للرئيس صدام : تم فرض موضوع القواعد العسكرية خلال الاجتماع هناك ولم نعلمه قبل ذهابنا ، وعندها لكل حادث حديث . وفضلا عن ذلك يشير الجميلي إلى ان الأمريكان ارادوا تجديد امتيازات شركات النفط الأمريكية ، لتكون صاحبة الحصة الاكبر في استثمارات العراق ، كما ابدى الأمريكان رغبتهم في غلق ملف التسلح العراقي بأسرع وقت . ويستمر الجميلي في حديثه بالاشارة إلى وصول الدعوة الأمريكية لزيارة واشنطن والتي تضمنت شرطا امريكيا بوجوب ترأس الوفد العراقي من قبل طاهر جليل الحبوش ، رئيس جهاز المخابرات العراقية ، إلى جانب مدير الأمن المركزي في الجهاز نفسه ، وعند ذلك فقط رفض الرئيس صدام حسين شرط الإدارة الأمريكية في الخامس عشر من إذار ٢٠٠٣م ، أي قبل يومين من الاجتماع المقرر عقده بين العراق والولايات المتحدة.وبذلك انقطعت اخر سبل التخلص من الحرب،واغلقت الابواب الدبلوماسية، والقى بوش خطاب (الإنذار) في اليوم التالي لليوم الذي كان من المفترض ان يتواجه العراقيون مع الأمريكان سياسيا مما قد يؤدي إلى حل سلمي يعزز السلام في المنطقة . ويوضح الجميلي بأن رفض صدام حسين للمقترح الأمريكي كان غير مبرر على الاطلاق ، وقد يكون احد اهم الأسباب التي اودت بالعراق إلى الهاوية والاحتلال !! . مشاهد وانصات الباحث للقاء أجرته وبثته قناة البغدادية الفضائية يوم الثامن والعشرين من تشرين الأول ٢٠٠٩م ، تضمن خمس حلقات مع الاستاذ سالم الجميلي ، مسؤول القسم الأمريكي في جهاز المخابرات العراقية السابق ، أوضح من خلالها بعض من اهم جوانب العلاقات العراقية – الأمريكية منذ نهاية الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٨م إلى لحظات ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م .

العراق وصلت إلى الأيام النهائية لاتخاذ القرار)) [1] ، وقال بوش ملوحاً بجملة من الكلمات المفبركة : ((... **أن المعلومات الاستخباراتية التي جمعتها حكومتنا والحكومات الأخرى لا تدع مجالا للشك بان النظام العراقي مستمر في امتلاك وإخفاء البعض من أكثر أنواع الأسلحة التي تم اختراعها فتكاً))** [2] ، وبرر بوش قراره بالحرب استناده إلى قرار مجلس الأمن (١٤٤٤) الذي يفوض ، على حد استنتاج واشنطن ، ((**حق استخدام القوة في تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل))** [3] ، وهو بذلك يخالف نص القرار المذكور ، على اعتبار أن ذلك القرار لا يبيح استعمال القوة دون الرجوع إلى مجلس الأمن ليرى ضرورة ذلك من عدمه ، على الرغم من أن القرار (١٤٤١) حمل في طياته عبارة ((**العواقب الوخيمة**))، والتي لا تعني بأي حال من أن الأحوال ، ووفقا لتأكيدات روسيا وألمانيا وفرنسا والصين ، التفويض باستعمال القوة تلقائيا، كما اشرنا إلى ذلك في الصفحات السابقة .

وهكذا يبدو واضحاً ان الحرب التي سعت إليها الإدارة الأمريكية ضد العراق لم تكن رداً على هجوم مسلح استهدفها أو احد حلفائها ، وليست هي حرب استباقية دفاعا عن النفس ، إذ ليس هناك أي تهديد أو هجوم وشيك ، وليست هي ضربة وقائية ، اذ لا يوجد ما ينبغي استباقه والوقاية منه ، ولكنها حرب الافتراضات من أن العراق (سوف) يشكل خطرا في يوم ما من المستقبل القريب أو البعيد ، وبالتالي من غير المعقول أن تنشب حرب مدمرة للأجيال بسبب افتراض ضعيف أساسا وغير قابل للحياة ، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار إمكانية عمليات التفتيش في معالجة أي حالات طارئة تتعلق بأسلحة العراق (المحظورة) ، والمثيرة للجدل .

وقد كان المخطط الأمريكي المعلن للحرب – على الرغم من كل المبررات الأخرى[4]– يستهدف إسقاط نظام الرئيس العراقي على أساس ان شعبه يكرهه . فضلاً عن

(١) بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، ص١٩٩ .

(٢) أصدر الرئيس العراقي مرسوماً جمهورياً يوم الرابع عشر من شباط ٢٠٠٣م حضر بموجبه استيراد وتصنيع وانتاج وامتلاك أسلحة الدمار الشامل . يراجع : مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق... ، ص٧٦٤ ؛ جريدة الجمهورية ، بغداد ، ١٥ / شباط / ٢٠٠٣م .

(٣) بوب ود وود، خطة الهجوم... ،ص١٩٩.

(٤) يوضح الدكتور خير الدين حسيب بان هناك هدفإن رئيسيان للولايات المتحدة الأمريكية ، غير معلنين ، لاحتلالها العراق ، يتمثلان بالامساك بورقة النفط كورقة ضغط اقتصادية على بقية العالم ، وتحديدا على أوربا. اما الهدف الثاني الذي لايقل أهمية عن الأول فهو ضمان امن إسرائيل . لمزيد من التفاصيل حول اهداف الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق يراجع : خير الدين حسيب ((المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد (٣٠٧) ، السنة (٢٧) ، بيروت ، أيلول ٢٠٠٤م ، ،ص ص٦-٣٢ .

حالة الإنهاك التام الذي كان يعيشه العراق بسبب حصار الحلفاء له ، بجانب تجريده من أسلحته الفعالة ، وان جيرانه يقومون بتقديم التسهيلات اللازمة للقوات الأمريكية ، لاسيما الكويت وقطر والعربية السعودية [(١)] .

---

(١) لعبت الكويت دورا كبيرا في تهيئة العدوان الأمريكي لغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣م ، وكان الجانب العراقي قد أشار مراراً إلى الاعتداءات الكويتية على سلامة الأراضي العراقية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد احتشدت على اراضيها معظم القوات البرية التي اجتازت حدود العراق الدولية وصولا إلى بغداد ، فضلا عن ذلك فقد كشفت وثائق سرية صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية تؤكد حدوث لقاءات دورية بين مسؤولي الكويت وايران واسرائيل في الأردن لدعم المجهود الحربي الأمريكي ضد العراق ، وقد قام رئيس وزراء الكويت بزيارة سرية إلى إيران قدم خلالها مبلغ (١٤٠) مليون دينار كويتي كهدايا لخمسة من كبار المسؤولين في إيران ، وذلك ثمنا للمشاركة الإيرانية في المخططات الأمريكية و الإسرائيلية ضد العراق و الامة العربية . كما تشير الوثائق إلى ان الكويت قدمت مبلغ مليار دينار كويتي كمعونات للحكومة الإيرانية ، ولتضمن مشاركتها في اسقاط النظام السياسي في العراق تحت المظلة الأمريكية – البريطانية –الإسرائيلية . عن هذا الموضوع يراجع : جريدة الملتقى الدولي ، العدد (٤٩٠) ، السنة التاسعة ، بيروت ، ٣٠ / كانون الثاني / ٢٠٠٣م .

اما فيما يتعلق بالتسهيلات القطرية المقدمة للقوات الأمريكية ، فقد اشرنا اليها مسبقا من خلال تطرقنا للاتفاقية الموقعة بين وزير الخارجية القطري و وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بشان قاعدتي السيلية و العديد والتي انطلقت منها كميات هائلة من الصواريخ والطائرات باتجاه اهدافها المدنية و العسكرية داخل الاراضي العراقية. وبدا الموقف السعودي واضحا جدا من خلال ما اورده الصحفي الأمريكي بوب وورد في كتابه ((خطة الهجوم على العراق)) . فعلى الرغم من تاكيدات المسؤلين السعوديين بعدم السماح للقوات الاجنبية باستخدام الاراضي السعودية ضد العراق وكذا فعل الاردنيون أيضاً الا ان الحقائق التي اوردها (وورد) تشير الى خلاف ذلك تماماً ، فالسعوديين اعلموا بخطة الحرب على العراق في ١١ من كانون الثاني ٢٠٠٣م ، بعد لقاء سفيرهم بواشنطن بندر بن سلطان مع الرئيس بوش ورامسفيلد وريتشارد مايرز ، فضلا عن لقائاته اللاحقة بكونداليزا رايس وديك تشيني . وقبيل الحرب بأيام قليلة التقى بندر بالرئيس الأمريكي ومعظم مساعديه. ويشير وورد بأن الأمير السعودي بندر كان متعب الأعصاب ومرهق تعلو وجهه لحية شعثاء ليس كما كان في السابق ذو لحية محددة ، فسأله بوش ماذا الم بك ؟ اليس لديك شفرة حلاقة ؟ أو أي شيء تحلق به ؟ فاجاب بندر متوترا السيد الرئيس : ((لقد قطعت عهداً على نفسي بأن لا أحلق الى ان تبدأ هذه الحرب))، فاجابه بوش : ((حسنا إذا ستحلق قريبا جدا)) ، وبعد ليلة واحدة من خطاب الإنذار ، استقبل بوش بندر مجدداً فقال بندر : ((السيد الرئيس آمل الا تكون غيرت فكرك.. انك الآن قد نشرت انذاراً)) فقاطعه بوش قائلاً : ((لا تقلق يجب ان يكون لديك إيمان بي... ثق بي)) فقال بندر بطريقة (مسعورة جداً) كما يصف ذلك وورد ((انظر انني اثق بك ولكن بالله عليك انه من المتاخر جداً الآن لأي شخص ان يتراجع)). وجدير بالذكر ان الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد السعودية آنذاك كان على علم مسبق بكل هذه التفاصيل وأبدى موافقته عليها حرفياً وفور بدء العمليات العسكرية ضد العراق انطلقت فرق خاصة من الجيش الأمريكي ((كوماندوز)) من داخل الاراضي السعودية والاردنية لتشق طريقها باتجاه خرق الحدود العراقية ، والبدء فوراً بتنفيذ عمليات تخريبية ضد القوات العراقية والمنشآت العراقية الحدودية ، وكانت وظيفة تلك القوات الأساسية هي العمل على زعزعة أمن واستقرار العراق والتأثير على نظامه السياسي قبل وصول القوات البرية الى بغداد. وبذلك يثبت تورط المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية في عملية تدمير العراق وتسهيل عملية غزو العراق واحتلاله ، متناسين ما فعله العراق لأجل صيانة حقوق وكرامة الأمة العربية والإسلامية منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة حتى احتلاله عام ٢٠٠٣م . لمزيد من التفاصيل ينظر : بوب ود وورد ، خطة الهجوم ... ، الصفحات ١١٢ ، ١١٥ ، ١٨٣-١٨٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٨-٢١٩ .

ومع مطلع فجر يوم الخميس العشرين من إذار ٢٠٠٣م ، وبعد ساعة ونصف فقط من انتهاء المهلة التي حددها بوش للرئيس العراقي و ولديه للتنحي عن السلطة وتــرك الــبلاد ، بدأت حرب الخليج الثالثة واسعة النطاق بحملة قصف جوي وصاروخي على بغداد وكل مــدن العراق الأخرى . وقد بدأت العمليات العسكرية في الساعة الثانية وخمــس وثلاثــون دقيقــة بتوقيت غرينش (الخامسة وخمس وثلاثون دقيقة) بتوقيت بغداد ، بعد خطاب متلفز للــرئيس الأمريكي أعلن فيه نهاية الحلول الدبلوماسية وبداية الحــرب[١] ، وجــاء فيــه : **((مــواطني الكرام... في هذه الساعة بدأت القوات الأمريكية وقوات التحالف المراحل الاولى للعمليــات العسكرية لنزع أسلحة العراق وتحرير شعبه والدفاع عن العالم فــي وجــه خطــر كبيــر . وبموجب أوامر أصدرتها بدأت قوات التحالف ضرب أهداف منتقاة لها أهمية عسكرية تنسف قدرة صدام حسين على شن الحرب . هــذه هــي المراحــل الاولــى مــن حملــة واســعة ومنسقة ...))** [٢] .

ورداً على ذلك وجه الرئيس العراقي صدام حسين خطاباً إلى الشعب العراقي معلناً بداية صفحة جديدة من القتال ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومن تعاون معها ، قال فيه: **((... مع صلاة الفجر لهذا اليوم ٢٠٠٣/٣/٢٠م الموافق ١٧/محرم الحرام / ١٤٢٤هــ ، ارتكب المجرم الأرعن بوش الصغير هو وأعوانه جريمته التي كان يتوعد بها العراق والإنسانية يردف فعله الإجرامي من تعاون معه ، وبذلك أضاف هو وأتباعه إلى سلسلة**

---

(١) نبيل عبد الرحمن حياوي ، المصدر السابق ، ص١٩ ، ٢٤ . و للتفصيل عن سير العمليات العسكرية من يوم ٢٠/ ٣ / ٢٠٠٣ م إلى يوم ٢٠٠٣/٤/٩، يراجع : طه نوري ياسين الشكرجي ، الحرب الأمريكية على العراق ، بيروت ، ٢٠٠٤م ، عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، المصدر السابق ، ص٢٤٢ – ٢٨٩ .

(٢) ينظر : النص الكامل لخطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش (خطاب الحرب) في : مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ،ص ص٩٨٥ –٩٨٦ . أن أي تحليل منصف لخطاب (الحرب) الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣م ، يوضح بصورة جلية بان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كان مستهزئا بكل القيم الإنسانية والأخلاقية ، فهو يريد تحطيم بلد مسالم ومحروم من أبسط مقومات الحياة بسبب أكثر من اثنا عشر عاما من الحصار الأمريكي والغربي في وقت كانت أسباب ذلك الحصار المميت قد زالت، وباعتراف مسؤولين كبار في الإدارة الأمريكية ومجلسي النواب والشيوخ وحتى من الأمم المتحدة ذاتها ، وهي الجهة المسؤولة والتي سبق وان اصدرت حزمة قرارات المقاطعة والعقوبات ضد العراق بعد ازمة الخليج الثانية ١٩٩١م ، وبوش يتحدث عن النصر متناسيا ان لا نصر لمعتدي حتى لوكانت الغلبة لجيوشه وأسلحته العاتية ذات الدمار الشامل ، والتي كان يهدد الغير بامتلاكها ، وهو أول مستخدميها ضد الابرياء من المدنيين . وعلى ذلك يمكن ان نضع خطاب الحرب على العراق في اطار التشجيع على القتل والابادة الجماعية لدولة و مؤسسات وشعب وحضارة مع سبق الاصرار والترصد ، الأمر الذي كان حقيقة واقعة ولا مبالغة .

جرائمهم المخزية بحق العراق والإنسانية بداية جرائم إضافية أخرى . ايها العراقيون والغيارى في امتنا فداكم وفدى مبادئ امتنا المجيدة وفدى رايات الجهاد و دينها و معانيها ، النفس و الأهل و الولد ...)) [١] .

وبعد اندلاع المواجهة العسكرية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، حمل كوفي أنان ، الأمين العام للأمم المتحدة ، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبموجب القانون الدولي **((المسؤولية الكبرى))** لحماية المدنيين العراقيين ، واعتبر أن ملايين الأشخاص عبر العالم خاب أملهم بسبب الحرب على العراق [٢].

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هدفها في أن تظل القوة الدولية الأقلى في العالم[٣] . ويرى هيرو ، إن الغزو الأنكلو – أمريكي للعراق – كما يسميه ، إذ يرفض قبول تعريف التحالف – يمثل ظاهرة فريدة في الحروب الحديثة ، لكونه أول حرب أمريكية – بريطانية مستندة كليا على معلومات مضللة وكاذبة ، ولا أساس لها من الصحة [٤]. أما نبيل حياوي ، القاضي العراقي ، فيشير إلى أن الإدارة الأمريكية هددت العراق دولة وحكومة وشعبا ، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم ، وأمعنوا في التهديد وتوجيه الإنذارات ، وعرقلوا ولأكثر من مرة أعمال الأمم المتحدة في العراق بشان الأسلحة وغيرها ، وأشعلوا حرباً أودت بسلامة الأراضي وقضت على الاستقلال السياسي لدولة ذات سيادة دون أي مسوغ أو هدف غير المصالح الذاتية للمعتدين ، الأمر الذي جعل تلك الدول ، معتدية وخارجة على القانون وخارقة حد البشاعة والوقاحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها[٥] .

وفي التاسع من نيسان ٢٠٠٣م ، دخلت القوات الأمريكية قلب العاصمة بغداد ، وأسقطت بذلك كل مقومات الاستقلال ، التي ابتدأت في الثالث من تشرين الأول ١٩٣٢م بدخول العراق عضوا مؤسساً في عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، ووضعت

---

(١) ينظر : نص خطاب الرئيس العراقي حول بداية اندلاع حرب الخليج الثالثة في : مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ... ،ص ص٩٨٦-٩٨٧ .

(٢) نبيل عبدالرحمن حياوي ، المصدر السابق ، ص٢٤ .

(٣) ينظر : لورا نصره ، ((بداية النهاية))، مجلة " المدار " ، العدد السادس ، السنة الاولى ، بغداد ، ٢٥ / كانون الثاني / ٢٠٠٤م ، ص٨ .

(٤) ديليب هيرو ، اسرار واكاذيب .. عملية ((تحرير العراق)) وما بعدها ، نيويورك ٢٠٠٤م ، الصفحة الرئيسية ، لموقع : .Aljazeera . net ، زاوية كتب . سنة الدخول ٢٠٠٤م –٢٠٠٥م .

(٥) نبيل عبدالرحمن حياوي ، المصدر السابق ، ص١٥ .

الولايات المتحدة باحتلالها العراق أولى خطواتها للهيمنة على الشرق الأوسط ومقدراته[١] . وأعلنت الإدارة الأمريكية بوضوح لا لبس فيه ، إن احتلال العراق يمثل **((خط الشروع الأول في عملية تغيير شاملة تستهدف تغيير خريطة المنطقة))** [٢].

وقد تنبأ الكثير من الباحثين بأن عملية استهداف العراق واحتلاله لن تكون نهاية المطاف ، بل سيكون مجرد البداية فقط ، وان الدور سيأتي على بلدان أخرى . وفي هذا الصدد يقول الدكتور عماد جاد الكاتب والخبير في العلاقات الدولية : **((أيضا لا ينبغي أن تتصور دولة عربية ما أو كيان كبير انه سيكون بمأمن عن هذه العملية ...))**[٣] وهذا ما نلحظه عند كتابة هذه السطور .

---

(١) مجلة " المدار " العدد السادس ... ، ص١٠ . و للتفاصيل عن دور الفكر الديني المتصهين لبوش وادارته في الحرب على العراق ، يراجع : منصور عبد الحكيم ، حكومة العالم الخفية ، دولة فرسان مالطة وغزو العراق ، دمشق – القاهرة ، ٢٠٠٩م .

(٢) مجلة " المدار " ، العدد السادس ... ، ص١٠-١١.

(٣) عماد جاد ، المصدر السابق ، ص١١٢.

الخاتمة

ذكرنا في صفحات هذه الأطروحة أن الولايات المتحدة الأمريكية اهتمت بالعراق منذ مدة طويلة سبقت احتلالها له في مفتتح القرن الحادي والعشرين لا بسبب أهمية موقعه الإستراتيجي فحسب ، وإنما بسبب وجود موارد نفطية هائلة فيه ، وكونه أحد آخر دولتين تنضب فيهما الثورة النفطية في العالم . هذا فضلاً عن امتلاكه لثروة بشرية ولعمقه الحضاري المعروف .

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من الحروب التي خاضتها وانتصرت فيها ومنحتها هذه الحروب الأولوية في أن تعيد تشكيل خارطة العالم بما يحقق لها التفوق في السياسات الدولية ، ويمنح شركاتها النفطية امتيازات هائلة على حساب الدول المنافسة لها ، فقد كان الهدف الإستراتيجي الأكبر للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط إبان فترة الحرب الباردة هو تأمين تدفق النفط بأسعار متدنية إليها وإلى حلفائها الغربيين لأن النفط كان عنصراً هاماً وحاسماً في النواحي الاقتصادية والعسكرية ، وبدون النفط الذي عدّ ((شريان دم العالم)) فإن الاقتصاد الأمريكي يضعف ومعه الاقتصاد الغربي ، وبضعف الاقتصاد فإن القوة العسكرية تصبح غير قادرة على محاربة الإتحاد السوفيتي ومواجهته لأن السوفيت كانوا متفوقين على الأمريكان والدول الحليفة لهم في هذا المجال لوجود المنابع النفطية في الأرض السوفيتية .

ولم يكن بإمكان الأمريكان مواجهة السوفيت خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلا من خلال إيجاد نظم وحكومات حليفة لها في منطقة الشرق الأوسط مثل إيران ، المملكة العربية السعودية ، مصر وإسرائيل التي كان عليها مواجهة النفوذ السوفيتي وعرقلة توسعه في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، لاسيما إن حروب التدخل الأمريكية أثبتت فشلها ، وأثارت الوضع الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الخسائر التي تمخضت عنها مثل حرب فيتنام التي كانت درساً قاسياً للأمريكان ، فتم تبني الحرب بالنيابة أو ((سياسة العمودين المتساندين)) أو غيرها من السياسات التي رسم معالمها عدد من أساطين السياسة الأمريكية المعاصرة .

بالمقابل أثبتت الحروب العربية – الإسرائيلية ضرورة تحييد العراق ومنعه من تقديم الدعم اللازم للمنظمات الفلسطينية ولدول المواجهة لكون جيشه شارك في كل الحروب التي خاضها العرب ضد إسرائيل ، وبالتالي فإن إضعافه أو جره إلى حروب إقليمية من شأنه أن

يسمح لمخطط (السلام) أن يتحقق ، أو أن يفسح المجال أمام حوار فلسطيني – إسرائيلي يجعل أمن إسرائيل حقيقة واقعة بدلاً من أن يبقى هذا الأمن مهدداً باستمرار ، فجاءت التغييرات التي شهدتها إيران عام ١٩٧٩ ووصول المؤسسة الدينية إلى السلطة فيها فرصة لجر العراق إلى حرب إقليمية لا منتصر خارجاً منها وتُستَنزَف فيها إمكانات العراق الاقتصادية والعسكرية .

وقد أدى خروج العراق من الحرب مع إيران (١٩٨٠ ــ ١٩٨٨) بخبرات عسكرية، كبيرة وعدم اهتزاز إمكانات جيشه رغم مرور ثمان سنوات عليها إلى أن تفكر الولايات المتحدة الأمريكية بجر العراق إلى حرب ثانية لأن أهدافها في حرب الخليج الأولى لم تتحقق بأكملها ، فبحثت عن أدوات لها ، فوجدت في بعض النظم الخليجية ، لاسيما الكويت ، ضالتها المنشودة ، واستغلت ردود الفعل السريعة لدى الرئيس العراقي واندفاعه واعتقاده أن ظروف الحرب مع إيران مازالت قائمة ، وإن احتلاله للكويت لن يواجه برد فعل قوي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لأنه سيرضي مصالحها النفطية ولن يهددها في حالة ضم الكويت إليه ، فوقع في الفخ الأمريكي ، ليأتي دخول العراق إلى الكويت واحتلاله لها فرصة ذهبية للأمريكان لكي يتجاوزوا أزمتهم الاقتصادية التي وصلت إلى عجز يقدر بنحو (٢٢٠) مليار دولار عام ١٩٩٠ .

لقد كان غرض الولايات المتحدة الأمريكية من تحشيدها للدول الغربية وغيرها في شن الحرب ضد العراق عام ١٩٩١ وتمويل حملتها من حلفائها ومن دول الخليج العربي هو تحولها من دولة مدينة إلى دولة دائنة والهيمنة على هذه المنطقة الحيوية وتدمير العراق كقوة عسكرية مهمة لصالح إسرائيل وتهيئة الخليج العربي لإستراتيجية أمريكية جديدة بعد أن أستخدم الأمريكان وحلفائهم ما يوازي حجم المتفجرات التي ألقت على هيروشيما اليابانية ثماني مرات قاتلة حسب أدنى تقديرات الصليب الأحمر الدولية .

وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ التي تباينت الآراء حولها ، والأهداف التي من ورائها لتمنح الأمريكان والرئيس بوش (الابن) ((فرصة العصور)) لوضع المخططات المتوافرة لمهاجمة العراق ، وإدخاله في ((محور الشر)) مع إيران وكوريا الشمالية ، وبالفعل تم إطلاق مشروع ((مستقبل العراق)) الذي جعل الكونغرس الأمريكي يقر مشروعاً أعطى لبوش سلطة استخدام القوة في العراق ((كلما رأى ذلك ضرورياً ومناسبا)).

ولم تكن الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بعيداً عن الهيمنة الأمريكية ومخططات صانع القرار الأمريكي في ضرب العراق وإسقاط نظامه السياسي ، فأسهمت بدورها في إصدار القرارات الواحد تلو الآخر ضد الشعب العراقي ، وحذرت النظام العراقي من عدم

التعاون مع فرق التفتيش الدولية عن الأسلحة والتي أثبتت كل الوقائع إنها كانت ذريعة استخدمت من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية ليس إلا .

وهكذا سعت الإستراتيجية الأمريكية للتخلص من النظام السياسي في العراق وإنهاء حكم صدام حسين له من خلال حملة سريعة عرفت بعملية ((**حرية العراق**)) وخلق حكومة موالية للولايات المتحدة الأمريكية في بغداد ، وإنشاء قواعد أمريكية تسهل عملية الهيمنة عليه لأن وجود مثل هذه الحكومة سيسمح للولايات المتحدة بإجراء تعديلات وتغييرات في الخارطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط .

لقد كانت عملية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ خطوة رئيسية باتجاه إجراء تغييرات في معالم الشرق الأوسط ، ومنها منح الأنظمة المعارضة للولايات المتحدة الفرصة لإصلاح مواقفها أو إزالتها نهائياً لأن احتلال العراق وإسقاط نظامه السياسي كان درساً لتلك الأنظمة فأقدمت ليبيا ، على سبيل المثال لا الحصر ، على تفكيك مشروعها النووي والتخلي عنه نهائياً ومحاولة فتح صفحة جديدة مع الأمريكان فضلاً عن ذلك فإن الأمريكان سيتخذون من (درس العراق) تهديداً لدول الشرق الأوسط من إنها تدعم الإرهاب الدولي ، وإن هذه الدول يجب تغيير أنظمتها السياسية لأنها بعدم مكافحتها للإرهابيين تشكل خطراً بالغاً على الأمن القومي الأمريكي .

وأخيراً فإن احتلال العراق كان في بعض جوانبه ضماناً لأمن إسرائيل فلقد خرج العراق من خانة المهددين لها ، وأضحى تأجيل إقامة الدولة الفلسطينية إلى حين هدفاً لها . وبهذا فإن تطوير العراق لأسلحة نووية ووجود صلات بين النظام السابق في العراق وتنظيم القاعدة الإرهابي ، وكون الرئيس العراقي الأسبق ((**مغامر**)) كبير لا تضمن نتائج أفعاله ، وإقامة دعائم الديمقراطية في عراق ما بعد صدام حسين لم تكن إلا ذرائع استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل احتلال العراق وإسقاط نظامه السياسي لصالح تنفيذ خطط الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي عملت من أجلها أكثر من نصف قرن.

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق :

أ- الوثائق العراقية :

١- وثائق دار الكتب والوثائق د.ك.و (المكتبة الوطنية) :

- د . ك . و ، التسلسل ١٩٠٩ ، الاضبارة ب / ٩ ، عنوانها : تقرير لجنة مونرو للكشف التهذيبي ، الوثيقة رقم ٦٧ .
- د . ك . و ، التسلسل ١٥٦٨ ، الاضبارة ف ٤٠ ، عنوانها : شركة دوكلاس الأمريكية، الوثيقة رقم ١٨٢ .
- د . ك. و . ، ملفات مجلس السيادة ، التسلسل ٢٢٤ / ٤١١ ، كتاب من وزارة الخارجية العراقية / الدائرة السياسية / الشعبة الغربية ، الرقم ٤ / ٩٥٠ / ٢ / ٣٠٩٣٤ إلى ديوان مجلس السيادة ، ٢ أيلول ١٩٥٨ ، الوثيقة رقم ٧١.
- د. ك. و ،قرارات مجلس الوزراء /العهد الجمهوري ، التسلسل : بلا، الملف رقم ٦ ، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٩ / حزيران / ١٩٦١.
- دار الكتب والوثائق : بغداد ، التسلسل ٥ / ٢ / ٢١ ، عنوانها : المعاهدات العراقية – البريطانية ، معاهدة ١٩٣٠ ، الوثيقة رقم ١٦.
- د . ك . و ، التسلسل ٥ / ٢ / ٢١ ، عنوان الاضبارة : القنصلية العراقية في نيويورك ، تاريخها ١٩٤٠ -١٩٤٢ ، الوثيقة رقم ١٨ .

٢- وثائق وزارة الخارجية العراقية :

- ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف رقم خ/ ٧٣١ / ١٣ ، عنوانها : الرسائل المتبادلة بين السفير الامريكي في بغداد ووزارة الخارجية العراقية ، تاريخها : آيار ١٩٥٧، الوثيقة رقم ١٧٧
- وزارة الخارجية العراقية ، سياسة عدم الانحياز في بلغراد . خطاب : هاشم جواد وزير الخارجية العراقي في مؤتمر بلغراد ١٩٦١ ، بغداد ، ١٩٦١.
- وزارة الخارجية العراقية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية، ج٨ ، بغداد ، ١٩٦٥.

- ملفات وزارة الخارجية العراقية ، ملفات عام ١٩٦٨ ، كتاب من وزارة الخارجية العراقية إلى وزارة الإعلام حول ما نشرته الصحف الأمريكية عن العراق في ٢٢ آب ١٩٦٨ ، الوثيقة رقم ١٧٧ .
- ملفات وزارة الخارجية العراقية لعام ١٩٦٠ ، النص الكامل لمحضر الاجتماعيين المنعقدين في مقر الزعيم عبد الكريم قاسم مع الشركات النفطية في ٢ -٦ نيسان ١٩٦٠ ، بغداد ،١٩٦٠.
- وزارة الخارجية العراقية ، النزاع العراقي – الإيراني (ملف وثائقي) ، بغداد ، كانون الثاني ، يناير ، ١٩٨١.
- ملفات وزارة الخارجية العراقية لعام ١٩٨٦ ، التقرير الإقتصادي السنوي للسفارة العراقية في واشنطن للعام ١٩٨٥-١٩٨٦.
- ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف رقم ذ / ١ / ٦٣ ، ملفة الدكتور موسى الشانبدر، التاريخ : ١٦ كانون الثاني ١٩٣٣ ، الوثيقة رقم ١-٥
- ملفات وزارة الخارجية العراقية الملف رقم ذ / ٧٧/١ ، ملفة عبدالله بكر ابراهيم ، التاريخ : ١٩٤٠ ، الوثيقة رقم ٣ -٥

٣- وثائق شركة النفط الوطنية :

- وثائق شركة النفط الوطنية لعام ١٩٦٤، الملف رقم ٦٠ / ١٢ ، عنوانه : موضوع الاستثمار ، عروض شركة سنكلير الامريكية ، ملخص الاستيضاحات لشركة النفط الوطنية مع محضر الاجتماع في مكتب رئيس مجلس الإدارة مع المستر نكاسيان والمستر مور ممثلي الشركة في ٣٠ / ٤ / ١٩٦٤ ، الوثيقة رقم ١٦ .
- وثائق شركة النفط الوطنية لعام ١٩٦٤ ، الملف ٨٢ / ٢٣٢ ، عنوانه : موضوع الاستثمار ، عروض شركة كونتنتال اويل كومبني الامريكية ، موجز المباحثات المبدئية مع الشركة في ١٦ / ٤ / ١٩٦٤ ، الوثيقة رقم ١٨ .

ب – الوثائق الأمريكية :

وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة

Foreign Relation of United States (F .R .U . S.)

- F .R .U . S., 1958 – 1960 , Vol . X II, Memorandum, From : The Director of Intelligence and Research (Cumming) To: The Counselor (Reinharlt) , Washington , 22 July 1958.
- F .R.U.S., 1958 – 1960 ,vol. XII , Memorandum of Telephone Conversation Between President Eisenhower and Secretary of State Dulles, Washington ,15 July 1958 .
- F.R .U. S., 1958 – 1960 , Vol. X ll , From : US . Army Attach in Iraq , To : Foreign Office , Washington , 14 July 1958.
- F.R .U.S., 1962 – 1963 , Vol . XV III, No .174, subject: Intern policy Guidelines for Dealing with Iraq and with the Implications for the Middle East of the Recent Iraqi coup, Washington, 2 March 1963.
- F.R.U. S. , 1958-1960,Vol.ll,Subjet : ((Intelligence note Attitude of New Iraqi Leaders ,Press and Radio Toward The V. S. and Pro-western Arab Regimes)) , Mem .From :The Director of Intelligence and Research (cumming),To: Secretary of State Dulles ,Washington, 22 August 1958.
- F.R.U.S ., 1961 – 1962 , Vol . XVII ,Memorandum , From: The Department of State Executive Sceretary , To:The president Special Assistant for National Secretary , Washington , 20 Jun 1962.
- F.R.U.S, 1961 – 1963 , Vol . VIII , No . 361 , Circular Telegram, From : The Department of State , To : Certain posts , Washington , 15 November 1963.
- F.R.U.S. , 1958 – 1960 , Vol . X II , From : The Embassy in Iraq ,To: The Department of State, Washington , 14 July , 1958 .
- F.R.U.S. , 1958 -1960 , Vol . X II, , From : Under Secretany Murphy , To : The D.S. Baghdad , Tel . No . 542 , 3 August 1958.
- F.R.U.S. , Vol. XXXI ,1964 -1968 , From : J.W Foster , To : Foreign Office , in :17 July 1968 , No : 12 / 63 – 7 / 68 , Secret , Washington .DC.
- F.R.U.S., 1958 – 1960 , Vol . X ll , From : The Embassy in Iraq , Baghdad , To : The Washington D. C. ,14 July , p . 315.
- F.R.U.S., 1958 – 1960 , Vol . XII, Editorial , Washington, 14 July 1958 .
- F.R.U.S., 1958 – 1960 , Vol . Xll , From : Gerard Smith , Baghdad , To : The Secretary of State , Washington, 18 July 1958 .

- F.R.U.S., 1958 -1960 , Vol . XII, Briefing Notes by Director of Central Intelligence Dulles, Washington , 14 July 1958 .
- F.R.U.S., 1962 – 1963 , Vol. XVIII, Telegram , From : The Department of State , To : The Embassy in Iraq , Washington, 5Feb 1963.
- F.R.U.S., 1962 -1963 ,vol . XVIII, No.276,Subject : " United States Military and Economic Assistance to Iraq " , Memorandum , From : The Department of State Executive Secretary (Brubect) , To : The president Special Assistance for National Security Affairs (Bundy) , Washington , 19 JUNE 1963.
- F.R.U.S., 1962 -1963 ,Vol. XVIII,No 204 , Memorandum , From : The Sannders of the National Security Couucil Staff , To: The presidents Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , Washington,2 April 1963.
- F.R.U.S., 1962 -1963,Vol .XVIII, Memorandum , From : Stephn O. Euque of Burea of International Security Affairs Department of Defense , To : The Deputy Assistant Secretary Affairs (Solan) , Washington , 8 Feb 1963.
- F.R.U.S., From :Edward L. Peck (Baghdad), To : Secretary of State, Washington No: 254 , 24 \ 4 \ 1980 .
- F.R.U.S.,1962 -1963 ,Vol . XXI,No.173, Telegram , From: The Embassy in Iraq ,To : The Department of state , Baghdad,35 April 1965 .
- F.R.U.S.,1962 -1963, Vol .XVIII, No.159, Memorandum ,From : Robert W. komer of the National Security Staff, To : president Kennedy Washington, 20 f eb 1963.
- F.U.R.S ., 1958 – 1960 , Vol . X II , Subject , "Recognition of New Iraqi Government " , Mem . From: The Assistant Secretary of States for Near Eastern , South Asian and African Affairs (Rountree) , To : Secretary Dlles , Washington , 23 July 1958 .
- F.R.U.S, 1958- 1960 Vol . XII , Report John S.D Eisenhower To the president Eisenhower , 28 Feb 1959.
- USNA , 870G ,00 \ 544 , From : US State DEPART MENT , To : Embassy Baghdad , 7 April 1941 , Washington . D.C .
- USNA , 890 G27 \ 152, From :The American Minister (L.H ederson) , TO : USs Legation (Baghdad) , 15 Dec 1943.
- USNA ,870 GOO \ 544 ,From : US . Embassy (Baghdad), To : US States Department (Washington), 7 April 1941.

ثانياً : الكتب الوثائقية :

- عبد العظيم مناف ، من بلفور إلى باتلر : العراق وأمريكا . التحدي الذهبي : الشريعة.. الشرعية .. الشعار ، القاهرة ، ١٩٩٩.
- مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق .يوميات – وثائق – تقارير ، ١٩٩٠–٢٠٠٥ ، بيروت ،٢٠٠٧.
- نبيل السمان ، وثائق وزارة الدفاع الأمريكية في حرب الخليج – عاصفة الصحراء ، دمشق ، ١٩٩٣ .
- وزارة الدفاع ، محاكمات المحكمة العسكرية العليا ، ج٣ ، بغداد ، ١٩٥٩.

ثالثاً : كتب المذكرات :

- امين هويدي ، ٥٠ عاماً في العواصف . ما رأيته قلته ، ط٢ ، القاهرة ، ص٢٠٠٤.
- جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ٠ ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧ – ٢٠٠٠ ، بيروت ، ٢٠٠٣.
- خالد علي الصالح ، على طريق النوايا الطيبة ، تجربتي مع حزب البعث ، بيروت ، ٢٠٠٠.
- ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ، ج٢ ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- سعدون حمادي ، مذكرات وآراء في شؤون النفط ، بيروت ، ١٩٨٠.
- عارف عبد الرزاق ، شهادة رئيس الوزراء الاسبق مطبوع على الالة الطابعة ، بغداد، د . ت.
- عدنان الباجة جي ، مزاحم الباجة جي (سيرة سياسية) ، لندن ، ١٩٨٩
- عزيز الحاج ، شهادة للتأريخ ، أوراق في السيرة الذاتية السياسية ، باريس ، ٢٠٠٢.
- فخري قدوري ، هكذا عرفت البكر وصدام . رحلة ٣٥ عاماً في حزب البعث ، لندن، ٢٠٠٦.
- كاظم الخلف ، ذكريات دبلوماسية، إصدار وزارة الخارجية العراقية – القسم الصحفي – ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٢.
- محمد المشاط ، كنت سفيراً للعراق في واشنطن .. حكايتي مع صدام في غزو الكويت ، بيروت ، ٢٠٠٨.

- مذكرات ايزنهاور، تعريب : يونغان هيوبورت ، بيروت ، ١٩٦٩
- مذكرات سندرسن باشا . طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨ ــ ١٩٤٦ ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٨٢
- مذكرات شوارتزكوف ، الأمر لا يحتاج إلى بطل! ، تعريب: نور الدين صدوق وغلاب الجابري ، دمشق ، د٠ت ٠
- ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ،ط٣ ، بيروت ، ١٩٧٨.
- هاني الفكيكي ، اوكار الهزيمة ، بلا ، ١٩٩٢.
- يفجيني بريماكوف ، حقول ألغام السياسة ، . تعريب: عبد الله حسن ، موسكو ، ٢٠٠٨.

رابعاً : الرسائل والأطاريح العلمية :

- أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري ، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٨٣.
- أسماء صلاح الدين صالح الفخري ، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (إبن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .
- احمد ساجر جاسم الدليمي ، نفط العراق . دراسة تاريخية ١٩٦٣ – ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) – جامعة بغداد ، ١٩٩٧.
- احمد لؤي صالح مهدي التميمي ، دور الجيش في أحداث العراق السياسية ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، ٢٠٠٤.
- أياد علي ياسين سرحان ، بواكير النشاط الأمريكي في العراق حتى عام ١٩٢١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ــ جامعة الموصل ، ٢٠٠١ .
- بشار فتحي جاسم العكيدي ، صراع النفوذ البريطاني ــ الأمريكي في العراق ١٩٣٩ ــ ١٩٥٨ دراسة تأريخية سياسية ، رسالة ماجستير عير منشورة كلية التربية ــ جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ .

- ثامر برد مهدي الحديثي ، موقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في التطورات السياسية في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة،قدمت إلى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٤.
- جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ــ ١٩٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ــ جامعة بغداد ، ١٩٧٥ .
- حسن تركي عمير الأوسي ، إيران والقضايا العربية (١٩٧٩-١٩٩١) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٨.
- خليل علي مراد ، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي ١٩٤١ ــ ١٩٤٧ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ــ جامعة بغداد ، ١٩٧٩ .
- سمير عبد الرسول عبد الله العبيدي، محمد صديق شنشل ودوره السياسي في بغداد حتى عام ١٩٥٩،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب– جامعة بغداد ، ١٩٩٧ .
- سنان صادق حسين الزبيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية _ جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- صالح محمد خضير الدليمي ، الدبلوماسيون البريطانيون . دورهم في العراق ١٨٣١ــ١٩١٤ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ــ الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٣ .
- عادل محمد حسين العليان ، التغلغل الصهيوني في إيران ١٩٤١ – ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ٢٠٠٣.
- علياء محمد حسين الزبيدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨ دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات –جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.
- غزوان هادي حسن ، موقف دول ميثاق بــغداد (المعاهدة المركزية) من التطورات السياسة في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ ــ ٨ شباط ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التأريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٥.
- فاطمة حمدي عبدالرحمن العاني، العلاقات العراقية ــ الأمريكية مابين ١٩٦٧ــ ١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد ، ١٩٨٨
- فهد مزبان خزار ، توجهات إيران نحو أقطار المشرق العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨.

- قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة – جامعة بغداد ، ١٩٧٨.
- كوثر عباس عبد ، تطور العلاقات العراقية – الأمريكية للفترة ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية الاشتراكية – الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٢ .
- محمد جاسم محمد ، العلاقات العراقية – الخليجية ١٩٥٨ – ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة – جامعة بغداد ، ١٩٨٠.
- محمد جواد مهدي ، أثر الأيديولوجية في السياسة الخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة – جامعة بغداد ، ١٩٨٣.
- ميساء محمد السامرائي ، البعثات الآثارية الأجنبية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية –الجامعة المستنصرية ، بغداد، ٢٠٠٢ .
- نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٧٩ .

خامساً : الكتب العربية والمعربة :

- إبراهيم خليل العلاف ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية دراسات في التأريخ والسياسة والنفط والتعليم ، مركز الدراسات الإقليمية ، سلسلة شؤون اقليمية رقم (٧) ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ .
- أ . ج . جرانت وهارود تمبرلي ، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩ – ١٩٥٠) ، ج٢ ، ترجمة : محمد علي ابي درة ولويس اسكندر، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- أحمد عبد المجيد ، استمالة العاطفة . فيالق الدعاية الأمريكية التي مهدت لغزو العراق ، بيروت ، ٢٠٠٨.
- أحمد طه خلف الله ، سقوط العرب في الحرب على العراق ، الأسباب والنتائج ، دمشق – القاهرة ، ٢٠٠٤.
- أحمد كمال شعث ، العراق المغبون .. وتداعيات حرب الخليج ، القاهرة ، د.ت.
- أحمد منصور ، النفوذ اليهودي في الإدارة الأمريكية ، دمشق ، ١٩٩٧.

- أحمد نوري النعيمي وحسين علي الجميلي ،النظام السياسي في تركيا وايران ، بغداد ، د.ت.
- أحمد يوسف أحمد وآخرون،احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، بيروت ، ٢٠٠٤.
- احمد عبدالرزاق شكارة ، الدور الاستتراتيجي للولايات المتحدة في الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات ، دبي ، ١٩٨٥.
- أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري ، العلاقات العراقية ــ الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ، بغداد ، ٢٠٠٦ .
- أشرف راضي ، المؤامرة الأمريكية العراقية لإحتلال الكويت بين الحقيقة والخيال ، القاهرة ، ١٩٩٢.
- آلان غريش ودمنيك فيدال ، الخليج : مفاتيح لفهم حرب معلنة ، ترجمة : إبراهيم العريس ، بلا ، د.ت
- أنيس الدغيدي ، سري للغاية . ال C.I.A وملفات الحكام العرب وثائق تنشر لأول مرة ، دمشق ، ٢٠٠٦.
- أيان رتليدج ، العطش الى النفط . ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ؟ ترجمة : مازن الجندلي ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- اداميشين وآخرون ، تاريخ السياسة الخارجية للإتحاد السوفيتي (١٩٤٥– ١٩٧٦)، ج٢ ، موسكو ، ١٩٨٠.
- اديث دائي وايف بيزوز ، العراق . دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ ــ ١٩٧٥ ، تعريب : عبد المجيد حسيب القيسي ، جــ١ ، بيروت ، ١٩٨٩.
- إسماعيل العارف ، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية ، لندن ١٩٨٦.
- افرايم هالفي ، رجل في الظلال ، تعريب : الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٧.
- انطوني هــ. كوردسمان ، انتشار أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية وإيران والعراق (محدود التداول) ، ترجمة : عبد الوهاب القصاب ، مركز الدراسات الدولية والستراتيجية ، واشنطن ، كانون الثاني ٢٠٠٢.
- ايان بيمور ، الأوبك أداة للتغيير ، ترجمة : عبد الوهاب الأمين ، بغداد ، د . ت .
- برادلي أ .تاير ، السلام الأمريكي والشرق الأوسط . المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد ١١ أيلول ، ترجمة : د.عماد فوزي شعيبي ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

- بطرس بطرس غالي ، مقدمة للأمم المتحدة ، الأمم المتحدة والصراع العراقي –الكويتي ، بيروت ، ١٩٩٢.
- بهمان بختياري ، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ترجمة : دار بيروت للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٢.
- بوب ود وورد ، القادة ، أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج ، ترجمة : عمار جولاق ومحمود العابد ، عمان ، ١٩٩١.
- بوب ود وورد ، خطة الهجوم على العراق ، مخطوط مترجم ومطبوع غير منشور ، ترجمة : محمد مظفر الأدهمي ، بلا ، د.ت.
- بيار سالنجر وإريك لوران ، حرب الخليج . الملف السري ، باريس ،١٩٩١.
- بيين بيان ، القنبلتان ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٢.
- تشارلز تريب ، صفحات من تأريخ العراق . بحث موثق في تأريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢ ، ترجمة : زينة جابر ادريس، بيروت ، ٢٠٠٦.
- توماس أي . برايسون ، العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط ، مج ٣ ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، د.ت.
- جايمس بوفارد ، خيانة بوش . سحق الإرهاب والاستبداد في العالم بإسم الحرية والعدالة والسلام بحجة تخليصه من الشر ، ترجمة : مركز التعريب والترجمة – الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦.
- جرجيس فتح الله ، رجال ووقائع في الميزان ، أربيل ، ٢٠٠٢.
- جرهارد كونسلمان ، سطوع نجم الشيعة ، ترجمة : محمد أبو رحمة ، القاهرة ، ١٩٩٢.
- جريجوري جوز الثالث ، السياسة الأمريكية تجاه العراق ، ترجمة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٣ .
- جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية . العراق (١٩٦٨ – ٢٠٠٢) لندن ، ٢٠٠٣.
- جعفر عباس حميدي وآخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨ ، ج٢ ، ٨ شباط –١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، بغداد ، ٢٠٠٢.
- جلال الدين المدني ، تاريخ إيران السياسي المعاصر ، ترجمة : سالم مشكور ، تهران ، ١٣٩٩ هـ.
- جلال علي محمد ، حرب الخليج وانعكاساتها على المصالح الغربية ١٩٨٠–١٩٨٨ ، قبرص ،٢٠٠٣ .

- جو ستورك ، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط ، بيروت ، ١٩٧٤.
- جون تاور ، الستراتيجية الأمريكية في الخليج ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٤.
- جيف آرمستون ، دور المخابرات المركزية الامريكية في افتعال الازمات الدولية ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، د.ت.
- جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق . العقوبات والقانون والعدالة ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٩٨.
- جيف سيمونز ، عراق المستقبل ، ترجمة : دار الساقي ، عمان ، ٢٠٠٤م.
- حامد البياتي ، الانقلاب الدامي ، الخفايا الداخلية ومواقف الدول الاقليمية ودور المخابرات الغربية انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق من الوثائق السرية البريطانية ، ط٢، لندن ، ٢٠٠٠.
- حامد يوسف حمادي ، من حرب الأيام الستة إلى حرب في عامها الثامن ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٨٩ .
- حجت مرتجى ، التيارات السياسية في إيران المعاصرة ، ترجمة : محمود علاوي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- حسان حلاق ، دراسات في العلاقات العربية – العربية . صفحات من تاريخ الوطن العربي ، بيروت ، ٢٠١٠.
- حسن الحسيني ، العراق والسجون السرية ، ألمانيا ، ٢٠٠٧.
- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، بيروت ، ٢٠٠٧.
- حسين جاسم الشمري ،التوجهات الإقتصادية الأمريكية نحو الشرق الأوسط ، الكويت ، ٢٠٠٣.
- حسين شذر ، العراق – امريكا ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، بيروت ، ١٩٩٨.
- حمدان حمدان ، الخليج بيننا .قطرة نفط بقطرة دم ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- حنا بطاطو ،العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، الكتاب الثالث ، ترجمة : عفيف الرزاز ، بيروت ، ١٩٩٢
- خالد رشيد السعدون ، تطور الأطماع الإيرانية في شط العرب من خلال الإتفاقيات المعقودة بين العراق وإيران ، بغداد ، ١٩٨١.
- خالد يحيى أحمد الجبوري ، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر ، بغداد ، ١٩٩٣.

- خليل ابراهيم حسين ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ج١ ، ١٤ تموز- ٣١تموز ١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٠.
- خير الدين حسيب ، العراق من الإحتلال الى التحرير ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- ديفيد هيرست ، النفط والرأي العام في الشرق الأوسط ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٧٨.
- ديفيد ينوسوم ، الولايات المتحدة في الخليج ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية ، السلسلة الخاصة (٧٠) ، البصرة ، ١٩٨٣.
- ر. ك .رمضاني ، الأمن في الخليج ، ج١ ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٥.
- رأفت غنيمي الشيخ ، امريكا والعلاقات الدولية ،القاهرة ، ١٩٧٩.
- رالف كنغ ، الحرب الإيرانية – العراقية . الآثار السياسية ، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ، لندن ، ١٩٨٧.
- رامزي كلارك ، النار هذه المرة ، جرائم الحرب الأمريكية في الخليج ، ترجمة : مازن حماد ، عمان ، ١٩٩٣.
- رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١ ـــ١٩٤١ ، بغداد ، ١٩٧٩ .
- روبرت داريفوس ، رهينة خميني ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٠.
- رياض نجيب الريّس ، مصاحف وسيوف . إيران من الشاهنشاهية الى الخاتمية ، بيروت ، ٢٠٠٠.
- رينتشارد بارنت ، حروب التدخل الامريكي في العالم ، ترجمة: منعم النعمان ، بيروت ، ١٩٧٤.
- زبير سلطان قدوري ، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول ، دمشق ، ٢٠٠٣.
- زكي خيري ، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم ، لندن ، د. ت.
- سادمان كارلوس ، الحرب العراقية – الإيرانية . رؤية غربية ، ترجمة : دار بيروت للترجمة ، بيروت ،١٩٩٩.
- سامي شبر، جزاءات الأمم المتحدة ضد العراق وجريمة الإبادة الجماعية ، ترجمة : رياض القيسي ، بغداد ، ٢٠٠٢.
- سعد البزاز ، الجنرالات آخر من يعلم ، ط٣ ، لندن ، ١٩٩٦.

- ـــــــــــ ، الحرب السرية . خفايا الدور الإسرائيلي في حرب الخليج ، بغداد ، ١٩٨٥
- ـــــــــــ، العقرب . إسرائيل وحرب الخليج : التفتيت والتطويق ، لندن ،١٩٨٧.
- ـــــــــــ، حرب تلد أخرى ، عمان ، ١٩٩٢ .
- سعد محمد حسين ، الاقتصاد العراقي قبيل الحرب العالمية الأولى، البصرة ، ٢٠٠٣.
- سعدون حمادي ، ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران ، بغداد ، ١٩٨٢ .
- سعيد الشرقاوي ، العراق في مواجهة التحدي الأمريكي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، النجف ، ١٩٧٣ .
- سلمى عدنان محمد ، الستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الدوريات العربية ، المجلد الثاني ، جامعة البصرة / مركز دراسات الخليج العربي – شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية ، السلسلة الخاصة (٤٤) ، البصرة ، ١٩٨١.
- سليم محمد علي ، التسليح السوفيتي للعراق ١٩٥٨– ١٩٦٨ ، قبرص ، ٢٠٠٦.
- سنان صادق الزيدي ، التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق ، بغداد ، ٢٠٠٦.
- سوزان مالوني وراي تكيه ، السبيل إلى التعايش .سياسة أمريكية جديدة تجاه إيران ، في كتاب " مجموعة مؤلفين " إستعادة التوازن . إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد ، بيروت ، ٢٠٠٨.
- سيد نوفل ، الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، ط٢ ، القاهرة، ١٩٦١ .
- سيف الدين الدوري ،الفريق طاهر يحيى .ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق ،بيروت ، ٢٠٠٨ .
- شادي فقيه ، بوش ويوم الرب العظيم ،بيروت ، ٢٠٠٤ .
- شادي فقيه ، عندما خدع جورج بوش العالم ، بيروت ، د.ت .
- شامل عبد القادر ، اللجنة الخاصة وفرق التفتيش بين المهام الفنية والفعاليات التجسسية ، بغداد ، ٢٠٠٢.
- شامل عبد القادر ، لعبة الكبار ، بغداد ، ١٩٩٤ .
- شلومو نكديمون، الموساد في العراق . إنهيار الآمال الإسرائيلية والكردية ، عمان ، ١٩٩٧.

- شريف جويد العلوان ، السياسة الخارجية الامريكية وازمة الشرق الاوسط ١٩٦٧ – ١٩٧٣ ، بغداد ، ١٩٧٨.
- شوكت خزندار ، سفر ومحطات . الحزب الشيوعي العراقي رؤية من الداخل ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- شيدون رامتبون و جون ستوبر ، أسلحة الخداع العراقية ، ترجمة : الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٣م.
- صلاح العقاد ، العرب والحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- طارق مجيد تقي العقيلي ، الدكتور ناجي الأصيل دبلوماسياً رائداً ومفكراً حضارياً ، بغداد ، ٢٠٠٢.
- طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني – الامريكي على نفط الخليج العربي ١٩٢٨ – ١٩٣٩ ، بغداد ، ١٩٨٢ .
- طه نوري ياسين الشكرجي ، الحرب الأمريكية على العراق ، بيروت ، ٢٠٠٤م.
- عايدة العلي سري الدين ، الحرب الباردة في الخليج الساخن ، بيروت ، د . ت .
- عباس محمد الشمري ، المدارس الامريكية في منطقة الخليج العربي ، الكويت ، ٢٠٠٣.
- عبد الإله بلقريز ، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد . الوطن العربي الى أين ؟ ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- عبد الحميد الجوهري ، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق ، بغداد ، ١٩٩٤ .
- عبد الرحمن منيف ، المثقفون والنظام الدولي الجديد ، بيروت ، ١٩٩١ .
- عبد الرزاق الحسني ، الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية ، ط٥ ، بيروت، ١٩٨٢.
- عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق من الإحتلال البريطاني الى الإحتلال الأمريكي ، القاهرة ، ٢٠٠٧.
- عبد الكريم فرحان ، حصاد ثورة وتجربة السلطة في العراق (١٩٥٨ – ١٩٦٨) ، ط٢، لندن ، ١٩٩٦.
- عبد اللطيف الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، صيدا ، د . ت.
- عبد المنعم الغلاب ، ثورتنا في شمال العراق ١٩١٩– ١٩٢٠ ، ج١ ،بغداد ، ١٩٦٦.
- عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، احتلال ما بعد الاستقلال . التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق ، بيروت ، ٢٠٠٧.

- عثمان الراوندوزي المحامي ، استجواب صدام حسين رجل المتناقضات ، لندن ، ٢٠٠٢.
- عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي ، بغداد ، ١٩٩١.
- عزيز السيد جاسم ، تأميم النفط ومسلتزمات الإنتصار ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- عقاب اليحيى ، العراق في زمن الإستثناء ، الجزائر ، ١٩٩٩ .
- علاء جاسم محمد الحربي ، رجال العراق الجمهوري ، بغداد ، ٢٠٠٥.
- علاء عبد الوهاب ، الشرق الأوسط الجديد . سيناريو الهيمنة الإسرائيلية ، القاهرة ، ١٩٩٥.
- علاء موسى كاظم نورس ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية ، بغداد ، ١٩٩٠.
- علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ، بغداد ، ١٩٩٠.
- علي خيون ، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق . الصراعات والتحولات ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- علي صالح السعدي ، ازمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق، بغداد ، ١٩٩٣.
- علي كريم سعيد ، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ . من حوار المفاهيم الى حوار الدم . مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ، بيروت ، ١٩٩٩.
- عودة بطرس عودة ، حرب الخليج من المسؤول ؟! ، عمان ، ١٩٩١ .
- غانم محمد الحفو ، صفحات من تاريخ التكتلات الاقليمية في الشرق الاوسط. العراق انموذجاً ١٩٤٦ – ١٩٥٩ ، مركز الدراسات الاقليمية – جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
- غانم محمد صالح،الخليج العربي . التطورات السياسية والنظم والسياسات ، بغداد ، د.ت.
- غسان سلامة وآخرون ،السياسة الأمريكية والعرب ، ط٣ ، بيروت ،١٩٩١ .
- ف . ويليام إينغرال ، مائة عام من الحرب . السياسة النفطية الأمريكية – الإنكليزية ((والنظام الدولي الجديد)) ، تعريب محمود فلاحة ، بيروت ، ١٩٩٣.
- فؤاد دوازة ، أحلاف العدوان الأمريكية ، القاهرة ، د. ت.
- فؤاد شهاب ، تطورات الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي ، المنامة ، ١٩٩٤ .
- فؤاد قاسم الأمير ، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة ، بلا ، ٢٠٠٤.

- فريد هوليداي ، السياسة السوفيتية في قوس الأزمة ، ترجمة : عفيف الرزاز ، بيروت ،١٩٨٢.
- فيبي مار ، نظام صدام حسين ١٩٧٩ –٢٠٠٣ ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
- ــــــــ ، تاريخ العراق المعاصر . البعث في السلطة ، ج٢ ، ترجمة : مصطفى نعمان احمد ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
- ــــــــ ، تاريخ العراق المعاصر ، العقد الجمهوري الاول ، ج١ ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
- فيبي مار ووليم لويس ، امتطاء النمر . تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، ترجمة : عبد الله جمعة الحاج ، أبو ظبي ، ١٩٩٦.
- فيصل حسون، مصرع المشير الركن عبد السلام عارف ، ط٢ ، لندن ، ٢٠٠٤ .
- قحطان احمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٨.
- قيس جواد علي الغريزي ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢ ــ ١٩٦٥ ، بغداد ، ٢٠٠٦.
- كارا كاتوس ، ثورة العراق ، بيروت ، د .ت.
- كامل السامرائي ، القوانين العراقية الخاصة بالنفط ، بغداد ، ١٩٦٨.
- كرستين عبد الكريم ديلان ، قذارة الحرب النظيفة ، تعريب : محمد كاظم مجيد ، بغداد، ٢٠٠٢ .
- كريستوفر شير وآخرون، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق ، ترجمة : سوسن كنعان ومحمود عيسى ، دمشق – القاهرة ، ٢٠٠٤.
- الكسندر بريماكوف ، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية ، ترجمة : بسام خليل ، بيروت ، ١٩٨٤.
- كمال مجيد ، العولمة والدولة . دراسة لآثار العولمة على السلطة ، لندن ، ٢٠٠٢.
- كمال مظهر احمد ، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط ، بغداد ، ١٩٧٨.
- كميل منصور ،إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية في الثمانينات ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- كينيون غيبسون ، أوكار الشر ، دراسة حول آل بوش ووكالة المخابرات المركزية والشكوك حول هجمات ٩/١١ ، بيروت ، ٢٠٠٤ .
- لبيب عبد الساتر ، قصة الخليج . تفاعل دائم وصراع مستمر ٣٢٠٠ ق.م /١٩٨٨ م- ١٤٠٩هــ ، بيروت ، ١٩٨٩ .

- لوكازهيرزوير، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ترجمة : احمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ، ١٩٧١
- ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، بغداد ، ١٩٧٩.
- مؤيد إبراهيم الونداوي ، وثائق ثورة تموز١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية ، بغداد، ١٩٩٠.
- مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨-١٩٩٠ ، بغداد ، ١٩٩٤.
- مازن البندك ، قصة النفط ، بيروت ، ١٩٧٤.
- مايكل غوردن وبرنارد ترواينور، كوبرا II،التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله ، بيروت ، ٢٠٠٧.
- مايلز كوبلاند ، لعبة الامم ، تعريب : مروان خير ، بيروت ، ١٩٧٠ .
- مجموعة مؤلفين إسرائيليين ، الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق ، ترجمة أبو هدبة ، دمشق ، ٢٠٠٥ .
- مجيد خدوري ، تاريخ صراع جذور الحرب العراقية الإيرانية ، بغداد ، ٢٠١٠ .
- ــــــــ، حرب الخليج . جذور ومضامين الصراع العراقي – الإيراني ، ترجمة : وليد خالد أحمد حسن ، بغداد ، ٢٠٠٨.
- ــــــــ ، العراق الجمهوري ، تهران ، ١٣٧٦ ش .
- محمد الدوري ، انتهت اللعبة : من الأمم المتحدة إلى العراق ، المغرب ، ٢٠٠٤م.
- محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ــــــــ، كلام في السياسة ، القاهرة ، ٢٠٠٠.
- ــــــــ ، سنوات الغليان ، حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ ،ج١ ، القاهرة ، ١٩٨٨.
- ــــــــ ، عبد الناصر والعالم ، بيروت ، ١٩٧٠.
- ــــــــ ، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، القاهرة ، ٢٠٠٣.
- محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق . التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ ــ ١٩٥٨ ، جــ١ ، بيروت١٩٦٠.
- ــــــــ ، نحو تأميم النفط العراقي ، بيروت ، ١٩٦٧.
- محمد طلعت الغنيمي ، البترول العربي وازمة الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٩٧٤.
- محمد عبد المجيد حسون ، استراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي ، بغداد، ١٩٨٢ .

- محمد علي أزر شب ، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين ، من كتاب " العلاقات العربية – الإيرانية الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل "، بيروت ، ٢٠٠١.
- محمد عيسى داود ، سر المؤامرة حتى لايضربوا العراق والسد العالي بالقنبلة النووية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
- محمود الدرة ، حياة عراقي وراء البوابة السوداء ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- محمود بكري ، جريمة أمريكا في الخليج . الأسرار الكاملة ، القاهرة ، ١٩٩١.
- محمود محمد ياسين صباغ ، الجهود الدولية والتشريعية لمكافحة الإرهاب وحرب العالم الجديد ، حلب ، ٢٠٠٥.
- منذر الموصلي ، قراءات في حرب الخليج ((عرب وفرس)) ، دار العروبة ، ١٩٨٨ .
- ميشيل راتنر واخرون ، ضد الحرب في العراق ، ترجمة : ابراهيم الشهابي ، دمشق ، ٢٠٠٣م.
- نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل ، بيروت ، ١٩٩٦.
- نبيل عبد الرحمن حياوي ، قصة سقوط بغداد .الوقائع الكاملة ليوميات حرب الخليج الثالثة، بيروت ، ٢٠٠٣م.
- نجم محمود ، المقايضة ، برلين – بغداد ، الخلفية التاريخية لحرب لم تنته بعد ، لندن ، ١٩٩١.
- نجيب الصالحي ، الزلزال ، لندن ، ١٩٩٨.
- نديم الباجة جي ، حقائق وارقام عن سياسة النفط ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٧ .
- نزار عبد اللطيف الحديثي وآخرون ، الحدود الشرقية للوطن العربي ، بغداد ١٩٨١ .
- نصير حسن عاروري ، أمريكا الخصم والحكم . دراسة توثيقية في " عملية السلام " ومبادرات واشنطن منذ ١٩٦٧ ، بيروت ، ٢٠٠٣ .
- نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، جـ١ ، ١٤ تموز ١٩٥٨ ـــ ٧ شباط ١٩٥٩ ، بغداد ، ٢٠٠٠.
- نيفين عبد المنعم سعيد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٢.
- هادي حسن عليوي ، أحزاب المعارضة السياسية في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣ ، بيروت، د.ت.

- هادي طعمة ، العدوان الثلاثيني . جذوره وصفحاته ، سلسلة آفاق (١٣) ، بغداد ، ١٩٩٥ .
- هادي قبيسي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت ، ٢٠٠٨.
- هارفي اوكونور ، الازمة العالمية في البترول ، ترجمة : عمر مكاوي ، القاهرة، ١٩٦٧.
- همام عبد الغني ، آفاق تجربة التأميم الرائدة في العراق ، بغداد ، ١٩٨٠.
- هنري . أ. فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ترجمة : عبد المسيح جويدة ، بغداد ، ١٩٤٦.
- والدمار غلمن ، عراق نوري السعيد ، بيروت ، ١٩٦٥ .
- وفيق السامرائي ، حطّام البوابة الشرقية ، الكويت ، ١٩٩٧.
- وليد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، بغداد ١٩٨٩.
- وليد حمدي الأعظمي ، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (١٩٦٥-١٩٩١) ، لندن ، ١٩٩٢.
- وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، بغداد ، ١٩٨٨.
- وليد محمود عبد الناصر ، إيران : دراسة عن الثورة والدولة ، القاهرة ، ١٩٩٧.
- وليم . جي . تيلور ، مستقبل الصراع .. المصالح الأمريكية في الخليج العربي ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٤ .
- وليم لوثر ، قصة المدفع العملاق . إنطلاقة حرب الخليج ، ترجمة : فؤاد حطيط ، دار عالم ألفين – باريس ، ١٩٩٢.
- ويليام آر . بولك ، من الإجتياح المغولي الى العهد العثماني حتى الإنتداب البريطاني والإحتلال الأمريكي .. لكي نفهم العراق ، ترجمة : حازم مشتاق ، بلا ، د.ت.
- ويليام بلوم ، الدولة المارقة ٠ دليل الى الدولة العظمى الوحيدة في العالم ، ترجمة : كمال السيد ، الكويت ، ٢٠٠٢ ٠
- يرفند إبراهيميان ، إيران بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩ ، ج١ ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٣.

سادساً : الكتب الأجنبية :

- A . G .Armiston .Fox Holles ,Washington , 1999.
- A . J .Smith , U.S.A. and the Middle East 1947-1991 ,Washington , 1998.

- A. J. Smith , The Zionist Penetration in Europe , London , 2002.

- Anthony H. Cordesman , Proliferation in Iran and Iraq , New York , 2000.

- Anthony Sampson , The Seven Sisters , London , 1975.

- B. James , Oil and The Foreign Policy of U.S.A. in the Middle East , New York , 1986.

- B. Rosh , When Policy Fails: How the Buck Was passed When Kuwait Was Invited , Discussion paper in Harvard University , 1992.

- Barry Rubin, The United States in the World Policy , New York , 1988.

- D. Yergin ,U. S. Foreign Policy , New York , 1981 .

- D. M.Finnie , Business in Basra and the Oil Industry , Middle East Economic papers, London , 1966.

- D. M.Kennedy .United States and Iraq ,The Years of Crisis , London , 2001.

- Dwight D . Eisenhower , The White House Year : waging peace , 1956 – 1961 , New York ,1965 .

- E. Dib ,USSR in the Middle East , New York, 1991.

- E. Kanovsky ,"Economic Implications for the Region and World Oil

- Market ",in E.Karch (ed),The Iran_Iraq war : Impact and –

Implication,London ,1988.

- E. M. Koury ,The Arabian Peninsula , Red Sea and the Gulf : Strategic Considerations ,U.S.A..

- Edmund Ghareeb , The Forgotten War , Foreign Affairs ,1984.

- Emil Nakkeh , Arab-American Relations in the Gulf ,Washington ,1989.

- G. Batel , The Foreign Policy of U.S.A. Towards Iraq 1980 – 1984 , Washington , 2003.

- G. Lenczwsiki , The Middle East in world affairs, London , 1958 ,p.532.

- G. Vidal , The American Presidency .Chicago , 1996.

- H. Finer , Dulles over Suez , London , 1964 , pp . 477-500

- Harvie Christopher , Fool's Gold :The Story of North Sea Oil, London , 1994 .

- Hertige Foundation ,U.S .Policy and the Gulf objectives Concil on Foreign Relation, 5 June 1986.

- Ismet C. vanly Le Kurditstan : Ivakien , Neuchatel1970.

- J.A. Thorpe ,The United States and the Anglo Iraqi Crisis1940 – 1941 , in M.E.J . Vol . 25 , N o.1 winter 1974 .

- J. Baker , The policy of Diplomat , New York 1992.

- J. Davids, The United States and The Middle East , 1955 -1960 , "

- Middle Eastern affaris" , Vol .X II ,N .5,May , 1961 .

- K. Attak , Israel and the Arabian Gulf , 1980 -1991 , London ,2000.

- K. Dawisha ,USSR In the Middle East in Eclipse ,American Arab Affairs ,Winter 1982-1983.

- K. M.Pollack . The Threatening Storm , Random House , New York , 2005.

- L.Evans , United States policy and the partition of Turkey 1914 -1938 , Baltimore ,1965 .

- M .Abir ,Oil .power and Politics , London , 1980 .

- Malcolm Byrne ,Saddam Hussein : More Secret History ,Washington , 2003.

- Michael Brooks, Oil and Foreign policy , London , N.D.

- N .Mark Katz ,USSR and The Gulf war ,Institute for Advance Russian Studies of woodraw Wilson International Center for Scholar ,New York ,1986.

- Naseer H. Aruri ,Iraq and Palestine ,New York ,1988.

- P. Jabeer , Nucloar Middle East in Milton Loiten borg , Great power intervention in the Middle East , e.d pergaman policy Studies , New york 1979.

- Paul E.Erdman , The Crash of 79 , paris , 1977.

- Qutied in : M. Tanzer , Middle East Oil Crisis , Baltimore , 1977.

- R. Bakry , U . S .A . and the Middle East 1947 – 1990 , vol. 1 , Washington , 1993.

- R.K.Ramazani ,The Persian Gulf and the Strait of Hormuz , New York , 1979.

- R.Tager , The Foreign Policy of U.S.A , New York , 1982 .

- R.Tiler , The Oil War in The Middle East 1947 – 1973 , London

- S .Robert Liwak ,The Soviet Union and Gulf ,New York ,1987.

- S. Z . AL. Saadi ,Oil in the Middle East ,New York ,2003.

- S.G.Albert , The Operation Staunch : United States and Iraq 1984 -1988 , New York , 1990.

- S.Pelletiere , Iraq and International Oil System , London , 2001.

- S. Z. AL .Saadi ,"Oil Wealth and poverty in Iraq Statistical: Adjustment of the Government GDP Estimates (1980-2000) "Middle East Eonomic Survey (MEES) ,18, April 2005 .

- Thomas Bryson , American Dipomatic Relations With the Middle East 1784 – 1975 , Metuchen , 1977 .

- U . Dann , Iraq under Qassem A political History 1958 – 19 63, London , 1968.

- W. Fredreick Axelgard ,The United States – Iraqi Rapproachment in : - Z.Michae Szaz , Ph.D. , American Foreign Policy institute Studies on Middle Eastern Affairs , Washington , 1986.

- W. Fredrich Axclgard ,The New Iraq Challenge for U.S. Policy ,Washington ,1987.

- W.Z. Foster , Out line political history of Americans , New york , 1951 .
- Y.Armaiani , Middle East past and present , New Jersey , 1970 .

سابعاً : البحوث والدراسات :

١ــ العربية :

- أكرم خميس ، ((الغرور يدفع أمريكا الى المصيدة العراقية)) ، مجلة " سوراقيا " العدد (١٢٥) ، دمشق ، ٢٠٠٣ .
- أكرم داود الوتري ،((الأبعاد القانونية للعدوان الأمريكي على العراق.قراءة قانونية)) ، مجلة " الحكمة " ، العدد (٧) ، السنة الثانية ، بغداد ، آذار / ١٩٩٩.
- آندريه جلاس ، ((نيكسون يغدق العون لإسرائيل دون أن يجني حصاداً سياسياً من اليهود الأمريكيين)) ،مجلة " شؤون فلسطينية " ،العدد (١٤)،بيروت ،تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢.
- إدريس لكريني ، ((الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك : مقومات الريادة و اكراهات التراجع)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد (٢٩١) ، السنة (٢٦) ، بيروت ، أيار ٢٠٠٣م.
- بديعة أمين ، ((فصول من الحرب الإيرانية – العراقية في رواية أمريكية : إنهيار ٧٩ . رواية تكشف عن تخطيط أمريكي للعدوان على العراق)) ، مجلة " آفاق عربية " ، العدد (١٠) ،السنة التاسعة ، بغداد ، حزيران ١٩٨٤.
- جاك شاهين ، ((العربي .. كما تراه هوليوود)) ، مجلة " العربي " ، العدد (٣٥٣) ، الكويت ، نيسان ، ١٩٨٨.
- جريمة غزو العراق للكويت أحداث ووقائع ، إعداد المركز الإعلامي الكويتي ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٩١.
- جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي ، ((أسلحة الدمار الشامل : الإتهامات والحقائق)) ، مجلة "المستقبل العربي " ، العدد (٣٠٦) ، السنة (٢٧) ، بيروت ، آب ٢٠٠٤.
- جمال عبد الجواد ، ((السياسة الأمريكية تجاه العراق : تشدد يميني وهوس أمني)) ، مجلة " السياسة الدولية " ، العدد (١٥٠) ، السنة (٣٨) ، القاهرة ، تشرين الاول ٢٠٠٢ .

- جوزيف سير بنيسيوني وآخرون : ((أسلحة الدمار الشامل في العراق : الادلة و المضامين))،مجلة " المستقبل العربي " ، العدد (٣٠٠) ، السنة (٢٦) ، بيروت ، شباط ٢٠٠٤م.
- حسام سويلم ، ((الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة)) ، مجلة " السياسة الدولية " ، العدد (١٥٠).
- حسن أبو طالب ، ((المفاوضات العراقية – الإيرانية بين الجمود والحركة)) ، مجلة " السياسة الدولية " العدد (١٠٠) ، القاهرة ، ١٩٩٠.
- حسن أبو طالب ، ((العراق على مشارف قرن جديد)) ، مجلة " السياسة الدولية " ، العدد (١٣٩) ، القاهرة ، شباط / ٢٠٠٠ م.
- ـــــــــــــــ ، " الإنتخابات الأمريكية . بوش من الظل الى الضوء " ، مجلة " المنار " ، العدد (٤٨) ، باريس ، ١٩٨٨.
- حسن الحاج علي أحمد ، ((تغيير الثقافة بإستخدام السياسة : الولايات المتحدة وتجربة العراق)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العد (٢٩٤) ، السنة (٢٦) ، بيروت ، ٢٦ / آب /٢٠٠٣.
- حمدي ايوب ، ((آفاق الصراع بين الدول المنتجة للنفط والاحتكارات الإمبريالية)) " مجلة المثقف العربي " ، العدد (٢) ، السنة (٥) ، بغداد ، تشرين الثاني ١٩٧٣.
- حميدة نعنع ، ((هل تخرج أمريكا من صدمتها .. لتدرك الدرس الكبير ؟)) ، مجلة " الوفاق العربي " ، العدد (٢٨) ، السنة الثالثة ، تونس ، تشرين الأول ٢٠٠١.
- خالد عزمي ، ((التقارب العراقي الأمريكي)) ، مجلة " الفكر الإستراتيجي العربي "، العدد (٣٢) ، بيروت ، نيسان ١٩٩٠.
- خليفة الوقيان ، ((حرب المواقف المفروضة)) ، مجلة " آفاق عربية " ، العدد (٨) ، بغداد ، نيسان ١٩٨٢ .
- خير الدين حسيب ((المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد (٣٠٧) ، السنة (٢٧) ، بيروت ، أيلول ٢٠٠٤م
- خيرية قاسمية ((امريكا والعرب : تطور السياسة الامريكية في الوطن العربي)) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٩) ، بيروت ، ١٩٨١ .
- زهير خضير ياسين ، ((الساعات الاخيرة من حياة نوري السعيد)) ، "مجلة آفاق عربية" ، العدد (١١) بغداد ، ١٩٨٨.
- ستار جبار الجابري ، ((علاقات العراق مع دول الجوار العربية)) ، مجلة " دراسات سياسية " ، العدد (١٣) ، بغداد ، كانون الأول ٢٠٠٨.

- سجاد النازي ، ((خفايا واسرار سياسية عراقية وعربية في شهادات على هوامش التاريخ))، مجلة الحكمة ، العدد (٤١) ، السنة الثامنة ، بغداد ، ٢٠٠٦.
- سنان صادق الزيدي ((موقف الولايات المتحدة الامريكية من انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق)) ، مجلة" الاستاذ" ، العدد (٥٨) ، بغداد ، ٢٠٠٦.
- سنان صادق حسين ، ((موقف الولايات المتحدة الامريكية من حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ في العراق)) ، مجلة" الاستاذ ، العدد (٦١) ، بغداد ، ٢٠٠٧.
- سنان صادق حسين الزيدي ، العراق في الستراتيجية العسكرية والنفطية الأمريكية في عهد الرئيس عبدالسلام محمد عارف (٨ شباط ١٩٦٣ –١٢ نيسان ١٩٦٦) ، مجلة "الدراسات التأريخية" ، العدد (٤) ، بغداد ، ٢٠٠٨.
- شامل عبدالقادر ، ((التخريب الاستعماري في العراق قبل نصف قرن)) مجلة "الف باء" ، العدد (١٣٧٧) ، السنة (٢٧) ، بغداد ، ١٥ شباط ١٩٩٥ .
- شفيق عبد الرزاق السامرائي ، ((الأبعاد المختلفة للإستراتيجية الجديدة)) ، مجلة " آفاق عربية " ،العدد (٧) ، بغداد ، تموز ١٩٨٦.
- صبري زاير السعدي ((قوة النفط ومساوئه في التجربة العراقية : حالة تاريخية للشرق الأوسط)) ، مجلة "المستقبل العربي " ، العدد (٣٥٥)، بيروت ، أيلول سبتمبر ٢٠٠٨.
- عبد الرزاق الحسني ، ((حركة عارف عبد الرزاق في ١٥ أيلول ١٩٦٥)) ، مجلة " العرفان" ، العدد (٤٣) ، مجلد (١٥) ، صيدا ، ١٩٦٧.
- عبد الزاق خلف محمد الطائي ، ((العراق والنظام الإقليمي الخليجي . المتغيرات والإستمرارية)) ، بحوث الندوة (٢٩) لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل ، سلسلة شؤون إقليمية (٢٦) ، الموصل ، ٢٠٠٨.
- عبد المنعم السيد علي ، ((سياسة النفط الوطنية في العراق في عشرين عاماً)) مجلة "البترول والغاز العربي" ، العدد (٩) ، بيروت ، ١٩٧١.
- عبد النافع محمود ، ((الحرب العراقية – الإيرانية . أبعادها الستراتيجية ومشروعيتها على ضوء الفقه الدولي)) ، مجلة " آفاق عربية " ، العددان (٣–٤) ، بغداد ، تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٨٠.
- عبد الهادي عبد الله ، ((العدوان على العراق .. رؤية في الجذور العميقة)) ، مجلة " الحكمة " ، العدد (٦) ، بغداد ، شباط ١٩٩٩.

- عبد الوهاب المسيري وآخرون ، ((طالبان والإرهاب وبن لادن مجرد ستار . تفاصيل السيناريو الأمريكي – الصهيوني للقضاء على العرب والمسلمين)) ، مجلة " الموقف العربي " ، العدد (١٢٥) ، القاهرة ، ٢٠٠١/١١/٢٧.
- عبدالجبار ناجي ((موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة مايس اعتماداً على برقيات نابنشو إلى وزير الخارجية الأمريكية)) ، مجلة" آفاق عربية" ، العدد (٩) ، بغداد ، ١٩٨٠.
- علي سبتي محمد ، ((في ضوء الحرب العراقية – الإيرانية : الأمن الوطني العراقي في مواجهة التحدي الصهيوني)) ، مجلة " آفاق عربية " ، العدد (١٠) ، السنة التاسعة ، بغداد ، حزيران ،١٩٨٤.
- عماد جاد ،((إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق))، مجلة " السياسة الدولية " ، العدد (١٥٠).
- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، ((تركيا وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق)) مجلة " آفاق عربية " ، العدد (٩) ، بغداد ، ايلول١٩٩٣.
- فؤاد المرسي خاطر ، ((النشاط الأمريكي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر))، مجلة " كلية الآداب " ، العدد (٣) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٨.
- لورا نصره ، ((بداية النهاية))، مجلة " المدار " ، العدد السادس ، السنة الأولى ، بغداد ، ٢٥ / كانون الثاني / ٢٠٠٤م.
- محسن الموسوي ، ((ما قيل في تموز عن نية محور " واشنطن – تل أبيب " لشن العدوان !)) ، مجلة " آفاق عربية " ، العدد (١٢) ، السنة (١٥) ، بغداد ، كانون الأول ١٩٩٠.
- محمد السعيد إدريس ((الرؤية الأمريكية لإسرائيل)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد(٢١) ، السنة (٣) ، بيروت ، تشرين الثاني /نوفمبر ، ١٩٨٠.
- محمد عبد السلام ،((تعقيدات الهجوم العسكري الأمريكي المحتمل ضد العراق)) ، مجلة " السياسة الدولية " ، العدد (١٥٠) ، السنة (٣٨) ، القاهرة ، تشرين الأول ٢٠٠٢.
- محمد عبد الغني سعودي ، ((الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم)) ، مجلة " دراسات الخليج والجزيرة العربية " ، العدد (٢٠) ، الكويت ، تشرين الأول ١٩٧٩.

- محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادي ، ((منظمة الأمم المتحدة بين التفعيل والتهميش بعد انتهاء الحرب الباردة)) ، مجلة " دراسات إقليمية " ، العدد (١٤) ، السنة الخامسة ، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل ، ٢٠٠٩.
- مركز البحوث والمعلومات – مجلس قيادة الثورة ، التطورات في الموقف الأمريكي من الحرب العراقية – الإيرانية على الصعيدين الإعلامي والرسمي ، بغداد ، ١٩٨٣.
- مركز البحوث والمعلومات – مجلس قيادة الثورة ، تطورات الحرب العراقية – الإيرانية والمواقف الدولية منها ، بغداد ، ١٩٨٤.
- مركز البحوث والمعلومات ((العراق والتسلح النووي)) بغداد ، ١٩٨٠.
- منى حسين عبد ، العلاقات العراقية السورية، مجلة "دراسات سياسية " ،العدد (١٣) ، بغداد ، كانون الأول ٢٠٠٨.
- " من حصاد الأيام " ، مجلة " سوراقيا " ، العدد (٩٩٨) ، السنة (٢٠) ، دمشق ، ٣ / شباط / ٢٠٠٣م.
- ناظم عبد الواحد الجاسور ،((قرارات مجلس الأمن الدولي والحرب ضد العراق)) ، مجلة "حرب الخليج " ، العدد (٤) ، بغداد ، ١٩٩٠.
- نصير عاروري ،((حروب جورج دبليو بوش (الوقائية) بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة)) ،مجلة " المستقبل العربي " ، العدد ، (٢٩٧) ، السنة (٢٦) ، بيروت ، تشرين الثاني / ٢٠٠٣.
- نوري عبد الحميد خليل ،((التوجة الامريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية)) مجلة " افاق عربية " ، العدد (٩) ، السنة (١٤) بغداد ، أيلول ١٩٨٩.
- هيثم طالب الحلي الحسني ، ((المؤسسة العسكرية العراقية ودورها في الحياة السياسية بين العام ١٩٥٨ــ ١٩٦٨)) مجلة" الحكمة" ، العدد (٣٧) ، بغداد ، آب ٢٠٠٤.
- هناء العمري ، ((حول الذاكرة التأريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، خفايا وملابسات في اعقاب ثورة ١٤ تموز)) ، مجلة" افاق عربية" ، العدد (٣) ، بغداد ١٩٨٦.
- وحيد عبد المجيد ، ((الصراع العربي – الإسرائيلي ومعركة الإنتخابات الأمريكية)) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد (٢٠)، السنة (٣) ، بيروت ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠.

٢- الأجنبية:

- Akins James ((The Oil Crisis : This Time the Wolf is Here)) , "Foreigh Affairs "Washington , April 1973.
- Cansal on Foreign Relation " Independent task force and in the Gulf " 21April 1997 .
- Emergence of Iraq , Foreign Journal of International and Area Studies ,Washington ,1987.
- Jagg Rohit , Britain Feared Oil Crisis could Spark U.S Military Retaliation , "Financial Times " 6 Jan 2004 .
- M. Richard, The Iraq – Iran War , Implications for U.S. Policy Issue Brief ,(No.1884016) Updated , 05/ 22/ 84 , Foreign Affairs and National Defense Division (The Library of Congress) , Congressional Research Service , 1984.
- مقال الباحثة الأمريكية غريس هالسيل في : جريدة القادسية ،العدد (٦) ، بغداد ، ٢٥ / شباط / ١٩٩٥ .
- دراسات الكونكرس الأمريكي ، أمريكا تغزو الخليج ، ترجمة : وجيه راضي ، بيروت – القاهرة ، ١٩٩١.
- نكي ر. كيدي ، ((إيران والسياسة الأمريكية)) ، ترجمة : صبار السعدون ، مجلة " الخليج العربي " ، العدد (٢) ، البصرة ، ١٩٨٥.
- وليم كوانت ، الأولويات الأمريكية في الشرق الأوسط ، نشرة "دراسات ستراتيجية" ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، د.ت.

ثامناً : الموسوعات والتقارير العربية والأجنبية :

١ ــ الموسوعات :

- جلال معوض ، غزو الكويت وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ في : موسوعة أحداث القرن العشرين ، ج٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٠.
- حزب البعث العربي الاشتراكي ، ملاحظات الرفيق علي صالح السعدي أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي ، دمشق، شباط ١٩٦٤.
- ــــــــــــــــــــــ ، ميثاق العمل الوطني ، بغداد ، ١٩٧١.
- خليل ابراهيم حسين الزوبعي ، موسوعة ١٤ تموز ، ج١ ، بغداد، ١٩٨٩.
- عبد الرزاق محمود أسود ، موسوعة الحرب العراقية – الإيرانية ، المجلد الثالث ، بيروت ، ١٩٨٤.

- مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ، جــ١ ، بغداد ، ١٩٥٩.
- محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، البصرة ،١٩٨٥.
- مركز البحوث والمعلومات ، الموسوعة الإيرانية المعاصرة ، ج١ ،الشخصيات ، بغداد ، ١٩٨٥.
- مقررات مجلس النواب العراقي ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٠.
- ناظم عبد الواحد جاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، بيروت ،٢٠٠٨.
- نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية ، العدد (٤١) ، ١٠ تموز ١٩٦٣.
- وزارة الإعلام العراقية ، نفطنا من محاولات الالتفاف إلى التأميم ، بغداد ، ١٩٧٢.
- وزارة الإعلام العراقية ، اصداء تأميم شركة نفط العراق ، بغداد ، ١٩٧٢.
- " وكالة الأنباء العراقية " ، أصداء الغارة الصهيونية على المفاعل النووي العراقي ، ١٦ حزيران ١٩٨١.
- وكالة الأنباء العراقية ، ملف العلاقات العراقية – الأمريكية ، بغداد ، ١٩٧٢.

- U.S. News and world Report ,15 \6 \ 1973 .
- C.I.A The pike Report , published by Sopkesman Book , 1972.
- The Gulf war , Interim Report of the Committee on Armed Services , House of Representatives , March 30 ,1992.
- Document on German Foreign Policy 1918- 1945 vol. x , The War year , June 23 Augest 31 , 1940 London , 1957 .
- " The Encyclopedia American "Vol . 20 U.S.A., 1986
- The World Book Encyclopedia , Vol . II , Chicago , 1981.
- The World Book Encyclopedia Vol. II, London 1988.

تاسعاً : الصحف والمجلات العربية والأجنبية :

١- الصحف العربية :

جريدة صوت الأهالي ، بغداد .
جريدة الزمان ، بغداد .
جريدة الإتحاد ، أبو ظبي .
جريدة البلاد ، عمان .
جريدة الجمهورية ، بغداد .
جريدة الوقائع العراقية ، بغداد .
جريدة الأخبار ، بغداد .
جريدة المواطن ، بغداد .
جريدة الجماهير ، بغداد .
جريدة الحرية ، بغداد .
جريدة الفجر الجديد ، بغداد .
جريدة صوت العرب ، بغداد .
جريدة الثورة ، بغداد .
جريدة القادسية ، بغداد .
جريدة صدى الأهالي ، بغداد .
جريدة المنار ، بغداد .
جريدة السياسة ، الكويت .
جريدة الأنباء ، الكويت .
جريدة الوطن ، الكويت .
جريدة السفير ، بيروت .
جريدة الحياة ، لندن .
جريدة القبس ، الكويت .
جريدة الاهرام ، القاهرة .
جريدة بابل ، بغداد .
جريدة الملتقى الدولي ، بيروت .

٢- الصحف الأجنبية :

- " Washington post ",27 \2\ 1969.
- Foreigh Affairs, Washington , 22 \ 5 \ 1979 .
- " New York Times " 29 \7 1980 .
- " The Daily Telegraph " , 17 September 2002.
- " International Herald Tribune" , 15/3/1983 .

٣ ـ المجلات العربية :

- مجلة " المدار " ، العدد السادس ، السنة الأولى ، بغداد ، ٢٥ / كانون الثاني / ٢٠٠٤م٠
- مجلة " الوفاق العربي " ، العدد (٢٦) ، السنة الثالثة ، تونس ، آب ٢٠٠١٠
- مجلة " الوفاق العربي " ، العدد (٢١) ، السنة الثانية ، تونس ، آذار ٢٠٠١ .
- مجلة " سوراقيا " ، العدد (٩٩٨) ، السنة (٢٠) ، دمشق ، ٢٠٠٣ ٠
- مجلة "الدستور " العدد (٢٣٢) بيروت ، ٣٠ اذار ١٩٧٥.
- مجلة " النفط والتنمية" العدد (٩) السنة (٢) بغداد حزيران ١٩٧٧.
- مجلة " الوطن العربي " ، العدد (٢٨٠) ، السنة السادسة ، لندن ، ٢٥ حزيران – ١ تموز ١٩٨٢.
- مجلة " الدستور " العددان (٦٣٢-٦٣٣)، السنة العشرون ، لندن ، ٩ أبريل /نيسان / ١٩٩٠.
- مجلة " الف باء " ، العدد (١١١٨) ، السنة الثانية والعشرون ، بغداد ، ٢٨ / شباط / ١٩٩٠.
- مجلة " الف باء " العدد (١١٣٦) ،السنة (٢٣) ، بغداد ٤ تموز ١٩٩٠ .
- مجلة " حراس الوطن " ، العدد (٤٦) ، السنة (٣٧) ، بغداد ، ١٢/ آب / ١٩٩٠.
- " مجلة العربي " ، افتتاحية المجلة المعنونة : النفط الكويتي .. من كارثة الدمار الى الإنطلاق بثقة ، العدد (٥٠١) ، الكويت ، أغسطس ، (آب) ٢٠٠٠.
- مجلة " ألف باء " ، العدد (١٢٤٤) ، السنة (٢٥) ، بغداد ، ٢٩ تموز ١٩٩٢.
- مجلة " ألف باء " ، العدد (١٢٦٨) ، السنة (٢٥) ، بغداد ، ١٣ كانون الثاني ١٩٩٣.
- مجلة " ألف باء " ، العدد (١٢٦٩) ، السنة (٢٥) ، بغداد ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣.
- مجلة"المستقبل العربي"، العدد (٢٩٧) ، بيروت ، تشرين الثاني ٢٠٠٣م .

٤- **المجلات الأجنبية :**

- Podhoretz , Norman/ World War IV/ Commentry Magazine – 9 2004.

عاشراً : مواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

- إبراهيم خليل العلاف ، ((موقع العراق في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة)) ، بحث منشور على موقع مجلة (علوم إنسانية) WWW.ulum.nl ، السنة الرابعة، العدد (٢٩) ، تموز(يوليو)٢٠٠٦ .
- عبد الحليم محجوب ، الأبعاد السياسية لحصار العراق ، الجزيرة نت ، ٢١ / شباط / ٢٠٠٢.
- ديليب هيرو ، اسرار و اكاذيب ، ... عملية ((تحرير العراق)) وما بعدها ، نيويورك ٢٠٠٤م ، الصفحة الرئيسية ، لموقع : Aljazeera . net. ، زاوية كتب . سنة الدخول ٢٠٠٤م –٢٠٠٥م.
- "العلاقات العراقية – الأمريكية قبل حرب الخليج الثانية " ، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في الموقع : www . gwu .edu .com
- مركز بوابة العرب التعليمي / www.edu.arabsgate.com تاريخ الدخول الى الموقع ٢٦/ تشرين الأول /٢٠٠٩ .

- WWW.elwasat.com
- http: // ar. Wikipedia . org.
- http :// Al boraq .Info/ Archive/ Index .php/ T- 38182.htm / , 2/ 12/ 2007.
  http : // Upload , Wikimedia .org / Wikipedia , Iraq –Iran War , 25/ 7 / 2006
- http :// Alboraq . Info/ Archive index .php/ T- 281-82 , Html ,2/ 12/ 2007.
- http :// www.Aljazeera talk.Net / Forumshow the ead .php. 2 T=68556 ,30/ 8/ 2007.

حادي عشر : اللقاءات التلفزيونية والقنوات الإذاعية :

- " إذاعة بغداد " منتصف ليلة ٢٥/ شباط / ١٩٩١ .
- لقاء أجرته وبثته قناة البغدادية الفضائية مع د. إياد علاوي، رئيس القائمة العراقية الوطنية ، يوم الاثنين الموافق السادس من نيسان ٢٠٠٩م ٠
- لقاء أجرته وبثته قناة البغدادية الفضائية يوم الثامن والعشرين من تشرين الأول ٢٠٠٩م ، تضمن خمس حلقات مع الأستاذ سالم الجميلي ، مسؤول القسم الأمريكي في جهاز المخابرات العراقية السابق .

Abstract

Iraq was – and is still, yet – the focus of attention of super power during its recent and contemporary history. Iraq, since the first beginning of its history, was a passage between East and West. Its borders reflected interests of the super power, during the I World, and not hopes of its people and that stayed as defiance for it with neighbors. As for its economic well – off, huge oil resources, peculiar and strategic position; Iraq was exposed to foreign domination attempts and a competition field for different power under various excuses and claims. The British came after a backward Ottoman domination which was unable to make Iraq as a modern country. The establishment of Iraqi state happend together with British influence, even if it was not purposed, was slight within identified aspects and they had a bearing upon Iraqi society and structure in varied aspects.

And yet, the United States was not faraway from Iraq, or the latter was not within its strategy, or was as a secondary number in its consideration; rather Iraq was, since the American taking care of the Middle East region, as a significant state for American policy maker who has considered, as for others, the Middle East region is as the center of the Globe; the one who controls it would control all over the world; nevertheless, that dose not mean the insignificance of other region for American politicians; which is emphasized by various American administrations when draw its strategies and foreign goals.

By virtue of the great importance for Iraq within American strategy and concentration to put under their hegemony till it reached a stage where more than one ruling American administration have asserted on need of direct occupying under this allegation or that whether individually or by an international alliance up to a point where it became occupied, also ending its political regime and its international independence on April 9, 2003, owing to that I have selected the subject " Iraq in Contemporary American Policy 1980 – 2003 " as to be my dissertation title.

Many factors have contributed to choose this theme; first of all was the importance of the subject, non – being of independent academic studies that approached it until now, however, there are some academic these and dissertations which tackled Iraqi – American relation 1945 – 1958, Iraqi – American relation 1967 – 1987, and the U. S policy toward Iraq 1958 – 1963; but they have which policy connected with historical events so as the political change in 2003 to be a fundamental and comprehensive alteration for all that have been planned by occupying it practically and overthrowing its political regime and substituted for a pro – U. S. A regime; hence, studying such a filled with events and variables

is considered as scientific and practical task at the same time; that acquires its significance from the nature and vitality of the subject itself.

The thesis composed of an introduction four chapters, and a conclusion. Chapter one discussed the historical bases for Iraq's relations with the United states since the second half of 19^{th} century to the end of 1968, The chapter also discussed handled Iraq's position in the American policy between 1968 and 1980.

In 1980 Iraq – Iran War broke out for many reasons; some of them are ideological differences between the tow political regimes in both countries, the desire of both to prevent the other from imposing its will on neighboring Arab Gulf States, continuity of border problems and the inroads upon borders between them especially by Iran which always was putting forward the necessity of (Revolution Exporting) to Iraq and Gulf States and interfering in internal affaires, and the like of reasons that moved them to engage in war that lasted eight years during which the tow countries presented heavy losses and casualties that did not serve but the super powers interests particularly the United States which participated in drawing out the war to weaken both parties, besides the destruction of their infrastructures for the interest of the Zionist schemes in the region, took up American policy tendencies and its development toward Iraq in 1984 – 1988. All of this was the focus of Chapter tow of the thesis.

Chapter three involved Iraq's position in the American strategy between 1988 and 1993, where it studied the attitude of Washington towards Iraq in the wake of Iraq – Iran War up to bait Iraq in order to occupy Kuwait in 1990; and the eruption of the Second Gulf War in 1991; also, the subsequent resolutions by the United Nation.

While chapter four which is the latter indicated to the United States policy toward raq since 1993 until occupation of it and ending its political regime on April 9, 2003.

The information included in the thesis proved that the United States watched over Iraq for along time before occupying it in the beginning of the 21th century not only due to the importance of its strategic position, but in view of its vast oil resources and as being one of tow states which will be the last in case of oil's running out around the world.

The U.S.A attempted to profiteer from wars that carried and gained by it and gifted with priority to reshape the map of the world from where it achieves its superiority on international policies, and to give its oil companies tremendous capitulations at the expense of other rival states; where the greatest and strategic target for the U. S. A in the Middle East during the cold war is ensure oil flow with low prices for it and its western allies insomuch as oil was substantial and crucial in economic and military aspects; without oil, which is regarded as ((word's blood

artery)), the American and western economies will became weak as a result of that military power will lose strength so that it will be unable to combat and confront the Soviet Union by reason of that the Soviets proved superior to Americans and their Allies in this field as the oil wells were within the Soviet lands.

The Americans were not in a position to defy during the second half of the 20th century except by creating allied regimes and governments in the Middle East like Iran, Saudi Arabia, Egypt, and Israel which had to encounter the Soviet extension and hampering it in this vital region of the world specifically when the American intervention wars proved its unsuccess and irritated the internal situation in American because of the losses brought about the war in Vietnam which a rigorous lesson for the Americans then they took up the war on behalf of or ((The collaborated pillars)) or other policies drawn by the experts of contemporary American policy.

In return the Arabs – Israel wars established the necessity for neutralizing Iraq and restrain it from presenting the proper support for Palestinian organizations and confrontation states because its army engaged in all wars battled by Arabs against Israel, accordingly, Iraq weakening or pulling it into regional wars would make the scheme of (peace) to come true, or to step aside for Palestinian – Israeli talks that make the Israeli security actual state of affairs instead of being threatened unceasingly; thus, changes in Iran in 1979; arrival of religious foundation to power, were as an opportunity to pull Iraq into regional war without any victorious during which and to exhaust Iraqi economic and military potentials.

Iraq's getting out of war with Iran with considerable military expertise's and an army with unshakable capacities although after eight years of war; all that prompted the U.S. A to pull Iraq into a second war since its purposes through the first Gulf war had not fulfilled completely; that is why it searched for its means and then found that some Gulf regimes, in particular Kuwait, as its long – sought goal; then it exploited the hasty reactions of Iraq's president Sadam Husein and zealousness; believing that conditions during war with Iran were still existent and his occupation of Kuwait would not be faced with a strong reaction by the U.S.A on the grounds that he would satisfy its oil interests and would not be threatened in case of annexing Kuwait to Iraq; then he got stuck in the American trap, thereupon, Iraq's entering and occupation of Kuwait became a golden chance for the Americans to overcome their economic crisis where it endured a deficit estimated at about 220 $ billion in 1990.

The American aims behind, concentrating Western states and others to wage war against Iraq in 1991; financing its cam pain by its Allies and Arab Gulf states, are to be changed from an indebted state to a

creditor state; to prevail over this pivotal region; to destroy Iraq as a crucial military bower in favor of Israel and preparing the Arab Gulf for a new American strategy after Americans and their Allies using to explosives that are equal to eight times of that bombed over the Japanese city of Hiroshima according to minimum estimations by International Red Cross Organization.

The events of the eleventh of September 2001, in which the views were varying, were the objects behind came to give the American and the president Bush (the son) ((opportunity of ages)) to lay available plans for attacking Iraq and include within ((evil center)) with Iran and North Korea, actually the project of ((Iraq's future)) was launched which made the American Congress to adopt a resolution that authorized Bush to use force against Iraq ((whenever that necessary and adequate)).

The United Nations and the Security Council were not far – off the American hegemony and the schemes of the American policy makers to attack Iraq and to overthrow its political regime, and then it contributed to issue resolutions one after one against Iraqi people and warned Sadam Hussein's regime from being not cooperative with international inspection teams about weapons where all true state of affairs that they were not but a pretext used to implement American goals.

As such, the Hussein's strategy to get rid of the political regime in Iraq and to end Sadam Hussein's rule through a swift campaign called the operation of ((Iraq's freedom)) , to create a government that is to be an adherent to the U.S.A in Baghdad, establishing American bases to facilitate its domination over it since such a government would permit for the United States to make amendments and changings in the political map of the Middle East particularly in Saudi a Arabic at worst like the rise of an anti- American in AL Riyadh.

The operation of occupying Iraq in 2003 was a principal step to make changing's in the features of the Middle East including giving the regimes that oppose the United States the chance to reform its attitudes or to be removed entirely for occupation of Iraq and toppling its political regime was as a lesson all these regimes where Libya, as an example and not exclusively, dismantled its nuclear project and up it absolutely, also attempting to start a new stage with the Americans, furthermore, the Americans will use (Iraq's lesson) as a threat to the Middle Eastern states as for that they support international terrorism and the political regimes of these states must be changed because when they do not struggle the terrorists then they will be a serious against American national security.

Finally, occupation of Iraq was in some of its aspects a guarantee for Israeli security where Iraq is no longer a threat to Israel and delaying the establishment of the Palestinian state for some time because as a target for it. thereby, Iraq's developing nuclear weapons, finding connections between Sadam Hussein's regime and the terrorist organization of AL-Qaeda, and that Sadam is a great adventurer and his action are not ensured, also establishment of democracy pillars in the Iraq of period after Sadam, all that were not but excuses used by the U.S.A to occupy Iraq and to bring down its political regime to implement the American strategy in the Middle East region.

University of Mosul
College of Education



Iraq in the American Contemporary policy 1980 - 2003

Adel Mohammad Hussein Al - Elayan

Ph. D / Thesis
History / Modern History

Supervised by
Professor
Dr.Ibraheem Khaleel Al - Allaf

2011 A.D 1432 A.H